



طُبِعَتِ الْجُمُعَةُ

آثَارُ الْإِمَامِ بْنِ قَيِّمٍ الْجَوْزِيَّةِ وَمَا لَحَقَهَا مِنْ أَعْمَالٍ
(٣١)



مطابع العلم

مَدَارِجُ السَّالِكِينَ فِي مَنَازِلِ السَّائِرِينَ

تأليف
الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قَيِّمِ الْجَوْزِيَّةِ
(٦٩١ - ٧٥١)

تَحْقِيقُ

نَبِيلِ بْنِ نَصَّارِ السِّنْدِيِّ

المجلد الثاني

وَفَقَّ الْمُنَهِجَ الْمُعْتَمَدَ مِنَ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ

بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَوَازِيِّ

(رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى)

تَمْوِيلُ

مُؤَسَّسَةُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّاجِيِّ الْخَيْرِيَّةِ

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَاجِعَ هَذَا الْجُمُوعَةِ

سَلِيمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَمِيرِ

مُحَمَّدًا بَنِيَّ الْإِصْلَاحِي

تمويل:



مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية
SULAIMAN BIN ABDOUL AZIZ AL RAJHI CHARITABLE FOUNDATION

المملكة العربية السعودية
الرياض

هاتف: +٩٦٦١١٤٩٢٠٠٣٣

فاكس: +٩٦٦١١٤٩١٠٢٤٢

www.rf.org.sa

ISBN: 978-9959-857-66-8

دار ابن حزم للطباعة والنشر

إشراف:



مجلس الشورى

إحدى مبادرات مؤسسة سليمان
ابن عبدالعزيز الراجحي الخيرية

هاتف: +٩٦٦١١٤٩١٦٥٣٣

فاكس: +٩٦٦١١٤٩١٦٣٧٨

حقوق الطبع والنشر محفوظة

لمؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

تنفيذ:



دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع

مكة المكرمة - هاتف

هاتف: +٩٦٦١٢٥٣٥٣٥٩٠

فاكس: +٩٦٦١٢٥٤٥٧٦٠٦

فصل في مشاهد الخلق في المعصية

وهي اثنا عشر^(١) مشهداً: مشهد الحيوانية وقضاء الشهوة، ومشهد اقتضاء رسوم الطبيعة ولوازم الخلقة، ومشهد الجبر، ومشهد القدر، ومشهد الحكمة، ومشهد التوفيق والخذلان، ومشهد التوحيد، ومشهد الأسماء والصفات، ومشهد الإيمان وتعدد شواهد، ومشهد العجز والضعف، ومشهد الذل والافتقار، ومشهد المحبة والعبودية؛ فالأربعة الأولى للمنحرفين، والثمانية البواقى لأهل الاستقامة، وأعلاها المشهد العاشر^(٢).

وهذا الفصل من أجل فصول الكتاب وأنفعها لكل أحد، وهو حقيق بأن تُثنى عليه الخناصر، ولعلك لا تظفر به في كتابٍ سواه إلا ما ذكرناه في كتابنا المسمى بـ«سفر الهجرتين وطريق^(٣) السعادتين»^(٤).

(١) ع، المطبوعات: «ثلاثة عشر». والمثبت من سائر النسخ يوافق عدد المشاهد المذكورة هنا، ويؤيده قول المؤلف عقبها: «فالأربعة الأولى... والثمانية البواقى...». وزيد في المطبوعات بعد مشهد الإيمان وتعدد شواهد: «مشهد الرحمة»، ولم يذكره المؤلف هنا وإنما ذكره عند شرح هذه المشاهد (ص ٤٤).

(٢) وهو مشهد العجز والضعف. وفي عامة المطبوعات العاشر هو المقحم: مشهد الرحمة. وفي «مفتاح دار السعادة» (٢/ ٨١٠) أن مشهد الحكمة ومشهد الأسماء والصفات هما «أجل هذه المشاهد وأشرفها وأرفعها قدرًا، وهما لخواص الخليقة». (٣) ع: «في طريق».

(٤) وهو «طريق الهجرتين وباب السعادتين»، ذكر فيه سبعة مشاهد (١/ ٣٥٠ - ٣٧٢) مع أنه قال في مطلعها: «وجماع ذلك ثمانية مشاهد». وأورد الثمانية باختصار في «مفتاح دار السعادة» (٢/ ٨٠٨ - ٨١٠) ثم فصل في مشهد الحكمة فذكر إحدى وثلاثين حكمة في قضاء الله وتخليته بين العبد وبين الذنب.

فصل

فأما مشهد الحيوانية وقضاء الشهوة، فمشهد الجهال الذين لا فرق بينهم وبين سائر الحيوان إلا في اعتدال القامة ونطق اللسان، ليس همهم^(١) إلا مجرد نيل الشهوة بأي طريق أفضت إليها، فهؤلاء نفوسهم نفوس حيوانية لم تترق عنها إلى درجة الإنسانية فضلاً عن درجة الملائكة^(٢)، فهؤلاء حالهم أخس من أن يذكر، وهم في أحوالهم متفاوتون بحسب تفاوت الحيوانات التي هم على أخلاقها وطباعها.

فمنهم من نفسه كلبية: لو صادف جيفة تشبع ألف كلب لوقع عليها وحماها من سائر الكلاب ونبح كل كلب^(٣) يدنو منها، فلا تقربها الكلاب إلا على كره منه وغلبة، ولا يسمح لكلب بشيء منها؛ وهم شبع بطنه من أي طعام اتفق: ميتة أو ذكي^(٤)، خبيث أو طيب، ولا يستحي من قبيح؛ إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث، إن أطعمته بصبص بذنبه ودار حولك، وإن منعه هرك ونبحك.

ومنهم من نفسه حمارية: لم يخلق إلا للكد والعلف، كلما زيد في علفه زيد في كده، أبكم الحيوان وأقله بصيرة، ولهذا مثل الله سبحانه به من

(١) ج، ن: «همتهم». ش، ع: «همهم».

(٢) ج: «الملكية».

(٣) كذا في الأصل، ل، ع. وفي سائر النسخ: «على كل كلب». والمثبت موافق لأسلوب المؤلف حيث قال فيما يأتي: «نبحك».

(٤) ع: «مذكي».

(٥) ساقطة من م.

حَمَلَهُ كِتَابَهُ فَلَمْ يَحْمِلْهُ (١) معرفةً ولا فقهاً ولا عملاً، ومثّل بالكلب عالمَ
الشُّوء الذي آتاه (٢) آيَاتِهِ فأنسلخ منها وأخلد إلى الأرض وأتبع هواه (٣). وفي
هذين المثلين أسرار عظيمة ليس هذا موضع ذكرها.

ومنهم من نفسه سَبُعِيَّةٌ غَضَبِيَّةٌ: هُمُّهُ العَدُوَان عَلَى النَّاسِ وَقَهْرُهُمْ بِمَا
وَصَلَتْ إِلَيْهِ قُدْرَتُهُ؛ طَبِيعَتُهُ تَتَقَاضَى ذَلِكَ (٤) كَتَقَاضِي طَبِيعَةِ السَّبُعِ لَمَا يَصْدُرُ
مِنْهُ.

ومنهم من نفسه فَأَرِيَّةٌ: فَاسَقٌ بِطَبْعِهِ، مَفْسُدٌ لَمَا جَاوَرَهُ، تَسْيِيحُهُ بِلِسَانِ
الْحَالِ: سَبْحَانُ مَنْ خَلَقَهُ لِلْفُسَادِ.

ومنهم مَنْ نَفْسُهُ عَلَى نَفُوسِ ذَوَاتِ السُّمُومِ وَالْحُمَمَاتِ (٥)، كَالْحِيَّةِ
وَالْعَقْرَبِ وَغَيْرِهِمَا. وَهَذَا الضَّرْبُ هُوَ الَّذِي يُؤْذِي بَعِينَهُ، فَيُدْخِلُ الرَّجُلَ الْقَبْرَ
وَالْجَمَلَ الْقَدْرَ (٦).

(١) ع: «فلم يعرفه»، خطأ.

(٢) ع: «آتاه الله».

(٣) الأول في قوله: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ
أَسْفَارًا﴾ الآية [الجمعة: ٥]، والثاني في قوله: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا
فَأَنسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبِعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الضَّالِّينَ﴾ (١٧٥) وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُ
أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ
يَلْهَثُ...﴾ الآيات [الأعراف: ١٧٥ - ١٧٧].

(٤) في الأصل وغيره: «طبيعته تتقاضاه، وذلك». ولعل المثبت من ع أقرب.

(٥) جمع الحُمَّة بتخفيف الميم، وهي سُمُّ كُلِّ شَيْءٍ يَلْدَغُ وَيَلْسَعُ.

(٦) روي ذلك مرفوعاً بلفظ: «إن العين لتدخل الرجل القبر والجمل القدر»، وهو حديث

والعين وحدها لم تفعل شيئاً وإنما النفس الخبيثة السَّمِيَّة تكيّفت بكيفية غصبيّة مع شدّة حسدٍ وإعجابٍ، وقابلت المَعين على غِرّةٍ منه وغفلةٍ وهو أعزل من سلاحه فلدغته، كالحية التي تنظر إلى موضع مكشوفٍ من بدن الإنسان فتنهشه^(١)، فإمّا عطبٌ وإمّا أذى. ولهذا لا يتوقّف أذى العائن على الرؤية والمشاهدة، بل إذا وُصف له الشيء الغائب عنه وصل إليه أذاه. والذنبُ لجهل المَعين وغفلته وغرته عن حمل سلاحه كلّ وقتٍ، فالعائن لا يؤثّر في شاكي السلاح كالحية إذا قابلت درعاً سابغاً على جميع البدن ليس فيه موضعٌ مكشوفٌ، فحقّ على من أراد حفظ نفسه وحمايتها أن لا يزال متدرّعاً متحصّناً لا بسا أداة الحرب مواظباً على^(٢) أوراद التعوّذات^(٣) والتحصّينات النبويّة التي في السنّة والتي في القرآن.

واه لا يثبت. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٩/ ٦٨٢) وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٧/ ٩٠) والقُضاعي في «مسند الشهاب» (١٠٥٧، ١٠٥٨) من طريق شُعيب بن أيوب الصّريفي، عن معاوية بن هشام، عن سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال ابن كثير في «تفسيره» (القلم: ٥١): «هذا إسناد رجاله كلهم ثقات»، وحسنه الألباني في «الصحيحة» (١٢٤٩). ولكنه معلول، فإن شعيباً ومعاوية ليسا بذاك ولا يُحتمل تفرّدهما عن الثوري بمثله، ولذا قال أبو نعيم: «غريب من حديث الثوري، تفرّد به معاوية». والحديث إنما يُعرف من رواية علي بن أبي علي الهاشمي عن ابن المنكدر به، كما عند ابن عدي (٨/ ٨٨) والقُضاعي (١٠٥٩) وغيرهما. وعليّ هذا متروك منكر الحديث. وانظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٣٧) و«المقاصد الحسنة» (٧٢٦).

(١) ع: «فنهشته».

(٢) «على» ساقطة من ج، ن.

(٣) ش، ج، ن: «المعوّذات».

وإذا عُرف الرجل بالأذى بالعين ساغ بل وجب حبسه وإفراذه عن الناس، ويُطعم ويسقى حتى يموت. ذكر ذلك غير واحد من الفقهاء^(١)، ولا ينبغي أن يكون في ذلك خلافٌ، لأنَّ هذا من نصيحة المسلمين ودفع الأذى عنهم، ولو قيل فيه غير ذلك لم يكن بعيداً من أصول الشرع. فإن قيل: فهل تُقيدون منه إذا قتل بعينه؟

قيل: إن كان ذلك بغير اختياره بل غلب على نفسه لم يُقتص منه وعليه الدية، وإن عمد^(٢) ذلك وقدر على ردّه وعلم أنّه يقتل به ساغ للولي أن يقتله بمثل ما قتل به، فيعينه إن شاء كما عان هو المقتول. وأمّا قتله بالسيف قصاصاً فلا، لأنَّ هذا ليس ممّا يقتل غالباً ولا هو مماثلٌ لجنايته.

وسألت شيخنا أبا العباس ابن تيمية - قدس الله روحه - عن القتل بالحال هل يوجب القصاص؟ فقال: للولي أن يقتله بالحال كما قتل به.

فإن قيل: فما الفرق بين هذا^(٣) وبين القتل بالسحر حيث توجبون القصاص به بالسيف؟

قلنا: الفرق من وجهين:

أحدهما: أن السحر الذي يُقتل به هو السحر الذي^(٤) يقتل مثله غالباً، ولا ريب أن هذا كثيرٌ في السحر، وفيه مقالات وأبوابٌ معروفة للقتل عند أربابه.

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٠/١١٥).

(٢) ع: «تعمد». ج، ن: «عمل»، تصحيف.

(٣) ع: «القتل بهذا». ش: «هذا وهذا»، خطأ.

(٤) «يُقتل به هو السحر الذي» من ع، ولا يستقيم السياق إلا به، ولعله سقط من أصل سائر النسخ بانتقال النظر.

الثاني: أنه لا يمكن أن يقتصر منه بمثل ما فعل لكونه محرماً لحق الله، فهو كما لو قتله باللواط وتجريع الخمر، فإنه يقتصر منه بالسيف.

وليس هذا موضع ذكر هذه المسائل، وإنما ذكرت لما ذكرنا أن من النفوس البشرية ما هي على نفوس الحيوانات العادية وغيرها. وهذا هو تأويل سفيان بن عيينة في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَلِيرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨] (١).

وعلى هذا الشبه اعتماد أهل التعبير للرؤيا في رؤية هذه الحيوانات في المنام عند الإنسان أو في داره، أو أنها تحاربه (٢). وهو كما اعتمدوه، وقد وقع لنا ولغيرنا من ذلك في المنام وقائع كثيرة فكان تأويلها مطابقاً لأقوام على (٣) طباع تلك الحيوانات.

وقد رأى النبي ﷺ في قصة أحدٍ بقرًا تُنحر (٤)، فكان ما أصيب من

(١) أسنده الخطابي في «العزلة» (ص ١٥٩) - ومن طريقه الواحدي في «البيسط» (١٦/٨) - عن محمد بن عبيد الله العُتبي قال: كنا عند ابن عيينة فتلا هذه الآية وقال: «ما في الأرض آدمي إلا وفيه شبه من شبه البهائم، فمنهم من يهتصر اهتصار الأسد، ومنهم من يعدو عدو الذئب، ومنهم من ينبج نباح الكلب، ومنهم من يتطوَّس كفعل الطاوس، ومنهم من يشبه الخنازير التي لو أُلقي لها الطعام الطيب عافته، فإذا قام الرجل عن رجيعة ولغت فيه، فكذلك تجد من الآدميين من لو سمع خمسين حكمة لم يتحفَّظ واحدة منها، وإن أخطأ رجل أو حكى خطأ غيره ترواه وحفظه».

(٢) انظر: «البدر المنير في علم التعبير» للشهاب العابر المقدسي (ص ٢٧٥ وما بعدها).

(٣) غير محرّرة في الأصل، تشبه «في». في ج، ن: «عن» ثم أصلح في الأول إلى المثبت.

(٤) أرى النبي ﷺ ذلك مرّتين: مرّة قبل الهجرة كما في حديث أبي موسى عند البخاري

المؤمنين بنحر الكفار، فإنَّ البقر أنفع الحيوان للأرض وبها صلاحها وفلاحها، مع ما فيها من السكينة والمنافع والدَّلُّ بكسر الدال (١).

رأى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَأَنَّ (٢) دِيكًا نقره ثلاث نقرات (٣)، وكان (٤) طعنَ أبي لؤلؤة له، والدَّيْكَ رجلٌ أعجميٌّ شريرٌ.

ومن النَّاسِ من طبعه طبع خنزيرٍ يمرُّ بالطَّيِّبات فلا يلوي عليها، فإذا قام الإنسان عن رَجِيعه قَمَّه، وهكذا كثيرٌ من النَّاسِ، يسمع منك ويرى من المحاسن أضعافَ أضعافِ المساوي فلا يتحفَّظها (٥) ولا ينقلها ولا تناسبه، فإذا رأى سقطَةً أو كلمةً عوراءَ وجد بُغَيْته وما يُناسبه فجعلها فاكهته ونُقِلَه (٦).

(٣٦٢٢) ومسلم (٢٢٧٢) إلا أنه لم يُصرِّح فيه بأنه رَأَاهُ تَنْحَرُ، ومِرَّةٌ قُبِيل وقعة أُحُد كما في حديث ابن عباس عند أحمد (٢٤٤٥) والحاكم (١٢٩/٢) والضياء في «المختارة» (١٢٦/١١) بإسناد جيّد. وله شاهد حسن من حديث أبي الزبير عن جابر عند أحمد (١٤٧٨٧) والدارمي (٢٢٠٥) والنسائي في «الكبرى» (٦٧٠٠).

(١) في هامش الأصل بخط المقابل: «قال الجوهري: الدَّلُّ بالكسر: اللين، وهو ضد الصعوبة». ونحوه في هامش ل. انظر: «الصحاح» (١٧٠١/٤).

وفي ع زيادة: «فإنها دَلُولٌ مذلَّةٌ متقادة غيرُ أبيَّةٍ، والجواميس كبارهم ورؤساؤهم».

(٢) «كَأَنَّ» ساقط من ج، ن.

(٣) أخرجه مسلم (٥٦٧).

(٤) ج، ن، ع: «فكان».

(٥) ع: «يحفظها».

(٦) النُّقْلُ: ما يأكله الشارب على شرابه، وما يُتفكَّه به من جوز ولوز وبنقد ونحوها.

انظر: «مقاييس اللغة» (٤٦٣/٥) و«تاج العروس» (٢٧/٣١) و«المعجم الوسيط» (٩٤٩/٢).

ومنهم من هو على طبيعة الطَّائوس: ليس إلا^(١) التَّطَّوُّس والتَّزَيْنُ بالرَّيش، وما^(٢) وراء ذلك شيءٌ.

ومنهم من هو^(٣) على طبيعة الجمل: أحقد الحيوان وأغلظه كبدًا^(٤).

ومنهم على^(٥) طبيعة الدُّبِّ^(٦): أبلَمُ^(٧) خبيث، وعلى طبيعة القرد.

وأحمد طبائع الحيوانات: طبائع^(٨) الخيل التي هي أشرف الحيوانات نفوسًا وأكرمها طباعًا، وكذلك الغنم.

وكُلُّ من أَلَفَ ضربًا من ضروب هذه الحيوانات اكتسب من طبعه وخلقه، فإن تغدَّى بلحمه كان الشَّبه أقوى، فإنَّ الغاذي شبيهٌ بالمغتذي، ولهذا حرَّم الله أكل لحوم السِّباع وجوارح الطَّيْرِ لما تورث آكلها من شبه نفوسها بها، والله أعلم.

(١) ش: «ليس له إلا». وكذا في طبعتي الفقهي والصميقي.

(٢) ج، ن: «وليس».

(٣) ج، ن: «طبيعته».

(٤) السياق في ج، ن: «أغلظ الحيوان كبدًا وأحقد الحيوان».

(٥) م، ع: «ومنهم مَنْ هو على».

(٦) ج، ن: «الدُّب»، تحريف.

(٧) كذا في النسخ، ويحتمل أن يُقرأ: «أبكم» كما في طبعة الفقهي. والأبلم في الأصل:

الغليظ الشفتين، ولكنه صار يستعمل بمعنى البليد، ففي «الزَّواجر» للهيثمي

(١/٣٥٨) في ذكر مضارَّ الحشيشة: «تجعل الفصيح أبكم، والذكيَّ أبلم». وانظر:

«تكملة المعاجم» لدوزي (١/٤٣٧، ٤٣٨).

(٨) ج، ن: «طبيعة».

والمقصود: أن أصحاب هذا المشهد ليس لهم شهود سوى ميل نفوسهم وشهوتهم، لا يعرفون ما وراء ذلك البتّة.

فصل

المشهد الثّاني: مشهد رسوم الطّبيعة ولوازم الخلقة، كمشهد زنادقة الفلاسفة والأطباء الذين يشهدون أن ذلك من لوازم الخلقة والطبيعة الإنسانيّة، وأنّ تركيب الإنسان من الطّبائع الأربع وامتزاجها واختلاطها كما يقتضي بغْي بعضها على بعضٍ وخروجَه^(١) عن الاعتدال بحسب اختلاف هذه الأخلاط، فكذلك تركيبُه من البدن والنفس والطّبيعة الحيوانيّة^(٢) يتقاضاه^(٣) أثر هذه الخلقة ورسوم تلك الطّبيعة، ولا تنقهر له إلّا بقاهر، إمّا من نفسه وإمّا من خارج عنه، وأكثر النّوع الإنساني ليس له قاهرٌ من نفسه، فاحتياجه إلى قاهرٍ فوقه يُدخله تحت سياسةٍ وإيالةٍ^(٤) ينتظم بها أمره ضروريّةً^(٥)، كحاجته إلى مصالحه من الطّعام والشراب واللبّاس.

وعند هؤلاء أن العاقل متى كان له وازعٌ من نفسه قاهرٌ لم يحتجْ إلى أمر غيره ونهيه وضبطه.

(١) ج، ن: «خروجها».

(٢) «الحيوانية» ساقط من ج، ن، ع.

(٣) أي: يتقاضى الإنسان، أي: يقتضي منه.

(٤) الإيالة: السياسة والرعاية، تقول: آل الملك رعيّته يؤولهم إيالاً وإيالةً، إذا ساسهم وأحسن رعايتهم.

(٥) خبر «فاحتياجه»، ولعله أنّثه على توهُّم أن المبتدأ: «فحاجته».

فمشهد هؤلاء من حركات النفس الاختيارية الموجبة للجنايات
كمشهدهم من حركات الطبيعة الاضطرارية الموجبة للتغيرات^(١)، وليس
لهم مشهد وراء ذلك.

فصل

المشهد الثالث: مشهد أصحاب الجبر، وهم الذين يشهدون أنهم
مُجَبَّرُونَ^(٢) على أفعالهم، وأنها واقعة بغير قدرتهم، بل لا يشهدون أنها
أفعالهم البتة، ويقولون: إنَّ أحدهم غير فاعل في الحقيقة ولا قادر، وأنَّ
الفاعل فيه غيره والمحرك له سواه، وأنه آلة محضة، وحركاته بمنزلة هبوب
الرياح وحركات الأشجار.

وهؤلاء إذا أنكرت عليهم أفعالهم احتجوا بالقدر وحملوا ذنوبهم عليه،
وقد يغفلون في ذلك حتى يروا أفعالهم كلَّها طاعاتٍ، خيرها وشرَّها،
لموافقتها المشيئة والقدر، ويقولون: كما أنَّ موافقة الأمر طاعة، فموافقة
المشيئة^(٣) طاعة، كما حكى الله تعالى عن المشركين إخوانهم أنَّهم جعلوا
مشيئته^(٤) تعالى لأفعالهم دليلاً على أمره بها ورضاه بها^(٥). وهؤلاء شرٌّ من

(١) ع: «للتغيرات».

(٢) ج، ن، ع: «مجبورون».

(٣) ج، ن: «الأمر»، خطأ.

(٤) ع: «مشيئة الله».

(٥) وذلك في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا
وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ الآية [الأنعام: ١٤٨]، وقوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا
عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ الآية [النحل: ٣٥].

القدرية النفاة، وأشدُّ عداوةً لله ومناقضةً لكتبه ورسله ودينه.

حتى إنَّ من هؤلاء من يعتذر عن إبليس - لعنه الله - ويتوجَّع له ويقيم
عذره بجهده، وينسب ربَّه تعالى إلى ظلمه بلسان الحال والقال، ويقول (١):
ما ذنبه وقد صان وجهه عن السُّجود لغير خالقه، وقد وافق حكمه ومشيتته
فيه وإرادته منه؟ ثمَّ كيف يمكنه السُّجود وهو الذي منعه منه وحال بينه
وبينه؟ وهل كان في ترك السُّجود لغيرك (٢) إلا محسنًا؟ ولكن:
إذا كان المحبُّ قليل حظًّا فما حسناته إلا ذنوب (٣)

وهؤلاء أعداء الله حقًّا، وأولياء إبليس وأحبابه (٤) وإخوانه، وإذا نأح منهم
نأخ على إبليس رأيت من البكاء والخنين (٥) أمرًا عجيبًا (٦)، ورأيت من تظلم
الأقذار واتَّهام الجبار ما يبدو على فلتات ألسنتهم وصفحات وجوههم، وتسمع
من أحدهم من التظلم والتوجَّع ما تسمعه من الخصم المغلوب العاجز عن
خصمه، فهؤلاء هم الذين قال فيهم شيخ الإسلام في تائيته (٧):

(١) ش: «ويقولون».

(٢) ج، ن: «لغيره». ع: «لغير الله».

(٣) سبق تخريجه (١/ ٢٩٤).

(٤) ع: «أحباؤه».

(٥) الخنين بالخاء المعجمة: كالبكاء في الأنف، كما جاء في هامش الأصل ول نقلاً عن
«الصحيح» للجوهري (٥/ ٢١٠٩). وتصحَّف في سائر النسخ الخطية والمطبوعة
إلى: «الحنين» بالحاء المهملة.

(٦) ش، ج، ن، ع: «عجيبًا».

(٧) التي أجاب فيها سؤالاً نُظِم على لسان ذمِّي ينكر القدر. وهي في «مجموع الفتاوى»

وَيُدْعَى خُصُومُ اللَّهِ يَوْمَ مَعَادِهِمْ إِلَى النَّارِ طَرًّا فَرَقَةَ الْقَدْرِيةَ

فصل

المشهد الرابع: مشهد القدرية التُّفأة، يشهدون أنَّ هذه الجنايات والذنوب هم الذين أحدثوها، وأنَّها واقعةٌ بمشيئتهم دون مشيئة الله تعالى، وأنَّ الله لم يقدر ذلك عليهم ولم يكتبه، ولا شاءه، ولا خلق أفعالهم، وأنَّه لا يقدر أن يهدي أحداً ولا يضلَّه إلاَّ بمجرد البيان، لا أنَّه^(١) يلهمه الهدى والضلال والفجور والتقوى فيجعل ذلك في قلبه.

ويشهدون أنَّه يكون في ملك الله ما لا يشاءه^(٢)، وأنَّه يشاء ما لا يكون، وأنَّ العباد خالقون لأفعالهم بدون مشيئة الله، فالمعاصي والذنوب خلقهم وموجبٌ مشيئتهم، لا أنها خلق الله ولا تتعلق بمشيئته، وهم لذلك مبخوسو الحظَّ جداً من الاستعانة بالله تعالى والتوكُّل عليه والاعتصام به^(٣)، وسؤاله أن يهديهم وأن يثبت قلوبهم وأن لا يزيغها، وأن يوفِّقهم لمرضاته ويجنِّبهم معصيته، إذ هذا^(٤) كلُّه واقعٌ بهم وعين^(٥) أفعالهم، ولا يدخل تحت مشيئة الربِّ تعالى.

(٨/ ٢٤٥ - ٢٥٥)، وقد طبعت مفردة عدَّة طبعات.

(١) م: «أن».

(٢) ش: «يشاء».

(٣) ج، ن: «والاستعانة به»، خطأ.

(٤) م، ج، ن: «هو». وكذا كان في الأصل ثم أصلحه المقابل.

(٥) ج، ن: «عن»، تصحيف.

والشيطان قد رضي منهم بهذا القدر، فلا يؤزُّهم إلى المعاصي ذلك الأثر، ولا يزعجهم إليها ذلك الإزعاج، وله في ذلك غرضان مهمّان:

أحدهما: أن يقرّر في قلوبهم صحّة هذا المشهد^(١) وهذه العقيدة، وأنكم تاركون للذنوب والكبائر التي يقع فيها أهل السُنّة، فدلّ على أن الأمر مفوّض إليكم، واقع بكم، وأنكم العاصمون لأنفسكم المانعون لها من المعصية.

الغرض الثاني: أنّه^(٢) يصطاد على أيديهم الجهّال، فإذا رأوهم أهل عبادة وزهادة وتورّع عن المعاصي وتعظيم لها قالوا: هؤلاء هم أهل الحقّ.

والبدعة عنده أثر وأحبُّ إليه من المعصية، فإذا ظفر بها منهم واصطاد الجهّال على أيديهم، كيف يأمرهم بالمعصية؟ بل ينهاهم عنها ويقبّحها في أعينهم وقلوبهم.

ولا يكشف هذه الحقائق إلّا أرباب البصائر.

فصل

المشهد الخامس - وهو أحد مشاهد أهل الاستقامة -: مشهد الحكمة، وهو مشهد حكمة الله في تقديره على عبده ما يبغضه سبحانه ويكرهه، ويلوم ويعاقب عليه، وأنّه لو شاء لعصمه منه ولحال بينه وبينه، وأنّه سبحانه لا يعصى قسراً، وأنّه لا يكون في العالم شيء إلّا بمشيئته؛ ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿[الأعراف: ٥٤].

(١) م، ش: «الشبهة»، تصحيف.

(٢) م، ج، ن: «أن».

وهؤلاء يشهدون أن الله سبحانه لم يخلق شيئاً عبثاً ولا سُدىً، وأنَّ له الحكمة البالغة في كلِّ ما قدره وقضاه من خيرٍ وشرٍّ وطاعةٍ ومعصيةٍ، حكمةً باهرةً تعجز العقول عن الإحاطة بكنهها وتكلُّ الألسُن عن التعبير عنها؛ فمصدر قضائه وقدره لما يُبغضه ويَسخطه اسمه «الحكيم» الذي بهرت حكمته الأبواب.

وقد قال تعالى لملائكته لما قالوا: ﴿أَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ فاجابهم سبحانه بقوله: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، فله سبحانه في ظهور المعاصي والذنوب والجرائم وترتّب آثارها عليها من الآيات والحكم، وأنواع التعرّفات إلى خلقه، وتنويع آياته، ودلائل ربوبيّته ووحدانيّته وإلهيّته وحكمته وعزّته وتماّم ملكه وكمال قدرته وإحاطة علمه = ما يشهده أولو البصائر عياناً ببصائر قلوبهم، فيقولون: ربّنا ما خلقت هذا باطلاً، إن هي إلا حكمتك الباهرة وآياتك الظاهرة.

ولله في كلِّ تحريكٍ وتسكينةٍ أبداً شاهداً
وفي كلِّ شيءٍ له آيةٌ تدلُّ على أنّه واحدٌ (١)

فكم من آيةٍ في الأرض (٢) بيّنة دالةٌ على الله، وعلى صدق رسله، وعلى أنّ لقاءه حقٌّ = كان سببها معاصي بني آدم وذنوبهم، كآيته (٣) في إغراق قوم نوح، وعلوّ الماء على رؤوس الجبال حتّى أغرق جميع أهل الأرض ونجا

(١) البيتان لأبي العتاهية في «ديوانه» (ص ١٠٢ - ١٠٤) تحقيق شكري فيصل.

(٢) م: «فكم في الأرض من آية».

(٣) «كآيته» ساقط من ج، ن.

أولياؤه^(١) وأهل معرفته وتوحيده، فكم في ذلك من آية وعبرة ودلالة باقية على ممرِّ الدهور؟! وكذلك إهلاك^(٢) قوم عادٍ وثمود.

وكم له آية في فرعون وقومه من حين بعث موسى إليهم - بل قبل مبعثه - إلى حين إغراقهم؛ لولا معاصيهم وكفرهم لم تظهر تلك الآيات والعجائب. وفي التوراة^(٣): «أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِمُوسَى: «اذهب إلى فرعون فَإِنِّي سَأَقْسِي قلبه وأمنعه عن الإيمان لأُظهر^(٤) آياتي وعجائبي بمصر». وكذلك فعل سبحانه، فأظهر من آياته وعجائبه بسبب ذنوب فرعون وقومه ما أظهر.

وكذلك إظهاره سبحانه ما أظهر من جعل النَّارَ بردًا وسلامًا على إبراهيم بسبب ذنوب قومه ومعاصيهم وإلْقائهم له^(٥) في النَّار، حتَّى صارت تلك آيةً، وحتَّى نال إبراهيم بها ما نال من كمال الخُلة.

وكذلك ما حصل للرُّسل من الكرامة والمنزلة^(٦) والزُّلفى عند الله تعالى والوجاهة عنده بسبب صبرهم على أذى قومهم وعلى محاربتهم لهم ومعاداتهم.

وكذلك اتَّخَذَ اللهُ تعالى الشُّهداء والأولياء والأصفياء من بني آدم بسبب

(١) كذا في الأصل ول، ومقتضى الرسم في سائر النسخ. «ونجى أولياءه».

(٢) ش: «هلاك».

(٣) سفر الخروج: الإصحاح السابع (١ - ٣). ونحوه أيضًا في الإصحاحين العاشر (١ - ٢) والحادي عشر (٩) منه.

(٤) م: «وأظهر»، تصحيف.

(٥) «له» سقطت من م.

(٦) «والمنزلة» ساقط من م.

صبرهم على أذى أهل المعاصي^(١) والظلم، ومجاهدتهم في الله، وتحملهم لأجله من أعدائه ما هو بعينه وعلمه، واستحقاقهم بذلك رفعة الدرجات.

إلى غير ذلك من المصالح والحكم التي وجدت بسبب ظهور المعاصي والجرائم، وكان من سببها تقدير ما يبغضه الله ويسخطه. وكان ذلك محض الحكمة لما يترتب عليه ممّا هو أحبُّ إليه وأثر عنده من فوته بتقدير عدم المعصية، فحصول هذا المحبوب العظيم أحبُّ إليه من فوات ذلك المبعوض المسخوط، فإنَّ فواته وعدمه وإن كان محبوبًا له لكنَّ حصول هذا المحبوب الذي لم يكن يحصل بدون وجود ذلك المبعوض = أحبُّ إليه، وفوات هذا المحبوب أكرهه إليه من فوات^(٢) ذلك المكروه المسخوط، وكمال حكمته يقتضي حصول أحبِّ الأمرين إليه بفوات أدنى المحبوبين، وأن لا يُعطَّل هذا الأحبُّ بتعطيل ذلك المكروه.

وفرض الذهن وجودَ هذا بدون هذا كفرضه وجود المسببات بدون أسبابها والملزومات بدون لوازمها، ممّا تمنعه حكمة الله وكمال قدرته وربوبيته.

ويكفي من هذا مثال واحد، وهو أنّه لولا المعصية من أبي البشر بأكل الشجرة^(٣) لما ترتب على ذلك ما ترتب من وجود هذه المحبوبات العظام للربِّ تعالى، من امتحان خلقه وتكليفهم، وإرسال رسله، وإنزال كتبه، وإظهار آياته وعجائبه وتنويعها وتصريفها، وإكرام أوليائه، وإهانة أعدائه،

(١) ع: «أذى بني آدم من أهل المعاصي».

(٢) كذا في جميع النسخ والمطبوعات، والسياق يقتضي: «حصول».

(٣) ع: «بأكله من الشجرة».

وظهور عدله وفضله، وعزّته وانتقامه، وعفوه ومغفرته، وصفحه وحلمه، وظهور من يعبدّه ويحبّه ويقوم بمراضيه بين أعدائه في دار الابتلاء والامتحان.

فلو قُدِّرَ أنَّ آدم لم يأكل من الشجرة ولم يخرج من الجنّة هو ولا أولاده لم يكن شيءٌ من ذلك، ولا ظهر من القوّة إلى الفعل ما كان كامناً في قلب إبليس يعلمه الله ولا تعلمه الملائكة، ولم يتميّز خبيث الخلق من طيّبه، ولم تتمّ المملكة حيث لم يكن هناك إكرامٌ وثواب، وعقوبة وإهانة، ودارٌ سعادةٍ وفضلٍ، ودار شقاوةٍ وعدلٍ.

وكم في تسليط أوليائه على أعدائه، وتسليط أعدائه على أوليائه، والجمع بينهما في دارٍ واحدةٍ، وابتلاء بعضهم ببعضٍ = من حكمةٍ بالغةٍ، ونعمةٍ سابغةٍ! وكم في طيّها من حصول محبوبٍ للرّبِّ، وحمدٍ له من أهل سماواته وأرضه، وخضوعٍ له وتذلُّلٍ، وتعبدٍ وخشيةٍ وافتقارٍ إليه، وانكسارٍ بين يديه أن لا يجعلهم من أعدائه، إذ هم يشاهدونهم ويشاهدون خذلان الله لهم وإعراضه عنهم ومقتته لهم وما أعدَّ لهم من العذاب، وكلُّ ذلك بمشيئته وإذنه^(١) وتصرفه في مملكته، فأوليأوه من خشية خذلانه خاضعون مشفقون على أشدِّ وجلٍ وأعظم مخافةٍ وأتم انكسارٍ.

فإذا رأت الملائكة إبليس وما جرى له، وهاروت وماروت، وضعت رؤوسها بين يدي الرّبِّ تعالى خضوعاً لعظمته، واستكانةً لعزّته، وخشيةً من إبعاده وطرده، وتذلُّلاً لهيبته، وافتقاراً إلى عصمته ورحمته، وعلمت بذلك

(١) ع: «وإرادته».

مَتَّه عَلَيْهِمْ، وَإِحْسَانَهُ إِلَيْهِمْ، وَتَخْصِيصَهُ لَهُمْ بِفَضْلِهِ وَكَرَامَتِهِ.

وكذلك أولياؤه المتّقون، إذا شاهدوا أحوال أعدائه ومقته لهم، وغضبه عليهم، وخذلانه لهم، ازدادوا له ^(١) خضوعاً وذلّاً وافتقاراً وانكساراً، وبه استعانة، وإليه إناابة، وعليه توكلّلاً، وفيه رغبة، ومنه رهبة، وعلموا أنه ^(٢) لا ملجأ لهم منه إلّا إليه، وأنّهم لا يعيذهم من بأسه إلّا هو، ولا ينجيهم من سخطه إلّا مرضاته، فالفضل بيده أوّلاً وآخرًا.

وهذا ^(٣) قطرة من بحر حكمته المحيط ^(٤) بخلقه وأمره، والبصير يطالع ببصيرته ما وراءه، فيُطلعه على عجائب من حكمته لا تبلغها العبارة ولا تنالها الصّفة.

وأما حظُّ العبد في ^(٥) نفسه وما يخصّه من شهود هذه الحكمة، فبحسب استعداده وقوّة بصيرته، وكمال علمه ومعرفته بالله وأسمائه وصفاته، ومعرفته بحقوق العبوديّة والرّبوبيّة، وكلُّ مؤمنٍ له من ذلك شربٌ معلوم ومقام لا يتعدّاه ولا يتخطّاه.

فصل

المشهد السادس: مشهد التوحيد، وهو أن يشهد انفراد الرّبّ تعالى

(١) ساقطة من م.

(٢) ع: «أنهم».

(٣) ج، ن، ع: «وهذه».

(٤) ع: «المحيطة».

(٥) ج، ن: «من».

بالخلق والحكم، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا تتحرك ذرة إلا بإذنه، وأن الخلق مقهورون تحت قبضته، وأنه ما من قلب إلا وهو بين أصابعه^(١)، إن شاء أن يقيمه أقامه، وإن شاء أن يزيغه أزاعه، فالقلوب بيده وهو مقلبها ومصرفها كيف شاء وكيف أراد، وأنه هو الذي أتى نفوس المتقين^(٢) تقواها، وهو الذي هداها وزكاها، وألهم نفوس الفجار فجورها وأشقاها. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل^(٣) فلا هادي له؛ يهدي من يشاء بفضله ورحمته، ويضل من يشاء بعدله وحكمته. هذا فضله وعطاؤه، وما فضل الكريم بممنون؛ وهذا عدله وقضاؤه، ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الإيمان بالقدر نظام التوحيد، فمن كذب بالقدر نقض تكذيبه توحيدَه، ومن آمن بالقدر صدق إيمانه توحيدَه^(٤).

وفي هذا المشهد يتحقق للعبد مقام ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٥) علماً وحالاً، فتثبت قدم العبد في توحيد الربوبية^(٦)، ثم يرقى منه صاعداً إلى توحيد الإلهية، فإنه إذا تيقن أن الضر والنفع، والعطاء والمنع، والهدى

(١) م، ش: «إصبعيه». ج: «إصبعين من أصابع الرحمن».

(٢) ش، ع: «المؤمنين».

(٣) ع: «يضلله».

(٤) سبق تخريجه (١/١٢٦).

(٥) م، ع: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. وكان قد ألحق أول الآية في هامش الأصل، ثم ضرب عليه.

(٦) م، ش: «في مقام توحيد الربوبية».

والضلال، والسعادة والشقاوة^(١) كل ذلك بيد الله لا بيد غيره، وأتته الذي يقلب القلوب ويصرفها كيف يشاء، وأنه لا موفّق إلا من وفّقه وأعانته، ولا مخذول إلا من خذله^(٢) وتخلّى عنه = اتّخذته^(٣) وحده إلهاً ومعبوداً، فكان أحبّ إليه من كلّ ما سواه، وأخوف عنده من كلّ ما سواه، وأرجى له من كلّ ما سواه، فتقدّم محبته في قلبه جميع المحاب، فتساق المحاب تبعاً لها كما ينساق الجيش تبعاً للسلطان، ويتقدّم خوفه في قلبه جميع المخاوف، فتساق المخاوف كلّها تبعاً لخوفه، ويتقدّم رجاؤه في قلبه جميع الرجاء، فينساق كلّ رجاء له تبعاً لرجائه. فهذا علامة توحيد الإلهية^(٤)، والباب الذي دخل إليه منه: توحيد الربوبية^(٥)، كما يدعو سبحانه عباده في كتابه بهذا النوع من التوحيد إلى النوع الآخر، ويحتج عليهم به، ويقرّرهم به، ثم يخبر أنّهم ينقضونه بشركهم به^(٦) في الإلهية.

وفي هذا المشهد يتحقّق له مقام ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، قال تعالى: ﴿وَلَيْنَسْأَلَنَّهُمْ مَن خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَلَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف: ٨٧] أي: فمن أين يُصرفون

(١) ع: «والشقاء».

(٢) في ع زيادة: «وأهانته».

(٣) جواب: «فإنه إذا تيقن...». والسياق في ع: «... وتخلّى عنه، وإن أصحّ القلوب وأسلمها وأقومها وأرقها وأصفها وأسدها وألينها من اتّخذته». زيادة مقحمة أفسدت السياق وأخلت «إذا» عن الجواب.

(٤) في ع زيادة: «في هذا القلب».

(٥) في ع زيادة: «أي: باب توحيد الإلهية توحيد الربوبية، فإن أول ما يتعلق القلب بتوحيد الربوبية ثم يرتقي إلى توحيد الإلهية».

(٦) «به» ساقط من ج، ن.

عن شهادة أن لا إله إلا هو^(١)، وعن عبادته وحده، وهم يشهدون أنه لا ربَّ غيره، ولا خالق سواه؟

وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ^(٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿المؤمنون: ٨٤ - ٨٥﴾ فتعلمون أنه إذا كان وحده مالك الأرض ومن فيها، وخالقهم وربهم ومليكهم، فهو وحده إلههم ومعبودهم، فكما لا ربَّ لهم غيره، فهكذا لا إله لهم سواه. ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ ^(٨٦) سَيَقُولُونَ اللَّهُ ^(٢) قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنْ يَدِينُ مَلَكُوتَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ اللَّهُ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴿المؤمنون: ٨٦ - ٨٩﴾.

وهكذا قوله في سورة النمل: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾ ^(٥٩) اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَبَابًا ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ بَلَّ هُمْ قَوْمٌ يَعِدُونَ ﴿٦٠﴾ إلى آخر الآيات [النمل: ٥٩ - ٦٤]، يحتج عليهم بأن من فعل هذا وحده فهو الإله وحده، فإن كان معه ربُّ فعل هذا فينبغي أن تعبدوه، وإن لم يكن معه ربُّ فعل هذا فكيف تجعلون معه إلهاً آخر؟ ولهذا كان الصحيح من القولين في تقدير الآية: (أإله مع الله فعل هذا؟) حتى يتم الدليل، فلا بدَّ من الجواب بلا، فإذا لم يكن معه إله فعل كفعله فكيف

(١) ع: «الله».

(٢) كذا في النسخ هنا وفي الموضع الآتي، على قراءة أبي عمرو ويعقوب الحضرمي. وقرأ الباقر: ﴿لِلَّهِ﴾. انظر: «النشر» (٢/ ٣٢٩).

تعبدون آلهة أخرى سواه؟ فعَلِمَ أَنَّ إِلَهِيَّةَ ما سواه باطلة، كما أَنَّ ربوبيَّةَ ما سواه باطلةٌ بإقراركم وشهادتكم.

ومن قال: المعنى: هل مع الله إله آخر؟ من غير أن يكون المعنى: فعل هذا^(١)، فقوله ضعيفٌ لوجهين:

أحدهما: أَنَّهُم كانوا يقولون: مع الله آلهة أخرى، ولا ينكرون ذلك.

الثاني: أَنَّهُ لا يتمُّ الدليل ولا يحصل إفحامهم وإقامة الحجَّة عليهم إلَّا بهذا التقدير، أي: فإذا كنتم تقولون: إِنَّه ليس معه إله آخر فعل مثل ما فعله، فكيف تجعلون معه إلهًا آخر لا يخلق شيئًا وهو عاجز؟ وهذا كقوله: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا خَلْقَهُ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٢) [الرعد: ١٦]، وقوله: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [لقمان: ١١]، وقوله: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ^(٣) مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [النحل: ٢٠]، وقوله: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ^(٤) إِلَٰهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان: ٣]، وهو كثيرٌ في القرآن، وبه تتمُّ الحجَّة كما تبين.

والمقصود أنَّ العبد يحصل له هذا المشهد من مطالعة الجنيات

(١) «هذا» ساقطة من ع.

(٢) أكملت الآية في ع.

(٣) كذا مضبوط بالتاء في ع، وهو مهمل في الأصل وغيره. وهي قراءة عامَّة القرأة عدا عاصمًا ويعقوب، فإنهما قرآ بياء الغيبة. انظر: «النشر» (٢/٣٠٣).

(٤) ق، ل، م، ع: «من دون الله» سهو، وكذا كان في ش ثم أصلح.

والذُّنُوبَ وَجَرَائِنَهَا عَلَيْهِ وَعَلَى الْخَلِيقَةِ بِتَقْدِيرِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ، وَأَنَّهُ لَا عَاصِمَ مِنْ غَضَبِهِ وَأَسْبَابِ سَخَطِهِ إِلَّا هُوَ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى طَاعَتِهِ إِلَّا بِمَعُونَتِهِ، وَلَا وَصُولَ إِلَى مَرْضَاتِهِ إِلَّا بِتَوْفِيقِهِ، فَمَوَارِدُ الْأُمُورِ كُلِّهَا مِنْهُ، وَمَصَادِرُهَا إِلَيْهِ، وَأَزِمَّةُ التَّوْفِيقِ جَمِيعُهَا بِيَدِهِ، فَلَا مُسْتَعَانَ لِلْعِبَادِ إِلَّا بِهِ وَلَا مُتَكَلِّ إِلَّا عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى عَنْ شُعَيْبٍ خَطِيبِ الْأَنْبِيَاءِ ^(١): ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

فصل

المشهد السابع: مشهد التوفيق والخذلان، وهو من تمام هذا المشهد ^(٢)
وفروعه، ولكن أفرد بالذكر لحاجة العبد إلى شهوده وانتفاعه به، وقد أجمع العارفون بالله أَنَّ التَّوْفِيقَ: أَنْ لَا يَكِلَكَ اللَّهُ إِلَى نَفْسِكَ، والخذلان ^(٣): أَنْ يَخْلِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا ^(٤)، فالعبيد متقلبون بين توفيقه وخذلانه، بل العبد في السَّاعَةِ الواحدة ينال نصيبه من هذا وهذا، فيطيعه ويرضيه ويذكره ويشكره بتوفيقه له ^(٥)، ثُمَّ يعصيه ويخالفه ويُسَخِطُهُ ويغفل عنه بخذلانه له، فهو دائرٌ بين توفيقه وخذلانه، فَإِنْ وَفَّقَهُ فبفضله ورحمته، وَإِنْ خَذَلَهُ فبعدله وحكمته، وهو المحمود في هذا وهذا، له أَتَمُّ حَمْدٍ ^(٦) وأكملُهُ، ولم يمنع العبد شيئاً هو

(١) ج، ن: «عن السيّد الجليل شعيب خطيب الأنبياء صلوات الله عليه وعليهم وسلامه».

(٢) أي: مشهد التوحيد.

(٣) في ع زيادة: «هو».

(٤) ع: «وبين نفسك».

(٥) «له» ساقطة من ج، ن.

(٦) ش: «وله أَتَمُّ الحمد».

له، وإنما منعه ما هو مجرد فضله وعطائه، وهو أعلم حيث يضعه وأين يجعله^(١).

فمتى شهد العبد هذا المشهد وأعطاه حقّه، علم ضرورته وفاقته^(٢) إلى التّوفيق كلّ نفسٍ وكلّ لحظةٍ وطرفة عينٍ، وأنّ إيمانه وتوحيده ممسكٌ بيدٍ غيره، لو تخلّى عنه طرفة عينٍ^(٣) لثُلَّ عرشُه^(٤) ولخَرَّت سماءُ إيمانه على الأرض، وأنّ الممسك له مَنْ يُمسك السماء أن تقع على الأرض إلّا بإذنه، فهجّري قلبه ودأب لسانه: يا مقلّب القلوب ثبت قلبي على دينك، يا مصرّف القلوب صرّف قلبي إلى طاعتك، ودعواه^(٥): يا حيّ يا قيّوم، يا بديع السّماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، لا إله إلّا أنت، برحمتك أستغيث، أصلح لي شأني كلّهُ ولا تكلني إلى نفسي طرفة عينٍ ولا إلى أحدٍ من خلقك^(٦).

ففي هذا المشهد يشهد توفيق الله وخذلانه، كما يشهد ربوبيّته وخلقه، فيسأله توفيقه مسألة المضطرّ، ويعوذ به من خذلانه عياداً الملهوف، ويُلقي نفسه بين يديه طريقاً باباه مستسلماً له، ناكس الرأس بين يديه، خاضعاً ذليلاً مستكيناً، لا يملك لنفسه ضرّاً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً.

(١) ش: «يضعه».

(٢) ع: «وحاجته».

(٣) «وأنّ إيمانه... طرفة عين» سقط من ج، ن لانتقال النظر.

(٤) ع: «عرشٌ توحيده».

(٥) ج، ن: «دعأوه».

(٦) أكثر ألفاظها أدعية مأثورة.

والتوفيق إرادة الله من^(١) نفسه أن يفعل بعبد ما يصلح به العبد، بأن يجعله قادرًا على فعل ما يرضيه، مريدًا له، محبًا له، مؤثرًا له على غيره، ويبغض إليه ما يسخطه ويكرهه^(٢)، وهذا مجرد فعله^(٣) والعبد محل له؛ قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٧﴾ فَضَلًا مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٨﴾﴾ [الحجرات: ٧ - ٨]، فهو سبحانه عليم بمن يصلح لهذا الفضل ومن لا يصلح له، حكيم يضعه في مواضعه وعند أهله، لا يمنعه أهله ولا يضعه عند غير أهله.

وذكر هذا عقيب قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَن فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾، ثم جاء به^(٤) بحرف الاستدراك فقال: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ﴾. يقول سبحانه: لم تكن محبتكم للإيمان وإرادته وتزيينه في قلوبكم منكم، ولكن الله هو الذي جعله في قلوبكم كذلك، فأثرتموه ورضيتموه، فكذاك^(٥) لا تقدموا بين يدي الله ورسوله^(٦)، ولا تقولوا حتى يقول، ولا تفعلوا حتى يأمر، فالذي حبب إليكم الإيمان أعلم بمصالح عباده وما يصلحهم منكم، وأنتم فلو لا توفيقه لكم لما أذعنت نفوسكم للإيمان، فلم

(١) «من» ساقطة من ج، ن.

(٢) م، ش، ن، ع: «ويكرهه إليه». وكذا كان في الأصل ول، ثم ضرب فيهما على «إليه».

(٣) ش: «فضله».

(٤) «به» ساقطة من م.

(٥) رسمه في الأصل وم يحتمل: «فلذلك».

(٦) ع: «لا تقدموا بين يدي رسولي».

يكن الإيمان بمشورتكم وتوفيق أنفسكم، ولا تقدّمتم به إليها، فنفسكم تقصر وتعجز عن ذلك ولا تبلغه^(١)، فلو أطاعكم رسولي في كثير ممّا تريدون لشقّ عليكم ذلك ولهلكتم وفسدت مصالحكم وأنتم لا تشعرون، ولا تظنّوا أنّ نفوسكم تريد بكم الرّشد والصّلاح كما أردتم الإيمان، فلو لا أنّي حبّبتُ إليكم وزيّنته في قلوبكم وكرّهت إليكم ضده لما وقع منكم^(٢) ولا سمحت به نفوسكم^(٣).

وقد ضرب للتوفيق والخذلان مثل مَلِكٍ أرسل إلى أهل بلدة^(٤) من بلاده رسولاً، وكتب معه كتاباً يُعلمهم أنّ العدو مُصّبّحهم عن قريب^(٥) ومُجتاحهم ومخرّب البلد ومهلك من فيها، وأرسل إليهم أموالاً ومراكب وزاداً وعُدّة وأدلّة، وقال: ارتحلوا إليّ مع هؤلاء الأدلّة وقد أرسلت إليكم جميع ما تحتاجون إليه، ثمّ قال لجماعةٍ من مماليكه: اذهبوا إلى فلانٍ فخذوا بيده واحملوه ولا تذروه يقعد، واذهبوا إلى فلانٍ كذلك وإلى فلانٍ، وذروا من عداهم فإنّهم لا يصلحون أن يساكنوني في بلدي، فذهب خواصُّ الملك^(٦) إلى من أمروا بحملهم، فلم يتركوهم يقرّون، بل حملوهم حملاً وساقوهم سوقاً إلى الملك، فاجتاح العدو من بقي في المدينة وقتلهم وأسر

(١) ج، ن: «تعجز ولا تعقله».

(٢) «منكم» ساقط من ج، ن.

(٣) ع: «أنفسكم».

(٤) ن: «بلد».

(٥) «عن قريب» ساقط من ج، ن.

(٦) ع: «مماليكه».

من أسر. فهل يعدُّ المَلِكُ ظالمًا لهؤلاء أم عادلاً فيهم؟ نعم، خصَّ أولئك بإحسانه وعنايته وحرَمها من عداهم، إذ لا يجب عليه التَّسوية بينهم في فضله وإكرامه، بل ذلك فضله يؤتیه من يشاء.

وقد فسَّرت القدریَّة الجبریَّة التوفیق بأنه خلق الطاعة، والخذلان خلق المعصية. ولكن بنوا ذلك على أصولهم الفاسدة من إنكار الأسباب والحِكم، وردُّوا الأمر إلى محض المشیئة من غیر سببٍ ولا حكمةٍ.

وقابلهم القدریَّة النُّفاة، فسَّروا التوفیق بالبيان العام والهدی العام والتمكُّن من الطاعة والاقْتدار علیها وتهیئة أسبابها، وهذا حاصل لكلِّ كافرٍ ومشرکٍ بلغته الحجة وتمكَّن من الإيمان. فالتوفیق عندهم أمرٌ مشترك بين الكفار والمؤمنين، إذ الإقْدَار والتمكين والدلالة والبيان قد عمَّ به الفريقين، ولم یفرد المؤمنین عندهم بتوفیقٍ وقع به الإيمان منهم، والكفار بخذلانٍ امتنع به الإيمان منهم، ولو فعل ذلك لكان عندهم محاباةً وظلمًا.

والتزموا لهذا الأصل لوازم قامت بها علیهم سوقُ الشَّاعة بين العقلاء، ولم يجدوا بداً من التزامها، فظهر فسادُ مذهبهم وتناقضه^(١) لمن أحاط به علماً وتصوره حقَّ تصوُّره، وعَلِمَ أنَّه من أبطل مذهبٍ في العالم وأردئه.

وهدی الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحقِّ بإذنه، والله یهدی من یشاء إلى صراطٍ مستقیم، فلم یرضوا بطریق هؤلاء ولا طریق^(٢) هؤلاء، وشهدوا انحراف الطریقین عن الصُّراط المستقیم، فأثبتوا القضاء والقدر

(١) ع: «تناقض أقوالهم».

(٢) ن: «بطریق».

وعموم مشيئة الله للكائنات، وأثبتوا الأسباب والحكم والغايات والمصالح، ونزّهوا الله عزّ وجلّ أن يكون في ملكه ما لا يشاء، أو أن^(١) يقدر خلقه على ما لا يدخل تحت قدرته ولا مشيئته، وأن^(٢) يكون شيء من أفعالهم واقعًا بغير اختياره وبدون مشيئته، ومن قال ذلك فلم يعرف ربّه ولم يُثبت له كمال الربوبية.

ونزّهوه مع ذلك عن العبث وفعل القبيح، وأن يخلق شيئًا سدى، وأن تخلو أفعاله عن حكم^(٣) بالغة لأجلها أوجدها، وأسباب بها سببها، وغايات جعلت طرقًا ووسائل إليها، وأنّ له في كلّ ما خلقه وقضاه حكمة بالغة، وتلك الحكمة صفة له قائمة به، ليست مخلوقة كما تقول القدرية النفاة للقدر والحكمة في الحقيقة.

وأهل الصّراط المستقيم بريئون من الطائفتين، إلّا من حقّ تتضمّنه مقالاتهم فإنّهم يوافقونهم عليه، ويجمعون حقّ كلّ منهما إلى حقّ الأخرى، ولا يبطلون ما معهم من الحقّ لما قالوه من الباطل، فهم شهداء الله على الطوائف، أمناء عليهم، حُكّام بينهم، حاكمون عليهم، ولا يحكم عليهم منهم أحدٌ، يكشفون أحوال الطوائف، ولا يكشفهم إلّا من كشف^(٤) عن معرفة ما جاءت به الرّسل وعرف الفرق بينه وبين غيره ولم يلتبس عليه. وهؤلاء أفراد العالم ونخبته وخلاصته، ليسوا من الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعًا، ولا من

(١) ج، ن: «وأن».

(٢) ع: «أو أن».

(٣) ش، ج، ن: «حكمة».

(٤) ع: «كشف له».

الذين تقطّعوا أمرهم بينهم زبرًا، بل ممن^(١) هو على بينة من ربه وبصيرة في إيمانه ومعرفة بما عند الناس، والله الموفق المعين^(٢).

فصل

المشهد الثامن: مشهد الأسماء والصفات، وهو من أجل المشاهد، وهو أعلى مما قبله وأوسع.

والمطلع على هذا المشهد: معرفة تعلّق الوجود خلقًا وأمرًا بالأسماء الحسنى والصفات العُلا، وارتباطه بها، وأن^(٣) العالم بما فيه من بعض آثارها ومقتضاها؛ وهذا من أجل المعارف وأشرفها.

وكل اسم من أسمائه سبحانه له صفةٌ خاصّة، فإن أسمائه سبحانه^(٤) أوصافٌ مدحٍ وكمالٍ، وكلُّ صفةٍ لها مقتضىٌ وفعلٌ، إمّا لازم وإمّا متعدّ، ولذلك الفعل تعلّق بمفعول^(٥) هو من لوازمه، وهذا في خلقه وأمره وثوابه وعقابه، كلُّ ذلك آثار الأسماء الحسنى وموجباتها.

ومن المُحال تعطيل أسمائه عن أوصافها ومعانيها، وتعطيل الأوصاف عمّا تقتضيه وتستدعيه من الأفعال، وتعطيل الأفعال عن المفعولات؛ كما أنّه يستحيل تعطيل مفعوله عن أفعاله، وأفعاله عن صفاته، وصفاته عن أسمائه، وتعطيل أسمائه وأوصافه عن ذاته.

(١) م، ج، ن: «بل هم ممن».

(٢) «المعين» ساقط من ع. وفي ج، ن: «والمعين».

(٣) في ع زيادة: «كان».

(٤) ل: «أسماءه الحسنى».

(٥) في الأصل وغيره: «بمفعوله»، ولعلّ المثبت من ع أقرب.

وإذا كانت أوصافه صفات كمالٍ، وأفعاله حكماً ومصالح، وأسماءه حسنى، ففرض تعطيلها عن موجباتها مستحيلٌ في حقّه، ولهذا ينكر سبحانه على من عطّله عن أمره ونهيه وثوابه وعقابه، وأنّه نسبّه إلى ما لا يليق به بل^(١) يتنزّه عنه، وأنّ ذلك حكمٌ سيئٌ ممّن حكم به عليه، وأنّ من نسبّه إلى ذلك فما قدره حقّ قدره، ولا عظّمه حقّ تعظيمه، كما قال تعالى في حقّ منكري النبوات^(٢) وإرسال الرُّسل وإنزال الكتب: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١].

وقال في حقّ منكري المعاد والثواب والعقاب: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].

وقال في حقّ من جَوّز عليه التسوية بين المختلفين، كالأبرار والفجار، والمؤمنين والكفار: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]، فأخبر أنّ هذا حكمٌ سيئٌ لا يليق به، تأباه أسمائه وصفاته.

وقال سبحانه: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَتَّكِرُ إِلَيْنَا لَأُتْرَجِعَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ أَعْيُنِنَا جَزَاءً لِّمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١١٥-١١٦] عن هذا الظنّ والحسبان الذي تأباه أسمائه وصفاته. ونظائر هذا في القرآن كثير، ينفي عن نفسه خلاف موجب أسمائه وصفاته، إذ ذلك مستلزمٌ تعطيلها عن كمالها ومقتضاها.

(١) ج، ن: «وأنه».

(٢) ع: «منكري النبوات»، وفي هامشه إشارة إلى نسخة: «منكري النبوة».

(٣) في ع أكملت الآية.

فاسمه الحميد المجيد يمنع ترك الإنسان سدئ مهملًا معطلًا، لا يؤمر ولا ينهى ولا يثاب ولا يعاقب. وكذلك اسمه الحكيم يأبى ذلك، وكذلك اسمه الملك.

واسمه الحيّ يمنع أن يكون معطلًا عن الفعل، بل حقيقة الحياة الفعل، فكلّ حيّ فعّال، وكونه سبحانه خالقًا قيومًا من موجبات حياته ومقتضاها^(١).

واسمه السميع البصير يوجب مسموعًا ومرئيًا. واسم الخالق يقتضي مخلوقًا، وكذا الرّازق^(٢). واسم المَلِك يقتضي مملكةً وتصرّفًا وتدييرًا، وإعطاءً^(٣) ومنعًا، وإحسانًا وعدلًا، وثوابًا وعقابًا. واسم البرّ، المحسن، المعطي، المنّان ونحوها تقتضي آثارها وموجباتها.

إذا عرف هذا، فمن أسمائه سبحانه: الغفار، التّوّاب، العفو، فلا بدّ لهذه الأسماء من متعلّقات، ولا بُدّ من جنائية تُغفر، وتوبة تُقبل، وجرائم يُعفى عنها، ولا بدّ لاسمه الحليم من متعلّق يظهر فيه حلمه^(٤)، إذ اقتضاء هذه الأسماء لآثارها كإقتضاء اسم الخالق الرّازق^(٥) المعطي المانع للمخلوق والمرزوق والمُعطي والممنوع، وهذه الأسماء كلّها حسنى.

والربُّ تعالى يحبُّ ذاته وأوصافه وأسماءه، فهو عفوٌ يحبُّ العفو،

(١) ع: «متقتضياتها».

(٢) ش، ن: «الرّزاق».

(٣) ل: «وعطاء».

(٤) ع: «الحكيم... حكمه»، تصحيف.

(٥) ش: «الرّزاق».

ويحبُّ المغفرة، ويحبُّ التَّوبة، ويفرح بتوبة عبده حين يتوب إليه أعظم فرح يخطر بالبال، فكان تقدير ما يغفره، ويعفو عن فاعله، ويحلم عنه، ويتوب عليه ويسامحه = من موجب أسمائه وصفاته. وحصول ما يحبُّه ويرضاه من ذلك، وما يحمد به نفسه ويحمده^(١) به أهل سماواته وأهل أرضه = ما^(٢) هو من موجبات كماله ومقتضى حمده.

وهو سبحانه الحميد المجيد، وحمده ومجده يقتضيان آثارهما، ومن آثارهما: مغفرة الزلات، وإقالة العثرات، والعفو عن السيئات، والمسامحة على الجنایات، مع كمال القدرة على استيفاء الحق والعلم منه سبحانه بالجنایة ومقدار عقوبتها، فحلمه بعد علمه، وعفوه بعد قدرته، ومغفرته عن كمال عزته وحكمته، كما قال المسيح - صلى الله على نبينا وعليه وسلم -: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، أي فمغفرتك عن كمال قدرتك وحكمتك، ليست^(٣) كمن يغفر عجزاً ويسامح جهلاً بقدر الحق، بل أنت عليمٌ بحقك، قادرٌ على استيفائه، حكيمٌ في الأخذ به.

فمن تأمل سريان آثار الأسماء والصفات في العالم وفي الأمر، تبين له أنَّ مصدر قضاء هذه الجنایات من العبيد وتقديرها هو من كمال الأسماء والصفات والأفعال، وغاياتها أيضاً مقتضى حمده ومجده، كما هو مقتضى ربوبيته وإلهيته.

(١) ج، ن: «وما يحمده».

(٢) ش: «مما».

(٣) ش: «ولست»، وكذا في ع ولكن دون واو العطف.

فله في كلِّ ما قضى^(١) وقدَّره: الحكمة البالغة، والآيات الباهرة، والتعريف^(٢) إلى عبيده^(٣) بأسمائه وصفاته، واستدعاء محبتهم له، وذكرهم له، وشكرهم له، وتعبُّدِهم له بأسمائه الحسنَى، إذ كلُّ اسمٍ فله^(٤) تعبُّدٌ مختصٌّ به علمًا ومعرفةً وحالًا، وأكملُ الناس عبوديَّة المتعبِّد بجميع الأسماء والصفات التي يطَّلِع عليها البشر، فلا تحجبه عبوديَّة اسمٍ عن عبوديَّة آخر^(٥)، كمن يحجبه التعبُّد باسمه القدير عن التعبُّد باسمه الحكيم الرحيم، أو تحجبه عبوديَّة اسمه المعطي عن عبوديَّة اسمه المانع، أو عبوديَّة اسمه الرحيم والعفو والغفور^(٦) عن اسمه المنتقم، أو التعبُّد بأسماء التودُّد والبرِّ واللطف والإحسان عن أسماء العدل والجبروت والكبرياء والعظمة ونحو ذلك.

وهذه طريقة الكُمَّل من السَّائرين إلى الله تعالى، وهي طريقة مشتقة من قلب القرآن، قال تعالى^(٧): ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، والدُّعاء بها يتناول دعاء المسألة، ودعاء الثناء، ودعاء التعبُّد، وهو سبحانه يدعو عباده إلى أن يعرفوه بأسمائه وصفاته، ويشنوا عليه بها، ويأخذوا بحظِّهم

(١) ج، ن، ع: «قضاء».

(٢) ج، ن: «التقرب».

(٣) في الأصل وعامة النسخ: «غيره»، والظاهر أنه تصحيف عن المثبت من ش، هامش م. وفي ع: «عباده».

(٤) ج، ن: «فيه».

(٥) ع: «اسم آخر».

(٦) ج، ن: «الرحيم أو الغفور»، سقط منه العفو.

(٧) ل، ج، ن: «قال الله تعالى».

من عبوديتها.

وهو سبحانه يحبُّ موجبَ أسمائه وصفاته، فهو عليمٌ يحبُّ كلَّ عليمٍ، جوادٌ يحبُّ كلَّ جوادٍ، وترٌّ يحبُّ الوتر، جميلٌ يحبُّ الجمال، عفوٌ يحبُّ العفو وأهله، حييٌ يحبُّ الحياء وأهله، برٌّ يحبُّ الأبرار، شكورٌ يحبُّ الشاكرين، صبورٌ يحبُّ الصابرين، حلیمٌ يحبُّ أهلَ الحلم. فلمحبته سبحانه للتوبة والمغفرة والعفو والصفح خلق من يغفر له ويتوب عليه ويعفو عنه، وقدَّر عليه ما يقتضي وقوع المكروه المبعوض له، ليرتَّب^(١) عليه المحبوب له المرضي له، فتوسَّطه كتوسُّط الأسباب المكروهة المفضية إلى المحبوب.

فربَّما كان مكروه النفوس إلى محبوبها سبباً ما مثله سبب^(٢)

والأسباب مع مسبباتها أربعة أنواع: محبوبٌ يفضي إلى محبوبٍ، ومكروهٌ يفضي إلى محبوبٍ، وهذان النوعان عليهما مدار أقضيته وقدره^(٣) بالنسبة إلى ما يحبه ويكرهه.

والثالث: مكروهٌ يفضي إلى مكروهٍ، والرَّابع: محبوبٌ يفضي إلى مكروهٍ، وهذان النوعان ممتنعان في حقِّه سبحانه، إذ الغايات المطلوبة من قضائه وقدره التي خلق ما خلق وقضى ما قضى لأجل حصولها لا تكون إلاَّ محبوبةً للربِّ مرضيةً له. والأسباب الموصلة إليها منقسمة إلى محبوبٍ له

(١) ع: «ليرتَّب».

(٢) البيت للبحثري في «ديوانه» (١/ ١٧١). وقد أنشده المؤلف في «زاد المعاد» (٣/ ٣٦٨) وغيره.

(٣) ع: «وأقداره». وفي ج، ن سقط «وهذان النوعان...» إلى هنا.

ومكروه له، فالطاعات والتوحيد أسبابٌ محبوبةٌ له، موصلةٌ إلى الإحسان والثواب المحبوب له أيضًا؛ والشُّرك والمعاصي أسبابٌ مسخوطةٌ له، موصلةٌ إلى العدل المحبوب له، وإن كان الفضل أحبَّ إليه من العدل فاجتماع الفضل والعدل أحبُّ إليه من انفراد أحدهما، لما فيهما من كمال الملك والحمد وتنوع الثناء وكمال القدرة.

فإن قيل: كان يمكن حصول هذا المحبوب من غير توسُّط المكروه.

قيل: هذا سؤالٌ باطلٌ، لأنَّ وجود الملزوم^(١) بدون لازمه ممتنعٌ، والذي يقدر الذَّهن وجوده شيءٌ آخر غير هذا المطلوب المحبوب للربِّ تعالى، وحكم الذَّهن عليه بأنَّه محبوبٌ للربِّ حكمٌ بلا علمٍ، بل قد يكون مبغوضاً للربِّ تعالى لمنافاته حكمته، فإذا حكم الذَّهن عليه بأنَّه محبوبٌ له كان نسبةً له إلى ما لا يليق به ويتعالى عنه. فليعطِ اللَّبيب هذا الموضع حقَّه من التأمُّل، فإنَّه مزلةٌ أقدامٍ ومضلةٌ أفهامٍ، ولو أمسك عن الكلام من لا يعلم لقلَّ الخلاف.

وهذا المشهد أجلُّ من أن يحيط به كتاب، أو يستوعبه خطاب، وإنَّما أشرنا منه إلى أدنى إشارةٍ تُطلع على ما وراءها، والله الموفق المعين.

فصل

المشهد التاسع: مشهد زيادة الإيمان وتعدُّد^(٢) شواهد. وهذا^(٣) من ألطف المشاهد وأخصَّها بأهل المعرفة، ولعلَّ سامعه يبادر إلى إنكاره،

(١) ج، ن: «الملتزم».

(٢) م: «تعداد».

(٣) ش: «وهو».

ويقول: كيف نشهد^(١) زيادة الإيمان من الذُّنوب والمعاصي، ولا سيَّما من ذنوب العبد ومعاصيه؟ وهل ذلك إلَّا منقص الإيمان^(٢)، فإنَّه بإجماع السلف يزيد بالطَّاعة وينقص بالمعصية.

فاعلم أنَّ هذا حاصلٌ من التفات العارف إلى الذُّنوب والمعاصي منه ومن غيره وإلى ترتُّب آثارها عليها، وترتُّب هذه الآثار عليها^(٣) علَّم من أعلام النُّبوة، وبرهانٌ من براهين صدق الرُّسل وصحَّة ما جاؤوا به، فإنَّ الرُّسل صلوات الله وسلامه عليهم أمروا العباد بما فيه صلاح ظواهرهم وبواطنهم في معاشهم ومعادهم، ونهواهم عمَّا فيه فساد ظواهرهم وبواطنهم في المعاش والمعاد، وأخبروهم عن الله سبحانه أنَّه يحبُّ كذا وكذا ويُثيب عليه كذا وكذا، وأنَّه يبغض كيت وكيت ويعاقب عليه بكيت وكيت، وأنَّه إذا أطيع بما أمر به شكر عليه بالإمداد والزيادة والنَّعم في القلوب والأبدان والأموال، ووجد العبدُ زيادته وقوَّته^(٤) في حاله كلَّها، وأنَّه إذا خولف أمره ونهيه ترتَّب عليه من النقص والفساد والضعف والذلُّ والمهانة والحقارة وضيق العيش وتنكُّد الحياة ما ترتَّب، كما قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَعْبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾ [الزمر: ١٠]، وقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ

(١) كذا ضبط في الأصل ول. وفي ش، ن: «تُشهد».

(٢) ش، م، ع: «للإيمان».

(٣) «عليها» ساقطة من ل.

(٤) ج، ن: «زيادة وقوة».

أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَدَارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴿١﴾ [النحل: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ [هود: ٣].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمًى﴾ [طه: ١٢٤] وفُسِّرَت المعيشة الضنك بعذاب القبر، والصحيح أنها في الدنيا وفي البرزخ، فإن من أعرض عن ذكره الذي أنزله فله من ضيق الصدر، ونكد العيش، وكثرة الخوف، وشدة الحرص والتعب على الدنيا، والتحشُر على فواتها قبل حصولها وبعد حصولها، والآلام التي في خلال ذلك = ما لا يشعر به القلب لسكرته وانغماسه في السكر^(٢)، فهو لا يصحو ساعة إلا شعر^(٣) بهذا الألم فبادر إلى إزالته بسكر ثانٍ، فهو هكذا مدّة حياته، وأي معيشة أضيق من هذه لو كان للقلب شعور؟

فقلوب أهل البدع، والمعرضين عن القرآن، وأهل الغفلة عن الله، وأهل المعاصي في جحيم قبل الجحيم الكبرى^(٤)، وقلوب الأبرار في نعيم قبل النعيم الأكبر؛ ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿٣١﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣-١٤]. هذا في دورهم الثلاثة، ليس مختصًا بالدار الآخرة، وإن كان تمامه وكمال

(١) هذه الآية لم ترد في ش، وفي سائر النسخ تداخلت مع الآية السابقة حيث ورد (ولدار الآخرة خير) متصلًا بالآية السابقة، ثم أصلح في الأصل ول كما أثبت.

(٢) ل: «المسكر»، ورسمه في الأصل محتمل. والمثبت موافق لسائر النسخ.

(٣) ع: «أحسّ وشعر».

(٤) ج: «الأكبر».

وظهوره لهما^(١) هو في الدار الآخرة، وفي البرزخ دون ذلك؛ قال تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الطور: ٤٧]، وقال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ﴿٧١﴾ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٧٢﴾ [النمل: ٧١-٧٢].

وفي هذه الدار دون ما في البرزخ، ولكن يمنع من الإحساس به الاستغراق في سكرة الشهوات، وطرح ذلك عن القلب، وعدم التفكير فيه. والعبد قد يصيبه ألم حسي فيطرحه عن قلبه، ويقطع التفاته عنه، ويجعل إقباله على غيره إلى^(٢) أن لا يشعر به جملةً، فلوزال عنه ذلك الالتفات لصاح من شدة الألم، فما الظنُّ بعذاب القلوب وآلامها؟

وقد جعل الله تعالى للحسنات والطاعات آثاراً محبوبةً لذينة طيبةً، لذتها فوق لذة المعصية بأضعاف مضاعفة، لا نسبة لها إليها، وجعل للسيئات والمعاصي آلاماً وآثاراً مكروهةً وحزازاتٍ^(٣) تُربي على لذة تناولها بأضعاف مضاعفة، قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِنَّ لِلْحَسَنَةِ نُورًا فِي الْقَلْبِ، وَضِيَاءً فِي الْوَجْهِ، وَقُوَّةً فِي الْبَدَنِ، وَزِيَادَةً فِي الرِّزْقِ، وَمَحَبَّةً فِي قُلُوبِ الْخَلْقِ. وَإِنَّ لِلْسَيِّئَةِ سَوَادًا فِي الْوَجْهِ، وَظُلْمَةً فِي الْقَلْبِ، وَوَهْنًا فِي الْبَدَنِ، وَنَقْصًا^(٤) فِي الرِّزْقِ، وَبَغْضَةً فِي قُلُوبِ الْخَلْقِ»^(٥). وهذا يعرفه صاحب البصيرة ويشهده من نفسه ومن غيره.

(١) ع: «إنما».

(٢) في الأصل، ل، ن: «إلا». ش: «لا». ع: «لئلاً». والمثبت من م، ج.

(٣) م: «حزازة». ش، ج، ن: «حزازاً». وكذا كان في الأصل ول ثم أُلحِق إلى المثبت.

(٤) ج، ن: «نقصاً».

(٥) لم أقف عليه من قول ابن عباس. وقد صحَّ نحوه من قول الحسن البصري. أخرجه =

فما حصل للعبد حالٌ مكروهةٌ قطُّ إلا بذنبٍ، وما يعفو الله عنه أكثر.
 وقال (١) تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾
 [الشورى: ٣٠]، وقال لخيار خلقه وأصحاب نبيّه: ﴿أَوَلَمَّْا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ
 أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنِّي هَذَا أَقْلُ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقال:
 ﴿مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ﴾ [النساء: ٧٩]،
 والمراد بالحسنة والسيئة هنا النعم والمصائب التي تصيب العبد من الله،
 ولهذا قال: ﴿مَا أَصَابَكُمْ﴾ ولم يقل: «ما أصبت». فكلُّ نقصٍ وبلاءٍ وشرٍّ في
 الدنيا والآخرة فبسبب الذُّنوب ومخالفة أوامر الرّبِّ تعالى، فليس في العالم
 شرٌّ قطُّ إلا الذُّنوب وموجباتها.

وآثار الحسنات والسيئات في القلوب والأبدان والأموال أمرٌ مشهود في
 العالم، لا ينكره ذو عقلٍ سليمٍ، بل يعرفه المؤمن والكافر، والبرُّ والفاجر.
 وشهود العبد هذا في نفسه وفي غيره وتأمله ومطالعه ممّا يقوّي إيمانه بما
 جاءت به الرُّسل، وبالثواب والعقاب، فإنَّ هذا عدلٌ مشهود محسوس في هذا
 العالم، ومثوبات وعقوبات عاجلةٌ دالّةٌ على ما هو أعظم منها لمن كانت له
 بصيرة، كما قال لي (٢) بعض الناس: إذا صدر مني ذنبٌ ولم أبادره ولم

ابن أبي شيبة (٣٦٣٤٣) وابن أبي الدنيا في «التوبة» (١٩٤)، والبيهقي في «شعب
 الإيمان» (٦٨٢٦). وروي عن الحسن عن أنس مرفوعاً كما في «حلية الأولياء»
 (١٦١/٢) ولكنه لا يصح. انظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٩٠٩).

(١) واو العطف ساقطة من ش، ع.

(٢) «لي» ليست في ع.

أتداركه بالتوبة^(١) انتظرت أثره السيئ، فإذا أصابني - أو^(٢) فوقه أو دونه - كما حسبت يكون هجّيراي: أشهد أن لا إله إلا الله^(٣)، وأشهد أن محمداً رسول الله. ويكون ذلك من شواهد الإيمان وأدلتها، فإن الصادق متى أخبرك أنك إذا فعلت كذا وكذا ترتّب عليه من المكروه كذا وكذا، فجعلت كلّما فعلت شيئاً من ذلك حصل لك ما قال من المكروه = لم تزد إلا علماً بصدقه وبصيرة فيه، وليس هذا لكلّ أحد، بل أكثر الناس ترين الذنوب على قلبه، فلا يشهد شيئاً من ذلك ولا يشعر به البتّة.

وإنما يكون هذا القلب فيه نور الإيمان، وأهوية الذنوب والمعاصي تعصف فيه، فهو يشاهد هذا وهذا، ويرى حال مصباح إيمانه مع قوّة تلك الأهوية والرياح، فيرى نفسه كراكب البحر عند هيجان الرّيح^(٤) وتقلّب السفينة وتكفّئها، ولا سيّما إذا انكسرت به وبقي على لوح تلعب به الرّيح، فهكذا المؤمن يشاهد نفسه عند ارتكاب الذنوب إذا أريد به الخير، وإن أريد به غير ذلك فقلبه في وادٍ آخر.

ومتى انفتح هذا الباب للعبد انتفع بمطالعة تاريخ العالم وأحوال الأمم وماجرّيات^(٥) الخلق، بل انتفع بماجرّيات^(٦) أهل زمانه وما يشاهده من

(١) «بالتوبة» ساقط من ج، ن.

(٢) ج، ن: «ما».

(٣) الشهادة الأولى ليست في ع.

(٤) ع: «الرياح».

(٥) أي: الوقائع. كلمة مؤلّدة من «ماجرّى».

(٦) ن: «بماجرّيات»، خطأ. وكذا كان في ج ثم أصلح.

أحوال الناس، وفهم حيثُ معنى قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣]، وقوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]. وكل ما تراه في الوجود من شرٍّ وألمٍ وعقوبةٍ وجذبٍ وخوفٍ ونقصٍ في نفسك وفي غيرك فهو من قيام الربِّ تعالى بالقسط، وهو عدل الله وقسطه، وإن أجراه على يد (١) ظالمٍ فالمسلطُّ له أعدل العادلين، كما قال تعالى لمن أفسد في الأرض: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولَىٰ بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَلِ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا﴾ [الإسراء: ٥].

فالذنوب مثل السُّموم مضرَّةٌ بالذَّات، فإن تداركها من سقيٍّ بالأدوية المقاومة لها، وإلاَّ قهرت القوَّةُ الإيمانيَّةُ وكان الهلاك، كما قال بعض السلف: المعاصي بريد الكفر، كما أنَّ الحمى بريد الموت (٢).

فشهود العبد نقص حاله إذا عصى ربَّه، وتغيَّر القلوب عليه، وجفولها منه، وانسدَّ الأبواب في وجهه، وتوغَّر المسالك عليه، وهوانه على أهل بيته وأولاده وزوجته وإخوانه؛ وتطلَّب (٣) سبب ذلك حتَّى يعلم من أين أتى؛ ووقوعه (٤) على السبب الموجب لذلك = ممَّا (٥) يقوِّي إيمانه. فإن أقلع

(١) ع: «يَدَيَّ».

(٢) قاله أبو حفص النيسابوري الزاهد (ت ٢٦٤). أسنده عنه السلمي في «الطبقات» (ص ١٠٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠ / ٢٢٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٨٣١).

(٣) ج، ن، ع: «تطلَّبُه».

(٤) واو العطف ساقطة من ل، م، ن. وفي ج إشارة إلى أنه في نسخة: «ووقوفه».

(٥) ج، ن: «ما»، تصحيف.

وباشر الأسباب التي تُفضي به إلى ضدّ هذه الحال، ورأى العزَّ بعد الدُّلِّ، والغنى بعد الفقر، والشُّرور بعد الحزن، والأمن بعد الخوف، والقوّة في قلبه بعد ضعفه ووهنه = ازداد إيماناً مع إيمانه، فتقوى شواهد الإيمان في قلبه وبراهينه وأدلتّه في حال معصيته وطاعته، فهذا من الذين يكفر الله عنهم أسوأ الذي عملوا ويجزيهم أجرهم بأحسن الذي كانوا يعملون.

وصاحب هذا المشهد متى تبصّر فيه وأعطاه حقّه صار من أطباء القلوب العالمين بدائها ودوائها، فنفعه الله في نفسه، ونفع به من شاء من خلقه.

فصل

المشهد العاشر: مشهد الرّحمة، فإنَّ العبد إذا وقع في الذّنْب خرج من قلبه تلك الغلظة والقسوة والكيفيّة الغضبّيّة التي كانت عنده لمن صدر منه ذنبٌ، حتّى لو قدّر عليه لأهلكه، وربما دعا الله عليه أن يهلكه ويأخذه، غضباً منه لله وحرصاً على أن لا يُعصى، فلا يجد في قلبه رحمةً للمذنبين^(١) الخطّائين، ولا يراهم إلّا بعين الاحتقار والازدراء، ولا يذكرهم إلّا بلسان الطّعن فيهم والعيب لهم والذّم.

فإذا جرت عليه المقادير وخُلّي ونفسه استغاث بالله والتجأ إليه، وتململ بين يديه تمللم السّليم^(٢)، ودعاه دعاء المضطرّ، فتبدّلت تلك الغلظة على المذنبين رقةً، وتلك القساوة^(٣) على الخطّائين رحمةً^(٤)، مع

(١) ج، ن: «للمؤمنين».

(٢) السليم: اللّديغ، سمّي ذلك تفاؤلاً بالسلامة.

(٣) ج، ن: «القسوة».

(٤) في ع زيادة: «ولينّا».

قيامه بحدود الله، وتبدّل دعاؤه عليهم دعاء لهم، وجعل لهم وظيفةً من عمره يسأل الله فيها أن يغفر لهم. فما أنفعه له من مشهدٍ، وما أعظم جدواه عليه!

فصل

فيورثه ذلك: المشهد الحادي عشر، وهو مشهد العجز والضعف، وأنّه أعجز شيء عن حفظ نفسه وأضعف، وأنّه لا قوّة له ولا قدرة ولا حول^(١) إلّا برّبّه، فيشهد قلبه كريشةً ملقاةً بأرضٍ فلاةٍ تُسيّرُها الرّياحُ يمينًا وشمالًا، ويشهد نفسه كراكب سفينةٍ في البحر تهيج بها الرّياح وتتلاعب بها الأمواج، ترفعها تارةً وتخفضها أخرى^(٢).

تجري عليه أحكام القدر وهو كآلة طريحًا بين يدي وليّه، ملقًى ببابه، واضعًا خدّه على ثرى أعتابه، لا يملك لنفسه ضرًّا ولا نفعًا، ولا موتًا ولا حياةً ولا نشورًا، ليس له من نفسه إلّا الجهل والظلم وآثارهما ومقتضياتهما، فالهلاك أدنى إليه من شرك نعله، كشاةٍ ملقاةٍ بين الذّئاب والسّباع لا يردّهم عنها إلّا الرّاعي، فلو تخلّى عنها طرفة عينٍ لتقاسموها أعضاءً، هكذا حال العبد ملقًى بين الله وبين أعدائه من شياطين الإنس والجنّ، فإن حماه منهم وكفّهم عنه لم يجدوا إليه سبيلًا، وإن تخلّى عنه ووكله إلى نفسه طرفة عينٍ لم ينقسم عليهم، بل هو نصيب من ظفر به منهم.

وفي هذا المشهد يعرف نفسه حقًا، ويعرف ربّه، وهذا أحد التأويلات

(١) زيد بعده في م، ش: «ولا قوّة»، وهو تكرار.

(٢) ع: «تارةً أخرى».

للكلام المشهور: «من عرف نفسه عرف ربّه»، وليس (١) حديثاً عن رسول الله ﷺ، وإنّما (٢) هو أثر إسرائيليّ بغير هذا اللفظ أيضاً (٣): «يا إنسان اعرف نفسك تعرف ربّك» (٤)، وفيه ثلاث تأويلات:

أحدها: أنّ من عرف نفسه بالضعف عرف ربّه بالقوّة، ومن عرفها بالعجز عرف ربّه بالقدرة، ومن عرفها بالذلّ عرف ربّه بالعزّ، ومن عرفها بالجهل عرف ربّه بالعلم، فإنّ الله سبحانه استأثر بالكمال المطلق والحمد والثناء والمجد والغنى، والعبد فقيرٌ ناقصٌ محتاجٌ، وكلّما ازدادت معرفة العبد بنقصه وعيبه وفقره وذلّه وضعفه ازدادت معرفته لربّه بأوصاف كماله.

التأويل الثاني: أنّ من نظر إلى نفسه وما فيها من الصّفات الممدوحة (٥) من القوّة والإرادة والكلام والمشيئة والحياة، عرف أنّ من أعطاه ذلك وخلقه فيه أولى به (٦)، فمعطي الكمال أحقُّ بالكمال، فكيف يكون العبد حيّاً متكلمّاً سميعاً بصيراً مريداً عالماً يفعل باختياره، ومن خلّقه وأوجده لا يكون أولى بذلك منه؟ فهذا من أعظم المحال، بل من جعل العبد متكلمّاً أولى أن يكون هو متكلمّاً، ومن جعله حيّاً عليمّاً سميعاً بصيراً فاعلاً قادراً أولى أن يكون كذلك. فالتأويل الأوّل من باب الضّدّ، وهذا من باب الأولويّة.

(١) ج، ن: «وليس هو». ع: «وليس هذا».

(٢) ج، ن: «بل».

(٣) زيد بعده في ج، ن: «وصيغته».

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٦ / ٣٤٩)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٦٦).

(٥) ش: «المحمودة»، وجاء في هامشها ما أثبت هنا مرموزاً عليه بـ«خ».

(٦) ج: «بالكمال».

والتأويل الثالث: أن هذا من باب النفي، أي كما أنك لا تعرف نفسك التي هي أقرب الأشياء إليك، فلا^(١) تعرف حقيقتها، ولا ماهيتها ولا كيفيةها، فكيف تعرف حقيقة ربك وكيفيّة صفاته؟

والمقصود: أن في هذا المشهد يعرف العبد أنه عاجز ضعيف، فتزول عنه رعونات الدعاوي، والإضافات إلى نفسه، ويعلم أنه ليس له من الأمر شيء وليس بيده شيء، إن هو إلا محض الفقر والعجز والضعف.

فصل

فحينئذٍ يطلع منه على المشهد الثاني عشر، وهو مشهد الدّل والانكسار والخضوع والافتقار للربّ جلّ جلاله، فيشهد في كلّ ذرّة من ذراته الباطنة والظاهرة ضرورة تامّة وافتقارًا تامًّا إلى ربّه ووليّه، ومن بيده صلاحه وفلاحه، وهده وسعادته، وهذه الحال التي تحصل لقلبه لا تنال العبارة^(٢) حقيقتها، وإنما تدرك بالحصول، فيحصل لقلبه كسرة خاصّة لا يشبهها شيء، بحيث يرى نفسه كالإناء المرضوض تحت الأرجل، الذي لا شيء فيه، ولا به ولا منه، ولا فيه منفعة، ولا يُرغب في مثله، وأنه لا يصلح للانتفاع إلا بجبر جديد من صانعه وقيّمه، فحينئذٍ يستكثر في هذا المشهد ما من ربّه إليه من الخير، ويرى أنه لا يستحقّ منه قليلًا^(٣) ولا كثيرًا، فأبّخيره ناله من الله تعالى استكثره على نفسه، وعلم أن قدره دونه، وأن رحمة ربّه اقتضت ذكره به

(١) في الأصل وغيره: «ولا»، ولعل المثبت من ع أشبه.

(٢) ش: «العبد»، تصحيف.

(٣) ع: «قليلاً منه»، تقديم وتأخير.

وسياقته إليه، واستقلَّ ما من نفسه من الطَّاعات لرَّبِّه، ورآها ولو ساوت طاعات^(١) الثَّقَلين من أَقَلِّ^(٢) ما ينبغي لرَّبِّه عليه، واستكثر قليل معاصيه وذنوبه، فَإِنَّ الكسرة التي حصلت لقلبه أوجبت له هذا كُلَّهُ.

فما أَقْرَبَ الجبر^(٣) من هذا القلب المكسور، وما أدنى النصر والرحمة والرِّزق منه، وما أنفع هذا المشهد له وأجداه عليه! وذرةٌ من هذا ونَقَسٌ منه أَحَبُّ إلى الله من طاعاتِ أمثال الجبال من المُدَلِّين المُعْجَبِينَ بأعمالهم وعلومهم وأحوالهم، وأحبُّ القلوب إلى الله تعالى قلبٌ قد تمكَّنت منه هذه الكسرة وملكته هذه الذَّلَّة، فهو ناكس الرأس بين يدي ربِّه تعالى، لا يرفع رأسه إليه حياءً وخجلاً من الله تعالى.

قيل لبعض العارفين^(٤): أيسجد القلب؟ قال: نعم، يسجد سجدةً لا يرفع رأسه منها إلى يوم اللِّقاء، فهذا سجود القلب.

فقلبٌ لا تباشره هذه الكسرة فهو غير ساجد السُّجود المراد منه، وإذا سجد القلب لله هذه السَّجدة العظمى سجدت معه جميع^(٥) الجوارح، وعنا الوجه حينئذٍ للحيِّ القيُّوم، وخشع الصَّوت والجوارح كُلُّها، وذَلَّ

(١) ش: «طاعة».

(٢) ش: «أجل»، تصحيف.

(٣) ج: «فإذا قُرِبَ الجبر»، تحريف.

(٤) في «فتاوى شيخ الإسلام» (٢٨٧/٢١) أنه سهل بن عبد الله التستري، ولكن في «الفتوحات» لابن العربي (٥١٥/١) أن سهلاً هو السائل، والمسؤول بعض العارفين من عبَّادان.

(٥) «جميع» سقطت من ج، ن.

العبد وخضع واستكان، ووضع خدّه على عتبة العبوديّة ناظرًا بقلبه إلى ربّه ووليّه نظر الذليل إلى العزيز الرّحيم، فلا يُرى إلّا متملّقًا لربّه خاضعًا له، ذليلاً مستكيناً^(١) مستعطفًا له، يسأله عطفه ورحمته، فهو يترضى ربّه كما يترضى المحبّ الكامل المحبّة محبوبه المالك له الذي لا غنى له عنه ولا بدّ له منه، فليس له همٌّ غير استرضائه واستعطافه، لأنّه لا حياة له ولا فلاح إلّا في قربه ورضاه عنه ومحبّته له^(٢)، يقول^(٣): كيف أغضب من حياتي في رضاه؟ وكيف أعدل عمّن سعادتي وفلاحي وفوزي في قربه وحبه وذكره؟

وصاحب هذا المشهد يشهد نفسه كرجل كان في كنف أبيه يغذوه بأطيب الطعام والشراب واللبّاس، ويربّيه أحسن التّربية^(٤)، ويرقّيه في درجات الكمال أتمّ ترقية، وهو القيم بمصالحة كلّها، فبعثه أبوه في حاجةٍ له، فخرج عليه في الطريق^(٥) عدوّ فأسره وكَتَفه وشدّه وثاقًا، ثمّ ذهب به إلى بلاد الأعداء فسامه سوء العذاب، وعامله بضدّ ما كان أبوه يعامله به، فهو يتذكّر تربية والده وإحسانه إليه الفينة بعد الفينة، فيهيّج من قلبه لواعج الحشرات^(٦) كلّما رأى حاله وتذكّر ما كان فيه^(٧)، فيبنا هو في أسر عدوّه يسومه سوء

(١) «مستكيناً» ساقط من ع.

(٢) «ومحبّته» تفرّدت به ع. و«له» ضرب عليه في الأصل ول، ولم يرد في ج، ن.

(٣) ج، ن: «ولسان حاله يقول».

(٤) ل: «يزينه أحسن الزينة».

(٥) الأصل، ل، م: «طريق». ع: «طريقه».

(٦) أي: الحشرات المُحرقة للفؤاد، فاللّعج: الحُرقة، واللّاعج: الهوى المُحرق.

(٧) ع: «كان عليه وكلّ ما كان فيه».

العذاب ويريد نحره في آخر الأمر، إذ حانت منه التفاتةٌ إلى نحو ديار^(١) أبيه فرأى أباه منه قريباً، فسعى إليه وألقى نفسه عليه، يستغيث: يا أبتاه، يا أبتاه! انظر إلى ولدك وما هو فيه، ودموعه تستبق على خديّه، قد اعتنقه والتزمه، وعدوّه في طلبه حتّى وقف على رأسه، وهو ملتزمٌ لوالده ممسكٌ له، فهل تقول: إنّ والده يسلمه مع^(٢) هذه الحال إلى عدوّه ويخلّي بينه وبينه؟ فما الظنُّ بمن هو أرحم بعبده من الوالد بولده والوالدة بولدها إذا فرّ إليه، وهرب من عدوّه إليه، وألقى نفسه طريحاً ببابه، يمرّغ خدّه في ثرى أعتابه باكيّاً بين يديه، يقول: يا ربّ، يا ربّ، ارحم من لا راحم له سواك، ولا وليّ له سواك^(٣)، ولا ناصر له سواك^(٤)، ولا مؤوي له سواك، ولا مغيث له سواك؛ مسكينك وفقيرك، وسائلك ومؤمّلك ومرجّيك، لا ملجأ ولا منجأ له منك إلّا إليك، أنت ملاذه وبك معاذه.

يا من ألوذ به فيما أوّمله ومن أعوذ به فيما^(٥) أحاذره
لا يجبر الناس عظماً أنت كاسرّه ولا يهيضون عظماً أنت جابره^(٦)
فإذا استبصر في هذا المشهد، وتمكّن^(٧) من قلبه وباشره، وذاق طعمه

(١) م، ج، ن: «دار».

(٢) ج، ن: «مُسلمه على».

(٣) «ولا وليّ له سواك» ساقط من ع.

(٤) «ولا ناصر له سواك» ساقط من ج، ن.

(٥) ل، ش، ع: «مما».

(٦) البيتان لأبي الطيب المتنبّي، وقد تقدّما (١/ ٢٨٩).

(٧) في الأصل وغيره: «تمكّن» من دون واو العطف على أنه جواب «إذا»، ولعلّ المثبت من ع أشبه.

وحلاوته = ترقَّى^(١) منه إلى:

المشهد الثالث عشر، وهو الغاية التي شَمَّر إليها السَّالكون، وأمَّها القاصدون، ولحظ إليها العاملون.

وهو مشهد العبودية والمحبة، والشوق إلى لقاءه، والابتهاج^(٢) والفرح والسرور به، فتقرُّ به عينه، ويسكن إليه قلبه، وتطمئنُّ إليه جوارحه، ويستولي ذكره على لسان محبِّه وقلبه، فتصير خطرات المحبة مكان خطرات المعصية، وإرادة التقرب إليه ومرضاته^(٣) مكان إرادة معاصيه ومساخطه، وحركات اللسان والجوارح بالطاعات مكان حرركاتها بالمعاصي، قد امتلأ قلبه من محبته، ولهج لسانه بذكره، وانقادت الجوارح لطاعته، فإن هذه الكسرة الخاصة لها تأثيرٌ عجيبٌ في المحبة لا يُعبر عنه.

ويحكى عن بعض العارفين قال^(٤): دخلت على الله من أبواب الطاعات كلها، فما دخلت من بابٍ إلَّا رأيت عليه الزَّحام فلم أتمكَّن من الدُّخول، حتَّى جئت باب الدُّلِّ والافتقار، فإذا هو أقرب بابٍ إليه وأوسع، ولا مزاحم فيه ولا معوِّق، فما هو^(٥) إلَّا أن وضعتُ قدمي في عتَبته فإذا هو قد أخذ بيدي وأدخلني عليه.

(١) في الأصل وغيره: «وترقَّى»، والمثبت من ج، ن، ع.

(٢) في ع زيادة: «به».

(٣) ع: «وإلى مرضاته».

(٤) ج، ن: «أنه قال». وقد جرت عادة أهل الحديث وغيرهم من أهل العلم بحذف «أنه» في مثل هذا التركيب خطأ لا نطقًا. انظر: «الفتح» (١/ ١٠٥).

(٥) «فما هو» من ج، ن، ع.

وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يقول: من أراد السعادة الأبدية فليلزم عتبة العبودية^(١).

وقال بعض العارفين: لا طريق أقرب إلى الله من العبودية، ولا حجاب أغلظ من الدعوى، ولا ينفع مع الإعجاب والكبر عمل واجتهاد، ولا يضر مع الذل والافتقار بطالة، يعني بعد فعل الفرائض.

والقصد: أن هذه الذلة والكسرة الخاصة تدخله على الله، وترميه على طريق المحبة، فيفتح له منها باب لا يفتح له من غير هذا الطريق، وإن كانت طرق سائر الأعمال والطاعات تفتح للعبد أبواباً من المحبة، لكن الذي يفتح منها من طريق الذل والانكسار والافتقار وازدراء النفس، ورؤيتها بعين الضعف والعجز والعيب والنقص والذم بحيث يشاهدها ضيعة وعجزاً وتفريطاً وذنباً وخطيئة = نوع آخر وفتح آخر.

والسالك بهذا^(٢) الطريق غريب في الناس، هم في وادٍ وهو في وادٍ، وهي تسمى طريقة^(٣) الطير، يسبق النائم فيها على فراشه السعاة، فيصبح وقد قطع الركب، بينما هو يحدثك وإذا به قد سبق الطرف وفات السعاة، فالله المستعان وهو خير الغافرين.

وهذا الذي حصل له من آثار محبة الله له^(٤) وفرحه بتوبة عبده، فإنه

(١) وانظر: «مجموع الفتاوى» (٣٤/٩) و«جامع المسائل» (١٢٥/٦).

(٢) ع: «بهذه».

(٣) ع: «طريق».

(٤) «له» ساقطة من ل، ش.

سبحانه يحبُّ التَّوَّابِينَ^(١) ويفرح بتوبتهم أعظم فرح وأكملَه. فكَلَّمَا طالع العبد مَنَّتَه سبحانه^(٢) قبل الذَّنْب، وفي حال مَوَاقِعَةِ الذَّنْب، وبعد الذَّنْب^(٣)، وبرَّه به وحلمه عنه، وإحسانه إليه = هاجت من قلبه لواعج محبَّته والشَّوق إلى لقائه، فَإِنَّ القلوب مجبولةٌ على حُبٍّ من أحسن إليها، وأيُّ إحسانٍ أعظم من إحسان من يبارزه العبد بالمعاصي وهو يمدُّه بنعمه، ويعامله بالطافه، ويسبل عليه ستره، ويحفظه من خطفات أعدائه المترقِّبين له أدنى عثرة ينالون منه بها بغيتهم، ويردُّهم عنه، ويحول بينهم وبينه؟ وهو في ذلك كلَّه بعينه، يراه ويطلُّع عليه، فالسَّماء تستأذن ربَّها أن تحصبه، والأرض تستأذنه أن تخسف به، والبحر يستأذنه أن يغرقه، كما في «مسند الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»^(٤) عن النَّبِيِّ ﷺ: «ما من يومٍ إلَّا والبحر يستأذن ربَّه أن يغرق بني آدم، والملائكة تستأذنه أن تعاجله وتهلكه، والرَّبُّ تعالى يقول: دعوا عبادي، فأنا أعلم به إذ

(١) زيد في ش: «ويحب المتطهرين».

(٢) في ع زيادة: «عليه».

(٣) ع: «وفي حال مَوَاقِعَتِهِ وبعده».

(٤) ليس فيه هذا اللفظ الطويل الذي ذكره، ولعله كان في كتاب «الزهد» لأحمد (وليس في القدر المطبوع منه) فتوهَّم أنه في «مسنده»، لاسيما أن لفظه بهذا التمام أشبه بمواعظ التابعين والإسرائيليات منه بالأحاديث المسندة. وإنما الذي في «المسند» (٣٠٣) هو حديث عمر مرفوعاً بلفظ: «ليس من ليلةٍ إلَّا والبحر يُشْرِفُ فيها ثلاث مرَّاتٍ على الأرض يستأذن الله في أن ينفضخ عليهم، فيكفُّه الله عز وجل». وأخرجه إسحاق أيضًا في «مسنده» (المطالب العالية: ٢٠٤٣). وإسناده ضعيف، فيه رجلٌ مبهم لم يُسمَّ. انظر: «مسند فاروق» (٥٨٧/٢) و«الضعيفة» (٤٣٩٢).

أنشأته من الأرض، إن كان عبدكم فشأنكم به، وإن كان عبدي فمني إلى^(١) عبدي، وعزّتي وجلالي إن أتاني ليلاً قبلته، وإن أتاني نهاراً قبلته، وإن تقرب مني شبراً تقربت منه ذراعاً، وإن تقرب مني ذراعاً تقربت منه باعاً، وإن مشى إليّ هرولت إليه، وإن استغفرني غفرت له، وإن استقالني أقلتة، وإن تاب إليّ تبت عليه؛ من أعظم مني جوداً وكرماً وأنا الجواد الكريم؟ عبيدي يبيتون يبارزوني^(٢) بالعظام وأنا أكلؤهم في مضاجعهم وأحرسهم على فرشهم، من أقبل إليّ تلقّيته من بعيد، ومن ترك لأجلي أعطيته فوق الميزان، ومن تصرف بحولي وقوّتي ألت له الحديد، ومن أراد مرادي أردت ما يريد، أهل ذكري أهل مجالستي، وأهل شكري أهل زيادتي، وأهل طاعتي أهل كرامتي، وأهل معصيتي لا أقنطهم من رحمتي، إن تابوا فأنا حبيبهم، وإن لم يتوبوا فأنا طيبهم، أبتليهم بالمصائب لأطهرهم من المعائب.

ولنقتصر على هذا القدر من ذكر التوبة وأحكامها وثمراتها، فإنّه ما أطيل الكلام فيها إلّا لفراط الحاجة والضرورة إلى معرفتها، ومعرفة أحكامها وتفصيلها ومسائلها، والله الموفق لمراعاة^(٣) ذلك والقيام به عملاً وحالاً كما وفق له علماً ومعرفةً، فما خاب من توكل عليه ولا ذبه ولجأ إليه، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله.



(١) في طبعتي الفقهي والصمعي: «وإليّ» خلافاً للنسخ.

(٢) كذا بحذف نون الرفع تخفيفاً.

(٣) ش: «لرعاية».

فصل

فقد علمت أن من نزل في منزل التوبة وقام في مقامها نزل في جميع منازل الإسلام، وأن التوبة الكاملة متضمنة لها وهي مندرجة فيها، ولكن لا بد من إفرادها بالذكر والتفصيل تبيناً لحقائقها وخواصها وشروطها.

فإذا استقرت قدمه في منزل التوبة نزل بعده منزل الإنابة، وقد أمر به تعالى^(١) في كتابه، وأثنى على خليله به، فقال: ﴿وَأَنبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [الزمر: ٥٤]، وقال: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَحَلِيمٌ أَوْهٌ مُّنبِئٌ﴾ [هود: ٧٥].

وأخبر أن آياته إنما يتبصر بها ويتذكر أهل الإنابة فقال: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَىٰ السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ ۖ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ۖ تَبَصَّرَةٌ وَذَكَرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنبِئٍ﴾ [ق: ٦-٨]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ ءَايَاتِهِ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ﴾ [غافر: ١٣].

وقال تعالى: ﴿فَأَقْوَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٣٠-٣١]، و﴿مُنِيبِينَ﴾ منصوبٌ على الحال من الضمير المستكن في قوله: ﴿فَأَقْوَ وَجْهَكَ﴾، لأن هذا الخطاب له ولأمته، أي: أقم وجهك أنت وأمتك منيبين إليه، نظيره: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١]، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول في قوله ﴿فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾

(١) ع: «أمر الله تعالى به».

أي: فطرهم منيين إليه، فلو خُلُّوا وفطرهم لما عدلت عن الإنابة إليه، ولكنها تُحوَّل وتغيَّر عما فطرت عليه، كما قال ﷺ: «ما من مولودٍ إلا يولد على هذه الملة» (١) حتى يُعرب عنه لسانه» (٢).

وقال عن نبيِّه داود عليه السلام: ﴿فَاسْتَغْفِرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤].

وأخبر أن ثوابه وجنته لأهل الخشية والإنابة فقال: ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ (٣١) هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيزٍ ﴿٣٢﴾ مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُنِيبٍ ﴿٣٣﴾ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ﴾ [ق: ٣١ - ٣٤].

وأخبر سبحانه أن البشري منه إنما هي لأهل الإنابة فقال: ﴿وَالَّذِينَ أَجْتَبَاوُا أَطَاعُوا مَا نَادَوْا وَإِنَّا يُبَوِّأُ إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى﴾ [الزمر: ١٧].

والإنابة إنابتان: إنابة لربوبيته، وهي إنابة المخلوقات كلها، يشترك فيها المؤمن والكافر، والبرُّ والفاجر، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾ [الروم: ٣٣]، فهذا عامٌّ في حقِّ كلِّ داعٍ أصابه ضرٌّ، كما هو الواقع، وهذه الإنابة لا تستلزم الإسلام، بل تجامع الشُّركَ والكفر، كما قال تعالى في حقِّ هؤلاء: ﴿ثُمَّ إِذَا آذَاهُمْ مِنْهُ رَحْمَةٌ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ (٣٤) لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ﴾ [الروم: ٣٣ - ٣٤] فهذا حالهم بعد إنابتهم.

(١) السياق في ع: «على الفطرة - وفي رواية: على الملة -».

(٢) أخرجه أحمد (٧٤٤٥)، ومسلم (٢٣/٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة بنحوه. وأخرجه أيضًا أحمد (١٥٥٨٩)، وأبو يعلى (٩٤٢)، وابن حبان (١٣٢) وغيرهم من حديث الأسود بن سريع بنحوه.

والإنابة الثانية: إنابة أوليائه، وهي إنابة لإلهيته إنابة عبودية ومحبة. وهي تتضمن أربعة أمور: محبته، والخضوع له، والإقبال عليه، والإعراض عما سواه، فلا يستحق اسم المنيب إلا من اجتمعت فيه هذه الأربعة، وتفسير السلف لهذه اللفظة يدور على ذلك.

وفي اللفظة معنى الإسراع والرجوع والتقدم، فالمنيب إلى الله المسرع إلى مرضاته، الراجع إليه كل وقت، المتقدم إلى محابه.

قال صاحب «المنازل»^(١): (الإنابة في اللغة الرجوع، وهي هاهنا الرجوع إلى الحق. وهي ثلاثة أشياء: الرجوع إلى الحق إصلاحًا، كما رجع إليه اعتذارًا؛ والرجوع إليه وفاءً، كما رجع إليه عهدًا؛ والرجوع إليه حالًا، كما رجع إليه إجابةً).

لَمَّا كَانَ التَّائِبُ قَدْ رَجَعَ إِلَى اللَّهِ بِالْإِعْتِذَارِ وَالْإِقْلَاعِ عَنْ مَعْصِيَتِهِ، كَانَ مِنْ تَمَمِّهِ ذَلِكَ رَجُوعُهُ إِلَيْهِ بِالْإِجْتِهَادِ وَالنُّصْحِ فِي طَاعَاتِهِ^(٢)، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الفرقان: ٧٠]، وَقَالَ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا﴾ [البقرة: ١٦٠]؛ فَلَا تَنْفَعُ تَوْبَةٌ وَبَطَالَةٌ، فَلَا بَدَّ مِنْ تَوْبَةٍ وَعَمَلٍ صَالِحٍ: تَرْكُ^(٣) لِمَا يَكْرَهُ وَفَعْلُ لِمَا يُحِبُّ، تَخَلُّ عَنْ مَعْصِيَتِهِ وَتَحُلُّ بِطَاعَتِهِ.

(١) (ص ١٢) دون الجملة الأولى في تعريف الإنابة لغةً وشرعًا، فإنها من كلام التلمساني في «شرح» (ص ٧٧)، والمؤلف صادر عنه، فلعله التبس عليه كلام الشارح بكلام الماتن.

(٢) م، ج، ن، ع: «طاعته».

(٣) كذا مضبوطاً بالرفع في الأصل ول. ويصح الجرُّ على البدل.

وكذلك الرجوع إليه بالوفاء بعهده؛ كما رجعت إليه عند أخذ العهد عليك، فرجعت إليه بالدُّخول تحت عهده أَوَّلًا = فعليك بالرجوع بالوفاء بما عاهدته عليه ثانيًا.

والدين كله عهدٌ ووفاءً، فإنَّ الله أخذ عهده على جميع المكلفين بطاعته، فأخذ عهده على أنبيائه ورسله على لسان ملائكته، أو منه إلى الرسول بلا واسطة كما كلم موسى، وأخذ عهده على الأمم بواسطة الرُّسل، وأخذ عهده على الجهال بواسطة العلماء، فأخذ عهده على هؤلاء بالتعليم، وعلى هؤلاء بالتعلم، ومدحُ الموفين بعهده، وأخبرهم بما لهم عنده من الأجر فقال: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمِيسُوتُهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠]، وقال: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] ^(١)، وقال: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [النحل: ٩١]، وقال: ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾ [البقرة: ١٧٧]، وهذا يتناول عهودهم مع الله بالوفاء له بالإخلاص والإيمان والطاعة، وعهودهم مع الخلق.

وأخبر النبي ﷺ أن من علامات النِّفاق الغدر بعد العهد ^(٢).

فما أناب إلى الله من خان عهده وغدر به، كما أنه لم يُنب ^(٣) إليه من لم يدخل تحت عهده، فالإنابة لا تتحقق إلا بالتزام العهد والوفاء به.

(١) في م مكان هذه الآية: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]

(٢) كما في حديث عبد الله بن عمرو عند البخاري (٣٤) ومسلم (٥٨).

(٣) ظاهر النقط في الأصل ول: «يُنَّب»، والمثبت من سائر النسخ هو الصواب.

وقوله: (والرُّجوع إليه حالًا، كما رجعت^(١) إليه إجابةً)، أي: هو سبحانه قد دعاكَ فأجبتَه بلبّيك وسعديك قولًا، فلا بدَّ من الإجابة حالًا تصدَّق به المقال، فإنَّ الأحوال تصدَّق الأقوال أو تكذَّبها، وكلُّ قولٍ فلصدقه وكذبه شاهدٌ من حال قائله؛ فكما رجعت إليه إجابةً بالمقال، فارجعْ إليه إجابةً بالحال. قال الحسن رحمته الله: ابن آدم، لك قولٌ وعملٌ، وعملك أولى بك من قولك؛ ولك سريرةٌ وعلانيةٌ، وسريرتك أملكُ بك من علانيتك^(٢).

فصل

قال^(٣): (وإنَّما يستقيم الرُّجوع إليه إصلاحًا بثلاثة أشياء: بالخروج من التَّبعات، والتَّوجُّع للعثرات، واستدراك الفاتئات).

(الخروج من التَّبعات) هو بالتَّوبة من الذُّنوب التي بين العبد وبين الله تعالى، وأداء الحقوق التي عليه للخلق.

(والتَّوجُّع للعثرات) يحتمل شيئين:

أحدهما: أن يتوجَّع لعثرته إذا عثر، فيتوجَّع قلبه وينصدع، فهذا دليلٌ على إنباته إلى الله، بخلاف من لا^(٤) يتألَّم قلبه ولا ينصدع من عثرته، فإنَّه دليلٌ فساد قلبه وموته.

(١) كذا هنا، ولفظ «المنازل» كما سبق قريبًا: «رجع».

(٢) أسنده ابن المبارك في «الزهد» (٧٧) - ومن طريقه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٦٢٩) - والإمام أحمد في «الزهد» (ص ٣٤٣) من طريقين عن الحسن بنحوه.

(٣) «منازل السائرين» (ص ١٣).

(٤) م، ع: «لم».

الثاني: أن يتوجّع لعثرة أخيه المؤمن إذا عثر، حتّى كأنّه هو الذي ^(١) عثر بها، ولا يشمت به، فهو دليل على رقة قلبه وإنابته.

(واستدراك الفائتات) هو استدراك ما فاته من طاعة وقربة بأمثالها أو خير منها، ولا سيّما في بقيّة عمره عند قرب رحيله إلى الله تعالى، فبقيّة عمر المؤمن لا قيمة لها ^(٢)، يستدرك بها ما فات، ويحيي بها ما أمات.

فصل

قال ^(٣): (وإنما يستقيم الرجوع إليه وفاءً ^(٤) بثلاثة أشياء: بالخلاص من لذّة الذنب، وترك ^(٥) الاستهانة بأهل الغفلة تخوفاً عليهم مع الرجاء لنفسك، وبالاستقصاء في رؤية علّة ^(٦) الخدمة).

إذا صفت له الإنابة إلى ربّه تخلص من الفكرة في لذّة الذنب، وعاد ^(٧)

(١) «الذي» ساقطة من ع.

(٢) أي: هي فوق أن يقدر لها ثمن، لعزتها وعظم خطرها. وبهذا المعنى أيضاً سيأتي (١٧/٤) في قوله: «... فتصير أوقاته التي هي مادّة حياته - ولا قيمة لها - مستغرقة في قضاء حوائجهم...». وانظر: «الروح» (ص ٦٣٣) و«الداء والدواء» (ص ٨١).

(٣) «منازل السائر» (ص ١٣).

(٤) في جميع النسخ: «عهداً» إلا أنه ضرب عليه في ل وكتب مكانه ما أثبتناه، وهو لفظ «المنازل»، وقد سبق (ص ٥٧) على الصواب في مطلع كلام صاحب «المنازل» على منزلة «الإنابة» وأنها تكون بثلاثة أشياء، ثانيها: «الرجوع إليه وفاءً».

(٥) ل: «وترك».

(٦) لفظ «المنازل»: «علل»، وهو الذي سيأتي في كلام المؤلف قريباً.

(٧) ل: «وأعاد».

مكانها أَلَمًا وتوجُّعًا لذكره والفكرة فيه، فما دامت لَذَّةُ الفكر^(١) فيه موجودةً في قلبه فإنابته غير صافية.

فإن قيل: أيُّ الحالين أعلى: حال من يجد لَذَّةَ الذنب في قلبه فهو يجاهدها لله ويتركها من خوفه ومحَبَّته وإجلاله، أو حال من ماتت لَذَّةُ الذنب في قلبه وصار مكانها أَلَمًا وتوجُّعًا وطُمَأْنِينَةً إلى ربِّه وسكونًا إليه والتذاذًا بحبِّه وتنعمًا بذكره؟

قيل: حال هذا أرفع وأكمل، وغاية صاحب المجاهدة أن يجاهد نفسه حتَّى يصل إلى مقام هذا ومنزلته، ولكنَّه تاليه في المنزلة والقربِ ومنوطٌ به.

فإن قيل: فأين أجز مجاهدة صاحب اللَّذَّة، وتركه محابَّة الله، وإيثاره رضَى الله على هواه؟ وبهذا كان النوع الإنسانيُّ أفضل من النوع الملكيِّ عند أهل السنَّة^(٢) وكانوا خير البريَّة، والمطمئنُّ قد استراح من^(٣) هذه المجاهدة وعُوفي منها، فبينهما من التَّفَاوُت ما بين درجة المعافى والمُبْتَلَى.

قيل: النَّفس لها ثلاثة أحوالٍ: الأمر بالذَّنب، ثمَّ اللَّوم عليه والنَّدَم منه، ثمَّ الطُّمَأْنِينَة إلى ربِّها والإقبال بكليَّتها عليه، وهذه الحال أعلى أحوالها وأرفعها. وهي التي يشمِّر إليها المجاهد، وما يحصل له من ثواب مجاهدته وصبره فهو لتشميره إلى درجة الطُّمَأْنِينَة إلى الله، فهو بمنزلة مرتكب القِفار

(١) م، ج، ن: «الفكرة».

(٢) انظر هذه المسألة عند شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٥٠ - ٣٩٢) وعند

المؤلف في «بدائع الفوائد» (٣/ ١١٠٤).

(٣) في زيادة: «ألم».

والمَهَامِه^(١) والأهوال ليصل إلى البيت فيطمئن قلبه برؤيته والطواف به. والآخر^(٢) بمنزلة من هو مشغول به طائفاً وقائماً، وراكعاً وساجداً، ليس له التفات إلى غيره؛ فهذا مشغول بالغاية، وذاك بالوسيلة، وكل له أجر، ولكن بين أجر الغايات وأجر الوسائل بونٌ.

وما يحصل للمطمئن من الأحوال والعبودية والإيمان فوق ما يحصل لهذا المجاهد نفسه في ذات الله تعالى وإن كان أكثر عملاً، فقدر عمل المطمئن المنيب بجملته وكيفيته أعظم وإن كان هذا المجاهد أكثر عملاً، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، فما سبق الصديق الصحابة بكثرة عمل، وفيهم^(٣) من هو أكثر صياماً وحجاً وقراءةً وصلاةً منه، ولكن بأمرٍ آخر قام بقلبه، حتى إن أفضل الصحابة^(٤) يسابقه^(٥) ولا يراه إلا أمامه^(٦).

ولكن عبودية مجاهد نفسه على لذة الذنب والشهوة قد تكون أشق، ولا يلزم من مشقتها تفضيلها في الدرجة، فأفضل الأعمال الإيمان بالله، والجهاد

(١) المَهَامِه: جمع المَهْمَة، وهي المفازة البعيدة.

(٢) في الأصل وغيره: «والمُتَأَخِّر»، ولعل المثبت من ع أشبه.

(٣) م: «ومنهم». ج، ن: «وبينهم».

(٤) ألحق هنا في هامش ش مصححاً عليه: «بعده»، ورمز له بـ«ظ»، أي: الظاهر عند الناسخ صحة هذه الزيادة ليستقيم المعنى.

(٥) ع: «كان يسابقه».

(٦) لعله يشير إلى قصة عمر المشهورة معه في المسابقة إلى الصدقة بأكثر ما يمكنهما، وقول عمر في آخرها: «لا أسابقك إلى شيء أبداً». أخرجهما أبو داود (١٦٧٨) والترمذي (٣٦٧٥) والدارمي (١٧٠١) والحاكم (٤١٤/١) والضياء في «المختارة» (١/١٧٣، ١٧٤) بإسناد حسن.

أشَقُّ منه وهو تاليه في الدرجة، ودرجة الصّديقين أعلى من درجة المجاهدين والشهداء، وفي «مسند الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ»^(١) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ عِنْدَهُ الشُّهَدَاءُ فَقَالَ: «إِنَّ أَكْثَرَ شُهَدَاءِ أُمَّتِي لِأَصْحَابِ الْفَرَشِ، وَرُبَّ قَتِيلٍ بَيْنَ الصَّفَيْنِ اللهُ أَعْلَمُ بِنَيْتِهِ».

فصل

ومن علامات الإنابة ترك الاستهانة بأهل الغفلة والخوف عليهم مع فتحك باب الرجاء لنفسك، فترجو لنفسك الرحمة وتخشى على أهل الغفلة النّقمة، ولكن ارج لهم الرحمة واخش على نفسك النّقمة^(٢)، فإن كنت لا بدّ مستهيناً بهم ماقّتا لهم لانكشاف أحوالهم لك ورؤية ما هم عليه، فكن لنفسك أشدّ مقتاً منك لهم، وكن لهم أرجى لرحمة الله منك لنفسك.

قال بعض السلف: لن تفقه كلّ الفقه حتّى تمقت الخلق^(٣) في ذات الله، ثمّ تقبل على^(٤) نفسك فتكون لها أشدّ مقتاً^(٥).

(١) برقم (٣٧٧٢)، وقد أُعلِّ بَابِن لِهَيْعَةٍ وَبِجَهَالَةٍ «أَبِي مُحَمَّد» الرَّوَايِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ. فَأَمَّا الْعِلَّةُ الْأُولَى فَمَدْفُوعَةٌ بِمُتَابَعَةِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ لَهُ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٤٠٣)، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَبِأَنَّ الرَّوَايِ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ قَدْ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالْأَصْلُ فِي أَصْحَابِهِ أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ. وَعَلَيْهِ فإِسْنَادُهُ حَسَنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ.

(٢) «ولكن... النّقمة» سقط من ج، ن لانتقال النظر.

(٣) ع: «الناس».

(٤) ع: «ترجع إلى».

(٥) رُوي عن أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. أَخْرَجَهُ مُعَمَّرٌ فِي «جَامِعِهِ» (٢٠٤٧٣) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٥٧٢٦) وَأَحْمَدُ فِي «الزَّهْدِ» (ص ١٦٧) وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ (٢٤٢) وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْهُ، وَهُوَ مَرْسَلٌ لِأَنَّ أَبَا قَلَابَةَ لَمْ يُدْرِكْ أَبَا الدَّرْدَاءِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ =

وهذا الكلام لا يعلم معناه إلا الفقيه في دين الله تعالى، فإن من شهد حقيقة الخلق وعجزهم وضعفهم وتقصيرهم، بل تفریطهم وإضاعتهم لحق الله وإقبالهم على غيره، ويبيعهم حظهم من الله بأبخس الثمن من هذا العاجل الفاني = لم يجد بداً من مقتهم، ولم يمكنه غير ذلك البتة، ولكن إذا رجع إلى نفسه وحاله وتقديره، وكان على بصيرة من ذلك = كان لنفسه أشد مقتاً واستهانة؛ فهذا هو الفقيه.

وأما (الاستقصاء في رؤية علل الخدمة)^(١) فهو التفتيش عما يشوبها من حظوظ النفس، وتمييز حق الرب منها من حظ النفس، ولعل أكثرها أو كلها أن تكون حظاً لنفسك وأنت لا تشعر.

فلا إله إلا الله، كم في النفوس من علل وأغراض وحظوظ تمنع الأعمال أن تكون لله خالصة وأن تصل إليه! وإن العبد ليعمل العمل حيث لا يراه بشر البتة وهو غير خالص لله، ويعمل العمل والعيون قد استدارت عليه نطاقاً وهو خالص لوجه الله، ولا يميّز هذا من هذا إلا أهل البصائر وأطباء القلوب العالمون بأدوائها وعللها.

فبين العمل وبين القلب مسافة، وفي تلك المسافة قطّاع تمنع وصول العمل إلى القلب، فيكون الرجل كثير العمل وما وصل منه إلى قلبه محبة ولا خوف ولا رجاء، ولا زهد في الدنيا ورغبة في الآخرة، ولا نور يفرق به بين أولياء الله وأعدائه وبين الحق والباطل، ولا قوة في أمره. فلو وصل أثر الأعمال إلى قلبه لاستنار وأشرق، ورأى الحق والباطل، وميّز بين أولياء الله

حدّثه بذلك أم الدرداء (الصغرى) فإن له نظائر.

(١) الخدمة: حق العبودية وأدبها وواجبها، كما سيأتي في كلام المؤلف (ص ١٧٣).

وأعدائه، فأوجب^(١) له ذلك المزيد من الأحوال.

ثمَّ بين القلب وبين الرَّبِّ مسافة، وعليها قَطَّاعٌ تمنع وصول العمل إليه، من كبر وإعجاب وإدلالٍ، ورؤية العمل ونسيان المنَّة، وعلل خفيَّةً لو استقصى في طلبها لرأى العجب، ومن رحمة الله سَتَرُها على أكثر العُمَّال، إذ لو رأوها وعاینوها لوقعوا فيما هو أشدُّ منها، من اليأس والقنوط، والاستحسار وترك العمل، وخمود العزم وفتور الهمة. ولهذا لما ظهرت «رعاية أبي عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي»^(٢) واشتغل بها العبَّاد عطَّلت منهم مساجد كانوا يَعْمُرُونها بالعبادة. والطَّبيب الحاذق يعلم كيف يَطْبُّ النفوس، فلا يعمر قصرًا ويهدم مصرًا.

فصل

قال^(٣)؛ (وإنما يستقيم الرجوع إليه حالًا بثلاثة أشياء: بالإياس من عملك، وبمعينة^(٤) اضطرارك، وشيْم برق لطفه بك).

الإياس من العمل يفسَّر بشيئين:

(١) ل، ج، ن، ع: «وأوجب».

(٢) وهو مطبوع. أُلْفِه جوابًا لمن سأله عن الرعاية لحقوق الله عز وجل والقيام بها. وقد فصَّل فيه في ذكر الآفات التي تعرض للعلم والعمل تفصيلًا مطوَّلًا حيث عقد أبوابًا كثيرة في الرياء والعجب والغرَّة (أي: الاغترار) وأسبابها وصورها وعلاماتها وأحوال الناس فيها، مما قد يجعل القارئ تفتُر هَمَّتِه ويترك العمل مخافة الوقوع في تلك الآفات.

(٣) «منازل السائرین» (ص ١٣).

(٤) ج، ن: «ومعينة»، وهو لفظ «المنازل»، والمثبت من سائر النسخ موافق للفظ المتن في «شرح التلمساني» (ص ٧٩).

أحدهما: أنه إذا نظر بعين الحقيقة إلى الفاعل الحق والمحرك الأول، وأنه لولا مشيئته لما كان منك فعلٌ، فمشيئته أوجبت فعلك لا مشيئتك = بقي^(١) بلا فعل. فهاهنا تنفع مشاهدة القدر والفناء عن رؤية الأعمال.

والثاني: أن تياأس من النجاة بعملك، وترى النجاة^(٢) إنما هي برحمته وعفوه وفضله، كما في «الصحيح»^(٣) عن النبي ﷺ أنه قال: «لن يُنجي أحدًا منكم عمله»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمته منه وفضل».

فالمعنى الأول يتعلق ببداية الفعل، والثاني بغايته ومآله.

وأما (معاناة الاضطرار)، فإنه إذا يئس من عمله بدايةً والنجاة به نهايةً شهد^(٤) اضطراره إلى الله، بل شهد في كل ذرة منه ضرورةً تامّةً إليه، وليست ضرورته من هذه الجهة وحدها، بل من جميع الجهات، وجهات ضرورته لا تنحصر بعددٍ، ولا لها سببٌ، بل هو مضطرٌّ إليه بالذات، كما أن الله غنيٌّ بالذات، فإن الغنى وصفٌ ذاتيٌّ للربِّ، والفقر والحاجة والضرورة وصفٌ ذاتيٌّ للعبد. قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٥):

والفقر لي وصفٌ ذاتٍ لازمٌ أبدًا كما الغنى أبدًا وصفٌ له ذاتي

(١) جواب «إذا نظر...».

(٢) ج، ن: «أن النجاة».

(٣) البخاري (٥٦٧٣، ٦٤٦٣) ومسلم (٢٨١٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) «الاضطرار... شهد» ساقط من ج، ن.

(٥) في مقطوعة له مشهورة سيأتي بعض أبياتها (ص ٢٠٠-٢٠١). وهي بتمامها في

«العقود الدرية» (ص ٤٥٠-٤٥١).

وَأَمَّا (شَيْمُ بَرَقَ لَطْفَهُ بِكَ)، فَإِنَّهُ إِذَا تَحَقَّقَ لَهُ قُوَّةُ ضَرُورَتِهِ^(١)، وَأَيْسَ مِنْ
 عَمَلِهِ وَالنَّجَاةَ بِهِ = نَظَرَ إِلَى أَلْطَافِ اللَّهِ وَشَامَ بَرَقَهَا، وَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ مَا هُوَ فِيهِ وَمَا
 يَرْجُوهُ وَمَا تَقَدَّمَ لَهُ لَطْفٌ مِنَ اللَّهِ بِهِ، وَمَنْعَةٌ مِنْ بَها عَلَيْهِ، وَصَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بِهَا عَلَيْهِ
 بِلا سَبَبٍ مِنْهُ، إِذْ هُوَ الْمُحْسِنُ بِالسَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ، وَالْأَمْرُ لَهُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ
 بَعْدِ، وَهُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ، لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، وَلَا رَبَّ سِوَاهُ.



(١) ج، ن: «قوة وضرورية»، وفي ع والنسخ المطبوعة: «قوة ضرورية»، كلاهما خطأ.

فصل

ثم ينزل القلب منزل التذكُّر وهو قرين الإنابة، قال تعالى: ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ﴾ [غافر: ١٣]، وقال: ﴿تَبَصَّرَ وَذَكَرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾ [ق: ٨].

وهو من خواص أولي الألباب، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

والتذكُّر والتفكُّر منزلان يُثمران أنواع المعارف وحقائق الإيمان والإحسان، فالعارف لا يزال يعود بتفكُّره على تذكُّره، وتذكُّره (٢) على تفكُّره، حتَّى يفتح قفل قلبه بإذن الفتَّاح العليم. قال الحسن البصريُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما زال أهل العلم يعودون بالتذكُّر على التفكُّر، وبالتفكُّر على التذكُّر، ويناطقون القلوب حتَّى نطقت (٣).

قال صاحب «المنازل» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٤): (التذكُّر فوق التفكُّر، لأنَّ التفكُّر طلب، والتذكُّر وجود).

يريد أن التفكُّر التماس الغايات من مبادئها، كما قال (٥): (التفكُّر تلمُّس

(١) في الأصل، ل، ش، ج: «يتذكر»، سهو. وإنما جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الرعد: ١٩، الزمر: ٩].

(٢) ج، ن: «بتذكُّره».

(٣) أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٢٦٧٢) وأبو نعيم في «الحلية» (١٩/١٠) بنحوه.

(٤) (ص ١٥).

(٥) «منازل السائرین» (ص ١٣)، ولفظه: «لاستدراك البغية».

البصيرة واستدراك البغية).

وأما قوله: (التذكر وجود) لأنه يكون فيما قد حصل بالتفكير ثم غاب عنه بالنسيان، فإذا تذكره وجدته وظفر به. والتذكر تفعل من الذكر، وهو ضد النسيان، وهو حضور صورة المذكور العلمية في القلب، واختير له بناء الفعل لحصوله بعد مهلة وتدرج، كالتبصر والتفهم والتعلم.

فمنزلة التذكر من التفكير منزلة حصول الشيء المطلوب بعد التفتيش عليه، ولهذا كانت آيات الله المتلوة والمشهودة ذكرى، كما قال في المتلوة: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْكِتَابَ ۖ هُدًى وَذِكْرَى لِلْأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ [غافر: ٥٣-٥٤]، وقال عن القرآن: ﴿وَإِنَّهُ لَتَذْكُرَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الحاقة: ٤٨]. وقال في آياته المشهودة: ﴿أَقْلَمَ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ ۖ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ۖ تَبَصُّرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾ [ق: ٦-٨]، فالتبصرة آلة البصر^(١)، والتذكرة^(٢) آلة الذكر^(٣)، وقرن بينهما وجعلا لأهل الإنابة، لأنه إذا أناب إلى الله أبصر مواقع الآيات والعبر، فاستدل بها على ما هي آيات له، فزال عنه الإعراض بالإنابة، والعمى بالتبصرة، والغفلة بالتذكرة، لأن التبصرة توجب له حصول صورة المدلول في القلب بعد غفلته عنها، فترتبت^(٤) المنازل الثلاثة أحسن

(١) ش، ج، ن: «التبصر».

(٢) كذا في عامة النسخ، وفي ش: «الذكرى» وفاقا للفظ الآية، وهو أولى لأن الكلام عليها.

(٣) ش، ج، ن: «التذكر».

(٤) غير محرر النقط في الأصل، يشبه: «فترتيب».

ترتيب، ثمَّ إنَّ كلاً منها يمدُّ صاحبه ويقوّيه ويشمره.

وقال تعالى في آياته المشهودة: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَّجِيسٍ﴾ (٣٦) إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿[ق: ٣٦].

والناس ثلاثة: رجلٌ قلبه ميّتٌ، فذلك الذي لا قلب له، فهذا ليست هذه الآية ذكرى في حقّه.

الثاني: رجلٌ له قلبٌ حيٌّ مستعدٌّ، لكنّه غير مستمعٍ للآيات المتلوّة التي يُخبر بها عن الآيات المشهودة، إمّا لعدم ورودها، أو لوصولها إليه ولكنّ قلبه مشغولٌ عنها بغيرها، فهو غائب القلب ليس حاضراً، فهذا أيضاً لا تحصل له الذّكرى مع استعداده ووجود قلبه.

والثالث: رجلٌ حيّ القلب مستعدٌّ، تليت عليه الآيات فأصغى بسمعه، وألقى السَّمْعَ وأحضر قلبه، ولم يشغله بغير فهم ما يسمعه، فهو شاهد القلب ملقٍ السمع، فهذا القسم هو الذي ينتفع بالآيات المتلوّة والمشهودة.

فالأوّل بمنزلة الأعمى الذي لا يبصر، والثاني بمنزلة البصير الطّامح ببصره إلى غير جهة المنظور إليه، فكلاهما لا يراه. والثالث بمنزلة البصير الذي قد حدّق إلى جهة المنظور إليه وأتبعه بصره، وقابله على توسُّط من البعد والقرب، فهذا هو الذي يراه. فسبحان من جعل كلامه شفاءً لما في الصُّدور.

فإن قيل: فما موقع ﴿أَوْ﴾ من هذا النظم على ما قرّرت؟

قيل: فيها سرٌّ لطيفٌ، ولسنا نقول: إنّها بمعنى الواو، كما يقوله ظاهرية النّحاة.

فاعلم أنَّ الرجل قد يكون له قلبٌ وقَّادٌ، مليءٌ باستخراج العبر واستنباط الحِكم، فهذا قلبه يوقعه على التذكُّر والاعتبار، فإذا سمع الآيات كانت له نورًا على نورٍ، وهؤلاء أكمل خلق الله تعالى، وأعظمهم إيمانًا وبصيرةً، حتَّى كأنَّ الذي أخبرهم به الرسول قد كان^(١) مشاهدًا لهم لكن لم يشعروا بتفاصيله وأنواعه، حتَّى قيل: إنَّ مثل حال الصِّديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع النَّبِيِّ ﷺ، كمثِّل رجلين دخلا دارًا فرأى أحدهما تفاصيل ما فيها وجزوئياتها^(٢)، والآخر وقعت يده على ما في الدَّار ولم ير تفاصيله ولا جزوئياته، لكن علم أنَّ فيها أمورًا عظيمةً لم يدرك بصره تفاصيلها، ثمَّ خرجا فسأله عمَّا رأى في الدَّار؟ فجعل كلُّما أخبره بشيء صدَّقه لما عنده من شواهد، وهذه أعلى درجات الصِّديقية. ولا تستبعد أن يمنَّ الله المَنَّان على عبدٍ بمثل هذا الإيمان، فإنَّ فضل الله لا يدخل تحت حصرٍ ولا حسابٍ.

فصاحب هذا القلب إذا سمع الآيات وفي قلبه نورٌ من البصيرة ازداد بها نورًا إلى نوره. فإن لم يكن للعبد مثل هذا القلب، فألقى السَّمع وشهد قلبه ولم يَغِبْ = حصل له التذكُّر أيضًا، ﴿فَإِنْ لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطُلٌّ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، والواابل والطلُّ في جميع الأعمال وآثارها وموجباتها، وأهل الجنة سابقون مقربون وأصحاب يمينٍ، وبينهما في درجات التَّفضيل ما بينهما، حتَّى إنَّ شراب أحد النوعين الصَّرف يُطَيَّب به شراب النوع الآخر ويُمزج به مزجًا.

(١) «قد كان» ساقط من ع.

(٢) ع: «جزوئياته».

قال تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [سبأ: ٦]، وكلُّ مؤمنٍ يرى هذا، ولكن رؤية أهل العلم لونٌ، ورؤية غيرهم له لونٌ.

قال صاحب «المنازل» رَحِمَهُ اللهُ (١): (أبنية التذكُّر ثلاثة: الانتفاع بالعظة، والاستبصار للعبرة، والظفر بثمرة الفكرة).

الانتفاع بالعظة: هو أن يقدح في القلب قادح الخوف والرجاء، فيتحرَّك للعمل طلباً للخلاص من المخوف، ورغبةً في حصول المرجوِّ.

والعظة هي الأمر والنهي المقرون بالترغيب والترهيب.

والعظة نوعان: عظةٌ بالمسموع، وعظةٌ بالمشهود. فالعظة بالمسموع الانتفاع بما يسمعه من الهدى والرُّشد والنصائح التي جاءت على يد (٢) الرُّسل، وكذلك الانتفاع بالعظة من كلِّ ناصح ومرشدٍ في مصالح الدِّين والدُّنيا. والعظة بالمشهود: الانتفاع بما يراه ويشهده في العالم من مواقع العِبَر وأحكام القدر ومجاريه، وما يشاهده من آيات الله الدالَّة على صدق رسله.

وأما (الاستبصار للعبرة)، فهو زيادة البصيرة عمَّا كانت عليه في منزل التفكير بقوة الاستحضار، لأنَّ التذكُّر يَصْقُلُ المعاني التي حصلت بالتفكير في مواقع الآيات والعبر، فهو يظفر بها بالتفكير، وتنصلق له وتنجلي بالتذكُّر،

(١) (ص ١٥).

(٢) م، ج، ن: «أيدي».

فيقوى العزم على السير بحسب قوة الاستبصار، لأنّه يوجب تحديد^(١) النّظر فيما يحرك الطلب، إذ الطلب فرع الشّعور، وكلّما^(٢) قوي الشّعور بالمحسوب اشتدّ سفر القلب إليه، وكلّما اشتغل الفكر به ازداد الشّعور والبصيرة به والذكر^(٣) له.

وأما (الظفر بثمرّة الفكرة)، فهذا موضع لطيف. ولل فكرة ثمرتان: حصول المطلوب تامّاً بحسب الإمكان، والعمل بموجبه رعاية لحقّه؛ فإنّ العقل حال التّفكّر كان قد كلّ بإعماله في تحصيل المطلوب، فلمّا حصلت له المعاني وتخمرت في القلب واستراح العقل عاد فتذكّر ما كان حصّله وطالعه، فابتهج به وفرح به، وصحّح في هذا المنزل ما كان فاتّه في منزل التّفكّر، لأنّه قد أشرف عليه من مقام التذكّر الذي هو أعلى منه، فأخذ حينئذٍ في الثمرة المقصودة، وهي العمل بموجبه مراعاة لحقّه، فإنّ العمل الصالح هو ثمرّة العلم النافع الذي هو ثمرّة التّفكّر.

وإذا أردت فهم هذا بمثال حسّي: فطالب المال ما دام جادّاً في طلبه فهو في كلالٍ وتعبٍ، حتّى إذا ظفر به استراح من كدّ الطلب، وقدم من سفر التّجارة وطالع ما حصّله وأبصره، وصحّح في هذه الحال ما عساه غلط فيه في حال اشتغاله بالطلب، فإذا صحّح له وبردت غنيمته له أخذ في صرف المال في وجوه الانتفاع المطلوبة منه.

(١) ش: «تجديد» بالجيم. وفي الأصل، ل، ع علامة الإهمال تحت الحاء.

(٢) ع: «فكلّما».

(٣) ع: «والتذكر».

فصل

قال^(١): (وإنما ينتفع بالعظة بعد حصول ثلاثة أشياء: شدة الافتقار إليها، والعمى عن عيب الواعظ، وتذكُّر الوعد والوعيد).

إنما يشتدُّ افتقار العبد إلى العظة - وهي الترغيب والترهيب - إذا ضَعُف تذكُّره وإنابته، وإلا فمتى قويت إنابته وتذكُّره لم تشتدَّ حاجته إلى الترغيب والترهيب، ولكن الحاجة منه شديدة إلى معرفة الأمر والنهي.

والعظة يراد بها أمران: الأمر والنهي المقرون بالرغبة والرغبة، ونفس الرغبة والرغبة. فالمنيب المتذكِّر شديد الحاجة إلى الأمر والنهي، والمُعَرِّض الغافل شديد الحاجة إلى الترغيب والترهيب، والمعارض المنكر^(٢) شديد الحاجة إلى المجادلة؛ فجاءت هذه الثلاثة في حقِّ هؤلاء الثلاثة في قوله: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّ لَهُمِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

وأطلق الحكمة ولم يقيدها بوصف الحسنة، إذ كلُّها حسنة ووَصَفَ الحسن لها ذاتيًّا. وأمَّا الموعظة فقيدها بوصف الإحسان، إذ ليس كلُّ موعظة حسنة. وكذلك الجدال قد يكون بالتي هي أحسن، وقد يكون بغير ذلك. وهذا يحتمل أن يرجع إلى حال المجادل من غلظته ولينه وحدته ورفقه، فيكون مأمورًا بمجادلتهم بالحال التي هي أحسن؛ وأن يكون صفةً لما يجادل به من الحجج والبراهين والكلمات التي هي أحسن شيء وأبينه،

(١) «منازل السائرين» (ص ١٥).

(٢) ع: «المتكبر».

وأدّله على المقصود وأوصله إلى المطلوب. والتّحقيق أنّ الآية تتناول النوعين.

وأما ما ذكره بعض المتأخّرين^(١) أنّ هذا إشارة إلى أنواع القياسات: فالحكمة هي طريقة البرهان، والموعظة الحسنة طريقة الخطابة، والمجادلة بالتي هي أحسن طريقة الجدل، فالأوّل بذكر المقدمات البرهانيّة لمن لا يرضى إلا بالبرهان ولا ينقاد إلا له وهم خواصّ النّاس، والثّاني بذكر المقدمات الخطابيّة التي تثير رغبة ورهبة لمن يقنع بالخطابة وهم الجمهور، والثّالث بذكر المقدمات الجدليّة للمعارض الذي يندفع بالجدل وهم المخالفون = فتنزّل للقرآن^(٢) على قوانين أهل المنطق اليونانيّ واصطلاحهم، وذلك باطل قطعاً من وجوه عديدة ليس هذا موضع ذكرها^(٣)، وإنّما ذكر هذا استطراداً لذكر العظة، وأنّ المنيب المتذكّر لا تشدّد حاجته إليها كحاجة الغافل المعرض، فإنّه شديد الحاجة جدّاً إلى العظة ليتذكّر ما قد نسيه فينتفع بالتذكّر.

وأما (العمى عن عيب الواعظ)، فإنّه إذا اشتغل به حُرِم الانتفاع بموعظته، لأنّ النفوس مجبولة على عدم الانتفاع بكلام من لا يعمل بعلمه

(١) كابن رشد في «فصل المقال» (ص ٣١).

(٢) ش، ج، ن، ع: «القرآن».

(٣) انظر: «مفتاح دار السعادة» (١/٤٣٣، ٤٩١-٤٩٢)، وذكر فيه أنّه بيّن بطلان هذا التفسير عقلاً وشرعاً ولغةً وعرفاً من وجوه متعدّدة في موضع آخر. ولم نجد ذلك في كتبه المطبوعة. وانظر: «مجموع الفتاوى» (١٩/١٦٤) و«الرد على المنطقيين» (ص ٤٣٨-٤٦٩).

ولا يتتفع به. وهذا بمنزلة من يصف له الطبيب دواءً لمرضٍ به مثله والطبيب مُعرّض عنه غيرٌ ملتفتٍ إليه، بل الطبيب المذكور عندهم أحسن حالًا من هذا الواعظ المخالف لما يعظ به، لأنّه قد يقوم عنده دواءٌ آخر مقامَ هذا الدّواء، وقد يرى أنّ به قوّةً على ترك التّداوي، وقد يقنع بعمل الطبيعة، وغير ذلك؛ بخلاف هذا الواعظ فإنّ ما يعظ به طريق معيّن للنجاة لا يقوم غيرها مقامها ولا بدّ منها.

ولأجل هذه النُّفرة قال شعيب - صلى الله على نبينا وعليه وسلّم - لقومه: ﴿وَمَا أَرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَكُمْ عَنْهُ﴾ [هود: ٨٨].

وقال بعض السّلف: إذا أردت أن يقبل منك الأمر والنهي، فإذا أمرت بشيءٍ فكن أوّل الفاعلين له المؤتمرين به، وإذا نهيت عن شيءٍ فكن أوّل المنتهين عنه^(١).

وقد قيل^(٢):

يا أيُّها الرجل المعلّم غيره	هلاً لنفسك كان ذا التّعليم؟
تصف الدّواء لذي السّقام من الضّنى	ومن الضّنى تمسي وأنت سقيم
لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله	عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

(١) روي عن الحسن البصري نحوه. أخرجه أحمد في «الزهد» (ص ٣١٨) وابن أبي الدنيا في «الأمر بالمعروف» (٩١) وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٥٤ / ٢).

(٢) الأبيات الثلاثة الأخيرة من قصيدة أوردها صاحب «الخزانة» (٥٦٧ / ٨) لأبي الأسود الدؤلي. وتُنسب مع البيتين الأولين إلى المتوكل الليثي. وعُزي بعضهما إلى غيرهما أيضًا. انظر تخريجها في «ديوان أبي الأسود» (ص ٤٠٥ - ٤٠٧) و«شعر المتوكل» (ص ٢٨٤).

وابدأ بنفسك فانها عن غيرها
فهنالك يقبل ما تقول ويقتدى
فإذا انتهت عنه فأنت حكيم
بالقول منك وينفع التعليم

فالعمى عن عيب الواعظ من شروط تمام الانتفاع بموعظته.

وَأَمَّا (تذكُر الوعد والوعيد) فَإِنَّ ذَلِكَ يوجب خشيته والحذر منه، ولا تنفع الموعظة إلا لمن آمن به وخافه ورجاه، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ﴾ [هود: ١٠٣]، وقال: ﴿سَيَذَكِّرُ مَنْ يَخْشَى﴾ [الأعلى: ١٠]، وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَلُهَا﴾ ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهَا﴾ ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ مُنْتَهَىٰ﴾ ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّنْ يَخْشَى﴾ ﴿١﴾ [النازعات: ٤٢-٤٥]. وأصرح من ذلك قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥].

فالإيمان بالوعد والوعيد وذكره شرط الانتفاع بالعظات والآيات والعبر، يستحيل حصوله بدونه.

قال (٢): (وإنما تُستبصر العبرة بثلاثة أشياء: بحياة العقل، ومعرفة الأيام، والسلامة من الأغراض).

وإنما تتميز (٣) العبرة وتُرى وتتحقق بحياة العقل، والعبرة هي الاعتبار، وحقيقتها العبور من حكم الشيء إلى حكم مثله، فإذا رأى من قد أصابته محنةٌ وبلاءٌ لسبب ارتكبه، علم أن حكم من ارتكب ذلك السبب كحكمه.

(١) في ع اقتصر على الآية الأخيرة.

(٢) «منازل السائرین» (ص ١٥).

(٣) ل: «تميز».

وحياة العقل هي صحّة الإدراك، وقوّة الفهم وجودته، وتحقيق الانتفاع^(١) بالشّيء والتضرّر به. وهو نورٌ يخصّ الله به من يشاء من خلقه، وبحسب تفاوت الناس في قوّة ذلك النور وضعفه ووُجوده وعدمه يقع تفاوت أذهانهم وأفهامهم وإدراكاتهم. ونسبته إلى القلب كنسبة النور الباصر إلى العين.

ومن تجربات السالكين التي جرّبوها فألفوها صحيحةً أنّ من أدمن من قول: «يا حيّ يا قيّوم، لا إله إلا أنت» أورثه ذلك حياة القلب والعقل.

وكان شيخ الإسلام ابن تيمية شديد اللهج بها جدًّا، وقال لي يومًا: لهذين الاسمين - وهما الحيّ القيّوم - تأثير عظيم في حياة القلب، وكان يشير إلى أنّهما الاسم الأعظم، وسمّيته يقول: من واطب على أربعين مرّة كلّ يوم بين سنّة الفجر وصلاة الفجر: «يا حيّ يا قيّوم، لا إله إلا أنت، برحمتك أستغيث» = حصلت له حياة القلب، ولم يمّت قلبه^(٢).

ومن علم عبوديّات الأسماء الحسنی والدّعاء بها، وسرّ ارتباطها بالخلق والأمر، وبمطالب العبد وحاجاته = عرف ذلك وتحقّقه^(٣)، فإنّ كلّ مطلوبٍ

(١) ع: «وتحقّق الانتفاع».

(٢) ومما ورد عن شيخ الإسلام فيه: أنه كتب في رسالته إلى الملك المنصور حسام الدين لاجين: «... فإذا ناجى ربّه في السحر واستغاث به وقال: (يا حيّ يا قيّوم، لا إله إلا أنت، برحمتك أستغيث) أعطاه الله من المكنة ما لا يعلمه إلا الله». «جامع المسائل» (٤٤٤/٧).

(٣) انظر: «زاد المعاد» (٢٩٢/٤ - ٢٩٣) فقد شرح فيه مناسبة هذين الاسمين لحياة القلب.

يُسأل بالاسم المناسب له، فتأمل أدعية القرآن والحديث النبويّ تجدها كذلك.

وأما (معرفة الأيام) فيحتمل أن يريد به أيّامه التي تخصّه، وما يلحقه فيها من الزيادة والنقصان، ويعلم قصرها وأنها أنفاس معدودة متصرّمة، كلُّ نفسٍ منها يقابله آلاف آلاف من السنين في دار البقاء، فليس لهذه الأيام الخالية نسبةً قطُّ إلى أيام البقاء، والعبد يُساق زمنه في مدّة عمره^(١) إلى النعيم أو إلى الجحيم، وهي كمدة المنام لمن له عقلٌ حيٌّ وقلبٌ واعٍ، فما أولاه أن لا يصرف منها نفساً إلا في أحبّ الأمور إلى الله، فلو صرفه فيما يحبه وترك الأحبّ لكان مفرطاً، فكيف إذا صرفه فيما لا ينفعه؟ فكيف فيما يُمقته عليه ربّه؟ فالله المستعان.

ويحتمل أن يريد بالأيام أيام الله التي أمر رسله بتذكير أممهم [بها]^(٢)، كما قال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِآيَاتِنَا﴾ [إبراهيم: ٥]. وقد فسّرت أيام الله بنعمه، وفسّرت بنقمه من أهل الكفر والمعاصي، فالأوّل تفسير ابن عبّاس وأبيّ بن كعب ومجاهد، والثاني تفسير مقاتل^(٣). والصواب أن أيّامه تعمّ النوعين، وهي وقائعه التي أوقعها بأعدائه، ونعمه التي ساقها إلى أوليائه. وسمّيت هذه النعم والنقم الكبار المتحدّث بها أيّاماً لأنها ظرف لها، تقول العرب: فلان

(١) ع: «العمر».

(٢) ما بين الحاصرتين من ع، والسياق يقتضيه.

(٣) والأوّل قول قتادة أيضاً، وروي عن أبيّ بن كعب في حديث مرفوع عند مسلم (٢٣٨٠/١٧٢)، والأشبه أنه مدرج فيه موقوف. والثاني قول عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أيضاً. انظر: «تفسير الطبري» (١٣/٥٩٦-٥٩٨) و«تفسير مقاتل» (٢/١٨٣).

عالم بأيام العرب وأيام النَّاس، أي بالوقائع التي كانت في تلك الأيام. فمعرفة هذه الأيام توجب للعبد الاستبصار للعبرة^(١)، وبحسب معرفته بها تكون عبرته وعظته، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

ولا يتم ذلك إلا بـ (السلامة من الأغراض) وهي: متابعة الهوى والانقياد لداعي النفس الأمّارة^(٢)؛ فإنَّ اتِّباع الهوى يطمس نور العقل، ويعمي بصيرة القلب، ويصدُّ عن اتِّباع الحقِّ، ويضلُّ عن الطريق^(٣) المستقيم، فلا تحصل بصيرة العبّرة معه البتّة. والعبد إذا اتَّبَعَ هواه فسد رأيه ونظره، فأرته نفسه الحسن في صورة القبيح، والقبيح في صورة الحسن، فالتبس عليه الحقُّ بالباطل، فأتى له الانتفاع بالتذكُّر، أو بالتفكُّر، أو بالعظة؟

فصل

(٤) (وإنَّما تُجتنى ثمرة الفكرة بثلاثة أشياء: بقصر الأمل، والتأمل في القرآن، وقلة الخلطة والتمني والتعلُّق بغير الله والشُّبُع والمنام).
يعني أنَّ في منزل التذكُّر تُجتنى ثمرة الفكرة لأنه أعلى منها، وكلُّ مقام تجتنى ثمرته في الذي هو أعلى منه، ولا سيَّما على ما قرَّره في خطبة كتابه^(٥):

(١) ع: «للعبير».

(٢) في ع زيادة: «بالسوء».

(٣) م، ش: «الصراط».

(٤) ألحق في هامش ش: «قال صاحب المنازل». والنص منه (ص ١٥).

(٥) (ص ٣)، ولفظه: «إن العبد لا يصح له مقام حتى يرتفع عنه، ثم يُشرف عليه فيصححه».

كُلُّ (١) مقام يصحَّح ما قبله.

ثمَّ ذكر أن هذه الثمرة تجتنى بثلاثة أشياء، أحدها: قصر الأمل، والثاني: تدبُّر القرآن، والثالث: تجنُّب مفسدات القلب الخمسة.

فأمَّا (قصر الأمل) فهو العلم بقرب الرحيل وسرعة انقضاء مدَّة الحياة^(٢)، وهو من أنفع الأمور للقلب، فإنَّه يبعثه على مغافصة الأيام، وانتهاز الفرص التي تمرُّ مرَّ السحاب، ومبادرة طيِّ صحائف الأعمال، ويشير ساكن عزماته إلى دار البقاء، ويحثُّه على قضاء جهاز سفره وتدارك الفارط، ويزهده في الدُّنيا ويرغبه في الآخرة، فيقوم بقلبه إذا داوم مطالعة قصر الأمل شاهدً من شواهد اليقين يُريه فناء الدُّنيا وسرعة انقضائها وقلة ما بقي منها، وأنها قد ترحَّلت مدبرةً، ولم يبق منها إلا صباغة كصبابة الإناء يتصابُّها صاحبها^(٣)، وأنها لم يبق منها إلا كما بقي من يوم صارت شمسهُ على رؤوس الجبال؛ ويريه بقاء الآخرة ودوامها، وأنها قد ترحَّلت مقبلةً، وقد جاء أشراطها وأعلامها^(٤)، وأنه من لقاءها كمسافرٍ خرج صاحب له يتلقَّاه، وكلُّ منهما يسير إلى الآخر، فيوشك أن يلتقيا سريعاً.

(١) ع: «أن كَلَّ».

(٢) م، ج، ن: «مدة عمر الحياة»، ولعل منشأه ما في الأصل حيث كتب ناسخه: «مدة العمر الحياة» مع الضرب على كلمة «العمر» لكن بطريقة يوهم أن الضرب على أداة التعريف فقط.

(٣) أي: البقية اليسيرة في الإناء يشربها صاحبها. وهو مقتبس من خطبة لعُتبة بن غزوان المازني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خطبها بالبصرة. أخرجه مسلم (٢٩٦٧/١٤).

(٤) ع: «علامتها».

ويكفي في قصر الأمل: ﴿أَفَرَأَيْتَ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ ۖ ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ ۚ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يُمْتَعُونَ ۚ﴾ [الشعراء: ٢٠٥ - ٢٠٧]، وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ ۖ﴾ (١) ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ۚ﴾ [يونس: ٤٥]، وقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَئِذٍ لَّا يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحًى﴾ [النازعات: ٤٦]، وقوله: ﴿قُلْ كَلِمَاتٌ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ۖ﴾ (١٣) ﴿قَالُوا لَيْثًا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسَلِّ الْعَادِينَ ۖ﴾ (١٤) ﴿قُلْ إِنْ لَيْثٌ إِلَّا قَلِيلٌ ۖ لَوْ أَنَّا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۚ﴾ [المؤمنون: ١١٢ - ١١٤]، وقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَئِذٍ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ نَّهَارٍ بَلَّغٌ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ۚ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَنفُخُ فِي الصُّورِ ۚ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ۖ يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَيْثٌ إِلَّا عَشْرًا ۖ﴾ (١٣) ﴿تَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَيْثٌ إِلَّا يَوْمًا ۚ﴾ [طه: ١٠٢ - ١٠٤].

وخطب النبي ﷺ يوماً أصحابه (٢) والشمس على رؤوس الجبال، فقال: «إنه لم يبق من الدنيا فيما مضى منها إلا كما بقي من يومكم هذا فيما مضى منه» (٣).

ومرَّ رسول الله ﷺ ببعض أصحابه، وهم يعالجون خُصًا لهم قد وهى

(١) كذا منقوطاً في الأصل وع، وهي قراءة الجميع عدا حفص عن عاصم فقراً بالياء ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٦٢).

(٢) ع: «أصحابه يوماً».

(٣) أخرجه أحمد (١١١٤٣) والترمذي (٢١٩١) والحاكم (٥٠٦/٤) من حديث أبي سعيد الخدري. قال الترمذي: «حديث حسن». وفي إسناده علي بن زيد بن جُدعان، فيه لين، ولكنه توبع، والحديث صحيح بمجموع متابعاته وشواهده. انظر: «مسند أحمد» (٦١٧٣) و«أنيس الساري» (١٣٤١).

وهم يصلحونه، فقال «ما هذا؟» قالوا: خُصَّ لنا قد وهى فنحن نعالجه، فقال: «ما أرى الأمر إلا أعجل من هذا»^(١).

وقصر الأمل بناؤه على أمرين: تيقن زوال الدنيا ومفارقتها، وتيقن لقاء الآخرة وبقائها ودوامها، ثم يقايس بين الأمرين ويؤثر أوالهما بالإيثار.

فصل

وأما (التأمل في القرآن) فهو تحديق ناظر القلب إلى معانيه وجمع الفكر على تدبره وتعقله، وهو المقصود بإنزاله، لا مجرد تلاوته بلا تفهم^(٢) ولا تدبر، قال تعالى: ﴿كَتَبْنَا نَزْلَهُ إِلَيْكَ مُبْرَكًا لِيَذَّبَرُواْ آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرُواْ أَلَّا يُكَلِّبِ﴾ [ص: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]. وقال: ﴿أَفَلَمْ يَذَّبَرُواْ الْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]. وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]. وقال الحسن رضي الله عنه: نزل القرآن ليُتدبر ويُعمل به، فاتخذوا تلاوته عملاً^(٣).

(١) أخرجه أحمد (٦٥٠٢) وأبو داود (٥٢٣٦) والترمذي (٢٣٣٥) والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٥٦) وابن حبان (٢٩٩٧) من حديث عبد الله بن عمرو. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

والخُصُّ: البيت من القصب، وجمعه: خُصوص وأخصاص. سُمِّي بذلك لما فيه من الخصاص، وهي الفرج.

(٢) ع: «فهم».

(٣) عزاه إلى الحسن ابن قُتيبة في «تأويل مشكل القرآن» (ص ٢٣٣) ولم يسنده. وإنما أسنده الآجري في «أخلاق حملة القرآن» (ص ٧٦) والخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (١١٦) عن الفضيل بن عياض رضي الله عنه قوله. وعزاه صاحب «قوت القلوب» =

فليس شيء أنفع للعبد في معاشه ومعاده وأقرب إلى نجاته من تدبُّر القرآن وإطالة التأمل له، وجمع الفكر على معاني آياته، فإنها تطلع العبد على معالم الخير والشرِّ بحذافيرهما، وعلى طرقتهما وأسبابهما وغاياتهما وثمراتهما ومآل أهلتهما، وتتلُّ^(١) في يده مفاتيح كنوز السعادة والعلوم النافعة، وتثبت قواعد الإيمان في قلبه، وتشيد بُنيانه وتوطّد أركانه، وتريه صورة الدنيا والآخرة والجنة والنار في قلبه، وتُحضّره بين الأمم وتريه أيّام الله فيهم، وتبصّره مواقع العبر، وتشهده عدل الله وفضله، وتعرّفه ذاته وأسماءه وصفاته وأفعاله، وما يحبّه وما يبغضه، وصراطه الموصل إليه، وما لسالكه بعد الوصول إليه والقدوم عليه، وقواطع الطريق وآفاتها، وتعرّفه النفس وصفاتها، ومفاسد الأعمال ومصحّحاتها، وتعرّفه طريق أهل الجنة وأهل النار وأعمالهم وأحوالهم وسيماهم، ومراتب أهل السعادة وأهل الشقاوة، وأقسام الخلق واجتماعهم فيما يجتمعون فيه وافتراقهم فيما يفترون فيه.

وبالجملة تعرّفه الربّ المدعوّ إليه، وطريق الوصول إليه، وما له من الكرامة إذا قدم عليه.

وتعرّفه في مقابل ذلك ثلاثة أخرى: ما يدعو إليه الشيطان، والطريق الموصلة إليه، وما للمستجيب لدعوته من الإهانة والعذاب بعد الوصول إليه.

(١/ ١٤٥) - وعنه صاحب «الإحياء» (١/ ٢٧٥) - إلى ابن مسعود، ولا إخاله يصح.

(١) أي: تصبّ وتُلقي، وكأن التعبير مقتبس من حديث أبي هريرة في «المسند» (١٠٥١٧) وغيره: «بيننا أنا نائم أوتيت بمفاتيح خزائن الأرض فقلت في يدي». هذا، وقد ضُبط في الأصل وع بالثاء المثلثة: «تثُلُّ»، وهو بمعناه.

فهذه ستة أمورٍ ضروريةٌ للعبد معرفتها. ومشاهدتها ومطالعتها تشهد^(١) الآخرة حتى كأنه فيها، وتغييه عن الدنيا حتى كأنه ليس فيها، وتميز له بين الحق والباطل في كل ما اختلف فيه العالم، فترى الحق حقاً والباطل باطلاً، وتعطيه فرقاناً ونوراً يفرق به بين الهدى والضلال والغبي والرشاد، وتعطيه قوةً في قلبه وحياةً وسعةً وانشراحاً وبهجةً وسروراً، فيصير في شأنٍ والناس في شأنٍ آخر.

فإن معاني القرآن دائرة على التوحيد وبراهينه، والعلم بالله وما له من أوصاف الكمال، وما يتنزه عنه من سمات النقص^(٢)؛ وعلى الإيمان بالرسل، وذكر براهين صدقهم وأدلة صحة نبوتهم، والتعريف بحقوقهم وحقوق مرسليهم؛ وعلى الإيمان بملائكته - وهم رسله في خلقه وأمره، وتديبرهم الأمور بإذنه ومشيئته -، وما جعلوا عليه من أمر العالم العلوي والسفلي، وما يختص بالنوع الإنساني منهم حين يستقر في رحم أمه إلى أن يوافي ربه ويقدم عليه؛ وعلى الإيمان باليوم الآخر وما أعد الله فيه لأولياءه من دار النعيم المطلق التي لا يشوبها ألم ولا نكد ولا تنغيص، وما أعد لأعدائه من دار العقاب الويل التي لا يخالطها سرور ولا رخاء ولا راحة ولا فرح، وتفاصيل ذلك أتم تفصيل وأبينه؛ وعلى^(٣) تفاصيل الأمر والنهي، والشرع

(١) كذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «فتشده»، وعليه يكون «مشاهدتها ومطالعها» معطوفاً على «معرفتها».

(٢) علق ابن أبي العز في هامش نسخته (ل) بإزاء هذه الفقرة: «وما يجب ويجوز ويستحيل للحق وللخلق».

(٣) واو العطف ساقطة من جميع النسخ عدا ع.

والقدر، والحلال والحرام، والمواعظ والعبر، والقصص والأمثال،
والأسباب والحكم، والمبادئ والغايات في خلقه وأمره.

فلا تزال معانيه تنهض العبد إلى ربه بالوعد الجميل، وتحذره وتخوفه
بوعيده من العذاب الويل، وتحثه على التضرع والتخفف للقاء اليوم الثقيل،
وتهديه في ظلم الآراء والمذاهب إلى سواء السبيل، وتصده عن اقتحام طرق
البدع والأضاليل، وتبعثه على الازدياد من النعم بشكر ربه الجليل، وتبصره
بحدود الحلال والحرام وتقفه^(١) عليها لئلا يتعداها فيقع في العناء الطويل،
وتثبت قلبه عن الزيف والميل عن الحق والتحويل، وتسهل عليه الأمور
الصعبة والعقبات الشاقة غاية التسهيل، وتناديه كلما فترت عزماته وونى في
سيره: تقدم الركب وفاتك^(٢)، فاللحاق اللحاق، والرحيل الرحيل! وتحدو
به وتسير أمامه سير الدليل، وكلما خرج عليه كمين من كمائن العدو أو قاطع
من قطاع الطريق نادته: الحذر الحذر! فاعتصم بالله واستعن به وقُل: حسبي
الله ونعم الوكيل.

وفي تأمل القرآن وتدبره وتفهمه أضعافُ أضعافٍ ما ذكرناه^(٣) من
الحكم والفوائد. وبالجمله فهو أعظم الكنوز، طَلَّسُمُهُ^(٤): الغوص بالفكر
إلى قرار معانيه.

(١) ع: «توقفه»، خلاف الفصح.

(٢) في ع زيادة: «الدليل».

(٣) ع: «ذكرنا» دون الهاء.

(٤) أي: سرُّ إدراكه.

نَزَّهَ فؤادك عن سوى روضاته
والفهم طَلَّسُم لکنزِ علومه
لا تخش من بدع لهم وحوادث
من كان حارسه الكتاب ودرعه
لا تخش من شبهاتهم واحمل إذا
والله ما هاب امرؤ شبهاتهم
يا ويح تيس ظالع يبغي مسا
ودخان زبل يرتقي للشمس يس
وجبان قلب أعزل قد رام يا
فرياضه جل لكل منزّه
فاقصد إلى الطلسم تحظ بكنزه
ما دمت في كنف الكتاب وحرزه
لم يخش من طعن العدو ووخزه^(١)
ما قابلتك بنصره وبعزه
إلا لضعف القلب منه وعجزه
بقه الهزبر بعدوه ويجمزه^(٢)
تر عينها لما سرى في أزه
سر فارسا شاكي السلاح بهزه^(٣)

فصل

وأما مفسدات القلب الخمسة، فهي التي أشار إليها من كثرة الخلطة،
والتمني، والتعلق بغير الله، والشبع، والمنام. فهذه الخمسة من أكبر مفسدات
القلب، فنذكر آثارها التي اشتركت فيها، وما تميّز به كل واحد منها:

اعلم أن القلب يسير إلى الله والدار الآخرة، ويكشف عن طريق الحق
ونهجه، وآفات النفس والعمل وقطاع الطريق = بنوره وحياته وقوته، وصحته
وعزمه، وسلامة سمعه وبصره، وغيبة الشواغل والقواطع عنه. وهذه

(١) ع: «وَوَخَزَهُ». كلاهما بمعنى الطعن إلا أن الوخز يكون بالرمح والخنجر ونحوهما،
والوكرز يكون باليد والعصا.

(٢) الظالع: الذي يعرج ويغمز في مشيه. والجمز: العدو فوق العنق ودون الحضر.

(٣) الظاهر أن هذه الأبيات من نظم المؤلف.

الخمسة تطفئ نوره، وتُغور^(١) عينَ بصيرته، وتُثقل سمعه إن لم تُصمَّه^(٢) وتُبَكِّمَه، وتُضعِفُ قواه كلَّها وتوهن صحَّته، وتُفترِّ عزيمته وتوقف همَّته، وتنكسه إلى ورائه. ومن لا شعور له بهذا فميت القلب «وما لجرح بميت إيلام»^(٣).

فهي عائقة له عن نيل كماله، قاطعة له عن الوصول إلى ما خُلق له وجُعِلَ نعيمُه وسعادته وابتهاجه ولذَّته في الوصول إليه، فإنَّه لا نعيم له ولا لذَّة ولا ابتهاج ولا كمال إلَّا بمعرفة الله ومحبَّته، والطَّمَأْنِينَة بذكره^(٤)، والفرح والابتهاج بقُربه، والشَّوق إلى لقائه؛ فهذه جنَّته العاجلة، كما أنَّه لا نعيم له في الآخرة ولا فوز إلَّا بجواره في دار النعيم في الجنَّة الآجلة؛ فله جنتان لا يدخل الثانية منهما إن لم يدخل الأولى.

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله يقول: إنَّ في الدُّنيا جنَّةً من لم يدخلها لم يدخل جنَّة الآخرة^(٥).

وقال بعض العارفين: إنَّه ليمرُّ بالقلب أوقات أقول: إن كان أهل الجنَّة في مثل هذا إنَّهم لفي عيشٍ طيبٍ^(٦).

(١) كذا مضبوطاً في ل. وفي م: «تُغور». ولم يُحرَّر في الأصل.

(٢) م: «تُعمه».

(٣) عَجَزَ بيت سائر للمتنبّي، صدره: «من يَهْن يسهل الهوان عليه»، وقد تقدَّم.

(٤) في ل كتب تحت هذا السطر: «والقيام بخدمته». وكأنَّها زيادة مقترحة من الناسخ.

(٥) ذكره المؤلف في «الوابل الصيّب» (ص ١٠٩) أيضاً.

(٦) ذكره ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (٢٨٦/٤) وابن العديم في «بغية الطلب»

(١٠/٤٤٧٧) وابن المبرِّد في «صبَّ الخمول» (ص ١٦٥) عن أبي سليمان المغربي

وقال بعض المحبِّين: مساكينُ الدُّنيا! خرجوا من الدُّنيا وما ذاقوا
أطيب ما فيها. قالوا: وما أطيب ما فيها؟ قال: محبةُ الله والأنس به، والشوق
إلى لقائه، والإقبال عليه، والإعراض عمَّا سواه^(١). أو نحو هذا من الكلام.
وكلُّ من له قلبٌ حيٌّ يشهد هذا ويعرفه ذوقًا.

وهذه الأشياء الخمسة قاطعةٌ عن هذا، حائلةٌ بين القلب وبينه، عائقةٌ له
عن سيره، محدثةٌ له أمراضًا وعللاً إن لم يتداركها المريض خيف عليه منها.

فأمَّا ما تؤثره^(٢) كثرة الخلطة، فامتلاء القلب من دخان أنفاس بني آدم
حتَّى يسودَّ، ويوجب له تشبُّثًا وتفرُّقًا، وهَمًّا وغمًّا وضعفًا، وحملاً لما يعجز
عن حمله من مؤنة قرناء السُّوء، وإضاعة مصالحة والاشتغال عنها بهم
وبأمورهم، وتقسيم فكره في أودية مطالبهم وإراداتهم، فماذا يبقى منه الله
والدار الآخرة؟

هذا، وكم جلبت خلطة الناس من نقمة، ودفعت من نعمة، وأنزلت من
محنة، وعطلت من منحة، وأحلت من رزية، وأوقعت في بليَّة؟ وهل آفة
الناس إلَّا الناس؟ وهل كان على أبي طالبٍ عند الوفاة أضرُّ من قرناء السُّوء؟
لم يزالوا به حتَّى حالوا بينه وبين كلمةٍ واحدةٍ توجب له سعادة الأبد^(٣).

[في «صبِّ الخمول»: المقرئ، تصحيف] الزاهد نزيل طرسوس في قصة له.

(١) أسند الدِّينوري في «المجالسة» (٢٢٢) وأبو نُعيم في «الحلية» (٣٥٨/٢) عن التابعي
الزاهد مالك بن دينار نحوه، إلا أنه قال: «معرفة الله تعالى». وأسند أبو نعيم
(١٦٧/٨) أيضًا عن عبد الله بن المبارك مثله.

(٢) ع: «تورثه».

(٣) كما في حديث سعيد بن المسيب عن أبيه عند البخاري (١٣٦٠) ومسلم (٢٤).

وهذه الخلطة التي تكون على نوع مودّة في الدنيا وقضاء وطَرِ بعضهم من بعضٍ تنقلب إذا حَقَّت الحقائق عداوةً، يَعُضُّ (١) المخالط عليها يديه ندماً، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَلَيْتَنِي أَتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا ۖ﴾ (٢٧) يَوَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فَلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾ لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا ﴿٢٩﴾ [الفرقان: ٢٧ - ٢٩]. وقال تعالى: ﴿الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧].

وقال خليله إبراهيم عليه السلام لقومه: ﴿إِنَّمَا أَتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ ۖ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٥]. وهذا شأن كلِّ مشتركين في غرضٍ، يتوادّون ما داموا متساعدين على حصوله، فإذا انقطع ذلك الغرض أعقب ندامةً وحزنًا وألمًا، وانقلبت تلك المودّة بغضًا ولعنةً وذمًّا من بعضهم لبعضٍ لَمَّا انقلب ذلك الغرض خزيًا (٢) وعذابًا، كما يُشاهد في هذه الدار من أحوال المشتركين في خربة (٣) إذا أخذوا وعوقبوا، فكلُّ متساعدين على باطلٍ متوادّين عليه لا بدَّ أن تنقلب مودّتهما بغضًا وعداوةً.

والضابط النافع في أمر الخلطة أن يخالط الناس في الخير كالجمعة

(١) ع: «ويععض».

(٢) م، ع: «حزنًا»، تصحيف.

(٣) الخربة: الجناية والبليّة. وقد تصحّفت الكلمة في النسخ المطبوعة إلى: «خزيه» أو «خزية».

والجماعات^(١)، والأعياد والحجّ، وتعليم العلم، والجهاد والنصيحة. ويعتزلهم في الشرّ وفضول المباحات، فإذا^(٢) دعت الحاجة إلى خلطتهم في الشرّ ولم يمكنه اعتزالهم فالحذر الحذر أن يوافقهم، وليصبر على أذاهم، فإنّهم لا بدّ أن يؤذوه إن لم يكن له قوّة ولا ناصر، ولكن أذى يعقبه عزٌّ ومحبة له وتعظيم، وثناء عليه منهم ومن المؤمنين ومن ربّ العالمين. وموافقتهم يعقبها ذلٌّ وبغضٌ له ومقتٌ، وذمٌّ منهم ومن المؤمنين ومن ربّ العالمين، فالصبر على أذاهم خير وأحسنُ عاقبةً وأحمدُ مآلاً.

وإن دعت الحاجة إلى خلطتهم في فضول المباحات، فليجتهد أن يقلب ذلك المجلس طاعةً لله إن أمكنه، ويشجّع نفسه ويقوّي قلبه، ولا يلتفت إلى الوارد الشيطاني القاطع له عن ذلك بأنّ هذا رياء ومحبة لإظهار علمك وحالك، ونحو ذلك، فليحاربه وليستعن بالله تعالى، ويؤثّر فيهم من الخير ما أمكنه. فإن عجزته المقادير عن ذلك، فليسلّ قلبه من بينهم كسلّ الشعرة من العجين، وليكن فيهم حاضرًا غائبًا، قريبًا بعيدًا، نائمًا يقظان^(٣)، ينظر إليهم ولا يبصرهم، ويسمع كلامهم ولا يعيه، لأنّه قد أخذ قلبه من بينهم، ورقى به إلى الملاء الأعلى، يسبّح حول العرش مع الأرواح العلويّة الزاكية.

وما أصعب هذا وأشقّه على النفوس، وإنّه ليسير على من يسره الله عليه، فبين العبد وبينه أن يصدّق الله ويديم اللّجأ إليه، ويُلقي نفسه على بابه طريحًا

(١) ع: «والجماعة».

(٢) ع: «فإن».

(٣) طبعة الفقي والصميعي: «يقظانًا» خلافًا للنسخ ولقاعدة اللغة.

ذليلاً. ولا يعين على هذا إلا المحبة الصادقة^(١) والذكر الدائم بالقلب واللسان، وتجنبُ المفسدات الأربعة الباقية الآتي ذكرها، ولا ينال هذا إلا بعدة صالحة ومادة قوية من الله، وعزيمة صادقة، وفراغ من التعلق بغير الله.

فصل

المفسد الثاني من مفسدات القلب: ركوبه بحر التمني، وهو بحر لا ساحل له. وهو البحر الذي يركبه مفاليس العالم.

إنَّ المُنَى رأس أموال المفاليس^(٢)

وبضاعة ركا به مواعيد الشياطين وخيالات المحال والبهتان، فلا تزال أمواج الأمانى الكاذبة والخيالات الباطلة تتلاعب براكبه كما تتلاعب بالجيفة.

وهي بضاعة كل نفس مهينة خسيصة سفلية، ليست لها همّة تنال بها الحقائق الخارجية، فاعتاضت عنها بالأمانى الذهنية، وكل بحسب حاله، من مُتمنٍّ للقدرة والسلطان، أو للضرب في الأرض والتطواف^(٣) في البلدان، أو للأموال والأثمان، أو للنسوان والمُردان، فيمثل المتمني صورة مطلوبه في نفسه وقد فاز بوصلها، والتذ بالظفر بها، فبينا هو على هذه الحال إذ استيقظ

(١) ع: «محبة صادقة».

(٢) عجز بيت سائر، صدره:

إذا تمنيت بثّ الليل مغتبطاً

ذكره مع بيت آخر الجاحظ في «الحيوان» (١٩١/٥) دون عزو. وانظر: «عيون الأخبار»

(١/٢٦١) و«أدب الدنيا والدين» (ص ٣٦١) و«بهجة المجالس» (١/١٢٥).

(٣) ل: «والطواف».

فإذا يده والحصير.

وصاحب الهمة العلية أمانيه حائمة حول العلم والإيمان والعمل الذي يقربه من ربه^(١) ويدنيه من جواره، فأمانئي هذا إيمان ونور^(٢)، وأمانئي أولئك خدع وغرور.

وقد مدح النبي ﷺ متمني الخير، وربما جعل أجره في بعض الأشياء كأجر فاعله، كالقائل: لو أن لي مالا لعملت بعمل فلان الذي يتقي في ماله ربه، ويصل فيه رحمه، ويخرج منه حقه؛ وقال: «هما في الأجر سواء»^(٣). وتمنى ﷺ في حجة الوداع أنه لو كان تمتع وحلّ ولم يسق الهدى، وكان قد قرن^(٤)، فأعطاه الله^(٥) ثواب القرآن بفعله وثواب التمتع الذي تمنّاه بأمنيته، فجمع له بين الأجرين.

فصل

المفسد الثالث من مفسدات القلب: التعلّق بغير الله. وهذا أعظم مفسداته على الإطلاق، فليس عليه أضرّ من ذلك، ولا أقطع له عن الله

(١) ع: «يقربه إلى الله».

(٢) زيد في ع: «وحكمة».

(٣) أحمد (١٨٠٢٤، ١٨٠٣١) والترمذي (٢٣٢٥) وابن ماجه (٤٢٢٨) من حديث أبي كبشة الأنماري. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٤) كما في حديثي جابر وعائشة المتفق عليهما. البخاري (١٦٥١، ٧٢٢٩) ومسلم (١٢١٦، ١٢١١).

(٥) الاسم المعظم من ع وهامش ل مصححاً عليه، ولم يظهر في الأصل - إن وُجد - لكونه في طرف الورقة المثنية، وليس في سائر النسخ.

وأحجبُ له عن مصالحة وسعادته منه، فإنه إذا تعلّق بغير الله وَكَلَهُ اللهُ (١) إلى من تعلّق به، وخذله من جهة مَنْ تعلّق به، وفاته تحصيل مقصوده من الله بتعلّقه بغيره والتفاته إلى سواه، فلا على نصيبه من الله حصل، ولا إلى ما أمّله ممّن تعلّق به وصل! قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا﴾ (٨) كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿[مريم: ٨١ - ٨٢]، وقال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لَعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ﴾ (٧) لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُنْدٌ مُحَضَّرُونَ ﴿[يس: ٧٤ - ٧٥].

فأعظم الناس خذلانًا من تعلّق بغير الله، فإن ما فاته من مصالحة وسعادته وفلاحه أعظم ممّا حصل له ممّن تعلّق به، وهو معرض للزوال والفوات. ومثل المتعلّق بغير الله كمثّل المستظلّ من الحرّ والبرد بيت العنكبوت أو هن البيوت.

وبالجملة فأساس الشّرك وقاعدته التي بُني عليها: التّعلّق بغير الله، ولصاحبه الذّمّ والخذلان، كما قال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعَدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢] مذمومًا لا حامد لك، مخذولًا لا ناصر لك، إذ قد يكون بعض الناس مقهورًا محمودًا كالذي قُهر بباطل، وقد يكون مذمومًا منصورًا كالذي قُهر وتسلّط (٢) بباطل، وقد يكون محمودًا منصورًا كالذي تمكّن وملك بحقّ، والمشرّك المتعلّق بغير الله قسمه أردى الأقسام الأربعة، لا محمودٌ ولا منصور!

(١) الاسم المعظم ليس في ش، م.

(٢) زيد في ع: «عليه».

فصل

المفسد الرابع من مفسدات القلب: الطعام. والمفسد له من ذلك

نوعان:

أحدهما: ما يفسده لعينه وذاته كالمحرّمات، وهي نوعان: محرّمات لحقّ الله، كالميتة والدّم ولحم الخنزير، وذو النّاب من السّباع والمخلّب من الطير؛ ومحرّمات لحقّ العباد، كالمسروق والمغصوب والمنهوب، وما أخذ بغير رضا صاحبه، إمّا قهراً وإمّا حياءً وتذمّماً.

والثاني: ما يفسده بقدره وتعدّي حدّه، كالإسراف في الحلال، والشّبع المفرط، فإنّه يثقله عن الطاعات، ويَشْغَلُهُ بمزاولة مؤنة البطنة ومحاولتها حتّى يظفر بها، فإذا ظفر بها شغله بمزاولة تصرّفها ووقاية ضررها والتأدّي بثقلها، وقوى عليه موادّ الشهوة وطُرُق مجاري الشيطان ووسّعها، فإنّه يجري من ابن آدم مجرى الدّم، فالصّوم يضيّق مجاريه ويسدّ عليه طرقه، والشّبع يُطرّقها ويوسّعها.

ومن أكل كثيراً شرب كثيراً، فنام كثيراً، فخر كثيراً. وفي الحديث المشهور: «ما ملأ آدمي وعاء شراً من بطن، بحسب ابن آدم لقيمات يُقَمِّن صُلْبَهُ، فإن كان لا بدّ فاعلاً فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنفسه»^(١).

(١) أخرجه أحمد (١٧١٨٦) والترمذي (٢٣٨٠) والنسائي في «الكبرى» (٦٧٣٧) -

٦٧٣٩) وابن ماجه (٣٣٤٩) وابن حبان (٦٧٤، ٥٢٣٦) والحاكم (١٢١/٤) من

حديث المقدم بن معديكرب. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

ويحكى أن إبليس عرض ليحيى بن زكريا - عليهما السلام - فقال له (١): هل نلت مني شيئاً قط؟ قال: لا، إلا أنه قدّم إليك طعاماً (٢) ليلة فشهيته إليك حتى شبعته منه فميت عن وردك، فقال (٣): لله علي أن لا أشبع من طعام أبداً، فقال (٤): وأنا لله علي أن لا أنصح رجلاً (٥) أبداً (٦).

فصل

المفسد الخامس: كثرة النوم، فإنه يُميت القلب، ويثقل البدن، ويضيع الوقت، ويورث كثرة الغفلة والكسل. ومنه المكروه جدّاً، ومنه الضارُّ غير النافع للبدن.

وأَنفَع النَّوْمُ ما كان عند شدّة الحاجة إليه، ونومٌ أوّل الليل أحمداً وأَنفَعُ من آخره، ونومٌ وسط النهار أَنفَعُ من طَرَفِيهِ، وكلّما قُرِبَ النوم من الطَّرَفَيْنِ قلَّ نفعه وكثُر ضرره، ولا سيّما نوم العصر والنوم أوّل النهار إلّا لسهران.

ومن المكروه عندهم: النوم بين صلاة الصُّبح وطلوع الشَّمس (٧)، فإنّه

(١) زيد في ع: «يحيى».

(٢) كذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «الطعام».

(٣) زيد في ع: «يحيى».

(٤) زيد في ع: «إبليس».

(٥) ع: «أدماً».

(٦) أخرجه أحمد في «الزهد» (ص ٩٦) وأبو القاسم البغوي في «مسند ابن الجعد»

(١٣٨٦) وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٢٨) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٣٠٨)

عن التابعي الجليل ثابت بن أسلم البُناني قال: بلغنا... إلخ.

(٧) انظر لنماذج من كراهة السلف النوم بعد الفجر: «صحيح مسلم» (٢٧٨/ ٨٢٢)

وقت غنيمة، وللسير ذلك الوقت عند السالكين مزية عظيمة، حتى لو ساروا طول ليلهم لم يسمحوا بالقعود عن السير ذلك الوقت حتى تطلع الشمس، فإنه أول النهار ومفتاحه، ووقت نزول الأرزاق وحصول القسَم وحلول البركة، ومنه ينشأ النهار، وينسحب حكم جميعه على حكم تلك الحصّة، فينبغي أن يكون نومها كنوم المضطرّ.

وبالجملة فأعدل النوم وأنفعه نوم نصف الليل الأوّل وسدسه الأخير^(١)، وهو مقدار ثمان ساعات، وهذا أعدل النوم عند الأطباء، فما زاد عليه أو نقص منه أثر عندهم في الطبيعة انحرافاً بحسبه.

ومن النوم الذي لا ينفع أيضاً: النوم أوّل الليل عقيب غروب الشمس حتى تذهب فحمة العشاء، وكان النبي ﷺ يكرهه^(٢)، فهو مكروه شرعاً وطبعاً.

وكما أنّ كثرة النوم مُورثةٌ لهذه الآفات، فمدافعته وهجره^(٣) مورثٌ لآفاتٍ أخرى عظام من سوء المزاج وبيسه، وانحراف النفس، وجفاف الرطوبات المُعينة على الفهم والعمل، ويورث أمراضاً متلفة لا ينتفع

و«مُصنّف ابن أبي شيبة» (كتاب الأدب/ من كان لا يدع أحداً من أهله ينام بعد الفجر حتى تطلع الشمس).

(١) وهو الذي امتدحه النبي ﷺ في حديث عبد الله بن عمرو المتفق عليه: «أحب الصلاة إلى الله صلاة داود عليه السلام، كان ينام نصف الليل، ويقوم ثلثه، وينام سدسه».

(٢) كما في حديث أبي برزة الأسلمي عند البخاري (٥٤٧) ومسلم (٦٤٧) أن النبي ﷺ كان يكره النوم قبل صلاة العشاء، والحديث بعدها.

(٣) علّق عليه في ل بقوله: «مُطلقاً».

صاحبها بقلبه ولا بدنه معها. وما قام الوجود إلا بالعدل، فمن اعتصم به فقد
أخذ بحظّه من مجامع الخير، وبالله المستعان.



فصل

ثمَّ ينزل القلب منزل الاعتصام. وهو نوعان: اعتصامٌ بالله، واعتصامٌ بحبل الله. قال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٨].

والاعتصام افتعالٌ من العصمة، وهو التمسُّك بما يعصمك ويمنعك من المحذور المخوف، فالعصمة: الحمية، والاعتصام: الاحتماء، ومنه سمَّيت القلاع: العواصم، لمنعها وحمايتها.

ومدار السعادة الدنيويَّة والأخرويَّة على الاعتصام بالله، والاعتصام بحبله، ولا نجاة إلَّا لمن استمسك بهاتين العصمتين.

فأمَّا الاعتصام بحبله فإنَّه يعصم من الضلالة، والاعتصام به يعصم من الهلكة، فإنَّ السائر إلى الله كالسائر على طريقٍ نحو مقصده، فهو محتاجٌ إلى هداية الطريق والسلامة فيها، فلا يصل إلى مقصده إلَّا بعد حصول هذين الأمرين له، فالدليل كفيلاً بعصمة الضلالة^(١) وأن يهديه إلى الطريق، والعُدَّة والقوَّة والسَّلاح بها تحصل له السلامة من قُطَّاع الطريق وآفاتِها؛ والاعتصام^(٢) بحبل الله يوجب له الهداية واتباع الدليل، والاعتصام بالله يوجب له القوَّة والعُدَّة والسَّلاح والمادَّة التي يسلم بها في طريقه.

ولهذا اختلفت عبارات السلف في الاعتصام بحبل الله بعد إشارتهم

(١) أي: بعصمته من الضلالة.

(٢) ع: «فالاغتصام».

كلّهم إلى هذا المعنى، فقال ابن عباس: تمسّكوا بدين الله^(١).

وقال ابن مسعود: هو الجماعة^(٢). وقال: عليكم بالجماعة، فإنّها جبل الله الذي أمر به، وإنّ ما تكرهون في الجماعة والطاعة خير ممّا تحبّون في الفرقة^(٣).

وقال مجاهد وعطاء: بعهد الله. وقال قتادة والسُدّي وكثير من المفسّرين^(٤): هو القرآن^(٥).

قال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «إنّ هذا القرآن هو جبل الله، وهو النور المبين، والشفاء النافع، وعصمة من تمسّك به، ونجاة من تبعه»^(٦).

(١) لم أجده مسنداً، والمؤلف صادر عن «معالم التنزيل» للبغوي (٧٨/٢) هنا وفي الآثار الآتية.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٤٤/٥) وكذا ابن المنذر (٣١٩/١) من طريق الشعبي عن ابن مسعود، وهو لم يدركه وإنما بينهما ثابت بن قطة من ثقات أصحاب ابن مسعود، كما في الأثر الآتي.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٤٩٢) والطبري (٦٤٨/٥) وابن بطّة في «الإبانة الكبرى» (١٨٤) والحاكم (٥٥٥/٤) وغيرهم من طرق عن الشعبي عن ثابت بن قطة عن ابن مسعود.

(٤) ع: «أهل التفسير».

(٥) انظر: «تفسير الطبري» (٦٤٤/٥ - ٦٤٦).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٦٣٠) والحاكم (٥٥٥/١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٧٨٦) من طريق إبراهيم الهجري - وهو ضعيف - عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مرفوعاً. وأخرجه عبد الرزاق (٦٠١٧) وسعيد بن منصور (٧ - التفسير) =

وقال علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ في القرآن: «هو جبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا يخلق عن كثرة الرد، ولا تلتبس به الألسن، ولا تشبع منه العلماء»^(١).

وقال مقاتل^(٢): بأمر الله وطاعته، ولا تفرّقوا كما تفرّقت اليهود والنصارى.

وفي «الموطأ»^(٣) من حديث مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضِي لَكُمْ ثَلَاثًا وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا، يَرْضِي لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا، وَأَنْ تَنَاصَحُوا مِنْ وَلَاءِ اللَّهِ أَمْرَكُمْ، وَيَسْخَطُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ

والدارمي (٣٣٥٨) والطبراني في «الكبير» (١٣٩ / ٩) من الطريق نفسه موقوفًا على ابن مسعود من قوله، وهو أشبه. وانظر: «السلسلة الضعيفة» (٦٨٤٢).

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٠٦) وابن أبي شيبة (٣٠٦٢٩) والدارمي (٣٣٧٤) بإسناد فيه روايان مجهولان عن الحارث الأعور - وهو ضعيف - عن علي مرفوعًا، ولذا قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال». وله طريقان آخران عن الحارث عند أحمد (٧٠٤) والدارمي (٣٣٧٥)، ولكن ليس فيه موضع الشاهد. وانظر: «الضعيفة» (١٧٧٦).

(٢) هو ابن حيّان، لا ابن سليمان صاحب التفسير المطبوع، أسنده عنه ابن المنذر في «تفسيره» (٣١٩ / ١). والمؤلف صادر عن «معالم التنزيل» (٧٨ / ٢).

(٣) برواية أبي مصعب الزهري (٢٠٨٩). وهو في رواية يحيى بن يحيى للموطأ (٢٨٣٣) مرسل عن أبي صالح، لم يذكر أبا هريرة. وانظر: «مسند الموطأ» للجوهري (٤٣٦).

المال، وكثرة السؤال». رواه مسلم في «الصحيح»^(١).

قال صاحب «المنازل»^(٢): (الاعتصام بحبل الله هو المحافظة على طاعته، مراقباً^(٣) لأمره).

ويريد بمراقبته الأمر القيام بالطاعة لأجل أن الله أمر بها وأحبها، لا لمجرد العادة، أو لعلّ باعثة سوى امتثال الأمر، كما قال طلق بن حبيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في التَّقْوَى: هي العمل بطاعة الله على نورٍ من الله ترجو ثواب الله^(٤)، وترك معصية الله على نورٍ من الله تخاف عقاب الله^(٥).

وهذا هو الإيمان والاحتساب المشار إليه في كلام النبي ﷺ كقوله: «من صام رمضان إيماناً واحتساباً... ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له»^(٦)، فالصَّيام والقيام هو الطَّاعة، والإيمان: مراقبة الأمر، وإخلاص الباعث هو أن يكون الإيمان الأمر لا شيء سواه، والاحتساب: رجاء ثواب الله. فالاعتصام بحبل الله يحمي من البدعة وآفات العمل.

(١) برقم (١٧١٥).

(٢) (ص ١٦).

(٣) كذا في ع، وهو غير محرَّر في الأصل حيث يشبهه: «مراقبة» أو «مراقب»، وإلى الثاني تصحَّف في سائر النسخ، ثم أُصلح في ش إلى المثبت، وهو لفظ «المنازل».

(٤) «ترجو ثواب الله» من ع، وهو موضع الشاهد هنا. ولفظه في بعض المصادر: «رجاء رحمة الله».

(٥) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٣٤٣) وكذا هناد (٥٢٢) وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٣٠٩٩٣) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩٨/١) وأبو نُعيم في «الحلية» (٦٤/٣).

(٦) أخرجه البخاري (١٩٠١، ٢٠١٤) ومسلم (٧٦٠) من حديث أبي هريرة.

فصل

وَأَمَّا الاعتصام به فهو التوكُّل عليه والامتناع به، والاحتماء به وسؤاله أن يحمي العبد ويمنعه، ويعصمه ويدفع عنه، فَإِنَّ ثَمَرَةَ الاعتصام به هو الدفع عن العبد، والله يدفع عن الذين آمنوا^(١)، فيدفع عن عبده المؤمن به^(٢) إذا اعتصم به كُلُّ سبب يفضي إلى الْعَطَبِ ويحميه منه، فيدفع عنه الشُّبُهَاتِ والشَّهَوَاتِ، وكيدَ عدوِّه الباطن والظاهر، وشرَّ نفسه، ويدفع عنه موجب أسباب الشرِّ بعد انعقادها بحسب قوَّة الاعتصام به وتمكُّنه، فينعقد في حقِّه أسبابُ الْعَطَبِ فيدفع عنه موجباتها ومسبباتها، ويدفع عنه قَدَرَهُ بقدره، وإرادته بإرادته، ويعيده به منه.

فصل

وَأَمَّا صاحبُ «المنازل» رَحِمَهُ اللهُ فَقَالَ^(٣): (الاعتصام بالله: الترقِّي^(٤) عن كُلِّ موهوم^(٥)).

الموهوم عنده ما سوى الله، والترقيُّ عنه: الصُّعُودُ من شهود نفعه وضرِّه

(١) مقتبس من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ على قراءة أبي عمرو التي كانت سائدة في بلاد الشام زمن المؤلف. انظر: «النشر» (٢/ ٣٢٦).

(٢) «به» ساقطة من ع.

(٣) (ص ١٦).

(٤) ش: «هو الترقِّي».

(٥) زيد في هامش ش تمة قوله: «والتخلُّص عن كُلِّ تردُّد» مرموزاً له بـ (خ) أي: أنه ورد ذلك في نسخة.

وعطائه ومنعه وتأثيره إلى الله. وهذه إشارة إلى الفناء، ومراده: الصُّعود عن شهود ما سوى الله إلى الله. والكمال في ذلك: الصُّعود عن إرادة ما سواه إلى إرادته.

والاتِّحاديُّ^(١) يفسِّره بالصُّعود عن وجود ما سواه إلى وجوده، بحيث لا يرى لغيره وجودًا البتَّة، ويرى وجود كلِّ موجودٍ هو وجوده، فلا وجود لغيره إلَّا في الوهم الكاذب عنده.

قال^(٢): (وهو على ثلاث درجاتٍ: اعتصام العامَّة بالخبر استسلامًا وإذعانًا، بتصديق الوعد والوعيد، وتعظيم الأمر والنهي، وتأسيس المعاملة على اليقين والإنصاف).

يعني أنَّ العامَّة اعتصموا بالخبر الوارد عن الله، استسلامًا من غير منازعةٍ، بل إيمانًا واستسلامًا، وانقادوا إلى تعظيم الأمر والنهي والإذعان لهما، والتصديق بالوعد والوعيد، وأسَّسوا معاملتهم على اليقين، لا على الشكِّ والتردُّد وسلوك طريق الاحتياط، كما قال القائل^(٣):

زعم المنجِّم والطَّيِّبُ كلاهما لا تُبعثُ الأجسادُ قلتُ إليكما
إن صحَّ قولكما فليست بخاسرٍ أو صحَّ قولي فإلخسارٌ عليكما
فهذه طريقة أهل الرِّيب والشكِّ، يقومون بالأمر والنهي احتياطًا، وهذه

(١) تعريض بالتلمساني وكلامه في «شرحه» (ص ٩٤).

(٢) «منازل السائرين» (ص ١٦).

(٣) هو أبو العلاء المعرِّي في «اللزوميات» (٢/ ٣٠٠).

الطريقة لا تنجي من عذاب الله، ولا تحصل لصاحبها السعادة، ولا توصله إلى المأمّن.

وأما (الإنصاف) الذي أسسوا معاملتهم عليه، فهو الإنصاف في معاملتهم لله ولخلقه. فأما الإنصاف في معاملة الله فأن يُعطي العبوديّة حقّها، وأن لا ينازع ربّه صفات إلهيّة التي لا تليق بالعبد ولا تنبغي له من العظمة والكبرياء والجبريّة.

ومن إنصافه لربّه أن لا يشكر سواه على نعمه وينساه، ولا يستعين بها على معاصيه، ولا يحمد على رزقه غيره، ولا يعبد سواه، كما في الأثر الإلهي: «إني والإنس والجن في نبأ عظيم؛ أخلق ويُعبد غيري، وأرزق ويُشكر سواي»^(١).

وفي أثر آخر: «ابن آدم ما أنصفتني، خيرني إليك نازل وشرك إليّ صاعد، أتجّبب إليك بالنعم وأنا غنيّ عنك»^(٢)، وتبغّض إليّ بالمعاصي وأنت فقير إليّ، ولا يزال الملك الكريم يعرّج إليّ منك بعمل قبيح»^(٣).

(١) أخرجه الطبراني في «مسنّد الشاميين» (٩٧٤، ٩٧٥) — ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٧/١٧) — والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٢٤٣) من طريق عبد الرحمن بن جبير بن نفير وشريح بن عبيد الحضرميّين عن أبي الدرداء مرفوعاً. وفي إسناده ضعف لانقطاعه، فإن الحضرميّين لم يُدركا أبا الدرداء. انظر: «السلسلة الضعيفة» (٢٣٧١).

(٢) ع: «وأنا عنك غني».

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «كتاب الشكر» (٤٣) وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٣٧٧/٢) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٢٦٩) عن مالك بن دينار قال: قرأت في

وفي أثرٍ آخر: «يا ابن آدم، ما من يومٍ جديدٍ إلا يأتيك من عندي رزقٌ جديد، وتأتي عنك الملائكةُ بعملٍ قبيحٍ، تأكل رزقي وتعصيني، وتدعوني فأستجيب لك، وتسألني فأعطيك، وأنا أدعوك إلى جنتي فتأبى ذلك، وما هذا من الإنصاف»^(١).

وأما الإنصاف في حقَّ العبيد، فأن يعاملهم بمثل ما يحبُّ أن يعاملوه به.

ولعمرك الله هذا الذي ذكر^(٢) أنه اعتصام العامة هو اعتصام خاصّة الخاصّة في الحقيقة، ولكنَّ الشيخ رحمه الله ممَّن رُفِعَ له عَلمُ الفناء فشمر إليه، فلا تأخذه فيه لومة لائم، ولا يرى مقامًا أجلَّ منه.

فصل

قال^(٣): (واعتصام الخاصّة بالانقطاع، وهو صون الإرادة قبضًا، وإسبال الخُلُق على الخُلُق بسطًا، ورفض العلائق عزمًا، وهو التمسُّك بالعروة الوثقى).

بعض الكتب: إن الله عز وجل يقول... إلخ بنحوه. وأخرج الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (١٨١) وأبو نُعيم في «الحلية» (٢٧/٤) عن وهب بن منبه أيضًا أنه قرأه في بعض الكتب.

وروي نحوه من حديث علي بن أبي طالب مرفوعًا، لكن في إسناده كذبًا. انظر: «الضعيفة» (٣٢٨٧).

(١) لم أجده.

(٢) تصحَّف «الذي ذكر» إلى «الدين ولو» في الأصل وغيره، والتصحيح من ع.

(٣) «المنازل» (ص ١٦). و«قال» ساقط من النسخ عدا م، ش، ع.

يريد انقطاع النفس عن أغراضها من هذه الوجوه الثلاثة، فيصون إرادته ويقبضها عمّا سوى الله تعالى، وهذا شبيهٌ بحال أبي يزيد^(١) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فيما أخبر به عن نفسه لما قيل له: ما تريد؟ فقال: أريد أن لا أريد.

الثاني: (إسبال الخلق على الخلق بسطاً)، وهذا حقيقة التصوّف، فإنّه كما قال بعض العارفين^(٢): «التّصوّف خلقٌ، فمن زاد عليك في الخلق زاد عليك في التّصوّف». فإنّ حسن الخلق وتزكية النفس بمكارم الأخلاق يدلُّ على سعة قلب صاحبه وكرم نفسه وسجيّته.

وفي هذا الوصف: يكفّ الأذى، ويحمل الأذى، ويوجد الرّاحة، ويدير خدّه الأيسر لمن لطمه على الأيمن^(٣)، ويعطي رداءه لمن سلبه قميصه، ويمشي ميلين مع من سخره ميلاً، وهذا علامة انقطاعه عن حظوظ نفسه وأغراضها.

وأماً (رفض العلائق عزماً) فهو العزم التامُّ على رفض العلائق وتركها في

(١) البسطامي (ت ٢٦١). وقوله هذا نقله ابن العَرِيف الصنهاجي في «محاسن المجالس» (ص ٧٧). وسينقله المؤلّف مرّةً أخرى (ص ٣٣٤) معقّباً عليه بقوله: «وهذا في التحقيق عين المحال الممتنع عقلاً وفطرةً وحساً وشرعاً، فإنّ الإرادة من لوازم الحي... إلخ. وانظر: «طريق الهجرتين» للمؤلّف (١/ ٤٨٨) و«جامع المسائل» لشيخ الإسلام (٦/ ١١-١٣) و«مجموع الفتاوى» (١٠/ ٢١٨).

(٢) ع: «قال أبو بكر الكتاني». هو أبو بكر محمد بن علي الكتّاني البغدادي (ت ٣٢٨)، وقوله مسند إليه في «تاريخ بغداد» (٤/ ١٢٧) و«رسالة القشيري» (ص ٥٢٩).

(٣) ع: «لمن لطم الأيمن».

ظاهره وباطنه. والأصل هو قطع علائق الباطن، فمتى قطعها لم تضره علائق الظاهر، فمتى كان المال في يدك وليس في قلبك لم يضرَكَ ولو كثر، ومتى كان في قلبك ضرر^(١) ولو لم يكن في يديك منه شيء. قيل للإمام أحمد رحمه الله: يكون^(٢) الرجل زاهدًا ومعه ألف دينار؟ قال: «نعم، على شريطة أن لا يفرح إذا زادت ولا يحزن إذا نقصت»^(٣). ولهذا كان الصَّحابة رضي الله عنهم أزهد الأمة مع ما بأيديهم من الأموال^(٤).

وإنما يُحمد قطع العلائق الظاهرة في موضعين: حيث يخاف منها ضررًا في دينه أو حيث لا يكون فيها مصلحة راجحة، والكمال من ذلك قطع العلائق التي تصير كلاليب على الصُّراط تمنعه من العبور، وهي كلاليب الشَّهوات والشُّبهات، ولا يضرُّه ما تعلَّق به بعدها.

(١) ع: «ضرَكَ».

(٢) بتقدير همزة الاستفهام، وهي مثبتة في ع. وفي م، ش: «كيف يكون»، زيادة تفسد المعنى.

(٣) ذكره المؤلف في «عدة الصابرين» (ص ٥١٠). وهو في «طبقات الحنابلة» عن الخلال أنه بلغه ذلك عن الإمام، ولفظه: «ومعه مائة دينار». تنبيه: سقطت كلمة «مائة» من طبعتي الفقي (١٤/٢) والعثيمين (٢٦/٣)، واستدركتها من مخطوطتين للكتاب (نسخة بني جامع بتركيا، ونسخة كتابخانه مجلس شوري بيران).

وأسنده الخلال في رسالة «الحث على التجارة» (١٩) عن سفيان بن عيينة من قوله، ولفظه: «مائة دينار» أيضًا، وزاد: «ولا يكره الموت لفراقها».

(٤) زيد بعده في ع: «وقيل لسفيان الثوري: أيكون ذو المال زاهدًا؟ قال: نعم، إن كان إذا زيد في ماله شكر، وإذا نقص شكر وصبر». وهو في «حلية الأولياء» (٦/٣٨٧-٣٨٨) بنحوه.

فصل

قال^(١): (واعتصام خاصّة الخاصّة: بالاتّصال، وهو شهود الحقّ تفريداً، بعد الاستحذاء^(٢) له تعظيماً، والاشتغال به قرباً).

لَمَّا كان ذلك الانقطاع موصلاً إلى هذا الاتّصال كان ذلك للمتوسّطين، وهذا عنده لأهل الوصول.

ويعني بـ(شهود الحقّ تفريداً) أن يشهد الحقّ سبحانه وحده منفرداً، ولا شيء معه، وذلك لفناء الشاهد في المشهود، والحوالة في ذلك عند القوم على الكشف. وقد تقدّم^(٣) أنّ هذا ليس بكمال، وأنّ الكمال أن يفنى بمراده عن مراد نفسه، وأمّا فناؤه بشهوده عن شهود ما سواه فدون^(٤) هذا الفناء في الرتبة كما تقدّم.

وأما قوله: (بعد الاستحذاء له تعظيماً)، فالشيخ رحمته الله لكثرة لهجه بالاستعارات عبّر عن معنّى لطيفٍ عظيمٍ بلفظة الاستحذاء التي هي استفعالٌ من المحاذاة، وهي المقابلة التي لا يبقى فيها جزء من المُحاذاة خارجاً عمّا حاذاه، بل قد واجهه وقابله بكلّيّته وجميع أجزائه.

(١) «منازل السائرین» (ص ١٦).

(٢) بالخاء المهملة كما سيأتي في شرح المؤلف، وهو تبعٌ فيه لـ «شرح التلمساني» (ص ٩٨). والذي في مطبوعة «المنازل»: (الاستحذاء) بالخاء المعجمة، وذكر القاساني في «شرحه» (ص ٨٢) أنه هكذا في النسخة المقروءة على الشيخ. والاستحذاء هو التذلُّل والخضوع والانقياد. انظر: «تاج العروس» (خذأ، خذي).

(٣) (٢٥٥/١) وما بعدها.

(٤) كذا في ع، وهو غير محرّر في الأصل، يشبه: «فلأن»، وإليه تصحّف في سائر النسخ.

ومراد به بذلك: القرب وارتفاع الوسائط المانعة منه. ولا ريب أنَّ العبد يَقْرُبُ من ربه، والرَّبُّ يَقْرُبُ من عبده، فأَمَّا قِرب العبد فكقوله تعالى: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: ١٩]، وكقوله في الأثر الإلهي: «من تقَرَّبَ مِنِّي شَبْرًا تقَرَّبْتُ منه ذراعًا»^(١)، وكقوله: «وما تقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أَدَاءٍ ما افترضْتُ عليه، ولا يزال عَبْدِي يتَقَرَّبُ إِلَيَّ بالنوافل حتَّى أَحِبَّهُ، فإذا أَحَبَّهُ كُنْتُ سَمِعَهُ الَّذي يسمع به، وبصره الَّذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، فبي يسمع، وببي يُبصر، وببي يبطش، وببي يمشي»^(٢).

وفي الحديث الصحيح: «أقرب ما يكون الربُّ من عبده في جوف اللَّيْلِ الأخير»^(٣) (٤).

وفي الحديث أيضًا: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدٌ»^(٥).

وفي الحديث الصحيح لَمَّا ارتفعت أصواتهم بالتكبير مع النبي ﷺ في السَّفر فقال: «يا أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا وَلَا

(١) أخرجه البخاري (٧٤٠٥) ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة. وأخرجه مسلم (٢٦٨٧) أيضًا من حديث أبي ذر، وهذا لفظه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة دون قوله: «فبي يسمع... إلخ، فإنه لم يُروَ مسندًا كما سبق بيانه (٤٠٨/١).

(٣) م، ش: «الآخر»، وهو لفظ مصادر التخريج.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٥٧٩) والنسائي (٥٧٢) وابن خزيمة (١١٤٧) والحاكم (٣٠٩/١) من حديث أبي أمامة عن عمرو بن عبسة السُّلَمي. قال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

(٥) أخرجه مسلم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة.

غائبًا، إِنَّ الذي^(١) تدعونه سميع قريب، أقرب^(٢) إلى أحدكم من عنق راحلته»^(٣).

فعبرَ الشيخ رحمه الله عن طلب القرب منه، ورفض الوسائط الحائلة بينه وبين القرب المطلوب الذي لا تَقَرُّ عيون عابديه وأوليائه إِلَّا به= بالاستحذاء. وحقيقته: موافاة العبد إلى حضرته وقَدَّامه وبين يديه، عكس حال من نبذه وراء ظهره وأعرض عنه ونأى بجانبه، بمنزلة من ولَّى المطاع ظهره ومال بشقه عنه.

وهذا أمر لا يدرك معناه إِلَّا بوجوده وذوقه، وأحسن ما يعبر عنه بالعبارة النبوية المحمدية، وأقرب عبارات القوم عنه: أَنَّهُ التَّقَرُّبُ^(٤) برفع الوسائط التي بارتفاعها يحصل للعبد^(٥) حقيقة التعظيم، فلذلك قال: (الاستحذاء له تعظيمًا).

ومن أراد فهم هذا كما ينبغي فعليه بفهم اسمه تعالى «الباطن» وفهم اسمه «القريب» مع امتلاء القلب بحبه ولهج اللسان بذكره، ومن هاهنا يؤخذ العبد إلى الفناء الذي كان مشمرًا إليه عاملاً عليه.

فإن كان مشمرًا إلى الفناء المتوسط، وهو الفناء عن شهود السَّوَى، لم

(١) غير محرر الرسم في الأصل، فتصحَّف في ل، م إلى: «الذين».

(٢) «أقرب» ساقط من ل.

(٣) أخرجه أحمد (١٩٥٩٩) - واللفظ به أشبه - والبخاري (٢٩٩٢) ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري.

(٤) ع: «التقريب».

(٥) كذا في ع، وتصحَّف في سائر النسخ إلى: «ويعبد».

يبقى في قلبه شهودٌ لغيره البتّة، بل تضمحلُّ الرُّسوم وتفنّى الإشارات، ويفنى من لم يكن ويبقى من لم يزل. وفي هذا المقام يجيب داعي الفناء طوعاً ورغبةً لا كرهاً، لأنَّ هذا المقام امتزج فيه الحبُّ بالتَّعظيم مع القرب، وهو منتهى سفر الطالبين لمقام الفناء.

وإن كان^(١) مشمراً للفناء العالي، وهو الفناء عن إرادة السُّوى، لم يبق في قلبه مرادٌ يزاحم مراده الدينيَّ الشرعيَّ النبويَّ القرآنيَّ، بل يتَّحد المرادان فيصير عينُ مراد الربِّ عين^(٢) مراد العبد، وهذا حقيقة المحبّة الخالصة، وفيها يكون الاتِّحاد الصحيح، وهو الاتِّحاد في المراد، لا في المرید ولا في الإرادة.

فتدبّر هذا الفرقان في هذا الموضع الذي طالما زلّت فيه أقدام السالكين، وضلّت فيه أفهام الواجدین.

وفي هذا المقام حقيقةٌ: يفنى من لم يكن إرادة^(٣) وإشاراً، ومحبّةً وتعظيماً، وخوفاً ورجاءً وتوكلّاً، ويبقى من لم يزل. وفيه ترتفع الوسائط بين الرّبِّ والعبد حقيقةً، ويحصل له الاستحذاء المذكور مقروناً بغاية الحبِّ وغاية التعظيم.

وفي هذا المقام يجيب داعي الفناء في المحبّة طوعاً واختياراً لا كرهاً، بل ينجذب إليه انجذاب قلب المحبِّ وروحه - الذي قد ملأت المحبّة قلبه

(١) في ع زیادة: «هذا».

(٢) ع: «هو عين». ل، ش: «وعین»، خطأ.

(٣) بیان للفناء، وليس خبراً لـ «يكن» لأنها تامّة، أي: من لم يوجد.

بحيث لم يبق فيه جزءٌ فارغٌ منها - إلى محبوبه الذي هو أكمل محبوبٍ وأجمله^(١) وأحقُّه بالحبِّ. وهذا^(٢) أوجبه الحبُّ الكامل الممتزج بالتعظيم والإجلال والقرب، ومحوُّ ما سوى مراد المحبوب من القلب بحيث لم يبقَ في القلب إلا المحبوب ومراده. وهذا حقيقة الاعتصام به وبجبله، والله المستعان.

وأما قوله: (والاشتغال به قربًا)، أي يشغله قرب الحقِّ عن كلِّ ما سواه، وهذا حقيقة القرب، ألا ترى أنَّ القريب من السلطان جدًّا المقبلُ عليه المكلَّمُ له لا يشتغل بشيءٍ سواه البتَّة؟ فعلى قدر القرب من الله يكون اشتغال العبد به.



(١) م: «أجلُّه». وكذا في طبعة الفقي.

(٢) في ع زيادة: «الفناء».

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة الفرار. قال تعالى: ﴿فَفَرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الذاريات: ٥٠].

وحقيقة الفرار: الهرب من شيء إلى شيء، وهو نوعان: فرار السُّعداء، وفرار الأشقياء. فرار السُّعداء: الفرار إلى الله تعالى، وفرار الأشقياء: الفرار منه لا إليه.

وأما الفرار منه إليه ففرار أوليائه، قال ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قوله تعالى: ﴿فَفَرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾: فَرُّوا^(١) منه إليه واعملوا بطاعته. وقال سهل بن عبد الله: فَرُّوا مِمَّا سِوَى اللَّهِ إلى الله. وقال آخرون^(٢): اهربوا من عذاب الله إلى ثوابه بالإيمان والطاعة.

وقال صاحب «المنازل» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣): (هو الهرب ممَّا لم يكن إلى من لم يزل. وهو على ثلاث درجات: فرار العامة من الجهل إلى العلم عقدًا وسعيًا، ومن الكسل إلى التَّشْمِيرِ جدًّا^(٤) وعزمًا، ومن الضَّيق إلى السَّعة ثَقَّةً ورجاءً). يريد بـ(ما لم يكن): الخلق، وبـ(ما لم يزل): الحق.

(١) زيد في ل: «به»، خطأ.

(٢) هو البغوي في «معالم التنزيل» (٧/ ٣٧٩)، وعنده القولان السابقان أيضًا.

(٣) (ص ١٧).

(٤) كذا في «شرح التلمساني» (ص ١٠١، ١٠٢). وفي مطبوعة «المنازل» و«شرح القاساني» (ص ٨٣): «حذرًا».

وقوله: (فرار العامة من الجهل إلى العلم عقدًا وسعيًا)، الجهل نوعان: عدم العلم بالحق النافع، وعدم العمل بموجبه ومقتضاه، فكلاهما جهل لغة وعرفًا وشرعًا وحقيقة. قال موسى: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ ﴿لَمَّا قَالَ لَهُ قَوْمُهُ: ﴿اتَّخِذْنَا هُزُوءًا﴾﴾ [البقرة: ٦٧] أي: المستهزئين.

وقال يوسف الصديق: ﴿وَالَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [يوسف: ٣٣] أي من مرتكبي ما حرمت عليهم.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ﴾ [النساء: ١٧]، قال قتادة: أجمع أصحاب رسول الله ﷺ أن كل ما عصي الله به فهو جهالة^(١). وقال غيره: أجمع الصحابة على أن كل من عصي الله فهو جاهل. وقال الشاعر^(٢):

ألا لا يجهلن أحدٌ علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا
وسمي عدم مراعاة العلم جهلاً، إمّا لأنه لم يتنفع به فنزل منزلة الجاهل، وإمّا لجهله بسوء ما تجني عواقب فعله.

فالفرار المذكور: الفرار من الجهلين، من الجهل بالعلم إلى تحصيله اعتقادًا ومعرفةً وبصيرةً، والفرار من جهل العمل إلى السعي النافع والعمل الصالح قصدًا وسعيًا.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٥١ / ١) ومن طريقه الطبري (٥٠٧ / ٦)، وفي آخره زيادة: «عمدًا كان أو غيره».

(٢) «الشاعر» من ع، والبيت لعمر بن كلثوم في معلقته.

قوله: (ومن الكسل إلى التشمير جدًّا وعزمًا). أي يفرُّ من إجابة داعي الكسل إلى داعي العمل والتشمير بالجدِّ والاجتهاد.

والجدُّ هو هاهنا صدق العزم^(١)، وإخلاصه من شوائب الفتور وعود التسويف والتهاون. وهو تجنب السَّين وسوف وعسى ولعلَّ، فهو^(٢) أضرُّ شيءٍ على العبد، وهي شجر^(٣) ثمرها^(٤) الحسرات والندامات.

والفرق بين الجدِّ والعزم أنَّ العزم صدق الإرادة واستجماعها، والجدُّ صدق العمل وبذل الجهد فيه، وقد أمر الله سبحانه بتلقِّي أوامره بالعزم والجدِّ، فقال: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣]، وقال: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وقال: ﴿يَذِخِّرْ خُذْ أَلْكِتَبَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢] أي بجدًّا واجتهادٍ وعزمٍ، لا كمن يأخذ ما أمرته^(٥) بتردُّدٍ وفتورٍ.

وقوله: (ومن الضيق إلى السعة ثقةً ورجاءً)، يريد هروب العبد من ضيق صدره بالهموم والغموم والأحزان والمخاوف التي تعتريه في هذه الدار من جهة نفسه، وما هو خارجٌ عن نفسه ممَّا يتعلَّق بأسباب مصالحه ومصالح من يتعلَّق به، وما يتعلَّق بماله وبدنه وأهله وعدوّه؛ يهرب من ضيق صدره بذلك

(١) كذا في الأصول، وغيره الفقي إلى: «صدق العمل»، وهو مقتضى كلام المؤلف الآتي في التفريق بين الجد والعزم.

(٢) ع: «فهى».

(٣) ل، ع: «شجرة».

(٤) ع: «ثمرتها».

(٥) ش، ج، ن، ع: «أمر به»، ويصحُّ أن يُقرأ: «أمر به».

كله إلى سعة فضاء الثقة بالله، وصدق التوكل عليه، وحسن الرجاء لجميل صنعه به، وتوقع المرجو من لطفه وبرّه. ومن أحسن كلام العامة: لا همّ مع الله.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]، قال الربيع بن خثيم: يجعل له مخرجًا من كل ما ضاق على الناس، وقال أبو العالية: مخرجًا من كل شدة^(١)، وقال الحسن: مخرجًا ممّا نهاه عنه^(٢). ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]: من^(٣) يثق بالله^(٤) في نوائبه ومهمّاته يكفيه^(٥) كل ما أهمّه، والحسب: الكافي، حسبنا الله: كافينا الله.

وكلّما كان العبد حسن الظن بالله، حسن الرجاء له، صادق التوكل عليه، فإن الله لا يخيب أمله فيه البتّة، فإنه سبحانه لا يخيب أمل آمل، ولا يضيع عمل عامل.

وعبر عن الثقة وحسن الظنّ بـ(السعة)، فإنه لا أشرح للصّدر، ولا أوسع له بعد الإيمان من ثقته بالله ورجائه له وحسن ظنه به.

(١) في ع زيادة: «وهذا جامعٌ لشدائد الدنيا والآخرة، ولمضايق الدنيا والآخرة، فإن الله يجعل للمتّقين من كلّ ما ضاق على الناس واشتدّ عليهم في الدنيا والآخرة مخرجًا».

(٢) «معالم التنزيل» (٨/ ١٥١). وقول الربيع بن خثيم أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٧٧٩) وأحمد في «الزهد» (ص ٤٠٣) والطبري في «تفسيره» (٢٣/ ٤٤).

(٣) ل، م: «ومن».

(٤) ع: «أي: كافي من يثق به».

(٥) ع: «يكفيه».

فصل

قال^(١): (وفرار الخاصّة من الخبر إلى الشُّهود، ومن الرُّسوم إلى الأصول، ومن الحظوظ إلى التجريد).

يعني أنّهم لا يرضون أن يكون إيمانهم عن مجرد خبر، حتّى يترقّوا منه إلى مشاهدة المخبر عنه، فيطلبون التّرقّي من^(٢) علم اليقين بالخبر إلى عين اليقين بالشُّهود، كما طلب إبراهيم الخليل - صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه - ذلك من ربّه إذ قال: ﴿رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ﴾ قَالَ أُولِمُ تُوْمَنٌ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَظْمِنَ قَلْبِي ﴿[البقرة: ٢٦٠]، فطلب إبراهيم عليه السلام أن يكون اليقين عياناً والمعلوم مشاهداً.

وهذا هو المعنى الذي عبّر عنه النبي ﷺ بالشكّ في قوله: «نحن أحقّ بالشكّ من إبراهيم حيث قال: ﴿رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ﴾ قَالَ أُولِمُ تُوْمَنٌ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَظْمِنَ قَلْبِي ﴿»^(٣)، وهو ﷺ لم يشكّ ولا إبراهيم، حاشاهما من ذلك، وإنّما عبّر عن هذا المعنى بهذه العبارة. هذا أحد الأقوال في الحديث، وفيه قول ثانٍ: إنه على وجه النفي، أي لم يشكّ إبراهيم حيث قال ما قال ولم نشكّ نحن. وهذا القول صحيح أيضاً، أي: لو كان ما طلبه للشكّ لكنّا نحن أحقّ به منه، لكن لم يطلب ما طلب شكّا، وإنّما طلبه طمأنينةً.

(١) «منازل السائرین» (ص ١٧).

(٢) ع: «عن».

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٧٢) ومسلم (١٥١) من حديث أبي هريرة.

فالمراتب ثلاثة^(١): علم يقينٍ يحصل عن الخبر، ثم تتجلى حقيقة المخبر عنه للقلب أو البصر حتى يصير العلم به عينَ يقينٍ، ثم يباشره ويلابسه فيصير حقَّ يقينٍ. فعلمُنا بالجنة والنار الآن علمُ يقينٍ، فإذا أزلت الجنة للمتقين في الموقف وبرزت الجحيم للغاوين وشاهدوهما عيانًا كان ذلك عين يقينٍ، كما قال تعالى: ﴿لَتَرُونَ الْجَحِيمَ ۖ ثُمَّ لَتَرُونَهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٦ - ٧]، فإذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار فذلك حقُّ اليقين. وسنزيد ذلك إيضاحًا إن شاء الله إذا انتهينا إليه.

وأما قوله: (ومن الرسوم إلى الأصول)، فإنه يريد بالرسوم ظواهر العلم والعمل، وبالأصول: حقائق الإيمان ومعاملات القلوب، وأذواق الإيمان ووارداته، فيفرُّ من أحكام العلم والعمل إلى خشوع السرِّ للعرفان، فإنَّ أرباب العزائم في السَّير لا يقنعون برسوم الأعمال وظواهرها، ولا يعتدُّون منها إلا بأرواحها وحقائقها وما يثبت له التَّعَرُّفُ الإلهيُّ، وهو نصيبهم من الأمر.

والتَّعَرُّفُ الإلهيُّ لا يقتضي مفارقة الأمر، كما يظنُّ قطاع الطريق وزنادقة الصُّوفية^(٢)، بل يستخرج منهم حقائق الأمرِ وأسرار العبودية وروح المعاملة، فحظُّهم من الأمر حظُّ العالمِ بمراد المتكلِّم من كلامه تصريحًا وإيماءً وتنبهًا وإشارةً، وحظُّ غيرهم منه حظُّ التالي له حفظًا بلا فهمٍ ولا معرفةٍ لمراده. وهؤلاء أحوج شيءٍ إلى الأمر، لأنَّهم لم يصلوا إلى تلك التَّعَرُّفات^(٣) والحقائق إلَّا به، فالمحافظة عليه لهم علمًا ومعرفةً وعملاً

(١) ش: «ثلاث». وما في سائر النسخ صحيح لا غبار عليه.

(٢) ش: «التصوف».

(٣) م، ش: «التعريفات».

وحالاً ضروريةً، لا عوض لهم عنه البتّة.

وهذا القدر هو الذي فات الزنادقة وقطّاع الطريق من المنتسبين إلى طريقة القوم، فإنّهم لمّا علموا أنّ حقائق هذه الأوامر هي المطلوبة وأرواحها، لا صورها وأشباحها ورسومها، قالوا: نجمع هممنا^(١) على مقاصدها وحقائقها، ولا حاجة لنا إلى رسومها وظواهرها، بل الاشتغال برسومها اشتغالٌ عن الغاية بالوسيلة، وعن المطلوب لذاته بالمطلوب لغيره، وغرّهم ما رأوا فيه الواقفين مع رسوم الأعمال وظواهرها دون مراعاة حقائقها ومقاصدها وأرواحها، فرأوا نفوسهم أشرف من نفوس أولئك، وهمّمهم أعلى، وأنهم المشتغلون باللُّبِّ وأولئك بالقشر، فتركّب من تقصير هؤلاء وعدوان هؤلاء تعطيلُ جملةِ الأمر؛ هؤلاء عطّلوا سرّه ومقصوده وحقيقته، وهؤلاء عطّلوا رسمه وصورته وظنّوا أنّهم يصلون إلى حقيقته من غير رسمه وظاهره، فلم يصلوا إلّا إلى الكفر والزندقة وجحد^(٢) ما علم بالضرورة مجيء الرسول به، فهؤلاء كفّار زنادقة منافقون، وأولئك مقصّرون غير كاملين.

والقائمون بهذا وهذا، الذين يرون أنّ الأمر متوجّه إلى قلوبهم قبل جوارحهم، وأنّ على القلب عبوديّة في الأمر كما على الجوارح، وأنّ تعطيل عبوديّة القلب بمنزلة تعطيل عبوديّة الجوارح، وأنّ كمال العبوديّة قيامٌ كلّ من المَلِك وجنوده بعبوديّته = فهؤلاء خواصُّ أهل الإيمان وأهل العلم والعرفان.

(١) م، ش: «همّنا».

(٢) ع: «وجحدوا».

فصل

قوله: (ومن الحظوظ إلى التجريد)، يريد الفرار من حظوظ النفوس (١) على اختلاف مراتبها، فإنه لا يعرفها إلا المعتنون بمعرفة الله ومراده وحقه على عبده، ومعرفة نفوسهم وأعمالهم وآفاتهما (٢). ورُبَّ مطالبٍ عاليةٍ لقوم من العباد هي حظوظٌ لقوم آخرين يستغفرون الله منها ويفرّون إليه منها، يرونها حائلةً بينهم وبين مطلوبهم.

وبالجملة فالحظُّ: ما سوى مراد الله الدينيّ منك، كائنًا ما كان، وهو ما بين حظٍّ محرّم إلى مكروهٍ إلى مباحٍ إلى مستحبٍّ غيره أحبُّ إلى الله منه. ولا يتميّز هذا إلا في مقام الرّسوخ في العلم بالله وأمره، وبالنفس وصفاتها وأحوالها، فهناك تتبيّن له الحظوظ من الحقوق، ويفرّ من الحظّ إلى التجريد. وأكثر الناس لا يصلح لهم هذا، لأنّهم إنّما يعبدون الله على الحظوظ وعلى مرادهم منه. وأمّا تجريد عبادته على مراده من عبده:

قتلك منزلةً لم يعطها أحدٌ	سوى نبيٍّ وصديقٍ من البشرِ
والزُّهد زهدك فيها ليس زهدك في	ما قد أبيع لنا في محكم السُّورِ
والصدّق صدقك في تجريدها وكذا الـ	إخلاص تخليصها إن كنت ذا بصرِ
كذا توكل أرباب البصائر في	تجريد أعمالهم من ذلك الكدرِ
كذلك توبتهم منها فهم أبدًا	في توبةٍ أو يصيروا داخل الحُفَرِ (٣)

(١) ش: «النفوس».

(٢) ش: «آفاتها».

(٣) الظاهر أن الأبيات من نظم المؤلف.

وبالجملة فصاحب هذا التجريد لا يقنع من الله بأمر يسكن إليه دون الله، ولا يفرح بما حصل له دون الله، ولا يأسى على ما فاته سوى الله، ولا يستغني برتبة شريفة وإن عَظُمَت عنده أو عند الناس، فلا يستغني إلا بالله، ولا يفتقر إلا إلى الله، ولا يفرح إلا بموافقته لمرضاة الله، ولا يحزن إلا على ما فاته من الله، ولا يخاف إلا من سقوطه من عين الله واحتجاب الله عنه، فكلُّه بالله، وكلُّه لله، وكلُّه مع الله، وسيره دائماً إلى الله؛ قد رُفِعَ له عِلْمُ فشَمَّرَ إليه، وتجرَّدَ له مطلوبُهُ فعمل عليه، تناديه الحظوظ: إليَّ، وهو يقول: إنَّما أريد مَنْ إذا حصل لي حصل لي^(١) كلُّ شيءٍ، وإذا فاتني فاتني كلُّ شيءٍ، فهو مع الله مجرَّدٌ عن خلقه، ومع خلقه مجرَّدٌ عن نفسه، ومع الأمر مجرَّدٌ عن حظِّه، أعني الحظَّ المزاحمَ للأمر، وأمَّا الحظُّ المُعِينُ على الأمر فإنَّه لا يحطُّه تناوله عن مرتبته ولا يُسقطه من عين ربِّه.

وهذا أيضاً موضعٌ غلط فيه من غلط من الشيوخ وظنُّوا أن^(٢) إرادة الحظَّ نقصٌ في الإرادة. والتَّحقيق فيه أنَّ الحظَّ نوعان: حظٌّ يزاحم الأمر، وحظٌّ يؤازر الأمر فينفذه؛ فالأوَّل هو المذموم، والثاني ممدوح وتناولُهُ من تمام العبوديَّة، فهذا لونٌ وهذا لونٌ.

فصل

قال^(٣): (وفرار خاصَّة الخاصَّة ممَّا دون الحقِّ إلى الحقِّ، ثمَّ من شهود

(١) «لي» سقطت من الأصل، ل.

(٢) «أن» ساقطة من جميع النسخ عدا ش، ع. ولا بد منها، وإلا لانتصب «نقص».

(٣) «منازل السائرین» (ص ١٧).

الفرار إلى الحق، ثم الفرار من شهود الفرار).

هذا على قاعدته في جعل الفناء عن الشُّهود غاية السالكين، فيفرُّ أولاً من الخلق إلى الحق، ويشهد بهذا الفرار انفراد مشهوده الذي فرَّ إليه، لكن بقيت عليه بقيَّة، وهي شهودُ فراره، فبعدُ له إحساسٌ^(١) بالخلق، فيفرُّ ثانياً من شهود فراره، فتقطع النسب كلها بينه وبين الخلق بهذا الفرار الثاني، فلا تبقى فيه بقيَّة إلا ملاحظة فراره من شهود فراره، فيفرُّ من شهود الفرار من شهود الفرار^(٢)، فتقطع حينئذٍ النسب كلها.

وقد تقدَّم الكلام على هذا وأَنَّهُ ليس أعلى المقامات والرُّتب، ولا هو غاية الكمال، وأنَّ فوقه ما هو أعلى منه مقاماً وأشرف منزلاً^(٣)، وهو أن يشهد فراره وأَنَّهُ بالله من الله إلى الله، فيشهد أَنَّهُ فرَّ به منه إليه، ويعطي كلَّ مشهدٍ حقَّه من العبوديَّة، وهذا حال الكُمل، فالله المستعان.



(١) في طبعتي الفقي والصميغي: «فيعدله إحساساً»، خطأ.

(٢) هكذا في الأصل مع علامة التصحيح على الكلمتين حتى لا يُظنَّ أن قوله: «من شهود

الفرار» تكرر سهواً، وقد سقط من م، ج، ن، ع، وجميع المطبوعات.

(٣) م: «منزلة».

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: الرِّياضة^(١)، وهي تمرين النفس على الصَّدق والإخلاص.

قال صاحب «المنازل» رَحِمَهُ اللهُ (٢): (وهي تمرين النفس على قبول الصَّدق).

وهذا يراد به أمران: تمرينها على قبول الصَّدق إذا عرضه عليها في أقواله وأفعاله وإرادته، فإذا عرض عليها الصَّدق قبلته وانقادت له وأذعنت له.

والثاني: قبول الحق ممَّن عرضه عليه، قال تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]، فلا يكفي صدقك، بل لا بدَّ من صدقك وتصديقك للصادقين، فكثيرٌ من النَّاسِ يَصْدُقُ، ولكن يمنعُه من التَّصديق كبر أو حسد أو غير ذلك.

قال (٣): (وهي على ثلاث درجات: رياضة العامة، وهي تهذيب الأخلاق بالعلم، وتصفية الأعمال بالإخلاص، وتوفير الحقوق في المعاملة).

أمَّا (تهذيب الأخلاق بالعلم)، فالمراد به إصلاحُها وتصفيتهَا بموجب العلم، فلا يتحرَّك بحركة ظاهرة أو باطنة إلا بمقتضى العلم، فتكون حركاتُ ظاهره وباطنه موزونةً بميزان الشرع.

(١) ع: «منزلة الرياضة».

(٢) (ص ١٧).

(٣) (ص ١٧).

وَأَمَّا (تصفية الأعمال بالإخلاص)، فهو تجريدها عن أن يشوبها باعثٌ لغير الله، وهو عبارة عن توحيد المراد وتجريد الباعث إليه.

وَأَمَّا (توفير الحقوق في المعاملة)، فهو أن تعطي ما أمرت به من حقِّ الله وحقوق العباد كاملاً موفراً، قد نصحت فيه صاحب الحق غاية النصح وأرضيته كلَّ الرضا، ففزت بحمده لك وشكره.

ولمَّا كانت هذه الثلاثة شاقَّةً على النفس جداً كان تكلفها رياضةً، فإذا اعتادها صارت خُلُقاً.

قال^(١): (وررياضة الخاصَّة: حسم التفرُّق، وقطع الالتفات إلى المقام الذي جاوزه، وإبقاء العلم يجري مجراه).

يريد بحسم التفرُّق قطع ما يفرِّق قلبك عن الله بالجمعيَّة عليه والإقبال عليه بكلِّيتك^(٢)، حاضراً معه بقلبك كلَّه، لا تلتفت إلى غيره.

وَأَمَّا (قطع الالتفات إلى المقام الذي جاوزه)، فهو أن لا يشتغل باستحسان علوم ذلك المقام ولذَّته واستحسانه، بل يلهي عنه معرضاً مقبلاً على الله، طالباً للزيادة، خائفاً أن يكون ذلك المقام له حجاباً يقف عنده عن السير، فهَمَّتْه حفظه، ليس له همَّة ولا قوَّة أن ينهض إلى ما فوقه. ومن لم تكن همَّته التقدُّم فهو في تأخُّرٍ ولا يشعر، فإنَّه لا وقوف في الطبيعة ولا في السير، بل إمَّا إلى قُدَّام وإمَّا إلى وراء، فالسالك الصادق لا ينظر إلى وراء، ولا يسمع النداء إلَّا من أمامه لا من ورائه.

(١) «منازل السائرين» (ص ١٨).

(٢) ع: «والإقبال بكلِّيتك إليه».

وأما (إبقاء العلم يجري مجراه)، فالذهاب مع داعي العلم أين ذهب به،
والجري معه في تياره أين جرى. وحقيقة ذلك: الاستسلام للعلم، وأن لا
يُعارضه^(١) بجمعيّة ولا ذوقٍ ولا حالٍ، بل امضٍ معه حيث ذهب، فالواجب
تسليط العلم على الحال وتحكيمه عليه وأن لا يعارض به. وهذا صعبٌ جدًّا
إلا على الصادقين أرباب العزائم، فلذلك كان من أنواع الرياضة. ومتمى
تمرّنت النفس عليه وتعوّده صار خلقًا.

وكثيرٌ من السالكين إذا لاحت له بارقةٌ أو غلبه حالٌ أو ذوقٌ خلّى العلمَ
وراءَ ظهره ونبذه وراءَ ظهره، وحكّم عليه الحال. هذه حال أكثر السالكين،
وهي حال أهل الانحراف الذين يصدّون عن سبيل الله ويبغونها عوجًا، ولهذا
عظمت وصيّة أهل الاستقامة من الشيوخ بالعلم والتمسك به.

فصل

قال^(٢): (ورياضة خاصّة الخاصّة: تجريد الشُّهود، والصُّعود إلى
الجمع، ورفض المعارضات وقطع المعاوضات).

أما (تجريد الشُّهود) فنوعان، أحدهما: تجريده عن الالتفات إلى غيره،
والثاني: تجريده عن رؤيته وشهوده.

وأما (الصُّعود إلى الجمع) فيعني به: الصُّعود عن معاني التفرقة إلى
الجمع الذاتي، وهذا يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يصعد عن تفرقة الأفعال إلى وحدة مصدرها.

(١) ج، ن: «تعارضه» للمخاطب وهو يناسب قوله الآتي: «امض». وما في الأصل ول من
باب الالتفات.

(٢) «منازل السائرین» (ص ١٨)، و«شرح التلمساني» (ص ١١١) ولفظ المتن منه.

والثاني: أن يصعد عن علائق الأسماء والصفات إلى الذات، فإنَّ شهود الذات بدون علائق الأسماء والصفات عندهم هو حضرة الجمع. وهذا موضع مزلة أقدام ومضلة أفهام لا بدَّ من تحقيقه، فنقول:

التفرقة تفرقتان: تفرقة في المفعولات، وتفرقة في معاني الأسماء والصفات.

والجمع جمعان: جمع في الحكم الكوني، وجمع ذاتي. فالجمع في الحكم الكوني: اجتماع المفعولات كلها في القضاء والقدر والحكم، والجمع الذاتي: اجتماع الأسماء والصفات في الذات؛ فالذاتُ واحدةٌ جامعةٌ للأسماء والصفات، والقضاء والقدرُ جامعٌ لجميع المقضيَّات والمقدورات.

والشُّهود مترتبٌ على هذا وهذا^(١). فشهود اجتماع الكائنات في قضائه وقدره وإن كان حقًّا فهو لا يعطي إيمانًا، فضلًا عن أن يكون أعلى مقامات الإحسان، والفناء في هذا الشُّهود غايته فناءٌ في توحيد الرُّبوبيَّة الذي لا ينفع وحده، ولا بدَّ منه. وشهود اجتماع الأسماء والصفات في وحدة الذات شهودٌ صحيحٌ، وهو شهودٌ مطابقٌ للحقِّ في نفسه.

وأما الصُّعود من شهود تفرقة الأسماء والصفات وعلائقها إلى وحدة الذات المجرّدة، فغايته أن يكون صاحبه معذورًا لضيق قلبه عن تفرقة الأسماء ومعاني الصفات وغلبة المشهود^(٢) على قلبه^(٣). وأمّا أن يكون

(١) «وهذا» من ع، والسياق يقتضيها.

(٢) ش، ج، ن، ع: «الشهود».

(٣) «عن تفرقة الأسماء... على قلبه» ساقط من طبعة الفقي.

محمودًا في شهوده ذاتًا مجردةً عن كلِّ اسمٍ وصفةٍ وعن علائقها، فكلاً ولماً^(١)!

وأيُّ إيمانٍ يعطي ذلك؟ وأيُّ معرفة؟ وإنّما هو سلب ونفي في الشُّهود، كالسلب والنفي في العلم والاعتقاد، فنسبته إلى الشُّهود كنسبة نفي الجهميّة وسلبهم إلى الأخبار، لكنَّ الفرق بينهما أنّ ذلك السلب في العلم والاعتقاد مخالفٌ للحقِّ الثابت في نفس الأمر، وكذبٌ على الله، ونفيٌّ لما يستحقُّه من صفات كماله ونعوت جلاله ومعاني أسمائه الحسنی. وأمّا هذا السلب ففي الشُّعور به للصُّعود منه إلى الجمع الذاتيِّ، مع الإيمان به والاعتراف بثبوتِه، فهذا لون وذاك لون.

والكمال في^(٢) شهود الأمر على ما هو عليه، فيشهد الذات موصوفةً بصفات الجلال منوعةً بنعوت الكمال، وكلّما كثر شهوده لمعاني الأسماء والصفات كان أكمل. نعم، قد يُعذر في الفناء في الذات المجردة لقوّة الوارد وضعف المحلّ عن شهود معاني الأسماء والصفات.

فتأمّل هذا الموضع وأعطه حقّه، ولا يصدّنك عن تحقيقه^(٣) ما يحيل عليه أرباب الفناء من الكشف والذوق، فإنّا لا ننكره ونقرُّ به، لكنَّ^(٤) الشأن

(١) التعبير عن توكيد النفي بـ«كلاً ولماً» له نظائر في كتب المؤلف، وقد استعمله شيخ الإسلام أيضًا. انظر تعليق شيخنا محمد أجمل الإصلاحي على «زاد المعاد» (١٢/١).

(٢) «في» ساقطة من ع.

(٣) : «تحقيق ذلك».

(٤) ع: «ولكن».

في مرتبته، وبالله التوفيق.

وأما (رفض المعارضات)، فيحتمل أمرين:

أحدهما: رفض ما يعارض شهوده الجمعي من التفرقات، وهو مراده.

والثاني: رفض ما يعارض إرادته من الإرادات، وما يعارض مراد الله من المرادات، وهذا أكمل من الأول وأعلى منه.

وأما (قطع المعاوضات)، فهو تجريد المعاملة عن إرادة المعاوضة، بل

يجرّدها^(١) لذاته، وأنه أهل أن يُعبد ولو لم يحصل لعابده عوض منه، فإنه يستحق أن يُعبد لذاته لا لعلّة، ولا لغرض^(٢) ولا لمطلوب.

وهذا أيضًا موضع لا بدّ من تحريره^(٣) فيقال: ملاحظة المعاوضة

ضرورية للعامل، وإنّما الشأن في ملاحظة الأعواض وتباينها، فالمحبّ الصادق الذي قد تجرّد عن ملاحظة عوضٍ قد لاحظ أعظم الأعواض وشمّر إليها، وهي قربه من الله ووصوله إليه، واشتغاله به عمّا سواه، والتنعم بحبّه ولذّة الشوق إلى لقائه، فهذه أعواض لا بدّ للخاصّة منها، وهي من أجل مقاصدهم وأعواضهم، ولا تقدح في مقاماتهم وتجريد عبودياتهم، بل أكملهم عبودية أشدهم التفاتًا إلى هذه الأعواض.

نعم، طلب الأعواض المنفصلة المخلوقة من الجاه والمال والرياسة

والملك، أو طلب الحور العين والقصور والولدان ونحو ذلك بالنسبة إلى

(١) ل: «تجردها».

(٢) ع: «لعوض».

(٣) في طبعتي الفقي والصميعي: «تجريده»، تصحيف.

تلك الأعواض التي يطلبها الخاصة = معلولة، وهذا لا شك فيه إذا تجرّد طلبهم لها.

أمّا إذا كان مطلوبهم الأعظم الذاتيّ قرّبهِ والوصولُ إليه والتّنعّم بحبّه والشوقُ إلى لقائه، وانضاف إلى هذا طلبهم لثوابه المخلوق المنفصل = فلا علة في هذه العبودية بوجهٍ ما ولا نقص، وقد قال النبي ﷺ: «حولها نُدْنِدُن»^(١) يعني الجنة، وقال: «إذا سألتُم الله فسألوه»^(٢) الفردوس، فإنّه وسط الجنة وأعلى الجنة، وفوقه عرش الرحمن، ومنه تَفَجَّرُ أنهارُ الجنة»^(٣)، ومعلومٌ أنّ هذا مسكنٌ خاصّة الخاصّة وسادات العارفين، فسؤالهم إيّاه ليس علةً في عبوديتهم ولا قدحاً فيها.

وقد استوفينا ذكر هذا الموضع في كتاب «سفر الهجرتين» عند الكلام على علل المقامات^(٤).

ويحتمل أن يريد الشيخ رحمه الله بقطع المعاوضات أن تشهد أن الله ما أعطاك شيئاً معاوضةً، بل تفضلاً وإحساناً، لا لعوضٍ يرجوه منك، كما يكون من عطاء العبد للعبد. ولكن إنّا نتكلّم فيما من العبد ممّا يؤمّر بالتجريد عنه، كتجرّده عن التفرقة والمعاوضة، وهو أليق المعنيين بكلامه، والله أعلم.



(١) حديث صحيح، وسيأتي تخريجه (ص ٢٧٩).

(٢) كذا في الأصل وش. وفي سائر الأصول: «فاسألوه». وكلاهما عند البخاري.

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٩٠، ٧٤٢٣) من حديث أبي هريرة.

(٤) (ص ٤٧٩ - ٤٩١).

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة السَّماع.

وهو اسم مصدر كالنبات، وقد أمر الله به في كتابه وأثنى على أهله، وأخبر أن البشرى لهم، فقال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَسْمَعُوا﴾ [المائدة: ١٠٨]، وقال: ﴿وَأَسْمَعُوا وَأَطِيعُوا﴾ [التغابن: ١٦]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُوا وَأَنْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ﴾^(١) [النساء: ٤٦]، وقال: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٧-١٨]، وقال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، وقال: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [المائدة: ٨٣].

وجعل الإسماع منه والسماع منهم دليلاً على علم الخير فيهم، وعدم ذلك دليلاً على عدم الخير فيهم، فقال: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣].

وأخبر عن أعدائه أنهم هجروا السماع ونهوا عنه، فقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾ [فصلت: ٢٦].

فالسماع رسول الإيمان إلى القلب وداعيه ومعلمه، وكم في القرآن من

(١) سقط ﴿وَأَسْمَعُوا وَأَنْظُرْنَا﴾ من الأصل، ل، ج، ع.

قوله: ﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ [الفصص: ٧١] (١)، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

فالسَّماع أصل العقل، وأساس الإيمان الذي انبنى عليه، وهو رائده وجليسه ووزيره، ولكنَّ الشأن كلَّ الشأن في المسموع، وفيه وقع خبط الناس واختلافهم، وغلط من غلط منهم (٢).

وحقيقة السماع تنبيه القلب على معاني المسموع، وتحريكه عنها طلباً وهرباً وحباً وبغضاً، فهو حادٍ يحدو بكلِّ أحدٍ إلى وطنه ومألفه. وأصحاب السماع منهم من يسمع بطبعه ونفسه وهواه، فهذا حظُّه من مسموعه ما وافق طبعه. ومنهم من يسمع بحاله وإيمانه ومعرفته وعقله، فهذا يُفتح له من المسموع بحسب استعداده وقوَّته ومادَّته. ومنهم من يسمع بالله لا يسمع بغيره، كما في الحديث الإلهي الصحيح: «فبي يسمع، وببي يبصر» (٣)، وهذا أعلى سماعاً وأصحَّ من كلِّ أحدٍ.

والكلام في السماع مدحاً وذمّاً يحتاج (٤) إلى معرفة صورة المسموع وحقيقته، وسببه والباعث عليه، وثمرته وغايته، فهذه الفصول الثلاثة يتحرَّر أمر السماع، ويتميِّز النافع منه والضارُّ، والحقُّ والباطل، والممدوح والمذموم.

(١) وفي سورة السجدة: ﴿أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ [٢٦].

(٢) ع: «وغلط منهم من غلط».

(٣) تقدَّم (١/٤٠٨) أن أصله في البخاري دون هذه الزيادة، فإنها لا تثبت.

(٤) في ع زيادة: «فيه».

فَأَمَّا الْمَسْمُوعُ فَعَلِيَ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ:

أحدها: مسموعٌ يحبُّه الله ويرضاه، وأمر به عبادته، وأثنى على أهله ورضي عنهم به.

والثاني: مسموعٌ يبغضه^(١) ويكرهه، ونهى عنه، ومدح المعرضين عنه.

الثالث: مسموعٌ مباحٌ مأذونٌ فيه، لا يحبُّه ولا يبغضه، ولا مدح صاحبه ولا ذمُّه، فحكمه حكم سائر المباحات من المناظر والمشامِّ والمطعومات والملبوسات المباحة.

فمن حرَّم هذا النوع الثالث فقد قال على الله ما لا يعلم، وحرَّم ما أحلَّ الله. ومن جعله ديناً وقربةً يتقرَّب به إلى الله فقد كذب على الله، وشرع ديناً لم يأذن به الله، وضاهى بذلك المشركين.

فصل

فَأَمَّا النوع الأوَّل فهو السماع الذي مدحه في كتابه، وأمر به وأثنى على أصحابه، وذمَّ المعرضين عنه ولعنهم وجعلهم أضلَّ من الأنعام، وهم القائلون في النار: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

وهو سماع آياته المتلوَّة التي أنزلها على رسوله ﷺ، فهذا السماع أساس الإيمان الذي عليه بناؤه. وهو على ثلاثة أنواع: سماع إدراكٍ بحاسة الأذن، وسماع فهمٍ وعقلٍ، وسماع إجابةٍ وقبولٍ؛ والثلاثة في القرآن.

فَأَمَّا سماع الإدراك ففي قوله تعالى حكايةً عن مؤمني الجنِّ قولهم:

(١) ش: «يبغضه الله».

﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ۖ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ﴾ [الجن: ١] وقولهم: ﴿يَقُولُونَ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣٠]، فهذا سماع إدراكٍ اتَّصل به الإيمان والإجابة.

وأما سماع الفهم فهو المنفي عن أهل الإعراض والغفلة بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْكَلِمَاتِ وَلَا تَسْمَعُ الصَّوْتِ الدُّعَاءِ﴾ [النمل: ٨٠]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَسْمَعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢]، فالتخصيص هاهنا لإسماع الفهم والعقل، وإلا فالسمع العام الذي قامت به الحجة لا تخصيص فيه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، أي لو علم الله في هؤلاء الكفار قبولاً وانقياداً لأفهمهم، وإلا فهم قد سمعوا سمع الإدراك، ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾، أي ولو أفهمهم لما انقادوا ولا انتفعوا بما فهموه^(١)، لأن في قلوبهم من داعي^(٢) التولي والإعراض ما يمنعهم عن الانتفاع بما سمعوه.

وأما سماع القبول والإجابة ففي قوله تعالى حكاية عن عباده المؤمنين أنهم قالوا: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فإن هذا سماع^(٣) قبول وإجابة مثمر للطاعة. والتحقق أنه متضمن للأنواع الثلاثة، وأنهم أخبروا بأنهم أدركوا المسموع وفهموه وأجابوا له.

(١) ع: «فهموا».

(٢) م، ش: «دواعي».

(٣) ع: «سمع».

وَمِنْ سَمْعِ الْقَبُولِ: قوله تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا
وَلَا وَضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾^(١) [التوبة: ٤٧]،
أي قابلون منهم مستجيبون لهم، هذا أصح القولين في الآية^(٢).

وأما قول من قال: عيون لهم وجواسيس فضعيف، فإنه سبحانه أخبر
عن حكمته في تشبيطهم عن الخروج بأن خروجهم يوجب الخبال والفساد،
والسعي بين العسكر بالفتنة، وفي العسكر من يقبل منهم ويستجيب لهم،
فكان في إقعادهم عنهم لطفًا^(٣) بهم ورحمة، حتى لا يقعوا في عنت القبول
منهم.

أما اشتغال العسكر على جواسيس وعيون لهم، فلا تعلق له بحكمة
التشبيط والإقعاد، ومعلوم أن جواسيسهم وعيونهم منهم، وهو سبحانه قد
أخبر أنه أقعدهم لئلا يسعوا بالفساد في العسكر ويغنونهم^(٤) الفتنة، وهذه
الفتنة إنما تندفع بإقعادهم وإقعاد جواسيسهم وعيونهم.

وأيضًا فإن الجواسيس إنما تسمى عيونًا، هذا المعروف في الاستعمال،
لا تسمى سماعين.

(١) في ع اقتصر على قوله: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾.

(٢) وهو قول قتادة وابن إسحاق، والآتي قول مجاهد وابن زيد. انظر: «تفسير الطبري»
(٤٨٦/١١).

(٣) كذا في النسخ الخطية، والوجه الرفع.

(٤) كذا في النسخ بالرفع، ويصح ذلك لو حذفت واو العطف ليكون الفعل حالًا، وهو
مقتضى لفظ الآية.

وأيضاً فإنَّ هذا نظير قوله تعالى في إخوانهم من اليهود: ﴿سَمِعُونَ
لِلْكَذِبِ أَكَلُونَ لِلْحَيَّةِ﴾ [المائدة: ٤٢]، أي قابلون له.

والمقصود أنَّ سماع خاصَّة الخاصَّة المقرَّبين هو سماع القرآن
باعتبارات الثلاثة: إدراكاً، وفهماً وتدبُّراً، وإجابةً. وكلُّ سماعٍ في القرآن
مدح الله أصحابه وأثنى عليهم، وأمر به أوليائه، فهو هذا السماع.

وهو سماع الآيات، لا سماع الآيات^(١)؛ وسماع القرآن، لا سماع
الشيطان؛ وسماع المرشد، لا سماع القصائد^(٢)؛ وسماع الأنبياء والمرسلين
والمؤمنين^(٣)، لا سماع المغنِّين والمطربين؛ وسماع كلام ربِّ الأرض
والسما، لا سماع قصائد الشعراء.

فهذا السماع حادٍ يحدو القلوب إلى جوار علاَم الغيوب، وسائقٌ يسوق
الأرواح إلى ديار الأفراح، ومحرِّكٌ يثير ساكن العزمات إلى أعلى المقامات
وأرفع الدرجات، ومنادٍ ينادي للإيمان، ودليلٌ يدل بالركب في طريق الجنان،
وداعٍ يدعو القلوب بالمساء والصباح من قِبَل فالق الإصباح: حيَّ على
الفلاح، حيَّ على الفلاح.

فلنْ تَعْدَم مِن هذا السَّماع إرشادًا لحجَّة، وتبصرةً لعبرة، وتذكرةً لمعرفة،

(١) «لا سماع الآيات» ساقط من ل.

(٢) «وسماع المرشد، لا سماع القصائد» تأخر في ع إلى آخر الفقرة. وأشير بين السطرين
أن: «سماع الأنبياء والمرسلين، لا سماع المغنِّين والمطربين» موضعه أيضاً في آخر
الفقرة معطوفاً على الجملة السابقة.

(٣) «والمؤمنين» ساقط من ع.

وفكرةً في آية، ودلالةً على رشد، وردًّا عن ضلالة، وإرشادًا من غيٍّ، وبصيرةً من عمى، وأمرًا بمصلحة، ونهيًا عن مضرةٍ ومفسدة، وهدايةً إلى نور، وإخراجًا من ظلمة، وزجرًا عن هوى، وحثًا على تقى، وجلاءً لبصيرة، وحياءً لقلب وغذاء، ودواءً وشفاءً، وعصمةً ونجاةً، وكشفَ شبهة، وإيضاحَ برهان، وتحقيقَ حقٍّ وإبطالَ باطل.

ونحن نرضى بحكم أهل الذوق في سماع الأبيات والقصائد، ونناشدهم بالذي أنزل القرآن هدىً وشفاءً ونورًا وحياءً: هل وجدوا ذلك أو شيئًا منه في الدُّفِّ والمزمار، ونعمةِ الشاهد^(١) ومطربات الألحان، والغناءِ المشتمل على تهيج الحبِّ المطلق الذي يشترك فيه محبُّ الرَّحمن، ومحبُّ الأوطان، ومحبُّ الإخوان، ومحبُّ العلم والعرفان، ومحبُّ الأموال والأثمان، ومحبُّ النسوان، ومحبُّ^(٢) المردان، ومحبُّ الصُّلبان؟ فهو يثير من قلب كلِّ مشتاقٍ ومحبٍّ إلى شيءٍ ساكنه، ويُزعج قاطنه، فيثور وجده، ويبدو شوقه، فيتحرَّك على حسب ما في قلبه من الحبِّ والشَّوق والوجد بذلك

(١) «الشاهد» في اصطلاح القوم: ما يكون حاضر قلب الإنسان مستوليًّا عليه. ويُطلق على صاحب الوجه الوضيء والصوت الحسن الذي استولى ذكره وجبه على القلب. ومن عادة بعض الصوفية تحرِّي أصحاب الصور الجميلة من المردان للإسماع، وقد يُحضرون ليمتحن بهم السالك نفسه: هل هو مشغول بجماله، أو مشغول عنه بما هو فيه من حال السماع؟ فإن كان الأول فالأمرد المسمَّى بـ«الشاهد» شاهد عليه في بقاء نفسه، وإن كان الثاني فهو شاهد له على فناء نفسه! انظر: «القشيرية» (ص ٢٨٨-٢٨٩)، و«الاستقامة» لشيخ الإسلام (١/ ٣٢٠)، و«إحكام الدلالة على تحرير الرسالة» لزكريا الأنصاري (١/ ٣٣٠).

(٢) «محب» ساقط من ع.

المحجوب كائنًا ما كان، ولهذا تجد لهؤلاء كلهم ذوقًا في السماع وحالًا ووجدًا وبكاءً.

ويا لله العجب! أيُّ إيمانٍ ونورٍ وبصيرةٍ وهديٍّ ومعرفةٍ يحصل باستماع أبياتٍ بالحنّ وتوقعاتٍ لعلّ أكثرها قيلت فيما يهوى من محرّمٍ يبغيضه الله ورسوله ويعاقب عليه من تغزّلٍ وتشبّبٍ بمن لا يحلّ له من ذكرٍ أو أنثى؟! فإنّ غالب التغزّل والتشبيب إنّما هو في الصّور المحرّمة، ومن أندر النادر تغزّل الشاعر وتشبيبه في امرأته وأمّته وأمّ أولاده، مع أنّ هذا واقعٌ لكنّه كالشعرة في جلد الثور، فكيف يقع لمن له أدنى بصيرةٍ وحياةٍ قلبٍ أنه^(١) يتقرّب إلى الله ويزداد إيمانًا وقربًا منه وكرامةً عليه بالتذاذ ما هو بغیضٌ إليه مقيتٌ عنده، يَمَقّتُ قائله وقابله^(٢) والراضي به، ويترقّى به الحال حتّى يزعم أنّ ذلك أنفع لقلبه من سماع القرآن والعلم النافع وسنة نبيّه ﷺ؟!!

تالله إنّ هذا القلب مخسوفٌ به، ممكورٌ به، منكوسٌ! لم يصلح لحقائق القرآن وأذواق معانيه ومطالعة أسرارهِ، فبلاه^(٣) بقرآن الشيطان، كما في «معجم الطبراني»^(٤) وغيره مرفوعًا وموقوفًا: «إنّ الشيطان قال: يا ربّ،

(١) ع: «أن».

(٢) م: «ناقله».

(٣) أي: ابتلاه الله. وفي ل: «فتولاه»، ش: «فتلاه»، كلاهما تصحيف.

(٤) (١٠٤/١١) - ومن طريقه أبونعيم في «الحلية» (٢٧٨/٣) والضياء في «المختارة»

(١٦٤/١١) - عن ابن عباس مرفوعًا، وأخرجه الطبراني أيضًا (٢٤٥/٨) عن أبي

أمامة مرفوعًا، وإسناد كليهما وإ. انظر: «الضعيفة» للألباني (٦٠٥٤، ٦٠٥٥).

هذا، وقد صحّ ذلك من قول قتادة موقوفًا عليه، أخرجه ابن أبي الدنيا في بعض رسائله

اجعل لي قرآنًا، قال: قرآنك الشعر، قال: اجعل لي كتابًا، قال: كتابك الوشم، قال: اجعل لي مؤذنًا، قال: مؤذنك المزمار، قال: اجعل لي بيتًا، قال: بيتك الحمّام، قال: اجعل لي مصيد، قال: مصايدك النساء، قال: اجعل لي طعامًا، قال: طعامك ما لم يذكر عليه اسمي».

فصل

القسم الثاني من السماع: ما يبغضه ويكرهه ويمدح المُعرض عنه، وهو سماع كل ما يضره في قلبه ودينه، كسماع الباطل كله، إلا إذا تضمن ردّه وإبطاله والاعتبار به بعلمه بحسن ضده، فإن الضدّ يُظهر حسنه الضدّ^(١)، كما قيل (٢):

وَإِذَا سَمِعْتَ إِلَى حَدِيثِكَ زَادَنِي حَبَّالَهُ سَمِعِي حَدِيثَ سَوَاكَ

وكسماع اللغو الذي مدح الله التاركين لسماعه والمُعرضين عنه بقوله: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾ [القصص: ٥٥]، وقوله: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢]، قال محمد ابن الحنفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هو الغناء، قال الحسن أو غيره: أكرموا نفوسهم عن سماعه^(٣).

— ومن طريقه الخطيب في «الموضح» (٣١ / ٢) — والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٧٣٨).

(١) ضَمَّنَ شَطْرَ بَيْتٍ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ (٢٢١ / ١).

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ.

(٣) «معالم التنزيل» (٩٨، ٩٩) بنحوه، إلا أن قول ابن الحنفية إنما ذكره البغوي في تفسير الزور من قوله تعالى أَوَّلَ آيَةِ: ﴿لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾، وكذا أسنده عنه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٧٣٧ / ٨). وانظر: «الدر المنثور» (٢٢٧ / ١١).

قال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الغناء ينبت النِّفاق في القلب كما ينبت الماء البقل»^(١). وهذا كلام عارفٍ بأثر الغناء وثمرته، فإنَّه ما اعتاده أحدٌ إلَّا ونافق قلبه وهو لا يشعر، ولو عرف حقيقة النِّفاق وغايته لأبصره في قلبه، فإنَّه ما اجتمع في قلبٍ^(٢) قطُّ محبَّة الغناء ومحبَّة القرآن إلَّا وطردت إحداهما الأخرى. وقد شاهدنا نحن وغيرنا ثقل القرآن على أهل الغناء وسماعه، وتبرُّمهم به، وصياحهم بالقارئ إذا طوَّل عليهم، وعدم انتفاع قلوبهم بما يقرؤه، فلا تتحرَّك ولا تطرب^(٣) ولا يهيج منها بواعثُ الطلب، فإذا جاء قرآن الشيطان فلا إله إلَّا الله، كيف تخشع منهم الأصوات، وتهدأ الحركات، وتسكن القلوب وتطمئن، ويقع البكاء والوجد، والحركة الظاهرة والباطنة، والسماحة بالأثمان والثياب، وطيبُ السَّهر وتمنيُّ طول الليل! فإن لم يكن هذا نفاقاً فهو آخية النِّفاق وأساسه.

تُلي الكتابُ فأطرقوا لا خيفةً لكنَّه إطراق ساهٍ لا هي
وأتى الغناءُ فكالدُّباب^(٤) تراقصوا والله ما رقصوا مِن أَجل الله

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (٣٠، ٣٣، ٣٤، ٣٧) والخلال في «السنة» (١٦٤٢، ١٦٤٣) والبيهقي في «السنن الكبير» (١٠/٢٢٣) من طرق عن ابن مسعود موقوفاً عليه. وروي مرفوعاً إلى النبي ﷺ ولا يصح. قال المؤلف في «إغاثة اللفهان» (١/٤٣٨-٤٣٩): «هو صحيح عن ابن مسعود من قوله... وفي رفعه نظر».

(٢) ع: «قلبٍ عبد».

(٣) م: «يضطرب»، وأشير في هامشها إلى أن المثبت ورد في نسخة أخرى.

(٤) في جميع المطبوعات: «كالدُّباب»، خطأ. والمراد بـ«الدُّباب» جمع «الدُّب» الحيوان المعروف. انظر: «زاد المعاد» (٣/٣٩٨) وتعليقي عليه.

دَفُّ وَمَزْمَارٌ وَنَغْمَةٌ شَاهِدٌ (١) فَمَتَى عَهْدَتَ عِبَادَةً بِمَلَاهِي؟
 ثَقُلَ الْكِتَابُ عَلَيْهِمْ لَمَّا رَأَوْا تَقْيِيدَهُ بِأَوَامِرٍ وَنَوَاهِي
 وَعَلَيْهِمْ خَفَّ الْغِنَاءُ لَمَّا رَأَوْا إِطْلَاقَهُ فِي الْهُودُونَ مَنَاهِي
 يَا فِرْقَةً مَا ضَرَّ دِينَ مُحَمَّدٍ وَجَنَى عَلَيْهِ وَمَلَّهَ إِلَّا هِيَ (٢)

وكيف يكون السَّماع الذي يسمعه العبد بطبعه وهواه أنفع له من الذي يسمعه بالله والله وعن الله؟ فإن زعموا أنهم يسمعون هذا السماع الغنائي الشعري كذلك، فهذا غاية اللبس على القوم، فإنه إنما يُسمع بالله والله وعن الله ما يحبه الله ويرضاه. ولهذا قلنا: إنه لا يتحرر الكلام في هذه المسألة إلا بعد معرفة صورة المسموع وحقيقته ومرتبته، فقد جعل الله لكل شيء قدرًا، ولن يجعل الله من شرِّه ونصيبه وذوقه ووجده من سماع الآيات البينات كمن نصيبه وشرِّه وذوقه ووجده من سماع الغناء والآيات.

ومن أعجب العجائب: استدلال من استدلل على أن هذا السماع من طريق القوم أو أنه مباح بكونه مستلذًا طيبًا تلذُّه النفوس وتستروح إليه، وأن

(١) سبق بيان معنى الشاهد (ص ١٣٧).

(٢) ذكرها المؤلف أيضًا في «الكلام على مسألة السماع» (ص ١٩-٢٠). وأنشد البيتين الأولين مع الأخير الطرطوشي (ت ٥٢٠) في «تحرير السماع» (ص ٢٣٣) عن «بعضهم» مع اختلاف في لفظها. وذكر شيخ الإسلام الثلاثة الأولى مع الأخير في «جامع المسائل» (١/ ٩١) بلا نسبة. وذكر المؤلف في «إغاثة اللفهان» (١/ ٤٠٢-٤٠٣) الأربعة الأولى مع ثمانية أبيات أخرى، وقد وردت هنا بعد هذه الستة في نسخة حديثة بدار الكتب المصرية (٢٠٥٣١) نُسخَت سنة (١٣٠١)، وعنهما في طبعة الفقي (١/ ٤٨٧)، ولعل الناسخ قد زادها من «الإغاثة». انظر هامش المحقق في طبعة دار الكتب المصرية (٢/ ٢٣٢).

الطفل يسكن إلى الصوت الطيب، والجمل يُقاسي تعب السير ومشقة الحمولة فيهُون عليه بالحُداء^(١).

وبأنّ الصوت الطيب نعمة من الله على صاحبه وزيادة في خلقه.

وبأنّ الله ذمّ الصوت الفظيع، فقال: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩].

وبأنّ الله وصف نعيم الجنة فقال فيه: ﴿فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ﴾ [الروم: ١٥]، وأن ذلك هو السماع الطيب^(٢)، فكيف يكون حراماً وهو في الجنة؟
وبأنّ الله تعالى ما أذن لشيء كأذنه - أي: كاستماعه - لنبي حسن الصوت يتغنّى بالقرآن^(٣).

وبأنّ أبا موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استمع النبي ﷺ صوته وأثنى عليه بحُسن الصوت وقال: «لقد أوتي هذا مزماراً من مزامير آل داود»، وقال له أبو موسى: لو أعلم أنّك استمعت لحبّرتُه لك تحبيراً^(٤). أي زينتَه لك وحسنته.

(١) هذا وما سيأتي من الاستدلالات جُلّها للقشيري في «رسالته» (ص ٦٧٥-٦٨١). وانظر: «اللمع» للطوسي (ص ٢٧٣-٢٧٧) و«إحياء علوم الدين» (٢/ ٢٧٠-٢٧٨).

(٢) به فسّره يحيى بن أبي كثير الطائي (من العلماء العبّاد من صغار التابعين). أخرج عنه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٤٧٢).

(٣) كما في حديث أبي هريرة عند البخاري (٧٥٤٤) ومسلم (٧٩٢).

(٤) كما في حديثه عند عبد الرزاق (٤١٨٧) والنسائي في «الكبرى» (٨٠٠٤) وابن حبان (٧١٩٧) والبيهقي في «السنن الكبير» (٣/ ١٢). وقد أخرج البخاري (٥٠٤٨) ومسلم (٧٩٣) مختصراً دون قول أبي موسى.

وبقوله ﷺ: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»^(١).

وبقوله: «ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن»^(٢)، والصحيح أنه من التغني، وهو تحسين الصوت به، وبذلك فسَّره أحمد فقال: يحسِّنه بصوته ما استطاع^(٣).

وبأنَّ النبي ﷺ أقرَّ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على غناء القَيْتَيْنِ يوم العيد، وقال لأبي بكر: «دعهما، فَإِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا، وَهَذَا عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَام»^(٤).

وبأنَّه ﷺ أذن في العرس في الغناء وسمَّاه لهوًّا^(٥). وقد سمع رسول الله ﷺ الحُداء وأذن فيه^(٦)، وكان يسمع إنشاد الصحابة، وكانوا يرتجزون بين

(١) أخرجه أحمد (١٨٤٩٤) وأبو داود (١٤٦٨) والنسائي (١٠١٥) والدارمي (٣٥٤٣) وابن خزيمة (١٥٥١) وابن حبان (٧٤٩) والحاكم (١/٥٧١-٥٧٥). وقد علَّقه البخاري مبوَّأ به في كتاب التوحيد.

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٢٧) من حديث أبي هريرة. وأخرجه أحمد (١٤٧٦) وأبو داود (١٤٦٩) والدارمي (١٥٣١) وابن حبان (١٢٠) والحاكم (١/٥٦٩) وغيرهم من حديث سعد بن أبي وقاص. وانظر: «التتبع» (٥) و«العلل» (١٧٣٤) للدارقطني.

(٣) لم أجده، والذي في «المغني» (١٤/١٦٧) أنه قال: يرفع صوته به. وانظر: «مسائل صالح» (١/٣٦٧). وما ذكره المؤلف روي من قول التابعي الفقيه عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة بنحوه، كما عند أبي داود (١٤٧١) وغيره.

(٤) أخرجه البخاري (٣٩٣١) ومسلم (٨٩٢) من حديث عائشة.

(٥) كما في حديث عائشة عند البخاري (٥١٦٢) أنها زَفَّت امرأةً إلى رجل من الأنصار فقال النبي ﷺ: «يا عائشة، ما كان معكم لهو؟ فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يَعْجِبُهُمُ الْهَوُ».

(٦) فيه غير حديث، كحديث أنس في قصة حادٍ كان للنبي ﷺ اسمه أنجشة. انظر: البخاري (٦٢١١) ومسلم (٢٣٢٣).

يديه في حفر الخندق:

نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً^(١)

ودخل مكة والمرتجز يرتجز بين يديه بشعر عبد الله بن رواحة^(٢).

وحدا به الحادي في منصرفه من خير فجعل يقول:

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

فأنزلن سكيناً علينا وثبت الأقدام إن لاقينا

إن الألى قد بغوا علينا إذا أرادوا فتنة أبينا

ونحن إن صيح بنا أتينا^(٣)

فدعا لقائله^(٤).

وسمع قصيدة كعب بن زهير وأجازه ببردة^(٥). واستنشد الأسود بن

(١) كما في حديث أنس عند البخاري (٢٨٣٤) ومسلم (١٨٠٥/١٣٠).

(٢) بل كان هو نفسه المرتجز، وذلك في عمرة القضاء، كما في حديث أنس عند الترمذي

(٢٨٤٨) والنسائي (٢٨٧٣) وابن خزيمة (٢٦٨٠) وابن حبان (٤٥٢١). وانظر:

«زاد المعاد» (٤٦٦/٣) وتعليقي عليه.

(٣) في ع زيادة: «وبالصياح عولوا علينا ونحن عن فضلك ما استغنيا».

والبيتان وردا في بعض روايات الحديث.

(٤) أخرجه مسلم (١٨٠٢/١٢٤) وليس فيه ذكر جميع الأبيات، والحادي: سلمة بن

الأكوع، والأبيات لأخيه عامر، وكان عامر يرتجز بها في طريقهم إلى خيبر، وقد

استشهد هناك. انظر: البخاري (٤١٩٦، ٦١٤٨) ومسلم (١٨٠٢/١٢٣، ١٨٠٧).

(٥) أخرجه الحاكم (٥٧٩ - ٥٨٤) من طرق فيها لين وعامتها مراسيل، وليس فيها أن

النبي ﷺ أجازه ببردة. وانظر: «الإصابة» (٢٧٤/٩).

سَرِيعَ قِصَائِدَ حَمْدِهَا رَبِّهِ^(١). واستنشد من شعر أُمَيَّةَ بن أَبِي الصَّلْتِ مائة قافية^(٢). وأنشده الأعشى شيئاً من شعره فسمعه^(٣). وصدقَ لبيداً في قوله:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ^(٤)

ودعا لحسان أن يؤيِّده الله بروح القدس ما دام ينافح عنه، وكان يعجبه شعره، وقال له: «اهْجُهم وروح القدس معك»^(٥).

وأنشدته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قول أبي كبير الهذلي:

وَمَبْرَأٌ مِنْ كُلِّ غُبْرٍ حِيضَةٍ وَفَسَادِ مَرْضَعَةٍ وَدَاءِ مُغِيلِ
وَإِذَا نَظَرْتُ إِلَى أَسْرَةٍ وَجْهَهُ بَرَقَتْ كَبْرَقِ الْعَارِضِ الْمُتَهَلِّلِ

(١) أخرجه أحمد (١٥٥٨٥) والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٤٢، ٨٥٩، ٨٦١) والطبراني في «الكبير» (١/٢٨٢، ٢٨٧، ٢٨٨) والحاكم (٣/٦١٤، ٦١٥) بأسانيد فيها ضعف. ثم إنَّ في بعض طرقة: أنه ذكر للنبي ﷺ أن له قصائد حمد فيها الله، فقال ﷺ: «إن ربك يحب الحمد» ولم يزد على ذلك، وفي رواية: لم يستزده، وفي رواية: لم يستشده.

(٢) كما في «صحيح مسلم» (٢٢٥٥) من حديث الشَّريد بن سُوَيْد الثقفي.
(٣) أخرجه البخاري في «تاريخه» (٦١/٢) وعبد الله بن أحمد في زوائد «مسند أبيه» (٦٨٨٥) وأبو يعلى (٦٨٧١) من طريق صدقة بن طيسلة، عن معن بن ثعلبة المازني، عن الأعشى المازني. والإسناد فيه لين، لأن صدقة ومعن لم يوثقهما غير ابن حبان.
(٤) أخرجه البخاري (٣٨٤١) ومسلم (٢٢٥٦) من حديث أبي هريرة.
(٥) أخرجه البخاري (٣٢١٣) ومسلم (٢٤٨٦) من حديث البراء بن عازب. وأخرجه البخاري (٣٢١٢) ومسلم (٢٤٨٥) أيضاً من حديث حسان بلفظ: «أجبتني، اللهم أيِّده بروح القدس».

وقالت: أنت أحقُّ بهذا البيت، فسُرَّ بقولها^(١).

وبأنَّ ابن عمر رخص فيه، وعبد الله بن جعفر وأهل المدينة^(٢).

وبأنَّ كذا وكذا ولي^(٣) الله حضروه وسمعوه، فمن حرَّمه فقد قدح في هؤلاء السادة القدوة الأعلام^(٤).

وبأنَّ الإجماع منعقدٌ على إباحة أصوات الطيور المُطربة الشجيَّة، فملذَّة^(٥) سماع صوت الآدمي أولى بالإباحة أو مساوية.

وبأنَّ السماع يحدو روح السامع وقلبه إلى نحو محبوبه، فإن كان محبوبه حرامًا كان السماع مُعينًا له على الحرام، وإن كان مباحًا كان السماع في حقه مباحًا، وإن كانت محبته رحمانيةً كان السماع في حقه قرينةً وطاعةً، لأنَّه يحرك المحبة الرحمانية ويقويها^(٦) ويهيئها.

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤٥/٢) والبيهقي في «السنن الكبير» (٤٢٢/٧) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٣٩/١٥) بإسناد غريب فيه راو مجهول. قال الحافظ ابن كثير: وهذا حديث منكر جدًّا، وقال الألباني: لوائح الوضع عليه ظاهرة. انظر: «التكميل في الجرح والتعديل» (١١٨-١١٩) و«الضعيفة» (٤١٤٤).
والبيتان من قصيدة لأبي كبير في «حماسة أبي تمام» (٧٣-٧٤) و«ديوان الهذليين» (٩٣/٢، ٩٤).

(٢) كما في «اللمع» للطوسي (ص ٢٧٦-٢٧٧).

(٣) كذا في النسخ، والجادة النصب.

(٤) قال المكي في «قوت القلوب» (٦١/٢): «فإن أنكرناه (أي: السماع) مجملًا فقد أنكرنا على تسعين صادقًا من خيار الأمة!»

(٥) ع: «فلذة».

(٦) م، ش: «يقربها».

وبأنَّ التذاذ الأذن بالصوت الطيب كالتذاذ العين بالمنظر الحسن، والشمُّ بالروائح الطيبة، والفم بالطُعم الطيبة؛ فإن كان هذا حرامًا كانت جميع هذه اللذات والإدراكات محرمةً.

فالجواب: أنَّ هذا^(١) حيدةٌ عن المقصود، وروغانٌ عن محلِّ النزاع، وتعلُّقٌ بما لا تعلُّق^(٢) به، فإنَّ جهة كون الشيء مستلذًا^(٣) للحاسة ملائمًا لها لا يدلُّ على إباحته ولا تحريمه، ولا كراهته ولا استحبابه، فإنَّ هذه اللذة تكون في الأحكام الخمسة: تكون في الحرام، والواجب، والمكروه، والمستحب، والمباح؛ فكيف يستدلُّ بها على الإباحة من يعرف شروط الدليل ومواقع الاستدلال؟!

وهل هذا إلَّا بمنزلة من استدلَّ على إباحة الزنا بما يجد به فاعله من اللذة، وأنَّ لذته لا ينكرها ذو طبع سليم؟ وهل يستدلُّ بوجود اللذة والملاءمة على حلِّ اللذيق الملائم أحدًا؟ وهل خلت غالبُ المحرَّمات من اللذات؟ وهل أصوات المعازف التي صحَّح عن النبي ﷺ تحريمها وأنَّ في أمته من يستحلُّها بأصحِّ إسنادٍ^(٤)، وأجمع أهل العلم على تحريم بعضها، وقال جمهورهم بتحريم جملتها = إلَّا لذيدةً تلذُّ^(٥) للسمع؟ وهل في التذاذ

(١) ع: «هذه».

(٢) ع: «متعلِّق».

(٣) ع: «ملتذًا».

(٤) يعني: حديث البخاري (٥٥٩٠) عن أبي عامر - أو أبي مالك - الأشعري مرفوعًا:

«ليكوننَّ من أمتي أقوام يستحلُّون الحرَّ والحرير والخمر والمعازف...».

(٥) ع: «تلتذُّ».

الْجَمَلُ وَالطِفْلُ بِالصَّوْتِ الطَّيِّبِ دَلِيلٌ عَلَى حُكْمِهِ مِنْ إِباحَةٍ أَوْ تَحْرِيمٍ؟
وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا: الاسْتِدْلَالُ عَلَى الإِباحَةِ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الصَّوْتِ الطَّيِّبَ،
وهو زيادة نعمةٍ منه لصاحبه.

فيقال: والصُّورَةُ الحَسَنَةُ الجميلة أليست زيادةً في النِّعَةِ، وَاللَّهُ خَالِقُهَا
وَمُعْطِي حَسَنِهَا؟ أَفِيدُلْ ذَلِكَ عَلَى إِباحَةِ التَّمَتُّعِ بِهَا وَالِاتِّذَانِ بِهَا عَلَى
الإِطْلَاقِ؟! وهل هذا إِلَّا مَذْهَبُ أَهْلِ الإِباحَةِ الجارين مع رسوم الطبيعة؟
وهل في ذِمِّ اللَّهِ لصوت الحمار ما يدلُّ عَلَى إِباحَةِ الأصوات المطربات
بِالنَّغَمَاتِ الموزونات، والألحان اللذيذات، من الصُّورِ المستحسنات،
بأنواع القصائد المستحسنات، بالدُّفُوفِ والشَّبَّابَاتِ^(١)؟ هذا وأبيك^(٢)
إحدى المضحكات المُعْجِبَاتِ!

وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا: الاسْتِدْلَالُ عَلَى الإِباحَةِ بِسَمَاعِ أَهْلِ الْجَنَّةِ. وما أَجْدَرُ
صاحبه أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى إِباحَةِ الخمرِ أَنَّ فِي الْجَنَّةِ خَمْرًا، وَعَلَى لِبَسِ الحريرِ
بأنَّ لباس أهلها حريرٌ، وَعَلَى حُلِّ أَوَانِي الذهبِ والفضَّةِ والتَّحَلِّيِ بِهَا لِلرِّجَالِ
بكون ذلك ثابتًا فِي الْجَنَّةِ!

فإن قال: قد قام الدليل عَلَى تَحْرِيمِ هَذَا، ولم يَقم عَلَى تَحْرِيمِ السَّمَاعِ.
قيل: هذا الآن استدلالٌ آخر غير الاستدلال بِإِباحَتِهِ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، فعلم
أنَّ استدلالك بِإِباحَتِهِ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ استدلالٌ باطل لا يرضى به مُحْصِلٌ.
وَأَمَّا قولك: لم يَقم دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ السَّمَاعِ، فيقال لك: أَيُّ السَّمَاعَاتِ

(١) الشَّبَّابَةُ: قِصْبَةٌ يُزَمَّرُ بِهَا، وَتُسَمَّى الْبِرَاعَةُ وَالزَّمَّارَةُ.

(٢) فِي عَزِيَّةٍ: «مِنَ الْهَذْيَانَاتِ وَ».

تعني؟ وأي المسموعات تريد؟ فالسماعات والمسموعات منها المحرّم والمكروه والمباح والواجب والمستحب، فعين نوعاً يقع الكلام فيه نفياً وإثباتاً.

فإن قلت: سماع القصائد، قيل لك: أي القصائد تعني؟ ما مُدح الله به ورسوله^(١) وكتابه، وهجي به أعداؤه؟ فهذا^(٢) لم يزل المسلمون يروونها ويستمعونها ويستمعونها^(٣) ويتدارسونها، وهي التي سمعها رسول الله ﷺ وأصحابه وأثاب عليها، وحرّض حسّان عليها، وهي التي غرّت أصحاب السماع الشيطاني فقالوا: تلك قصائد وسماعنا قصائد! فنعم إذاً، والسنة كلامٌ والبدعة كلام، والتسبيح كلامٌ والغيبة والقذف كلام^(٤)!

ولكن هل سمع رسول الله ﷺ وأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ سماعكم^(٥) الشيطاني المشتمل على أكثر من مائة مفسدةٍ مذكورةٍ في غير هذا الموضوع^(٦)؟ وقد أشرنا فيما تقدّم^(٧) إلى بعضها.

ونظير هذا: ما غرّهم من استحسانه ﷺ الصوت الحسن بالقرآن وإذنه فيه وأذنه له ومحبة الله له، فنقلوا هذا الاستحسان إلى صوت النسوان

(١) في ع زيادة: «ودينه».

(٢) ع: «فهذه».

(٣) «ويستمعونها» ساقط من ع وجميع الطبقات.

(٤) ع: «والغيبة كلام، والدعاء كلام والقذف كلام».

(٥) في ع زيادة: «هذا».

(٦) انظر: «الكلام على مسألة السماع» للمؤلف (ص ١٩ - ٢٠، ٢١٦ - ٢٢٩).

(٧) (ص ١٤٠).

والمُردان وغيرهم بالغناء المقرون بالمعازف والشاهد^(١)، وذكر القُدَّ والنَّهد والخصر، ووصف العيون وفعلها، والشعر الأسود، ومحاسن الشباب، وتوريد الخدود، وذكر الوصل والصدِّ، والتجنِّي والهجران، والعتاب والاستعطاف، والاشتياق والقلق والفراق، وما جرى هذا المجرى ممَّا هو أفسد للقلب من سُكر الخمر بما لا نسبة بينهما، وأيُّ نسبة لسكر يوم^(٢) ونحوه إلى سكرة العشق التي لا يستفيق^(٣) صاحبها إلَّا في عسكر الهالكين سلبًا حريبًا^(٤) أسيرًا قتيلاً؟ وهل تقاس سكرة الشراب إلى سكرة الأرواح بالسَّماع؟ وهل يُظنُّ بحكيم أن يحرم سكرًا لمفسدة فيه معلومة، ويبيح سكرًا مفسدته أضعاف أضعاف مفسدة الشراب؟ حاشا أحكم الحاكمين.

فإن نازعوا في سكر السماع وتأثيره في العقول والأرواح خرجوا عن الذوق والحسّ فظهرت^(٥) مكابرة القوم. فكيف يحمي الطبيب المريض عمَّا يشوش عليه صحته ويبيح له ما فيه أعظم السُّقم؟ والمنصف يعلم أنَّه لا نسبة بين سقم الأرواح بسكر الشراب وسقمها بسكر السماع، وكلامنا مع واجدٍ لا فاقِدٍ، فهو المقصود بالخطاب.

وأعجب من هذا: استدلالهم^(٦) على إباحة السماع المركَّب ممَّا ذكرنا

(١) سبق ذكر معنى الشاهد (ص ١٣٧).

(٢) ع: «لمفسدة سكر يوم».

(٣) في ع زيادة: «الدهر».

(٤) الحريب هو السَّليب، أي: المسلوب الذي سلب ماله.

(٥) ع: «وظهرت».

(٦) ع: «استدلالكم».

من الهيئة الاجتماعية بغناء بُنْتَيْنِ صغيرتين دون البلوغ عند امرأةٍ صبيّةٍ في يوم عيدٍ وفرحٍ بأبياتٍ من أبيات العرب في وصف الشّجاعة والحروب ومكارم الأخلاق والشّيم، فأين هذا من هذا؟

والعجب أنّ هذا الحديث من أكبر الحجج عليهم، فإنّ الصّدّيق الأكبر سمّى ذلك مزموّر الشّيطان^(١) وأقرّه رسول الله ﷺ على هذه التسمية، ورخص فيه لجويزيّتين غير مكلفتين، ولا مفسدة في إنشاده ولا استماعه، أفيدلّ هذا على إباحة ما يعلمونه ويعملونه من السماع المشتمل على ما لا يخفى؟ فيا سبحان الله! أضلّت العقول والأفهام؟

وأعجب من هذا كلّ: الاستدلال على إباحته بما سمعه رسول الله ﷺ من الحُداء المشتمل على الحقّ والتوحيد؟ وهل حرّم أحدٌ مطلق الشّعْر وقوله واستماعه؟ فكم هذا التعلّق ببيوت^(٢) العنكبوت!

وأعجب من هذا: الاستدلال على إباحته بإباحة أصوات الطّيور اللذيذة، وهل هذا إلّا من جنس قياس الذين قالوا: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]! وأين أصوات الطّيور إلى نغمات الغيد الحسان، والأوتار والعيّدان، وأصوات أشباه النّساء من المُردان، والغناء بما يحدو الأرواح والقلوب إلى مواصلة كلّ محبوبةٍ ومحبوبٍ؟! وأين الفتنة بهذا إلى الفتنة بصوت القُمرى والبُلبُل والهَزَارِ^(٣) ونحوها؟

(١) ع: «مزمورًا من مزامير الشيطان».

(٢) م، ش: «بيت».

(٣) طائر حسن الصوت، قيل: هو العندليب بالفارسية، وقيل: هو نوع منه.

بل نقول: لو كانا سواءً لكان اتّخاذ هذا السّماع قرينةً وطاعةً تُستنزَل (١) به المعارف والأذواق والمواجيد وتُحلُّ به (٢) الأحوال = بمنزلة التّقرب إلى الله بأصوات الطّيور، ومعاذ الله أن يكونا سواءً.

والذي يفصل النزاع في حكم هذه المسألة ثلاث قواعِد من أهمّ قواعِد الإيمان والسُّلوك، فمن لم يَبَيّن عليها فبناؤه على شفا جرفٍ هارٍ.

القاعدة الأولى: أنّ الذوق والحال والوجد: هل هو حاكمٌ أو محكومٌ عليه، فيُحكم عليه (٣) بحاكمٍ آخر أو يُتّحكم (٤) إليه؟

فهذا منشأ ضلال من ضلَّ من المفسدين لطريق القوم الصّحيحة، حيث جعلوه حاكمًا، فتحاكموا إليه فيما يسوغ ويمتنع، وفيما هو صحيح وفساد، وجعلوه محكمًا (٥) للحقّ والباطل، فنبذوا لذلك موجب العلم والنُّصوص، وحكّموا عليها الأذواق والأحوال والمواجيد، فعظّم الأمر وتفاقم الفساد، وطمست معالم الإيمان والسُّلوك المستقيم، وانعكس السّير، وكان إلى الله فصيروه إلى النفوس، فالنّاس المحجوبون عن أذواقهم يعبدون الله، وهؤلاء يعبدون نفوسهم (٦).

(١) في عامّة النسخ عدا ش، ع: «مستنزَل»، ولعلّ المثبت منهما هو الصواب.

(٢) أي: تُنزَل به. وفي الأصل، ل: «تُحك به». وفي ج، ن: «تحكمه». ولعلّ المثبت من م، ش أشبه.

(٣) «فيحكم عليه» ساقط من ع.

(٤) في النسخ عدا ع: «متحكم»، ولعلّ المثبت من ع أشبه.

(٥) م، ن، ع: «محكمًا».

(٦) بإزاء هذه الفقرة حاشية في ل نصّها: «... فيا غربة الإسلام في عاشر قرن».

والعجب^(١) أنَّهم دخلوا في أنواع من^(٢) الرِّياضات والمجاهدات والزُّهد ليتجرّدوا عن شهوات النُّفوس وحظوظها، فانتقلوا من شهوات إلى شهوات أكبر منها، ومن حظوظ إلى حظوظٍ أعظم منها، وكان حالهم في الشهوات^(٣) التي انتقلوا عنها أكمل، وحال أربابها خير^(٤) من حال هؤلاء، لأنَّهم لم يعارضوا بها العلم، ولا قدّموها على النُّصوص، ولا جعلوها دينًا وقربةً، ولا ازدروا بها العلم وأهله. والشَّهوات التي انتقلوا إليها جعلوها أعلامًا يشمّرون إليها، فهي قبلة قلوبهم، فهم^(٥) واقفون مع حظوظهم من الله، فانون بها عن مراد الله منهم؛ الناس يعبدون الله وهم يعبدون أنفسهم، عائبون^(٦) لأهل الحظوظ والشهوات ومزدرون بهم، وهم أعظم الناس حظوظًا، وإنّما زهدوا في حظٍّ إلى حظٍّ أعلى منه، وتركوا شهوةً لشهوةٍ^(٧).

فليتدبّر اللبيب هذا الموضع في نفسه وفي غيره، فكلُّ ما خالف مراد الله الدينيّ من العبد فهو حظُّه وشهوته، مالا كان أو رياسةً أو صورةً، أو ذوقًا أو حالًا أو وجدًا^(٨).

(١) ع: «ومن العجب».

(٢) «من» ساقطة من ع.

(٣) ع: «شهوات نفوسهم».

(٤) كذا في الأصول بالرفع.

(٥) في ع زيادة: «حولها عاكفون».

(٦) ل: «عائبون».

(٧) ش، ن: «بشهوة».

(٨) علّق في ل فوق السطر: «أو ناموسًا».

ثُمَّ مِنْ قَدَمِهِ عَلَىٰ مَرَادِ اللَّهِ فَهُوَ أَسْوَأُ حَالًا مِمَّنْ عَرَفَ أَنَّهُ نَقَصٌ وَمَحْنَةٌ وَأَنَّ مَرَادَ اللَّهِ أَوْلَىٰ بِالتَّقْدِيمِ مِنْهُ، فَهُوَ يَتُوبُ مِنْهُ كُلَّ وَقْتٍ إِلَى اللَّهِ.

ثُمَّ إِنَّهُ وَقَعَ مِنْ (١) تَحْكِيمِ الذُّوقِ مِنَ الْفَسَادِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّ الْأَذْوَاقَ مُخْتَلِفَةً فِي نَفْسِهَا (٢)، كَثِيرَةُ الْأَلْوَانِ، مُتَبَايِنَةٌ أَعْظَمُ التَّبَايُنِ، فَكُلُّ طَائِفَةٍ لَهُمْ أَذْوَاقٌ وَأَحْوَالٌ وَمَوَاجِيدُ، بِحَسَبِ مَعْتَقَدَاتِهِمْ وَسُلُوكِهِمْ. فَالْقَائِلُونَ بِوَحْدَةِ الوجود لَهُمْ ذُوقٌ وَحَالٌ وَوَجْدٌ فِي مَعْتَقَدِهِمْ بِحَسَبِهِ، وَالنَّصَارَى لَهُمْ ذُوقٌ فِي النَّصْرَانِيَّةِ وَوَجْدٌ (٣) بِحَسَبِ رِيَاضَتِهِمْ وَعَقَائِدِهِمْ. وَكُلٌّ مِنْ أَعْتَقَدَ شَيْئًا وَسَلَكَ (٤) سُلُوكًا - حَقًّا كَانَ أَوْ بَاطِلًا - فَإِنَّهُ إِذَا ارْتَاضَ وَتَجَرَّدَ، وَلَزِمَهُ (٥) وَتَمَكَّنَ مِنْ قَلْبِهِ = بَقِيَ لَهُ فِيهِ حَالٌ وَذُوقٌ وَوَجْدٌ، فَبِذُوقِ مَنْ تُوزَنُ الْحَقَائِقُ إِذَا وَفُرِقَ (٦) الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ؟

وهذا سيّد أهل الأذواق والمواجيد والكشوف والأحوال من هذه الأمّة، المحدث المكاشف (٧)، لا يلتفت إلى ذوقه ووجده ومخاطباته في شيء من

(١) ل: «في».

(٢) ع: «أنفسها».

(٣) «ووجد» ساقط من ع.

(٤) ع: «أو سلك».

(٥) ع: «لزمه» بدون واو العطف، فيكون حيثئذ جواب «إذا». وعليه فقد زاد الفقي في طبعته واو العطف قبل «بقي» الآتي ليستقيم السياق.

(٦) ع: «ويعرف».

(٧) يعني: عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي قال عنه النبي ﷺ: «إنه قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم محدثون، وإنه إن كان في أمتي هذه منهم فإنه عمر بن الخطاب». أخرجه البخاري (٣٤٦٩) من حديث أبي هريرة، ومسلم (٢٣٩٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

أمور الدين حتى ينشد عنه الرجال والنساء والأعراب^(١)، فإذا أخبروه عن رسول الله ﷺ بشيء لم يلتفت إلى ذوقه ولا إلى وجده وخطابه، بل يقول: «لو لم نسمع هذا لقضينا بغيره»^(٢)، ويقول: «أيها الناس، رجل أخطأ وامرأة أصابت»^(٣). فهذا فعل الناصح لنفسه وللأمة رضي الله عنه، ليس كفعل من غش نفسه والدين والأمة.

القاعدة الثانية: أنه إذا وقع النزاع في حكم فعل من الأفعال، أو حال من الأحوال، أو ذوق من الأذواق: هل هو صحيح أو فاسد، وحق أو باطل = وجب الرجوع فيه إلى الحجة المقبولة عند الله وعند عباده المؤمنين،

(١) أي: حتى يسألهم عن ذلك الأمر هل سمعوا فيه شيئاً عن النبي ﷺ. وفي حديث ابن عباس (الآتي تخريجه) أن عمر قام على المنبر فنشدهم قائلاً: «أذكر الله امرءاً سمع رسول الله ﷺ قضى في الجنين».

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٨٣٤٣) — ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٨/٤) والدارقطني (٣٢٠٩) والحاكم (٥٧٥/٣) — من حديث ابن عباس، وإسناده صحيح. وأخرجه أيضاً الشافعي في «الأم» (٧/٢٦٤) بنحوه.

(٣) وذلك عند ما أراد أن يضع حداً لأعلى ما تبلغ مهور النساء، فاحتجّت عليه امرأة بقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْتُمُ إْحَدَهُنَّ قِنْطَارًا﴾ الآية. أخرجه الزبير بن بكار — كما في «مسند الفاروق» (٥٠١/٢) — ومن طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/٥٣٠)، وفي إسناده انقطاع. وروي بنحوه من طريق آخر عند ابن المنذر في «تفسيره» — كما في «تفسير ابن كثير» (النساء: ٢٠) — ولكنه منقطع أيضاً. وله طريق ثالث عند أبي يعلى — كما في «مسند الفاروق» (٢/٤٩٨) و«المطالب العالية» (١٥٦٦) — والبيهقي (٧/٢٣٣) على خلاف في وصله وانقطاعه، وفيه أيضاً مجالد بن سعيد، ضعيف؛ ولفظه: «اللهم غفراً، كل الناس أفتة من عمر». وانظر: «العلل» للدارقطني (٢٤١) و«إرواء الغليل» (١٩٢٧).

وهو وحيه الذي تُتلقَى أحكام النوازل والأحوال والواردات منه، وتعرض عليه وتوزن به، فما زكاه منها وقبله ورجّحه وصحّحه فهو المقبول، وما أبطله وردّه فهو الباطل المردود، ومن لم يبنِ على هذا الأصل علمه وسلوكه (١) فليس على شيء وإن وإن (٢)، وإنما معه خذع وغرور ﴿كَسْرَابٍ يَقْبَعُهُ يَحْسِبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩].

القاعدة الثالثة: إذا أشكل على الناظر أو السالك حكم شيء هل هو الإباحة أو التحريم، فليُنظر إلى مفسدته وثمرته وغايته، فإن كان مشتملاً على مفسدة راجحة ظاهرة فإنه يستحيل على الشارع الأمر به أو إباحته، بل العلم بتحريمه من شرعه قطعي، ولا سيما إذا كان طريقاً مفضياً إلى ما يبغضه (٣) الله ورسوله، موصلاً إليه عن قرب، وهو رقية له ورائدٌ وبريد، فهذا لا يشك في تحريمه أولو البصائر، فكيف يُظنُّ بالحكيم الخبير أن يحرم مثل رأس الإبرة من المسكر لأنه يسوق (٤) النفس إلى المسكر (٥) الذي يسوقها إلى المحرمات، ثم يبيح ما هو أعظم سوقاً للنفس إلى المحرم بكثير؟! فإن الغناء كما قال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو رقية الزنا (٦)، وقد شاهد الناس أنه ما

(١) في زيادة: «وعمله».

(٢) تكرر في ثلاث مرّات، مع علامة التصحيح على الأخيرين.

(٣) ع: «يغضب».

(٤) في الأصل، م: «يشوّق»، والسياق يدل على أنه تصحيف.

(٥) م، ش، ع: «السكر».

(٦) لم أجده عن ابن مسعود. وإنما روي من قول الفضيل بن عياض رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في «ذم

الملاهي» لابن أبي الدنيا (٥٤) ومن طريقه عند البيهقي في «شعب الإيمان»

=

عانه صبيّ إلا وفسد، ولا امرأة إلا وبغت، ولا شاب إلا وإلا، ولا شيخ إلا وإلا، والعيان من ذلك يغني عن البرهان، ولا سيما إذا جمع هيئة تحدد النفوس أعظم حدو إلى المعصية والفجور، بأن يكون على الوجه الذي ينبغي من المكان والإمكان، والعُشراء والإخوان، وآلات المعازف من اليراع والدُفّ والأوتار والعيدان، وكان القوّال^(١) شاديًا شجيّ الصوت لطيف الشمائل من المردان أو النسوان، وكان القول في العشق والوصال والصّد والهجران.

ودارت كؤوس الهوى بينهم	فلست ترى فيهم صاحبا
فكلُّ على قدر مشروبه	وكلُّ أجاب الهوى الدّاعيا
فمالوا سُكاري ولا سُكر من	تناول أمّ الهوى خاليا
وجارٍ على القوم ساقبهم	ولم يؤثروا غيره ساقيا
فمزق منهم قلوبًا غدت	لباسًا عليه يرى ضافيا
فلم يستفيقوا إلى أن أتى	إليهم منادي اللّقا داعيا
أجيبوا فكلُّ امرئٍ منكم	على حاله ربّه لاقيا
هنالك تعلم من حمأة	شربت مع القوم أم صافيا
وتالله لا بدّ قبل اللّقا	تعلم ذا إن تكن واعيا
فلا بدّ تصحو فإمّا هنا	وإمّا هناك فكن راضيا ^(٢)

(٤٧٥٥). وإليه نُسب المؤلف في «إغاثة اللّهبان» (١/٤٣٣-٤٣٤) ثم نقله عن «ذم

الملاهي» بإسناده.

(١) القوّال هو المُسمّع المُنشد في السماع الصوفي.

(٢) الظاهر أن الأبيات من نظم المؤلف.

فصل

وإذا لم يكن بدُّ من المحاكمة إلى الذوق فهلَّم نحاكمك إلى ذوقٍ لا نكره نحن ولا أنت، غير هذه الأذواق التي ذكرناها.

فالقلب تعرض له حالتان: حالة حزنٍ وأسفٍ على مفقودٍ، وحالة فرحٍ وطربٍ بموجودٍ، وله بمقتضى هاتين الحالتين عبوديتان. فله بمقتضى الحالة الأولى: عبودية الرضاء وهي للسابقين، والصبر وهي لأصحاب اليمين. وله بمقتضى الحالة الثانية عبودية الشكر، والشاكرون فيها أيضًا نوعان: سابقون، وأصحاب يمينٍ. فاقتطعته النفس والشيطان عن هاتين العبوديتين بصوتين أحمرين فاجرين، هما للشيطان لا للرحمن: صوت النَّدب والنِّياحة عند الحزن وفوات المحبوب، وصوت اللهو والمزمار والغناء عند الفرح وحصول المطلوب، فعوضه الشيطان بهذين الصوتين عن تلك العبوديتين.

وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا المعنى بعينه في حديث أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إنَّما نُهَيْتَ عن صوتين أحمرين فاجرين: صوت ويلٍ عند مصيبةٍ، وصوت مزمارٍ عند نعمة» (١).

(١) أخرجه الترمذي (١٠٠٥) وابن أبي شيبة (١٢٢٥١) والبزار (١٠٠١) والحاكم (٤٠/٤) والبيهقي (٦٩/٤) من حديث ابن أبي ليلى عن عطاء عن جابر، وفي رواية الحاكم: عن جابر عن عبد الرحمن بن عوف. إسناده ضعيف من أجل ابن أبي ليلى، ثم إنه قد اضطرب فيه كما في «العلل» للدارقطني (٢٨٨٧)، إلا أن الترمذي حسَّنه، ولعله لا اعتضاده بحديث أنس مرفوعاً: «صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة: مزمار عند نعمة ورثة عند مصيبة». أخرجه البزار (٧٥١٣) والضياء في «المختارة» (١٨٨، ١٨٩) وغيرهما بإسناد فيه لين. وانظر: «الصحيححة» (٤٢٧).

ووافق ذلك راحةً من النَّفس وشهوةً ولذَّةً، وسرت فيها تلك الرقائق حتَّى تعبَّد بها مَنْ قَلَّ نصيبه من النور النبوي وقَلَّ شربه من العين المحمَّدية، وانضاف ذلك إلى صدقٍ وطلبٍ وإرادةٍ مضادَّةٍ لأهل شهوات الغيِّ وأهل البطالة، ورأوا قساوة قلوب المنكرين لطريقتهم وكثافة حُجبهم وغلظة طباعهم وثقل أرواحهم، وصادف ذلك تحريكًا لسواكنهم وإيقادًا^(١) للواعج الحبِّ وإزعاجًا للنفوس إلى أوطانها الأولى ومعاهدها التي سُبيت منها، والنفوس الطالبة المرتاضة السائرة لا بدَّ لها من محرِّكٍ يحركها وحادٍ يحدوها، وليس لها من حادي القرآن عوضٌ عن حادي السَّماع = فتركَّب من هذه الأمور إثثارٌ منهم للسَّماع ومحبةٌ صادقة له، تزول الجبال عن أماكنها ولا تفارق قلوبهم، إذ هو مثيرٌ عزماتهم ومحرِّكٌ سواكنهم ومزعجٌ بواطنهم.

فدواءٌ مثل صاحب هذه الحال أن ينقل بالتدريج إلى سماع القرآن بالأصوات الطيِّبة، مع الإمعان في تفهُّم معانيه وتدبُّر خطابه، قليلًا قليلًا إلى أن يخلع قلبه^(٢) محبةً سماع الأبيات، ويلبس محبةً سماع الآيات، ويصير ذوقه وشربه وحاله ووجدته فيه، فحينئذٍ يعلم هو من نفسه أنَّه لم يكن على شيءٍ، ويتمثَّل حينئذٍ بقول القائل^(٣):

وكنْتُ أرى أن قد تناهى بي الهوى إلى غايةٍ ما فوقها لي مطلبُ
فلَمَّا تلاقينا وعانيتُ حسنُها تيقَّنتُ أنِّي إنمَّا كنتُ أَلعبُ

(١) ع: «وانقيادًا»، تصحيف.

(٢) ع: «مِنْ قلبه».

(٣) نسبه ابن داود الظاهريُّ في «الزهرة» (ص ٢٧٤) إلى بعض أهل عصره، وصدر البيت الثاني فيه: «فلَمَّا تفرَّقنا تذكَّرتُ ما مضى».

ومنافاة النّوح للصبر، والغناء والمعارف للشّكر = أمرٌ معلومٌ بالضرورة من الدّين^(١)، لا يمتري فيه إلّا أبعد النّاس من العلم والإيمان، فإنّ الشّكر هو الاشتغال بطاعة الله لا بالصّوت الأحمق الفاجر الذي هو للشيطان، وكذلك النّوح ضدّ الصبر، كما قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في النّائحة وقد ضَرَبَهَا حتّى بدا شعرُها وقال: «لا حرمة لها؛ إنّها تأمر بالجزع وقد نهى الله عنه، وتنهى عن الصّبر وقد أمر الله به، وتفتن الحيّ وتؤذي الميت، وتبيع عبرتها وتبكي بشجْوٍ غيرها»^(٢).

ومعلومٌ عند الخاصّة والعامة أنّ فتنة سماع الغناء والمعارف أعظم من فتنة النوح بكثيرٍ، والذي شاهدناه نحن وغيرنا وعرفناه بالتجارب أنّه ما ظهرت المعارف وآلات اللّهو في قومٍ وفشت فيهم واشتغلوا بها إلّا سلّط عليهم العدو، وبُلّوا بالقحط والجذب وولاة السّوء، والعاقل يتأمّل أحوال العالم وينظر، والله المستعان.

ولا تستطِلّ كلامنا في هذه المنزلة، فإنّ لها عند القوم شأنًا عظيمًا.

وأما قولهم: من أنكر على أهله فقد أنكر على كذا وكذا وليّ^(٣) الله، فحجّة عامّة. نعم، أنكر^(٤) أولياء الله على أولياء الله؛ كان ماذا؟! فقد أنكر

(١) م، ش: «الذي»، وله وجه.

(٢) أخرجه عمر بن شبّة في «تاريخ المدينة» (٣/١٥) عن الأوزاعي قال: بلغني أن عمر... إلخ بنحوه. وأخرج عبد الرزاق (٦٦٨١، ٦٦٨٢) صدره إلى قوله: «لا حرمة لها» بإسنادين مرسلين عن عمر.

(٣) كذا في النسخ، والعجاجة النصب. وقد سبق مثله (ص ١٤٦).

(٤) ع: «إذا أنكر».

عليهم من أولياء الله من هو أكثر منهم عددًا، وأعظم عند الله وعند المؤمنين منهم قدرًا، وأقرب بالقرون المفضَّلة عهدًا، وليس من شرط وليِّ الله العصمة. وقد تقاتل أولياء الله في صفين بالسُّيوف، ولمَّا سار بعضهم إلى بعضٍ كان يقال: سار أهل الجنة إلى أهل الجنة^(١).

وكون وليِّ الله يرتكب المحظور والمكروه متأوِّلاً أو عاصياً لا يمنع ذلك الإنكارَ عليه، ولا يُخرجه عن أصل ولاية الله تعالى، وهيهات هيهات أن يكون أحدٌ من أولياء الله المتقدمين حضر هذا السماع المُحدث المشتمل على هذه الهيئة التي تفتن القلوب أعظمَ من فتنة المشروب، حاشا أولياء الله من ذلك!

وإنَّما السماع الذي اختلف فيه مشايخُ القوم: اجتماعهم في مكانٍ خالٍ من الأغيار يذكرون الله ويتلون شيئاً من القرآن، ثمَّ يقوم بينهم قوَّالٌ ينشدهم شيئاً من الأشعار المزهُدَّة في الدُّنيا، المرغَّبة في لقاء الله تعالى ومحَبَّته وخوفه ورجائه والدار الآخرة، وينبِّههم^(٢) على بعض أحوالهم من غدرٍ أو غفلة، أو بُعدٍ أو انقطاع، أو تأسُّفٍ على فائت، أو تداركٍ لفارط، أو وفاءٍ بعهد، أو تصديقٍ بوعد، أو ذكرٍ قلبيٍّ وشوقيٍّ، أو خوفٍ فرقيٍّ أو صدٍّ، أو ما جرى هذا المجرى.

فهذا السَّماع الذي اختلف فيه القوم، لا سماع المُكء والتَّصدية والمعازف، والخُماريَّات^(٣) وعشق الصُّور من المردان والنِّسوان، وذكر

(١) لم أقف عليه.

(٢) ش: «ينبِّههم»، تصحيف.

(٣) أي: الأشعار التي قيلت في وصف «الخمار»، وهو السُّكر والنَّشوة. وتسمَّى =

محاسنها ووصالها وهجرانها، فهذا لو سئل عنه من سئل من أولي العقول لقضى بتحريمه، وعلم أن الشرع لا يأتي بإباحته، وأنه ليس على الناس أضُرُّ منه، ولا أفسدُ لعقولهم وقلوبهم وأديانهم وأموالهم وأولادهم وحريمهم^(١).

فصل

قال صاحب «المنازل» رَحِمَهُ اللهُ^(٢): (السماع على ثلاث درجات: سماع العامة، وهو ثلاثة أشياء: إجابة زجر الوعيد رغبة^(٣))، وإجابة دعوة الوعد جهدًا، وبلوغ مشاهدة المنة استبصارًا).

الوعيد يكون على ترك المأمور وفعل المحذور، فإجابة داعيه هو العمل بالطاعة.

وقوله: (رغبة)، يعني: امتثالًا لكون الله عز وجل أمر ونهى وأوعد. وحقيقة الرغبة: الخوف والرجاء، فيفعل^(٤) ما أمر به على نور الإيمان راجيًا للثواب، ويترك^(٥) ما نهى عنه على نور الإيمان خائفًا من العقاب.

«الخمريات» أيضًا.

(١) في زيادة: «منه».

(٢) (ص ١٨).

(٣) كذا عند المؤلف تبعًا لـ «شرح التلمساني» (ص ١١٣، ١١٤). والذي في مطبوعة «المنازل»: «رعة»، وعليه شرحه القاساني (ص ٩٤) فقال: «أي: ورعًا واتقاءً مما نهى عنه».

(٤) ش، ج، ن: «بفعل». والظاهر أنه كان كذا في الأصل ثم أُصلح.

(٥) الأصل، ش، ج، ن: «بترك».

وفي الرغبة فائدة أخرى، وهي أن فعله يكون فعلٌ راغِبٌ مختارٌ، لا فعلٌ كارهٍ كأنما يُساق إلى الموت وهو ينظر.

وأما (إجابة الوعد جهداً)، فهو امتثال الأمر طلباً للوصول إلى الموعد به، باذلاً جهده في ذلك، مستفرغاً فيه قواه.

وأما (بلوغ مشاهدة المنّة استبصاراً)، فهو تنبُّه السامع في سماعه إلى أن جميع ما وصله من خيرٍ فمن منّة الله عليه وتفضّله عليه من غير استحقاقٍ منه، ولا بذلٍ عوضٍ استوجب به ذلك، كما قال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧].

وكذلك يشهد أن ما زوي عنه من الدنيا أو ما لحقه منها من ضرٍّ وأذى فهو منّةٌ أيضاً من الله عليه من وجوه كثيرة يستخرجها الفكرُ الصحيح، كما قال بعض السلف: يا ابنَ آدم، لا تدري أيّ النعمتين عليك أفضل: نعمته عليك فيما أعطاك، أو نعمته فيما زوى عنك (١). (٢)

(١) قاله صالح بن مسمار البصري نزيل الرقة، عابد صالح من أتباع التابعين. أسنده عنه ابن المبارك في «الزهد» (٤٢٧)، ومن طريقه ابن أبي الدنيا في «كتاب الشكر» (٢٠٣) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤١٧٠).

(٢) في ع زيادة: «وقال عمر بن الخطاب: لا أبالي على أيّ حالٍ أصبحت أو أمسيْتُ، إن كان الغنى إنَّ فيه للشُّكر، وإن كان الفقر إنَّ فيه للصَّبْر. وقال بعض السلف: نعمته فيما زوى عني من الدنيا أعظم من نعمته فيما بسط لي منها، إنِّي رأيته أعطاهما قوماً فاغترؤا».

وكتب في أول الفقرة بخط المقابل: «زيادة» وفي آخرها: «إلى» إشارة إلى أن هذه

=

إذا مسَّ (١) بالسَّراء أعقب شكرها وإن مسَّ بالضَّراء أعقبها الصبرُ (٢)
وما منهما إلَّا له فيه نعمةٌ تضيق بها الأوهام والبرُّ والبحر (٣)
فإن قلت: فهل يشهد منته فيما لحقه من المعصية والذنب؟ قلت: نعم،
إذا اقترن بها التوبة النَّصوح والحسنات الماحية كانت من أعظم المنن عليه،
كما تقدَّم تقريره (٤).

فصل

قال (٥): (وسماع الخاصَّة ثلاثة أشياء: شهود المقصود في كلِّ زمن (٦)،

الفقرة لم ترد في النسخة المقابل عليها.

هذا، ولم أجد قول عمر بتمامه، وقد ذكر أوَّلَه المكيُّ في «قوت القلوب» (٢/ ٤٠) ثم
الغزالي في «الإحياء» (٤/ ٣٤٦). وأما نصفه الثاني فأشبهه بما روي عن ابن مسعود عند
وكيع في «الزهد» (١٣٢) وكذا عند ابن المبارك (٥٦٦) وأحمد (ص ١٩٥) فيه، وعند
الطبراني في «الكبير» (٩/ ٩٤) وغيرهم، إلَّا أن فيه «للعطف» بدل «لشكر».

(١) في هامش ع: «عم» نقلًا عن نسخة أخرى، والرواية: «إذا مسَّ بالسَّراء عمَّ سرورُها».
(٢) في ع: «الأجر». وهو لفظه كما في المصادر.
(٣) من أربعة أبيات لمحمود الورَّاق في «الشكر» لابن أبي الدنيا (٨٣) و«الفاضل» للمبرد
(ص ٩٥) و«شعب الإيمان» للبيهقي (٤٠٩٩) و«زهر الآداب» (١/ ١٣٩). وانظر:
«ديوانه» (ص ٨٥).

(٤) (١/ ٤٦٠ - ٤٧٢). وانظر: (ص ٤٣ - ٥٤) من هذا المجلد.

(٥) «منازل السائرین» (ص ١٨).

(٦) ن: «رمز»، وإليه أصلُ «غُيِّر في ل»، وهو كذلك في مطبوعة «المنازل» و«شرح
القاساني» (ص ٩٦). وهو كذلك في «شرح التلمساني» (ص ١١٥) عند سياق المتن،
وأما عند شرحه فكالمتبث.

والوقوف على الغاية في كل حين^(١)، والخلاص من التلذذ بالتفرُّق).

المقصود في كل حق^(٢) هو الربُّ^(٣) تبارك وتعالى، فإنَّ المسموع كلُّه يعرف به وبصفاته وأسمائه، وأفعاله وأحكامه، ووعدته ووعيدته، وأمره ونهيه، وعدله وفضله. وهذا الشُّهود يُنال بالسماع بالله، ولله، وفي الله، ومن الله^(٤).

أمَّا السماع به: فأن لا يسمع وفيه بقيَّة من نفسه، فإن كانت فيه بقيَّة قطعها كمال^(٥) تعلُّقه بالمسموع، فيكون سماعه بقيوَميَّة مجردًا^(٦) من التفاته إلى نفسه.

وأمَّا السماع له: فأن يجرِّد النفس في السماع من كلِّ إرادةٍ تزاحم مراد الله منه، ويجمع قوى سمعه يحصل^(٧) مراد الله من المسموع.

وأمَّا السماع فيه: فشأن آخر، وهو تجريد ما لا يليق نسبته إلى الحق من وصف أو سمة أو نعت أو فعل ممَّا هو لائق بكماله، فيثبت له ما يليق بكماله

(١) غَيْر في ل إلى: «حسّ»، وهو كذلك في مطبوعة «المنازل». وفي «شرح القاساني» (ص ٩٦): «همس»، وهو بمعناه. والمثبت من سائر النسخ يوافق ما في «شرح التلمساني» (ص ١١٥، ١١٦).

(٢) غَيْر في ل إلى: «رمز». وفي ع: «زمن».

(٣) في جميع النسخ عدا ع: «للرب»، ولعل المثبت أشبه.

(٤) قارن بـ «شرح التلمساني» (ص ١١٥)، فإن المؤلف استقى منه هذه التعلُّقات، إلا أن تفسيره الآتي لها يختلف عن تفسيره.

(٥) م، ج، ن: «حال»، وكذا كان في سائر النسخ عدا ع ثم أصلح.

(٦) ل: «متجرّدًا».

(٧) ع: «ويجمع قوى سمعه على تحصيل».

من المسموع وينزّهه عمّا لا يليق به.

وهذا الموضع لم يتخلّص فيه إلا الراسخون في العلم والمعرفة بالله، وأضلّ الله عنه أهل التحريف والتعطيل، وأهل التشبيه والتمثيل، و﴿هَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وأما السماع منه: فإنّما يتصوّر بواسطة، فهو سماعٌ مقيّدٌ. وأمّا المطلق فلا مطمع فيه في عالم الفناء، إلّا لمن اختصّه الله برسالاته وبكلامه، ولكنّ السماع لكلامه كالسماع منه، فإنّه كلامه الذي تكلم به حقّاً، فمن سمعه فليقدّر نفسه كأنّه يسمعه من الله.

هذا هو السماع من الله، لا سماع أرباب الخيال ودعوى المحال، القائل أحدهم: ناداني في سرّي، وخاطبني، وقال لي. يا ليت شعري من المنادي لك ومن المخاطب، يا مخدوعٌ يا مغرور؟ فما يدريك أنداءً شيطاني أم رحماني؟ وما البرهان على أنّ المخاطب لك هو الرحمن؟

نعم، نحن لا ننكر النداء والخطاب والحديث، وإنّما الشأن في المنادي المخاطب المحدث، فهنا تسكب العبرات.

وبالجملة فمن قرئ عليه القرآن فليقدّر نفسه كأنّما^(١) يسمعه من الله يخاطبه به، فإذا حصل له مع ذلك السماع به، وله، وفيه = ازدحمت معاني المسموع ولطائفه وعجائبه على قلبه وازدلفت إليه بأيّها يبدأ، فما شئت من علمٍ وحكم، وتعرّف وبصيرة، وهداية وعبرة.

(١) م: «كأنه».

وَأَمَّا (الوقوف على الغاية في كلِّ حين)، فهو التطلُّب والسفر إلى الغاية المقصودة بالسموع التي ^(١) جُعل وسيلةً إليها، وهو الحقُّ سبحانه، فإنَّه غاية كلِّ طلب، ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ﴾ [النجم: ٤٢]. وليس وراء الله مرمى، ولا دونه مستقرٌّ، ولا تقرُّ العينُ بغيره البتَّة، فكلُّ مطلوبٍ سواه فظُلُّ زائل وخيال مفارق ^(٢)، وإن تمتَّع به صاحبه فمتاع الغرور.

وَأَمَّا (الخلاص من التلذُّذ بالتفرُّق)، فالتفرُّق في معاني المسموع وتنقل القلب في منازلها يوجب له لذَّة، كما هو المألوف في الانتقال، فيتخلَّص من لذَّة تفرُّقه التي هي حظُّه إلى الجمعيَّة على المسموع به ومنه وله.

ولم يقل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: «الخلاص من التفرُّق»، فإنَّ المسموع إنَّما يُدرَك معناه ويُفهَم بالتفرُّق لتنوُّعه، ولكن ليتخلَّص من لذَّته - لا منه - لئلا يكون مع حظُّه. وهذا من ألطف أحوال السامعين المخلصين.

فصل

قال ^(٣): (وسماع خاصَّة الخاصَّة: سماعٌ ينفي العلل عن الكشف، ويصل الأبد إلى الأزل، ويردُّ النِّهايات إلى الأول).

فالكشف هو مكافحة ^(٤) القلب لحقيقة المسموع. وعلله أمران:

(١) كذا في جميع النسخ، وهو صواب لا إشكال فيه، أي: الغاية التي جُعل المسموع وسيلةً إليها. وغيره الفقهي ومحقق طبعة الصمعي إلى: «الذي».

(٢) في ع زيادة: «مائل».

(٣) «منازل السائرین» (ص ١٨).

(٤) أي: مكاشفته، من قولهم: «كَفَّحَهُ» إذا كشف عنه غطاءه.

أحدهما: الشُّبه التي تنتفي بهذه المكافحة، فلا يبقى معها شبهة.
وهذا^(١) هو عين اليقين.

والثاني: نفي الوسائط بين السامع والمسموع، فيغيب بمسموعه عنها ويفنى
عن شهودها، ويفنى عن شهود فئاته عنها، بحيث يشهده هو المُسمِع لا
الواسطة، وهو البادي، فمنه الإسماع ومنه الهداية، ومنه الابتداء وإليه الانتهاء.

وأما وصله الأبد إلى الأزل، فهذا إن أخذ على ظاهره فهو محال، لأنَّ
الأبد والأزل متقابلان تقابل التناقض، فاتصال أحدهما بالآخر عين المحال،
وإنَّما مراده أنَّ ما يكون في الأبد موجوداً مشهوداً فقد كان في الأزل معلوماً
مقدراً، فعاد حكم الأبد إلى الأزل علماً وحقيقةً، وصار الأزليُّ أبدياً، كما
كان الأبدىُّ أزلياً في العلم والحكم.

وإيضاح ذلك: أنَّ الأبد ظهر فيه ما كان في^(٢) الأزل خافياً، فانتهى الأمر
كلُّه إلى علمه وحكمه وحكمته، وذلك أزليُّ. وهذا هو ردُّ النِّهايات إلى
الأوَّل، فتصير الخاتمة هي عين السابقة، والله تعالى هو الأوَّل والآخر، وكلُّ
ما كان ويكون آخرًا فمردودٌ إلى سابق علمه وحكمه، فرجع الأبد إلى الأزل
والنِّهاياتُ إلى الأوَّل، والله أعلم.



(١) ع: «فهذا».

(٢) كذا في ج، ن. وفي ع: «ما كان كامناً في». وفي الأصل، م، ش: «ما كان ما في». ولكن
«ما» الثانية غير محررة في الأصل، وكأنه غُيِّر فيها لتصبح: «ينا»، فصار السياق: «ما
كان يناني»، وعليه جاء النص في ل. وهذا التصحيف يُفسد المعنى، ولذا علّق عليه
بعضهم في ل بقوله: «ما كان معلوماً فلا منافاة...» إلخ.

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة الحزن، وليست من المنازل المطلوبة، ولا المأمور بنزولها وإن كان لا بدَّ للسالك من نزولها.

ولم يأت الحزن في القرآن إلَّا منهياً عنه أو منفيًا، فالمنهي^(١) كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وقوله: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ في غير موضع^(٢)، وقوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، والمنفي كقوله: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

وسرُّ ذلك أنَّ الحزن موقَّفٌ غير مُسيِّرٍ، ولا مصلحة فيه للقلب، وأحبُّ شيءٍ إلى الشيطان أن يحزن العبدَ ليقطعه عن سيره ويوقفه^(٣) عن سلوكه، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المجادلة: ١٠]. ونهى النبي ﷺ الثلاثة أن يتناجى اثنانٍ منهم دون الثالث لأنَّ ذلك يحزنه^(٤).

فالحزن ليس بمطلوبٍ ولا مقصود، ولا فيه فائدة. وقد استعاذ منه النبي ﷺ فقال: «اللهم إني أعوذ بك من الهمِّ والحزن»^(٥)، فهو قرين الهمِّ، والفرق

(١) في الأصل وغيره: «فالنهي»، ولعل المثبت من ع أشبه.

(٢) جاء ذلك في الحجر: ٨٨، والنحل: ١٢٧، والنمل: ٧٠.

(٣) ع: «يوقفه».

(٤) أخرجه مسلم (٢١٨٤) من حديث ابن مسعود. وأخرجه البخاري (٦٢٨٨) ومسلم

(٢١٨٣) من حديث ابن عمر مختصرًا دون ذكر علة النهي.

(٥) كما في حديث أنس عند البخاري (٢٨٩٣).

بينهما أن المكروه الذي يرد على القلب، إن كان لما يُستقبل أورثه الهم، وإن كان لما مضى أورثه الحزن. وكلاهما مُضعف للقلب مُفتر للعزم.

ولكن نزول منزلته ضرورية^(١) بحسب الواقع، ولهذا يقول أهل الجنة إذا دخلوها: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾ [فاطر: ٣٤]، فهذا يدل على أنهم كان يصيبهم في الدنيا الحزن، كما تصيبهم سائر المصائب التي تجري عليهم بغير اختيارهم.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢]^(٢)، فلم يمدحوا على نفس الحزن، وإنما مدحوا على ما دل عليه الحزن من قوة إيمانهم حيث تخلّفوا عن رسول الله ﷺ لعجزهم عن النفقة، ففيه تعريض بالمنافقين الذين لم يحزنوا على تخلّفهم وغبطوا نفوسهم به.

وأما قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «ما يصيب المؤمن من هم ولا نصب ولا حزن إلا كفر الله به من خطايا»^(٣)، فهذا يدل على أنه مصيبة من الله يصيب بها العبد يكفر بها من سيئاته؛ لا يدل على أنه مقام ينبغي طلبه واستيطانه.

(١) كذا في جميع النسخ، جعل الخبر عن المضاف إليه، والوجه: «ضروري» كما أثبتته الفقي في طبعته.

(٢) هذه الآية أوردها الماتن في مطلع «باب الحزن».

(٣) أخرجه البخاري (٥٦٤١) ومسلم (٢٥٧٣) من حديث أبي سعيد وأبي هريرة.

وأما حديث هند بن أبي هالة في صفة النبي ﷺ أنه كان متواصل الأحزان، فحديث لا يثبت، وفي إسناده من لا يعرف^(١). وكيف يكون متواصل الأحزان، وقد صانه الله عن الحزن على الدنيا وأسبابها، ونهاه عن الحزن على الكفار، وغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر؛ فمن أين يأتيه الحزن؟! بل كان دائم البشر ضحك السِّنِّ، كما في صفته: «الضحك القتال»^(٢) صلوات الله وسلامه عليه.

وأما الخبر المروي: «إن الله يحب كل قلب حزين» فلا يعرف إسناده، ولا من رواه، ولا تعلم صحته^(٣).

(١) جزء من حديث أخرجه الترمذي في «الشمائل» (٢٢٥) وابن أبي الدنيا في «الهم والحزن» (١) والطبراني في «الكبير» (١٥٥/٢٢) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٣٦٢) وفي «دلائل النبوة» (١/٢٨٥-٢٨٨) وغيرهم. وفي إسناده جُميع بن عمر العجلي، رافضي ضعيف؛ ورجل من بني تميم وابن لأبي هالة، مجهولان. وله إسناد آخر عند البيهقي في «الدلائل»، ولكنه من طريق الحسن بن محمد بن يحيى بن الحسن العلوي النسابة، وهو كذاب.

(٢) هذا من جملة صفاته ﷺ التي كانت تعرفها اليهود أنها تكون في نبي يُبعث إليهم، ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾. انظر: «مغازي الواقدي» (١/٣٦٧).

(٣) بل يُعرف إسناده ومن رواه، ولكنه حديث ضعيف، أخرجه البزار (٤١٥٠) وابن عدي في «الكامل» (٢/٤٦٢) والطبراني في «مسند الشاميين» (١٤٨٠، ٢٠١٢) والحاكم (٤/٣١٥) والبيهقي في «الشعب» (٨٦٥، ٨٦٦) من طريقين عن ضمرة بن حبيب عن أبي الدرداء مرفوعاً. قال الحاكم: صحيح الإسناد، فتعقبه الذهبي بأنه منقطع، أي بين ضمرة وأبي الدرداء.

وله طريق آخر عن أبي إدريس الخولاني عن أبي الدرداء في «مسند الفردوس» كما في

وعلى تقدير صحته فالحزن مصيبةٌ من المصائب التي يتلى الله بها عبده، فإذا ابتلى به العبد فصبر عليه أحبَّ صبره على بلائه.

وأما الأثر الآخر: «إذا أحبَّ الله عبدًا نصب في قلبه نائحةً، وإذا أبغض عبدًا جعل في قلبه مزمارًا»، فآثرُ إسرائيلي، قيل: إنَّه في التوراة (١). وله معنى صحيح، فإنَّ المؤمن حزين على ذنوبه، والفاجر لاهٍ لآعبٍ مترنم فرح.

وأما قوله تعالى عن نبيِّه إسرائيل: ﴿وَأَيَّضَتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [يوسف: ٨٤]، فهو إخبارٌ عن حاله بمُصابه بفقد ولده وحييه، وإنَّه ابتلاه بذلك كما ابتلاه بالتفريق بينه وبينه.

وأجمع أرباب السُّلوك على أنَّ حزن الدُّنيا غير محمودٍ، إلَّا أبا عثمان الحيريَّ فإنَّه قال: الحزن بكلِّ وجه فضيلةٌ وزيادةٌ للمؤمن ما لم يكن بسبب معصيةٍ، قال: لأنَّه إن لم يوجب تخصيصًا فإنَّه يوجب تمحيصًا (٢).

فيقال: لا ريب أنَّه محنةٌ وبلاءٌ من الله بمنزلة المرض والهَمِّ والغَمِّ، وأما إنَّه من منازل الطريق فلا.

«الغرائب الملتقطة منه» للحافظ (٣/ ٢٠٣ - مخطوطة دار الكتب المصرية)، وإسناده غريب، وفيه من لم أجد له ترجمة. وروي أيضًا من حديث معاذ بن جبل ولكنه موضوع. انظر: «الضعيفة» (٣١١٧). ولعل مردَّ هذه الروايات إلى أثرٍ إسرائيلي رواه المُعافي بن عمران في «الزهد» (١٨٦) عن إسماعيل بن رافع أن ذلك مكتوب في التوراة.

(١) كما في «الرسالة القشيرية» (ص ٣٦٨).

(٢) ذكره القشيري (ص ٣٧٠).

فصل

قال صاحب «المنازل» رحمته الله ^(١): (الحزن توجع لفائتٍ أو تأسُفٌ على ممتنع).

يريد أن ما يفوت الإنسان قد يكون مقدورًا له وقد لا يكون، فإن كان مقدورًا توجع لفوته، وإن كان غير مقدورٍ تأسُف لامتناعه.

قال: (وله ثلاث درجات، الأولى ^(٢): حزن العامة، وهو حزنٌ على التفريط في الخدمة، وعلى التورُّط في الجفاء، وعلى ضياع الأيام).

التفريط في الخدمة عندهم فوق التفريط في العمل وتضييعه، بل هذا الحزن يكون مع القيام بالعمل، فإنَّ الخدمة عندهم من باب الأخلاق والآداب، لا من باب الأفعال، وهي حقُّ العبودية وأدبها وواجبها، وصاحب هذا الحزن بالأولى أن يحزن لتضييع العمل.

وأما (التورُّط في الجفاء)، فهو أيضًا أخسُّ من المعصية بارتكاب المحظور، لأنَّه قد يكون بفقد أنسٍ سابقٍ مع الله تعالى، فإذا توارى عنه تورُّط في الجفوة، فإنَّ الشيخ ذكر الحزن في (قسم الأبواب) وهو عنده من (قسم البدايات) ^(٣).

(١) (ص ١٩).

(٢) الأصل، ل، م: «الأول».

(٣) لأنه يليه مباشرة، لا أنه جزء منه، فإن (قسم البدايات) أول أقسام الكتاب العشرة و(قسم الأبواب) ثانيها.

وأما (تضييع الأيام)، فنوعان أيضًا: تضييعها بخلوها عن الطاعات، وتضييعها بخلوها عن مواجيد الإيمان وذوق^(١) حلاوته، والأنس بالله وحسن الصُحبة معه.

فكل واحد من الثلاثة نوعان: لأهل البداية، وللسالكين المتوسّطين. وكلامه يعمّ النوعين، وإن كان بالثاني أخصّ.

(الدرجة الثانية: حزن أهل الإرادة، وهو حزنٌ على تعلُّق القلب بالتفرقة، وعلى اشتغال النفس عن الشُّهود، وعلى التسلّي عن الحزن)^(٢).

تعلُّق القلب بالتفرقة هو عدم الجمعيّة في الحضور مع الله، وتشتّت الخواطر في أودية المراتب.

وأما (اشتغال النفس عن الشُّهود)، فهو نوعان: اشتغالها عن الذكر الذي يوجب الشُّهود ويثمره غيره. والثاني: اشتغالها به عن الشُّهود لضعف الذكر، أو لضعف القلب عن الشُّهود، أو لمانع آخر. ولكن إذا قهر الشُّهود النفس لم تتمكّن من التشاغل عنه، إلا بقاهر يقهرها عنه.

وأما (التسلّي عن الحزن)، يعني أنّ وجود الحزن في القلب دليلٌ على الإرادة والطلب، ففقده والتسلّي عنه نقصٌ، فيحزن على فقد الحزن، كما يبكي على فقد البكاء، ويخاف من عدم الخوف.

وهذا فيه نظر، وإنما يُحمّد الحزن على فقد الحزن إذا اشتغل بفرح

(١) في جميع النسخ عدا: «وذلك»، ولعل المثبت من ع أشبه.

(٢) «منازل السائرین» (ص ١٩).

مذموم^(١). أمّا إذا اشتغل عن الحزن بفرح محمودٍ، وهو الفرح بفضل الله ورحمته، فلا معنى للحزن على فوات الحزن.

قال^(٢): (وليست الخاصّة من مقام الحزن في شيءٍ، لأنّ الحزن فقدُ، والخاصّة أهل وجدانٍ).

وهذا إن أراد به أنّه لا ينبغي لهم تعمّد الحزن فصحيحٌ، وإن أراد أنه لا يعرض لهم حزنٌ فليس كذلك، والحزن من لوازم الطبيعة، ولكنه ليس^(٣) بمقامٍ.

قال^(٤): (الدرجة الثالثة من الحزن: التحزُّن للمعارضات دون الخواطر، ومعارضات القصود، واعتراضات الأحكام).

هذه ثلاثة أمورٍ بحسب الشُّهود والإرادة.

الأوّل: حزن المعارضات، فإنّ القلب يعترضه وارد الرجاء - مثلاً - فلم ينشب أن يعارضه وارد الخوف، وبالعكس، ويعترضه وارد البسط فلم ينشب أن يعترضه وارد القبض، ويَرِد عليه وارد الأُنس فيعترضه وارد الهيبة، فيوجب له اختلاف هذه المعارضات عليه حزناً لا محالة.

(١) «إذا اشتغل بفرح مذموم» سقط من النسخة التي قولت عليها، ولذا أشير فيها إلى الضرب عليه.

(٢) «منازل السائرین» (ص ٢٠) إلى قوله: «في شيء». وما بعده فمن كلام التلمساني في «شرحه» (ص ١٢٠).

(٣) في ع زيادة: «هو».

(٤) «منازل السائرین» (ص ٢٠)، ولفظه: «ولكن الدرجة الثالثة...». وكذا في ل. وفي الأصل كتبت: «لكن» ثم وضع عليها علامة الحذف (ح).

وليست هذه المعارضات من قبيل الخواطر، بل من قبيل الواردات الإلهية، فلذلك قال: (دون الخواطر)، فإنَّ معارضات الخواطر غير هذا.

وعند القوم هذا من آثار الأسماء والصفات، واتّصال أشعة أنوارها بالقلب، وهو المسمّى عندهم بالتجلّي.

وأما (معارضات القصود)، فهو أصعب ما على القوم، وفيه يظهر اضطرابهم إلى العلم فوق كلّ ضرورة، فإنَّ الصادق يتحرّى في سلوكه كلّهُ أحبَّ الطرق إلى الله، فإنّه سالكٌ به وإليه، فيعترضه طريقان لا يدري أيُّهما أَرْضَى الله وأحبُّ إليه، فمنهم من يحكّم العلم بجهدِه استدلالاً، فإن عجز فتقليداً، فإن عجز عنهما سكن ينتظر ما يحكم له به القدرُ ويُخلي باطنه من المقاصد جملةً. ومنهم من يُلقي الكلَّ على شيخه إن كان له شيخٌ. ومنهم من يلجأ إلى الاستخارة والدُّعاء، ثمَّ ينتظر ما يجري به القدر.

وأصحاب العزائم يبذلون وسعهم في طلب الأرضي علماً ومعرفةً، فإن أعجزهم قنعوا بالظنِّ الغالب، فإن تساوى عندهم الأمران، قدّموا أرجحهما مصلحةً. ولترجيح المصالح رتبٌ متفاوتةٌ، فتارةً ترجّح بعموم النفع، وتارةً ترجّح بزيادة الإيمان، وتارةً ترجّح بمخالفة النفس، وتارةً ترجّح باستجلاب مصلحةٍ أخرى بها لا تحصل من غيرها، وتارةً ترجّح بأمنها من الخوف من مفسدةٍ لا تؤمن في غيرها. فهذه خمس جهاتٍ من الترجيح، قلَّ أن تُعدَّ واحدةً منها.

فإن أعوزه ذلك كلّهُ تخلّى عن الخواطر جملةً، وانتظر ما يحركه به محرّك القدر، وافتقر إلى ربّه افتقار مستنزلٍ ما يرضيه ويحبّه، فإذا جاءته الحركة استخار الله وافتقر إليه افتقاراً ثانياً خشيةً أن تكون تلك الحركة نفسيةً

أو شيطانيةً، لعدم العصمة في حقّه واستمرار المحنة بعدوّه^(١) ما دام في عالم الابتلاء والامتحان، ثمّ أقدم على الفعل. فهذا نهاية ما في مقدور الصّادقين.

ولأهل الجهاد في هذا من الهداية والكشف ما ليس لأهل المجاهدة، ولهذا قال الأوزاعي وابن المبارك: إذا اختلف الناس في شيء فانظروا ما عليه أهل الثغر - يعني أهل الجهاد - فإنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩] (٢).

وأما (اعتراضات الأحكام)، فيجوز أن يريد به (٣) الأحكام الكونية، وهو أظهر، وأن يريد به الأحكام الدّينية، فإنَّ أرباب الأحوال يقع منهم اعتراضات على الأحكام الجارية عليهم بخلاف ما يريدونه، فيحزنون عند إدراكهم لتلك الاعتراضات على ما صدر منهم من سوء الأدب، وتلك الاعتراضات هي إراداتهم خلاف ما جرى لهم به القدر، فيحزن على عدم الموافقة وإرادة خلاف ما أريد به.

وإن كان المراد به الأحكام الدّينية، فإنَّهم تعرض لهم أحوال لا يمكنهم الجمع بينها وبين أحكام الأمر كما تقدّم، فلا يجدون بدّاً من القيام بأحكام الأمر، ولا بدّاً أن يحدث لهم نوع اعتراض خفيّ أو جليّ بحسب انقطاعهم عن الحال بالأمر، فيحزنون لوجود هذه المعارضة، فإذا قاموا بأحكام الأمر

(١) م، ج، ن: «واستمرار المحنة كرة بعد كرة».

(٢) ذكره ابن الجوزي في «زاد المسير» (٢٨٥ / ٦) عن ابن المبارك، ولم أجده مسنداً إليه. وإنما أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٠٨٤ / ٩) وابن عدي في «الكامل» (٢٥٨ / ١) والثعلبي في «الكشف والبيان» (٩٢ / ٢١) عن ابن عُيينة رحمته الله.

(٣) في هامش ع إشارة إلى أنه في نسخة: «بالأحكام».

ورأوا أنَّ المصلحة في حقِّهم ذلك وحمدوا عاقبته حزنوا على تسرُّعهم إلى
المعارضة. فالتسليم لداعي العلم واجبٌ، ومعارضة الحال من قبيل
الإرادات والعلل، فيحزن على بقيتها فيه، والله أعلم.



فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ تَسْتَعِينُ﴾: منزلة الخوف، وهي من أجل منازلها وأنفعها للقلب.

وهو فرض على كل أحد، قال تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِلَّيَّ فَاتَّقُوا﴾^(١) [البقرة: ٤١]، وقال: ﴿فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ وَآخِشُوا﴾ [المائدة: ٤٤].

ومدح أهله في كتابه وأثنى عليهم فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُّشْفِقُونَ﴾^(٥٧) وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ^(٥٨) وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ^(٥٩) وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءً آتَاوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَّةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ^(٦٠) أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧ - ٦١].

وفي «المسند» والترمذي^(٢) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قلت يا رسول الله، ﴿الَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءً آتَاوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَّةٌ﴾ أهو الذي يزني ويشرب الخمر ويسرق؟ قال: «لا يا ابنة الصديق، ولكنه الرجل يصوم ويصلي ويتصدق، ويخاف أن لا يقبل منه».

(١) كذا في النسخ، ولعله سبق قلم والمقصود قوله تعالى: ﴿وَإِلَّيَّ فَارْجِعُونَ﴾.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٥٧٠٥) والترمذي (٣١٧٥) وابن ماجه (٤١٩٨) والحاكم (٣٩٣/٢) من طريق عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب الهمداني عن عائشة. وهو مرسل، فإن عبد الرحمن بن سعيد لم يلق عائشة كما قال أبو حاتم في «المراسيل» لابنه (١٢٧). وله طرق أخرى لكنها معلولة. انظر: «العلل» للدارقطني (٣٦٧٥، ٢٢١٦) و«أنيس الساري» (٤٢٣٢).

قال الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عملوا والله^(١) بالطاعات واجتهدوا فيها، وخافوا أن تُردَّ عليهم؛ إنَّ المؤمن جمع إحساناً وخشيةً، والمنافق جمع إساءةً وأمناً^(٢).

و«الوجل» و«الخوف» و«الخشية» و«الرغبة» ألفاظ متقاربة غير مترادفة.

قال أبو القاسم الجنيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الخوف توقُّع العقوبة على مجاري الأنفاس^(٣).

وقيل: الخوف اضطراب القلب وحركته من تذكُّر المخوف.

وقيل: الخوف قوَّة العلم بمجاري الأحكام^(٤). وهذا سبب الخوف، لا أنَّه نفسه.

وقيل: الخوف هرب القلب من حلول المكروه عند استشعاره.

والخشية أخصُّ من الخوف، فإنَّ الخشية للعلماء بالله، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، فهي خوفٌ مقرونٌ بمعرفة، وقال النبي ﷺ: «إِنِّي أَتَقَاكُمُ اللَّهَ وَأَشَدُّكُمْ لَهُ خَشِيَّةً»^(٥).

(١) كذا في النسخ، والذي في مطبوعة «معالم التنزيل»: «الله».

(٢) ذكره البغوي في «معالم التنزيل» (٥/ ٤٢١). والفقرة الأخيرة منه أخرجها الحسين بن الحسن المروزي في زوائده على «الزهد» لابن المبارك (٩٨٥) والطبري في «تفسيره» (٦٨/ ١٧).

(٣) أسنده القشيري (ص ٣٥٢).

(٤) ذكره القشيري (ص ٣٥٢).

(٥) أخرجه مسلم (١١٠٨) من حديث عمر بن أبي سلمة بنحوه.

فالخوف حركة، والخشية انجماع وانقباض وسكون؛ فإنَّ الذي يرى العدوَّ والسَّيل ونحو ذلك له حالتان:

إحدهما: حركته للهرب منه، وهي حالة الخوف.

والثانية: سكونه وقراره في مكانٍ لا يصل إليه، وهي الخشية. ومنه: انخسَّ الشيءُ^(١)، والمضاعف والمعتلُّ أخوان، كتقضى البازيُّ وتقضض.

وأما الرهبة فهي الإمعان في الهرب من المكروه، وهي ضدُّ الرَّغبة التي هي سفر القلب في طلب المرغوب فيه. وبين الرَّهب والهرب تناسبٌ في اللفظ والمعنى، يجمعهما الاشتقاق الأوسط الذي هو عقد تقاليب الكلمة على معنى جامع.

وأما الوجل فرَجَفان القلب وانصداعه لذكر من يخاف سلطانه وعقوبته، أو لرؤيته.

وأما الهيبة فخوفٌ مقارنٌ للتعظيم والإجلال، وأكثر ما يكون مع المعرفة والمحبة. والإجلال: تعظيمٌ مقرونٌ بالحبِّ.

فالخوف لعامة المؤمنين، والخشية للعلماء العارفين، والهيبة للمحبِّين، والإجلال للمقرَّبين. وعلى قدر العلم والمعرفة يكون الخوف والخشية، كما قال ﷺ: «إني لأعلمكم بالله وأشدُّكم له خشيةً»^(٢)، وقال: «لو تعلمون ما

(١) أي: دخل واستتر.

(٢) في النسخ عداع: «خوفًا»، والمثبت جاء في هامش الأصل ول مصححًا عليه، وهو لفظ الحديث. وزاد في ع بعده: «وفي رواية: خوفًا».

(٣) أخرجه البخاري (٦١٠١) ومسلم (٢٣٥٦) من حديث عائشة بنحوه.

أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً، ولما تلذذتم بالنساء على الفرش،
ولخرجتم إلى الصُّعَدَات تجأرون إلى الله تعالى»^(١).

فصاحب الخوف يلتجئ إلى الهرب والإمساك، وصاحب الخشية
يلتجئ إلى الاعتصام بالعلم، ومثلُهما مثل من لا علم له بالطَّبِّ ومثل الطبيب
الحاذق، فالأوّل يلتجئ إلى الحِمِيَةِ والهرب، والطبيب يلتجئ إلى معرفته
بالأدوية والأدواء.

قال أبو حفص^(٢): الخوف سوط الله يقوّم به الشّارد^(٣) عن بابه، وقال:
الخوف سراج في القلب، به يُبصر ما فيه من الخير والشرّ^(٤).
وكلُّ أحدٍ إذا خفته هربت منه إلا الله تعالى، فإنك إذ خفته هربت إليه،
فالخائف هاربٌ من ربّه إلى ربّه.

قال أبو سليمان رحمه الله^(٥): ما فارق الخوف قلباً إلا خرب.

(١) أخرجه أحمد (٢١٥١٦) والترمذي وقال: حسن غريب (٢٣١٢) وابن ماجه
(٤١٩٠) والحاكم (٥١٠/٢) من حديث مورّق العجلي عن أبي ذر رضي الله عنه. وفي
إسناده لين، وهو أيضاً مرسل لأن مورّقاً لم يسمع أباً ذر. وله طريق آخر متصل عند
أحمد في «الزهد» (ص ١٨٢) إلا أن فيه رجلاً مبهمًا. وأصله في «الصحيحين» من
حديث أبي هريرة وأنس وعائشة إلى قوله: «ولبكيتم كثيراً».

(٢) النيسابوري الحدّاد، اختلف في اسمه، فقيل: عمر بن سلم، وقيل: عمرو بن سلمة،
وقيل غير ذلك. وهو أول من أظهر طريقة التصوف بنيسابور. توفي سنة ٢٦٤. انظر:
«القيصرية» (ص ١٤٣) و«سير أعلام النبلاء» (١٢/٥١٠).

(٣) ع: «الشاردين».

(٤) القولان أسندهما القشيري (ص ٣٤٩، ٣٥٠).

(٥) الداراني، أسنده عنه القشيري (ص ٣٥٢).

وقال إبراهيم بن شيان^(١): إذا سكن الخوف القلب^(٢) أحرق مواضع الشهوات منه وطرده الدنيا عنه^(٣).

وقال ذو النون رحمه الله: الناس على الطريق ما لم يزل عنهم الخوف، فإذا زال عنهم الخوف ضلُّوا عن الطريق^(٤).

وقال حاتم الأصم: لا تغترَّ بمكانٍ صالح، فلا مكان أصلح من الجنة ولقي آدم فيها ما لقي. ولا تغترَّ بكثرة العبادة، فإن إبليس بعد طول العبادة لقي ما لقي. ولا تغترَّ بكثرة العلم، فإن بلعام بن باعورا^(٥) لقي ما لقي وكان يعرف الاسم الأعظم. ولا تغترَّ بلقاء الصالحين ورؤيتهم، فلا شخص أصلح من النبي صلَّى الله عليه وآله ولم ينتفع بلقاءه أعداؤه والمنافقون^(٦).

والخوف ليس مقصودًا لذاته، بل مقصودًا لغيره قصد الوسائل، ولهذا يزول بزوال المخوف، فإن أهل الجنة لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون.

(١) في النسخ: «سفيان»، والمثبت جاء في هامش ش من نسخة أخرى. وهو أبو إسحاق إبراهيم بن شيان القرميسيني (نسبة إلى بلدة قرميسين الجبلية التي يقال لها اليوم كرمانشاه في غربي إيران)، زاهد الجبل وشيخ الصوفية به. توفي سنة ٣٣٧. انظر: «القشيرية» (ص ٢٠٩) و«سير أعلام النبلاء» (١٥ / ٣٩٢).

(٢) ع: «القلوب» والضمائر الآتية بحسبه. والمثبت هو لفظ مصادر النقل.

(٣) أسنده السلمي في «طبقات الصوفية» (ص ٤٠٤)، وعنه القشيري في «رسالته» (ص ٣٥٣).

(٤) ذكره القشيري (ص ٣٥٢).

(٥) هو رجل من بني إسرائيل، قال كثير من مفسري السلف إنه المعني بقوله تعالى: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَٱنْسَلَخَ مِنْهَا فَٱتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ ٱلْعَٰوِينَ﴾. انظر: «تفسير الطبري» (١٠ / ٥٦٦-٥٨٥).

(٦) ذكره القشيري (ص ٣٥٦).

والخوف يتعلّق بالأفعال، والمحبة تتعلّق بالذات والصفات، ولهذا تتضاعف محبة المؤمنين لرّبهم إذا دخلوا دار النعيم، ولا يلحقهم فيها خوفٌ، ولهذا كانت منزلة المحبة ومقامها أعلى وأرفع من منزلة الخوف ومقامه.

والخوف المحمود الصادق: ما حال بين صاحبه وبين محارم الله، فإذا تجاوز ذلك خيف منه اليأس والقنوط.

قال أبو عثمان رضي الله عنه^(١): صدق الخوف هو الورع عن الآثام ظاهرًا وباطنًا.

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يقول: الخوف المحمود ما حجزك عن محارم الله.

وقال صاحب «المنازل» رحمه الله^(٢): (الخوف هو الانخلاع من طمأنينة الأمن بمطالعة الخبر).

يعني: الخروج عن سكون الأمن باستحضار ما أخبر الله به من الوعد والوعيد.

قال: (وهو على ثلاث درجات، الدرجة الأولى: الخوف من العقوبة، وهو الخوف الذي يصحّ به الإيمان، وهو خوف العائمة، وهو يتولّد من تصديق الوعيد، وذكر الجناية، ومراقبة العاقبة).

الخوف مسبوق بالشّعور والعلم، فمُحال خوف الإنسان ممّا لا شعور له

(١) الحيري، أسنده عنه القشيري (ص ٣٥٢).

(٢) (ص ٢٠).

به. وله متعلّقان، أحدهما: نفس المكروه المحذور وقوْعُه، والثاني: السبب والطريق المفضي إليه؛ فعلى قدر شعوره بإفضاء السبب إلى المَخُوف وبقدر المخوف يكون خوفُه. وما نقص من شعوره بأحد هذين نقص من خوفه بحسبه، فمن لم يعتقد أن سبب كذا يفضي إلى محذور كذا لم يخَفْ من ذلك السبب، ومن اعتقد أنه يفضي إلى مكروه ما ولم يعرف قدره لم يخَفْ منه ذلك الخوف، فإذا عرف قدر المَخُوف وتيقّن إفضاء السبب حصل له الخوف. هذا معنى تولُّده من تصديق الوعيد وذكر الجناية ومراقبة العاقبة.

وفي مراقبة العاقبة زيادةٌ استحضر المخوف وجعله نُصَبَ عينه بحيث لا ينساه، فإنّه وإن كان عالمًا به لكنّ نسيانه وعدم مراقبته يحول بين القلب^(١) وبين الخوف، فلذلك كان الخوف علامة صحّة الإيمان، وترحُّله من القلب علامة ترحُّل الإيمان منه.

فصل

قال^(٢): (الدرجة الثانية: خوف المكر في جريان الأنفاس المستغرقة في اليقظة المشوبة بالحلاوة).

يريد أن من حصلت له اليقظة بلا غفلة، واستغرقت أنفاسه فيها، واستحلى ذلك فإنّه لا أحلى من الحضور في اليقظة= فإنّه ينبغي أن يخاف المكر وأن يُسلَب هذا الحضور واليقظة والحلاوة، فكم من مغبوط بحاله انعكس عليه الحال، ورجع من حسن المعاملة إلى قبيح الأعمال، فأصبح

(١) في النسخ عدا الأصل، ش، ع زيادة: «منه».

(٢) «منازل السائرین» (ص ٢٠).

يقلَّب كَفِّهِ ويضرب باليمين على الشَّمال! بينما بَدُرُ أحواله مستنيرًا في ليالي التَّمام، إذ أصابه الكسوف فدخل في الظَّلام، فبُدِّل بالأنس وحشةً، وبالحضور غيبةً، وبالإقبال إعراضًا، وبالتقريب إبعادًا، وبالجمع تفرقةً، كما قيل^(١):

أحسنت ظنَّكَ بالأيَّام إذ حسنت ولم تخَفْ سوءَ ما يأتي به القدرُ
وسالمتك اللَّيالي فاغتررت بها وعند صفو اللَّيالي يحدث الكدرُ

قال (٢)(٣): (وليس في مقام أهل الخصوص وحشة الخوف، إلا هيبة الجلال، وهي أقصى درجة يشار إليها في غاية الخوف).

يعني: أنَّ وحشة الخوف إنما تكون مع الانقطاع والإساءة، وأهل الخصوص أهل وصولٍ إلى الله تعالى وقربٍ منه، فليس خوفهم خوفَ وحشةِ كخوف المسيئين المنقطعين، لأنَّ الله عز وجل معهم بصفة الإقبال عليهم والمحبة لهم.

وهذا بخلاف هيبة الجلال، فإنَّها متعلِّقةٌ بذاته وصفاته، وكلَّما كان عبده به أعرفَ وإليه أقربَ كانت هيبتهُ جلاله^(٤) في قلبه أعظم، وهي أعلى من درجة خوف العامَّة.

(١) هما للشافعي في «الانتقاء» لابن عبد البر (ص ١٠١)، ولسعيد بن حميد في «الزَّهرة» (ص ٨٠٦). وذكر القشيري (ص ٣٥٥) أنه سمع أبا علي الدقاق ينشدهما كثيرًا.

(٢) «منازل السائرین» (ص ٢٠).

(٣) ع: «الدرجة الثالثة قوله». ولم يعنُون صاحب «المنازل» للدرجة الثالثة.

(٤) ع: «هيئته وإجلاله».

قال^(١): (وهي هيئة تعارض المكاشف أوقات المناجاة، وتصون المسامر^(٢) أحيان المسامرة، وتفصم المعان بصدمة العزة).

يعني: أن أكثر ما تكون الهيئة أوقات المناجاة، وهي وقت تملُّق العبد ربّه، وتضرُّعه بين يديه واستعطافه والثناء عليه بآلائه وأسمائه وأوصافه، أو مناجاته بكلامه، هذا هو مراد القوم بالمناجاة.

وهذه المناجاة توجب كشف الغطاء بين القلب وبين الربّ، ورفع الحجاب المانع من مكافحة القلب لأنوار أسمائه وصفاته، وتجليها عليه، فتعارضه الهيئة في خلال هذه الأوقات، فتقبض من عنان مناجاته بحسب قوّة واردها.

وأما صون المسامر^(٣) أحيان المسامرة: فالمسامرة عندهم أخصّ من المناجاة، وهي مخاطبة القلب للربّ خطاب المحبّ لمحبوبه، فإن لم تقارنها هيئة جلاله، أخذت به في نوع^(٤) الانبساط والإدلال، فتجيء الهيئة صائنةً للمسامر في مسامرته من انخلاعه من أدب العبوديّة.

وأما فصمها المعان بصدمة العزة، فإنّ الفصم: القطع، أي تكاد تقتله وتمحقه بصدمة عزّة الربوبية بمعانيها الثلاثة، وهي: عزّة الامتناع، وعزّة القوّة والشدّة، وعزّة السُلطان والقهر، فإذا صدمت المعان كادت تفصمه وتمحق أثره، إذ لا يقوم لعزّة الربوبية شيء.

(١) «منازل السائرین» (ص ٢٠).

(٢) ل، ج، ن: «المشاهد»، وكذا في «المنازل» وشروحه.

(٣) في ل غيّر إلى «المشاهد» ليوافق متن «المنازل».

(٤) «نوع» ساقط من ع.

فصل

القلب في سيره إلى الله عز وجل بمنزلة الطائر، فالمحبة رأسه، والخوف والرجاء جناحاه، فمتى سلم الرأس والجناحان فالطير جيد الطيران، ومتى قُطع الرأس مات الطائر، ومتى عدم الجناحان فهو عرضة لكل صائد وكاسر، ولكن السلف استحبوا أن يقوى في الصحة جناح خوف على جناح الرجاء، وعند الخروج من الدنيا يقوى جناح الرجاء على جناح الخوف. هذه طريقة أبي سليمان وغيره، قال: وينبغي للقلب أن يكون الغالب عليه الخوف، فإنه إذا كان الغالب عليه الرجاء فسد^(١).

وقال غيره: أكمل الأحوال اعتدال الرجاء والخوف وغلبة الحب، فالمحبة هي المركب، والرجاء حاد، والخوف سائق، والله الموصول بمنه وكرمه.



(١) ذكره القشيري (ص ٣٥٤).

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة الإشفاق؛ قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴿٥٥﴾ قَالُوا إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِي أَهْلِنَا مُشْفِقِينَ ﴿٥٦﴾ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَدْنَا عَذَابَ السَّعُورِ﴾ [الطور: ٢٥ - ٢٧].

الإشفاق رقة الخوف، وهو خوفٌ برحمةٍ من الخائف لمن يخاف عليه، فنسبته إلى الخوف نسبة الرأفة إلى الرحمة، فإنها ألطف الرحمة وأرقها.

ولهذا قال صاحب «المنازل» رَحِمَهُ اللهُ (١): (الإشفاق: دوام الحذر مقروناً بالترحم، وهو على ثلاث درجات، الأولى: إشفاق على النفس أن تجمح إلى العناد). أي: تُسرّع وتذهب إلى طريق الهوى والعصيان ومعاندة العبودية.

(وإشفاق على العمل: أن يصير إلى الضياع).

أي: يخاف على عمله أن يكون من الأعمال التي قال الله تعالى فيها: ﴿وَقَدْ مَنَّآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وهي الأعمال التي كانت لغير الله، وعلى غير أمره وسنة رسوله.

ويخاف أيضاً أن يضيع عمله في المستقبل، إمّا بتركه، وإمّا بمعاصي (٢)

(١) (ص ٢١).

(٢) في النسخ عدال، ع: «بمعارض»، ثم أصلح في الأصل بمسح الرائ.

تُغْرَقُهُ (١) وَتُحِيطُ (٢) بِهِ فَيَذْهَبُ ضَائِعًا، وَيَكُونُ حَالُ صَاحِبِهِ كَالْحَالِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾ [البقرة: ٢٦٦]. قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَوْمًا: فَيَمْنُ تَرُونَ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ؟ فَقَالُوا: اللَّهُ أَعْلَمُ، فَغَضِبَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ: قُولُوا: نَعْلَمُ أَوْ لَا نَعْلَمُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فِي نَفْسِي مِنْهَا شَيْءٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، قُلْ وَلَا تَحْقِرَنَّ نَفْسَكَ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ضَرَبْتُ مَثَلًا لِعَمَلٍ. قَالَ عُمَرُ: أَيُّ عَمَلٍ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لِعَمَلٍ. قَالَ عُمَرُ: لِرَجُلٍ غَنِيٍّ يَعْمَلُ بِطَاعَةِ اللَّهِ، بَعَثَ (٣) اللَّهُ لَهُ الشَّيْطَانَ، فَعَمَلَ بِالْمَعَاصِي حَتَّى أَغْرَقَ (٤) أَعْمَالَهُ (٥).

قَالَ (٦): (وَإِشْفَاقٌ عَلَى الْخَلِيقَةِ لِمَعْرِفَةِ مَعَاصِيهَا).

هَذَا قَدْ يُوْهِمُ نَوْعَ تَنَاقُضٍ، فَإِنَّهُ كَيْفَ يُشْفَقُ مَعَ مَعْرِفَةِ الْعُذْرِ؟ وَلَيْسَ بِمُتَنَاقِضٍ، فَإِنَّ الْإِشْفَاقَ - كَمَا تَقَدَّمَ - خَوْفُ مَقْرُونِ بَرَحْمَةٍ، فَيُشْفَقُ عَلَيْهِمْ مِنْ

(١) قِرَاءَةُ الْمَطْبُوعَاتِ: «تَفَرَّقُهُ»، وَالْمُثَبِّتُ أَقْرَبُ إِلَى رِسْمِ عَامَّةِ النُّسخِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِ عُمَرَ: «... فَعَمَلَ بِالْمَعَاصِي حَتَّى أَغْرَقَ أَعْمَالَهُ».

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ، شَ بِالْيَاءِ الْمُثَنَّى مِنَ الْإِحَاطَةِ. وَفِي ل، ج، ن بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ مِنَ الْحَبُوطِ. وَفِي ع: «تُحِيطُهُ».

(٣) ع: «فَبَعَثَ». وَلَفْظُ الْحَدِيثِ: «ثُمَّ بَعَثَ».

(٤) فِي ع زِيَادَةٌ: «جَمِيعٌ»، وَلَا تَوْجُدُ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٥٣٨).

(٦) «الْمَنَازِلُ» (ص ٢١).

جهة مخالفة الأمر والنهي، مع نوع رحمةٍ بملاحظة جريان القَدَر عليهم.

قال^(١)؛ (الدرجة الثانية: إشفاقٌ على الوقت أن يشوبه تفرُّق).

أي يحذر على وقته أن يخالطه ما يفرِّقه عن الحضور مع الله عز وجل.

قال؛ (وعلى القلب أن يزاحمه عارضٌ).

والعارض المزاحم إمَّا فترةٌ، وإمَّا شبهةٌ، وإمَّا شهوةٌ، وهو كلُّ سببٍ^(٢) يعوق السالك.

قال؛ (وعلى اليقين أن يُداخله سبب).

اليقين هو الطَّمَأينة إلى مَنْ الأسبابُ كُلُّها بيديه^(٣)، فمتى داخل يقينه ركُونٌ إلى سببٍ وتعلُّقٌ به وطمَأينةٌ^(٤) إليه قدح ذلك في يقينه. وليس المراد قطع الأسباب عن أن تكون أسبابًا والإعراض عنها، فإنَّ هذا زندقة وكفر ومحال، فإنَّ الرسول سببٌ في حصول الهداية والإيمان، والأعمال الصالحة سببٌ لحصول النجاة، والكفر سببٌ لدخول النار، والأسباب المشاهدة أسبابٌ لمسبباتها؛ ولكن الذي يريد: أن يحذَرَ من إضافة يقينه إلى سببٍ غير الله، ولا^(٥) يتعلَّق بالأسباب، بل يفنى بالمسبَّب عنها.

(١) «المنازل» (ص ٢١).

(٢) ج، ن: «وهو على كل حال سببٌ».

(٣) م، ج، ن: «بيده».

(٤) ع: «واطمأنَّ».

(٥) «لا» ساقطة من ش، ومضروب عليها في م.

والشيخ رحمه الله ممّن يبالغ في إنكار الأسباب، ولا يرى وراء الفناء في توحيد الربوبية غايةً، وكلامه في الدرجة الثالثة في معظم الأبواب يرجع إلى هذين الأصلين. وقد عرفت ما فيهما، وأنّ الصواب خلافهما، وهو إثبات الأسباب والقوى، وأنّ الفناء في توحيد الربوبية ليس هو غاية الطريق، بل فوقه ما هو أجلّ منه وأعلى وأشرف.

ومن هاتين القاعدتين عرّض في كتابه من الأمور التي أنكرت عليه ما عرض.

قال^(١): (الدرجة الثالثة: إشفاقُ يصون سعيه عن العجب، وكيف صاحبه عن مخاصمة الخلق، ويحمل المريد على حفظ الجدّ).

الأوّل يتعلّق بالعمل، والثاني بالخلق، والثالث بالإرادة، وكلُّ منها له ما يفسده. فالعجب يفسد العمل كما يفسده الرّياء، فيشفق على سعيه من هذا المفسد شفقةً تصونه عنه. والمخاصمة للخلق مُفسدةٌ للخلق، فيشفق على خلقه من هذا المُفسد شفقةً تصونه عنه. والإرادة يفسدها عدمُ الجدّ، وهو الهزل واللعب، فيشفق على إرادته ممّا يفسدها.

فإذا صحّ له عمله وخلقُه وإرادته استقام سلوكه وقلبه وحاله، والله المستعان.



(١) «المنازل» (ص ٢١).

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة الخشوع؛ قال تعالى: ﴿الْمَرِيَّانَ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦]. قال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية إلا أربع سنين^(١). وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إن الله استبطأ قلوب المؤمنين، فعاتبهم على رأس ثلاث عشرة سنة من نزول القرآن^(٢).

وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١].

والخشوع في أصل اللغة: الانخفاض والذلُّ والسُّكون. قال تعالى: ﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾ [طه: ١٠٨]، أي: سكنت وذلت وخضعت. ومنه وصف الأرض بالخشوع، وهو يُبْسِها وانخفاضها وعدم ارتفاعها بالريِّ والنبات، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [فصلت: ٣٩].

والخشوع: قيام القلب بين يدي الرَّبِّ تعالى بالخضوع والذلَّة والجمعيَّة عليه.

(١) أخرجه مسلم (٣٠٢٧).

(٢) رواه ابن أبي حاتم - كما في «تفسير ابن كثير» - بإسناد واهٍ عن ابن عباس. والمؤلف صادر عن «تفسير البغوي» (٣٧/٨).

وقيل: الخشوع الانقياد للحق، وهذا من موجبات الخشوع، فمن علاماته أن العبد إذا خولف أو رُدَّ عليه بالحق استقبل ذلك بالقبول والانقياد.

وقيل: الخشوع خمود نيران الشهوة، وسكون دخان الصدر، وإشراق نور التعظيم في القلب^(١).

وقال الجنيد رحمه الله: الخشوع تذلل القلوب لعلام الغيوب^(٢).

وأجمع العارفون على أن الخشوع محله القلب، وثمرته على الجوارح فهي تظهره. ورأى النبي ﷺ رجلاً يعث بلحيته في الصلاة فقال: «لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه»^(٣).^(٤)

ورأى بعضهم رجلاً خاشع المنكبين والبدن، فقال: يا فلان، الخشوع هاهنا وأشار إلى صدره، لا هاهنا وأشار إلى منكبيه^(٥).

(١) ذكره القشيري (ص ٣٧٩) عن الحكيم الترمذي.

(٢) «القشيرية» (ص ٣٧٩).

(٣) أخرجه الحكيم الترمذي في «نوادير الأصول» (١٣٠٥، ١٦٢٠) من حديث أبي هريرة. وهو حديث باطل مرفوعاً؛ في إسناده صالح بن محمد الترمذي: متهم ساقط، وسليمان بن عمرو النخعي: كذاب. وإنما يُعرف هذا موقوفاً على سعيد بن المسيب من قوله، أخرجه عبد الرزاق (٣٣٠٨، ٣٣٠٩) وابن أبي شيبة (٦٨٥٤).

(٤) تفرَّدت ع هنا بزيادة: «وقال النبي ﷺ: التقوى هاهنا، وأشار إلى صدره ثلاث مرّات. وقال بعض العارفين: حسن أدب الظاهر عنوان أدب الباطن».

(٥) ذكره القشيري (٣٨٠). روي نحوه عن عمر بن الخطاب في «المجالسة» للدينوري (١٦٩١)، ولكن إسناده واه.

وكان بعض الصحابة^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يقول: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ خَشْوَعِ
النِّفَاقِ^(٢)، فقليل له: وما خَشْوَعُ النِّفَاقِ؟ فقال: أن تَرى الجسد خاشعًا
والقلبُ غير خاشعٍ^(٣). (٤)

وقال الفضيل بن عياضٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كان يُكره أن يُرى الرجلُ من الخشوع
أكثر ممَّا في قلبه^(٥).

وقال حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أوَّل ما تفقدون من دينكم الخشوع^(٦)، ويوشك

(١) كُتِبَ تحته في ع: «وهو حذيفة». كذا، وإنما روي عن أبي الدرداء كما سيأتي في
تخریجه.

(٢) السياق في ع: «إياكم وخشوع النفاق».

(٣) أخرجه أحمد في «الزهد» (ص ١٧٦) وابن أبي شيبة (٣٦٨٦١) والبيهقي في «شعب
الإيمان» (٦٥٦٧) عن أبي الدرداء بلفظ: «استعيذوا بالله... إلخ. وفي سنده انقطاع.

(٤) جاء في ع هنا زيادة: «ورأى عمر بن الخطاب رجلاً طأطأ رقبتَه في الصلاة، فقال: يا
صاحب الرقبة، ارفع رقبتك، ليس الخشوع في الرقاب، إنَّما الخشوع في القلوب.
ورأت عائشة شاباً يمشون ويتماوتون في مشيتهم، فقالت لأصحابها: ما هؤلاء؟
فقالوا: نَسَّاكَ، فقالت: كان عمر بن الخطاب إذا مشى أسرع، وإذا قال أسمع، وإذا
ضرب أوجع، وإذا أطعم أشبع، وكان هو النَّاسِكُ حقًّا».

قول عمر ذكره الغزالي في «الإحياء» (٢٩٦/٣) بهذا اللفظ، وأخرجه أبو نعيم في
«الحلية» (٧١/٧) عن سفيان الثوري بلاغًا بمعناه. وأما أثر عائشة فلم أجده عنها في
شيء من المصادر، إنما أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢٧٠/٣) - ومن طريقه ابن
عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨٨/٤٤) وغيره - عن الشفاء بنت عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
بمثله إلا أنه ليس فيه: «وإذا أطعم أشبع».

(٥) ذكره القشيري (ص ٣٨٠).

(٦) في ع زيادة: «وآخر ما تفقدون من دينكم الصلاة، ورُبَّ مصلٍّ لا خير فيه». وسيأتي

أن تدخل مسجد الجماعة فلا ترى فيهم خاشعاً^(١).

وقال سهل^(٢): من خشع قلبه لم يقرب منه الشيطان.

فصل

قال صاحب «المنازل» رَحِمَهُ اللهُ^(٣): (الخشوع: خمود النفس وهمود الطُّباع لمتعاضم أو مفرع).

يعني: انقباض النفس والطبع، وهو خمود قوى النفس عن الانبساط لمن له في القلوب عظمة ومهابة، أو لما يفرع منه القلب.

والحقُّ أنَّ الخشوع معنًى يلتئم من التعظيم والمحبة والذلُّ والانكسار.

قال^(٤): (وهو على ثلاث درجات، الدرجة الأولى: التذلُّ للأمر، والاستسلام للحكم، والاتضاع لنظر الحق).

تخريج الجملة الأولى من هذه الزيادة في التعليق الآتي. وأما الجملة الثانية فلم أجدها عن حذيفة، وإنما رويت عن عمر مرفوعاً بإسناد ضعيف عند الطبراني في «الصغير» (٣٨٧) والبيهقي في «الشعب» (٤٨٩٢).

(١) أخرجه الآجري في «الشریعة» (١/٣٢٢-٣٢٣) ومن طريقه الداني في «الفتن» (٢٢٥) بنحوه، وإسناده صحيح. وأخرجه أحمد في «الزهد» (ص ٢٢٤) وابن أبي شيبه (٣٥٩٥٤) والحاكم (٤/٤٦٩) وغيرهم من طريق آخر عن حذيفة بلفظ: «أول ما تفقدون من دينكم الخشوع، وآخر ما تفقدون من دينكم الصلاة».

(٢) التُّستري، ذكره عنه القشيري (ص ٣٧٩).

(٣) (ص ٢١).

(٤) «المنازل» (ص ٢١-٢٢).

التذلل للأمر: تلقّيه بذلّة القبول والانقياد والامتثال، ومواطأة الظاهر الباطن، مع إظهار الضّعف والافتقار إلى الهداية للأمر قبل الفعل، والإعانة عليه حال الفعل، وقبوله بعد الفعل.

وأما (الاستسلام للحكم)، فيجوز أن يريد به الحكم الدّيني الشرعي، فيكون معناه عدم معارضة برأي أو شهوة؛ وأن يريد به الاستسلام للحكم القدري، وهو عدم تلقّيه بالتسخط والكراهة والاعتراض. والحقُّ أنَّ الخشوع: الاستسلام للحكمين، وهو الانقياد بالمسكنة والذلُّ لأمره وقضائه.

وأما (الاتّضاع لنظر الحقّ)، فهو اتّضاع القلب والجوارح وانكسارها لنظر الربِّ إليها وإطلاعه على تفاصيل ما في القلب والجوارح. وهذا أحد التأويلين في قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦]، وقوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠]، وهو مقام الربِّ على عبده بالاطّلاع والقدرة والرّبوبية.

فخوفه من هذا المقام يوجب له خشوع القلب لا محالة، وكلّما كان أشدَّ استحضاراً له كان أشدَّ خشوعاً، وإنّما يفارق القلب الخشوع إذا غفل عن إطلاع الله عليه ونظره إليه.

والتأويل الثاني: أنّه مقام العبد بين يدي ربّه عند لقائه^(١).

فعلى الأوّل يكون من باب إضافة المصدر إلى الفاعل، وعلى الثاني - وهو أليق بالآية - يكون من باب إضافة المصدر إلى المخوف.

(١) انظر: «زاد المسير» (١/ ١١٩).

فصل

قال^(١): (الدرجة الثانية: ترُقَّب آفات النفس والعمل، ورؤية فضل كلِّ ذي فضلٍ عليك، وتنسُم نسيم الفناء).

يريد انتظارَ ظهور نقائص نفسك وعملك وعيوبهما^(٢) لك، فإنَّه يجعل القلب خاشعًا لا محالة، لمطالعة عيوب نفسه وأعمالها^(٣) ونقائصها من الكبر والعجب، والرَّياء، وضعف الصِّدق وقلة اليقين، وتشتَّت النيَّة وعدم تجرُّد الباعث من هوئِ نفساني، وعدم إيقاع العمل على الوجه الذي ترضاه لرُبِّك، وغير ذلك من عيوب النفس ومفسِّدات الأعمال.

وأما (رؤية فضل كلِّ ذي فضلٍ عليك)، فهو أن تراعي حقوق النَّاس فتؤدِّيها، ولا ترى أنَّ ما فعلوه معك من حقوقك عليهم فلا تعاوضهم عليها، فإنَّ هذا من رعونات النفس وحماقاتِها. ولا تطالبهم بحقوق نفسك، وتعترف بفضل ذي الفضل منهم، وتنسى فضل نفسك.

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - يقول: العارف لا يرى له على أحدٍ حقًّا، ولا يشهد له على غيره فضلًا، فلذلك لا يعاتب، ولا يطالب، ولا يضارب^(٤).

(١) «المنازل» (ص ٢٢).

(٢) ل: «عيوبها».

(٣) ع: «وأعماله».

(٤) وسيأتي (٢٨٦/٤) قول المؤلف: «ومن علامات العارف أنه لا يطالب ولا يخاصم ولا يعاتب» دون النسبة إلى شيخ الإسلام.

وأما (تنسّم نسيم الفناء)، فلمّا كان الفناء عنده غايةً جعل هذه الدرجة كالنسيم لرقّته، وعبرَ عنها بالنسيم للطف موقعه من الرُّوح وشدّة تشبُّثها به، ولا ريب أنّ الخشوع سببٌ موصلٌ إلى الفناء، فاضلّه ومفضولّه.

فصل

قال^(١): (الدرجة الثالثة: حفظ الحرمة عند المكاشفة، وتصفية الوقت من مُراية^(٢) الخلق، وتجريد رؤية الفضل).

أما (حفظ الحرمة عند المكاشفة)، فهو ضبط النَّفس بالذُّلّ والانكسار عن البسط والإدلال الذي تقتضيه المكاشفة، فإنّ المكاشفة توجب بسطًا، ويُخاف منه شطْحٌ إن لم يصحبه خشوعٌ يحفظ الحرمة.

وأما (تصفية الوقت من مُراية الخلق) فلا يريد به أنه يصنّفِي وقته عن الرِّياء، فإنّ أصحاب هذه الدرجة أجلُّ قدرًا وأعلى من ذلك. وإنما المراد أنه يُخفي أحواله عن الخلق جهده كخشوعه وذلّه وانكساره، لئلا يراها الناس فيعجبّه اطلّاعهم عليها ورؤيتهم لها، فيفسد عليه قلبه ووقته وحاله مع الله تعالى، وكم قد اقتطع^(٣) في هذه المفازة من سالكٍ! والمعصوم من عصمه الله. فلا شيء أنفع للصادق من التحقُّق بالمسكنة والفاقة والذُّلّ، وأنّه لا شيء، وأنه ممّن لم يصحَّ له بعدُ الإسلامُ حتّى يدّعي الشَّرَف.

ولقد شاهدت من شيخ الإسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - من ذلك

(١) «المنازل» (ص ٢٢).

(٢) كذا رسمه بالتسهيل في النسخ و«المنازل» و«شرح التلمساني» (ص ١٣٣).

(٣) في النسخ عدا الأصل، ل، ع: «انقطع».

أمرًا لم أشاهده من غيره، وكان يقول كثيرًا: ما لي شيء، ولا مني شيء، ولا في شيء. وكان كثيرًا ما يتمثل بهذا البيت:

أنا المكدي وابن المكدي وهكذا كان أبي وجدِّي^(١)
وكان إذا أثنى عليه في وجهه يقول: والله إنني إلى الآن أجدد إسلامي كل وقت، وما أسلمت بعد إسلامًا جيدًا.

وبعث إليّ في آخر عمره قاعدة في التفسير بخطّه، وعلى ظهرها أبيات بخطّه من نظمه^(٢):

أنا الفقير إلى ربّ البريّات ^(٣)	أنا المُسيكين في مجموع حالاني
أنا الظلوم لنفسي وهي ظالمتي	والخير إن يأتنا ^(٤) من عنده يأتي
لا أستطيع لنفسي جلب منفعة	ولا عن النفس في دفع المضرات ^(٥)
وليس لي دونه مولّى يدبرني	ولا شفيع إلى رب السماوات ^(٦)

(١) المكدي بلغة أهل العراق هو الشحاذ. ولعل البيت كان لأحد الشحاذين ينشده ويتسوّل. فكان شيخ الإسلام من تواضعه يتمثل بهذا على معنى أنه المفتقر إلى الله.
(٢) وهي من مقطوعة له قالها بالقلعة إبان حبسه فيها، نقلها ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» (ص ٤٥٠-٤٥١)، وهي أحد عشر بيتًا، ذكر المؤلف هنا ستة منها.

(٣) م، ش: «السماوات».

(٤) ل: «جاءنا».

(٥) هذا البيت جاء في هامش الأصل بخط مغاير، وهامش كل من ل، ج مصححًا عليه.

(٦) لفظ العجز من ل. وفي الأصل فراغ مكانه، ثم كتب: «كما يكون لأرباب الولايات» بخط مغاير، ثم ضرب على البيت كله. وبمثله جاء العجز في ج، ن. ثم ضرب عليه في ج وكتب مكانه مصححًا عليه: «ولا شفيع إلى رب البريّات»، وهو لفظه في «العقود

ولست أملك شيئاً دونه أبداً ولا شريكٌ أنا في بعض ذرات^(١)
ولا ظهير له كي أستعين به^(٢) كما يكون لأرباب الولايات^(٣)

وأماً (تجريد رؤية الفضل) فهو أن لا يرى الفضل والإحسان إلا من الله
وحده، فهو المانُّ به بلا سببٍ منك، ولا شفيعٍ لك تقدّم إليه بالشفاعة، ولا
وسيلةٍ سبقت منك توصلت بها إلى إحسانه.

والتجريد هو تخلص شهود الفضل لوليّه حتّى لا ينسبه إلى غيره، وإلا
فهو في نفس الأمر مجردٌ عن النسبة إلى سواه، وإنّما الشأن في تجريده في
الشُّهود، ليطابق الشُّهود الحقّ في نفس الأمر، والله أعلم.

فصل

فإن قيل: فما تقولون في صلاةٍ من عدم الخشوع في صلاته، هل يعتدُّ له
بها أم لا؟

الدرية». ولم يرد البيت في م، ش. ولفظه في ع: «ولا شفيعٌ إذا أحاطت خطيئاتي»،
وبعده زيادة بيت آخر: «إلا بإذن من الرحمن خالقنا... إلى الشفيع كما قد جا في
الآيات». وقد ألحق أيضاً بهامش ل مصححاً عليه. وهو في «العقود».

(١) ج: «ولا شريك له». في هامش ش إشارة إلى أنه في نسخة كذلك.
(٢) في ل ضرب على «كي أستعين به» وكُتب في الهامش: «كيما أعاونه» مصححاً عليه،
وهو لفظ «العقود».

(٣) جاء في هامش ج: «وتمام الآيات المذكورة...» ثم ذكر ثلاثة من الأربعة الباقية.
والأربعة كلها ثابتة في ع. وفي ل ألحقت في الهامش مصححاً عليها، ومعها بيت ختامي
في الصلاة على النبي ﷺ، وقد ورد في «العقود» أيضاً مع اختلاف عجزه، ولكنه ليس
من نظم شيخ الإسلام كما بيّنه ناظمه. انظر: «العقود» (ص ٤٥١ / هامش رقم ٥).

قيل^(١): أمّا الاعتداد بها في الثواب فلا يعتدُّ له منها إلا بما عَقَلَ فيه^(٢) وخشع فيه لربّه. قال ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها^(٣).

وفي «السنن» و«المسند»^(٤) مرفوعًا: «إِنَّ الْعَبْدَ لِيَصِلِّي الصَّلَاةَ وَلَمْ يُكْتَبْ لَهُ إِلَّا نَصْفُهَا، إِلَّا ثُلُثُهَا، إِلَّا رُبُعُهَا...» حَتَّى بَلَغَ عَشْرَهَا.

وقد علّق الله فلاح المصلّين بالخشوع في صلاتهم، فدَلَّ على أَنَّ مَنْ لَمْ يَخْشَعْ فِيهَا فَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْفَلَاحِ، وَلَوْ اعْتَدَّ لَهُ بِهَا ثَوَابًا لَكَانَ مِنَ الْمَفْلَحِينَ.

وأمّا الاعتداد بها في أحكام الدُّنْيَا وسقوط القضاء، فإن غلب عليها الخشوع وتعلّقها اعتدّها إجماعًا، وكانت السُّنَنُ والأذكار عقيها جوابرَ ومكمّلاتٍ لنقصها. وإن غلب عليه عدم الخشوع فيها وعدم تعلّقها، فقد اختلف الفقهاء في وجوب إعادتها، فأوجبها أبو عبد الله بن حامدٍ من أصحاب أحمد^(٥)، وأبو حامدٍ الغزاليّ في «إحيائه»^(٦)، لا في «وسيطه» و«بسيطه».

(١) «قيل» ساقط من ع.

(٢) في ع زيادة: «منها».

(٣) لم أجده عن ابن عباس. وصحّ بنحوه من قول سفيان الثوري في «حلية الأولياء» (٦١/٧). وفي الباب ما رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٣٠٠) بإسناد ضعيف عن عمّار بن ياسر أنه قال: «لَا يُكْتَبُ لِلرَّجُلِ مِنْ صَلَاتِهِ مَا سَهَا عَنْهُ».

(٤) «سنن أبي داود» (٧٩٦) و«السنن الكبرى» للنسائي (٦١٤، ٦١٥) و«مسند أحمد» (١٨٨٧٩، ١٨٨٩٤). وقد سبق تخريجه والكلام عليه (١٧٠/١).

(٥) وهو قول ابن الجوزي أيضًا. انظر: «الإنصاف» (٦٧٥/٣).

(٦) (١٥٩-١٦١).

واحتجُّوا بأنَّها صلاةٌ لا يثاب عليها، ولم يضمن له فيها الفلاح، فلم تبرأ ذمُّته منها ولم يسقط القضاء عنه كصلاة المرائي.

قالوا: ولأنَّ الخشوع والعقل روح الصلاة ومقصودها ولبُّها، فكيف يعتدُّ بصلاةٍ فقدت روحها ولبُّها، وبقيت صورتها وظاهرها؟

قالوا: ولو ترك العبد واجباً من واجباتها عمداً لأبطلها تركه، وغايته^(١): أن يكون بعضاً من أعضائها بمنزلة فوات عضوٍ من أعضاء العبد المعتق في الكفارة؛ فكيف إذا عَدِمَت روحها ولبُّها ومقصودها، وصارت بمنزلة العبد الميِّت؟ فإذا لم يعتدَّ بالعبد المقطوع اليد يعتقه تقرُّباً إلى الله تعالى في كفارة واجبة، فكيف يعتدُّ بالعبد الميِّت؟

ولهذا قال بعض السلف: الصلاة كجارية تهدي إلى ملكٍ من الملوك، فما الظنُّ بمن يُهدي إليه جاريةً شلاءً، أو عوراء، أو عمياء، أو مقطوعة اليد والرَّجل، أو مريضةً، أو زَمِنَةً^(٢)، أو قبيحةً، حتَّى يُهدي جاريةً ميِّتةً بلا روح أو جاريةً قبيحةً؟ فهكذا الصلاة التي يُهديها العبد ويتقرَّب بها إلى ربِّه تعالى، والله طيِّبٌ لا يقبل إلَّا طيباً، وليس من العمل الطيِّب صلاةٌ لا روح فيها، كما أنَّه ليس من العتق الطيِّب عتقُ عبدٍ لا روح فيه.

قالوا: وتعطيل القلب عن عبوديَّة الحضور والخشوع تعطيلٌ لمَلِك الأَعْضاء عن عبوديَّته وعزلٌ له عنها، فماذا تغني طاعة الرعيَّة وعبوديَّتها وقد عُرِّل ملكُها وتعطلَّ؟

(١) ل، ج، ن: «غايته».

(٢) ش: «دميمة».

قالوا: والأعضاء تابعة للقلب، تصلح بصلاحه وتفسد بفساده، فإذا لم يكن قائماً بعبوديته، فالأعضاء أولى أن لا يعتدّ بعبوديتها. وإذا فسدت عبوديته بالغفلة والوسواس فأنتى تصحّ عبودية رعيته وجنده، ومادّتهم منه، وعن أمره يصدرن، وبه يأمرون؟

قالوا: وفي «الترمذي»^(١) وغيره مرفوعاً إلى النبي ﷺ: «إنَّ الله لا يستجيب الدعاء من قلب غافل». وهذا إمّا خاصٌّ بدعاء العبادة، وإمّا عامٌّ له ولدعاء المسألة، وإمّا خاصٌّ بدعاء المسألة الذي هو حقُّ^(٢) العبد فهو تنبيهٌ على أنّه لا يقبل دعاء العبادة الذي هو خالصٌ حقّه من قلب غافل.

قالوا: ولأنّ عبوديّة مَنْ غلب عليه الغفلة والسهو في الغالب لا تكون مصاحبةً للإخلاص^(٣)، فإنّ الإخلاص قصد المعبود وحده بالتعبّد، والغافل لا قصد له، فلا عبودية له.

قالوا: وقد قال تعالى: ﴿قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۖ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ

(١) برقم (٣٤٧٩)، وأخرجه أيضاً ابن عدي في «الكامل» (٢١٩/٦) والطبراني في «الأوسط» (٥١٠٩) والحاكم (٤٩٣/١) من حديث أبي هريرة. قال الترمذي: «حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». وفي إسناده صالح المُرِّي، واهي الحديث جدّاً مع صلاحه في نفسه، ولذا تُعقّب الحاكم في قوله: «حديث مستقيم الإسناد تفرد به صالح المري وهو أحد زهاد أهل البصرة».

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد (٦٦٥٥) بإسناد ضعيف فيه ابنُ لهيعة. وشاهد آخر عند ابن المبارك في «الزهد» (٨٥- رواية نعيم) بإسناد جيد عن صفوان بن سُلَيْم مرسلًا.

(٢) في جميع النسخ عدال، ع: «في»، تحريف.

(٣) ع: «للإخلاص».

سَاهُونَ ﴿[الماعون: ٤]﴾، وليس السهو عنها تركها، وإلا لم يكونوا مصلّين، وإنّما هو السهو عن واجبها، إمّا الوقت كما قال ابن مسعود وغيره^(١)، وإمّا الحضور والخشوع. والصواب أنّه يعمّ النوعين، فإنّه سبحانه أثبت لهم صلاةً ووصفهم بالسهو عنها، فهو السهو عن وقتها الواجب أو إخلاصها وحضورها الواجب، ولذلك وصفهم بالرّياء، ولو كان السهو سهو ترك لما كان هناك رياء.

قالوا: ولو قدرنا أنّه السهو عن واجب الوقت فقط، فهو تنبيهٌ على التّوعدّ بالويل على سهو الإخلاص والحضور بطريق الأولى لوجوه:
أحدها: أن الوقت يسقط في حال العذر وينتقل إلى بدله، والإخلاص والحضور لا يسقط بحالٍ ولا بدل له.

الثاني: أن واجب الوقت يسقط لتكميل مصلحة الحضور، فيجوز الجمع بين الصلاتين للشغل المانع من فعل إحداها في وقتها بلا قلبٍ ولا حضورٍ، كالمسافر والمريض وذو الشغل الذي يحتاج معه إلى الجمع، كما نصّ عليه أحمد^(٢) وغيره.

فبالجملة: مصلحة الإخلاص والحضور وجمعية القلب على الله تعالى في الصلاة أرجح في نظر الشارع من مصلحة سائر واجباتها، فكيف يظنُّ به أنّه يُبطلها بترك تكبيرة واحدة، أو اعتدالٍ في ركنٍ، أو ترك حرفٍ أو شدةٍ من القراءة الواجبة، أو ترك تسبيحةٍ أو قول (سمع الله لمن حمده) أو (ربّنا ولك

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١٥/٥٦٩، ٢٤/٦٥٩-٦٦١).

(٢) في رواية ابن مُشيش. انظر: «الفروع» (٣/١٠٨).

الحمد) أو ذكر رسوله بالصلاة عليه، ثم يصحّحها مع فوات لبّها ومقصودها
الأعظم وروحها وسرّها؟!!

فهذا ما احتجّت به هذه الطائفة، وهي حجج كما تراها قوة وظهورًا.

قال أصحاب القول الآخر: قد ثبت عن النبي ﷺ في «الصحيح»^(١) أنّه
قال: «إذا أذن المؤذن أدبر الشيطان له ضراط»^(٢) حتّى لا يسمع التّأذين، فإذا
قضى التّأذين أقبل، فإذا ثوب بالصّلاة أدبر، فإذا قضى التّثويب أقبل حتّى
يخطر بين المرء وبين نفسه، فيذكّره ما لم يكن يذكر، يقول: اذكر كذا، اذكر
كذا، لما لم يكن يذكر، حتّى يظّل^(٣) الرجل إن يدري كم صلّى، فإذا وجد
ذلك أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس».

قالوا: فأمره ﷺ في هذه الصّلاة التي قد أغفلها الشيطان فيها حتّى لم يدر
كم صلّى بأن يسجد سجدي السهو، ولم يأمره بإعادتها، ولو كانت باطلة كما
زعمتم لأمره بإعادتها.

قالوا: وهذا هو السرّ في سجدي السهو، ترغيمًا للشيطان في وسوسته
للعبد وكونه حال بينه وبين الحضور في الصلاة، ولهذا سمّاهما النبي ﷺ:
«المرغمتين»^(٤)، وأمر من سها بهما، ولم يفصّل في سهوه الذي صدر عنه
موجب السجود بين القليل والكثير والغالب والمغلوب، وقال: «لكلّ سهوٍ

(١) للبخاري (١٢٣١) ومسلم (٣٨٩/٨٣- ج ١/٣٩٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ع: «له حُصاص»، وهو عند مسلم في بعض الروايات.

(٣) رُسم في النسخ بالضاد.

(٤) سبق تخريجه (١/٣٥٤).

سجدتان»^(١) ولم يستثن من ذلك السهو الغالب مع أنه الغالب^(٢).

قالوا: ولأن شرائع الإسلام على الأفعال الظاهرة، وأمّا حقائق الإيمان الباطنة فتلك عليها شرائع الثواب والعقاب. فله تعالى حكمان: حكم في الدنيا على الشرائع الظاهرة وأعمال الجوارح، وحكم الآخرة^(٣) على الحقائق والبواطن. ولهذا كان النبي ﷺ يقبل علانية المنافقين ويكل سرائرهم إلى الله، ويناكحون ويرثون ويورثون، ويعتد بصلاتهم في أحكام الدنيا، فلا يكون حكمهم حكم تارك الصلاة، إذ قد أتوا بصورتها الظاهرة. وأحكام الثواب والعقاب ليس إلى البشر، بل إلى الله يتولاه في الدار الآخرة.

قالوا: فنحن في حكم شرائع الإسلام نحكم بصحة صلاة المنافق والمُرائي مع أنها تُسقط عنه العقاب ولا يحصل له الثواب، فصلاة المسلم الغافل المبتلى بالوسواس وغفلة القلب عن كمال حضوره أولى بالصحة.

نعم، لا يحصل مقصود هذه الصلاة من ثواب الله عاجلاً ولا آجلاً، فإن للصلاة مزيداً عاجلاً في القلب من قوة إيمانه واستنارته، وانشراحه وانفساحه، ووَجْد حلاوة العبادة والفرح والسرور، واللذة التي تحصل لمن اجتمع قلبه وهمه على الله وحضر قلبه بين يديه، كما يحصل لمن قرب به

(١) أخرجه أحمد (٢٢٤١٧) وأبو داود (١٠٣٨) وابن ماجه (١٢١٩) من حديث ثوبان، وتماحه: «بعد ما يسلّم». وإسناده ضعيف، فيه زهير بن سالم العنسي، قال الدارقطني: حمصي منكر الحديث. ويغني عنه حديث ابن مسعود مرفوعاً: «إذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين». أخرجه البخاري (٤٠١) ومسلم (٥٧٢/٩٤) واللفظ له.

(٢) «مع أنه الغالب» ساقط من ع.

(٣) م، ج، ن، ع: «حكم في الآخرة».

السُّلْطَانُ مِنْهُ وَخَصَّهُ بِمَنَاجَاتِهِ وَالْإِقْبَالَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَى وَأَجَلُّ. وَكَذَلِكَ مَا يَحْصُلُ لِهَذَا مِنَ الدَّرَجَاتِ الْعُلَى فِي الْآخِرَةِ وَمِرَافَقَةِ الْمُقَرَّبِينَ. كُلُّ هَذَا يَفُوتُهُ بَفَوَاتِ الْحُضُورِ وَالْخُشُوعِ، وَإِنَّ الرَّجُلَيْنِ لَيَكُونُ مَقَامُهُمَا فِي الصَّفِّ وَاحِدًا، وَبَيْنَ صَلَاتَيْهِمَا كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ.

وَلَيْسَ كَلَامُنَا فِي هَذَا كُلِّهِ، فَإِنْ أَرَدْتُمْ بِوُجُوبِ الْإِعَادَةِ لِتَحْصُلِ هَذِهِ الثَّمَرَاتِ وَالْفَوَائِدِ فَذَلِكَ إِلَيْهِ، إِنْ شَاءَ أَنْ يَحْصُلَ لَهَا وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَفُوتَهَا عَلَى نَفْسِهِ. وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِوُجُوبِ الْإِعَادَةِ ^(١) أَنَّا نُلْزِمُهُ بِهَا وَنَعَاقِبُهُ عَلَى تَرْكِهَا وَنُرَتِّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامَ تَارِكِ الصَّلَاةِ فَلَا.

وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي أَرْجَحُ الْقَوْلَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) ع: «بوجوبها».

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة الإخبات.

قال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ﴾ [الحج: ٣٤]، ثم كشف عن معناهم فقال: ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [الحج: ٣٥].

وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [هود: ٢٣].

الخبث في أصل اللغة: المكان المنخفض من الأرض. وبه فسر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقتادة لفظ ﴿الْمُخْبِتِينَ﴾ فقالوا: هم المتواضعون^(١). وقال مجاهد: المخبت: المطمئن إلى الله، قال: والخبث: المكان المطمئن من الأرض. وقال الأخفش: الخاشعون. وقال إبراهيم النخعي: المخلصون. وقال الكلبي: هم الرقيقة قلوبهم. وقال عمرو بن أوس: هم الذين لا يظلمون، وإذا ظلموا لم ينتصروا^(٢).

وهذه الأقوال تدور على معنيين: التواضع، والسكون إلى الله تعالى. ولذلك عدّي بـ «إلى» تضميناً لمعنى الطمأنينة والإنابة والسكون إلى الله.

(١) م، ش: «المتواضعين».

(٢) الأقوال السابقة كلها من «معالم التنزيل» للبغوي (٣٨٦/٥). والظاهر أن قوله: «والخبث: المكان المطمئن من الأرض» من قول البغوي، لا من قول مجاهد. وانظر: «تفسير الطبري» (٥٥١/١٦).

قال صاحب «المنازل»^(١): (هو من أوّل مقامات الطّمانيّة).

يعني بمقامات الطّمانيّة: السكينة، واليقين، والثقة بالله تعالى ونحوها. فالإخبات مقدّماتها ومبدؤها.

قال: (وهو ورود المسافر^(٢) من الرجوع والترّد).

لَمَّا كان الإخبات أول مقام يتخلّص فيه السالك من التردّد الذي هو نوع شك، والرجوع الذي هو نوع غفلة وإعراض، والسالك مسافر إلى ربّه سائرٌ إليه على مدى أنفاسه، لا ينتهي سيره^(٣) إليه ما دام نفسه يصحبه = شبه حصول الإخبات له بالماء العذب الذي يَرده المسافر على ظمأ وحاجة في أوّل مناهله، فيرويه مورده ويزيل عنه خواطر تردّده في إتمام سفره أو رجوعه إلى وطنه لمشقّة السفر، فإذا ورد ذلك الماء زال عنه التردّد وخاطر الرجوع. كذلك السالك إذا ورد مورد الإخبات تخلّص من التردّد والرجوع، ونزل أوّل منازل الطّمانيّة لسفره^(٤) وجدّ في السير.

قال^(٥): (وهو على ثلاث درجات. الدرجة الأولى: أن تستغرق العصمة الشهوة، وتستدرك الإرادة الغفلة، ويستهوِي الطلبُ السّلوّة^(٦)).

(١) (ص ٢٢)، «شرح التلمساني» (ص ١٣٥) ولفظ المتن به أشبه.

(٢) في مطبوعة «المنازل» و«شرح القاساني» (ص ١١٦): «المأمن». والمثبت من النسخ ورد في بعض نسخ «المنازل» (كما في هامش تحقيقه)، وهو الذي شرح عليه التلمساني.

(٣) ع: «مسيره».

(٤) ع: «بسفره».

(٥) «المنازل» (ص ٢٢).

(٦) الأصل: «السكرة»، تصحيف.

المريد السالك تعرض له غفلةٌ عن مراده تُضعف إرادته، وشهوةٌ تعارض إرادته فتصدّه عن مراده، ورجوعٌ عن مراده سلوةٌ عنه.

فهذه الدرجة من الإخبات تحميه عن هذه الثلاثة، ف(تستغرق عصمته شهوته)، والعصمة هي الحماية والحفظ، والشهوة: الميل إلى مطالب النفس، والاستغراق للشيء: الاحتواء عليه والإحاطة به. يقول: تغلب عصمته شهوته وتقهرها، وتستوفي جميع أجزائها. فإذا استوفت العصمة جميع أجزاء الشهوة، فذلك دليل على إخباته ودخوله في مقام الطمأنينة ونزوله منازلها، وخلاصه في هذا المنزل من تردّد الخواطر بين الإقبال والإدبار والرّجوع والعزم، إلى الاستقامة والعزم الجازم والجدّ في السير. وذلك علامة السكينة.

و(تستدرك إرادته غفلته)، والإرادة عند القوم هي اسمٌ لأوّل منازل القاصدين إلى الله تعالى، والمريد هو الذي قد خرج من وطن طبعه ونفسه وأخذ في السير إلى الله والدار الآخرة، فإذا نزل في منزلة الإخبات أحاطت إرادته بغفلته، فاستدركها^(١) واستدرك بها فارطها.

وأما (استهواء طلبه لسلوته)، فهو قهر محبّته لسلوته وغلبتها له، بحيث تهوي السلوة وتسقط، كالذي يهوي في بئرٍ. وهذا علامة المحبّة الصادقة أن تقهر وارداً السلوة وتدفعها في هوةٍ لا تحيا بعدها أبداً.

فالحاصل: أن عصمته وحمايته تقهر شهوته، وإرادته تقهر غفلته، ومحبّته تقهر سلوته.

(١) ع: «فاستدركتها».

قال^(١): (الدرجة الثانية: أن لا ينقض إرادته سببٌ، ولا يوحش قلبه عارضٌ، ولا يقطع عليه الطريق فتنةً).

هذه ثلاثة أمورٍ أخرى تعرض^(٢) لصاحب الإرادة^(٣): سببٌ يعرض له ينقض^(٤) عزمه وإرادته، ووحشةٌ تعرض له في طريق طلبه ولا سيَّما عند تفرُّده، وفتنةٌ تخرج عليه تقصد قطع الطريق عليه.

فإذا تمكَّن من منزل الإخبات اندفعت عنه هذه الآفات، لأنَّ إرادته إذا قويت^(٥) وجدَّ به^(٦) السيرُ لم ينقضها سببٌ من أسباب التخلف. والنقض هو الرُّجوع عن إرادته والعدول عن جهة سفره.

ولا يوحش أنسه بالله في طريقه عارضٌ من العوارض الشواغل للقلب والجواذب^(٧) عمَّن هو متوجِّه إليه. والعارض هو المخالف، كالشيء الذي يعترضك في طريقك فيجيء في عرضها. ومن أقوى هذه العوارض عارض وحشة التفرُّد، فلا يلتفت إليه، كما قال بعض الصادقين^(٨): انفرادك في طريق

(١) «المنازل» (ص ٢٢).

(٢) «تعرض» من ع.

(٣) ع: «لصادق الإرادة».

(٤) في النسخ عدا ع: «وينقض»، ولعل السياق من غير الواو أقوم.

(٥) «إذا قويت» من ع، والسياق لا يستقيم إلا به.

(٦) ل: «جديَّة»، ولم يحرَّر في الأصل وعامة النسخ، والمثبت من ع. وفي م، ش زيادة «في»

بعده.

(٧) في ع زيادة: «له».

(٨) ل: «العارفين».

طلبك دليلٌ على صدق الطلب. وقال آخر: لا تستوحش في طريق الحق من قلة السالكين، ولا تغترّ في الباطل بكثرة الهالكين.

وأما (الفتنة التي تقطع عليه الطريق)، فهي الواردات التي ترد على القلوب، تمنعها من مطالعة الحق وقصده. فإذا تمكّن من منزل الإخبات وصحة الإرادة والطلب لم يطمع فيه عارض الفتنة.

وهذه العزائم لا تصحّ إلا لمن أشرقت على قلبه أنوار آثار الأسماء والصفات، وتجلّت عليه معانيها، وكافح قلبه حقيقة اليقين بها.

وقد قيل: من أخذ العلم من عين العلم ثبت، ومن أخذه من جريانه أخذته أمواج الشبه ومالت به العبارات واختلفت عليه الأقوال.

قال^(١): (الدرجة الثالثة: أن يستوي عنده المدح والذم، وتدوم لائمه لنفسه، ويعمى عن نقصان الخلق عن درجته).

متى^(٢) استقرّت قدم العبد في منزلة الإخبات وتمكّن فيها ارتفعت همّته وعلّت نفسه عن خطفات^(٣) المدح والذمّ، فلا يفرح بمدح الناس ولا يحزن لذمّهم. هذا وصف من خرج عن حظّ نفسه وتأهل للفناء في عبودية ربّه، وصار قلبه مطرّحاً لأشعة أنوار الأسماء والصفات، وباشر حلاوة الإيمان واليقين قلبه.

والوقوف عند مدح الناس وذمّهم علامة انقطاع القلب وخلوّه من الله

(١) «المنازل» (ص ٢٣).

(٢) ع: «اعلم أنّه متى».

(٣) م، ش: «خطبات».

تعالى، وأنه لم تباشره روح محبته ومعرفته، ولم يذق حلاوة التعلق به والطُمأنينة إليه.

قوله: (وأن تدوم لائمته لنفسه) فهو أن صاحب هذا المنزل لا يرضى عن نفسه، وهو مبغض لها متمن لمفارقتها.

والمراد بالنفس^(١) عند القوم: ما كان معلولاً من أوصاف العبد، مذموماً من أخلاقه وأفعاله، سواء كان ذلك كسبياً له أو خلقياً؛ فهو شديد اللائمة لها. وهذا أحد التأويلين في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢]، قال سعيد بن جبیر وعكرمة: تلوم على الخير والشر، ولا تصبر على السراء ولا على الضراء.

وقال قتادة: اللوامة^(٢) الفاجرة.

وقال مجاهد: تندم على ما فات وتقول: لو فعلت! ولو لم أفعَل!

وقال الفرّاء: ليس من نفس برّة ولا فاجرة إلا وهي تلوم نفسها، إن كانت عملت خيراً قالت: هلاً زدت! وإن عملت شراً قالت: ليتني لم أفعَل!

وقال الحسن: هي النفس المؤمنة؛ إن المؤمن والله ما تراه إلا يلوم نفسه: ما أردت بكلامي؟ ما أردت بأكلتي^(٣)؟ وإن الفاجر يمضي قدماً قدماً ولا يحاسب نفسه ولا يعاتبها.

(١) ل: «اليقين»، تحريف.

(٢) في ع زيادة: «هي».

(٣) ع: «بكلمة كذا... بأكلة كذا» وبعده زيادة: «ما أردت بكذا؟ ما أردت بكذا؟». وكل ذلك مخالف لما في مصدر المؤلف.

وقال مقاتل: هي النفس الكافرة، تلوم نفسها في الآخرة على ما فرطت في أمر الله في الدنيا^(١).

والقصد: أن من بذل نفسه لله بصدق كره بقاءه معها، لأنه يريد أن يتقبلها من بذلت له، لأنه قد قربها له قرباناً. ومن قرب قرباناً فتقبل منه ليس كمن ردد عليه قربانه، فبقاء نفسه معه دليل^(٢) أنه لم يتقبل قربانه.

وأيضاً، فإنه من قواعد القوم المجمع عليها بينهم، التي اتفقت كلمة أولهم وآخرهم ومحققهم ومبطلهم عليها: أن النفس حجاب بين العبد وبين الله تعالى، وأنه لا يصل إلى الله تعالى حتى يقطع هذا الحجاب، كما قال أبو يزيد رحمه الله: رأيت رب العزة في المنام فقلت: يا رب كيف الطريق إليك؟ فقال: خل نفسك وتعال^(٣).

فالنفس جبل عظيم شاق في طريق السير إلى الله، وكل سائر فلا طريق له إلا على ذلك^(٤) الجبل، فلا بد أن ينتهي إليه^(٥). وأكثر السائرين منه رجعوا

(١) «في الدنيا» من ع، وهو ثابت في مصدر المؤلف «معالم التنزيل»، فالأقوال السابقة كلها منه (٢٧٩/٨ - ٢٨٠). وأخرج الطبري (٢٣/٤٦٩ - ٤٧٠) منها أقوال سعيد وعكرمة وقتادة ومجاهد. وقول مقاتل بن سليمان في «تفسيره» (٣/٤٢١).

(٢) في ع زيادة: «على».

(٣) «القشيرية» (ص ٧٥٧).

(٤) ع: «هذا».

(٥) في ع زيادة: «ولكن منهم من هو مُشَقُّ (كذا) عليه ومنهم من هو سهل عليه، وإنه ليسير على من يسره الله عليه. وفي ذلك الجبل أودية وشعوب، وعقبات ووهود، وشوك وعوسج، وعليق وشبرك (كذا، والمعروف بالقاف)، ولصوص يقطعون الطريق على السائرين، ولا سيما أهل الليل المدلجين، فإذا لم يكن معهم عدد الإيمان ومصايح

على أعقابهم لَمَّا عجزوا عن قطعه واقتحام عقبته^(١). والشيطان على قُلَّةِ الجبل يحذِّر النَّاس من صعوده وارتقائه ويخوِّفهم منه، فتتَّفَق مشقَّة ذلك الجبل^(٢) وقعود ذلك المخوِّف على قُلَّته وضعفُ عزيمة السائر ونيته، فيتولَّد من ذلك الانقطاع والرَّجوع، والمعصوم من عصمه الله.

وكَلَّمَا رقي السائر في ذلك الجبل اشتدَّ به صياح القاطع وتحذيره وتخويفه، فإذا قطعه وبلغ قُلَّته «فإذا المخاوف كلُّهن أمانٌ»^(٣). وحينئذٍ يُسهِّل^(٤) وتزول عنه عوارض الطريق ومشقَّة عقابها، ويرى طريقًا واسعًا آمنًا، به^(٥) المنازل والمناهل، وعليه الأعلام، وفيه الإقامةات، وفيه يزكُّ الرحمن^(٦).

اليقين تَقْد بزيت الإخبات، وإلَّا تعلَّقت بهم تلك الموانع وتشبَّثت بهم تلك القواطع وحالت بينهم وبين السَّير، فإن أكثر...».

(١) ع: «عقباته».

(٢) ع: «مشقة الصعود».

(٣) عجز بيت للقاضي الفاضل البيساني، وهو:

إذا السعادة لاحظتْك عيونُها نم فالمخاوف كلُّهن أمانٌ

انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ١٦١) و«الدر الفريد» (١٠/ ٣٠).

وفي ع: «انقلبت تلك المخاوف كلهن أمانًا».

(٤) أي: ينزل في أرض سهلة، بعد أن كان يرتقي في مكان حَزَنٍ وَعِرٍ. وفي جميع النسخ عدا الأصل، ل، ع: «يشهد»، تحريف.

(٥) ع: «يفضي به إلى»، إقحام، السياق مستقيم بدونه.

(٦) أي: جند الرحمن يحرسون الطريق. وفي عامَّة النسخ عدا الأصل ول: «نزل الرحمن». والسياق في ع: «وفيه الإقامةات قد أُعدَّت لركب الرحمن».

فبين العبد وبين السعادة والفلاح قوةٌ عزيمةٌ، وصبرٌ ساعةٌ، وشجاعةٌ
نفسٍ، وثباتٌ قلب، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

فصل

قوله: (ويعمى عن نقصان الخلق عن درجته) يعني أنّه وإن كان أعلى
ممنّ دونه من الناقصين عن درجته، إلّا أنّه لا اشتغاله بالله وامتلاء قلبه من
محبتّه ومعرفته والإقبال عليه يشتغل عن ملاحظة حال غيره، وعن شهود
النسبة بين حاله وأحوال الناس، ويرى اشتغاله بذلك والتفاتّه إليه نزولاً عن
مقامه وانحطاطاً عن درجته ورجوعاً على عقبه. فإن هجم عليه ذلك بغير
استدعاء واختيارٍ فليُداوّه بشهود المنّة وخوف المكر وعدم علمه بالعاقبة
التي يوافي عليها. والله المستعان.



فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة الزهد. قال الله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

وقال تعالى: ﴿أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَعُ الْغُورِ﴾ [الحديد: ٢٠].

وقال: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنْزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٢٤].

وقال: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنْزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴿٤٥﴾ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَةُ الصَّالِحَةُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ [الكهف: ٤٥-٤٦].

وقال: ﴿قُلْ مَتَعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ﴾ [النساء: ٧٧].

وقال: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَاهُ أَزْوَاجًا مَّتَّعَهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفِثَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ١٣١].

وقال: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۖ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [الأعلى: ١٦] (١).

وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۖ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾ [الكهف: ٧-٨].

وقال: ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوقِتَهُمْ سَافًا مِّنْ فَضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ۖ وَلِيُوقِتَهُمْ أَتُونًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَكَبَّرُونَ ۖ وَزُحْرَفًا ۚ وَإِن كُنتُمْ لَمَّا تَمَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ عِندَ رَبِّكَ لَلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٣٣-٣٥].

والقرآن مملوءٌ من التزهيد في الدنيا والإخبار بخسستها وقلتها وانقطاعها وسرعة فنائها، والترغيب في الآخرة والإخبار بشرفها ودوامها وسرعة إقبالها.

فإذا أراد الله بعبدٍ خيرًا أقام في قلبه شاهدًا يعاين به حقيقة الدنيا والآخرة، ويؤثر منهما ما هو أولى بالإثارة.

وقد أكثر الناس في (٢) الكلام في الزهد، وكلُّ أشار إلى ذوقه ونطق عن حاله وشاهده، فإنَّ غالب عبارات القوم عن أذواقهم وأحوالهم. والكلام بلسان العلم أوسع من الكلام بلسان الذوق وأقرب إلى الحجة والبرهان.

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - يقول: الزهد ترك ما لا ينفع في الآخرة، والورع ترك ما يُخاف ضرره في الآخرة (٣). وهذه العبارة

(١) هذه الآية ساقطة من ع.

(٢) ع: «من».

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/٦١٥).

من أحسن ما قيل في الزُّهد والورع وأجمعها.

وقال سفيان الثوري: الزُّهد في الدُّنيا قصر الأمل؛ ليس بأكل الغليظ، ولا لبس العباء (١).

وقال الجنيد: سمعت سرّياً يقول: إنّ الله تعالى سلب الدُّنيا عن أوليائه، وحماها عن أصفِيائه، وأخرجها من قلوب أهل وداده، لأنّه لم يرَضها لهم (٢).

وقيل: الزُّهد في قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، فالزاهد لا يفرح من الدُّنيا بموجودٍ، ولا يأسف منها على مفقودٍ (٣).

وقال يحيى بن معاذ: الزُّهد يورث السخاء بالملك، والحبُّ يورث السخاء بالروح (٤).

وقال ابنُ الجلاء: الزُّهد هو النظر إلى الدُّنيا بعين الزوال لتصغر في عينك، فيسهل عليك الإعراض عنها (٥).

(١) رواه وكيع في «الزهد» (٦)، ومن طريقه ابنُ أبي الدنيا في «قصر الأمل» (٣١) وفي «ذم الدنيا» (١٠٩) وأبو نعيم في «الحلية» (٣٨٦/٦) والبيهقي في «الزهد الكبير» (٤٦٦) والقشيري في «الرسالة» (ص ٣٣٤).

(٢) أسنده البيهقي في «الزهد الكبير» (٦١) والقشيري في «الرسالة» (ص ٣٣٤).

(٣) ذكره القشيري (ص ٣٣٤).

(٤) ذكره القشيري (ص ٣٣٥).

(٥) ذكره القشيري (ص ٣٣٥).

وقال ابن خفيف: علامة الزُّهد وجود الراحة في الخروج من الملك.
وقال أيضًا: الزُّهد سلُو القلب عن الأسباب، ونفُض الأيدي من
الأملاك^(١).

وقيل: هو عزوف^(٢) القلب عن الدنيا بلا تكلف.

وقال الجنيد: الزُّهد خلُو القلب عمَّا خلت منه اليد^(٣).

وقال الإمام أحمد: الزُّهد في الدنيا قصر الأمل^(٤).

وعنه رواية ثانية^(٥) أنَّه عدم فرحه بإقبالها وحزنه على إدبارها، فإنَّه سئل
عن الرجل يكون معه ألف دينار هل يكون زاهدًا؟ فقال: نعم، على شريطة أن
لا يفرح إذا زادت ولا يحزن إذا نقصت^(٦).

وقال عبد الله بن المبارك: هو الثَّقة بالله مع حبِّ الفقر. وهذا قول شقيق
ويوسف بن أسباط^(٧).

(١) ذكرهما القشيري (ص ٣٣٥).

(٢) في الأصل: «غروب»، تصحيف.

(٣) ذكره القشيري (ص ٣٣٥).

(٤) ذكره القشيري (ص ٣٣٦). وفي «طبقات الحنابلة» (١/ ٨٢) من رواية أبي طالب عنه
زيادة: «والإياس مما في أيدي الناس».

(٥) ع: «أخرى».

(٦) سبق (ص ١٠٨).

(٧) ذكره القشيري (ص ٣٣٦). وأسنده البيهقي في «الزهد الكبير» (٧٣) من رواية الصوفي

الزاهد ابن الفرجي (ت بعد ٢٧٠) عنهم. وشقيق هو ابن إبراهيم الأزدي البلخي،
شيخ خراسان الزاهد (ت ١٩٤).

وقال عبد الواحد بن زيد: ترك^(١) الدينار والدّرهم^(٢).

وقال أبو سليمان الداراني: ترك ما يشغل عن الله. وهو قول الشّبلّي^(٣).

وسأل رُويم الجنيد عن الزُّهد؟ فقال: استصغار الدُّنيا، ومحو آثارها من القلب^(٤). وقال مرّة: هو خلوّ اليد عن الملك، والقلب عن التّبّع^(٥).

وقال يحيى بن معاذ: لا يبلغ أحدٌ حقيقة الزُّهد حتّى يكون فيه ثلاث خصال: عملٌ بلا علاقة، وقول بلا طمع، وعزٌّ بلا رياسة.

وقال أيضًا: الزاهد يُسعِطُ الخلّ والخردل، والعارف يُشمُّك المسك والعنبر^(٦).

وقيل: حقيقة الزهد هو الزُّهد في النفس. وهذا قول ذي النُّون المصريّ.

وقيل: الزُّهد: الإيثار عند الاستغناء، والفتوّة: الإيثار عند الحاجة. قال الله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]^(٧).

وقال رجلٌ ليحيى بن معاذ: متى أدخل حانوت التوكّل وألبس رداء

(١) ع: «الزهد في» خلافاً لمصدر المؤلف.

(٢) ذكره القشيري (ص ٣٣٦).

(٣) ذكره عنهما القشيري (ص ٣٣٦، ٣٣٧)، ولفظ الشّبلّي: «أن تزهد فيما سوى الله».

(٤) أسنده البيهقي في «الزهد الكبير» (٢٠) والقشيري (ص ٣٣٦).

(٥) ذكره القشيري (ص ٣٣٧)، وأسنده البيهقي في «الزهد» (١٩) بنحوه.

(٦) ذكرهما القشيري (ص ٣٣٧).

(٧) ذكرهما القشيري (ص ٣٣٧)، والثاني قول محمد بن الفضل بن العباس البلخي الزاهد (ت ٣١٩).

الزاهدين وأقعد معهم؟ فقال: إذا صرتَ من رياضتك لنفسك إلى حدٍّ لو قطع الله الرِّزقَ عنك ثلاثة أيام لم تَضَعُفَ نفسُك، فأما ما لم تبلغ إلى هذه الدرجة فجلوسك على بساط الزاهدين جهلٌ، ثم لا آمَنُ^(١) أن تفتضح^(٢).

وقد قال الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله: الزُّهد على ثلاثة أوجهٍ: ترك الحرام، وهو زهد العوامِّ. والثاني: ترك الفضول من الحلال، وهو زهد الخواصِّ. والثالث: ترك ما يَشْغَلُ عن الله، وهو زهد العارفين^(٣).

وهذا الكلام من الإمام أحمد يأتي على جميع ما تقدّم من كلام المشايخ رحمهم الله، مع زيادة تفصيله وتبيين درجاته. وهو من أجمع الكلام، وهو يدلُّ على أنَّه رحمته الله من هذا العلم بالمحلِّ الأعلى. وقد شهد له الشافعي رحمته الله بإمامته في ثمانية أشياء أحدها الزُّهد^(٤).

والذي أجمع عليه العارفون أن الزُّهد سفر القلب من وطن الدنيا وأخذُه في منازل الآخرة. وعلى هذا صَنَّفَ المتقدمون كتب الزُّهد. كـ«الزُّهد» لعبد الله بن المبارك، وللإمام أحمد، ولوكيع، ولهنّاد بن السَّريِّ، ولغيرهم.

(١) في ع زيادة: «عليك».

(٢) ذكره القشيري (ص ٣٣٨).

(٣) ذكره القشيري (ص ٣٣٨).

(٤) ذكر ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١٠ / ١) عن الربيع بن سليمان قال: قال لنا الشافعي: أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة.

ومتعلّقه ستّة أشياء، لا يستحقُّ العبد اسم الزهد حتّى يزهد فيها، وهي: المال، والصُّور، والرّياسة، والناس، والنفس، وكلُّ ما دون الله. وليس المراد رفضها من الملك. فقد كان سليمان وداود من أزهد أهل زمانهما، ولهما من المال والنساء والملك ما لهما. وكان نبيُّنا ﷺ أزهد البشر على الإطلاق وله تسع نسوة. وكان علي بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف والزبير وعثمان من الزُّهاد مع ما لهم^(١) من الأموال. وكان الحسن بن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من الزهاد مع أنّه كان من أكثر الأئمّة محبة للنساء ونكاحاً لهنّ وأغناهم. وكان عبد الله بن المبارك من أئمّة الزُّهاد مع مالٍ كثير. وكذلك الليث بن سعد وسفيان من أئمّة الزُّهاد، وكان له رأس مال؛ يقول^(٢): لولا هو لَتَمَنَدَلْ بنا هؤلاء.

ومن أحسن ما قيل في الزُّهد كلامُ الحسن أو غيره^(٣): «ليس الزُّهد في الدُّنيا بتحريم الحلال ولا إضاعة المال، ولكن أن تكون بما في يد الله أوثق منك بما في يدك، وأن تكون في ثواب المصيبة إذا أُصبت بها أرغب منك فيها لو لم تصبك». فهذا من أجمع كلامٍ في الزُّهد وأحسنه، وقد روي مرفوعاً.

(١) جميع النسخ عدا الأصل، ش، ع: «لهما»، خطأ.

(٢) أي: سفيان الثوري، وقد أسنده عنه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (٦٨)، وكذا أبو نعيم في «الحلية» (٦/٣٨١) وزاد: «... هؤلاء الملوك».

(٣) إنما هو قول التابعي المخضرم الزاهد أبي مسلم الخولاني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أسنده عنه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ٢٥) بإسناد صحيح. وقد روي مرفوعاً عند الترمذي (٢٣٤٠) وابن ماجه (٤١٠٠) وابن عدي في «الكامل» (٧/٥٤٧) وغيرهم من حديث أبي ذر، ولكن إسناده واهٍ بمرة.

فصل

وقد اختلف الناس في الزُّهد هل هو ممكن في هذه الأزمنة^(١)؟

فقال أبو حفص رحمته الله: الزُّهد لا يكون إلا في الحلال، ولا حلال في الدُّنيا، فلا زهد^(٢).

وخالفه النَّاس في هذا وقالوا: بل الحلال موجودٌ فيها، وفيها الحرام كثيرًا^(٣). وعلى تقدير أن لا يكون فيها الحلال، فهذا أدعى إلى الزُّهد فيها وتناول ما يتناوله المضطرُّ منها، كتناوله للميتة والدم ولحم الخنزير^(٤).

ثم اختلف هؤلاء في متعلّق الزُّهد، فقالت طائفة: الزُّهد إنما هو في الحلال، لأنَّ ترك الحرام فريضة.

وقالت فرقة: بل الزُّهد لا يكون إلا في الحرام، وأمّا الحلال فنعمةٌ من الله على عبده، والله يحبُّ أن يرى أثر نعمته على عبده؛ فشكره على نعمه،

(١) في ع زيادة: «أم لا».

(٢) «القشيرية» (ص ٣٣٧).

(٣) كذا في النسخ، إلا أن الألف مضروب عليها في ل.

(٤) وردت هنا في ع زيادة ليست في سائر النسخ، وهي: «وقال يوسف بن أسباط: لو بلغني أن رجلاً بلغ في الزُّهد منزلة أبي ذرٍّ وأبي الدرداء وسلمان والمقداد وأشباههم من الصّحابة رضي الله عنهم ما قلت له زاهدًا، لأنَّ الزُّهد لا يكون إلا في الحلال المحض، والحلال المحض لا يوجد في زماننا هذا. وأمّا الحرام فإن ارتكبتَه عذّبك الله عزّ وجلّ».

أسنده أبو نعيم في «الحلية» (٢٣٨ / ٨) بنحوه. والظاهر أن هذه الزيادة ليست من المؤلف، وإلا لكانت بعد قول أبي حفص ولقال بعدها: «وخالفهما الناس...».

والاستعانة بها على طاعته، واتخاذها طريقاً إلى جنّته = أفضل من الزهد فيها، والتخلّي عنها، ومجانبة أسبابها.

والتحقيق: أنّها إن شغلته عن الله فالزهد فيها أفضل. وإن لم تشغله عن الله بل كان شاكرًا لله فيها فحاله أفضل، والزهد فيها يحرس^(١) القلب عن التعلّق بها والطمأنينة إليها.

فصل

قال صاحب «المنازل» رحمته الله ^(٢): (الزهد هو إسقاط الرغبة عن الشيء بالكلية).

يريد بالشيء المزهود فيه: ما سوى الله تعالى، والإسقاط عنه: إزالة^(٣) تعلّق الرغبة به.

وقوله: (بالكلية)، أي بحيث لا يلتفت إليه ولا يتشوّف^(٤) إليه.

قال ^(٥): (وهو للعامة قربة، وللمريد ضرورة، وللخاصة خشية^(٦)).

(١) كذا في الأصل مضبوطاً. وهو غير محرر في ل. في ش: «تجرّد». وفي سائر النسخ: «تجريد».

(٢) (ص ٢٣).

(٣) في ع: «إزالته عن القلب وإسقاط».

(٤) ع: «يتشوق».

(٥) «المنازل» (ص ٢٣).

(٦) هذا لفظ بعض نسخ «المنازل» (كما في هامش التحقيق)، وعليه شرحه التلمساني (ص ١٣٩، ١٤٠). ولفظ متن «المنازل» و«شرح القاساني» (ص ١٢٠، ١٢١): «حسنة». ولعله أقرب إلى مراد الماتن لأنه سيأتي قوله في وصف زهد الخاصة:

يعني: أنَّ العامَّة تتقَرَّب به إلى الله تعالى. والقربة: ما تقَرَّب به المتقَرَّب إلى محبوبه.

وهو ضرورة للمريد لأنَّه لا يحصل له التخلِّي بما هو بصدده إلَّا بإسقاط الرغبة فيما سوى مطلوبه، فهو مضطرٌّ إلى الزهد كضرورته إلى الطعام والشراب، إذ التعلُّق بسوى مطلوبه لا يعدم منه حجابًا أو وقفةً أو نكسةً على حسب بعد ذلك الشيء من مطلوبه، وقوَّة تعلُّقه به وضعفه.

وإنَّما كان خشيةً للخاصَّة لأنَّهم يخافون على ما حصل لهم من القرب والأنس بالله وقرَّة عيونهم به أن يتكدَّر عليهم صفوُّه بالتفاتهم إلى ما سوى الله تعالى، فزهدهم خشيةً وخوف.

قال^(١): (وهو على ثلاث درجات. الدرجة الأولى: الزُّهد في الشُّبهة بعد ترك الحرام، بالحذر من المَعْتَبَةِ، والأنفة من المنقصة، وكراهة مشاركة الفساق).

أمَّا الزهد في الشُّبهة فهو ترك ما يشتبه على العبد هل هو حلالٌ أو حرامٌ؟ كما في حديث النُّعمان بن بشير عن النَّبِيِّ ﷺ: «الحلال بَيْنٌ والحرام بَيْنٌ، وبين ذلك أمورٌ متشابهات»^(٢) لا يعلمهنَّ كثيرٌ من النَّاس، فمن اتَّقَى الشُّبهات اتَّقَى الحرام، ومن وقع في الشُّبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإنَّ لكلِّ ملكٍ حمى، ألا وإنَّ حمى الله

«الدرجة الثالثة: الزهد في الزهد. وهو بثلاثة أشياء: باستحقار ما زهدت فيه...».

(١) «المنزل» (ص ٢٣).

(٢) ع: «مشتبهات»، وهو لفظ أكثر الروايات.

محارمه. ألا وإنَّ في الجسد مضغةً إذا صلحت صلحَ لها سائرُ الجسد، وإذا فسدت فسدَ لها سائرُ الجسد، ألا وهي القلب»^(١).

فالشُّبهات برزخٌ بين الحلال والحرام. وقد جعل الله بين كلِّ متباينين برزخاً، كما جعل الموت وما بعده برزخاً بين الدُّنيا والآخرة، وجعل المعاصي برزخاً بين الإيمان والكفر، وجعل الأعراف برزخاً بين الجنَّة والنار.

وكذلك جعل بين كلِّ مشعرين من مشاعر المناسك برزخاً حاجزاً بينهما ليس من هذا ولا من هذا، فمحسَّرُ برزخٍ بين منىً ومزدلفة، ليس من واحدٍ منهما، فلا يبيت به الحاجُّ ليلة جمع ولا ليالي منى. وبطن عرنة برزخٍ بين عرفة وبين الحرم، فليس من الحرم ولا من عرفة.

وكذلك ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس برزخ بين الليل والنهار، فليس من اللَّيل لتصرُّمه بطلوع الفجر، ولا من النهار لأنه من طلوع الشمس، وإن دخل في اسم اليوم شرعاً.

وكذلك منازل السير، بين كلِّ منزلتين منها^(٢) برزخٌ يعرفه السائر في تلك المنازل. وكثيرٌ من الأحوال والواردات تكون برازخ، فيظنُّها صاحبها غايةً، وهذا^(٣) لم يتخلَّص منه إلا فقهاء الطريق والعلماء^(٤) الأدلَّة فيها.

(١) أخرجه البخاري (٥٢) ومسلم (١٥٩٩) بنحوه.

(٢) جميع النسخ عدا ج: «منهما»، خطأ.

(٣) ع: «لهذا».

(٤) ع: «وعلماء وهم».

وقوله: (بعد ترك الحرام) أي: ترك الشبهة لا يكون إلا بعد ترك الحرام.
قوله: (بالحذر من المعتبة) يعني: أن يكون سبب تركه للشبهة الحذر من
توجه عتب الله عليه.

وقوله: (والأنفة من النقيصة) أي: يأنف لنفسه من نقصه عند ربّه
وسقوطه من عينه، إلا أن أنفته من نقصه عند الناس وسقوطه من عيونهم
- وإن كان ذلك ليس مذموماً - محموداً أيضاً^(١)، ولكن المذموم أن تكون
أنفته كلها من ذلك^(٢).

وقوله: (وكرهية مشاركة الفساق) يعني: أن الفساق يزدحمون على
مواضع الرغبة في الدنيا، ولتلك المواقف^(٣) كظيظ من الزحام، فالزاهد يأنف
من مشاركتهم في تلك المواقف ويرفع نفسه عنها لخسة شركائه فيها، كما
قليل لبعضهم: ما الذي زهدك في الدنيا؟ قال: قلّة وفائها، وكثرة جفائها،
وخسة شركائها^(٤).

(١) السياق في ج، ن: «لا أنفة نقصه عند الناس وسقوطه من عيونهم، وإن كان ذلك ليس
مذموماً بل محموداً أيضاً». وفي ع: «لا أنفته من نقصه...» إلخ بمثل سياقهما.

(٢) ع: «من الناس»، ثم زيادة: «ولا يأنف من الله».

(٣) في ع زيادة: «بهم».

(٤) ورد في ع هنا الأبيات التالية:

إذا لم أترك المال اتقاء تركت لخسة الشركاء فيه
إذا وقع الذباب على طعام رفعت يدي ونفسي تشتهي
وتجتنب الأسود ورود ماء إذا كان الكلاب يلغن فيه

قد ذكر المؤلف الأبيات الثلاثة في «عدة الصابرين» (ص ٩٩ - ١٠٠) مع بعض
الاختلاف.

قال^(١): (الدرجة الثانية: الزُّهد في الفضول، وهو ما زاد على المُسكة والبلاغ من القوت، باغتنام التَّفَرُّغ إلى عمارة الوقت، وحسم الجأش، والتحلّي بحلية الأنبياء والصدّيقين).

والفضول: ما يفضل عن قدر الحاجة. والمُسكة: ما يمسك النَّفْس من القوت والشراب واللبّاس والمسكن والمنكح إذا احتاج إليه. والبلاغ: هو البلُغة من ذلك الذي يتبلَّغ به في منازل السفر، كزاد المسافر. فيزهد فيما وراء ذلك اغتنامًا لتفَرُّغه لعمارة وقته.

ولمّا كان الزُّهد لأهل الدرجة الأولى خوفًا من المعتبة وحذرًا من المنقصة كان الزُّهد لأهل هذه الدرجة أعلى وأرفع. وهو اغتنام الفراغ لعمارة أوقاتهم مع الله تعالى، لأنّه إذا اشتغل بفضول الدُّنيا فاته نصيبه من انتهاء فرصة الوقت؛ فالوقت سيفٌ إن لم تقطعه^(٢) قطعك.

و(عمارة الوقت): الاشتغال في جميع آثائه^(٣) بما يقرب إلى الله تعالى، أو يعين على ذلك من مأكّل أو مشربٍ أو منكحٍ أو منامٍ أو راحة، فإنّه متى أخذها بنية القوّة على ما يحبه الله وتجنّب ما يسخطه كانت من عمارة الوقت وإن كان له فيها أتمُّ لذة؛ فلا تحسب عمارة الوقت بهجر اللذات والطيبات.

فالمحبُّ الصادق ربّما كان سيره القلبيّ في حال أكله وشربه وجماع أهله وراحته أقوى من سيره البدني في بعض الأحيان. ولقد حكى عن بعضهم

(١) «المنازل» (ص ٢٣).

(٢) في ع زيادة: «والأ».

(٣) م، ش: «أيامه»، تصحيف.

أَنَّهُ كَانَ يَرِدُ عَلَيْهِ وَهُوَ عَلَى بَطْنِ أَمْرَاتِهِ حَالٌ لَا يَعْهَدُهَا فِي غَيْرِهَا. وَلِهَذَا سَبَبٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ اجْتِمَاعُ قُوَى النَّفْسِ وَعَدَمُ التَّفَاتُحِ حِينَئِذٍ إِلَى شَيْءٍ، مَعَ مَا يَحْصُلُ لَهَا مِنَ السُّرُورِ وَالْفَرَحِ وَاللَّذَّةِ، وَالسُّرُورُ يُذَكِّرُ بِالسُّرُورِ، وَاللَّذَّةُ تَذَكِّرُ بِاللَّذَّةِ، فَتَنْهَضُ الرُّوحُ مِنْ تِلْكَ الْفَرَحَةِ وَاللَّذَّةِ إِلَى مَا لَا نِسْبَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهَا بِتِلْكَ الْجَمْعِيَّةِ وَالْقُوَّةِ وَالنَّشَاطِ وَقَطَعَ أَسْبَابَ الْإِلْتِفَاتِ، فَيُورِثُهُ ذَلِكَ حَالًا عَجِيبَةً.

وَلَا تَعْجَلْ بِالْإِنْكَارِ، وَانْظُرْ إِلَى قَلْبِكَ عِنْدَ هُجُومِ أَعْظَمِ مَحْبُوبٍ لَهُ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ، كَيْفَ تَرَاهُ؟ فَهَكَذَا حَالُ غَيْرِكَ. وَلَا رَيْبَ أَنَّ النَّفْسَ إِذَا نَالَتْ حَظًّا صَالِحًا مِنَ الدُّنْيَا قَوِيَتْ بِهِ وَسَرَّتْ، وَاسْتَجْمَعَتْ قَوَاهَا وَجَمْعِيَّتَهَا، وَزَالَ تَشْتَتُّهَا.

اللَّهُمَّ غَفْرًا، فَقَدْ طَغَى الْقَلَمُ وَزَادَ الْكَلِمُ، فَعِيَاذًا بِكَ (١) مِنْ مَقْتِكَ.

وَأَمَّا (حَسْمُ الْجَاشِ)، فَهُوَ (٢) اضْطِرَابُ الْقَلْبِ بِالتَّعَلُّقِ بِأَسْبَابِ الدُّنْيَا رَغْبَةً وَرَهْبَةً وَحُبًّا وَبَغْضًا وَسَعْيًا، فَلَا يَصِحُّ الزَّهْدُ لِلْعَبْدِ حَتَّى يَقْطَعَ هَذَا الْاضْطِرَابَ مِنْ قَلْبِهِ بِأَنْ لَا يَلْتَفِتَ إِلَيْهَا، وَلَا يَتَعَلَّقَ بِهَا فِي حَالَتِي مَبَاشَرَتِهِ لَهَا وَتَرْكِهِ، فَإِنَّ الزَّهْدَ زَهْدَ الْقَلْبِ لَا زَهْدَ التَّرْكِ مِنَ الْيَدِ، فَهُوَ تَخْلِي الْقَلْبَ عَنْهَا لَا خَلْوُ الْيَدِ مِنْهَا.

وَأَمَّا (التَّحَلِّي بِحَلِيَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّدِّيقِينَ)، فَإِنَّهُمْ أَهْلُ الزَّهْدِ فِي الدُّنْيَا حَقًّا، إِذْ هُمْ مَشْمُرُونَ إِلَى عِلْمٍ قَدْ رَفَعَ لَهُمْ غَيْرُهَا فَهَمَّ فِيهَا زَاهِدُونَ، وَإِنْ كَانُوا لَهَا مَبَاشِرِينَ.

(١) فِي عَزَايَا: «اللَّهُمَّ».

(٢) فِي عَزَايَا: «قَطَعَ».

فصل

قال^(١)؛ (الدرجة الثالثة: الزُّهد في الزُّهد. وهو بثلاثة أشياء: باستحقاق ما زهدت فيه، واستواء الحالات فيه عندك، والذهاب عن شهود الاكتساب ناظرًا إلى وادي الحقائق).

قد فسر الشيخ مراده بالزُّهد في الزُّهد بثلاثة أشياء:

أحدها: احتقاره ما زهد فيه، فإنَّ من امتلأ قلبه بمحبَّة الله وتعظيمه لا يرى^(٢) أنَّ ما تركه لأجله من الدُّنيا يستحقُّ أن يُجعل قربانًا، لأنَّ الدُّنيا بحذافيرها لا تساوي عند الله جناح بعوضة، فالعارف لا يرى زهده فيها كبير أمرٍ يعتدُّ به ويحتفل به، فيستحيي مَنْ صحَّ له الزُّهد أن يجعل لما تركه الله^(٣) قدرًا يلاحظ زُهدَه فيه، بل يفنى عن زهده فيه كما فني عنه، ويستحيي من ذكره بلسانه وشهوده بقلبه.

وأما (استواء الحالات فيه عنده)، فهو أن يرى أنَّ ترك ما زهد فيه وأخذه متساويان عنده. إذ ليس له عنده قدر. وهذا من دقائق فقه الزُّهد، فيكون زاهدًا في حال أخذه، كما هو زاهدٌ في حال تركه، إذ همَّته أعلى من ملاحظته أخذًا وتركًا لصغره في عينه.

وأما (الذهاب عن شهود الاكتساب)، فمعناه أنَّ من استصغر الدُّنيا بقلبه

(١) «المنازل» (ص ٢٤).

(٢) «لا يرى» ساقط من ع.

(٣) ش، ج، ن، ع: «لله»، أي ما تركه العبد لله. وعلى المثبت يكون المعنى: ما وضعه الله ونبذه بحيث لا يساوي عنده شيئًا.

واستوت الحالات في أخذها وتركها عنده لم يرَ أنَّه اكتسب بتركها عند الله درجةً البتَّة، لأنها أصغر في عينه من أن يرى أنَّه اكتسب بتركها الدرجات.

وفيه معنى آخر: وهو أن يشاهد تفرُّد الله عز وجل بالعطاء والمنع، فلا يرى أنه ترك شيئاً ولا أخذ شيئاً، بل الله وحده هو المعطي المانع، فما أخذه فهو مَجْرَى لعطاء الله إيَّاه كمجرى الماء في النهر، وما تركه لله فالله هو الذي منعه منه، فيذهب بمشاهدة الفعل وحده عن شهود كسبه وتركه، فإذا نظر الأشياء بعين الجمع وسلك في وادي الحقيقة غاب عن شهود اكتسابه، وهو معنى قوله: (ناظرًا إلى وادي الحقائق). وهذا أليق المعنيين بكلامه.

فهذا زهد الخاصة. قال الشاعر^(١):

إِذَا زَهَّدْتَنِي فِي الْهَوَى خَشِيَ الرَّدَى جَلْتُ لِي عَنْ وَجْهِ يَزْهَدُ فِي الزُّهْدِ



(١) البيت لأبي تمام في «ديوانه مع شرح التبريزي» (٦٢ / ٢).

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة الورع.

قال الله تعالى^(١): ﴿وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدر: ٤]، قال مجاهدٌ وقتادة: نفسك فطهر من الذنب. فكنى عن النفس بالثوب. وهذا قول إبراهيم، والضحاك، والشعبي، والزهري، والمحققين من أهل التفسير.

قال ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لا تلبسها على معصية ولا غدرٍ، ثم قال: أما سمعت قول غيلان بن سلمة الثقفي:

وإني بحمد الله لا ثوبَ غادرٍ لبست ولا من غدرَةٍ أتنَعُ
والعرب تقول في وصف الرجل بالصدق والوفاء: طاهر الثياب، وتقول
للغادر والفاجر: دنس الثياب.

وقال أبي بن كعبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا تلبسها على غدرٍ ولا ظلمٍ ولا إثمٍ،
البسها وأنت برٌّ طاهر.

وقال الضحاك: عملك فأصلح. قال السدي: يقال للرجل إذا كان
صالحًا: إنه لطاهر الثياب، وإذا كان فاجرًا: إنه لخبث الثياب.

وقال سعيد بن جبير: وقلبك ونيتك فطهر. وقال الحسن والقرظي:
وخلِّقك فحسِّن.

وقال ابن سيرين وابن زيد: أمر بتطهير الثياب من النجاسات التي لا

(١) في زيادة قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١].

تجوز الصلاة معها، لأنَّ المشركين كانوا لا يتطهَّرون ولا يُطهَّرون ثيابهم.
وقال طاوس: وثيابك فقَصَّر^(١)، لأنَّ تقصير الثَّياب طُهرة لها^(٢).

والقول الأوَّل أصحُّ الأقوال.

ولا ريب أنَّ تطهيرها من النجاسات وتقصيرها من جملة التطهير
المأمور به، إذ به تمام إصلاح الأعمال والأخلاق، لأنَّ نجاسة الظاهر تورث
نجاسة الباطن، ولذلك أمر القائم بين يدي الله بإزالتها والبعد عنها.

والمقصود: أنَّ الورع يطهِّر دنس القلب ونجاسته، كما يطهِّر الماء دنس
الثوب ونجاسته. وبين الثَّياب والقلوب مناسبة ظاهرة وباطنة، ولذلك تدلُّ
ثياب المرء في المنام على قلبه وحاله. ويؤثِّر كلُّ منهما في الآخر، ولهذا نُهي
عن لباس الحرير والذهب وجلود السَّباع لما تؤثِّر في القلب من الهيئة
المنافية للعبوديَّة والخشوع. وتأثير القلب والنفس في الثَّياب أمرٌ خفيٌّ يعرفه
أهل البصائر من نظافتها ودنسها ورائحتها وبهجتها وكسفتها، حتَّى إنَّ ثوب
البرِّ ليُعرف من ثوب الفاجر وليسا عليهما.

وقد جمع النبي ﷺ الورع كلَّه في كلمةٍ واحدةٍ فقال: «من حسن إسلام
المرء تركه ما لا يعنيه»^(٣)، فهذا يعمُّ الترك لما لا يعني من الكلام والنظر

(١) المراد بالتقصير هنا: تحوير الثَّياب وتبييضها، وذلك بدقِّها بالقَصرة، وهي القطعة من
الخشب.

(٢) الأقوال السابقة كلها من «تفسير البغوي» (٨/ ٢٦٤-٢٦٥). وانظر: «تفسير الطبري»
(٢٣/ ٤٠٥-٤٠٩) و«الدر المنثور» (١٥/ ٦٣-٦٧).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٣١٧) وابن ماجه (٣٩٧٦) وابن حبان (٢٢٩) من رواية قرة بن
عبد الرحمن عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة. وقرّة ضعيف، وقد خالفه

والاستماع، والبطش والمشي والفكر، وسائر الحركات الظاهرة والباطنة؛
فهذه الكلمة شافيةٌ في الورع.

قال إبراهيم بن أدهم رحمته الله: الورع ترك كلِّ شبهةٍ، وترك ما لا يعينك هو
ترك الفضلات (١).

وفي «الترمذي» (٢) مرفوعاً إلى النبي ﷺ: «يا أبا هريرة كن ورعاً، تكن
أعبد الناس».

قال الشُّبُلِيُّ رحمته الله: الورع أن تتورَّع عن كلِّ ما سوى الله (٣).
وقال إسحاق بن خلفٍ: الورع في المنطق أشدُّ منه في الذهب والفضَّة،
والزُّهد في الرِّياسة أشدُّ منه في الذهب والفضَّة، لأنَّهما يُبْذَلان في طلب
الرِّياسة (٤).

معمر في «جامعه» (٢٠٦١٧) ومالك في «الموطأ» (٢٦٢٨) - ومن طريقه أخرجه
الترمذي (٢٣١٨) - فروياه عن الزهري عن علي بن الحسين (زين العابدين) عن
النبي ﷺ رسلاً. قال الترمذي: «وهذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة عن أبي
هريرة». وكذا صحَّح المرسل البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٢٢٠ / ٤) والدارقطني في
«العلل» (٣١٠، ١٣٨٩، ٣٠٢٤، ٣١٥٨).

(١) «القسيرية» (ص ٣٢٥).

(٢) برقم (٢٣٠٥)، ولكن لفظه: «اتَّقِ المحارم تكن...». واللفظ المذكور عند ابن ماجه
(٤٢١٧) وهناد في «الزهد» (١٠٣١) وابن أبي الدنيا في «الورع» (١٦، ٣) والبيهقي في
«شعب الإيمان» (٥٣٦٦، ١٠٦١٥) وغيرهم من طرق عن أبي هريرة، إلا أن طرقه لا
تخلو من ضعف أو انقطاع. وقال الدارقطني في «العلل» (١٣٣٩): إنه غير ثابت.

(٣) أسنده البيهقي في «الزهد الكبير» (٨٥٧) والقسيري (ص ٣٢٦).

(٤) أسنده البيهقي في «الزهد الكبير» (٨٦١) والقسيري (ص ٣٢٦).

وقال أبو سليمان الداراني: الورع أوّل الزهد، كما أنّ القناعة أوّل الرضا^(١).

وقال يحيى بن معاذ: الورع الوقوف على حدّ العلم من غير تأويل.
وقال: الورع على وجهين: ورعٌ في الظاهر^(٢) أن لا يتحرّك إلّا لله، وورعٌ في الباطن^(٣) وهو أن لا يدخل قلبك سواه. وقال: من لم ينظر في الدقيق من الورع لم يصل إلى الجليل من العطاء^(٤).^(٥)

وقيل: من دقّ في الدين ورعه جلّ في القيامة خطرُه^(٦).

وقال يونس بن عبيد: الورع الخروج من كلّ شبهة، ومحاسبة النفس مع^(٧) كلّ طرفة^(٨).

وقال سفيان الثوري: ما رأيت أسهل من الورع، ما حاك في نفسك

(١) أسنده ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (٣٨٢) وأبو نعيم في «الحلية» (٢٥٧/٩) والبيهقي في «الزهد الكبير» (٨٣٣). وذكره القشيري (ص ٣٢٦).

(٢) في زيادة: «ورعٌ في الباطن، ورعٌ الظاهر»، ولا توجد في مصدر المؤلف.

(٣) ع: «ورع الباطن».

(٤) ذكره القشيري (ص ٣٢٦-٣٢٧). وأسند البيهقي الأول والثاني في «الزهد الكبير» (٨٤٨، ٨٥٦).

(٥) في زيادة: «وقيل: الورع الخروج من الشّهوات، وترك السيئات».

(٦) خطرُه: أي قدره ومنزلته. ولفظ «القشيرية» (ص ٣٢٧): «من دقّ في الدين نظره...» وفي ع: «ورعه أو نظره».

(٧) ع: «في».

(٨) ذكره القشيري (ص ٣٢٧). وأسنده البيهقي في «الزهد الكبير» (٨٤٠، ٨٤٩).

تركته^(١).

وقال سهل: الحلال: الذي^(٢) لا يعصى الله فيه، والصافي منه: الذي لا ينسى الله فيه^(٣).

وسأل الحسن غلامًا فقال^(٤): ما مِلاك الدين؟ قال: الورع. قال: فما آفته؟ قال: الطَّمَع، فعجب الحسن منه^(٥).

وقال الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مثقال ذرَّةٍ من الورع خيرٌ من ألف مثقالٍ من الصوم والصلاة^(٦).

وقال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جلساء الله غداً أهل الورع والزُّهد^(٧).

وقال بعض السلف: لا يبلغ العبد حقيقة التقوى حتَّى يدع ما لا بأس به حذرًا ممَّا به بأس^(٨).

(١) ذكره القشيري (ص ٣٢٧). وذكره صاحب «قوت القلوب» (٢/ ٢٩١) من قول

حسَّان بن أبي سنان البصري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ع: «هو الذي»، وكذا في الموضع الآتي.

(٣) ذكره الطوسي في «اللمع» (ص ٤٥-٤٦) والقشيري (ص ٣٢٩).

(٤) في ع زيادة: «له».

(٥) «القشيرية» (ص ٣٢٩).

(٦) «القشيرية» (ص ٣٢٩).

(٧) «القشيرية» (ص ٣٣٠). ولم أجده مسندًا إليه، ولكن روي ذلك عن سلمان الفارسي

مرفوعًا بإسناد ضعيف جدًا. انظر: «السلسلة الضعيفة» (٣٤٦٤).

(٨) روي بنحوه مرفوعًا إلى النبي ﷺ من حديث عطية بن قيس السعدي عند الترمذي

(٢٤٥١) وابن ماجه (٤٢١٥) والحاكم (٣١٩/٤). وفي إسناده ضعف، وقال

=

وقال بعض الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: كُنَّا نَدْعُ سَبْعِينَ أَبًا مِنَ الْحَلَالِ مَخَافَةً أَنْ نَقَعَ فِي بَابٍ مِنَ الْحَرَامِ (١).

فصل

قال صاحب «المنازل» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢): (الورع توقُّ مستقصى على حذر أو تحرُّج على تعظيم).

يعني: أن يتوقَّى الحرام والشبه وما يخاف أن يضرَّه أقصى ما يمكنه من التوقِّي. والتوقِّي والحذر متقاربان، إلَّا أنَّ التوقِّي فعل الجوارح، والحذر فعل القلب، فقد يتوقَّى العبد الشيء لا على وجه الحذر والخوف، ولكن لأمرٍ آخرى من إظهار نزاهةٍ وعزَّةٍ وتصوُّن أو أغراضٍ أُخر، كتوقِّي الذين لا يؤمنون بمعادٍ ولا جنةٍ ولا نارٍ ما يتوقَّونه من الفواحش والدناءات تصوُّنًا عنها، ورغبةً بنفوسهم عن مواقعتها، وطلبًا للمحمدة، ونحو ذلك.

الترمذي: «حسن غريب لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه».

وروي عن أبي الدرداء أنه قال: «تمام التقوى أن يتقي الله العبدُ حتى يتقيه في مثقال ذرة، حتى يترك بعض ما يرى أنه حلال خشيةً أن يكون حرامًا». أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٧٩ - رواية نعيم) وأبو نعيم في «الحلية» (٢١٢/١).

وعلق البخاري في «صحيحه» (الإيمان/ باب قول النبي ﷺ: بني الإسلام على خمس) عن ابن عمر أنه قال: «لا يبلغ العبد حقيقة التقوى حتى يدع ما حاك في الصدر». قال الحافظان ابن رجب وابن حجر: إنهما لم يجدها موصولًا.

(١) نسبه في «قوت القلوب» (٢/٢٩٦) و«القشيرية» (ص ٣٢٥) إلى أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم أجده مسندًا إليه.

(٢) (ص ٢٤).

وقوله: (أو تَحْرُجُ عَلَى تَعْظِيمٍ) يعني أَنَّ الباعثِ عَلَى الورعِ عن المحارمِ والشُّبهِ إمَّا حَذَرُ حُلُولِ الوعيدِ، وإمَّا تَعْظِيمَ الرَّبِّ - جَلَّ جلاله - وإجلالاً^(١) له أَنْ يَتَعَرَّضَ لِمَا نَهَى عَنْهُ، فالورع^(٢) عن المعصية إمَّا لخوفٍ أو تعظيمٍ.

واكتفى بِذِكْرِ التَّعْظِيمِ عن ذكر الحبِّ الباعثِ عَلَى تركِ معصيةِ المحبوبِ، لأنَّه لَا يَكُونُ إِلَّا مع تَعْظِيمِهِ، وإلَّا فَلَوْ خَلَا الْقَلْبُ من تَعْظِيمِهِ لَمْ تَسْتَلْزِمِ مَحَبَّتُهُ تَرْكَ مَخَالَفَتِهِ، كَمَحَبَّةِ الْإِنْسَانِ وَلَدَهُ وَعَبْدِهِ وَأُمَّتِهِ، فَإِذَا قَارَنَهُ التَّعْظِيمُ أَوْجَبَ تَرْكَ الْمَخَالَفَةِ.

قال^(٣): (وهو آخر مقام الزُّهد للعامة، وأوّل مقام الزُّهد للمريد).

يعني أَنَّ هَذَا التَّوَقُّيَّ وَالتَّحَرُّجَ بوصفِ الحذرِ والتَّعْظِيمِ هي^(٤) نهايةُ زهدِ العامة، وبدايةُ لزهدِ المريد. وإنَّما كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَرَعَ - كَمَا تَقَدَّمَ - هُوَ أَوَّلُ التَّرْهُدِ^(٥) وَرَدِيَّةِ^(٦)، وزهدِ المريد فوق زهدِ العامة. ونهايةُ العامة هي بدايةُ المريد، فنهايةُ مقامِ هَذَا هي بدايةُ مقامِ هَذَا، فَإِذَا انْتَهَى وَرَعُ الْعَامَّةِ صَارَ زَهْدًا، وَهُوَ أَوَّلُ وَرَعِ الْمُرِيدِ.

(١) كَذَا فِي النسخ، نَصَبَهُ وَمَا قَبْلَهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَجَلِهِ ذَاهِلًا عَنْ كَوْنِهِ خَبَرٌ «أَنَّ».

(٢) فِي الْأَصْلِ وَغَيْرُهُ: «وَالْوَرَعُ». وَلَعَلَّ الْمَثْبُتَ مِنْ عِشْبِهِ.

(٣) «الْمَنَازِلُ» (ص ٢٤).

(٤) ج، ن، ع: «هُوَ»، وَإِلَيْهِ غُيِّرَ فِي ل.

(٥) كَذَا فِي الْأَصْلِ، ش. وَفِي سَائِرِ النسخ: «الزُّهْدُ».

(٦) أَي: «رَدِيَّةُ» عَلَى لُغَةِ تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ. وَفِي ع: «رُكْنُهُ»، تَصْحِيفٌ.

قال^(١): (وهو على ثلاث درجات. الدرجة الأولى: تجنب القبائح لصون النفس وتوفير الحسنات وصيانة الإيمان).

هذه ثلاث فوائد من فوائد تجنب القبائح.

أحدها: (صون النفس)، وهو حفظها وحمايتها عما يشينها ويعيبها ويؤذي بها عند الله وملائكته وعباده المؤمنين وسائر خلقه، فإن من كُرمت عليه نفسه وكُبرت عنده صانها وحماها، وزكَّاهَا وعَلَّاهَا، ووضعها في أعلى المحالِّ، وزاحم بها أهل العزائم والكمالات. ومن هانت عليه نفسه وصغرت عنده ألقاها في الرذائل وأطلق شناقها وحلَّ زمامها، ودسَّاهَا ولم يَصْنُها عن قبيح. فأقلُّ ما في تجنب القبائح: صون النفس.

وأما (توفير الحسنات)، فمن وجهين:

أحدهما: توفير زمانه على اكتساب الحسنات، فإذا اشتغل بالقبائح نقصت عليه الحسنات التي كان مستعدًّا لتحصيلها.

والثاني: توفير الحسنات المفعولة عن نقصانها بموازنة السيئات أو حبوطها، كما تقدَّم في منزلة التوبة^(٢) أن السيئات قد تُحبط الحسنات، وقد تستغرقها بالكلية أو تنقصها، فلا بدَّ أن تُضعفها قطعًا، فتجنبها يوفر^(٣) ديوان الحسنات. وذلك بمنزلة من له مالٌ حاصلٌ فاستدان عليه، فإمَّا أن يستغرقه الدين أو أكثره، أو ينقصه؛ فهكذا الحسنات والسيئات.

(١) «المنازل» (ص ٢٤).

(٢) (١/ ٤٣١ - ٤٣٣).

(٣) ع: «توفير».

وأما (صيانة الإيمان)، فلأنَّ الإيمان عند جميع أهل السُّنة يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وقد حكاها الشافعي وغيره عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم^(١). وإضعاف المعاصي للإيمان أمرٌ معلومٌ بالذوق والوجود، فإنَّ العبد كما جاء في الحديث: «إذا أذنب نُكِتَ^(٢) في قلبه نكتةٌ سوداء، فإن تاب واستغفر صُقل قلبه، وإن عاد فأذنب نكت فيه نكتةٌ أخرى حتَّى تعلو قلبه، وذلك الرّان الذي قال الله: ﴿كَلَّا لَئِنْ رَأَى عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]»^(٣).

فالقبايح تسود القلب وتطفى نوره. والإيمان هو نورٌ في القلب، والقبايح تذهب به أو تقلله قطعاً، فالحسنات تزيد نور القلب، والسيئات تطفى نور القلب. وقد أخبر تعالى أنَّ كسب القلوب سببٌ للرّان الذي يعلوها، وأخبر أنَّه أركس المنافقين في نفاقهم بكسبهم^(٤) فقال: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فُتًى يَنْتَظِرُونَ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ [النساء: ٨٨].

وأخبر أنَّ نقض الميثاق الذي أخذه على عباده سببٌ لتقسية القلب فقال: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَلْيسَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٣]، فجعل

(١) قول الشافعي أسنده اللالكائي في «شرح السنة» (٩٥٦/٥ - ٩٥٧).

(٢) ع: «نكتت».

(٣) أخرجه أحمد (٧٩٥٢) والترمذي (٣٣٣٤) والنسائي في «الكبرى» (١٠١٧٩) وابن حبان (٩٣٠) والحاكم (٥/١) من حديث أبي هريرة. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) ع: «أركس المنافقين بما كسبوا».

ذنب النقض موجباً لهذه^(١) الآثار من تقسية القلب، واللّعة، وتحريف الكلم، ونسيان العلم.

فالمعاصي للإيمان كالمرض والحمّى للقوّة سواء بسواء، ولذلك قال السّلف^(٢): «المعاصي بريد الكفر كما أنّ الحمّى بريد الموت»، فإيمان صاحب القبائح كقوّة المريض على حسب قوّة مرضه وضعفه.

وهذه الأمور الثلاثة - وهي صون النفس، وتوفير الحسنات، وصيانة الإيمان - هي أرفع من باعث العامّة على الورع، لأنّ صاحبها أرفع همّةً لأنّه عاملٌ على تزكية نفسه وصونها وتأهيلها للوصول إلى ربّها، فهو يصونها عمّا يشينها عنده ويحجبه عنها^(٣)، ويصون حسناته عمّا يسقطها ويضعفها لأنّه يسير بها إلى ربّه ويتطلّب^(٤) بها رضاه، ويصون إيمانه برّبّه من حبّه له وتوحيده ومعرفته به ومراقبته إيّاه عمّا يطفئ نوره ويذهب بهجته ويؤهي^(٥) قوّته.

قال الشيخ رحمه الله: (وهذه الثلاث الصّفات هي في الدرجة الأولى من ورع المريدين)^(٦).

(١) في الأصل وغيره: «لشدّة»، ولعلّ المثبت من م، ش، ع أشبه.

(٢) هو أبو حفص الحدّاد الزاهد (ت ٢٦٤)، وقوله في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ١١٦) و«حلية الأولياء» (١٠/ ٢٢٩) و«شعب الإيمان» (٦٨٣١) و«القشيرية» (ص ١٤٣).

(٣) ش: «ويحجبها عنه».

(٤) ع: «ويطلب».

(٥) ع: «يوهن».

(٦) هذه العبارة: «قال الشيخ... المريدين» نقلها المؤلف من «شرح التلمساني»

يعني أنّ للمريدين درجتين أخريين من الورع فوق هذه، ثمّ ذكرهما فقال^(١): (الدرجة الثانية: حفظ الحدود عند ما لا بأس به إبقاءً على الصيانة والتقوى، وصعوداً عن الدناءة، وتخلّصاً عن اقتحام الحدود).

يقول: إنّ من صعد عن الدرجة الأولى إلى هذه الدرجة من الورع فهو يترك^(٢) كثيراً ممّا لا بأس به من المباح إبقاءً على صيانتها، وخوفاً عليها أن يتكدّر صفوها ويطفأ نورها، فإنّ كثيراً من المباح يكدر صفو الصيانة، ويذهب بهجتها، ويطفئ نورها، ويخلق حسنها وبهجتها.

وقال لي يوماً شيخ الإسلام ابن تيمية - قدّس الله روحه - في شيء من المباح: هذا ينافي المراتب العالية وإن لم يكن تركه شرطاً في النجاة. أو نحو هذا من الكلام.

فالعارف يترك كثيراً من المباح إبقاءً على صيانتها، ولا سيّما إذا كان ذلك المباح برزخاً بين الحلال والحرام، فإنّ بينهما برزخاً كما تقدّم، فتركه لصاحب هذه الدرجة كالمتمعّن الذي لا بدّ منه لمنافاته لدرجته.

والفرق بين صاحب الدرجة الأولى وصاحب هذه: أنّ ذاك يسعى في تحصيل الصيانة، وهذا يسعى في حفظ صفوها أن يتكدّر ونورها^(٣) أن

(ص ١٤٧)، ولا توجد في مطبوعة «المنازل» ولا في «شرح القاساني».

(١) «المنازل» (ص ٢٤).

(٢) الأصل، ل: «ترك».

(٣) كذا في ع، وإليه أصل النص في ل. وفي سائر النسخ: «وتقرّرها»، وقد سبق على الصواب قريباً في سياق مشابه.

يذهب^(١)، وهو معنى قوله: (إبقاءً على الصيانة).

وأما (الصُّعُودُ عن الدناءة)، فهو الرفع عن طرقاتها وأفعالها.

وأما (التخلُّص عن اقتحام الحدود)، فالحدود هي النهايات، وهي مقاطع الحلال والحرام، فحيث ينقطع وينتهي فذلك حدُّه، فمن اقتحمه وقع في المعصية.

وقد نهى الله سبحانه عن تعدِّي حدوده وقربانها فقال: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧] و﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، فإنَّ الحدود يراد بها أواخر الحلال وأول الحرام، فحيث نهى عن التعدِّي فالحدود هناك أواخر الحلال، وحيث نهى عن القربان فالحدود هناك أوائل الحرام. يقول سبحانه: لا تَعْدُوا مَا أَحَبْتُ لَكُمْ، ولا تقربوا ما حَرَّمْتُ عليكم. فالورع يخلِّص العبدَ من قربان هذه وتعدِّي هذه، وهو اقتحام الحدود.

قال^(٢): (الدرجة الثالثة: التَّوَرُّعُ عن كُلِّ داعيةٍ تدعو إلى شتات الوقت، والتعلُّق بالتفرُّق، وعارضٍ يعارض حال الجمع).

الفرق بين شتات الوقت والتعلُّق بالتفرُّق كالفرق بين السبب والمسبَّب والنفي والإثبات، فإنَّه يتشتَّت وقته فلا يجد بداً من التعلُّق بما سوى مطلوبه الحقِّ، إذ لا تعطيل في النفس ولا في الإرادة، فمن لم يكن الله مراده أراد ما سواه. ومن لم يكن هو وحده معبوده عبد ما سواه. ومن لم يكن عمله لله فلا

(١) في ع: «أن يطفأ ويذهب».

(٢) «المنازل» (ص ٢٤).

بدَّ أن يعمل لغيره، وقد تقدَّم هذا^(١).

فالمخلص يصونه الله بعبادته وحده وإرادة وجهه، وخشيته وحده ورجائه وحده، والطلب منه والذلُّ له والافتقار إليه = عن عبادة غيره وإرادته، وخشيته ورجائه، والطلب منه والذلُّ له والافتقار إليه^(٢).

وإنَّما كان هذا أعلى من الدرجة الثانية لأنَّ أربابها مشغولون بحفظ الصَّيانة من الكدر وملاحظتها، وذلك عند أهل الدرجة الثالثة تفرُّق عن الحقِّ واشتغال عن مراقبته بحال نفوسهم، فأدب أهل هذه الدرجة أدب حضور، وأدب أولئك أدب غيبة.

وأما (الورع عن كلِّ حالٍ يعارض حال الجمع)، فمعناه أن يستغرق العبدَ شهودُ فناءه في التوحيد وجمعيَّته على الله تعالى فيه عن كلِّ حالٍ يعارض هذا الفناء والجمعيَّة.

وهذا عند الشيخ لمَّا كان هو الغاية التي ليس بعدها مطلبٌ جعل كلَّ حالٍ يعارضها ويقطع عنها ناقصًا بالنسبة إليها، فالرغبة عنه عينُ^(٣) ورع صاحبها. وقد عرفت ما فيه، وأنَّ فوق هذا مقامُ^(٤) أرفع منه وأعلى، وهو الورع عن كلِّ حظٍّ يزاحم مراده منك، ولو كان الحظُّ فناءً أو جمعيَّةً أو كائنًا ما كان. وبيَّنَّا أنَّ الفناء والجمعيَّة حظُّ العبد، وأنَّ حقَّ الربِّ وراء ذلك، وهو

(١) (١/٢٥٢).

(٢) «عن عبادة غيره... والافتقار إليه» ساقط من ع.

(٣) في النسخ عدا الأصل، ل، ع: «غير»، تصحيف يُفسد المعنى، ولعل منشأه أن رسمها في الأصل، ل محتمل غير محرَّر.

(٤) كذا في النسخ بالرفع.

البقاء بمراده فرقاً وجمعاً به وله.

وعلى هذا فالورع الخاص: الورع عن كلِّ حالٍ يعارض حالَ القيام بالأمر، والبقاء به فرقاً وجمعاً. وبالله المستعان.

فصل

الخوف يثمر الورع والاستقامة وقصر الأمل. وقوة الإيمان باللقاء تثمر الزهد. والمعرفة تثمر المحبة والخوف والرجاء. والقناعة تثمر الرضاء. والذكر يثمر حياة القلب.

والإيمان بالقدر يثمر التوكل. ودوام تأمل الأسماء والصفات يثمر المعرفة.

والورع يثمر الزهد أيضاً. والتوبة تثمر المحبة أيضاً، ودوام الذكر يثمرها. والرضاء يثمر الشكر. والعزيمة والصبر يثمران جميع الأحوال والمقامات.

والإخلاص والصدق كلُّ منهما يثمر الآخر ويقتضيه. والمعرفة تثمر حسن الخلق. والفكرة تثمر العزيمة. والمراقبة تثمر عمارة الوقت وحفظ الأيام والحياء والخشية والإنابة.

وإماتة النفس وإذلالها وكسرها يوجب حياة القلب وعزّه وجبره. ومعرفة النفس ومقتهها يثمر الحياء من الله تعالى، واستكثار ما منه، واستقلال ما منك من الطاعات، ومحو أثر الدعوى من القلب واللسان.

وصحة البصيرة تثمر اليقين. وحسن التأمل لما ترى وتسمع من الآيات المشهودة والمتلوّة يثمر صحة البصيرة.

وملاك ذلك كله أمران: أحدهما أن تنقل قلبك من وطن الدنيا فتُسكنه في وطن الآخرة. ثم تُقبل به كله على معاني القرآن واستجلائها وتدبرها، وفهم ما يراد منه وما نزل لأجله، وأخذ نصيبك وحظك من كل آية من آياته وتنزيلها على أدواء قلبك.

فهذه طريق مختصرة قريبة سهلة موصلة إلى الرفيق الأعلى، آمنة لا يلحق سالكها (١) خوف ولا عطب (٢)، ولا فيها آفة من آفات سائر الطرق البتة، وعليها من الله حارس وحافظ يكفل السالكين فيها ويحميهم ويدفع عنهم. ولا يعرف قدر هذه الطريق إلا من عرف طرق الناس وغوائلها (٣) وقطاعها. والله المستعان.



(١) ع: «ساكنها»، خطأ.

(٢) زاد في ع: «ولا جوع ولا عطش».

(٣) زاد في ع: «وآفاتها».

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ منزلة التبتُّل. قال الله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ أَسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨].

والتَّبَتُّل: الانقطاع، وهو (تَفَعَّل) من التَّبَل وهو القطع. وسميت مريم «البتول» لانقطاعها عن الأزواج وعن نظراء زمانها^(١)، ففاقت نساء الزمان شرفاً وفضلاً وقُطعت منهنَّ.

ومصدرُ تَبَتَّلَ: «تَبَتَّلًا» كالتعلُّم والتفهُّم، ولكن جاء على التفعيل مصدرُ (تَفَعَّلَ)^(٢) لسرِّ لطيف، فإنَّ في هذا الفعل إيذاناً بالتدريج والتكلف والتعمُّل والتكثير والمبالغة^(٣)؛ فأتى بالفعل الدالُّ على أحدهما، والمصدر الدالُّ على الآخر، فكأنه قيل: بتَّل نفسك إليه تبتيلاً، وتبتَّل أنت إليه تبتُّلاً؛ ففهم المعنيان من الفعل ومصدره. وهذا كثيرٌ في القرآن، وهو من أحسن الاختصار والإيجاز.

(١) ع: «نظراء نساء زمانها».

(٢) كذا في جميع النسخ. أي: جاء مصدرُ (تَفَعَّلَ) في الآية على التفعيل - وهو خلاف الأصل - لسرِّ لطيف. وقد يكون «تَفَعَّلَ» سبق قلم أو تصحيفاً عن «فَعَّلَ»، فيكون السياق: «جاء (أي: مصدر تَبَتَّلَ) على التفعيل مصدر (فَعَّلَ) لسرِّ لطيف».

(٣) كذا في النسخ بالجمع بين معاني الفعلين على نسق، والمراد أن (تَفَعَّلَ) يؤذن بالتدريج والتكلف والتعمُّل، و(فَعَّلَ) يؤذن بالتكثير والمبالغة، فجاء الفعل (تَبَتَّلَ) من الأول، والمصدر (تَبْتِيلًا) من الثاني، لتكون الآية دالة على كلا المعنيين.

قال صاحب «المنازل» رَحِمَهُ اللهُ (١): (التَّبْتُ: الانقطاع إلى الله تعالى بالكلية. وقوله: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾ [الرعد: ١٤] أي التجريد المحض).

ومراد به بالتجريد المحض: تجريد التَّبْتُ عن ملاحظة الأعواض، بحيث لا يكون المتبُّ كالأجير الذي لا يخدم إلا لأجل الأجرة، فإذا أخذها انصرف عن باب المستأجر، بخلاف العبد فإنه يخدم سيده بمقتضى عبوديته لا للأجرة، فهو لا ينصرف عن بابه إلا إذا كان أبقًا. والابق قد خرج من شرف العبودية ولم يحصل له إطلاق الحرية، فصار بذلك موكوسًا (٢) عند سيده وعند عبيده.

وغاية شرف النفس دخولها تحت رِقِّ العبودية طوعًا واختيارًا ومحبةً، لا كرهاً وقهراً، كما قيل (٣):

(١) كما في «شرح التلمساني» (ص ١٤٩). ولفظ مطبوعة «المنازل» (ص ٢٥): «قال الله عز وجل: ﴿وَتَبْتَئِلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾، التبتل: الانقطاع بالكلية، وقوله: ﴿إِلَيْهِ﴾ دعوة إلى التجريد المحض». وهذا اللفظ أيضًا أثبتته ناسخ ش في الهامش وقال: «كذا في نسخة صحيحة، غير الصورة التي ذكرها الشارح». وذكر القاساني في «شرحه» (ص ١٢٨) أنه في بعض النسخ: «وقوله: ﴿إِلَيْهِ﴾ دعوة الحق إلى التجريد المحض»، والظاهر أنه عن مثل هذه النسخة تصحفت العبارة إلى الصورة التي وردت بها عند التلمساني، ثم عند المؤلف. والله أعلم.

(٢) أي: مغبونًا خاسرًا، يقال: وكس الرجل في البيع، إذا أصابه خسران ونقص من رأس ماله.

(٣) لم أقف له على قائل، وقد أنشده أيضًا تلميذ المؤلف ابن رجب في «اختيار الأولي في شرح حديث اختصام الملاء الأعلى» (ص ١١٤) بلا نسبة.

شرف النفوس دخولها في رَقَّهم (١) والعبد يحوي الفخر بالتملُّك

والذي حَسَنَ استشهاده بقوله: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾ في هذا الموضع إرادةُ هذا المعنى، وأنه سبحانه صاحب دعوة الحقِّ لذاته وصفاته. وإن لم يوجب لداعيه بها ثوابًا، فإنه يستحقُّها لذاته، فهو أهلُّ أن يُعبد وحده، ويُدعى وحده، ويُقصد ويُشكر ويُحمد، ويُحبَّ ويُرجى ويُخاف، ويُتوكَّل عليه، ويستعان به، ويستجار به، ويلجأ إليه، ويصمد إليه، فتكون الدعوة الإلهية الحقُّ له وحده. ومن قام بقلبه هذا معرفةً وذوقًا وحالًا صحَّ له مقام التَّبَتُّل والتَّجريد المحض.

وقد فسَّر السلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ دعوة الحقِّ بالتوحيد والإخلاص فيه والصدِّق، ومرادهم هذا المعنى، فقال عليٌّ: دعوة الحق: التَّوحيد، وقال ابن عباسٍ: شهادة أن لا إله إلا الله. وقيل: الدُّعاء بالإخلاص، والدُّعاء الخالص لا يكون إلا لله (٢). ودعوة الحقِّ هي: دعوة الإلهية وحقوقها وتجريدها وإخلاصها.

قال (٣): (وهو على ثلاث درجاتٍ. الدرجة الأولى: تجريد الانقطاع عن الحظوظ واللُّحوظ إلى العالم خوفًا أو رجاءً أو مبالاةً بحالٍ).

قلت: التَّبَتُّل يجمع أمرين: اتِّصالًا وانفصالًا، لا يصحُّ إلا بهما.

(١) م: «رقَّه».

(٢) زيد في ش، م: «وحده». وهذه الأقوال من «معالم التنزيل» (٤/ ٣٠٥). وأخرج الطبري (١٣/ ٤٨٦) منها قول علي وابن عباس.

(٣) «المنازل» (ص ٢٥).

فالانفصال: انقطاع قلبه عن حظوظ النفس المزاحمة لمراد الربّ منه، وعن التفات قلبه إلى ما سوى الله خوفاً منه، أو رغبةً فيه، أو مبالاةً وفكراً فيه بحيث يشغل قلبه عن الله تعالى. والاتصال لا يصحُّ إلا بعد هذا الانفصال. وهو اتصال القلب بالله وإقباله عليه وإقامته وجهه له حباً وخوفاً ورجاءً وإنابةً وتوكلًا.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله ما يعين على هذا التجريد وبأي شيء يحصل فقال^(١): (بحسم الرجاء بالرّضا، وقطع الخوف بالتسليم، ورفض المبالاة بشهود الحقيقة).

يقول: إنّ الذي يحسم مادة رجاء المخلوقين من قلبك هو الرّضا بحكم الله عزّ وجلّ وقسمه لك، ومن رضي بحكم الله وقسمه لم يبقَ لرجاء الخلق في قلبه موضع.

والذي يحسم مادة الخوف هو التسليم لله، فإنّ من سلّم لله واستسلم له، وعلم أنّ ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وعلم أنّه لن يصيبه إلّا ما كتب الله له = لم يبقَ لخوف المخلوقين في قلبه موضع أيضاً، فإنّ نفسه التي^(٢) يخاف عليها قد سلّمها إلى وليّها ومولاها، وعلم أنّه لا^(٣) يصيبها إلّا ما كتب لها، وأنّ ما كتب لها لا بدّ أن يصيبها؛ فلا معنى للخوف من غير الله بوجه.

(١) «المنازل» (ص ٢٥).

(٢) في النسخ عدا م، ن، ع: «الذي».

(٣) م، ش، ع: «لن».

وفي التسليم أيضًا فائدة لطيفة، وهي أنه إذا سلّمها لله فقد أودعها عنده، وأحرزها في حرزه، وجعلها تحت كنفه، حيث لا تناله يدٌ عادٍ ولا بغِيٌّ باغٍ^(١).

والذي يحسم مادّة المبالاة بالناس شهودُ الحقيقة، وهو رؤية الأشياء كلّها من الله، وبالله، وفي قبضته، وتحت قهره وسلطانه، لا يتحرّك منها شيء إلا بحوله وقوّته، ولا ينفع ولا يضرُّ إلا بإذنه ومشيتّه؛ فما وجه المبالاة بالخلق بعد هذا الشُّهود؟

قال^(٢) : (الدرجة الثانية: تجريد الانقطاع عن التعرّيج على النفس بمجانبة الهوى، وتنسّم رَوح الأَنس، وشيم برق الكشف).

الفرق بين هذه الدرجة والتي قبلها: أنَّ الأولى انقطاع عن الخلق، وهذه انقطاع عن النفس. وجعله بثلاثة أشياء:

أولاهـا^(٣): مجانبة الهوى ومخالفتُه ونهي النفس^(٤) عنه، لأن اتّباعه يصدُّ عن التبتُّل.

وثانيها وهو بعد مخالفة الهوى: تنسّم رَوح الأَنس، والرَّوْح للرُّوح كالرُّوح للبدن، فهو رَوحها وراحتها. وإنّما حصل له هذا الرُّوح لمّا أعرض عن هواه، فحينئذٍ تنسّم رَوح الأَنس بالله ووجد رائقته، إذ النفس لا بدّ لها

(١) في ع زيادة: «عات».

(٢) «المنازل» (ص ٢٥).

(٣) كذا في النسخ، على تأويل الأشياء بالخصال أو الصفات.

(٤) ع: «نفسه».

من التعلُّق، فلمَّا انقطع تعلُّقها مِن هواها وجدت رُوح الأَنس بالله وهبَّت عليها نسماته، فرَنَحَتْها^(١) وأَحْيَتْها.

وثالثها^(٢): شَيم برق الكُشف، وهو مطالعته واستشرافه والنظر إليه ليعلم به مواقع الغيث ومَساقط الرحمة. وليس مراده بالكشف هاهنا الكُشف الجُزويَّ السُّفليَّ، المُشترك بين البرِّ والفاجر والمؤمن والكافر، كالكشف عن مخبَّات الناس ومستورهم. وإِنَّمَا هو الكُشف عن ثلاثة أشياء هي متهى كشف الصادقين أرباب البصائر:

أحدها: الكُشف عن منازل السير.

والثاني: الكُشف عن عيوب النفس وآفات الأعمال ومُفسداتها.

والثالث: الكُشف عن معاني الأسماء والصفّات وحقائق التوحيد والمعرفة.

وهذه الأبواب الثلاثة هي مجامع علوم القوم، وعليها يحومون^(٣)، وإليها يشمرون، فمنهم من جُلَّ كلامه ومعظمه في السير وصفة المنازل، ومنهم من جُلَّ كلامه في الآفات والقواطع^(٤)، ومنهم من جُلَّ كلامه في التوحيد والمعرفة وحقائق الأسماء والصفّات.

(١) أي: حرَّكْتُها وأنشطْتُها. في ل، والنسخ المطبوعة: «ريَّحَتْها»، خطأ ولا وجود لـ «ريَّح» في المعاجم، وإنما يقال: «رُوح».

(٢) ع: «ونالها» متصلاً بما قبلها، وهو تصحيف.

(٣) في ع زيادة: «وحولها يُدندون».

(٤) ع: «والقطّاع».

والصادق الذكي يأخذ من كلّ منهم ما عنده من الحقّ فيستعين به على مطلبه، ولا يردّ ما يجده عنده من الحقّ بتقصيره في الحقّ الآخر^(١) ويهدره به؛ فالكمال المطلق لله ربّ العالمين، وما من العباد إلّا من^(٢) له مقام معلوم.

قال^(٣)؛ (الدرجة الثالثة: تجريد الانقطاع إلى السبق بتصحيح الاستقامة، والاستغراق في قصد الوصول، والنظر إلى أوائل الجمع).

لَمَّا جعل الدرجة الأولى انقطاعاً عن الخلق والثانية انقطاعاً عن النَّفس جعل الثالثة لطلب السبق. وجعله بـ(تصحيح الاستقامة)، وهي الإعراض عمّا سوى الحقّ، ولزوم الإقبال عليه، والاشتغال بمحبّته.

ثمّ بـ(الاستغراق في قصد الوصول)، وهو أن يشغله طلب الوصول عن كلّ شيء بحيث يستغرق همومه وعزائمه وإراداته وأوقاته. وإنّما يكون ذلك بعد بدو برق الكشف المذكور له.

وأما (النظر إلى أوائل الجمع)، فالجمع هو قيام الخلق كلّهم بالحقّ وحده، وقيامه عليهم بالرّبوبية والتدبير. والنظر إلى أوائل ذلك: الالتفات إلى مقدّماته وبدائياته، وهي العقبة التي ينحدر منها على وادي الفناء.

وقد قيل: إنّها وقفّة تعترض القاطع لأودية التفرقة قبل وصوله إلى الجمع، ومنها يشرف عليه. وهذه الوقفة تعترض كلّ طالب مُجدّد في طلبه،

(١) ع: «في الآخر».

(٢) «من» لم ترد في ع.

(٣) «المنازل» (ص ٢٥).

فمنها يرجع على عقبه، أو يصل إلى مطلبه، كما قيل (١):

لَا بَدَّ لِلْعَاشِقِ مِنْ وَقْفَةٍ مَا بَيْنَ سِلْوَانٍ وَبَيْنَ الْغَرَامِ
وَعِنْدَهَا يَنْقُلُ أَقْدَامَهُ إِمَّا إِلَى خَلْفٍ وَإِمَّا أَمَامَ

والذي يظهر لي من كلامه أن أوائل الجمع مبادئه ولوائحه وبوارقه.

وبعد هذا درجة رابعة، وهي الانقطاع عن مراده من ربّه والفناء عنه (٢)
إلى مراد ربّه منه والفناء به، فلا يريد منه، بل يريد ما يريده، منقطعاً به عن كلّ
إرادة، فينظر في أوائل الجمع في مراده الدنيّ الأمرّي الذي يحبه ويرضاه.

وأكثر أرباب السُّلوك عندهم: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فرق، ﴿وَإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ﴾ جمع. ثمّ منهم من يرى أن ترك الفرق زندقة وكفر، فهو يعرض
عن الجمع إلى الفرق. ومنهم من يرى أن مقام التفرقة مقام ناقص مرغوب
عنه، ويرى سوء حال أهله وتشتّتهم، ويرغب عنه عاملاً على الجمع، يتوجّه
معه حيث توجّهت ركائبه.

والمستقيمون منهم يقولون: لا بدّ للعبد السالك من جمع وفرق؛ وقيام
العبودية بهما، فمن لا تفرقة له لا عبودية له، ومن لا جمع له لا معرفة له ولا
حال، فـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فرق ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ جمع.

والحقُّ: أن كلّاً من مشهدي (٣) ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾

(١) لم أقف عليه، والشطر الأول للعباس بن الأحنف في بيتين له. انظر: «الشعر
والشعراء» (ص ٨٣١) و«الزهرة» (ص ١٠٦).

(٢) ع: «القناعة»، تحريف.

(٣) في الأصل وغيره: «مشهد» مفرداً، ولعل المثبت من ع أولى.

متضمّن للفرق والجمع، وكمال العبوديّة بالقيام بهما في كلّ مشهد.

ففرق ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(١): تنوّع ما يُعبد به، وكثرة تعلّقاته وضروبه. وجمعه: توحيد المعبود بذلك كلّ، وإرادة وجهه وحده، والفناء عن كلّ حظٍّ ومرادٍ يزاحم حقّه ومراده. فتضمّن هذا المشهد فرقاً في جمع، وكثرة في وحدة، فصاحبه يتنقّل في منازل العبودية من عبادة إلى عبادة، ومعبوده واحد^(٢).

وأما فرق ﴿وَأِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: فشهود ما يستعين به عليه، ومرتبته ومنزله، ومحلّه من النفع والضرر، وبدايته وعاقبته، واتّصاله بل وانفصاله، وما يترتب عليه من هذا الاتّصال والانفصال؛ فيشهد مع ذلك فقر المستعين وحاجته ونقصه، وضرورته إلى كمالاته التي يستعين ربّه^(٣) في تحصيلها، وآفاته التي يستعينه في دفعها، ويشهد حقيقة الاستعانة وكفاية المستعان به. وهذا كلّ فرق يثمر عبوديّة هذا المشهد.

وأما جمعه: فشهود تفرّده سبحانه بالأفعال، وصدور الكائنات بأسرها عن مشيئته، وتصريفها بإرادته وحكمه. فغيبته بهذا المشهد عمّا قبله من الفرق نقص في العبوديّة، كما أنّ تفرّقه في الذي قبله دون ملاحظته نقص أيضاً. والكمال إعطاء الجمع والفرق حقّهما في هذا المشهد والمشهد الأوّل.

(١) من قوله: «متضمن للفرق...» إلى هنا ساقط من ع.

(٢) في ع زيادة: «لا إله إلا هو».

(٣) في ل زاد بعضهم باء الجرّ قبله فصار: «بربّه»، وكذا جاء في ج. والمثبت من الأصل وغيره يؤيده قوله الآتي: «يستعينه».

فتبين تَضمُنُ (١) ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ للجمع والفرق. وبالله
المستعان.



(١) ع: «تضمين».

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة الرجاء.

قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، فابتغاء الوسيلة إليه: طلب القرب منه بالعبودية والمحبة، فذكر مقامات الإيمان الثلاثة التي عليها بناؤه: الحب، والخوف، والرجاء.

وقال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ [العنكبوت: ٥]. وقال: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠] (١).

وفي «صحيح مسلم» (٢) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يَحْسِنُ الظَّنَّ بِرَبِّهِ».

وفي «الصحيح» (٣) عنه ﷺ «يقول الله عز وجل: أنا عند ظنِّ عبدي بي، فليظنَّ بي ما شاء».

(١) في ع زيادة: «وقال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨]».

(٢) برقم (٢٨٧٧).

(٣) للبخاري (٧٤٠٥) ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة، وليس فيه قوله: «فليظنَّ بي ما شاء». وبتمامه أخرجه أحمد (١٦٠١٦) والدارمي (٢٧٧٣) وابن حبان (٦٣٣) والحاكم (٢٤٠/٤) من حديث وائلة بن الأسقع بإسناد صحيح.

الرجاءُ حادٍ يحدو القلوب إلى^(١) الله والدار الآخرة، ويطيب لها السَّير.
وقيل: هو الاستبشار بوجود فضل الربِّ تعالى، والارتياح لمطالعة
كرمه^(٢).

وقيل: هو الثقة بوجود الربِّ.

والفرق بينه وبين التمني: أن التمني يكون مع الكسل، ولا يسلك
بصاحبه طريق الجدِّ والاجتهاد، والرجاء يكون مع بذل الجهد وحسن
التوكل. فالأوَّل كحال من يتمنى أن يكون له أرضٌ يَبْذُرُها ويأخذ زرعها،
والثاني كحال من يشقُّ أرضه ويفلَحها ويَبْذُرُها ويرجو طلوع الزرع.
ولهذا أجمع العارفون على أنَّ الرجاء لا يصحُّ إلاَّ مع العمل. قال شَاهُ
الكرماني: علامة صحَّة الرجاء: حسن الطاعة^(٣).

والرجاء ثلاثة أنواع: نوعان محمودان، ونوعٌ غرور مذموم.

فالأوَّلان: رجاء رجلٍ عمل بطاعة الله على نورٍ من الله فهو راجٍ لثوابه،
ورجلٍ أذنب ذنباً ثمَّ تاب منه^(٤) فهو راجٍ لمغفرته^(٥).

والثالث: رجلٌ مُتَمَادٍ في التفريط والخطايا يرجو رحمة الله بلا عملٍ،
فهذا هو الغرور والتمني والرجاء الكاذب.

(١) في ع زيادة: «بلاد المحبوب، وهو».

(٢) ذكره في «القشيرية» (٣٦٠) عن أبي عبد الله بن خفيف.

(٣) «القشيرية» (ص ٣٥٩). وأسنده السلمي في «طبقات الصوفية» (ص ١٩٣).

(٤) ع: «ذنوباً ثم تاب منها».

(٥) ع: «لمغفرة الله تعالى وعفوه وإحسانه وجوده وحلمه وكرمه».

وللسالك نظران: نظر إلى نفسه وعيوبه وآفات عمله، يفتح عليه باب الخوف. ونظر إلى سعة فضل ربّه وكرمه وبرّه، يفتح عليه باب الرجاء. ولهذا قيل في حدّ الرجاء: هو النظر إلى سعة رحمة الله.

وقال أبو عليّ الرّوذباري رحمته الله: الخوف والرجاء كجناحي الطائر، إذا استويا استوى الطير وتمّ طيرانه، وإذا نقص أحدهما وقع فيه النقص، وإذا ذهب صار الطائر في حدّ الموت^(١).

وسئل أحمد بن عاصم: ما علامة الرجاء في العبد؟ فقال: أن يكون إذا أحاط به الإحسان ألهم الشكر، راجياً لتمام النعمة من الله عليه في الدنيا وتمام عفوه عنه في الآخرة^(٢).

واختلفوا أيّ الرجائين أكمل: رجاء المحسن ثواب إحسانه، أو رجاء المذنب المسيء التائب مغفرة ربّه وعفوه؟ فطائفة رجّحت رجاء المحسن لقوّة أسباب الرجاء معه. وطائفة رجّحت رجاء^(٣) المذنب لأنّ رجاءه مجرّد عن علّة رؤية العمل، مقرونٌ بذلّة رؤية الذنب.

قال يحيى بن معاذ: يكاد رجائي لك مع الذنوب يغلب على رجائي لك مع الأعمال، لأنّي أجدني أعتمد في الأعمال على الإخلاص، وكيف أحرزها وأنا بالآفات معروفٌ! وأجدني في الذنوب أعتمد على عفوك، وكيف لا تغفرها وأنت بالجود موصوفٌ!

(١) ع: «الموات». وقد أسنده البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٩٦) والقشيري (ص ٣٦٠).

(٢) أسنده القشيري (ص ٣٦٠).

(٣) ع: «جانب».

وقال أيضًا: إلهي، أحلى العطايا في قلبي رجاؤك، وأعذب الكلام على لساني ثناؤك، وأحب الساعات إليّ ساعة يكون فيها لقاءك^(١).

فصل

قال صاحب «المنازل» رَحِمَهُ اللهُ (٢): (الرجاء أضعف منازل المريد، لأنه معارضة من وجهٍ واعتراض من وجه، وهو وقوع في الرُّعونة في مذهب هذه الطائفة. ولفائدة واحدة نطق به التنزيل والسُّنة^(٣)، وتلك الفائدة هي كونه يبرّد حرارة الخوف حتّى لا يُفضي بصاحبه إلى الإياس).

شيخ الإسلام حبيب إلينا، والحقُّ أحبُّ إلينا منه، وكلُّ من عدا المعصوم فمأخوذٌ من قوله ومتروك. ونحن نحمل كلامه على أحسن محامله، ثمَّ نبين ما فيه:

أمّا قوله: (الرجاء أضعف منازل المريد)، يعني بالنسبة إلى ما فوقه من المنازل، كمنزلة المعرفة، والمحبة، والإخلاص، والصّدق، والتوكّل، لا أن مراده ضعف حال هذه المنزلة في نفسها وأنها منزلة ناقصة.

وأمّا قوله: (لأنه معارضة من وجه، واعتراض من وجه)، فلائّه تعلّق

(١) ذكرهما القشيري (ص ٣٦١).

(٢) (ص ٢٦)، ولفظه من «شرح التلمساني» (ص ١٥٥).

(٣) في ش زيادة: «ودخل في مسالك المحققين». وجاءت في هامش الأصل أيضًا مرموزًا لها بـ(خ. م)، أي: أنها استدركت من نسخة من «المنازل». وهي ثابتة في متنه المطبوع وفي «شرح التلمساني»، ولم نثبتها في المتن هنا لأن المؤلف لم يتعرّض لها في الشرح، فالظاهر أنها لم تكن في النسخة التي اعتمدها.

بمراد العبد من ربّه من الإحسان والثواب والإفضال، وقد يكون مراده تعالى من عبده استيفاء حقّه ومعاملته بحكم عدله لِمَا له في ذلك من الحكمة؛ فإذا أراد العبد منه معاملته بحكم الفضل دخل في نوع معارضة، فكأنّ الراجي تعلّق قلبه بما يعارض تصرّف المالك في ملكه. وذلك ينافي حكم استسلامه وانقياده وانطراحه بين يدي ربّه مستسلماً لِمَا يحكم به فيه، فرجاؤه معارضة لحكمه وإرادته، ووقوفٌ مع مراده من سيّده، وذلك يعارض مراد سيّده منه. والمحَبُّ الصادق من فني بمراد محبوبه عن مراده منه، ولو كان فيه تعذيبه!

وأما وجه الاعتراض فهو أن القلب إذا تعلّق بالرجاء ولم يظفر بمرجوّه اعترض، حيث لم يحصل له مرجوّه ولم يظفر به. وإن ظفر به اعترض، حيث فات غيره ذلك المرجو^(١)، لأن كلّ أحدٍ يرجو فضل الله ويحدّث نفسه به.

وفيه وجه آخر من الاعتراض: وهو أنه يعترض على ربّه بما يرجوه منه، لأنّ الراجي متمنٍّ لما يرجو مؤثراً له، وذلك اعتراض على القدر، منافع لكمال الاستسلام والرضا بما سبق به القضاء؛ فإذا تيقّن أنّه قد سبق له القضاء بشيء، وأنّه لا بدّ أن يناله، فعلق قلبه برجاء شيءٍ من الفضل = فقد اعترض على القضاء، ولم يعرف للاستسلام للحكم حقّه. وذلك وقوعٌ في الرّعونّة في مذهب السائرين على درب الفناء الناظرين إلى عين الجمع، إذ الرّعونّة هي الوقوف مع حظّ النفس، والرجاء هو الوقوف مع الحظّ لأنّه يتعلّق بالحفظ.

(١) فيقول الظاهر معترضاً: «لِمَ لا يشمل الجميع بالرحمة؟». انظر: «شرح التلمساني» (ص ١٥٤).

وأصحابُ هذه الطريق أوَّلَ طريقهم: الخروج عن نفوسهم، فضلاً عن
حفظها لأنَّهم عاملون على أن يكونوا بالله لا بنفوسهم، فغاية المحبِّ أن
يرضى بأحكام محبوبه عليه، ساءته أم سرَّته، حتَّى تبلغ بأحدهم هذه الحال
إلى أن ينشد^(١):

أحبُّك لا أحبُّك للثواب ولكنِّي أحبُّك للعقابِ
وكلُّ ما ربي قد نلت منها سوى ملذوذ وجدي بالعذابِ

ولو كان نفسٌ تلذُّذُه بالعذاب مقصوده من العذاب لكان أيضاً واقفاً مع
حظِّه، ولكن أراد أن رضاه بمراد محبوبه منه - ولو كان عذابه - لم يدع فيه
للرجاء موضعاً ولا للخوف، بل يقول: أنا أحبُّ ما تريده بي، ولو أنه عذابي.
وقد كشف بعض المغرورين عن هذا بقوله:

وتعذبي مع الهجران عندي أحبُّ إليَّ من طيب الوصالِ
لأنِّي في الوصالِ عُبد حظِّي وفي الهجران عبداً للموالي

فأخبر أنَّ التعذيب بالهجران أحبُّ إليه من طيب الوصال لكون الوصال
فيه ما تشتهيه النفس، وأمَّا التعذيب فليس فيه للنفس مقصود.

ثمَّ أخبر^(٢) أنَّه لم يأت في القرآن والسُّنة إلا لفائدة واحدة، وهي تبريده
لحرارة الخوف حتَّى لا يفضي بصاحبه إلى الإياس.
فهذا وجه كلامه، وحملُه على أحسن محامله.

(١) البيتان للحسين بن منصور الحلاج، كما في «تاريخ بغداد» (٨/ ٦٩٤). وانظر: «شرح

ديوان الحلاج» لكامل مصطفى الشبيبي (ص ٤١٢).

(٢) أي الهروي صاحب «المنازل».

فيقال: هذا ونحوه من الشُّطحات التي ترجى مغفرتها بكثرة الحسنات، ويستغرقها كمالُ الصِّدق وصحَّةُ المعاملة وقوَّةُ الإخلاص وتجريدُ التوحيد، ولم تُضمن العصمة لبشرٍ بعد رسول الله ﷺ.

وهذه الشطحات أوجبت فتنةً على طائفتين من الناس:

إحداهما: حُجِبَتْ بها عن محاسن هذه الطائفة ولطفِ نفوسهم وصدقِ معاملاتهم، فأهدروها لأجل هذه الشطحات، وأنكروها غاية الإنكار، وأسأؤوا الظنَّ بهم مطلقاً. وهذا عدوان وإسراف، فلو كان كلُّ من أخطأ أو غلط ترك جملةً وأهدرت محاسنه لفسدت العلوم والصناعات والحكم، وتعطلت معالمها.

والطائفة الثانية: حُجِبُوا بما رأوه من محاسن الطائفة^(١)، وصفاءِ قلوبهم، وصحَّةِ عزائمهم^(٢)، وحسن معاملاتهم = عن رؤية عيوب شطحاتهم ونقصانها؛ فسَحَبُوا عليها ذيل المحاسن، وأجروا عليها حكم القبول والانتصار لها، واستظهروا بها في سلوكهم. وهؤلاء أيضاً مُعتدون مُفَرِّطون.

وأهل البصيرة والإنصاف أعطوا كلَّ ذي حقِّ حقه، وأنزلوا كلَّ ذي منزلةٍ منزلته، فلم يحكموا للصحيح بحكم السقيم المعلوم، ولا للمعلوم السقيم بحكم الصحيح، بل قبلوا ما يُقبل، وردُّوا ما يردُّ.

وهذه الشحطات ونحوها هي التي حذَّر منها سادات القوم، وذمُّوا

(١) ع: «القوم».

(٢) ع: «وقوة عزائمهم».

عاقبتها، وتبرّؤوا منها، حتّى ذكر أبو القاسم القشيري في «رسالته»^(١) أن أبا سليمان الداراني روي بعد موته، ف قيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: غفر لي، وما كان شيء أضّر عليّ من إشارات القوم.

وقال أبو القاسم^(٢): سمعت أبا سعيد الشحام يقول: رأيت الأستاذ أبا سهل الصعلوكيّ في المنام، فقلت له: أيّها الشيخ، فقال: دع التّشيع! فقلت: وتلك الأحوال؟ فقال: لم تُغنِ عنّا شيئاً! فقلت: ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي بمسائل كانت تسأل عنها العُجُز^(٣).

وذكر^(٤) عن الجريري: أنّه رأى الجنيد في المنام بعد موته، فقال: كيف حالك يا أبا القاسم؟ قال: طاحت تلك الإشارات، وبادت تلك العبارات، وما نفعنا إلّا تسبيحاتٌ كنّا نقولها بالغدوات^(٥).

فأمّا قوله: (الرّجاء أضعف منازل المريدين)، فليس كذلك، بل هو من

(١) (ص ٧٦٦).

(٢) «الرسالة» (ص ٧٦٢).

(٣) أي: العجائز.

(٤) في «الرسالة» (ص ٧٦٠). وأسنده أبو نعيم في «الحلية» (٢٥٧/١٠) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٩٨٦) عن جعفر الخُلدي أنّه رأى تلك الرؤيا، ولفظها: «...وما نفعتنا إلّا ركعات كنا نركعها عند السحر». والجريري والخُلدي كلاهما من أصحاب الجنيد.

(٥) في ع زيادة: «وقال أبو سليمان الداراني: تعرض عليّ النّكته من نكت القوم فلا أقبلها إلّا بشاهدي عدل: الكتاب والسّنة. وقال الجنيد: مذهبنا مقيّد بالكتاب والسنة، فمن لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث لا يُقتدئ به في طريقنا. هذا إلى غير ذلك من الأقوال التي وردت عنهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ». انظر لقوليهما: «القشيرية» (ص ١٣٣، ١٥٥).

أجل منازلهم وأعلاها وأشرفها. وعليه وعلى الحب والخوف مدار السير إلى الله. وقد مدح الله أهله وأثنى عليهم فقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وفي الحديث الصحيح الإلهي عن النبي ﷺ فيما يروي عن ربه عز وجل: «ابن آدم، إنك ما دعوتني ورجوتني غفرتُ لك على ما كان منك ولا أبالي»^(١).

وقد روى الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «يقول الله عز وجل: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، إن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأٍ ذكرته في ملأٍ هو^(٢) خيرٌ منهم، وإن اقترب إلي شبرًا اقتربت إليه ذراعًا، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة». رواه مسلم^(٣).

وقد أخبر تعالى عن خواص عباده الذين كان المشركون يزعمون أنهم يتقربون بهم إلى الله: أَنَّهُمْ كَانُوا رَاجِينَ لَهُ خَائِفِينَ مِنْهُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِن دُونِي فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾^(٥٦) أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ﴿[الإسراء: ٥٦]. يقول تعالى: هؤلاء الذين تدعونهم من دوني^(٤) هم

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٤٠) وغيره من حديث أنس، وقد سبق تخريجه (٣٠٢/١).

(٢) «هو» ساقطة من ش، ج، ع. وفي ن: «هم»، وهو لفظ مسلم.

(٣) برقم (٢/٢٦٧٥) بنحوه. وهو عند البخاري (٧٤٠٥) أيضًا.

(٤) ع: «من دون الله».

عبادي، يتقربون إليّ بطاعتي ويرجون رحمتي ويخافون عذابي، فلماذا تدعونهم من دوني؟ فأثنى عليهم بأفضل أحوالهم ومقاماتهم من الحب والخوف والرجاء.

قوله: (لأنه معارضة من وجه، واعتراض من وجه)، يقال: بل هو عبودية وتعلق بالله من حيث اسمه المُحسن البرُّ، فذلك التعلق والتعبد بهذا الاسم والمعرفة بالله هو الذي أوجب له الرجاء من حيث يدري ومن حيث لا يدري، فقوة الرجاء على حسب قوة المعرفة بالله وأسمائه وصفاته وغلبة رحمته غضبه.

ولولا رَوْح الرجاء لعطّلت عبودية القلب والجوارح، وهُدّمت صوامعُ وبيعٌ وصلواتٌ ومساجدٌ يذكر فيها اسم الله كثيرًا. بل لولا رَوْح الرجاء لما تحرّكت الجوارح بالطاعة. ولولا ريحه الطيبة لما جرت سفن الأعمال في بحر الإرادات. ولي من أبيات:

لولا التعلُّل ^(١) بالرجاء تقطّعت	نفسُ المحبِّ تحسّرًا وتمزّقا
وكذاك لولا برده لحرارة الـ	أكباد ذابت بالحجاب تحرقًا
أ يكون قطُّ حليف حبٍّ لا يرى	برجائه لحبيبه متعلّقًا؟!
أم كلّمًا قويّت محبّته له	قوي الرّجاء فزاد فيه تشوّقا
لولا الرجا يحدو المطي لما سرت	بحمولها لديارهم ترجو اللّقا

وعلى حسب المحبة وقوتها يكون الرجاء. وكلُّ محبٍّ راجٍ خائفٌ بالضرورة، فهو أرجى ما يكون لحبيبه أحبّ ما كان إليه. وكذلك خوفه، فإنّه

(١) ع: «التعلُّق».

يخاف سقوطه من عينه، وطرّد محبوبه له وإبعاده، واحتجابه عنه؛ فخوفه أشدّ خوفٍ.

ورجاؤه لمحبوبه ذاتي للمحبة، فإنّه يرجوه قبل لقائه والوصول إليه، فإذا لقيه ووصل إليه اشتدّ الرجاء له لما يحصل به (١) حياة روحه ونعيم قلبه من ألطاف محبوبه، وبرّه وإقباله عليه، ونظره إليه بعين الرضا، وتأهيله لمحبتّه، وغير ذلك ممّا لا حياة للمحبّ ولا نعيم ولا فوز إلا بوصوله إليه من محبوبه؛ فرجاؤه أعظم رجاءٍ وأجلّه وأتمّه.

فتأمل هذا الموضع حقّ التأمل يُطلعك على أسرارٍ عظيمةٍ من أسرار العبودية والمحبة، فكلُّ محبة فهي مصحوبةٌ بالخوف والرجاء، وعلى قدر تمكّنها من قلب المحبّ يشتدّ خوفه ورجاؤه. لكنّ خوف المحبّ لا تصحبه وحشة بخلاف خوف المسيء، ورجاء المحبّ لا تصحبه علّة بخلاف رجاء الأجير، فأين رجاء المحبّ من رجاء الأجير؟ بينهما كما بين حالّيهما.

وبالجملة: فالرجاء ضروريٌّ للمريد والسالك والعارف، ولو فارقه لحظةً لتلف أو كاد، فإنّه دائرٌ بين ذنبٍ يرجو غفرانه، وعيبٍ يرجو صلاحه (٢)، وعملٍ صالحٍ يرجو قبوله، واستقامةٍ يرجو حصولها أو دوامها، وقربٍ من الله ومنزلةٍ عنده يرجو وصوله إليها؛ ولا ينفكُّ أحدٌ من السالكين عن هذه الأمور أو عن بعضها، فكيف يكون الرجاء من أضعف منازلها وهذا حاله؟

(١) في ش زيادة: «من».

(٢) ع: «إصلاحه».

وأما حديث المعارضة والاعتراض فباطل، فإنَّ الراجي ليس معارضاً^(١) ولا معترضاً، بل راغباً راهباً مؤملاً لفضل ربِّه، مُحسِنٌ^(٢) الظنِّ به، متعلِّقُ الأمل ببرِّه وجوده، عابداً له باسمه المحسن، البرِّ، المعطي، الحليم، الغفور، العفو، الجواد، الوهاب، الرزاق. والله يحبُّ من عبده أن يرجوه، ولذلك كان عند رجاء العبد له وظنُّه به.

والرجاء من الأسباب التي ينال بها العبد ما يرجوه من ربِّه، بل هو من أقوى الأسباب. ولو تضمَّن معارضةً واعتراضاً لكان ذلك في الدُّعاء والمسألة أولى، فكان دعاء العبد ربَّه وسؤاله أن يهديه ويوفِّقه ويسدِّده ويعينه على طاعته ويجنِّبه معصيته ويغفر ذنوبه ويدخله الجنة وينجيهِ من النار = معارضةً واعتراضاً، لأنَّ الداعي راجٍ وطالبٌ، فمعه رجاء وطلب ما يرجوه، فهو أولى حينئذٍ بالمعارضة والاعتراض.

والذي أوجب للشيخ هذا القَدْر الاسترسال في القَدْر والفناء في شهود الحقيقة الكونية، فإنَّه من الراسخين فيه، الذين لا يأخذهم فيه لومة لائم. وهو شديدٌ في إنكار الأسباب. وهذا موضعٌ زلَّت فيه أقدام أئمةِ أعلام. ولولا أنَّ حقَّ الحقِّ أوجب من حقِّ الخلق لكان في الإمساك فسحةً ومتَّسع.

وليس في الرجاء ولا في الدُّعاء معارضةٌ لتصرُّف المالك في ملكه، فإنَّه إنما يرجو تصرُّفه في ملكه أيضاً بما هو أحبُّ الأمرين إليه، فإنَّ الفضل أحبُّ إليه من العدل، والعفو أحبُّ إليه^(٣) من الانتقام، والمسامحة أحبُّ إليه من

(١) في ع زيادة: «ولا متعزِّضاً».

(٢) ع: «حسن».

(٣) «فإنَّ الفضل... أحبُّ إليه» من ع، ولا بد منه لاستقامة السياق، ولعله سقط من

الاستقصاء، والتَّركُ أحبُّ إليه من الاستيفاء، ورحمته غلبت غضبه.

فالراجي علَّق رجاءه بتصرُّفه المحبوب له المرَضِيُّ له، فلم يوجب رجاءه خروجه عن تصرُّفه في ملكه، بل اقتضى عبوديته وحصولَ أحبِّ التصرُّفينَ إليه. وهو سبحانه لا ينتفع باستيفاء حقِّه وعقوبة عبده، حتَّى يكون رجاءه مبطلاً لذلك، وإنَّما العبدُ استدعى العقوبةَ وأخذَ الحقَّ منه لشركه بالله وكفره به واجتهاده في غضبه. ولغضبه موجباتٌ وآثارٌ ومقتضيات، والعبدُ موثِّرٌ لها ساعٍ في تحصيلها عاملٌ عليها بإيثاره وسعيه في أسبابها، فهو المُهلك لنفسه. وربُّه يحذِّره ويبصِّره ويناديه: هَلُمَّ إِلَيَّ أَحْمِكَ وَأَصْنُكْ، وأنجيك^(١) ممَّا تحذر، وأؤمِّنك من كلِّ ما تخاف، وهو يأبى إلاَّ شِرادًا^(٢) عليه ونفارًا عنه، ومصالحةً لعدوِّه ومظاهرةً له على ربِّه، متطلِّبٌ لمرضاة خلقه بمساخطه، رضا المخلوق أثرٌ عنده من رضاه^(٣)، وحقُّه أكدَّ عنده من حقِّه، وخوفه ورجاءه وحبُّه في قلبه أعظمُ^(٤)، فلم يدع لفضل ربِّه وكرامته وثوابه إليه طريقًا، بل سدَّ دونه طرق مجاريها بجهده، وأعطى بيده لعدوِّه فصالحه وسمع له وأطاع وانقاد إلى مرضاته، فجاء من الظلم بأقبحه وأشدِّه، فهو الذي عارض مراد ربه منه بمراذه وهواه وشهوته، واعترض لمحابه ومراضيه

الأصل وغيره لانتقال النظر. والسياق في ج، ن: «بما هو أحبُّ الأمرين إليه من

الانتقام والمسامحة، والمسامحة...»

(١) كذا في الأصل وغيره بإثبات الياء. وفي ع: «أنجيك» بالجزم عطفاً على ما سبق.

(٢) م، ش: «شروداً».

(٣) ع: «رضا خالقه».

(٤) في ع زيادة: «من خوفه من الله ورجائه وحبِّه».

بالدفع، ولم يأذن لها في الدُّخول عليه، فأضاع حظَّه وبخس حقَّه وظلم نفسه، وعادى حبيبه ووالى عدوَّه، وأسخط مَنْ حياتَه في رضاه^(١)، وأرضى مَنْ حياتَه في سخطه، وجاد بنفسه لعدوَّه، وبخل بها عن حبيبه ووليَّه.

والرَّبُّ تعالى ليس له ثأرٌ عند عبده فيدركه بعقوبته، ولا يتشفَّى بعقابه، ولا يزيد ذلك في ملكه مثقالَ ذرَّةٍ، ولا تنقُص مغفرتُه لو غفر لأهل الأرض كلَّهم^(٢) مثقالَ ذرَّةٍ من ملكه، كيف والرحمةُ أوسع من العقوبة وأسبق من الغضب وأغلب له - وهو قد كتب على نفسه الرحمة -؟! فرجاء العبد له لا ينقص شيئاً من حكمته، ولا ينقص ذرَّةً من ملكه، ولا يخرجُه عن كمال تصرُّفه، ولا يوجب خلاف كماله، ولا تعطيل أوصافه وأسمائه. ولولا أنَّ العبد هو الذي سدَّ على نفسه طرق الخيرات وأغلق دونها أبواب الرحمة بسوء اختياره لنفسه لكان ربُّه له فوق رجائه وفوق أمله.

وأما استسلام العبد لربِّه، وانطراحُه بين يديه، ورضاه بمواقع^(٣) حُكمه فيه = فما ذاك إلا رجاءٌ منه أن يرحمه ويقبله^(٤)، ويقلِّله عثرته ويعفو عنه، ويقبل حسناته مع عيوب أعماله وآفاتِها، ويتجاوز عن سيئاته؛ فقوَّة رجائه أوجبت له هذا الاستسلام والانقياد والانطراح بالباب، ولا يُتصوَّر هذا بدون

(١) ع: «مرضاته».

(٢) في ع زيادة: «كما نقص»، إقحام لا حاجة إليه.

(٣) ع: «بجوامع»، خطأ.

(٤) كان في الأصل: «ويقبل منه» ثم أصلحه إلى المثبت، وهو ساقط من ل، م، ع. وفي ج، ن: «وأن يقبله».

الرجاء البتّة، فالرجاء حياة الطّلب والإرادة وروحها^(١).

وأما رضاه بمراده منه وإن كان عذابه، فهذا هو الرّعونة كلّ الرّعونة، فإنّ مراده سبحانه نوعان:

- مرادٌ يحبُّه ويرضاه ويمدح فاعله ويواليه، فموافقته في هذا المراد هي عين محبّته، وإرادةٌ خلافه رعونةٌ ومعارضةٌ واعتراضٌ.

- ومرادٌ يبغضه ويكرهه ويمقت^(٢) فاعله ويعاديه، فموافقته في هذا المراد عين مشاقّته ومعاداته ومخالفته والتعرّض لمقته وسخطه. فهذا الموضع موضع فرقان، فالموافقة كلّ الموافقة معارضة هذا المراد واعتراضه بالدفع والردّ بالمراد الآخر. فالعبودية الحقّ: معارضةٌ مراده بمراده، ومزاحمة أحكامه بأحكامه. فاستسلامه لهذا المراد المكروه المسخوط وما يوجبه ويقتضيه عين الرّعونة والخروج عن العبودية.

وهو عين الدعوى الكاذبة، إذ لو كان مصدر ذلك الاستسلام والموافقة وترك الاعتراض والمعارضة لكان ذلك مخصوصاً بمحبّته ومراضيه وأوامره التي الاستسلام لها والموافقة فيها وترك معارضتها والاعتراض عليها هو عين المحبة والموالاتة.

وأما الفناء بمراد ربّه عن مراده، فقد تقدّم أنّ المحمود من ذلك: الفناء بمراده الدينيّ الأمريّ، لا الكونيّ القدريّ، فإنّ الكون كلّ مراده القدريّ خيرُه وشرُّه.

(١) في ع والنسخ المطبوعة: «والإرادة روحها»، سقطت واو العطف ففسد المعنى.

(٢) في م زيادة: «عليه».

وَأَمَّا تَعَلُّقُ الرَّجَاءِ بِمَرَادِهِ دُونَ مَرَادِ سَيِّدِهِ، فَهُوَ إِنَّمَا عَلَّقَهُ بِمَرَادِهِ
الْمَحْبُوبِ لَهُ، هَارِبًا مِنْ مَرَادِهِ الْمَسْخُوطِ الْمَكْرُوهِ لَهُ. وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ
مَحْبُوبًا لَهُ إِذَا كَانَ انتِقَامًا، فَالْعَفْوُ وَالْفَضْلُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْهُ؛ فَهُوَ إِنَّمَا عَلَّقَ رَجَاءَهُ
بِأَحَبِّ الْمَرَادِينَ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا كَوْنُ الرَّجَاءِ اعْتِرَاضًا عَلَى مَا سَبَقَ بِهِ الْحُكْمُ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ
تَعَلُّقًا بِمَا سَبَقَ بِهِ الْحُكْمُ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَرْجُو فَضْلًا وَإِحْسَانًا وَرَحْمَةً سَبَقَ بِهَا
الْقَضَاءُ وَالْقَدْرُ وَجُعِلَ الرَّجَاءُ أَحَدَ أَسْبَابِ حَصُولِهَا، فَلَيْسَ الرَّجَاءُ اعْتِرَاضًا
عَلَى الْقَدْرِ وَلَا مَعَارِضَةً لِلْقَدْرِ، بَلْ طَلِبًا لِمَا سَبَقَ بِهِ الْقَدْرُ.

وَأَمَّا اعْتِرَاضُهُ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ مَرْجُوُّهُ فَهَذَا نَقْصٌ فِي الْعِبَادِيَّةِ وَجَهْلٌ
بِحَقِّ الرُّبُوبِيَّةِ، فَإِنَّ الرَّاجِي وَالِدَاعِي يَرْجُو وَيَدْعُو فَضْلًا لَا يَسْتَحِقُّهُ وَلَا
يَسْتَوْجِبُهُ بِمَعَاوِضَةٍ، فَإِنْ أُعْطِيَهِ ^(١) فَمَحْضُ الْمَنَّةِ ^(٢) وَالصَّدَقَةُ عَلَيْهِ، وَإِنْ مَنَعَهُ
فَلَمْ يَمْنَعْ حَقًّا هُوَ لَهُ، فَاعْتِرَاضُهُ رِعُونَةٌ وَجَهَالَةٌ. وَلَا يَلْزَمُ مِنْ فَوَاتِ الْمَرْجُوِّ
وَعَدَمِ حَصُولِ الْمَدْعُوِّ بِهِ فِي حَقِّ الْعَبْدِ الصَّادِقِ مَعَارِضَةٌ وَلَا اعْتِرَاضٌ. وَقَدْ
سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَبَّهُ ثَلَاثَ خَصَالٍ لِأَمَّتِهِ، فَأَعْطَاهُ اثْنَتَيْنِ وَمَنَعَهُ وَاحِدَةً،
فِرْضِي بِمَا أَعْطَاهُ وَلَمْ يَعْتَرِضْ فِيهَا مَنَعَهُ، بَلْ رَضِيَ وَسَلَّمَ ^(٣).

وَأَمَّا كَوْنُ الرَّجَاءِ وَقُوفًا مَعَ الْحِظِّ، فَأَصْحَابُ هَذِهِ الطَّرِيقِ قَدْ خَرَجُوا عَنْ
نَفْسِهِمْ فَكَيْفَ حِظُّوهُمْ ^(٤)؟ يَا لِلَّهِ الْعَجَبُ! أَيُّ رِعُونَةٍ فِيمَنْ يَجْعَلُ رَجَاءَ

(١) ع: «أعطاه».

(٢) الأصل: «المشيئة». ولعل المثبت من سائر النسخ هو الصواب.

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٩٠) من حديث سعد بن أبي وقاص.

(٤) أي: كيف عن حظوظهم، أو بحظوظهم؟ على غرار قول المؤلف الآتي (ص ٣٠٥):

العبد ربّه، وطمعَه في برّه وإحسانه وفضله، وسؤالَه ذلك بقلبه ولسانه؟! (١)
فإن الرجاء هو استشراف القلب لنيل ما يرجوه، فإذا كان العبد دائماً مستشرفاً
بقلبه، سائلاً بلسانه، طالباً لفضل ربّه، فأَيُّ رعونَةٍ هاهنا؟ وهل الرُّعونة كلُّ
الرُّعونة إلا خلاف ذلك؟

ومن العجب دعواهم خروجهم عن نفوسهم، وهم أعظم الناس عبادةً
لنفوسهم! وليس الخارج عن نفسه إلا من جعلها حبساً على مراد الله الدينيّ
الأمريّ النبويّ، وبذلها لله في إقامة دينه وتنفيذه بين أهل العناد والمعارضة
والبغي، فانغمس فيهم يمزقون أديمه ويرمون به بالعظائم ويخيفونه بأنواع
المخاوف ويتطلّبون دمه (٢) بجهدهم (٣)، لا يأخذه في جهادهم في الله لومةً
لائمٍ، يصدع بالحقّ عند من يخافه ويرجوه، قد زهد في مدحهم وثنائهم
وتعظيمهم وتشبيخهم له وتقبيل يده وقضاء حوائجه، يصيح فيهم بالنصائح
جهاراً، ويعلن لهم بها ويسرّ لهم إسراراً. وقد تجرّد عن الأوضاع والقيود
والرُّسوم، وتعلّق بمراضي الحيّ القيّوم؛ مقامه ساعة في جهاد أعداء الله،
ورباطه ليلة على ثغر الإيمان = أثر عنده وأحبُّ إليه من فناء ومشاهداتٍ
وأحوالٍ هي أعظم عيش النفس وأعلى قوتها وأوفر حظّها، ويزعم أنه قد
خرج عن نفسه فكيف حظّها! (٤) ولعلّه قد خرج عن مراد ربّه من عبوديته إلى

«فكيف بحال المريدين؟ فكيف العارفين».

(١) كذا العبارة في الأصل، ينقصها المفعول الثاني لـ «يجعل». ولو كان السياق: «أَيُّ رعونَةٍ
في رجاء العبد ربّه...» لاستقام.

(٢) ع: «دينه»، تصحيف.

(٣) في ع زيادة: «وحدّهم وحديدهم».

(٤) انظر التعليق على مثله في الصفحة السابقة.

عين مراده هو وحظّه^(١)، ولو فتش نفسه لرأى ذلك فيها عياناً.

وهل الرعونة كل الرعونة إلا دعواه أنه يحب ربّه لعذابه لا لثوابه، وأنّه إذا أحبه وأطاعه للثواب كان ذلك حظاً وإثاراً للمراد النفس، بخلاف ما إذا أحبه وأطاعه ليعذبه فإنّه لا حظّ للنفس في ذلك. فوالله ليس في أنواع الرعونة والحماسة أقبح من هذا ولا أسمح! وماذا يلعب الشيطان بالنفوس؟! وإنّ نفساً وصل بها تلبيس الشيطان إلى هذه الحالة لمحتاجة إلى سؤال المعافاة.

فنزل أحوال الأنبياء والرسل والصدّيقين وسؤالهم ربّهم على أحوال هؤلاء الغالطين^(٢)، ثمّ قايِس بينهما وانظر التفاوت. فأين هذا من دعاء النبيّ ﷺ: «اللهم إنّني أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك»^(٣) وقوله لعمّه: «يا عبّاسُ، يا عمّ رسول الله، سل الله العافية»^(٤)، وقوله للصدّيق الأكبر وقد سأله أن يعلمه دعاء يدعو به في صلاته: «قل: اللهم إنّني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرةً من عندك وارحمني، إنّك أنت الغفور الرحيم»^(٥)، وقوله

(١) ع: «هو حظّه»، سقطت واو العطف.

(٢) في ع زيادة: «الذين مرجت بهم نفوسهم».

(٣) أخرجه مسلم (٤٨٦) وأبو داود (٨٧٩) - واللفظ له - من حديث أبي هريرة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) أخرجه أحمد (١٧٦٦، ١٧٨٣) والبخاري في «أدب المفرد» (٧٢٦) والترمذي (٣٥١٤) وابن حبان (٩٥١) والحاكم (٥٢٩/١) والضياء في «المختارة» (٨/٣٧٨-٣٨٠) من طرق يعضد بعضها بعضاً من حديث العباس. وقال الترمذي: هذا حديث صحيح.

(٥) أخرجه البخاري (٨٣٤) ومسلم (٢٧٠٥) من حديث عبد الله بن عمرو عن أبي بكر.

لصديقة النساء وقد سألته دعاء تدعوه به إن^(١) وافقت ليلة القدر فقال: «قولي: اللهم إنك عفوٌ تحبُّ العفو فاعف عني»^(٢)، وقوله في دعائه الذي كان لا يدعه، وإن دعا بدعاءٍ أردفه به^(٣): «ربنا آتنا في الدنيا حسنةً وفي الآخرة حسنةً وقنا عذاب النار»^(٤).

وقد أثنى تعالى على خاصته^(٥) أولي الألباب^(٦) بأنهم سألوه أن يقيهم عذاب النار، فقال: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١].

وقال لأُم حبيبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لو سألت الله أن يُجبرِكَ من عذاب النار لكان خيرًا لك»^(٧).

(١) في ع زيادة: «هي».

(٢) أخرجه أحمد (٢٥٣٨٤) والترمذي (٣٥١٣) والنسائي في «الكبرى» (٧٦٦٥) والحاكم (٥٣٠ / ١) من حديث ابن بريدة عن عائشة. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وقد أُعِلَّ بالإرسال فإن الدارقطني قال في «سننه» (٣٥٥٧) عقب حديث آخر رواه ابن بريدة عن عائشة: «ابن بريدة لم يسمع من عائشة شيئاً».

(٣) ع: «إياه».

(٤) أخرجه البخاري (٦٣٨٩) ومسلم (٢٦٩٠) من حديث أنس أنه كان أكثر دعاء النبي ﷺ، وزاد مسلم: «وكان أنس إذا أراد أن يدعو بدعوة دعا بها، فإذا أراد أن يدعو بدعاء دعا بها فيه». وعليه فقول المؤلف: «وإن دعا بدعاءٍ أردفه به» إنما هو من فعل أنس موقوفًا عليه، ولم أجده مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

(٥) كذا في الأصل، ل، ع. وفي سائر النسخ: «خاصة».

(٦) ع: «وهم أولو الألباب».

(٧) أخرجه مسلم (٢٦٦٣) من حديث ابن مسعود بنحوه.

وكان يستعيد كثيرًا من عذاب النار وعذاب القبر. وأمر المسلمين أن يستعيدوا في تشهدهم من عذاب النار، وعذاب القبر، وفتنة المحيا والممات، وفتنة المسيح الدجال^(١)؛ حتى قيل إن هذا الدعاء واجب في الصلاة، لا تصح إلا به^(٢).

وهذا أعظم من أن نستقصيه. ودخل رسول الله ﷺ على مريض يعود فرآه مثل الفرخ، فقال: «ما كنت تدعو به؟» فقال: كنت أقول: اللهم ما كنت معاقبي به في الآخرة فعاقبني به في الدنيا، فقال: «سبحان الله! إنك لا تطيق ذلك، ألا سألت الله العفو والعافية؟»^(٣).

وفي «المسند»^(٤) عنه: «ما سئل الله شيئًا أحب إليه من سؤال العفو والعافية».

وقال لبعض أصحابه: «ما تقول إذا صليت؟» فقال: أسأل الله الجنة وأعوذ به من النار، أما إنني لا أحسن دندنتك، ولا دندنة معاذٍ، فقال رسول الله

(١) كما في حديث أبي هريرة عند مسلم (٥٨٨). وأخرج أيضًا (٥٩٠) من حديث طاوس عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن.

(٢) هو قول طاوس، علّقه عنه مسلم عقب الحديث السابق، ووصله عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٠٨٧).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٨٨) من حديث أنس، ولفظه: «أفلا قلت: اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار».

(٤) لم أجده فيه، وإنما أخرجه الترمذي (٣٥٤٨)، وإليه عزاه المؤلف فيما سيأتي (ص ٥٨١-٥٨٢)، وإسناده ضعيف كما سيأتي بيانه ثم.

ﷺ: «(١) حولها ندندن» (٢).

فأين هذا من حال من قال: لا أُحِبُّكَ لثوابك لأنَّه عين حظِّي، وإنَّما أُحِبُّكَ لعقابك لأنَّه لا حظَّ لي فيه، والرجاء عين الحظِّ، ونحن قد خرجنا عن نفوسنا فما لنا وللرجاء؟

فهذا وأمثاله أحسن ما يقال فيه: إنَّه شطح قد يُعَدَّر فيه صاحبه إذا كان مغلوبًا على عقله كالسكران ونحوه، ولا تُهَدَّر محاسنُه ومعاملاته وأحواله وزهده. ولكنَّ الذي ننكر كونُ هذا من الأحوال الصحيحة والمقامات العليَّة التي يتعاطاها العبد ويشمِّر إليها، فهذا الذي لا تُلبَس (٣) عليه الثياب ولا تُصبر عليه نفوسُ العلماء، وحاشا سادات القوم وأئمَّتهم من هذه الرُّعونات، بل هم أبعد الناس منها.

نعم، قد يعرض لأحدهم حالٌ يحدث نفسه بأنَّه لو عَذَّبَه لكان راضيًا بعذابه كرضا صاحب الثواب بثوابه، ويعزم على ذلك بقلبه، ولكن هذا عزمٌ وأمنية، وعند الحقيقة لا يكون لذلك (٤) أثرٌ البتَّة، ولو امتحنه بأدنى محنةٍ

(١) في ع زيادة: «إنَّا».

(٢) أخرجه أحمد (١٥٨٩٨) وأبو داود (٧٩٢) وابن ماجه (٩١٠) وابن خزيمة (٧٢٥) وابن حبان (٨٦٨) بإسناد صحيح من حديث الأعمش عن أبي صالح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وفي بعض الروايات أنه أبو هريرة، ورواية الإبهام أصح. انظر: «العلل» للدارقطني (١٩٤٤).

(٣) ع: «تلبس».

(٤) م: «كذلك ولا لذلك».

لصاح واستغاث وسأل العافية، كما جرى للقائل^(١):

وليس لي من هواك بدُّ فكيفما شئت فامتحنني

فامتحنه بعسر البول، فطاحت هذه الدعوى عنه واضمحَلَّ خيالها،
وجعل يطوف على صبيان المكاتب ويقول: ادعوا للعمكم الكذاب!
فالعزم على الرضا لون، وحقيقته لون آخر.

وأما قوله: (إن التنزيل نطق به^(٢) لفائدة واحدة، وهي كونه يبرّد حرارة
الخوف)، فيقال: بل لفوائد كثيرة أُخر سوى هذه:

منها: إظهار العبودية والفاقة والحاجة إلى ما يرجوه من ربّه ويستشرفه
من إحسانه، وأنّه لا يستغني عن فضله طرفة عين.

ومنها: أنّه سبحانه يحبُّ من عباده أن يؤمّلوه ويرجوه ويسألوه من
فضله، لأنّه المَلِكُ الحقُّ الجواد، أجودُّ من سئل وأوسع من أعطى، وأحبُّ ما
إلى الجواد أن يُرجى ويؤمّل ويُسأل. وفي الحديث: «من لم يسأل الله يغضب
عليه»^(٣)، والسائل راجٍ وطالب، فمن لم يرُجُ الله يغضب عليه، فهذه فائدة

(١) في ع زيادة: «وهو سَمْنون». وهو سَمْنون بن حمزة الخوَّاص، معاصر للجنيّد. انظر:
«حلية الأولياء» (٣٠٩/١٠) و«تاريخ بغداد» (٣٢٤/١٠) و«القشيرية» (ص ١٦٩).

(٢) ع: «وإنما نطق به التنزيل».

(٣) أخرجه أحمد (٩٧٠١) والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٥٨) والترمذي (٣٣٧٣)
وابن ماجه (٣٨٢٧) والحاكم (٤٩١/١) وغيرهم من حديث أبي المَلِيح عن أبي
صالح الخُوْزي عن أبي هريرة. قال الترمذي: «لا نعرفه إلا من هذا الوجه» ولم
يحسّنه. وإسناده يحتمل ذلك، فأبو صالح ضعّفه ابن معين، وقال عنه أبو زرعة: لا
=

أخرى من فوائد الرجاء: التخلُّص به من غضب الله.

ومنها: أنَّ الرجاء حادٍ يحدو به في سيره إلى الله، ويطيِّب له المسير، ويحثُّه عليه، ويبعثه على ملازمته. فلولاً للرجاء لما سرى أحدٌ، فإنَّ الخوف وحده لا يحرك العبد، وإنَّما يحركه الحبُّ، ويزعجه الخوف، ويحدوه الرجاء.

ومنها: أنَّ الرجاء يطرحه على عتبة المحبة ويلقيه في دهليزها، فإنَّه كلما اشتدَّ رجاؤه وحصل له ما يرجوه ازداد حبًّا لله وشكرًا له ورضا عنه^(١).

ومنها: أنَّه يبعثه على أعلى المقامات، وهو مقام الشكر الذي هو خلاصة العبودية، فإنَّه إذا حصل له مرجؤه كان ذلك أدعى لشكره.

ومنها: أنَّه يوجب له المزيد من معرفته بأسمائه^(٢) ومعانيها والتعلُّق بها، فإنَّ الرجاء تعلُّق بأسماء الإحسان^(٣) وتعبُّدٌ بها ودعاءٌ بها، وقد قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فلا ينبغي أن يعطلَّ دعاؤه بأسماء الإحسان^(٤) التي هي أعظم ما يدعوه بها الداعي، فالقدح في مقام الرجاء تعطيلٌ لعبودية هذه الأسماء والدُّعاء بها.

بأس به. وانظر: «الصحيحة» (٢٦٥٤).

(١) ع: «به وعنه».

(٢) ع: «معرفة الله وأسمائه».

(٣) ع: «بأسمائه الحُسنى»، تغيير أفسد المقصود. والمراد بـ«أسماء الإحسان»: البرُّ، والمحسن، واللطيف، والرحيم، ونحوها من الأسماء.

(٤) ع: «بأسمائه الحسان»، وهو خطأ كسابقه.

ومنها: أنَّ المحبة لا تنفك عن الرجاء كما تقدّم، فكلُّ واحدٍ منهما يمدُّ الآخر ويقوّيه.

ومنها: أنَّ الخوف مستلزمٌ للرجاء، والرجاء مستلزمٌ للخوف، فكلُّ راجٍ خائف، وكلُّ خائفٍ راجٍ. ولأجل هذا حُسْنُ وقوع الرجاء في موضعٍ يحسن فيه وقوع الخوف؛ قال تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣]، قال كثيرٌ من المفسّرين: المعنى ما لكم لا تخافون الله عظيمة؟ قالوا: والرجاء بمعنى الخوف^(١). والتحقيق أنّه ملازمٌ له، فكلُّ راجٍ خائفٌ من فوات مرجّوه، والخوف بلا رجاءٍ يأسٌ وقنوط. وقال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ [الباقية: ١٤]، قالوا في تفسيرها: لا يخافون وقائع الله بهم، كوقائعه بمن قبلهم من الأمم.

ومنها: أن العبد إذا تعلّق قلبه برجاء ربّه فأعطاه ما رجاه، كان ذلك اللطف موقعًا وأحلى عند العبد وأبلغ من حصول ما لم يرجه. وهذا أحد الأسباب والحكم في جعل المؤمنين بين الرجاء والخوف في هذه الدار، فعلى قدر رجائهم وخوفهم يكون فرحهم في القيامة بحصول مرجّوهم^(٢) واندفاع مخوفهم.

ومنها: أن الله سبحانه يريد من عباده تكميلَ مراتبِ عبوديته من الدّلّ والانكسار، والتوكّل والاستعانة، والخوف والرجاء، والصبر والشكر،

(١) انظر: «تفسير الفراء» (١/ ٢٨٦، ٣/ ١٨٨) و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة (٢/ ٢٧١) و«تفسير الطبري» (٧/ ٤٥٦، ٢٣/ ٢٩٧).

(٢) ع: «بخوفهم وحصول مرجّوهم»، إقحام مفسد للمعنى.

والرّضا والإنابة وغيرها. ولهذا قدّر عليه الذنب وابتلاه به ليُكَمِّل (١) مراتب عبودِيّته بالتوبة التي هي من أحبّ عبوديّات عبده إليه، فكذلك يُكَمِّلها (٢) بالرّجاء والخوف.

ومنها: أن في الرجاء من الانتظار والترقّب والتوقّع لفضل الله ما يوجب تعلّق القلب بذكره، ودوام الالتفات إليه بملاحظة أسمائه وصفاته، وتنقّل القلب في رياضها الأنيقة، وأخذَه بنصيبه من كلّ اسم وصفة كما تقدّم بيانه، فإذا فني عن ذلك وغاب عنه فاته حظُّه ونصيبه من معاني هذه الأسماء والصفّات.

إلى فوائد أخرى كثيرة يطالعها من أحسن تأمّله وتفكّره في استخراجها. وبالله التوفيق.

والله يشكر لشيخ الإسلام (٣) سعيه، ويُعلي درجته، ويَجْزِيه أفضل جزائه، ويجمع بيننا وبينه في محلّ كرامته. فلو وَجَدَ مريدُه سعةً وفسحةً في ترك الاعتراض عليه واعتراض كلامه لَمَّا فعل، كيف وقد نفعه الله بكلامه، وجلس بين يديه مجلس التّلميز من أستاذِه، وهو أحدُ مَنْ كان على يديه فتحه يقظةً ومنامًا.

وهذا غاية جهد المقلّ في هذا الموضع، فمن كان عنده فضلٌ علمٍ فليُجِدْ به، أو فليُعْذِرْ ولا يبادر إلى الإنكار؛ فكم بين الهدهد وسليمان نبيّ الله - صلى الله على نبيّنا وعليه وسلّم - وهو يقول (٤): ﴿أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾ [النمل: ٢٢]!

(١) ل، ع: «تكميل».

(٢) ع: «تكميلها».

(٣) أي: صاحب «المنازل» أبي إسماعيل الهروي.

(٤) في ع زيادة: «له».

وليس شيخ الإسلام أعلم من نبيّ الله، ولا المعترض عليه بأجهل من هدهد! وبالله المستعان.

فصل

قال صاحب «المنازل» قدس الله روحه^(١): (والرجاء على ثلاث درجات. الدرجة الأولى: رجاءٌ يبعث العامل على الاجتهاد، ويولّد التلذّذ بالخدمة، ويوقظ الطّباع للسّماحة بترك المناهي).

أي ينشّطه لبذل جهده لِمَا يرجوه من ثواب ربّه، فإنّ مَنْ عرف قدر مطلوبه هان عليه ما يبذل فيه.

وأما (توليدُهُ للتلذّذ بالخدمة)، فإنّه كلّما طالع قلبه ثمرها^(٢) وحسنَ عاقبتها التذّّبها. وهذا كحال من يرجو الأرباح العظيمة في سفره ويقاسي^(٣) مشاقّ السفر لأجلها، فكّلما صوّرها لقلبه هانت عليه تلك المشاقّ والتذّّبها. وكذلك المحبّ الصادق الساعي في مرضي محبوبه الشاقّة عليه^(٤)، كلّما تأمل ثمره رضاه عنه وقبوله سعيه وقُربَه منه تلذّذ بتلك المساعي، وكلّما قوي علم العبد بإفضاء ذلك السبب إلى المسبّب المطلوب، وقوي علمه بقدر المسبّب وقرب السبب منه = ازداد التذاذًا بتعاطيه.

وأما (إيقاظ الطّباع للسّماحة بترك المناهي)، فإنّ الطّباع لها معلومٌ

(١) (ص ٢٦).

(٢) ع: «ثمرتها».

(٣) ل: «تقاسي».

(٤) «الشاقه عليه» ساقط من ع.

ورسومٌ تتقاضاها من العبد، ولا تسمح له بتركها إلا بعوضٍ هو أحبُّ إليها من معلومها ورسومها، وأجلُّ عنده^(١) منه وأنفع لها، فإذا قوي تعلُّق الرجاء بهذا العوض الأفضل والأشرف سمحت الطَّبَّاعُ بترك تلك الرسوم وذلك المعلوم، فإنَّ النفس لا تترك محبوبًا إلا لمحبوبٍ هو أحبُّ إليها منه، أو حذرًا من مَخُوفٍ هو أعظمُ مفسدةً لها من حصول مصلحتها بذلك المحبوب. وفي الحقيقة ففراؤها من ذلك المَخُوفِ إثَارٌ لضده المحبوب لها، فما تركت محبوبًا إلا لما هو أحبُّ إليها منه؛ فإنَّ من قُدِّم إليه طعام^(٢) يضرُّه ويوجب له السقم، فإنَّما يتركه محبةً للعافية التي هي أحبُّ إليه من ذلك الطعام.

قال صاحب «المنازل»^(٣): (الدرجة الثانية: رجاء أرباب الرِّياضات أن يبلغوا موقفًا تصفو فيه هممهم برفض الملذوذات، ولزوم شروط العلم، واستقصاء حدود الحمية^(٤)).

أرباب الرِّياضات^(٥) هم المجاهدون لأنفسهم بترك مألوفها^(٦) والاستبدالِ بها مألوفاتٍ هي خيرٌ منها وأكمل، فرجأؤهم أن يبلغوا

(١) كذا في النسخ، أي: عند العبد.

(٢) في ع زيادة: «لذيذ».

(٣) (ص ٢٦).

(٤) هذا الضبط مقتضى تفسير المؤلف الآتي للكلمة. وشرحها التلمساني (ص ١٥٦) والكاساني (ص ١٣٥) على أنها «الحمية» أي: الأنفة والنخوة.

(٥) ع: «البصائر»، خطأ.

(٦) ع: «مألوفاتها».

مقصودهم بصفاء الوقت والهمّة من تعلّقها بالملذوذات، وتجريد الهمّ عن الالتفات إليها.

(وبلزوم شروط العلم) وهو الوقوف عند حدود الأحكام الدينيّة، فإنّ رجاءهم متعلّق بحصول ذلك لهم.

(واستقصاء حدود الحميّة)، الحميّة هي العصمة والامتناع من تناول ما يخشى ضرره آجلاً أو عاجلاً. ولها حدودٌ متى خرج العبد عنها انتقض عليه مطلوبه. والوقوف على حدودها بلزوم شروط العلم. والاستقصاء في تلك الحدود بأمرين: بذل الجهد في معرفتها علماً، وأخذ النفس بالوقوف عندها طلباً وقصداً.

قال^(١): (الدرجة الثالثة: رجاء أرباب القلوب، وهو رجاء لقاء الحق الباعث على الاشتياق، المنغص للعيش، المزهد في الخلق).

هذا الرجاء أفضل أنواع الرجاء وأعلاها، قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الكهف: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَآئٍ﴾ [العنكبوت: ٥].

وهذا الرجاء هو محض الإيمان وزبدته، وإليه شخصت أبصارُ المشتاقين. ولذلك سلاهم الله بإتيان أجل لقائه، وضرب لهم أجلاً له يسكن نفوسهم ويطمئنها.

والاشتياق هو سفر القلب في طلب محبوبه. واختلف المحبّون: هل

(١) «المنازل» (ص ٢٦).

يَقِيْ عند لقاء المحبوب أم يزول؟ على قولين:

فقال طائفة: يزول، لأنه إنما يكون مع الغيبة، وهو سفر القلب إليه^(١)، فإذا انتهى السفر^(٢) وضع عصا^(٣) الاشتياق عن عاتقه، وصار الاشتياق أنسا به ولذة بقربه.

وقالت طائفة: بل يزيد الاشتياق^(٤) ولا يزول باللقاء. قالوا: لأنَّ الحبَّ يقوى بمشاهدة جمال المحبوب أضعافَ ما كان حال غيبته. وإنما يوارى سلطانه فناؤه ودهشته بمعانته محبوبه، حتَّى إذا توارى عنه ظهر سلطانُ شوقه إليه. ولهذا قيل^(٥):

وأعظم ما يكون الشَّوق يوماً إذا دنت الخيام من الخيام
وقد ذكرنا هذه المسألة مستقصاةً وتوابعها في كتابنا الكبير في المحبة^(٦)

(١) ع: «إلى المحبوب».

(٢) في ع زيادة: «واجتمع بمحبوبه».

(٣) «عصا» ساقطة من ل.

(٤) «الاشتياق» ليس في ش، ع، وكأنه ضُرب عليه في الأصل.

(٥) من بيتين أنشدتهما إسحاق بن إبراهيم الموصلي (ت ٢٣٥) عند الواثق، كما في «أمالى القالى» (٥٥/١) و«الزهرة» (ص ٢٩٣) و«الأغاني» (٢/٦٠٥)، والرواية: «وأبرح ما يكون... الديار من الديار». وكذا العجز عند المؤلف في «طريق الهجرتين» (٢/٧٢٥). وفي «رسالة القشيري» (ص ٦٦٨) كما هنا. وذكره المؤلف في «روضة المحبين» (ص ٥١، ١٢٦، ٢٠٤، ٥٨٩) على الوجهين.

(٦) وهو المسمَّى: «قرة عيون المحبين وروضة قلوب العارفين» كما سبق أن ذكره المؤلف (١/١٤١)، ولا يزال في عداد المفقود. وقد ذكر طرفاً من المسألة باختصار

وفي كتاب «سفر الهجرتين»^(١)، وسنعود إليها إذا انتهينا إلى منزلتها إن شاء الله تعالى^(٢).

وقوله: (المنغص للعيش)، فلا ريب أن عيش المشتاق منغص حتى يلقى محبوبه، فهناك تقرُّ عينه ويزول عن عيشه تنغيصه.

وكذلك يزهد في الخلق غاية التزهيد، لأن صاحبه طالب للأنس بالله والقرب منه، فهو أزهد شيء في الخلق، إلا من أعانه على هذا المطلوب لقاؤه منهم وأوصله إليه، فهو أحب خلق الله إليه، ولا يأنس من الخلق بغيره ولا يسكن إلى سواه. فعليك بطلب هذا الرفيق جهدك، فإن لم تظفر به فاتخذ الله صاحبًا، ودع الناس كلهم جانبًا و^(٣):

مُت بداء الهوى، وإلا فخاطرُ	واطرق الحي والعيون نواظرُ
لا تخف وحشة الطريق إذا جئ	تَ وكن في خفارة الحب سائرُ
واصبر النفس ساعة عن سواهم	فإذا لم تُجب لصبر فصابرُ
وصم اليوم واجعل الفطر يومًا	فيه تلقى الحبيب بالبشر شاكرُ
وافطم النفس عن سواه فكلُّ الـ	عيش بعد الفطام نحوك صائرُ
وتأمل سريرة القلب واستح	ي من الله يوم تبلى السرائرُ

في «روضة المحبين» (ص ٥١-٥٢).

(١) (٢/٧٢٤-٧٢٧).

(٢) (٣/٤٣٤).

(٣) لم ترد الواو في ل. ومسحها بعضهم من الأصل، م. وذلك لأنها كتبت مع البيت الأول ووزنه لا يستقيم معها. وهو من الخزم الذي يُعتدُّ به في المعنى دون اللفظ والوزن، وهو جائز.

واجعل الهمَّ واحدًا يكفك الله
 وانتظر يوم دعوة الخلق إلى الله
 واستمع ما الذي به أنت تُدعى
 وسماتٍ تبدو على أوجه الخلد
 يا أخا اللبِّ إنما السير عزمٌ
 يا لها من ثلاثةٍ من ينلها
 فاجتهد في الذي يقال لك البش
 عملٌ خالصٌ بميزانٍ وحي
 ههُمومًا شتَّى فرُبُّك قادرٌ
 لله ربُّهم من بطون المقابر
 من صفاتٍ تلوح وسط المحاضر
 قِ عيانًا تُجلى على كلِّ ناظر
 ثمَّ صبرٌ مؤيَّدٌ بالبصائر
 يرقُّ يوم المزيّد فوق المنابر
 رى بذًا يوم ضرب البشائر^(١)
 مع سرِّ هناك في القلب حاضرٌ



(١) في العجز نقص في الوزن، ويصح لو قيل: «بهذا» بدلًا من «بذا».

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة الرغبة؛ قال الله تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء: ٩٠].

والفرق بين الرجاء والرغبة أنَّ الرجاء طمعٌ والرغبة طلب، فهي ثمرة الرجاء، فإنه إذا رجا الشيء طلبه. والرغبة من الرجاء كالهرب من الخوف، فمن رجا شيئاً طلبه ورغب فيه، ومن خاف شيئاً هرب منه^(١).

قال صاحب «المنازل»^(٢): (الرغبة هي من الرجاء بالحقيقة، لأن الرجاء طمعٌ يحتاج إلى تحقيق، والرغبة سلوكٌ على التحقيق).
أي الرغبة تتولد من الرجاء، لكنه طمعٌ وهي سلوكٌ وطلبٌ.

وقوله: (الرجاء طمعٌ يحتاج إلى تحقيق)، أي طمعٌ في مُغَيَّبٍ عنه مشكوكٌ في حصوله له، وإن كان متحققاً في نفسه، كرجاء العبد دخول الجنة، فإنَّ الجنةَ متحققة لا شك فيها، وإنَّما الشك في دخوله إليها وهل يوافي ربَّه بعملٍ يمنعه منها أم لا؟ بخلاف الرغبة فإنها لا تكون إلا بعد تحقق^(٣) ما يُرغَبُ فيه، فالإيمان في الرغبة أقوى منه في الرجاء، فلذلك قال: (والرغبة سلوكٌ على التحقيق).

(١) زيد في ع: «والمقصود أن الراجي طالب، والخائف هارب».

(٢) (ص ٢٧) ولفظه: «الرغبة ألحقٌ بالحقيقة من الرجاء». وما ذكره المؤلف أشبه بما عند التلمساني في «شرحه» (ص ١٥٩).

(٣) ل: «تحقيق».

هذا معنى كلامه^(١). وفيه نظر، فإنَّ الرغبة أيضًا طلبٌ مُغَيَّبٌ، هو على شكٍّ من حصوله، فإنَّ المؤمن يرغب في الجنة وليس بجازم بدخولها، فالفرق الصحيح أنَّ الرجاء طمعٌ والرغبة طلبٌ، فإذا قوي الطمع صار طلبًا.

قال^(٢): (والرغبة على ثلاث درجاتٍ. الدرجة الأولى: رغبة أهل الخبر، تتولَّد من العلم فتبعث على الاجتهاد المنوط بالشُّهود، وتصون السالك عن وهن الفترة، وتمنع صاحبها من الرجوع إلى غثاة الرخص).

أراد بالخبر هاهنا الإيمان الصادر عن الأخبار، ولهذا جعل تولُّدها من العلم، ولكنَّ هذا الإيمان متصل بمنزل الإحسان منه، يشرف عليه ويصل إليه، ولهذا قال: (المنوط بالشُّهود)، أي المقترن بالشُّهود. وذلك الشُّهود هو مشهد مقام الإحسان، وهو أن تعبد الله كأنك تراه. ولا مشهد للعبد في الدُّنيا أعلى من هذا.

وعند كثيرٍ من الصُّوفية أنَّ فوقه مشهدًا أعلى منه، وهو شهود الحقِّ مع غيبته عن كلِّ ما سواه، وهو مقام الفناء، وقد عرفت ما فيه^(٣). ولو كان فوق مقام الإحسان مقامٌ آخر لذكره النبي ﷺ لجبريل ولسأله عنه، فإنَّه جمع مقاماتِ الدِّين كلها في الإسلام والإيمان والإحسان.

(١) وذلك حسب ما شرحه به التلمساني، والمؤلف صادر عنه، وإلا فيمكن حمل كلامه على ما ذكره المؤلف من الفرق الصحيح بين الرجاء والرغبة، وقد حمّله على قريبٍ منه الإسكندريُّ في «شرح» (ص ٥٦).

(٢) «المنازل» (ص ٢٧).

(٣) انظر: (١/ ٢٢٨) وما بعدها.

نعم، الفناء المحمود - وهو تحقيق مقام الإحسان - أن^(١) يفنى بحبه وخوفه ورجائه والتوكل عليه وعبادته والتبتل إليه عن غيره. وليس فوق ذلك مقام يُطلب إلا ما هو من عوارض الطريق.

قوله: (وتصون السالك عن وهن الفترة)، أي تحفظه عن ضعف فتوره وكسله الذي سببه عدم الرغبة أو قلتها.

وقوله: (وتمنع صاحبها من الرجوع إلى غثاثة الرخص)، أهل العزائم بناء^(٢) أمرهم على الجد والصدق، والسكون منهم إلى الرخص رجوع وبطالة.

وهذا موضع يحتاج إلى تفصيل، ليس على إطلاقه، فإن الله عز وجل يحب أن يؤخذ برخصه كما يحب أن يؤخذ بعزائمه. وفي «المسند» مرفوعاً إلى النبي ﷺ: «إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يكره أن تؤتى معصيته»^(٣)، فجعل الأخذ بالرخص قبالة إتيان المعاصي، وجعل حظ هذا: المحبة، وحظ هذا: الكراهية.

وما عَرَضَ للنبي ﷺ أمران إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً^(٤)، والرخصة أيسر من العزيمة. وهكذا كانت حاله في فطره في سفره، وجمعه بين الصلاتين، والاقتصار من الرباعية على شطرها، وغير ذلك. فنقول: الرخصة

(١) السياق في ع: «الفناء المحمود هو تحقيق مقام الإحسان، وهو أن».

(٢) ع: «بتوا».

(٣) حديث حسن سبق تخريجه (١/ ٣٩٥).

(٤) كما في حديث عائشة عند البخاري (٣٥٦٠) ومسلم (٢٣٢٧).

نوعان:

أحدهما: الرخصة المستقرّة المعلومة من الشّرع نصّاً^(١)، كأكل الميتة والدم ولحم الخنزير عند الضرورة، وإن قيل لها عزيمة باعتبار الأمر والوجوب فهي رخصة باعتبار الإذن والتّوسعة. وكفطر المريض والمسافر، وقصر الصلاة في السفر، وصلاة المريض إذا شقّ عليه القيام قاعداً، وفطر الحامل والمرضع خوفاً^(٢) على ولديهما، ونكاح الأمة خوفاً من العنت، ونحو ذلك. فليس في تعاطي هذه الرّخص ما يوهن رغبته، ولا يردّه إلى غثائّة، ولا ينقص طلبه وإرادته البتّة، فإنّ منها ما هو واجب كأكل الميتة عند الضرورة، ومنها ما هو أرجح المصلحة كفطر الصائم المريض وقصر المسافر وفطره، ومنها ما مصلحته للمترخّص وغيره، ففيه مصلحتان: قاصرة ومتعدّية، كفطر الحامل والمرضع؛ ففعل هذه الرّخص أرجح وأفضل من تركه^(٣).

النوع الثاني: رخص التأويلات واختلاف المذاهب، فهذه تتبّعها حرام ينقص الرغبة، ويوهن الطلب، ويرجع بالمترخّص إلى غثائّة الرّخص؛ فإنّ من ترخّص بقول أهل مكّة في الصّرف، وأهل العراق في الأشربة، وأهل المدينة في الأطعمة، وأصحاب الحيل في المعاملات، وقول ابن عبّاس في المتعة وإباحة لحوم الحمر، وقول من جوّز نكاح البغايا المعروفات بالبغاء وجوّز أن يكون زوج قحبة، وقول من أباح آلات اللهو والمعازف من اليراع

(١) ل: «أيضاً»، تحريف.

(٢) ش: «إذا خافتا».

(٣) ع: «تركها».

والطُّنبور والعود والطبل والمزمار، وقولٍ من أباح الغناء، وقولٍ من جَوَّز استعارة الجوّاري الحسان للوطء، وقولٍ من جَوَّز للصَّائم أكل البرد وقال: ليس بطعام ولا شرابٍ، وقولٍ من جَوَّز الأكل ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس للصَّائم، وقولٍ من صحَّح الصلاة بـ﴿مُدَّهَاتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] بالفارسيَّة ورُكِعَ كلمحة^(١) الطَّرْفُ ثمَّ فَصَلَ كحدِّ السيف ثم هوى من غير اعتدالٍ وفصل بين السجدين بارتفاع كحدِّ السيف ولم يتشهد ولم يصلِّ على النبي ﷺ وخرج من الصلاة بحَبَقَة^(٢)، وقولٍ من جَوَّز وطء النِّساء في أعجازهنَّ، ونكاح بنته المخلوقة من مائه الخارجة من صلبه حقيقة إذا كان ذلك الحمل من زنى، وأمثال ذلك من رخص المذاهب وأقوال العلماء المرجوحة = فهذا الذي يَنْقُصُ ترخُّصه رغبته، ويوهن طلبه، ويلقيه في غثاثة الرُّخص؛ فهذا لون والأوَّل لون.

قال^(٣): (الدرجة الثانية: رغبة أرباب الحال، وهي رغبة لا تُبْقِي من المجهود إلا^(٤)) مبذولاً، ولا تدع للهمة ذبولاً، ولا تترك غير القصد^(٥))

(١) ع: «كلحظة».

(٢) أي: بضرطة. هذه الصفة للصلاة اقتبسها المؤلف من قصة أبي بكر القفال المروزي، شيخ الشافعية بخراسان، حين صَلَّى بين يدي السلطان محمود الغزنوي صلاةً بأقل ما يجزئ عند الشافعية، ثم بأقل ما يجزئ عند الحنفية - وهي كما ذكرها المؤلف هاهنا - فتحوَّل السلطان إلى مذهب الشافعي. قد نقل القصة القفال في «فتاويه» كما في «طبقات الشافعية» للسبكي (٣١٦/٥)، ثم حكاهما الجويني في «مغيث الخلق» (ص ٥٧-٥٩).

(٣) «المنازل» (ص ٢٧).

(٤) «إلا» ساقطة من النسخ كلها ما عدا ج.

(٥) في ل أصلحه بعضهم إلى: «المقصود» ليتفق مع لفظ «المنازل».

مأمولاً).

يعني أنَّ الرغبة الحاصلة لأرباب الحال فوق رغبة أصحاب الخبر، لأنَّ صاحب الحال كالمضطرَّ إلى رغبته وإرادته، فهو كالفراش الذي إذا رأى النور ألقى نفسه فيه ولا يبالي ما أصابه، فرغبته لا تدع من مجهوده مقدورًا له إلا بذله، ولا تدع لهمة وعزيمته فترة ولا خمودًا، فهمة وعزيمته في مزيد بعدد الأنفاس، ولا تترك في قلبه نصيبًا لغير مقصوده، وذلك لغلبة سلطان الحال.

وصاحب هذه الحال لا يقاومه إلا حالٌ مثل حاله أو أقوى منه، ومتى لم تصادفه حالٌ تعارضه فله من النفوذ والتأثير بحسب حاله.

قال^(١): (الدرجة الثالثة: رغبة أهل الشُّهود، وهي تشرُّفٌ تصحبه تقيَّة، وتحمله عليها همَّةٌ نقيَّة، لا تبقى معه من التفرُّق بقيَّة).

يشير الشيخ رحمه الله بذلك إلى حال الفناء التي يحمله عليها همَّةٌ نقيَّةٌ من أدناس الالتفات إلى ما سوى الحق، بحيث لا يبقى معه بقيَّةٌ من تفرقة، بل قد اجتمع شاهده كله وانحصر في مشهوده. وأراد بالشُّهود هاهنا شهود الحقيقة.

وقوله: (تشرُّفٌ) أي استشراف للغيبة في الفناء. ويحتمل أن يريد به تشرُّفًا عن التفاته إلى ما سوى مشهوده.

والتقيَّة التي تصحب هذا التشرُّف يحتمل أن يريد^(٢) التقيَّة من إظهار

(١) «المنازل» (ص ٢٧).

(٢) في ع زيادة: «به». ومقتضى السياق: «بها»، وقد وردت فيما بعد، وموقعها هنا ويجوز حذفها فيما يأتي.

الناس على حاله وإطلاعهم عليها صيانةً لها وغيرهً عليها، ويحتمل أن يريد بها^(١) الحذر من التفاته في شهوده إلى ما سوى حضرة مشهوده، فهو يتقي ذلك الالتفات ويحذره كلّ الحذر.

ثمّ ذكر الحامل له على هذه الرغبة، وهي اللطيفة المدركة المريدة التي قد تطهّرت قبل وصولها إلى هذه الغاية، وهي: الهمة النقيّة. ولو لم يحصل لها كمال الطهارة لبقيت عليها بقيّة منها تمنعها من وصولها إلى هذه الدرجة. والله سبحانه وتعالى أعلم.



(١) ع: «به».

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة الرّعاية. وهي مراعاة العلم وحفظه بالعمل، ومراعاة العمل بالإحسان والإخلاص وحفظه من المفسدات، ومراعاة الحال بالموافقة وحفظه بقطع التفرّق؛ فالرّعاية صيانة وحفظ.

ومراتب العلم والعمل ثلاثة: رواية، وهي مجرّد النقل وحمل المرويّ. ودراية، وهي فهمه وتعلّل معناه. ورعاية، وهي العمل بموجب ما علمه ومقتضاه. فالنقّلة همّتهم الرّواية، والعلماء همّتهم الدّراية، والعارفون همّتهم الرّعاية.

وقد ذمّ الله تعالى من لم يرع ما اختاره وابتدعه من الرهبانيّة حقّ رعايته، فقال تعالى: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَن رَّعَاهَا حَقًّا رِعَايَتَهَا﴾ [الحديد: ٢٧].

﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ منصوبٌ بـ ﴿ابْتَدَعُوهَا﴾ على الاشتغال، إمّا بنفس الفعل المذكور على قول الكوفيّين، وإمّا بمقدّر محذوفٍ مفسّرٍ بهذا المذكور على قول البصريّين، أي: وابتدعوا رهبانيّة.

وليس منصوبًا بوقوع الجعل عليه، فالوقف التام عند قوله: ﴿رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾، ثمّ يتدّى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ أي: لم يشرعها لهم، بل هم ابتدعوها من عند أنفسهم، ولم يكتبها عليهم.

وفي نصب قوله: ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه مفعولٌ له، أي: لم يكتبها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله. وهذا فاسدٌ، فإنه لم يكتبها عليهم سبحانه، كيف وقد أخبر أنهم هم ابتدعوها، فهي مبتدعةٌ غير مكتوبة. وأيضًا، فإن المفعول لأجله يجب أن يكون علّةً لفعل الفاعل المذكور معه، فيتحد السبب والغاية، نحو: قمت إكرامًا له، فالقائم هو المُكْرِم، وفِعْلُ^(١) الفاعل المعلّل هاهنا هو الكتابة، و﴿ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ فِعْلُهُمْ لا فعل الله تعالى، فلا يصلح أن يكون علّةً لفعل الله لاختلاف الفاعل.

وقيل: بدلٌ من مفعول ﴿كَتَبْنَهَا﴾، أي: ما كتبنا عليهم إلا ابتغاء رضوان الله. وهو فاسدٌ أيضًا، إذ ليس ابتغاء رضوان الله عينَ الرهبانية، فيكون بدل الشيء من الشيء، ولا بعضها فيكون بدل بعضٍ من كلٍّ، ولا أحدهما مشتملٌ على الآخر فيكون بدل اشتمالٍ، وليس ببدل غلطٍ.

فالصواب: أنه منصوبٌ نصب الاستثناء المنقطع. أي: لم يفعلوها ولم يبتدعوها إلا لطلب رضوان الله. ودلّ على هذا قول^(٢): ﴿ابْتَدَعُوهَا﴾، ثم ذكر الحامل لهم والباعث على ابتداع هذه الرهبانية، وأنه طلب رضوانه تعالى^(٣).

(١) في النسخ عدا: «جعل»، تصحيف.

(٢) ع: «قوله».

(٣) وقد أفاض القول في تفسير الآية شيخ الإسلام في «الجواب الصحيح» (٢/ ١٨٨ - ٢٠٠)، وانظر أيضًا (٣/ ١٧٠ - ١٧١)، وقرّر أنه منصوب على الاستثناء المنقطع بمعنى: «لكن كتبنا عليهم ابتغاء رضوان الله، لم نكتب عليهم الرهبانية...»، خلافًا لما ذهب إليه المؤلف.

ثمَّ ذَمَّهُم بترك رعايتها، إذ من التزم لله شيئاً لم يُلزمه الله إِيَّاه من أنواع القُرْب لزمه رعايته وإتمامه، حتَّى ألزم كثيرٌ من الفقهاء مَنْ شرع في طاعةٍ مستحبَّةٍ بإتمامها، وجعلوا التزامها بالشروع كالالتزامها بالنذر، كما قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه، وهو إجماعٌ أو كالإجماع في أحد النُّسكين^(١). قالوا: والالتزام بالشُّروع أقوى من الالتزام بالقول، فكما يجب عليه رعاية ما التزمه بالنذر وفاءً، يجب عليه رعاية ما التزمه بالفعل إتماماً. وليس هذا موضع استقصاء هذه المسألة.

والقصد: أنَّ الله سبحانه ذَمَّ من لم يرعَ قرْبَةً ابتدعها لله حقَّ رعايتها، فكيف بمن لم يرعَ قرْبَةً شرعها الله ورضيها لعباده^(٢)؟!

فصل

قال صاحب «المنازل» رحمته الله^(٣): (الرَّعاية: صونٌ بالعناية، وهي على ثلاث درجاتٍ، الأولى: رعاية الأعمال، والثانية: رعاية الأحوال، والثالثة: رعاية الأوقات. فأما رعاية الأعمال فتوفيرُها بتحقيقها، والقيامُ بها من غير نظرٍ إليها، وإجراؤها على مجرى العلم لا على التزيُّن بها من غير نظرٍ إليها^(٤)).

(١) أي: الحج والعمرة.

(٢) ع: «شرعها الله لعباده ورضيها وأمرها وحثَّ عليها».

(٣) (ص ٢٨).

(٤) «من غير نظرٍ إليها» ساقطة من م، ع؛ ولم ترد في مطبوعة «المنازل» ولا في نسخه الخطية التي أشار إليها المحقق في الهامش. وإنما وردت في «شرح التلمساني» (ص ١٦٥)، ولعلها تكرَّرت عنده - أو في نسخته التي اعتمدها - خطأً بانتقال النظر من «بها» إلى نظيرها في السطر السابق.

أما قوله: (صون بالعناية) أي حفظً بالاعتناء، والقيام بحق الشيء الذي يراعاه، ومنه راعي الغنم.

وأما قوله: (رعاية الأعمال فتوفيرها بتحقيقها)، فالتوفير: سلامة من طرفي التفريط بالنقص، والإفراط بالزيادة على الوجه المشروع في حدودها وصفاتها وشروطها وأوقاتها. وأما تحقيقها فاستصغارها في عينه واستقلالها، وأن ما يليق بعظمة الله وجلاله وحقوق عبوديته أمرٌ آخر، وأنه لم يوفّه حقّه، ولا يرضى لربّه بعمله ولا بشيءٍ منه.

وقد قيل: علامة رضا الله عنك سخطك على نفسك^(١)، وعلامة قبول العمل احتقاره واستقلاله وصغره في قلبك، حتى إنّ العارف ليستغفر الله عقيب طاعاته. وقد كان رسول الله ﷺ إذا سلّم من الصّلاة استغفر ثلاثاً^(٢). وأمر الله عباده بالاستغفار عقيب الحجّ^(٣)، ومدحهم على الاستغفار عقيب قيام الليل بالأسحار^(٤). وشرع النبي ﷺ للأمة عقيب الطهور التوبة والاستغفار^(٥).

(١) ع: «إعراضك عن نفسك».

(٢) كما في حديث ثوبان عند مسلم (٥٩١).

(٣) في قوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(٤) في قوله: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ۖ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾.

(٥) وذلك بقول: «سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك»، فإذا قالها: «طبع الله عليها بطابع، ثم رُفعت تحت العرش فلم تُكسر إلى يوم القيامة». أخرجه ابن أبي شيبة (١٩) والنسائي في «الكبرى» (٩٨٢٩-٩٨٣١)

فمن شهد واجب ربّه ومقدار عمله وعيب نفسه لم يجد بداً من استغفار ربّه منه واحتقاره إيّاه واستصغاره.

وأما (القيام بها)، فهو توفية حقّها وجعلها قائمة كالشهادة القائمة والصلاة القائمة والشجرة القائمة على ساقها التي ليست ساقطة (١).

وقوله: (من غير نظر إليها)، أي من غير أن يلتفت إليها ويعدّها ويذكرها مخافة العجب والمنّة بها، فيسقط من عين الله وتحبّط أعماله.

وقوله: (وإجراؤها على مجرى العلم) أي: يكون (٢) العمل على مقتضى العلم المأخوذ من مشكاة النبوة، إخلاصاً وإرادةً لوجهه وطلباً لمرضاته، لا على وجه التزّين بها عند الناس.

قال (٣): (وأما رعاية الأحوال فهو أن يُعدّ الاجتهاد مُرايةً (٤)، واليقين تشبّعاً، والحال دعوى).

أي: يتّهم نفسه في اجتهاده أنّه رياء للناس، فلا يطغى به ولا يسكن إليه ولا يعتدّ به.

والحاكم (١/ ٥٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري على اختلاف في رفعه ووقفه، والموقوف هو الصواب كما قال النسائي والدارقطني في «العلل» (٢٣٠١)، على أن مثله مما لا يُقال من قبل الرأي، فهو في حكم المرفوع.

(١) ع: «بساقطة».

(٢) ع: «هو أن يكون».

(٣) «المنازل» (ص ٢٨).

(٤) أي: مُراةً. وانظر التعليق على نظيره (ص ١٩٩).

وَأَمَّا عَدُّهُ (اليقين تشبُّعًا)؛ التشبُّع: افتخار الإنسان بما لا يملكه، ومنه قول النبي ﷺ: «المتشَّبِعُ بما لم يُعْطَ كلابس ثوبَي زور»^(١)، وعدُّه اليقين تشبُّعًا يحتمل وجهين:

أحدهما: أنَّ ما حصل له من اليقين لم يكن به ولا منه، ولا استحقَّه بعوضٍ. وإنَّما هو فضل الله وعطاؤه، ووديعته عنده، ومجرَّد مَنَّةٍ عليه، فهي خلعةٌ خلعها على عبده^(٢)، والعبْدُ وخلعته كلُّ ملكه وله^(٣)، فما للعبْد في البَيِّن^(٤) مدخل، وإنَّما هو متشَبِّعٌ بما هو ملكٌ لله وفضلٌ منه ومَنَّةٌ على عبده.

والوجه الثاني: أنَّ يتَّهم يقينه، وأنَّه لم يحصل له اليقين على الوجه الذي ينبغي، بل ما حصل له منه كالعارية غير^(٥) الملك المستقرَّ، فهو متشَبِّعٌ به تزعم نفسه أنَّ اليقين مَلَكَةٌ له، وليس كذلك. وهذا لا يختصُّ باليقين، بل بسائر الأحوال، فالصادق يَعُدُّ صدقه تشبُّعًا، وكذا المخلص وكذا العالم، لا تَّهامه لصدقه وإخلاصه وعلمه، وأنَّه لم ترسخ قدمه في ذلك، ولم تحْصُلْ له فيه مَلَكَةٌ، فهو كالمتشَبِّع به^(٦). ولَمَّا كان اليقينُ روح الأعمال وعمودها وذروة سنامها خصَّه بالذكر تنبيهًا على ما دونه.

(١) أخرجه البخاري (٥٢١٩) ومسلم (٢١٣٠) من حديث أسماء بنت أبي بكر.

(٢) ع: «عليه».

(٣) في ع زيادة: «وعطاؤه ووديعته».

(٤) كذا في النسخ. وفي المطبوعات: «اليقين».

(٥) «غير» ساقطة من ع ومكانها واو العطف، خطأ.

(٦) «به» ساقطة من م، ش.

والحاصل أنه يتَّهم نفسه في حصول اليقين، فإذا حصل فليس به ولا منه، ولا له فيه شيء، فهو يذمُّ نفسه في عدم حصوله، ولا يحمدها عند حصوله. وأما عدُّه (الحال دعوى)، أي دعوى كاذبة، اتِّهامًا لنفسه، وتطهيرًا لها من رعونة الدَّعاوى، وتخليصًا للقلب من نصيب الشيطان، فإنَّ الدعوى من أنصباء الشيطان منه^(١).

فصل

قال^(٢): (وَأَمَّا: رعاية الأوقات فإن يقف مع كلِّ خطوة، ثمَّ أن يغيب عن خطوه بالصفاء من رسمه، ثمَّ أن يذهب عن شهود صفوه).

أي يقف مع كل حركة ظاهرة وباطنة بمقدار ما يصححها نيَّة وقصدًا وإخلاصًا ومتابعةً، فلا يخطو هَمَجًا^(٣)، بل يقف قبل الخطوة حتَّى يصحَّح الخطوة ثمَّ ينقل قدم عزمه.

فإذا صحَّت له ونقل قدمه، انفصل عنها – وقد صحَّت – بالغيبة عن شهودها ورؤيتها، فيغيب عن شهود تقدُّمه بنفسه، فإنَّ رسمه هو نفسه. فإذا غاب عن شهوده نفسه وتقدَّمه بها في كلِّ خطوة، فذلك عين (الصفاء من رسمه) الذي هو نفسه^(٤). ولمَّا كانت النفس محلَّ الأكدار سمَّى انفصاله

(١) ع: «من نصيب الشيطان»، ثم زاد: «وكذلك القلب الساكن إلى الدعوى مأوى الشيطان، أعادنا الله من الدعاوى ومن الشيطان».

(٢) «المنازل» (ص ٢٩)، واللفظ من «شرح التلمساني» (ص ١٦٧).

(٣) ع: «هجمًا وهجمًا» كذا باللفظ الواحد. وفي طبعة الفقي: «هجمًا وهجمًا».

(٤) زاد في ع: «فعند ذلك يشاهد فضل ربّه».

عنها صفاءً. وهذه الأمور تستدعي لطف إدراكٍ واستعداداً^(١) من العبد،
وذلك عين المنة عليه.

وأما (ذهابه عن شهود صفوه) أي لا يستحضر في قلبه ويشهد ذلك
الصفو المطلوب ويقف عنده، فإنَّ ذلك من بقايا النفس وأحكامها، وهو نوع
كدرٍ. فإذا تخلَّص من الكدر لا ينبغي له الالتفات والرُّجوع إليه، فيصفو من
الرسم ويغيب عن الصفو بمشاهدة المطلب الأعلى والمقصد الأسنى.



(١) في النسخ عداغ: «استعداد» دون ألف النصب، فيكون معطوفاً على «إدراك»، ولعل
المثبت من ع أشبه.

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة المراقبة. قال الله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]. وقال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا﴾ [الأحزاب: ٥٢]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] (١).

وفي حديث جبريل عليه السلام أنه سأل النبي ﷺ عن الإحسان؟ فقال: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك» (٢).

المراقبة: دوام علم العبد (٣) وتيقنه باطلاع الحق سبحانه على ظاهره وباطنه، فاستدامته لهذا العلم واليقين هي المراقبة، وهي ثمرة علمه بأن الله سبحانه رقيب عليه، ناظر إليه، سامع لقوله، مطلع على عمله كل وقت وكل لحظة (٤). والغافل عن هذا بمعزل عن حال أهل البدايات، فكيف بحال المريدين؟ فكيف العارفين (٥)؟!

(١) زاد في ع: «وقال: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ وقال تعالى: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ وقال: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ إلى غير ذلك من الآيات.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠) ومسلم (٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما أخرجه مسلم (٨) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) ع: «القلب».

(٤) زاد في ع: «وكل نفس وكل طرفة».

(٥) كذا في النسخ مجرورًا، أي: فكيف بحال العارفين؟ وقد أثبتت «بحال» في ع.

قال الجريري رحمه الله: من لم يُحكم بينه وبين الله تعالى التقوى والمراقبة لم يصل إلى الكشف والمشاهدة (١).

وقيل: من راقب الله في خواطره عَصَمَه في جوارحه (٢).

وقيل لبعضهم: متى يهشُّ الراعي غنمه بعصاه عن مراتع الهلكة؟ فقال: إذا علم أنَّ عليه رقيباً (٣).

قال الجنيد رحمه الله: من تحقَّق في المراقبة خاف على فوت حظِّه (٤) من ربِّه لا غير (٥).

وقال ذو النون رحمه الله: علامة المراقبة إثارة ما أنزل الله، وتعظيم ما عظم الله، وتصغير ما صغَّر الله (٦).

وقيل: الرجاء يجرُّك (٧) إلى الطاعة، والخوف يبعدك عن المعاصي،

(١) أسنده البيهقي في «الزهد الكبير» (٩٠٦) والقشيري (ص ٤٤٨).

(٢) ع: «حركات جوارحه» خلافاً «للقشيرية» (ص ٤٤٩) مصدر المؤلف. وذكره الخركوشي في «تهذيب الأسرار» (ص ١٠٧) عن ذي النون المصري بأطول منه.

(٣) أسنده البيهقي في «شعب الإيمان» (٨٥٤) عن أبي العباس بن سريج - رحمه الله - إمام الشافعية في عصره (ت ٣٠٦). وذكره القشيري (ص ٤٤٩) عن أبي الحسين بن هند الفارسي الصوفي.

(٤) ع: «لحظه».

(٥) «القشيرية» (ص ٤٤٩).

(٦) «القشيرية» (ص ٤٤٩). وأسنده البيهقي في «الشعب» (١٥٢٨) بأطول منه.

(٧) ج، ن: «يحرِّك». وما في سائر النسخ عدا ع مهمل غير منقوط، فيمكن قراءته: «يحرِّك» كما في طبعتي الفقي ودار الكتب. والمثبت موافق لمطبوعة «القشيرية» (ص ٤٥٠).

والمراقبة تؤدّيكَ إلى طريق الحقائق.

وقيل: المراقبة مراعاة القلب لملاحظة الحقّ مع كلّ خطرة وخطوة.

قال الجريري رحمه الله: أمرنا هذا مبنيّ على فصلين: أن تلزم نفسك المراقبة لله، ويكون العلم على ظاهرِكَ قائماً^(١).

وقال إبراهيم الخوّاص رحمه الله: المراقبة خلوص السرّ والعلانية لله عزّ وجلّ^(٢).

وقيل: أفضل ما يلزم الإنسان نفسه في هذه الطريق: المحاسبة والمراقبة، وسياسة عمله بالعلم^(٣).

وقال أبو حفص لأبي عثمان النيسابوريّ - رحمهما الله - : إذا جلست للناس فكن واعظاً لقلبِكَ ولنفسِكَ، ولا يغرنّكَ اجتماعُهم عليك، فإنّهم يراقبون ظاهرك والله يراقب باطنك^(٤).

وأرباب الطريق مجمعون على أنّ مراقبة الله في الخواطر: سببٌ لحفظه في حركات الظواهر، فمن راقب الله في سرّه حفظه الله في حركاته وعلانيته^(٥).

والمراقبة هي التعبّد باسمه الرقيب، الحفيظ، العليم، السميع، البصير؛ فمن عقل هذه الأسماء وتعبّد بمقتضاها حصلت له المراقبة.

(١) أسنده القشيري (ص ٤٥٠).

(٢) «القشيرية» (ص ٤٥٠).

(٣) أسنده القشيري (ص ٤٥٠) عن أبي عثمان المغربي النيسابوري رحمه الله (ت ٣٧٣).

(٤) أسنده القشيري (ص ٤٥٠).

(٥) ع: «في حركاته في سرّه وعلانيته».

فصل

قال صاحب «المنازل» رَحِمَهُ اللهُ (١): (المراقبة: دوام ملاحظة المقصود، وهي على ثلاث درجاتٍ. الدرجة الأولى: مراقبة الحق تعالى في السير إليه على الدوام، بين تعظيم مُذهِلٍ، ومُداناةٍ حاملةٍ، وسرورٍ باعثٍ).

فقوله: (دوام ملاحظة المقصود) أي دوام حضور القلب معه.

وقوله: (بين تعظيم مُذهِلٍ) - وهو امتلاء القلب من عظمتِهِ بحيث يُذهِلُهُ ذلك عن تعظيم غيره وعن الالتفات إليه - فلا ينسى هذا التعظيم عند حضور قلبه مع الله، بل يستصحبهُ دائماً؛ فإنَّ الحضور مع الله يوجب أنساً ومحبةً إن لم يقارنهما تعظيمٌ أو رثاءٌ خروجاً عن حق العبودية ورعونةً، فكلُّ حبٍّ لا يقارنه تعظيمُ المحبوب كان سبباً (٢) للبعد عنه والسُّقوط من عينه.

فقد تضمَّن كلامه خمسة أمورٍ: سيرٌ إلى الله، واستدامة للسير، وحضور القلب معه، وتعظيمه، والذهول بعظمته عن غيره.

وأما قوله: (ومداناة حاملة)؛ يريد دنواً وقرباً حاملاً على هذه الأمور الخمسة. وهذا الدنوُّ يحمله على التَّعظيم الذي يذهله عن نفسه وعن غيره، فإنه كلما ازداد قرباً من الحقَّ ازداد تعظيماً له وذهولاً عن (٣) سواه وبُعْداً عن الخلق.

وأما (السُّرور الباعث) فهو الفرحة والنعيم واللذة التي يجدها في تلك

(١) (ص ٢٩).

(٢) ع: «فهو سبب».

(٣) م، ش: «عمماً».

المداناة، فإنَّ سرور القلب من الله وفرحه وقرّة العين به لا يشبهه شيءٌ من نعيم الدُّنيا البتّة، وليس له نظيرٌ يقاس به. وهو حالٌ من أحوال الجنّة^(١)، حتّى قال بعض العارفين: إنّه ليمرُّ بي أوقاتٌ أقول فيها: إن كان أهل الجنّة في مثل هذا إنَّهم لفي عيشٍ طيّب.

ولا ريب أنَّ هذا السُّرور يبعثه على دوام السَّير إلى الله وبذل الجهد في طلبه وابتغاء مرضاته، ومن لم يجد هذا السُّرور ولا شيئاً منه فليتَّهم إيمانه وأعماله، فإنَّ للإيمان حلاوةً من لم يذوقها فليرجع وليقتبس نوراً يجد به حلاوة الإيمان.

وقد ذكر النبي ﷺ ذوق طعم الإيمان ووَجَدَ حلاوته، فذكر الذوق والوجد وعلّقه بالإيمان فقال: «ذاق طعمَ الإيمان من رضي بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمّدٍ رسولاً»^(٢)، وقال: «ثلاثٌ من كنَّ فيه وجد بهنَّ حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحبَّ إليه ممَّا سواه، ومن كان يحبُّ المرء لا يحبه إلا الله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله كما يكره أن يُلْقَى في النار»^(٣).

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية - قدّس الله روحه - يقول: إذا لم تجد للعمل حلاوةً في قلبك وانشراحاً فاتَّهمه، فإنَّ الربَّ تعالى شكورٌ. يعني: أنّه لا بدَّ أن يثيب العامل على عمله في الدُّنيا من حلاوةٍ يجدها في قلبه وقوّة وانشراح وقرّة عينٍ، فحيث لم يجد ذلك فعمله مدخولٌ.

(١) م، ع: «أهل الجنّة».

(٢) أخرجه مسلم (٣٤) من حديث العباس.

(٣) أخرجه البخاري (١٦) ومسلم (٤٦) من حديث أنس.

والقصد: أن السرور بالله وقربه وقرّة العين به تبعث على الازدياد من طاعته وتحثُّ على السير إليه.

قال^(١): (والدرجة الثانية: مراقبة نظر الحقِّ إليك برفض المعارضة، بالإعراض^(٢) عن الاعتراض ونقض رعونة التعرُّض).

هذه مراقبة لمراقبة الله لك، فهي مراقبةٌ لصفةٍ خاصّةٍ معيّنة، وهي توجب صيانة الباطن والظاهر، فصيانة الظاهر بحفظ الحركات الظاهرة، وصيانة الباطن بحفظ الخواطر والإرادات والحركات الباطنة التي منها رَفُضُ معارضة أمره وخبره، فيتجرّد الباطن من كلّ شهوةٍ تعارض أمره، وإرادةٍ تعارض إرادته، ومن^(٣) كلّ شبهةٍ تعارض خبره، ومن كلّ محبّةٍ تزاحم محبّته. وهذا حقيقة القلب السليم الذي لا ينجو إلا من أتى الله به. وهذا هو حقيقة تجريد الأبرار المقرّبين العارفين، وكلُّ تجريدٍ سوى هذا فناقصٌ، وهذا تجريد أرباب العزائم.

ثم بيّن الشيخ سبب المعارضة وبماذا يرفضها العبد، فقال: (بالإعراض عن الاعتراض)، فإنّ المعارضة تتولّد من الاعتراض. والاعتراض ثلاثة أنواعٍ سارية في الناس، والمعصوم من عصمه الله منها:

النوع الأوّل: الاعتراض على أسمائه وصفاته بالشُّبه الباطلة التي يسمّيها

(١) «المنازل» (ص ٢٩).

(٢) في مطبوعة «المنازل»: «وبالإعراض» بالعطف على ما قبله. والمثبت من النسخ موافق لـ «شرح التلمساني» (ص ١٧٠)، وعليه شرحه المؤلف.

(٣) واو العطف ساقطة من الأصل، ل، م.

أربابُها قواطعَ عقليّة، وهي في الحقيقة خيالاتٌ جهليّة ومُحالاتٌ ذهنيّة، اعترضوا بها على أسمائه عزّ وجلّ وصفاته، وحكموا بها عليه، ونفوا لأجلها ما أثبتّه لنفسه وأثبتّه له رسوله، وأثبتوا ما نفاه، ووالّوا بها أعداءه، وعادّوا بها أوليائه، وحرّفوا بها الكلم عن مواضعه، وتركوا لها نصيباً كبيراً ممّا ذكّروا به، وتقطّعوا لها أمرهم بينهم زبراً، كلّ حزبٍ بما لديهم فرحون.

والعاصم من هذا الاعتراض: التسليم المحض للوحي. فإذا سلّم له القلب رأى صحّة ما جاء به وأنّه الحقُّ بصريح العقل والفطرة، فاجتمع له السمع والعقل والفطرة، وهذا أكمل الإيمان، ليس كمن الحربُ قائمٌ بين سمعه وعقله^(١) وفطرته.

النوع الثاني: الاعتراض على شرعه وأمره. وأهل هذا الاعتراض ثلاثة أنواع:

أحدها: المعترضون عليه بآرائهم وأقيستهم، المتضمّنة تحليل ما حرّمه الله، وتحريم ما أباحه، وإسقاط ما أوجبه، وإيجاب ما أسقطه، وإبطال ما صحّحه، وتصحيح ما أبطله، واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، وتقييد ما أطلقه، وإطلاق ما قيّده.

وهذه هي الآراء والأقيسة التي اتّفق السلفُ قاطبةً على ذمّها والتحذير منها، وصاحوا على أصحابها من أقطار الأرض وحذّروا منهم^(٢).

النوع الثاني: الاعتراض على حقائق الإيمان والشرع بالأذواق

(١) ش: «قلبه».

(٢) الأصل، ل: «عنهم».

والمواجيد والخيالات والكشوفات الباطلة الشيطانية المتضمنة شرع دين لم يأذن به الله، وإبطال دينه الذي شرعه على لسان رسوله ﷺ، والتعويض^(١) عن حقائق الإيمان بخدع الشيطان وحظوظ النفوس.

والعجب أن أربابها ينكرون على أهل الحظوظ، وكل ما هم فيه فحظ ولكن حظ^(٢) تضمن مخالفة مراد الله، والإعراض عن دينه، واعتقاد أنه قربة إلى الله؛ فأين هذا من حظوظ أصحاب الشهوات، المعترفين بذمها^(٣)، المستغفرين منها، المقرين بنقصهم وعيبيهم، وأنها منافية للدين؟

وهؤلاء في حظوظ اتخذوها ديناً، وقدّموها على شرع الله ودينه، واجتالوا بها القلوب، واقتطعوها عن طريق الله؛ فتولد من معقول أولئك، وآراء الآخرين وأقيستهم الباطلة، وأذواق هؤلاء = خراب العالم، وفساد الوجود، وهدم قواعد الدين، وتفاقم الأمر، وكاد^(٤)، لولا أن الله ضمن أنه لا يزال يقوم به من يحفظه ويبين معالمه ويحميه من كيد من كاده..

النوع الثالث: الاعتراض على ذلك بالسياسات الجائرة التي لأرباب الولايات التي قدّموها على حكم الله ورسوله، وحكموا بها بين عباده، وعطّلوا لها شرعه وعدله وحدوده.

فقال الأولون: إذا تعارض العقل والنقل قدّمنا العقل. وقال الآخرون:

(١) ع: «والتعويض».

(٢) ع: «حظّهم».

(٣) ش: «بذنبها».

(٤) كذا في الأصل، دون ذكر اسم (كاد) وخبره، وهو مفهوم من جملة «لولا...»، أي كاد الدين ينهدم وتندرس معالمه لولا أن الله ضمن... إلخ.

إذا تعارض الأثر والقياس قدّمنا القياس. وقال أصحاب الذوق^(١) إذا تعارض الذوق والوجد والكشف وظاهر الشرع، قدّمنا الذوق^(٢) والكشف. وقال أصحاب السّياسة: إذا تعارضت السّياسة والشرع قدّمنا السّياسة.

فجعلت^(٣) كل طائفة قبالة دين الله وشرعه طاغوتاً يتحاكمون إليه. فهؤلاء يقولون: لكم النقل ولنا العقل. والآخرون يقولون: أنتم أصحاب أخبار وآثار ونحن أصحاب أقيسة وآراء وأفكار. وأولئك يقولون: أنتم أرباب الظاهر ونحن أهل الحقيقة. والآخرون يقولون: لكم الشرع ولنا السّياسة.

فيا لها بليّة عمّت فأعمت، ورزية رمّت فأصمّت، وفتنة دعت القلوب فأجابها كل قلب مفتون، وأهوية عصفت فصمّت منها الآذان وعميت منها العيون!

عطّلت لها والله معالم الأحكام، كما نفيت لها صفات ذي الجلال والإكرام، واستند لأجلها^(٤) كل قوم إلى ظلم آرائهم، وحكموا على الله وبين عباده بمقالاتهم الفاسدة وأهوائهم، وصار لأجلها الوحي عرضة لكل تحريف وتأويل، والدين وقفاً على كل إفساد وتبديل.

النوع الثالث^(٥): الاعتراض على أفعاله وقضائه وقدره. وهذا اعتراض

(١) زاد في ع: «والوجد والكشف».

(٢) في ع زيادة: «والوجد».

(٣) ع: «فجعل».

(٤) ع: «لها».

(٥) ع: «النوع الرابع»، خطأ. والمراد: النوع الثالث من أنواع الاعتراض من حيث المعارض عليه، والأنواع الثلاثة السابقة كانت من حيث المعارض به، وهي مندرجة =

الجهال. وهو ما بين جليّ وخفيّ، وهو أنواعٌ لا تحصى، وهو سارٍ في النفوس سرّيان الحمى في بدن المحموم.

ولو تأمل العبد كلامه وأمنيته وإرادته وأحواله، لرأى ذلك في قلبه عياناً، فكلّ نفس معترضةٌ على قدر الله وقسمه وأفعاله، إلّا نفساً قد اطمأنت إليه وعرفته حق المعرفة التي يمكن وصول البشر إليها، فتلك حظّها التسليم والانقياد والرضا كلّ الرضاء.

وأما (نقض رعونة التعرّض)، فيشير به إلى معنى آخر، لا تتم المراقبة عنده إلّا بنقضه، وهو إحساس العبد بنفسه وخوابره وأفكاره حال المراقبة والحضور^(١) مع الله، فإنّ ذلك تعرّض منه لحجاب الحق له عن كمال الشهود، لأنّ بقاء العبد مع مداركه وحواشيه ومشاعره وأفكاره وخوابره عند الحضور والمشاهدة هو تعرّض للحجاب، فينبغي أن تتخلّص^(٢) مراقبةً نظر الحق إليك من هذه الآفات. وذلك يحصل بالاستغراق في الذكر، فتذهل به عن نفسك وعمّا منك، لتكون بذلك متهيّئاً مستعدّاً للفناء عن وجودك وعن وجود كلّ ما سوى المذكور سبحانه.

وهذا التهيّئي^(٣) والاستعداد لا يكون إلّا بنقض تلك الرعونة. والذكر

تحت الثاني: الاعتراض على شرعه.

(١) في النسخ عدا ج، ن، ع: «الخضوع»، تصحيف.

(٢) م، ش: «تخلص».

(٣) كذا رسمه في النسخ. أي: التهيؤ، صاغه على زنة (التمني) بعد تسهيل همزته. وله

نظائر في كتب المؤلف. انظر: «زاد المعاد» (٣٠٢/٤) و«أعلام الموقعين»

(٤/٤٢٥ - الهامش).

يوجب الغيبة عن الحسّ، فمن كان ذاكرًا لنظر الحقّ إليه مراقبًا له^(١)، ثمّ أحسّ بشيءٍ من حديث نفسه وخواطره وأفكاره، فقد تعرّض واستدعى عوالم نفسه واحتجاب المذكور عنه، لأنّ حضرة الحقّ سبحانه لا يكون فيها غيره.

وهذه الدرجة لا يقدر عليها العبد إلّا بملكية قويّة من الذكر وجمع القلب فيه بكلّيّته على الله عزّ وجلّ.

فصل

قال^(٢): (الدرجة الثالثة: مراقبة الأزل بمطالعة عين السبق استقبالا لعلم التوحيد، ومراقبة ظهور إشارات الأزل على أحياء الأبد، ومراقبة الإخلاص^(٣) من ورطة المراقبة).

قوله: (مراقبة الأزل) أي شهود معنى الأزل، وهو القَدَم الذي لا أوّل له. (بمطالعة عين السبق) أي بشهود سبق الحقّ تعالى لكلّ ما سواه، إذ هو الأوّل الذي ليس قبله شيءٌ. فمتى طالع القلب عينَ هذا السبق شهد معنى الأزل وعرف حقيقته، فبدا له حينئذٍ علَم التوحيد، فاستقبله كما يستقبل أعلام البلد وأعلام الجيش، ورُفِع له فشمّر إليه، وهو شهوده انفراد الحقّ

(١) «مراقبًا له» تصحّف في ش إلى «من إقباله»، وكذا في ع وجميع المطبوعات بزيادة «عليه» بعده.

(٢) «المنازل» (ص ٢٩).

(٣) ش: «الإخلاص»، وكذا في «المنازل». والمثبت من سائر النسخ موافق لـ «شرح التلمساني» (ص ١٧٢).

بأزليته وحده، وأنه كان ولم يكن شيءٌ غيره البتّة، وكلُّ ما سواه فكائنٌ^(١) بعد عدمه. فإذا عدمت الكائنات من شهوده، كما كانت معدومةً في الأزل، فطالع عين السبق، وفني بشهود من لم يزل عن شهود من لم يكن = فقد استقبل (عَلِمَ التوحيد).

وأما (مراقبة ظهور إشارات الأزل على أحيين الأبد)، فقد تقدّم^(٢) أن ما يظهر في الأبد هو عين ما كان معلومًا في الأزل، وأنه إنّما^(٣) تجددت أحيينه، وهي أوقات ظهوره؛ فقد ظهرت إشارات الأزل - وهي ما يشير إليه العقل بالأزلية من المقدّرات العلميّة - على أحيين الأبد.

هذا معناه الصحيح عندي. والقوم يريدون به معنى آخر وهو اتصال الأبد بالأزل في الشُّهود، وذلك بأن يطوي بساط الكائنات عن شهوده طيًّا كليًّا، ويشهد استمرار وجود الحقّ سبحانه وحده مجردًا عن كلّ ما سواه، فيتصل بهذا الشُّهود الأزل بالأبد ويصيران شيئًا واحدًا، وهو دوام وجوده سبحانه بقطع النظر عن كلّ حادثٍ.

والشُّهود الأوّل أكمل وأتمّ، وهو متعلّق بأسمائه وصفاته، وتقدّم علمه بالأشياء ووقوعها في الأبد مطابقةً لعلمه الأزليّ، فهذا الشُّهود يعطي إيمانًا ومعرفةً، وإثباتًا للعلم والقدرة والفعل والقضاء والقدر.

(١) في زيادة: «بتكوينه».

(٢) (ص ١٦٨).

(٣) كذا في النسخ. وأخشى أن يكون تصحيحًا عن: «إذا»، وهو مقتضى السياق، ليكون «فقد ظهرت...» الآتي جوابًا.

وأما الشُّهود الثاني فلا يعطي صاحبه معرفةً ولا إيمانًا، ولا إثباتًا لاسمٍ ولا صفةٍ، ولا عبوديَّةٍ نافعة، وهو أمرٌ مشتركٌ يشهده كلُّ من أقرَّ بالصانع، من مسلمٍ وكافرٍ. فإذا استغرق في شهود أزلَّيته وتفرَّده بالقدم، وغاب عن الكائنات، اتَّصل في شهوده الأزل بالأبد؛ فأَيُّ كبير أمرٍ في هذا؟! وأيُّ إيمانٍ ويقينٍ يحصل به؟ ونحن لا ننكر ذوقه ولا نقدح في وجوده، وإنَّما نقدح في مرتبته وتفضيله على ما قبله من المراقبة، بحيث يكون لخاصَّة الخاصَّة وما قبله لمن هو دونهم، فهذا عين الوهم. والله الموفق.

فإذا اتَّصل في شهود الشاهد الأزل الذي لا بداية له بالأزمنة التي يُعقل لها بدايةٌ - وهي أزمنة الحوادث - ثمَّ اتَّصل ذلك بما لا نهاية له، بحيث صارت الأزمنة الثلاثة واحدًا، لا ماضي فيه ولا حاضر ولا مستقبل، وذلك لا يكون إلَّا إذا شهد فناء الحوادث فناءً مطلقًا وعدمها عدمًا كليًّا = وذلك^(١) تقدير وهميٌّ مخالف للواقع، وهو تجريد خياليٍّ يوقعه^(٢) في بحرٍ طامسٍ لا ساحل له، وليلٍ دامسٍ لا فجر له.

فأين هذا من مشهد تنوُّع الأسماء والصفات، وتعلُّقها بأنواع الكائنات، وارتباطها بجميع الحادثات، وإعطاء كلِّ اسمٍ منها وكلِّ صفةٍ حقَّها من الشُّهود والعبوديَّة، والنظر إلى سرَّيان آثارها في الخلق والأمر، والعالم العلويِّ والسُّفليِّ، والظاهر والباطن، ودار الدُّنيا ودار الآخرة، وقيامه بالفرق والجمع في ذلك علمًا ومعرفةً وحالًا؟! وبالله المستعان.

(١) كذا في النسخ، والسياق يقتضي «فذلك» بالفاء جوابًا لـ «إذا» في أول الفقرة، ويحتمل أن يُجعل «وذلك» في السطر السابق هو الجواب بعد قلب واوه فاءً.

(٢) ع: «يوقع صاحبه».

قوله: (ومراقبة الإخلاص^(١) من ورطة المراقبة)، يشير إلى فناء شهود المراقب نفسه وما منها، وأنه يفنى بمن يراقبه عن نفسه وما منها. فإذا كان باقياً بشهود مراقبته فهو في ورطتها لم يتخلص منها، لأنَّ شهود المراقبة لا يكون إلاَّ مع بقائه^(٢). والمقصود إنَّما هو الفناء والتخلص من نفسه ومن صفاتها وما منها.

وقد عرفت أنَّ فوق هذا درجةً أعلى منها وأرفع وأشرف، وهي مراقبة مواقع رضا الربِّ ومساخطه في كلِّ حركةٍ، والفناء عمّا يسخطه بما يحبُّ، والتفرُّق له به^(٣) وفيه، ناظرًا إلى عين جمع العبودية، فانيًا عن مراده من ربِّه - ولو علا - بمراد ربِّه منه.



(١) ش، ج، ن: «الإخلاص». وقد سبق التنبيه عليه.

(٢) ش: «بعد فنائه»، خطأ.

(٣) ع: «وبه».

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة تعظيم حرمان الله.
 قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَعِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: ٣٠]. قال جماعة من المفسرين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: حرمان الله هاهنا معاصيه وما نهى عنه، وتعظيمها ترك ملابتها. قال الليث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١): حرمان الله: ما لا يحل انتهاكها^(٢). وقال قوم: الحرمان هي الأمر والنهي. قال الزجاج^(٣): الحرمة ما وجب القيام به وحرّم التفريط فيه. وقال قوم: الحرمان هاهنا المناسك ومشاعر الحجّ زماناً ومكاناً^(٤).

والصواب: أنّ الحرمان تعمُّ هذا كلّ. وهي جمع حرمة، وهي ما يجب احترامه وحفظه من الحقوق والأشخاص والأزمنة والأماكن، فتعظيمها توفيتها حقّها وحفظها من الإضاعة.

قال صاحب «المنازل» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٥): (الحرمة: هي التحرّج عن المخالفات والمجاسرات).

(١) هو الليث بن المظفر، صاحب الخليل، جامع «كتاب العين»، وقوله فيه (٣/ ٢٢٢). ونقله عنه الأزهرى في «تهذيب اللغة» (٥/ ٤٤).

(٢) ع: «انتهاه كلها»، تحريف.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٣/ ٤٢٤).

(٤) الأقوال المذكورة كلها من «تفسير البغوي» (٥/ ٣٨٢-٣٨٣).

(٥) (ص ٣٠).

التحرُّج: الخروج من حرج المخالفة. وبناء (تفعَّل) يكون للدُّخول في الشيء، كـ (تمنَّى) إذا دخل في الأُمنية، و (تولَّج في الأمر) ونحوه؛ وللخروج منه، كـ (تحرَّج) و (تحوَّب) و (تأثَّم)، إذا أراد الخروج من الحرج والحبوب والإثْم.

أراد أنَّ الحرمة هي الخروج من حرج المخالفة وجسارة الإقدام عليها. ولمَّا كان المخالف قسَمين جاسراً وهائباً قال: (عن المخالفات والمجاسرات).

قال^(١): (وهو على ثلاث درجاتٍ. الدرجة الأولى: تعظيم الأمر والنهي، لا خوفاً من العقوبة فيكونَ خصومةً للنفس، ولا طلباً للمثوبة فيكونَ مستشرفاً^(٢) للأجرة، ولا مشاهداً لأحدٍ فيكونَ متزئناً^(٣) بالمراياة؛ فإنَّ هذه الأوصاف كلّها شُعَب من عبادة النفس).

هذا الموضع يكثر في^(٤) كلام القوم. والناس بين معظِّمٍ له ولأصحابه معتقِدٍ أنَّ هذا أرفع درجات العبوديَّة^(٥): أن لا يعبد الله ويقوم بأمره ونهيه خوفاً من عقابه ولا طمعاً في ثوابه، فإنَّ هذا واقفٌ مع غرضه وحظِّ نفسه، وأنَّ

(١) «المنازل» (ص ٣٠).

(٢) ج، ن: «مسترقاً»، وكذا في «المنازل»، وعليه شرحه التلمساني (ص ١٧٦).

(٣) لفظ مطبوعة «المنازل»: «متدبِّناً»، وعليه شرحه التلمساني.

(٤) في هامش م: «فيه» مرموزاً له بـ«خ».

(٥) لم يذكر المؤلف هنا الفئة المقابلة من الناس، وسيأتي ذكرهم في الفصل القادم، والتقدير: أن الناس بين معظِّمٍ له ولأصحابه.... وبين منكِرٍ عليهم جاعِلٍ ذلك من شطحات القوم ورعوناتهم.

المحبة تأبى ذلك، فإنَّ المحبَّ لا حظَّ له مع محبوبه، فوقوفه مع حفظه علةٌ في محبته. وأنَّ طمعه في الثواب تطلَّعُ إلى أنَّه يستحقُّ بعمله على الله أجره، ففي هذا آفتان: تطلَّعه إلى الأجر، وإحسان ظنِّه بعمله، إذ تطلَّعه إلى استحقاق الأجر به^(١)، وخوفه من العقاب = خصومةٌ للنفس، فإنَّه لا يزال يخاصمها إذا خالفت^(٢) ويقول: أما تخافين النار وعذابها وما أعدَّ الله لأهلها؟! فلا تزال الخصومة بذلك بينه وبين نفسه^(٣).

ومن وجهٍ آخرٍ أيضًا: وهو أنَّه كالمخاصم عن نفسه، المدافع عنها لخصمه الذي يريد هلاكه، وهو عين الاهتمام بالنفس والالتفاتِ إلى حظوظها مخاصمةً عنها واستدعاءً لها ما تلتذُّ به.

ولا يخلِّصه من هذه المخاصمة وذلك الاستشراف إلاَّ تجريدُ القيام بالأمر والنهي من كلِّ علةٍ، بل يقوم به تعظيمًا للأمر الناهي، وأنَّه أهلٌّ أن يعبد وتعظَّم حرَماته ولو لم يخلق جنةً ولا نارًا، فهو يستحقُّ العبادة والتعظيم والإجلال لذاته، كما في الأثر الإسرائيلي: «لو لم أخلق جنةً ولا نارًا، أما كنتُ أهلًّا أن أعبد؟»^(٤).

(١) ش: «استحقاق الأجر».

(٢) ش: «خالفته».

(٣) هذا ما فسَّره به التلمساني (ص ١٧٦)، لكنه مخالف لمقصود الماتن، لأنه قال في آخره: «هذه الأوصاف كلّها شُعب من عبادة النفس»، وليس مخاصمته للنفس من عبادتها في شيء، وإنما يكون ذلك إذا خاصم عنها ودافع عنها. والظاهر أن المؤلف أدرك ذلك فأتبعه بالتفسير الآتي.

(٤) ذكره في «قوت القلوب» (٥٦/٢) على أنه نقله وهب بن منبه من الزبور.

ومنه قول القائل (١):

هَبِ الْبَعَثَ لَمْ تَأْتِنَا رُسُلُهُ وَجَاحِمَةُ النَّارِ لَمْ تُضْرَمِ
أَلَيْسَ مِنَ الْوَاجِبِ الْمُسْتَحَقُّ عَلَى ذِي الْوَرَى الشُّكْرُ لِلْمَنْعَمِ
فَالنَّفُوسُ الْعَلِيَّةُ الزَكِيَّةُ تَعْبُدُهُ لِأَنَّهُ أَهْلٌ أَنْ يُعْبَدَ وَيُجَلَّ وَيَحَبَّ وَيُعْظَمَ،
فهو لذاته مستحقٌّ للعبادة.

قالوا: ولا يكون العبد كأجير السوء، إن أُعطي أجره عمل وإلا (٢) لم يعمل، فهذا عبد الأجرة لا عبد المحبة والإرادة.

قالوا: والعمَّال شاخصون إلى منزلتين: منزلة الأجرة، ومنزلة القربة (٣) من المطاع. قال تعالى في حقِّ نبيِّه داود عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَقَابٍ﴾ [ص: ٢٥]، فالزُّلْفَىٰ منزلة القرب، وحسن المقاب حسن الثواب والجزاء.

وقال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، فالحسنى الجزاء، والزيادة منزلة القربة (٤)، ولهذا فسَّرت بالنظر إلى وجه الله عزَّ وجلَّ (٥).

(١) البيت الأول للوزير الحسن بن محمد المُهَلَّبِي (ت ٣٥٢) كما في «يتيمة الدهر» (٢/ ٢٤٠)، والثاني عنده:

أليس بكافٍ لذي فكرة حياءُ المسيء من المُنعم
وأنشدهما ابن الجوزي في «المدحش» (ص ٤٩٤) والمؤلف أيضًا في «مفتاح دار السعادة» (٢/ ١٠٨٢) باختلاف الشطر الرابع.

(٢) ع: «وإن لم يُعطَ».

(٣) م، ش: «القرب». وكذا غيَّره بعضهم في ل.

(٤) م، ش: «القرب». وكذا غيَّره بعضهم في ل.

(٥) كما عند مسلم (١٨١) من حديث صهيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

وهذان هما اللذان وعدهما فرعون للسحرة إن غلبوا موسى، فقالوا له:
﴿إِن لَّنَا لَآجَرٌ إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾ (٤١) قَالَ نَعَمْ وَإِن كُنَّا لَمِنَ الْمُفْرِّينَ ﴿[الشعراء: ٤١ - ٤٢].

وقال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢].

قالوا: فالعارفون عملهم على المنزلة والدرجة، والعَمَّال عملهم على الثواب والأجرة، وشتان ما بينهما!

فصل

وطائفة ثانية تجعل هذا الكلام من شطحات القوم ورعوناتهم. وتحتج بأحوال الأنبياء والرسل والصديقين، ودعائهم وسؤالهم، والثناء عليهم (١) بخوفهم من النار ورجائهم للجنة، كما قال تعالى في حق خواص عباده الذين عبدتهم المشركون: إِنَّهُمْ يَرَجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ كما تقدم (٢).

وقال عن أنبيائه ورسله: ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾ (٨٩) فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَاهُ وَزَوَّجَهُ وَ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَكِّرُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ﴿[الأنبياء: ٨٩ - ٩٠]، أي رغبًا فيما عندنا ورهبًا من عذابنا. والضمير في قوله: ﴿إِنَّهُمْ﴾ عائِدٌ

(١) «والثناء عليهم» ساقط من ع.

(٢) في آية الإسراء (ص ٢٥٩).

على الأنبياء المذكورين في هذه السورة عند عامة المفسرين^(١). والرَّغْب والرَّهَب: رجاء الرحمة والخوف من النار عندهم أجمعين.

وذكر سبحانه عباده الذين هم خواصه^(٢)، وأثنى عليهم بأحسن أعمالهم، وجعل منها استعاذتهم به من النار فقال: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ۖ إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ۖ﴾ [الفرقان: ٦٥ - ٦٦].

وأخبر عنهم أنهم توسلوا إليه بإيمانهم أن ينجيهم من النار، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا أَمْنَا فَأَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٦]، فجعلوا أعظم وسائلهم إليه - وسيلة الإيمان - أن ينجيهم من النار.

وأخبر تعالى عن العارفين^(٣) أولي الألباب والفكر أنهم كانوا يسألونه جنته ويتعوذون به من ناره، فقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ۚ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا

(١) هو قول البغوي في «تفسيره» (٣٥٣/٥) ولم ينسبه إلى أحد. وقال الطبري في «تفسيره» (٣٨٩/١٦) أن الضمير عائد إلى زكريا وزوجه ويحيى فقط. وذكر ابن الجوزي القولين في «زاد المسير» (٣٨٥/٥). وأما قول المؤلف: «عند عامة المفسرين»، فأخشى أن يكون انتقل نظره إلى السطر الذي قبله في «تفسير البغوي» حيث قال فيه بعد ذكر تفسير ﴿وَأَصْلَحَ نَالَهُ وَزَوْجَهُ﴾: «قاله أكثر المفسرين».

(٢) ع: «خواص خلقه».

(٣) ع: «سادات العارفين».

سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١١٣﴾ رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴿١١٤﴾ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ﴿١١٥﴾ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴿١١٦﴾ [آل عمران: ١٩٠-١٩٤]، ولا خلاف أنَّ الموعود به على لسان رسله الذي ^(١) سألوه هو الجنة.

وقال عن خليله إبراهيم - صلى الله على نبينا وعليه وسلم -: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴿٨٦﴾ رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَالْجَنَّةَ بِالصَّالِحِينَ ﴿٨٧﴾ وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴿٨٨﴾ وَأَجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ ﴿٨٩﴾ وَأَغْفِرْ لِي إِنِّي رَجَوْتُكَ وَكَانَ مِنَ الضَّالِّينَ ﴿٩٠﴾ وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴿٩١﴾﴾ [الشعراء: ٨٢-٨٧]، فسأل الله الجنة واستعاذ به من خزي يوم البعث.

وأخبر سبحانه عن الجنة: أنها كانت وعدًا عليه مسؤولًا، أي يسأله إيّاها عباده وأولياؤه ^(٢).

وأمر النبي ﷺ أمته أن يسألوا له في وقت الإجابة عقيب الأذان أعلى منزلة في الجنة، وأخبرهم أن من سألها له حلت عليه شفاعته ^(٣).

(١) وفي عامّة النسخ: «الذين»، خطأ. والمثبت من ش، وهو نعت للموعود. والسياق في ع: «الموعود به على السنة رسله هي الجنة التي سألوها».

(٢) قال تعالى: ﴿قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ كَانَتْ لَهُمْ جَزَاءً وَمَصِيرًا ﴿١٠٥﴾ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ خَالِدِينَ ﴿١٠٦﴾ كَانَ عَلَى رَبِّكَ وَعْدًا مَسْئُولًا﴾.

(٣) كما عند مسلم (٣٨٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي ﷺ يقول: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا عليّ فإنه من صلى عليّ صلاة صلّى الله عليه بها عشرًا، ثم سلوا الله لي (الوسيلة) فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي =

وقال له سُلَيْمُ الأنصاريُّ: أما إنِّي أسأل الله الجنة، وأعوذ^(١) به من النار، لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذٍ، فقال: «أنا ومعاذٌ حولها نُدْنِدِن»^(٢).

وفي «الصحيح»^(٣) في حديث الملائكة السيَّارة المُضَلِّ عن كُتَّابِ الناس: «إنَّ الله تعالى يسألهم عن عبادِهِ فيقولون: أتيناكَ من عند عبادٍ لك يهلِّلونكَ ويكبِّرونكَ ويحمدونكَ ويمجِّدونكَ، فيقول عزَّ وجلَّ: وهل رأوني؟ فيقولون: لا يا ربَّ ما رأوك، فيقول عزَّ وجلَّ: فكيف لو رأوني؟ فيقولون: لو رأوك لكانوا لك أشدَّ تمجيدًا. قالوا: يا ربَّ ويسألونكَ جَنَّتِكَ، فيقول: هل رأوها؟ فيقولون: لا وعزَّتِكَ ما رأوها، فيقول: فكيف لو رأوها؟ فيقولون: لو رأوها لكانوا لها أشدَّ طلبًا. قالوا: ويستعيذونكَ^(٤) من النار، فيقول عزَّ وجلَّ: وهل رأوها؟ فيقولون: لا وعزَّتِكَ ما رأوها، فيقول: فكيف لو رأوها؟ فيقولون: لو رأوها لكانوا أشدَّ منها هربًا، فيقول: أشهدكم أنَّي قد غفرت لهم، وأعطيتهم ما سألوا، وأعدتهم ممَّا استعاذوا منه».

والقرآن والسنة مملوءان من الثناء على عبادِهِ وأوليائه بسؤاله^(٥) الجنة ورجائها، والاستعاذة من النار والخوف منها.

إلا لعبدٍ من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل لي (الوسيلة) حلَّتْ له الشفاعة».

(١) ع: «وأستعيذ».

(٢) حديث صحيح، وقد سبق تخريجه (ص ٢٧٩).

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٠٨) ومسلم (٢٦٨٩) من حديث أبي هريرة.

(٤) ع: «يستعيذون بك».

(٥) في النسخ عدا الأصل، ل: «بسؤال».

قالوا: وقد قال النبي ﷺ لأصحابه: «استعينوا بالله من النار»^(١)، وقال لمن سألَه مرافقته في الجنة: «أعني على نفسك بكثرة السُّجود»^(٢).

قالوا: والعمل على طلب الجنة والنجاة من النار مقصودٌ للشارع من أمته ليكونا دائماً على ذكرٍ منهم فلا ينسونهما، ولأنَّ الإيمان بهما شرطٌ في النجاة، والعمل على حصول الجنة والنجاة من النار هو محض الإيمان.

قالوا: وقد حَضَّ النبي ﷺ عليها أصحابه وأمته بوصفها، وحلَّها^(٣) لهم ليخطبوها^(٤)، وقال: «ألا مشمَّرٌ للجنة؟ فإنَّها - وربَّ الكعبة - نورٌ يتلأأ، وريحانةٌ تهتزُّ، وزوجةٌ حسناء، وفاكهةٌ نضيجة، وقصرٌ مشيد، ونهرٌ مطرَّد...» الحديث، فقال الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: يا رسول الله، نحن المشمَّرون لها، فقال: «قولوا: إن شاء الله»^(٥).

ولو ذهبنا نذكر ما في السنَّة من قوله: «من عمل كذا وكذا أدخله الله الجنة» تحريضاً على عمله لأجلها^(٦)، وأن تكون هي الباعثة على العمل =

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٧) من حديث أبي سعيد الخدري عن زيد بن ثابت بنحوه.

(٢) أخرجه مسلم (٤٨٩) من حديث ربيعة بن كعب الأسلمي.

(٣) أي: زينها لهم. في ج، ع: «جلاها»، وكذا في المطبوعات. والمثبت أولى وأوفق للسياق.

(٤) م، ش: «ليخطبونها»، وكذا كان في الأصل ثم أُصلِح. في ج: «ليحيطوا بها»، وفي ن: «ليحضوا بها»، كلاهما تصحيف.

(٥) أخرجه ابن ماجه (٤٣٣٢) والبزار (٢٥٩١) وابن حبان (٧٣٨١) والضياء في المختارة (١٣٢/٤) وغيرهم من حديث أسامة بن زيد. وإسناده ضعيف؛ فيه راوٍ مجهول وآخر متكلم فيه. انظر: «الضعيفة» (٣٣٥٨).

(٦) ع: «لها».

لطال ذلك جدًّا، وذلك في جميع الأعمال.

قالوا: فكيف يكون العمل لأجل الثواب وخوف العقاب معلولًا
ورسول الله ﷺ يحرض عليه؟! ويقول: «من فعل كذا فتحت له أبواب الجنة
الثمانية»^(١)، و«من قال: سبحان الله وبحمده غرست له نخلة في الجنة»^(٢)،
و«من كسا مسلمًا على عُرِّي كساه الله من حُلل الجنة»^(٣)، و«عائد المريض
في خُرْفَةِ الجنة»^(٤)، والحديث مملوءٌ من ذلك. أفترأى يحرض الأمة^(٥) على
مطلبٍ معلولٍ ناقصٍ، ويدع المطلب العالي البريء من شوائب العلل لا
يحرضهم عليه؟!

(١) كما في فضل الذكر عقب الوضوء عند مسلم (٢٣٤) عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٦٤، ٣٤٦٥) وابن حبان (٨٢٦) والحاكم (٥١٢/١) وغيرهم
من حديث أبي الزبير عن جابر. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وانظر:
«الصحيح» (٦٤).

(٣) أخرجه أحمد (١١١٠١) والترمذي (٢٤٤٩) وأبو يعلى (١١١١) والبيهقي في
«شعب الإيمان» (٣٠٩٨) من طريقين عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري
مرفوعًا، وعطية فيه لين. قال الترمذي: «هذا حديث غريب، وقد روي هذا عن عطية
عن أبي سعيد موقوفًا، وهو أصح عندنا وأشبه». وقال أبو حاتم - كما في «العلل» لابنه
(٢٠٠٧) -: «الصحيح موقوف؛ الحفاظ لا يرفعونه».

وأخرجه أبو داود (١٦٨٢) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبير» (٤/١٨٥) -
بإسناد فيه لين عن نُبَيْح عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا.
(٤) أخرجه مسلم (٢٥٦٨) من حديث ثوبان.
(٥) ع: «المؤمنين».

قالوا: وأيضًا فإنه سبحانه يحبُّ من عباده أن يسألوه جَنَّتَهُ ويستعيذوه من ناره، فإنه يحبُّ أن يسأل، ومن لم يسأله يغضبُ عليه، وأعظم ما سئل الجَنَّةُ وأعظم ما استعيذ به منه النار. فالعمل لطلب الجنة محبوبٌ للربِّ مرضيٌّ له، وطلبها عبودية للربِّ، والقيام بعبودِيَّتِهِ كُلِّهَا أولى من تعطيل بعضها.

قالوا: وإذا خلا العامل عن ملاحظة الجَنَّةِ والنار، وطلب الجَنَّةَ ورجائها^(١) = فترت عزائمه، وضُعُفت همَّته، و^(٢) وَهَى باعْثُهُ. وكلَّما كان أشدَّ طلبًا للجنة وعملاً لها كان الباعث له أقوى، والهمَّةُ أشدَّ، والسعيُّ أتمَّ. وهذا أمر معلوم بالذَّوق.

قالوا: ولو لم يكن هذا مطلوبًا للشارع لما وصف الجنة للعباد وزَيَّتها لهم وعرضها عليهم، وأخبرهم عن تفاصيل ما تصل إليه عقولهم منها، وما عداه أخبرهم به مجملًا. كلُّ هذا تشويقًا لهم إليها، وحثًا لهم على السعي لها سعيها.

قالوا: وقد قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥]. وهذا حثٌّ على إجابة هذه الدعوة والمبادرة إليها والمصارعة في الإجابة.

والتحقيق أن يقال: الجنة ليست اسمًا لمجرَّد الأشجار والفواكه، والطعام والشراب، والحدود العينية، والأنهار والقصور. وأكثر الناس يغلطون في مسمَّى الجنة، فإنَّ الجنة اسمٌ لدار النعيم المطلق الكامل. ومن أعظم نعيم الجنة: التمتع بالنظر إلى وجه الربِّ وسماع كلامه، وقرَّة العين بالقرب منه

(١) السياق في ع: «عن ملاحظة الجنة والنار، ورجاء هذه والهرب من هذه».

(٢) واو العطف ساقطة من جميع النسخ عدا ع.

ورضوانه. فلا نسبة لِلذَّةِ ما فيها من المأكول والمشروب والملبوس والصُّور إلى هذه اللذَّةِ أبدًا، فأيسر يسير من رضوانه أكبر من الجنان وما فيها من ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، وأتى به منكرًا في سياق الإثبات، أي: أي شيء كان من رضاه عن عبده فهو أكبر من الجنة.

قليلٌ منك يقنعني ولكن قليلك لا يقال له قليل^(١)

وفي الحديث الصحيح حديث الرؤية: «فوالله ما أعطاهم الله شيئًا أحب إليهم من النظر إلى وجهه»^(٢). وفي حديث آخر أنه سبحانه إذا تجلَّى لهم ورأوا وجهه عيانًا، نسوا ما هم فيه من النعيم وذهلوا عنه، ولم يلتفتوا إليه^(٣). ولا ريب أن الأمر هكذا. وهو أجلُّ ممَّا يخطر بالبال أو يدور في الخيال، ولا سيَّما عند فوز المحبِّين هناك بمعية المحبَّة، فإنَّ المرء مع مَنْ أحبَّ^(٤)، ولا تخصيص في هذا الحكم، بل هو ثابتٌ شاهدًا وغائبًا.

فأيُّ نعيم، وأيُّ لذَّة، وأيُّ قرَّة عين، وأيُّ فوز يداني نعيم تلك المعية ولذَّتها وقرَّة العين بها؟ وهل فوق نعيم قرَّة العين بمعية المحبوب الذي لا

(١) البيت بلا نسبة في «الإبانة» للعميدي (ص ٣٦)، و«الصبح المنبي» (ص ٢١٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٨١) من حديث صهيب بنحوه، واللفظ أشبه برواية أحمد (١٨٩٤١) والترمذي (٢٥٥٢).

(٣) روي ذلك من حديث جابر عند ابن ماجه (١٨٤) بإسناد واهٍ، ومن حديث ابن عمر عند عبد بن حميد في «مسنده» (٨٥١) وعثمان الدارمي في «النقض على المريسي» (ص ٢٢٩) بإسناد مُعْضَل. وفي الباب قول الحسن البصري موقوفًا عليه، أخرجه الأَجْرِي في «الشریعة» (٥٧٢).

(٤) كما في حديث ابن مسعود عند البخاري (٦١٦٩) ومسلم (٢٦٤٠).

شيء أجل منه ولا أكمل ولا أجمل = قرّة البتّة؟

وهذا والله هو العَلَم الذي شَمَّر إليه المحبُّون، واللَّواء الذي أمَّه العارفون، وهو رُوح مسمّى الجنّة وحياتها، وبه طابت الجنّة وعليه قامت؛ فكيف يقال: لا يُعبد الله طلباً لجنّته ولا خوفاً من ناره؟!

وكذلك النار، فإنَّ ما^(١) لأربابها من عذاب الحجاب عن الله، وإهانتها، وغضبه وسخطه، والبُعد عنه = أعظم من التهاب النار في أجسامهم وأرواحهم، بل التهاب هذه النار في قلوبهم هو الذي أوجب التهابها في أبدانهم، ومنها سرت إليها.

فمطلوب الأنبياء والمرسلين والصّديقين والشّهداء والصّالحين هو الجنّة، وهَرَبُهم^(٢) من النار. والله المستعان، وعليه التّكلان، ولا حول ولا قوّة إلّا به، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

ومقصد القوم: أن العبد يعبد ربّه بحقّ العبوديّة. والعبد إذا طلب من سيّده أجرّة على خدمته له كان أحمق، ساقطاً من عين سيّده إن لم يستوجب عقوبته، إذ عبوديّته تقتضي خدمته له، وإنّما يخدم بالأجرّة من لا عبوديّة للمخدوم عليه: إمّا أن يكون حرّاً في نفسه، أو عبداً لغيره. وأمّا مَنْ الخلق عبيده حقّاً، وملكه على الحقيقة، ليس فيهم حرٌّ ولا عبد لغيره = فخدمتهم له بحقّ العبوديّة، فافتضاءهم للأجرّة خروجٌ عن محض العبوديّة.

وهذا لا يُنكر على الإطلاق، ولا يُقبل على الإطلاق. وهو موضع

(١) «ما» ساقطة من ع.

(٢) ع: «مهرّبهم».

تفصيل وتمييز. وقد تقدّم في أوّل الكتاب^(١) ذكر طرق الخلق في هذا الموضوع، وبينّا طريقة أهل الاستقامة. فالنّاس^(٢) أربعة أقسام:

أحدهم: من لا يريد ربّه ولا يريد ثوابه، فهؤلاء أعداؤه حقّاً، وهم أهل العذاب الدائم. وعدم إرادتهم لثوابه إمّا لعدم تصديقهم به، وإمّا لإيثار العاجل عليه ولو كان فيه سخطه.

والقسم الثاني: من يريده ويريد ثوابه، وهؤلاء خواصّ خلقه. قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنِينَ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٩]، فهذا خطابه لخير نساء العالم أزواج نبيّه.

وقال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَتْ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٩]، فأخبر أنّ السعي المشكور سعي من أراد الآخرة.

وأصرح من هذا قوله لخواصّ أوليائه - وهم أصحاب نبيّه ﷺ - في يوم أحد: ﴿مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، فقسمهم إلى هذين القسمين اللّذين لا ثالث لهما. وقد غلط من قال: فأين من يريد الله؟ فإنّ إرادة الآخرة عبارة عن إرادة الله وثوابه، فإرادة الثواب لا تنافي لإرادة الله.

والقسم الثالث: من يريد من الله، ولا يريد الله. فهذا ناقص غاية النقص.

(١) (١/١٣٩ - ١٤٨).

(٢) في ع زيادة: «في هذا المقام».

وهو حال الجاهل بربه، الذي سمع أن ثم^(١) جنةً ونارًا، فليس في قلبه غير إرادة نعيم الجنة المخلوقة^(٢)، لا يخطر بباله سواه البتة. بل هذا حال أكثر المتكلمين، المنكرين رؤية الله والتلذذ بالنظر إلى وجهه في الآخرة، وسماع كلامه وحبّه، والمنكرين على من يزعم أنه يحب الله. وهم عبيد الأجرة المحضه، فهؤلاء لا يريدون الله تعالى.

ومنهم من يصرح بأن إرادة الله محال. قالوا^(٣): لأن الإرادة إنما تتعلق بالحادث، فالقديم لا يراد^(٤)، فهؤلاء منكرون لإرادة الله غاية الإنكار، وأعلى الإرادة عندهم: إرادة الأكل والشرب والنكاح واللباس في الجنة وتوابع ذلك.

فهؤلاء في شقٍّ، وأولئك الذين قالوا: لم نعبد طلبةً لجنّته ولا هرباً من ناره في شقٍّ. وهما طرفا نقيض، بينهما أعظم من بعد المشرقين. وهؤلاء من أكثف الناس حجاباً، وأغلظهم طباعاً، وأقساهم قلوباً، وأبعدهم عن روح المحبة والتأله، ونعيم الأرواح والقلوب. وهم يكفرون أصحاب المحبة والشوق إلى الله، والتلذذ بحبه والتصديق بلذة النظر إلى وجهه وسماع كلامه منه بلا واسطة.

وأولئك لا يعدّونهم من البشر إلا بالصورة، ومرتبته عندهم قريبة من

(١) ع: «ثمة».

(٢) ع: «المخلوق» نعنا للنعيم.

(٣) ع: «قال».

(٤) انظر: «البيسط» للواحدى (٣/ ٤٧٠-٤٧١)، و«الإرشاد» للجوينى (ص ٢٣٨ -

٢٣٩)، و«أساس التقديس» للرازي (ص ١٥٤).

مرتبة الجماد والحيوان البهيم. وهم عندهم في حجابٍ كثيفٍ عن معرفة نفوسهم وكمالها، ومعرفة معبودهم وسرِّ عبوديته. وحال الطائفتين عجب لمن اطلع عليه.

والقسم الرابع - وهو محال - : أن يريد الله ولا يريد منه، فهذا هو الذي يزعم هؤلاء أنه مطلوبهم، وأن من لم يصل إليه ففي سيره علةٌ، وأن العارف ينتهي إلى هذا المقام: أن يكون الله مراده ولا يريد منه شيئاً، كما يحكى عن أبي يزيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قيل لي: ما تريد؟ فقلت: أريد أن لا أريد^(١).

وهذا في التحقيق عين المُحال الممتنع عقلاً وفطرةً وحسّاً وشرعاً، فإنَّ الإرادة من لوازم الحيِّ. وإنَّما يعرض له التجرُّد عنها بالغيبة عن حسِّه وعقله، كالشُّكر والإغماء والنَّوم. فنحن لا ننكر التجريد عن إرادة ما سواه من المخلوقات التي تزاحم إرادتها إرادته. أفليس صاحب هذه الحال مريداً لقربه ورضاه، ودوام مراقبته والحضور معه؟ وأيُّ إرادةٍ فوق هذه؟ نعم، قد زهد في مرادٍ لمرادٍ أجلَّ منه وأعلى، فما خرج عن الإرادة، وإنَّما انتقل من^(٢) إرادةٍ إلى إرادةٍ، ومن مرادٍ إلى مرادٍ. وأمَّا خلوُّه عن صفة الإرادة بالكلِّية مع حضور عقله وحسِّه فمحالٌ.

وإن حاكمنا في ذلك محاكمٌ إلى ذوق مصطلمٍ، مأخوذٍ عن نفسه، فإن عن عوالمها = لم ننكر ذلك، لكنَّ هذه حالة عارضة غير دائمةٍ، ولا هي غاية مطلوبة للسالكين، ولا مقدورة للبشر، ولا مأمور بها، ولا هي أعلى

(١) تقدَّم عزوه (ص ١٠٧).

(٢) ش: «عن».

المقامات فيؤمر باكتساب أسبابها. فهذا فصل الخطاب في هذا الموضع. والله أعلم.

فصل

قوله: (ولا مشاهدًا لأحد، فيكون متزيّنًا^(١) بالمرآة)، هذا فيه تفصيل أيضًا، وهو أن المشاهدة في العمل لغير الله نوعان:

- مشاهدة تبعث عليه أو تقوّي باعته، فهذه مرآة خالصة أو مشوبة. كما أن المشاهدة القاطعة عنه أيضًا من الآفات والحجب.

- ومشاهدة لا تبعث عليه ولا تعين الباعث، بل لا فرق عنده بين وجودها وعدمها. فهذه لا تدخل في التزيّن بالمرآة، ولا سيّما عند المصلحة الراجحة في هذه المشاهدة: إمّا حفظًا له ورعاية، كمشاهدة مريض أو مشرف على هلكة يخاف وقوعه فيها. أو مشاهدة عدوّ يخاف هجومه كصلاة الخوف عند المواجهة. أو مشاهدة ناظر إليك يريد أن يتعلّم منك، فتكون محسنًا إليه بالتعليم، وإلى نفسك بالإخلاص. أو قصدًا منك للاقتداء وتعريف الجاهل. فهذا رياء محمود. والله عند نيّة القلب وقصده.

فالرياء المذموم أن يكون الباعث قصد التعظيم والمدح، والرغبة فيما عند من يرائيه، أو الرهبة منه. وأمّا ما ذكرنا من قصد رعايته، أو تعليمه، أو إظهار السّنة، وملاحظة هجوم العدو، ونحو ذلك = فليس في هذه المشاهدة رياء.

بل قد يتصدّق العبد رياءً مثلاً، وتكون صدقته فوق صدقة صاحب

(١) ج، ن: «متديّنًا»، وهو لفظ مطبوعة «المنازل» كما سبق التنبيه عليه.

السّر. مثال ذلك: رجلٌ مضرورٌ سأل قومًا ما هو محتاجٌ إليه، فعلم رجلٌ منهم أنّه إن أعطاه سرًّا حيث لا يراه أحدٌ لم يقتد به أحدٌ ولم يحصل له سوى تلك العطية، وأنّه إن أعطاه جهراً اقتدي به وأتبع، وأنف الحاضرون من تفرّده عنهم بالعطية، فجهر له بالعطاء، وكان الباعث له على الجهر إرادة سعة العطاء عليه من الحاضرين؛ فهذه مراياة محمودة، حيث لم يكن الباعث عليها قصد التعظيم والثناء، وصاحبها جديرٌ بأن يحصل له مثل أجور أولئك المعطين.

قوله: (فإنّ هذه الأوصاف كلها من شعب عبادة النفس)، يعني أنّ الخائف مشغول بحفظ نفسه من العذاب، ففيه عبادة لنفسه، إذ هو متوجّه إليها. وطالب المثوبة متوجّه إلى طلب حظّ نفسه، وذلك شعبة من عبوديتها. والمشاهد للناس في عبادته فيه شعبة من عبودية نفسه، إذ هو طالبٌ لتعظيمهم وثنائهم ومدحهم. فهذه شعبٌ من شعب عبادة النفس^(١).

والأصل الذي هذه الشعب فروعه هي النفس، فإذا ماتت بالمجاهدة، والإقبال على الله، والاشتغال به، ودوام المراقبة له = ماتت هذه الشعب. فلا جرم بناء أمر هذه الطائفة على ترك النفس^(٢).

وقد علمت أنّ الخوف وطلب الثواب ليس من عبادة النفس في شيء. نعم، التّزيّن بالمراياة عين عبادة النفس والناس^(٣). والكلام في أمرٍ أرفع من هذا، فإنّ حال المرائي أخسّ ونفسه أسقط وهمتّه أدنى من أن يدخل في شأن

(١) ع: «عبودية النفس».

(٢) ع: «ترك عبادة النفس».

(٣) «والناس» ساقط من ع.

فصل

قال^(٢): (الدرجة الثانية: إجراء الخبر على ظاهره. وهو أن يُبقي^(٣) أعلام توحيد العامة الخبرية على ظواهرها. ولا يتحمّل البحث عنها تعسفًا، ولا يتكلّف لها تأويلًا، ولا يتجاوز ظواهرها تمثيلًا، ولا يدّعي عليها إدراكًا أو توهمًا).

يشير الشيخ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بذلك إلى أن حفظ حرمة نصوص الأسماء والصفات بإجراء أخبارها على ظواهرها. وهو اعتقاد مفهومها المتبادر إلى أذهان^(٤) العامة. ولا يعني بالعامة: الجهّال، بل عامة الأمة، كما قال مالكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد سئل عن قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ فأطرق مالكٌ حتّى علاه الرُّحضاء، ثمّ قال: الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة^(٥)؛ فرّق^(٦) بين المعنى المعلوم من هذه اللفظة، وبين الكيف الذي لا يعقله البشر.

(١) زاد في ع: «أو يذكر مع الصالحين».

(٢) «المنزل» (ص ٣٠).

(٣) كذا ضبط في ل. وفي ج، ع: «تبقى». وهو محتمل في سائر النسخ.

(٤) ش: «أفهام».

(٥) أسنده الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص ٦٦) وابن المقرئ في «معجمه» (١٠٠٣)

واللالكائي في «شرح السنة» (٦٦٤) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٦٧)

و«الاعتقاد» (ص ١١٧) من طرق عنه.

(٦) ع: «فرّق».

وهذا الجواب من مالك رحمه الله شافٍ عامٌّ في جميع مسائل الصِّفات، فمن سأل عن قوله: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦] كيف يسمع ويرى؟ أجيب بهذا الجواب بعينه، فقليل له: السمع والبصر معلوم، والكيف غير معقول.

وكذلك من سأل عن العلم، والحياة، والقدرة، والإرادة، والنُّزول، والغضب، والرِّضا، والرحمة، والضَّحك، وغير ذلك؛ فمعانيها كُلُّها مفهومة^(١). وأمَّا كيفيتها فغير معقولة، إذ تعقُّل الكيف^(٢) فرع العلم بكيفية الذات وكنهها، فإذا كان ذلك غير معقولٍ للبشر، فكيف تُعقل لهم كيفية الصِّفات؟

والعصمة النافعة في هذا الباب: أن تصف^(٣) الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريفٍ ولا تعطيل، ومن غير تكييفٍ ولا تمثيل. بل تُثبت له الأسماء والصِّفات، وتنفي عنه مشابهة المخلوقات، فيكون إثباتك منزهاً عن التشبيه، ونفيك منزهاً عن التعطيل. فمن نفى حقيقة الاستواء فهو معطلٌّ، ومن شبَّهه باستواء المخلوق على المخلوق فهو ممثِّل، ومن قال: هو استواءٌ ليس كمثله شيء فهو الموحد المنزه.

وهكذا الكلام في السمع، والبصر، والحياة، والإرادة، والعلم، والقدرة، واليد، والوجه، والرِّضا، والغضب، والنُّزول والضَّحك، وسائر ما وصف به نفسه.

(١) ش: «معلومة».

(٢) ع: «الكيفية».

(٣) ع: «يوصف».

والمنحرفون في هذا الباب وقد^(١) أشار الشيخ إليهم بقوله: (لا يتحمل البحث عنها تعسفًا)، أي لا يتكلف التعسف في البحث عن كیفیاتها^(٢). والتعسف سلوك غير الطريق، يقال: ركب فلانُ التعاسيف في سيره، إذا كان يسير يمينًا وشمالًا جائرًا عن الطريق.

(ولا يتكلف لها تأويلًا): أراد بالتأويل هاهنا التأويل الاصطلاحي، وهو صرف اللفظ عن ظاهره عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح. وقد حكى غير واحد من العلماء إجماع السلف على تركه. وممن حكاه البغوي^(٣)، وأبو المعالي الجويني في رسالته «النظامية»^(٤) بخلاف ما سلكه في «شامله»^(٥) و«إرشاده»^(٦). وممن حكاه سعد بن عليّ الزنجاني^(٧). وقبل

(١) كذا في عامة النسخ عدا ش، ع مسبوقه بواو الحال، وقد أخذ المؤلف في الجملة الحالية وأطال فيها حتى سها عن ذكر خبر للمبتدأ: «المنحرفون».

(٢) في النسخ عدا الأصل، ل، ع: «كيفيتها». ويظهر أنه كان كذلك في الأصل ثم زيدت الألف بعد ذلك.

(٣) في «شرح السنة» (١/ ١٧٠-١٧١). وانظر: «معالم التنزيل» (٣/ ٢٣٥-٢٣٦) في تفسير ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

(٤) (ص ٣٢-٣٣).

(٥) انظر فيه: «باب في ذكر تأويل جمل من ظواهر الكتاب والسنة» (ص ٥٤٣-٥٧٠).

(٦) انظر فيه تأويل الاستواء (ص ٤٠-٤٢)، والرحمة (ص ١٤٥)، واليدين والوجه والمجيء والنزول وغيرها (ص ١٥٥-١٦٤)، والمحبة (ص ٢٣٨-٢٣٩).

(٧) الحافظ الزاهد شيخ الحرم (ت ٤٧١). وقد نقل كلامه في ذلك المؤلف في «اجتماع الجيوش» (ص ٢٥٢-٢٥٩) من جواباته على مسائل سئل عنها بمكة. وله أيضًا قصيدة رائية في السنة وشرح عليها، وهي مطبوعة مع القدر الذي وجد من شرحه.

هؤلاء خلائق من العلماء لا يحصيهم إلا الله.

(وأن لا يتجاوز ظواهرها تمثيلاً) أي: لا يمثلها بصفات المخلوقين. وفي قوله: (لا يتجاوز ظواهرها) إشارة لطيفة، وهي أن ظواهرها لا تقتضي التمثيل كما يظنه المعطلة النفاة، وأن التمثيل تجاوزٌ لظواهرها إلى ما لا تقتضيه، كما أن تأويلها^(١) تكلفٌ وحملٌ لها على ما لا تقتضيه، فهي لا تقتضي ظواهرها تمثيلاً، ولا تحتمل تأويلاً، بل إجراء^(٢) على ظاهرها^(٣) بلا تأويل ولا تمثيل، فهذه طريقة السالكين بها سواء السبيل.

وأما قوله: (ولا يدعي عليها إدراكاً)، أي لا يدعي عليها استدراكاً، ولا فهماً ولا معنى غير فهم العامة، كما يدعيه أرباب الكلام الباطل المذموم بإجماع السلف.

وقوله: (ولا توهمًا)، أي لا يعدل عن ظواهرها إلى التوهم. والتوهم نوعان: توهم كيفية لا يدلُّ عليه ظواهرها، أو توهم معنى غير ما تقتضيه ظواهرها. وكلاهما توهم باطل. وهما توهم تشبيه وتمثيل أو تحريف وتعطيل.

وهذا الكلام من شيخ الإسلام يبيِّن مرتبته من السُّنة ومقداره في العلم، وأنه بريء ممَّا رماه به أعداؤه الجهميَّة من التشبيه والتمثيل^(٤)، على عادتهم

(١) ع: «التأويل».

(٢) ش: «إجراؤها».

(٣) ع: «ظواهرها».

(٤) انظر قصة اتِّهامهم له بذلك بين يدي السلطان ألب أرسلان في «سير أعلام النبلاء» (٥١٢/١٨).

في رمي أهل الحديث والسنة بذلك، كرمي الرافضة لهم بأنهم نواصب، والمعتزلة بأنهم نوابت حشوية. وذلك ميراثٌ من أعداء رسول الله ﷺ في رمية ورمي أصحابه بأنهم ضبابةٌ قد ابتدعوا دينًا محدثًا، وميراثٌ لأهل الحديث والسنة من نبيهم وأصحابه بتلقيب أهل الباطل لهم بالألقاب المذمومة. وقدس الله روح الشافعي حيث يقول وقد نسب إلى الرّفْض (١):

إن كان رفضاً حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ فليشهد الثقلان أنّي رافضي

ورضي الله عن شيخنا أبي عبد الله (٢) ابن تيمية حيث يقول:

(١) كما في «الحلية» (١٥٣/٩) و«مناقب الشافعي» للبيهقي (٧١/٢).

(٢) كذا في جميع النسخ عدا النسخة المصرية (ع) ففيها: «شيخنا عبد الله». وفي بعض النسخ المتأخرة: «أبي العباس» كما ذكره محققو طبعة دار الكتب المصرية (٦٦/٣) ودار الصميعي (١٥٥٠/٢). وذكر ابن القيم هذا البيت أيضًا في مقدمة «الكافية الشافية» (٢٩/١) بقوله: «وقدس الله روح القائل [وهو شيخ الإسلام ابن تيمية] إذ يقول»، وما بين الحاصرتين زيادة من بعض النسخ ولم ترد في أكثرها كما أفاده المحقق، وأخشى أن يكون زاده بعض النساخ من عنده. تحصيل مما سبق ثلاثة احتمالات:

الأول: أن «أبي عبد الله» سهو من المؤلف أو النساخ، الصواب: «أبي العباس». ويُشكل عليه أن السهو في مثله بعيد جدًا.

الثاني: أن الصواب: «عبد الله» غير مسبوق بـ«أبي» على ما جاء في النسخة المصرية (ع). وعليه فيكون المراد شقيق شيخ الإسلام أبي العباس المتوفى سنة ٧٢٧. ويُشكل عليه إثبات «أبي» قبله في أكثر النسخ.

الثالث: أن المراد بـ«أبي عبد الله»: محمد بن أبي القاسم الخضر بن محمد، فخر الدين ابن تيمية (ت ٦٢٢)، شيخ حرّان وخطيبها، عم أبي البركات عبد السلام ابن تيمية. ولكن يُشكل عليه وصف المؤلف له بـ«شيخنا».

هذا، وقد ذكر شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٢٤٠/١) بيتين آخرين في هذا

إِنْ كَانَ نَصَبًا حُبُّ صَحْبِ مُحَمَّدٍ فليشهد الثقلان أنَّني ناصبي

وعفا الله عن الثالث حيث يقول^(١):

فإن كان تجسيمًا ثبوت صفاته وتنزيهها عن كل تأويل مفتري
فإنني بحمد الله ربِّي مجسِّمٌ هلمُّوا شهودًا واملأوا كلَّ محضِرٍ

فصل

قال^(٢): (الدرجة الثالثة: صيانة الانبساط أن تشوبه جرأة، وصيانة السُّرور أن يداخله أمن، وصيانة الشُّهود أن يعارضه سبب).

لمَّا كانت هذه الدرجة عنده مختصَّةً بأهل المشاهدة، والغالب عليهم الانبساط والسُّرور، فإنَّ صاحبها متعلِّقٌ باسمه الباسط = حذَّره من شائبة الجرأة، وهي ما تخرج به^(٣) عن أدب العبودية، وتدخله في الشطح، كشطح من قال: سبحاني^(٤)، ونحو ذلك من الشطحات المعروفة المُخرجة عن أدب

المعنى من «قول القائل»:

إذا كان نصبًا ولاء الصَّحاب فإني كما زعموا ناصبي

وإن كان رفضًا ولاء الجميع فلا بَرَحَ الرِّفْض من جانبي

(١) ولعل القائل هو المؤلِّف نفسه. وقد ذكر في مقدمة «الكافية الشافية» (١/ ٢٩) بيتًا ملقَّقًا من هذين فقال:

فإن كان تجسيمًا ثبوت صفاته تعالى فإني اليوم عبدٌ مجسِّمٌ

(٢) «المنازل» (ص ٣٠).

(٣) ع: «تخرجه».

(٤) ينسب هذا الشطح الشنيع لأبي يزيد البسطامي رَحِمَهُ اللهُ كما في «قوت القلوب»

(٢/ ٧٥). وانظر: «اللُّمع» (ص ٣٩٠-٣٩١)، و«مجموع الفتاوى» (٨/ ٣١٣)،

العبودية التي نهايةً صاحبها أن يُعذر بزوال عقله وغلبة سكر الحال عليه. فلا بدّ من مقارنة التعظيم والإجلال لبسط المشاهدة، وإلّا وقع في الجرأة ولا بدّ، فالمراقبة تصونه عن ذلك.

قوله: (وصيانة السُرور أن يداخله أمن)، يعني أنّ صاحب الانبساط والمشاهدة يداخله سرورٌ لا يشبهه سرورُ البتّة، فينبغي له أن لا يأمن في هذا الحال المكرّ، بل يصون سروره وفرحه^(١) بخوف العاقبة المطويّ عنه علمٌ غيبها، ولا يغترّ.

وأما (صيانة الشُّهود أن يعارضه بسبب^(٢))، يريد أنّ صاحب الشُّهود قد يكون ضعيفاً في شهود حقيقة التوحيد فيتوهم أنّه قد حصل له ما حصل بسبب الاجتهاد التامّ والعبادة الخالصة^(٣)، فينسب حصول ما حصل له من الشُّهود إلى سببٍ منه، وذلك نقصٌ في توحيده ومعرفته لأنّ الشُّهود لا يكون إلا موهبةً، ليس كسبياً، ولو كان كسبياً فشهود سببه نقصٌ في التوحيد، وغيبةٌ عن شهود الحقيقة.

ويحتمل أن يريد بالسبب المعارض للشُّهود: ورودٌ خاطئٍ على الشاهد يكدّر عليه صفو شهوده، فيصونه عن ورود سببٍ يعارضه: إمّا معارض إرادة، وإما معارض شبهة؛ وقد يعمّ كلامه الأمرين. والله أعلم.



و«السير» (١٣/ ٨٨ - ٨٩).

(١) في ع زيادة: «عن خطفات المكر».

(٢) ع: «سبب»، وهو الذي سبق في المتن مطلع الفصل.

(٣) في الأصل وغيره: «الخاصة»، ولعل المثبت من ع أشبه.

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة الإخلاص.

قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥].

وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَأَعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ ①
لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ﴿[الزمر: ٢ - ٣].

وقال (١): ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ [الدِّينَ] ② وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ
الْمُسْلِمِينَ ③ قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ④ قُلْ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصًا لَهُ ⑤﴾ (٢)
دِينِي ⑥ فَأَعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ ⑦﴾ [الزمر: ١١ - ١٥].

وقال: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ⑧ لَا شَرِيكَ لَهُ ⑨
وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢ - ١٦٣].

وقال: ﴿(٣) الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]؛
قال الفضيل بن عياض رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هو أخلصه وأصوبه، قالوا: يا أبا علي، ما
أخلصه وأصوبه؟ فقال: إِنَّ الْعَمَلَ إِذَا كَانَ خَالِصًا وَلَمْ يَكُنْ صَوَابًا لَمْ يَقْبَلْ،
وَإِذَا كَانَ صَوَابًا وَلَمْ يَكُنْ خَالِصًا لَمْ يَقْبَلْ، حَتَّى يَكُونَ خَالِصًا صَوَابًا،
فَالْخَالِصُ: أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ، وَالصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ عَلَى السُّنَّةِ. ثُمَّ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى:

(١) زاد في ع: «لنبيه».

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من جميع النسخ، ولعله من سهو المؤلف.

(٣) في النسخ عدا ع زيادة «هو»، وهي خطأ، ولذا مُحِيت في ش.

﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠] (١).

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥]؛ فإسلام الوجه لله تعالى: إخلاص القصد والعمل له، والإحسان فيه: متابعة رسوله ﷺ وسنته.

وقال تعالى: ﴿وَقَدْ مَنَّآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وهي الأعمال التي كانت على غير السنة أو أريد بها غير وجه الله. وقال النبي ﷺ لسعد: «إِنَّكَ لَنْ تُخَلَّفَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا تَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَزِدَّتْ بِهِ (٢) دَرَجَةً وَرَفَعَهُ» (٣).

وفي «الصحيح» (٤) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا يَغْلُ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَمَنَاصِحَةُ وَلَاةِ الْأَمْرِ، وَلِزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تَحِيطُ مِنْ

(١) سبق تخريجه (١/ ١٣٠). ولم يذكر المؤلف هناك: «ثم قرأ...» إلخ، ولم يرد أيضًا في مصادر تخريجه.

(٢) في ع زيادة: «خيرًا»، وليست في «الصحيحين» ولا غيرهما.

(٣) أخرجه البخاري (١٢٩٥) ومسلم (٥/ ١٦٢٨) من حديث سعد.

(٤) كذا، ولم يخرج الشيخان. وإنما أخرجه أحمد (١٣٣٥٠) والطبراني في «الأوسط» (٩٤٤٤) والضياء في «المختارة» (٦/ ٣٠٧-٣٠٨) من طريق فيها لين. والحديث صحيح، فله شواهد حسان عن زيد بن ثابت، وابن مسعود، وجبير بن مطعم، والنعمان بن بشير، وغيرهم. انظر: «أنيس الساري» (٨/ ٥٥٢٨-٥٥٤٧) و«نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب» (٦/ ٣٣٢٤-٣٣٢٧).

ورائهم». أي: لا يبقى فيه غلٌّ، ولا يحمل الغلَّ مع هذه الثلاثة، بل تنفي عنه غلَّهُ (١) وتخرجه منه، فإنَّ القلب يغلُّ على الشُّرك أعظم غلٍّ، وكذلك يغلُّ على الغشِّ، وعلى خروجه عن جماعة المسلمين بالبدعة والضلالة؛ فهذه الثلاثة تملؤه غلاً ودغلاً. ودواء هذا الغلِّ واستفراغُ أخلاطه بتجريد الإخلاص والنُّصح ومتابعة السُّنة.

وسئل رسول الله ﷺ عن الرجل يقاتل رياءً، ويقاتل شجاعةً، ويقاتل حميةً، فأَيُّ ذلك في سبيل الله؟ فقال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله» (٢).

وأخبر عن أوَّل ثلاثةٍ تسعَّر بهم النار: قارئ القرآن، والمجاهد، والمتصدِّق بماله، الذين فعلوا ذلك ليقال: فلانٌ قارئ، وشجاع، ومتصدِّق (٣)؛ لم تكن أعمالهم لله (٤).

وفي الحديث الصحيح الإلهي يقول الله عز وجل: «أنا أغنى الشركاء عن الشُّرك، من عمل عملاً أشرك فيه غيري فهو للذي أشرك به، وأنا منه بريء» (٥).

(١) في ع زيادة: «وتنقيه منه».

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٥٨) ومسلم (١٩٠٤) من حديث أبي موسى.

(٣) ع: «فلان شجاع، فلان متصدق».

(٤) أخرجه مسلم (١٩٠٥) من حديث أبي هريرة وفيه أنهم «أول الناس يقضي يوم القيامة عليه». وأما التصريح بأنهم «أول خلق الله تسعَّر بهم النار يوم القيامة» ففي رواية الترمذي (٢٣٨٢) وابن خزيمة (٢٤٨٢) وابن حبان (٤٠٨) بإسناد جيد.

(٥) أخرجه مسلم (٢٩٨٥) من حديث أبي هريرة بنحوه. وأخرجه ابن ماجه (٤٢٠٢) وابن خزيمة (٩٣٨) وابن حبان (٣٩٥)، واللفظ بروايتهم أشبه.

وفي أثرٍ آخر: «يقول له يوم القيامة: اذهب فخذ أجرَك ممَّن عملتَ له، لا أجر لك عندنا»^(١).

وفي «الصحيح»^(٢) عنه: «إنَّ الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم».

وقال تعالى: ﴿لَن يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِن يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ﴾ [الحج: ٣٧].

وفي أثرٍ مروِيٍّ إلهيٍّ: «الإخلاص سرٌّ من سرِّي، استودعته قلب من أحببته من عبادي»^(٣).

(١) روي بنحوه في حديث طويل أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» - كما في «المطالب العالية» (٣٢١٥) - عن رجل من أصحاب النبي ﷺ. وإسناده ضعيف. وله شاهد عند أحمد (١٥٨٣٨) والترمذي (٣١٥٤) وابن ماجه (٤٢٠٣) وابن حبان (٤٠٤) من حديث زياد بن ميناء عن أبي سعد - ويقال: أبي سعيد - بن أبي فضالة الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «إذا جمع الله الأولين والآخرين ليوم لا ريب فيه نادى مناد: من كان أشرك في عمل عمِله لله أحدًا، فليطلب ثوابه من عند غير الله، فإن الله أغنى الشركاء عن الشرك». قال علي ابن المديني - كما في ترجمة زياد بن ميناء من «تهذيب الكمال» - : إسناده صالح يقبله القلب، وزياد بن ميناء مجهول لا أعرفه.

(٢) لمسلم (٣٣/٢٥٦٤).

(٣) رُوي ذلك في حديث مسلسل يقول كل واحدٍ من رواته: (سألتُ فلانًا عن الإخلاص ما هو؟) إلى أن ينتهي إلى أحمد بن عطاء الهُجيمي، عن عبد الواحد بن زيد، عن الحسن البصري، عن حذيفة عن النبي ﷺ عن جبريل عن الله تعالى. أسنده القشيري في «الرسالة» (ص ٤٧٧ - وفي إسناده سقط) وابن العربي في «مسلسلاته» - كما في «الفتح» (١٠٩/٤) - ومن طريقه محمد عبد الباقي الأيوبي في «المناهل السَّلسلة» =

وقد تنوّعت عباراتهم في الإخلاص^(١)، والقصد واحدٌ. فقليل: هو أفراد الحقّ سبحانه بالقصد في الطاعة. وقيل: تصفية الفعل عن ملاحظة المخلوقين.

وقيل: التوقّي عن ملاحظة الخلق^(٢)، والصدّق: التنقي من مطالعة^(٣) النفس، فالمخلص لا رياء له، والصادق لا إعجاب له^(٤). ولا يتمّ الإخلاص إلا بالصدق، ولا الصدق إلا بالإخلاص، ولا يتمّان إلا بالصبر^(٥).

وقيل: من شهد في إخلاصه الإخلاص احتاج إخلاصه إلى إخلاص^(٦). فنقصان كلّ مخلص في إخلاصه بقدر^(٧) رؤية إخلاصه، فإذا سقط عن نفسه

(ص ١٢٢) وغيرهم. وهو حديث وإهٍ جداً كما قال الحافظ في «الفتح»، بل الظاهر أنه موضوع مختلف، فإن أحمد بن عطاء وشيخه عبد الواحد بن زيد - وإن كانا عابدين زاهدين - متروكان في الحديث، وإن الحسن لم يلقَ حذيفة قط بل ولا رآه، فضلاً عن أن يسأله عن معنى الإخلاص!

(١) في ع زيادة: «والصدق».

(٢) زاد في ع: «حتى عن نفسك»، والظاهر أنها زيادة مقحمة وليست من المؤلف، فإنه صادر عن «القشيرية» وليست فيها.

(٣) في الأصل، م، ج، ن: «عن ملاحظة». والمثبت من ل، ش، ع، هامش الأصل، هامش م. وهو لفظ «القشيرية».

(٤) إلى هنا قول شيخ القشيري أبي علي الدقاق. «القشيرية» (ص ٤٧٧).

(٥) بنحوه قال ذو النون المصري، كما في «تفسير السلمي» (٢/ ٤١٠) و«القشيرية» (ص ٤٧٨).

(٦) قاله أبو يعقوب السّوسي، كما في «تفسير السلمي» (٢/ ١٩٤) و«القشيرية» (ص ٤٧٨).

(٧) «بقدر» تفرّدت به ع.

رؤية إخلاصه صار مخلصًا مخلصًا^(١).

وقيل: الإخلاص: استواء أعمال العبد في الظاهر والباطن. والرياء: أن يكون ظاهره خيرًا من باطنه. والصدق في الإخلاص: أن يكون باطنه أعمر من ظاهره.

وقيل: الإخلاص نسيان رؤية الخلق بدوام النظر إلى الخالق^(٢). ومن تزين للناس بما ليس فيه سقط من عين الله^(٣).

ومن كلام الفضيل رحمته الله: ترك العمل من أجل الناس رياء، والعمل من أجل الناس شرك، والإخلاص: أن يعافيك الله منهما^(٤).

وقال الجنيد رحمته الله: الإخلاص سرٌّ بين الله وبين العبد، لا يعلمه ملك فيكتبه، ولا شيطان فيفسده، ولا هوى فيميله^(٥).

وقيل لسهل: أي شيء أشد على النفس؟ فقال: الإخلاص، لأنه ليس لها فيه نصيب^(٦).

(١) كذا مضبوطاً في الأصل، ل، ق، ع. وهو في «القسيرية» (ص ٤٧٨) من قول أبي بكر الزقاق بنحوه، ولفظه: «فيكون مخلصاً لا مخلصاً».

(٢) قاله أبو عثمان الحيري، كما في «شعب الإيمان» (٦٤٧٥) و«القسيرية» (ص ٤٧٩).

(٣) قاله السري السقطي، أسنده عنه السلمي في «الطبقات» (ص ٥٤) ثم عنه القشيري (ص ٤٧٩).

(٤) أسنده البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٤٦٩) والقشيري (ص ٤٧٩).

(٥) ذكره السلمي في «تفسيره» (٢٠٧/٢) والقشيري (ص ٤٧٩).

(٦) «القسيرية» (ص ٤٨٠).

وقال بعضهم: الإخلاص أن لا تطلب على عملك شاهداً غير الله، ولا مجازياً سواه.

وقال مكحول: ما أخلص عبداً قطُّ أربعين يوماً إلا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه^(١).

وقال يوسف بن الحسين: أعزُّ شيءٍ في الدنيا: الإخلاص، وكم أجتهد في إسقاط الرياء عن قلبي فكأنه ينبت على لونٍ آخر^(٢).

وقال أبو سليمان الداراني: إذا أخلص العبد انقطع عنه كثرة الوسوس والرياء^(٣).

فصل

قال صاحب «المنازل» رحمه الله^(٤): (الإخلاص: تصفية العمل من كل شوب).

(١) أسنده القشيري (ص ٤٨٠). وأسنده ابن المبارك في «الزهد» (١٠١٤) وابن أبي شيبة (٣٥٤٨٥) وهناد في «الزهد» (٦٧٨) عن مكحول عن النبي ﷺ مرسلًا.
(٢) أسنده القشيري (ص ٤٨١).

(٣) أسنده القشيري (ص ٤٨١) ومن طريقه ابن عساكر (١٤٠ / ٣٤). قال ابن عساكر: «كذا قال: الرياء، وإنما هو الرؤيا» ثم أسنده من طريقين آخرين بلفظ «الرؤيا» وفي آخره: «قال أبو سليمان: وربما أقمت سنين فما أرى في النوم شيئاً». وكذا أسنده أبو نعيم في «الحلية» (٢٦٠ / ٩). فما عند القشيري وهم منه أو من شيخه النصراباذي. هذا، وقد أسند ابن عساكر عقب قول أبي سليمان حكايةً له تدل على أن مراده بالرؤيا التي تنقطع بالإخلاص ما كانت من الشيطان كالتي تسبب الاحتلام ونحوه.
(٤) (ص ٣١).

أي لا يمازج عمله ما يشوبه من شوائب إرادات النفس: إمّا طلب التزيّن في قلوب الخلق، وإمّا طلب مدحهم والهرب من ذمّهم، أو طلب تعظيمهم، أو طلب أموالهم أو خدمتهم^(١) وقضائهم حوائجه، أو طلب محبّتهم له، أو غير ذلك من العلل والشوائب التي عقد متفرّقاتها هو إرادة ما سوى الله بعمله كائنًا ما كان.

قال^(٢): (وهو على ثلاث درجات. الدرجة الأولى: إخراج رؤية العمل من العمل، والخلاص من طلب العوض على العمل، والنزول عن الرضا بالعمل).

يعرض للعامل في عمله ثلاث آفات: رؤيته وملاحظته، وطلب العوض عليه، ورضاه به وسكونه إليه. ففي هذه الدرجة يتخلّص من هذه الثلاثة^(٣).

فالذي يخلّصه من رؤية عمله: مشاهدته لمنّة الله عليه وفضله وتوفيقه له، وأنّه بالله لا بنفسه، وأنّه إنّما أوجب عمله مشيئة الله لا مشيئته هو، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩]. فهنا ينفعه شهود الجبر، وأنّه آلة محضة، وأنّ فعله كحركات الأشجار وهبوب الرياح، وأنّ المحرّك غيره والفاعل فيه سواه، وأنّه ميّت والميّت لا يفعل شيئًا، وأنّه لو خلّي ونفسه لم يكن من فعله الصالح شيء البتّة، فإنّ النفس جاهلة ظالمة، طبعها الكسل وإيثار الشهوات والبطالة، وهي منبع كلّ شرٍّ ومأوى كلّ سوء. وما كان هكذا

(١) في ع زيادة: «ومحبّتهم»، وسقط منه: «أو طلب محبّتهم له» فيما سيأتي.

(٢) «المنازل» (ص ٣١).

(٣) ع: «من هذه البليّة»، تصحيف.

لم يصدر منه خيرٌ، ولا هو من شأنه.

فالحير الذي صدر منها إنما هو من الله تعالى وبه، لا من العبد ولا به.
كما قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَمَا زَكَّىٰ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّيٰ مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور: ٢١].

وقال أهل الجنة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

وقال تعالى لرسوله ﷺ: ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنَا إِلَيْهِمْ شَيْعًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤].

وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧].

فكل خير في العبد فهو مجرد فضل الله ومنته وإحسانه ونعمته، وهو المحمود عليه، فروية العبد لأعماله في الحقيقة كرويته لصفاته الخلقية من سمعه وبصره وإدراكه وقوته، بل من صحته وسلامة أعضائه، ونحو ذلك؛ فالكل مجرد عطاء الله ونعمته وفضله. فالذي يخلص العبد من هذه الآفة معرفة ربه ومعرفة نفسه.

والذي يخلصه من طلب العوض على العمل: علمه بأنه عبدٌ محض، والعبد لا يستحق على خدمته لسيده عوضًا ولا أجرًا، إذ هو يخدمه بمقتضى عبوديته. فما يناله من سيده من الأجر والثواب تفضل منه وإحسان إليه وإنعام عليه، لا معاوضة؛ إذ الأجرة إنما يستحقها الحر أو عبد الغير، فأما عبده نفسه فلا.

والذي يخلصه من رضاه بعمله وسكونه إليه أمران:

أحدهما: مطالعة عيوبه وآفاته وتقصيره فيه، وما فيه من حظ النفس ونصيب الشيطان؛ فقلَّ عملٌ من الأعمال إلَّا وللشيطان فيه نصيبٌ وإن قلَّ، وللنفس فيه حظٌّ. سئل النبي ﷺ عن التفات الرجل في صلاته فقال: «هو اختلاسٌ يختلسه الشيطان من صلاة العبد»^(١). فإذا كان هذا التفات طَرَفه ولحظه، فكيف التفات قلبه إلى ما سوى الله؟ هذا أعظم نصيب الشيطان من العبودية.

وقال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا يجعل أحدكم للشيطان حظًّا من صلاته، يرى أنَّ حقًّا عليه أن لا ينصرف إلَّا عن يمينه^(٢)؛ فجعل هذا القدر اليسير النزر حظًّا ونصيبًا للشيطان من صلاة العبد، فما الظنُّ بما فوقه؟

وأما حظُّ النفس من العمل فلا يعرفه إلا أهل البصائر الصادقون.

الثاني: علمه بما يستحقُّه الربُّ جلَّ جلاله من حقوق العبودية وآدابها الظاهرة والباطنة وشروطها، وأنَّ العبد أضعف وأعجز وأقلُّ من أن يوفِّيها حقَّها وأن يرضى بها لربِّه، فالعارف لا يرضى بشيءٍ من عمله لربِّه، ولا يرضى نفسه لله تعالى طرفة عينٍ، ويستحيي من مقابلة الله بعمله. فسوء ظنُّه بنفسه وعمله وبغضه لها، وكراهته لأنفاسه وصعودها إلى الله يحول بينه وبين الرضا بعمله والرضا عن نفسه.

(١) أخرجه البخاري (٧٥١) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري (٨٥٢) ومسلم (٧٠٧).

وكان بعض السلف يصلّي في اليوم واللييلة أربعمائة ركعة، ثم يقبض على لحيته ويهزّها ويقول: يا مأوى كلّ سوء، وهل رضىتُك الله طرفة عين؟! (١).

وقال بعضهم: آفة العبد رضاه عن نفسه (٢). ومن نظر إلى نفسه باستحسان شيء منها فقد أهلكها، ومن لم يتهم نفسه على دوام الأوقات فهو مغرور (٣).

فصل

قال (٤): (الدرجة الثانية: الخجل من العمل مع بذل المجهود، وتوفير الجهد بالاحتماء من الشهود، ورؤية العمل في نور التوفيق من عين الجود). هذه ثلاثة أمور:

خجله من عمله: وهو شدة حياته من الله، إذ لم يرَ ذلك العمل صالحاً له، مع بذل مجهوده فيه. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءً تَوْأَمَ قُلُوبِهِمْ وَجِلَّةٌ أُنْفُسُ إِلَى رَبِّهِمْ رَجُوعٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، قال النبي ﷺ: «هو الرجل يصوم ويصلي

-
- (١) روي ذلك عن كهَمَس بن الحسن البصري، العابد الثقة من صغار التابعين (ت ١٤٩). أسنده عنه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢١١) ولفظه: ألف ركعة.
- (٢) قاله إسماعيل بن نُجيد السلمي النيسابوري، شيخ عصره ومسنده مصره (ت ٣٦٥)، وهو جدُّ أبي عبد الرحمن السلمي. وقد أسند قوله البيهقي في «الزهد الكبير» (٣٣٢) والقشيري (ص ٣٩٢) عن أبي عبد الرحمن قال سمعت جدي يقول.
- (٣) قاله أبو حفص الحدّاد، كما في «القشيرية» (ص ٣٩٠).
- (٤) «المنازل» (ص ٣١).

ويتصدق، ويخاف أن لا يقبل منه»^(١)^(٢). فالمؤمن: جمع إحساناً في مخافةٍ وسوء ظنٍّ بنفسه، والمغرور: حسن^(٣) الظنِّ بنفسه مع إساءته.

الثاني: (توفير الجهد باحتمائه من الشُّهود)، أي تأتي بجهد الطاقة في تصحيح العمل، محتمياً عن شهوده منك وبك.

الثالث: أن تحتمي بنور التوفيق الذي ينور الله به بصيرة العبد، فترى في ضوء ذلك النور أنَّ عملك من عين جوده، لا بك ولا منك.

فقد اشتملت هذه الدرجة على خمسة أشياء: عمل، واجتهاد فيه، وخجل وحياء من الله فيه، وصيانة عن شهوده منك، ورؤيته من عين جود الله ومنته.

(الدرجة الثالثة: إخلاص العمل بالخلاص من العمل، تدعه يسير سير العلم. وتسير أنت مشاهداً للحكم حرّاً من رقِّ الرسم)^(٤).

قد فسر مراده بإخلاص العمل من العمل بقوله: (تدعه يسير سير العلم وتسير أنت مشاهداً للحكم). ومعنى كلامه: أنَّك تجعل عملك تابعاً للعلم، موافقاً له، مؤتمماً به، تسير بسيره وتقف بوقوفه، وتتحرّك بحركته، نازلاً

(١) كما في حديث عائشة عند الترمذي وغيره، وقد سبق تخريجه.

(٢) في ع زيادة: «وقال بعضهم: إني لأصلي ركعتين فأقوم عنهما بمنزلة السارق أو الزاني الذي يراه الناس حياءً من الله عز وجل». أسنده القشيري (ص ٤٩٣) عن أبي بكر الورّاق بنحوه دون ذكر الزنا.

(٣) م: «يُحسن».

(٤) «المنازل» (ص ٣١).

منازله، مرتويًا من موارده، فتكون ناظرًا إلى الحكم الدينيّ الأمري، متقيّدًا به فعلاً وتركًا وطلبًا وهربًا، ناظرًا إلى ترتّب الثواب والعقاب عليه سببًا وكسبًا.

ومع ذلك ففسير أنت بقلبك، مشاهدًا للحكم الكونيّ القضائيّ، الذي تنطوي فيه الأسباب والمسبّبات والحركات والسكنات، ولا يبقى هناك غير محض المشيئة وتفرد الربّ وحده بالأفعال، ومصدرها عن إرادته ومشيئته.

فيكون قائمًا بالأمر والنهي فعلاً وتركًا سائرًا بسيره، وبالقضاء والقدر إيمانًا وشهودًا وحقيقة؛ فهو ناظرٌ إلى الحقيقة قائمٌ بالشرعية.

وهذان الأمران هما عبوديّة هاتين الآيتين: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ (٢٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿[التكوير: ٢٨ - ٢٩]، وقال: ﴿إِنْ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ (٢٩) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿[الإنسان: ٢٩ - ٣٠]. فترك العمل يسير سير العلم: مشهد ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾، وسير صاحبه مشاهدًا للحكم: مشهد ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾.

وأما قوله: (حرًّا من رقّ الرسم)؛ الحرّيّة التي يشيرون إليها: عدم الدُّخول تحت عبوديّة الخلق والنفس، والدُّخول تحت رقّ عبوديّة الحقّ وحده. ومرادهم بالرّسم: ما سوى الله، فكلُّ رسومٍ، فإنّ الرُّسوم هي الآثار، ورسوم المنازل والديار هي الآثار التي تبقى بعد سكّانها، والمخلوقات بأسرها في منزل الحقيقة رسومٌ وآثارٌ للقدرة.

أي: فتخلّص نفسك من عبوديّة كلّ ما سوى الله، وتكون بقلبك مع القادر الحقّ وحده، لا مع آثار قدرته التي هي رسوم، فلا تشتغل بغيره

اشتغالاً بعبوديته. ولا تطلب بعبوديتك له حالاً ولا مقاماً، ولا مكاشفةً، ولا شيئاً سواه^(١).

فهذه أربعة أمور: بذل الجهد، وتحكيم العلم، والنظر إلى الحقيقة، والتخلُّص من الالتفات إلى غيره. والله الموفق.

فصل

الإخلاص عدم انقسام المطلوب، والصّدق عدم انقسام الطلب. فحقيقة الإخلاص: توحيد المطلوب، وحقيقة الصّدق: توحيد الطلب والإرادة، ولا يثمران إلا بالاستسلام المحض للمتابعة.

فهذه الأركان الثلاثة هي أركان السّير وأصول الطريق التي من لم يبن عليها سلوكه وسيره فهو مقطوعٌ وإن ظنَّ أنه سائر، فسيره: إمّا إلى عكس جهة مقصوده، وإمّا سير المقعد والمقيّد^(٢)؛ فإنّ عدم الإخلاص والمتابعة انعكس سيره إلى خلف، وإن لم يبذل جهده ويوحّد طلبه سار سير المقيّد.

وإن اجتمعت له الثلاثة: فذلك الذي لا يجارى في مضمار سيره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.



(١) انظر: «شرح التلمساني» (ص ١٨٣)، فإن المؤلف صادر عنه في شرح معنى الحرّية من رق الرسم.

(٢) في ع زيادة: «وإما سير صاحب الدابة الجّموح، كلما مشّت خطوة إلى قُدّام رجعت عشرة إلى خلف» ولا إخالها من المؤلف فإنه لم يأت لها ذكر في التفصيل الآتي.

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة التهذيب والتصفية. وهو سبك العبودية في كير الامتحان طلباً لإخراج ما فيها من الخبث والغش.

قال صاحب «المنازل» رَحِمَهُ اللهُ (١): (التهذيب: محنة أرباب البدايات، وهو شريعة من شرائع الرياضة).

يريد أنه صعب على المبتدي فهو له كالمحنة، وطريقة (٢) للمرتاض الذي قد مرّن نفسه حتى اعتادت قبوله وانقادت إليه.

قال (٣): (وهو على ثلاث درجات. الأولى: تهذيب الخدمة أن لا يخالجها جهالة، ولا يشوبها (٤) عادة، ولا يقف عندها همّة).

أي: تخلص العبودية وتصفيتها من هذه الأنواع الثلاثة، وهي: مخالجة الجهالة، وشوب العادة، ووقوف همّة الطالب عندها.

فإنّ الجهالة متى خالطت العبودية أوردتها العبد غير مورها، ووضعها في غير موضعها، وفعلها في غير مستحقّها، وفعل أفعالاً يعتقد أنّها صلاح، وهي إفساد لخدمته وعبوديته، بأن يتحرّك في موضع الشكون، أو يسكن في

(١) (ص ٣١) و«شرح التلمساني» (ص ١٨٥) واللفظ له.

(٢) أي: وأنه سهل مطروق مذلل. ولعل التأنيث للمبالغة.

(٣) «المنازل» (ص ٣١-٣٢).

(٤) لفظ «المنازل» و«شرح القاساني» (ص ١٦٢): «تسوقها». والمثبت من النسخ لفظ التلمساني في «شرحه» (ص ١٨٦).

موضع الحركة^(١). أو يَفْرُق في موضع جمع، أو يجمع في موضع فرقي، أو يطير في موضع سُفُون^(٢)، أو يَسْفُن^(٣) في موضع طيران، أو يُقَدِّم في موضع إحجام، أو يُحْجِم في موضع إقدام، أو يتقدَّم في موضع وقوف، أو يقف في موضع تقدُّم، ونحو ذلك من الحركات التي هي في حقَّ الخدمة كحركات الثقل البغيض في حقوق الناس.

فالخدمة ما لم يصحبها علمٌ ثانٍ بآدابها وحقوقها، غير العلم بها نفسها، كانت في مظنة أن تُبعد صاحبها وإن كان مراده بها التقرب. ولا يلزم حبوط ثوابها وأجرها، فهي إن لم تُبعده عن الأجر والثواب أبعده عن المنزلة والقربة. ولا تنفصل مسائل هذه الجملة إلا بمعرفةٍ خاصَّةٍ بالله وأمره، ومحبةٍ تامَّةٍ له، ومعرفةٍ بالنفس وما منها.

النوع الثاني: شوب العادة، وهو أن يمازج العبودية حكمًا من أحكام عوائد النفس تكون منفذة لها معينةً عليها، وصاحبها يعتقدها قربةً وطاعةً، كمن اعتاد الصوم مثلاً وتمرَّن عليه، فألفته النفس وصار لها عادةً تتقاضاها أتمَّ^(٤) اقتضاءً، فيظنُّ أن هذا التقاضي محض العبودية، وإنَّما هو تقاضي العادة.

(١) ع: «التحرك».

(٢) أي: في موضع دنوٍّ من الأرض أو التصاقٍ بها. من قولهم: سَفَتَ الريح تسفُن - كنصر وعِلِم - إذا هبَّت على وجه الأرض.

(٣) ع: «في موضع سفوف، أو يسف». وله وجه، فإنه يقال: سفَّ الطائر كأسفَّ، إذا طار على وجه الأرض دانيًا منها، ولكن المصدر منه «سَفيف» ولم أر من ذكر «سفوفًا».

(٤) ع: «أشد».

وعلاّمة هذا: أنّه إذا عرض عليها طاعةٌ دون ذلك، وأيسرَ منه، وأتمَّ مصلحةً= لم تؤثرها إيثاراً^(١) لِمَا اعتادته وألفته. كما يحكى^(٢) عن بعض الصوفية^(٣) قال: حجّجت كذا وكذا حجّةً على التجريد، فبان لي أنّ جميع ذلك كان مشوباً بحطّي، وذلك أنّ والدتي سألتني أن أستقي لها جرعة ماء، فثقل ذلك على نفسي، فعلمت أنّ مطاوعة نفسي في الحجّات كان بحطّ^(٤) نفسي وإرادتها، إذ لو كانت نفسي فانيةً لم يصعب عليها ما هو حقّ^(٥) في الشرع^(٦).

النوع الثالث: وقوف همّته عند الخدمة. وذلك علاّمة ضعفها وقصورها، فإنّ العبد المحض لا تقف همّته عند خدمته، بل همّته^(٧) أعلى من ذلك، إذ هي طالبةٌ لرضا مخدومه، فهو دائماً مستصغرٌ خدمته له، ليس واقفاً عندها. والقناعة تحمّد من صاحبها إلّا في هذا الموضع، فإنّها عين الحرمان، فالمحبُّ لا يقنع بشيءٍ دون محبوبه، فوقوف همّة العبد مع خدمته وأجرتها سقوط فيها وحرمان.

(١) ع: «إيثارها».

(٢) ع: «حكى».

(٣) ع: «بعض الصالحين من الصوفية».

(٤) ش، ج، ن: «لحظ».

(٥) كذا في ن، ع، وهو لفظ «القشيرية». وفي سائر النسخ: «لحق» أو «بحق» أو محتمل لهما.

(٦) ذكر القشيري (ص ٣٠٩) أنه يحكى ذلك عن أبي محمد المُرْتَعَش الزاهد (ت ٣٢٨).

(٧) ل: «همه».

قال^(١): (الدرجة الثانية: تهذيب الحال، وهو أن لا يجنح الحال^(٢) إلى علم، ولا يخضع لرسم، ولا يلتفت إلى حظ).

أما جنوح الحال إلى العلم، فهو نوعان: ممدوح ومذموم.

فالممدوح: التفاته إليه، وإصغائه إلى ما يأمر به، وتحكيمه عليه. فمتى لم يجنح إليه^(٣) هذا الجنوح كان حالاً مذموماً ناقصاً مُبعداً عن الله تعالى، فإنَّ كلَّ حالٍ لا يصحبه علمٌ يُخاف عليه أن يكون من خُدَع الشيطان. وهذا القدر هو الذي أفسد على أرباب الأحوال أحوالهم^(٤)، وشرَّدهم عن الله كلَّ مشرِّدٍ، وطردهم عنه كلَّ مطرِدٍ، حيث لم يحكِّموا عليه العلم، وأعرضوا عنه صفحاً، حتى قادهم إلى الانسلاخ من حقائق الإيمان وشرائع الإسلام.

وهم الذين قال فيهم سيّد الطائفة الجنيد بن محمّد رحمهما الله لما قيل له: أهل المعرفة يصلون إلى ترك الحركات من باب البرِّ والتقرب إلى الله تعالى، فقال الجنيد رحمهما الله: هذا كلام قوم تكلموا بإسقاط الأعمال^(٥)، وهو عندي عظيمة. والذي يسرق ويزني أحسن حالاً من الذي يقول هذا، فإنَّ العارفين بالله أخذوا الأعمال عن الله وإليه رجعوا فيها، ولو بقيت ألف عام لم أنقص

(١) «المنازل» (ص ٣٢).

(٢) «وهو أن لا يجنح الحال» ساقط من الأصل ول لا انتقال النظر. ثم استدرك بعضه في هامشهما مصدراً بـ «لعله».

(٣) في الأصل وغيره: «إلى»، والمثبت من ع هو الصواب.

(٤) زيد في ع: «وعلى أهل الثغور ثغورهم»، زيادة مقحمة لا تناسب السياق البتة.

(٥) في ع زيادة: «عن الجوارح»، زيادة مقحمة لا توجد في مصدر المؤلف ولا غيره من مصادر التخريج.

من أعمال البر ذرَّةً، إلا أن يُحال بي دونها (١).

وقال: الطُّرُق كُلُّهَا مسدودةٌ على الخلق، إلا من اقتفى أثر الرسول ﷺ (٢).

وقال: من لم يحفظ القرآن ويكتب الحديث لا يُقتدى به في هذا الأمر، لأنَّ علمنا (٣) مقيَّد بالكتاب والسنة (٤).

وقال: علمنا هذا مشيَّد بحديث رسول الله ﷺ (٥).

والبلية التي عرضت لهؤلاء: أنَّ أحكام العلم تتعلَّق بالعمل وتدعو إليه، وأحكام الحال تتعلَّق بالكشف، وصاحب الحال ترد عليه أمورٌ ليست في طور العلم، فإن أقام عليها ميزان العلم ومعيَّارَه تعارض عنده العلم والحال، فلم يجد بداً من الحكم على أحدهما بالإبطال. فمن حصلت له أحوال الكشف ثمَّ جنح إلى أحكام العلم، فقد رجع القهقري وتأخَّر في سيره إلى وراء.

فتأمَّل هذا الوارد وهذه الشُّبهة التي هي سَمٌّ نافعٌ تُخرج صاحبها من

(١) أسنده السلمي في «طبقاته» (ص ١٥٩) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٢٧٨/١٠) والقشيري (ص ١٥٤-١٥٥).

(٢) «القشيرية» (ص ١٥٥). وأسنده السلمي في «طبقاته» (ص ١٥٩) وأبو نعيم في «الحلية» (٢٥٧/١٠) وعنه الخطيب في «الفيح والمتمفقه» (٤٠٧).

(٣) السياق في ع: «لا يُقتدى به في طريقنا هذا، لأن طريقنا وعلمنا»، وهو مخالف لما في مصدر المؤلف.

(٤) «القشيرية» (ص ١٥٥). وأسنده أبو نعيم في «الحلية» (٢٥٥/١٠) بنحوه.

(٥) «القشيرية» (ص ١٥٥).

المعرفة والدِّين كإخراج الشعرة من العجين!

واعلم أنَّ المعرفة الصحيحة هي روح العلم، والحال الصحيح هي روح العمل المستقيم، فكلُّ حالٍ لا يكون نتيجة العمل المستقيم مطابقاً للعلم فهو بمنزلة الرُّوح الخبيثة الفاجرة. ولا ننكر أن تكون لهذه الرُّوح أحوالاً^(١)، لكنَّ الشأن في مرتبة تلك الأحوال ومنازلها. ومتى عارض الحال حكمٌ من أحكام العلم، فذلك الحال إمَّا فاسد وإمَّا ناقص، ولا يكون مستقيماً أبداً.

فالعلم الصحيح والعلم المستقيم: هما ميزان المعرفة الصحيحة والحال الصحيح، وهما كالبدنَين لروحيهما.

فأحسن ما يحمل عليه قوله: (أن لا يجنح الحال إلى علم) أنَّ العلم يدعو إلى التفرقة دائماً، والحال يدعو إلى الجمعيَّة، والقلب بين هذين الدَّاعيين، فهو^(٢) يجب^(٣) هذا مرَّةً وهذا مرَّةً، فتهذيب الحال وتصفيته: أن يجب داعي الحال لا داعي العلم.

ولا يلزم من هذا إعراضه عن العلم، وعدمُ تحكيمه والتسليم له، بل هو متعبَّد بالعلم، محكَّم له، مستسلمٌ له، غير مجبٍ لداعيه من التفرقة. بل هو مجبٍ لداعي الحال والجمعيَّة، أخذٌ من العلم ما يصحِّح له حاله وجمعيَّته، غير مستغرقٍ فيه استغراق مَنْ هو مَطْرَحُ هَمَّتِهِ وغايةُ مقصده، لا مطلوب له سواه، ولا مراد له إلَّا إيَّاه.

(١) كذا في النسخ. والجمادة: «أحوال».

(٢) ساقط من ل.

(٣) ل، م، ش: «بحسب»، تصحيف.

فالعلم عنده آلة ووسيلة وطريق توصله إلى مقصده ومطلوبه، فهو كالدليل بين يديه يدعوه إلى الطريق ويدلُّه عليها، فهو يجيب داعيه للدلالة ومعرفة الطريق. وما في قلبه من ملاحظة مقصده ومطلبه من سيره وسفره، وباعث همته على الخروج من أوطانه ومُربَّاه، ومن بين أصحابه وخلطائه، الحامل له على الاغتراب والتفرُّد في طريق الطلب = هو المُسيِّر له والمحرك والباعث؛ فلا يجنح عن داعيه إلى اشتغاله بجزوَيَاتٍ أو أحوال الدليل (١) وما هو خارج عن دلالته له على طريقه. فهذا مقصد شيخ الإسلام - إن شاء الله - لا الوجه الأوَّل. والله أعلم.

فصل

وأما قوله: (ولا يخضع لرسم)، أي لا يستولي على قلبه شيء من الكائنات، بحيث يخضع له قلبه، فإنَّ صاحب الحال إنما يطلب الحيَّ القيوم، لا يقف (٢) عند المعاهد والرُّسوم.

وأما قوله: (ولا يلتفت إلى حظٍّ)، أي إذا حصل له الحال التام لم يشتغل بفرحه به وحظّه منه واستلذاذه، فإنَّ ذلك حظٌّ من حظوظ النفس وبقية من بقاياها.

فصل

قال (٣): (الدرجة الثالثة: تهذيب القصد، وهو تصفيته من ذلِّ الإكراه،

(١) ع: «بجزوَيَاتٍ أحوال الدليل».

(٢) ع: «لا ينبغي له أن يقف».

(٣) «المنازل» (ص ٣٢).

وتحفظه من مرض الفتور، ونصرته على منازعات العلم).

هذه أيضاً ثلاثة أشياء تهذب قصده وتصفيه:

أحدها: (تصفيته من ذل الإكراه)، أي لا يسوق نفسه إلى الله كرهاً، كالأجير المسخر المكلف، بل تكون دواعي قلبه وجواذبه منساقة إلى الله طوعاً ومحبة وإيثاراً، كجريان الماء في منحدره. وهذه حال المحبين الصادقين، فإن عبادتهم طوعٌ ومحبة ورضاً، ففيها قرّة عيونهم وسرور قلوبهم ولذة أرواحهم، كما قال ﷺ: «وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»^(١)، وكان يقول: «يا بلال، أرحنا بالصلاة»^(٢).

فقرّة عين المحب ولذته ونعيم روحه في طاعة محبوبه، بخلاف المطيع

(١) أخرجه أحمد (١٢٢٩٤) والنسائي (٣٩٣٩، ٣٩٤٠) والحاكم (١٦٠/٢) والضياء (٤٢٧/٤، ١١٢/٥ - ١١٣) من طريقين عن ثابت عن أنس. وقد ذكر الدارقطني أن حماد بن زيد يرويه عن ثابت مرسلًا، قال: والمرسل أشبه بالصواب. «العلل» (٢٣٨٥). وله طريق آخر عن أنس، ولكنه أعلّ بالإرسال أيضاً. انظر: «تاريخ بغداد» (٢٨٠/١٦) و«المختارة» (٣٦٦-٣٦٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٠٨٨، ٢٣١٥٤) وأبو داود (٤٩٨٦، ٤٩٨٥) من طريقين عن سالم بن أبي الجعد، ثم اختلف عنه، فروي عنه عن رجل من خزاعة سمع النبي ﷺ، وروي عنه عن عبد الله بن محمد بن الحنفية عن رجل من الأنصار عن النبي ﷺ. رجّح الدارقطني في «العلل» (٤٦١) الطريق الأول، على أن رواة كليهما ثقات، والذي يظهر أن سالم بن أبي الجعد - وهو كثير الإرسال - أرسله عن الصحابي مرّة وأسنده إليه أخرى. وأما جهالة اسم الصحابي واختلاف الرواة في نسبه فلا يضر. فالحديث صحيح إن شاء الله، وقد صححه الزيلعي في «تخريج الكشاف» (٦٢/١) والعراقي في «تخريج الإحياء» (١١٨/١).

كرها المتحمّل للخدمة ثقلاً.

وفي قوله: (ذلُّ الإكراه) لطيفة، وهي أنّ المطيع كرهاً يرى أنّه لولا ذلُّ قهره وعقوبة سيّده له لما أطاعه، فهو يتحمّل طاعته كالمكره الذي قد أذّله مُكرِّهه وقاهره، بخلاف المحبّ الذي يُعُدُّ طاعة محبوبه قوتاً ونعيمًا ولذةً وسرورًا، فهذا ليس الحامل له ذلُّ الإكراه.

الثاني: (تحفظه من مرض الفتور)، أي توقّيه من مرض فتور قصده وخمود نار طلبه، فإنّ العزم هو روح القلب ونشاطه كالصحّة له، وفتوره مرض من أمراضه، فتهديب قصده وتصفيته بحميته^(١) من أسباب هذا المرض الذي هو فتوره. وإنّما يتحفّظ منه بالحميّة من أسبابه، وهي أن يلهو عن الفضول من كلّ شيء، ويحرص على ترك ما لا يعنيه، ولا يتكلّم إلا فيما يرجو فيه زيادة إيمانه وحاله مع الله تعالى، ولا يصحب إلا من يعينه على ذلك، فإن بلي بمن لا يعينه فليدرأه عنه ما استطاع ويدفعه دفع الصائل.

الثالث: (نصرة قصده على منازعات العلم)، ومعنى ذلك نصرة خاطر العبوديّة المحضّة، والجمعيّة فيها، والإقبال على الله فيها بكليّة القلب = على جواذب^(٢) العلم، والفكرة في دقائقه وتفاريع مسائله وفضلاته.

أو: أنّ العلم يطلب من العبد العمل للرغبة^(٣) والرغبة والثواب وخوف

(١) م، ش: «تحميه»، تصحيف.

(٢) ل، ش، ع: «حوادث»، تصحيف.

(٣) «لرغبة» من ع، وبه يستقيم المعنى. وفي الأصل كتب: «للهبة والرغبة» ثم ضرب على «للهبة»، ولم يأت في سائر النسخ.

العقاب، فتهذيب القصد: تصفيته من ملاحظة ذلك، وتجريده: أن يكون قصده وعبوديته محبةً لله بلا علةٍ، وأن لا يحبَّ الله لما يُعطيه ويحميه منه، فتكون محبته لله محبة الوسائل، ومحبته بالقصد الأول لما يناله من الثواب المخلوق، فهو المحبوب له بالذات، بحيث إذا حصل له محبوبه تسلى به عن محبة مَنْ أعطاه إيَّاه، فإنَّ من أحبَّك لأمرٍ ولَّى عند حصوله وملَّك عند انقضائه. فالمحبُّ الصادق يخاف أن تكون محبته لغرضٍ من الأغراض، فتنقضي محبته عند انقضاء ذلك الغرض.

وإنما مراده: أن محبته تدوم ولا تنقضي أبداً، وأن لا يجعل محبوبه وسيلةً له إلى غيره، بل يجعل ما سواه وسيلةً له إلى محبوبه. وهذا القدر هو الذي حام عليه القوم^(١) وتكلَّموا فيه وشمَّروا إليه، فمنهم من أحسن التعبير عنه، ومنهم من أساء العبارة وقصده وصدقه يصلح فساد عبارته. ومن النَّاس من لم يفهم هذا كما ينبغي، فلم يجد له ملجأً غير الإنكار، والله يغفر لكلِّ من قصده الحقُّ واتَّباع مرضاته، فإنَّه واسع المغفرة.



(١) في ع زيادة: «وداروا حوله».

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة الاستقامة.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشُرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [فصلت: ٣٠].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (١٣) ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأحقاف: ١٣-١٤].

وقال لرسوله ﷺ: ﴿فَاسْتَقِمَّ كَمَا أَمَرْتُ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [هود: ١١٢]، فبين أن الاستقامة بعدم الطغيان، وهو مجاوزة الحدود (١).

وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌُ وَاحِدٌ فَاستَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوا﴾ [فصلت: ٦] (٢).

سئل صديق الأمة وأعظمها (٣) استقامة أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الاستقامة، فقال: أن لا تشرك بالله شيئاً (٤)؛ يريد الاستقامة على محض

(١) زيد في ع: «في كل شيء».

(٢) زيد في ع: «وقال تعالى: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾».

(٣) ع: «وأعظمهم».

(٤) قاله تفسيرا لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَقَمُوا﴾. أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٣٢٦)

التوحيد.

وقال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الاستقامة: أن تستقيم على الأمر والنهي، ولا تروغ روغان الثعالب (١).

وقال عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿أَسْتَقِمُوا﴾ أخلصوا العمل لله.

وقال علي بن أبي طالب وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿أَسْتَقِمُوا﴾ أدوا الفرائض (٢).

وقال الحسن: استقاموا على أمر الله، فعملوا بطاعته واجتنبوا معصيته (٣).

وقال مجاهد: استقاموا على شهادة أن لا إله إلا الله حتى لحقوا بالله (٤).
وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: استقاموا على محبته وعبوديته،

وأبو داود في «الزهد» (٣٩) والطبري في «تفسيره» (٤٢٢/٢٠-٤٢٣) والحاكم (٤٤١/٢) والثعلبي في «تفسيره» (٢٣/٢٨٥) من طريقين عنه. والمؤلف صادر عن «معالم التنزيل» (١٧٢/٧) هنا وفي الأقوال الآتية.

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٣٢٥) - ومن طريقه الطبري (٤٢٥/٢٠) - عن الزهري عن عمر مرسلاً. وأخرجه سعيد بن منصور (١٨٩٢ - التفسير) من طريق آخر متصل بنحوه.

(٢) قول ابن عباس أسنده الطبري (٤٢٥/٢٠) من رواية علي بن أبي طلحة عنه.

(٣) أسنده الثعلبي في «تفسيره» (٢٣/٢٨٨)، والمؤلف صادر عن مختصره للبغوي كما سبق.

(٤) أسنده الطبري (٤٢٤/٢٠) بنحوه.

فلم يلتفتوا عنه يمينه ولا يسره^(١).

وفي «صحيح مسلم»^(٢) عن سفيان بن عبد الله قال: قلت: يا رسول الله قل لي في الإسلام قولاً لا أسأل عنه أحداً غيرك، قال: «قل آمنت بالله، ثم استقم».

وفيه^(٣) عن ثوبان عن النبي ﷺ قال: «استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن».

والمطلوب من العبد: الاستقامة وهي السداد، فإن لم يقدر عليها فالمقاربة، فإن نزل عنها فالتفريط والإضاعة. كما في «صحيح مسلم»^(٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «سددوا وقاربوا، واعلموا أنه لن ينجو أحدٌ منكم بعمله»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمته منه وفضل».

فجمع في هذا الحديث مقامات الدين كلها، فأمر بالاستقامة وهي السداد والإصابة في النيات والأقوال والأعمال، وأخبر في حديث ثوبان أنهم

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٢ / ٢٨).

(٢) برقم (٣٨) بنحوه، واللفظ لأحمد (١٥٤١٦).

(٣) كذا، ولم يخرج مسلم. وإنما أخرجه أحمد (٢٢٣٧٨، ٢٢٤١٤، ٢٢٤٣٣) والدارمي (٦٨١، ٦٨٢) وابن ماجه (٢٧٧) وابن حبان (١٠٣٧) والحاكم (١٣٠ / ١) وغيرهم من طرق عن ثوبان. وهو حديث صحيح بطرقه وشواهده. انظر: «أنيس الساري» (١ / ٥٥٣-٥٥٧).

(٤) برقم (٧٦ / ٢٨١٦)، وأخرجه البخاري (٥٦٧٣) أيضاً.

لا يطبقونها، فنقلهم إلى المقاربة وهي أن يقربوا من الاستقامة بحسب طاقتهم، كالذي يرمي إلى الغرض، فإن لم يصبه يقاربه. ومع هذا فأخبرهم أن الاستقامة والمقاربة لا تنجي يوم القيامة، فلا يركن أحدٌ إلى عمله^(١) ولا يرى أن نجاته به، بل إنّما نجاته برحمة الله وعفوه وفضله.

فالاستقامة كلمةٌ جامعةٌ، آخذةٌ مجامعَ الدِّين، وهي القيام بين يدي الله على حقيقة الصّدق والوفاء بالعهد. والاستقامة تتعلّق بالأقوال والأفعال والأحوال والنّيّات، فالاستقامة فيها: وقوعها لله وبالله وعلى أمر الله.

قال بعض العارفين: كن صاحب الاستقامة، لا طالب الكرامة، فإنّ نفسك متحرّكة في طلب الكرامة، وربّك يطالبك بالاستقامة^(٢).

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية - قدّس الله تعالى روحه - يقول: أعظم الكرامة لزوم الاستقامة^(٣).

فصل

قال صاحب «المنازل» رَحِمَهُ اللهُ^(٤) في قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ﴾ [فصلت: ٦]:
(إنّه إشارة إلى عين التفريد).

يريد: أنّه أرشدهم إلى شهود تفريده، وهو أن لا يروا غير فردانيّته. وتفريده نوعان: تفريد في العلم والمعرفة والشُّهود، وتفريد في الطَّلَب

(١) زاد في ع: «ولا يُعَجَّب به».

(٢) ذكره القشيري (ص ٤٧٣) عن أبي علي الجوزجاني.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (١١/ ٢٩٨).

(٤) (ص ٣٢) بنحوه.

والإرادة، وهما نوعا التوحيد^(١).

وفي قوله: (عين التفريد) إشارة إلى حال الجمع وأحديته التي هي عنده فوق علمه ومعرفته، لأنَّ التفرقة قد تجامع علم الجمع، وأمَّا حاله فلا تجمعه التفرقة.

فصل

قال^(٢): (والاستقامة روحٌ تحيا بها الأحوال، كما تربو للعامة عليها الأعمال، وهي برزخ بين وهاد التفرُّق وروابي الجمع).

شَبَّه الاستقامة للحال بمنزلة الرُّوح للبدن، فكما أنَّ البدن إذا خلا عن الرُّوح فهو ميِّت، فكذلك الحال إذا خلا عن الاستقامة فهو فاسد، وكما أنَّ حياة الأحوال بها، فزيادة أعمال الزاهدين أيضًا ورُبُّوُّها وزكاؤُها بها، فلا زكاء للعمل ولا صحَّة للحال بدونها.

وأمَّا كونها برزخًا بين وهاد التفرُّق وروابي الجمع، فالبرزخ: الحاجز بين شيئين متغايرين، والوهاد: الأمكنة المنخفضة من الأرض، واستعارها للتفرُّق لأنها تحجب من يكون فيها عن مطالعة ما يراه من هو على الروابي، كما أنَّ صاحب التفرُّق محجوبٌ عن مطالعة ما يراه صاحب الجمع ويشاهده. وأيضًا: فإنَّ حاله أنزل من حاله، فهو كصاحب الوهاد، وحال صاحب الجمع أعلى، فهو كصاحب الروابي. وشَبَّه حال صاحب الجمع

(١) ع: «التفريد»، خطأ.

(٢) «المنازل» (ص ٣٢).

بحال من على الروابي لعلوه وأن^(١) الروابي تكشف لمن عليها القريب
والبعيد، وصاحب الجمع تُكشَف له الحقائق المحجوبة عن صاحب
التفرقة.

إذا عرف هذا، فمعنى كونها برزخًا: أنَّ السالك يكون في أوَّل سلوكه في
أودية التفرقة، سائرًا إلى روابي الجمع، فيستقيم في طريق سيره غايةً
الاستقامة ليصل باستقامته إلى روابي الجمع، فاستقامته برزخٌ بين تلك
التفرقة التي كان فيها وبين الجمع الذي يؤمُّه ويقصده. وهذا بمنزلة تفرقة
المقيم في البلد في أنواع التصرفات؛ فإذا عزم على السفر، وخرج وفارق
البلد، واستمرَّ على السير = كان طريق سفره برزخًا بين البلد الذي كان فيه
والبلد الذي يقصده ويؤمُّه.

فصل

قال^(٢): (وهي على ثلاث درجاتٍ. الدرجة الأولى: الاستقامة على
الاجتهاد في الاقتصاد، لا عاديًا رسم العلم، ولا متجاوزًا حدَّ الإخلاص، ولا
مخالفًا نهج السُّنة).

هذه الدرجة تتضمَّن ستَّة أمورٍ: عملاً، واجتهادًا فيه وهو بذل المجهود،
واقتصادًا وهو السُّلوك بين طرفي الإفراط والجور على النفوس والتفريط
بالإضاعة، ووقوفًا مع ما يرسمه العلم لا وقوفًا مع دواعي الحال^(٣)، وإفراد

(١) ع: «ولأنَّ».

(٢) «المنازل» (ص ٣٣).

(٣) ع: «داعي الحال».

المعبود^(١) بالإرادة وهو الإخلاص، ووقوع الأعمال على الأمر وهو متابعة السنة.

فهذه^(٢) الأمور الستة تتم لأهل هذه الدرجة استقامتهم، وبالخروج عن واحدٍ منها يخرجون عن الاستقامة، إمّا خروجًا كليًا وإمّا خروجًا جزويًا.

والسلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يذكرون هذين الأصلين كثيرًا، وهما: الاقتصاد في الأعمال، والاعتصام بالسنة. فإنَّ الشيطان يَشْتُمُّ قلب العبد ويختبره، فإن رأى فيه داعيةً للبدعة وإعراضًا عن كمال الانقياد للسنة أخرجته عن الاعتصام بها. وإن رأى فيه حرصًا عليها وشدةً طلبٍ لها لم يظفر به من باب اقتطاعه عنها، فأمره بالاجتهاد والجور على النفس ومجاوزة حدِّ الاقتصاد فيها، قائلًا له: إنَّ هذا خيرٌ وطاعة، والزيادةُ والاجتهادُ فيها أولى^(٣)، فلا تفر مع أهل الفتور، ولا تنم مع أهل النوم؛ فلا يزال يحثُّه ويحرِّضه حتَّى يخرجته عن الاقتصاد فيها، فيخرجُ عن حدِّها؛ كما أنَّ الأوَّل خارج عن^(٤) هذا الحدِّ، فكذا هذا الآخر خارجٌ عن الحدِّ الآخر. وهذا حال الخوارج الذين يحقر أهل الاستقامة^(٥) صلاتهم مع صلاتهم، وصيامهم مع صيامهم، وقراءتهم مع قراءتهم. وكلا الأمرين خروجٌ عن السنة إلى البدعة، لكن هذا إلى بدعة

(١) المثبت من ج، ن. وفي ش: «إفرادًا للمعبود». وفي سائر النسخ: «إفراد للمعبود»، خطأ.

(٢) كذا في ش، ع. في سائر النسخ: «فهذه»، إلا أنه نقط من تحت في الأصل.

(٣) ع: «أكمل».

(٤) «عن» سقطت من الأصل، ثم استدركت فيه بلفظ: «من»، وكذا في ل، ع.

(٥) م: «أهل السنة»، وفي هامشها: «الاستقامة» مع الإشارة إلى أنه في نسخة كذلك.

التفريط والإضاعة، والآخر إلى بدعة المجاوزة والإسراف^(١).

وقال بعض السلف: ما أمر الله بأمرٍ إلَّا وللشيطان فيه نزغتان: إمَّا إلى تفريطٍ، وإمَّا إلى مجاوزةٍ^(٢)؛ لا يبالى بأيُّهما ظفر^(٣).^(٤)

فكلُّ الخير في اجتهادٍ باقتصادٍ مقرونٍ بالاتباع، كما قال بعض الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: اقتصادٌ في سبيلٍ وسنةٌ خيرٌ من اجتهادٍ في خلافٍ سبيلٍ وسنةٍ، فاحرصوا أن تكون أعمالكم على منهاج الأنبياء وستتَّهم^(٥).

وكذلك الرِّياء في الأعمال يخرجُه عن الاستقامة. والفتور والتواني يخرجُه عنها أيضًا.

فصل

قال^(٦): (الدرجة الثانية: استقامة الأحوال. وهي شهود الحقيقة لا كسبًا،

(١) م: «الإفراط».

(٢) زيد في ع: «وهي الإفراط».

(٣) هو قول مَحَلَّد بن الحسين الأزدي المهلبِّي، ثقة فاضل من أعقل أهل زمانه (ت ١٩١). أسنده عنه أبو نعيم في «الحلية» (٨/٢٦٦).

(٤) زيد في ع هنا: «وقال ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص: (يا عبد الله، إن لكل عامل شِرَّةً ولكل شِرَّةٍ فترة، فمن كانت فترته إلى سنة أفلح، ومن كانت فترته إلى بدعة خاب وخسر)، قال له ذلك حين أمره بالاعتقاد في العمل». أخرجه أحمد (٦٤٧٧) وابن خزيمة (٢١٠٥) وابن حبان (١١) وغيرهم.

(٥) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٨٧ - رواية نعيم) وابن أبي شيبة (٣٦٦٧٥) وأبو داود في «الزهد» (١٩٩) وهبة الله الطبري في «شرح السنة» (١٠) وأبو نعيم في «الحلية» (١/٢٥٣) من قول أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) «المنازل» (ص ٣٣).

ورفض الدعوى لا علمًا، والبقاء مع نور اليقظة لا تحفظًا).

يعني أن استقامة الحال بهذه الثلاثة.

أمّا (شهود الحقيقة)، فالحقيقة حقيقتان: حقيقة كونية وحقيقة دينية، يجمعهما حقيقة ثالثة، وهي مصدرهما ومنشؤهما وغايتهما.

وأكثر أرباب السلوك من المتأخرين إنما يريدون بالحقيقة: الكونية، وشهودها هو شهود تفرّد الربّ بالفعل، وأنّ ما سواه محلّ لجريان أحكامه وأفعاله، فهو كالحفير الذي هو محلّ لجريان الماء حسب. وعندهم (١) شهود هذه الحقيقة والفناء فيها غاية السالكين.

ومنهم من يشهد حقيقة الأزليّة والدوام، وفناء الحادثات وطيّها في ضمن بساط الأزليّة والأبدية، وتلاشيها في ذلك، فيشهدها معدومة، ويشهد تفرّد موجدّها بالوجود الحقّ، وأنّ وجود ما سواه رسومٌ وظلال (٢). فالأوّل يشهد تفرّده بالأفعال، وهذا يشهد تفرّده بالوجود (٣).

وصاحب الحقيقة الدينية في طور آخر، فإنّه في مشهد الأمر والنهي، والثواب والعقاب، والموالة والمعاداة، والفرق بين ما يحبّه ويرضاه وبين ما يبغضه ويسخطه. فهو في مقام الفرق الثاني الذي لا يحصل للعبد درجة الإسلام - فضلًا عن مقام الإحسان - إلّا به، فالمعرض عنه صفحًا لا نصيب

(١) في ع زيادة: «أنّ».

(٢) ل: «أطلال»، وإليه غيّر في الأصل، وهو خطأ. نعم، كثيرًا ما يُقرن بين الرسوم والأطلال في الشعر وغيره، ولكنه لا يستقيم هنا، فتأمل.

(٣) «الحقّ... بالوجود» ساقط من ش لا انتقال النظر.

له في الإسلام البتة. وهو الذي كان الجنيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يوصي^(١) أصحابه فيقول: «عليكم بالفرق الثاني»^(٢). وإنما سمي ثانياً لأنَّ الفرق الأول فرق بالطبع والنفس، وهذا فرق بالأمر.

والجمع أيضاً جمعان: جمعٌ في فرقٍ وهو جمع أهل الاستقامة والتوحيد، وجمعٌ بلا فرقٍ وهو جمع أهل الزندقة والإلحاد. فالناس ثلاثة:

- صاحب فرقٍ بلا جمع، فهو مذموم ناقص مخدول.

- وصاحب جمعٍ بلا فرقٍ، فهو^(٣) ملحد زنديق.

- صاحب فرقٍ وجمعٍ، يشهد الفرق في الجمع والكثرة في الوحدة، فهو المستقيم الموحد الفارق. وهذا صاحب الحقيقة الثالثة، الجامعة للحقيقتين الدينية والكونية، فشهود هذه الحقيقة الجامعة هو عين الاستقامة.

وأما شهود الحقيقة الكونية أو الأزلية والفناء فيها، فأمرٌ مشترك بين المؤمنين والكفار، فإنَّ الكافر مُقرٌّ بقدر الله وقضائه وأزليته وأبديته، فإذا استغرق في هذا الشهود وفني به عن سواه فقد شهد الحقيقة.

وأما قوله: (لا كسباً)، أي يتحقق عند مشاهدة الحقيقة أنَّ شهودها لم يكن بالكسب، لأنَّ الكسب من أعمال النفس، والحقيقة لا تبدو مع بقاء النفس، إذ الحقيقة فردانية أحدية نورانية، فلا بدَّ من زوال ظلمة النفس ورؤية

(١) في ع زيادة: «به».

(٢) انظر ما تقدَّم (٣٨٧/١).

(٣) ع: «وهو جمع أهل الزندقة والإلحاد، فصاحبه».

كسبها، وإلا لم يشهد الحقيقة.

وأما (رفض الدعوى لا علمًا)، فالدعوى نسبة الحال وغيره إلى نفسك وإنيتك^(١)، فالاستقامة لا تصح إلا بتركها، سواء كانت حقًا أو باطلاً، فإن الدعوى الصادقة تطفئ نور المعرفة، فكيف بالكاذبة!

وأما قوله: (لا علمًا)، أي لا يكون الحامل له على ترك الدعوى مجرد علمه بفساد الدعوى ومنافاتها للاستقامة، فإذا تركها يكون تركها لكون العلم قد نهى عنها، فيكون تاركًا لها ظاهرًا لا حقيقةً، أو تاركًا لها لفظًا قائمًا بها حالًا، لأنه يرى أنه قد قام بحق العلم في تركها، فيتركها تواضعًا؛ بل يتركها حالًا وحقيقةً، كما يترك من أحب شيئًا تضره محبته حبه حالًا وحقيقةً.

فإذا تحقق أنه ليس له من الأمر شيء، كما قال الله عز وجل لخير خلقه على الإطلاق: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] = ترك الدعوى شهودًا وحقيقةً وحالًا.

وأما (البقاء مع نور اليقظة)، فهو الدوام في اليقظة، وأن لا يطفئ نورها بظلمة الغفلة، بل يستديم يقظته، ويرى أنه في ذلك كالمجذوب المأخوذ عن نفسه حفظًا من الله له، لا أن ذلك حصل بتحفظه واحترازه.

فهذه ثلاثة أمور: يقظة، واستدامة لها، وشهود أن ذلك بالحق سبحانه لا بك؛ فليس السبب^(٢) في نور اليقظة تحفظه، بل حفظ الله له.

وكان الشيخ رحمه الله يشير إلى أن الاستقامة في هذه الدرجة لا تحصل

(١) أي: ذاتك ووجودك. انظر: «المحيط» لابن عباد (١٠/ ٤٢٤).

(٢) ل: «سببًا». والمثبت من ش. وفي سائر النسخ: «سبب».

بكسب، وإنَّما هو مجرد موهبة، فإنَّه قال في الأولى: (الاستقامة على الاجتهاد) وفي الثانية: (استقامة الأحوال، لا كسبًا، ولا تحفظًا).

ومنازعته في ذلك متوجَّهة، وأنَّ ذلك ممَّا يمكن تحصيله كسبًا بتعاطي الأسباب التي تهجم صاحبها^(١) على هذا المقام. نعم، الذي يُنفى في هذا المقام: شهود^(٢) الكسب، وأنَّ هذا حصل^(٣) له بكسبه؛ فنفي الكسب شيءٌ ونفي شهوده شيء^(٤). ولعلَّ أن نُشبع الكلام في هذا فيما يأتي إن شاء الله.

فصل

قال^(٥): (الدرجة الثالثة: استقامة بترك رؤية الاستقامة، وبالغيبة عن تطلُّب الاستقامة، بشهود إقامة^(٦) الحق وتقويمه عزَّ اسمه^(٧)).

هذه الاستقامة معناها الذَّهول بمشهوده عن شهوده، فيغيب بالمشهود المقصود سبحانه عن رؤية استقامته في طلبه، فإنَّ رؤية الاستقامة تحجبه عن حقيقة الشُّهود.

(١) ع: «بصاحبها».

(٢) هنا انتهى ما وُجد من نسخة جامعة الإمام (م).

(٣) في الأصل، ل: «فضل». وفي ج، ن: «وصل»، والمثبت من ش، ع أشبه، وقد جاء على هامش الأصل أيضًا مسبقًا بـ «لعله».

(٤) في ع زيادة: «آخر».

(٥) «المنازل» (ص ٣٣).

(٦) ج، ن: «استقامة». وكذا كان في الأصل ثم أُصلح.

(٧) «عزَّ اسمه» من ش. وهو في «المنازل» و«شرح التلمساني».

وَأَمَّا (الغبية عن تَطَلُّب الاستقامة) فهو غيبته عن طلبها بشهود إقامة الحق للعبد وتقويمه إِيَّاه، فَإِنَّهُ إِذَا شَهِدَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُقِيمُ لَهُ وَالْمَقُومُ، وَأَنَّ استقامته وقيامه بالله، لا بنفسه ولا بطلبه = غاب بهذا الشُّهُود عن استشعار طلبه لها.

وهذا القدر من موجبات شهود معنى اسمه القيُّوم، وهو الذي قام بنفسه فلم يحتاج إلى أحدٍ، وقام كُلُّ شَيْءٍ بِهِ، فَكُلُّ مَا سِوَاهُ مُحْتَاجٌ ^(١) إِلَيْهِ بِالذَّاتِ. وليست حاجته إليه معلَّلةً بحدوثٍ كما يقول المتكلمون، ولا بإمكانٍ كما يقول الفلاسفة المشأؤون، بل حاجته إليه ذاتيةٌ له، وما بالذات لا يعلَّل.

نعم، الحدوث والإمكان دليلان على الحاجة، فالتعليل بهما من باب التعريف ^(٢)، لا من باب العلل المؤثِّرة. والله أعلم.



(١) ل: «يحتاج»، وفي الأصل محتمل.

(٢) ش، ج، ن: «التقرير».

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة التوكل.

قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]،

وقال: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٢].

وقال: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣].

وقال عن أوليائه: ﴿رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [الممتحنة: ٤]،

وقال: ﴿قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [الملك: ٢٩].

وقال لرسوله ﷺ: ﴿تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾ [النمل: ٧٩]،

وقال: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ٨١]، وقال: ﴿وَتَوَكَّلْ

عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقال: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ

عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وقال عن أنبيائه ورسله: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلًا﴾

[إبراهيم: ١٢]، وقال عن أصحاب نبئه: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ

جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل

عمران: ١٧٣].

وقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تَلِيَتْ عَلَيْهِمْ

آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢] (١).

(١) زاد في ع: «والقرآن مملوء من ذلك».

وفي «الصحيحين»^(١) - حديث السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب -: «هم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون».

وفي «صحيح البخاري»^(٢) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: (حسبنا الله ونعم الوكيل) قالها إبراهيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين أُلقي في النار، وقالها محمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين قالوا: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكَ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾.

وفي «الصحيحين»^(٣): أن رسول الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يقول: «اللهم لك أسلمت وبك آمنت، وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، اللهم أعوذ بعزتك - لا إله إلا أنت - أن تضلني، أنت الحي الذي لا يموت والجن والإنس يموتون».

وفي «الترمذي»^(٤) عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصاً وتروح بطاناً».

وفي «السنن»^(٥) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «من قال

(١) البخاري (٦٤٧٢) - واللفظ له - ومسلم (٢٢٠) من حديث ابن عباس.

(٢) برقم (٤٥٦٣).

(٣) البخاري (٧٣٨٣) ومسلم (٢٧١٧) من حديث ابن عباس، واللفظ لمسلم.

(٤) برقم (٢٣٤٤) وقال: حسن صحيح. وأخرجه أيضاً أحمد (٢٠٥) والنسائي في «الكبرى» (١١٨٠٥) وابن حبان (٧٣٠) والحاكم (٣١٨/٤) وغيرهم. واختاره الضياء (٣٣٤/١).

(٥) لأبي داود (٥٠٩٥) والترمذي (٣٤٢٦) والنسائي (٩٨٣٧ - الكبرى)، وأخرجه أيضاً ابن حبان (٨٢٢) والضياء (٣٧٢/٤)، كلهم من طريق ابن جريج عن إسحاق بن

- يعني إذا خرج من بيته - بسم الله، توكلت على الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، يقال له: هُديت وكُفيت ووُقيت، فيقول الشيطان للشيطان آخر: كيف لك برجلٍ قد هُدي وكُفي ووُقي؟».

التوكل نصف الدين، ونصفه الثاني الإنابة، فإن الدين استعانة وعبادة، فالتوكل هو الاستعانة، والإنابة هي العبادة.

ومنزله أوسع المنازل وأجمعها، ولا تزال معمورة بالنازلين لسعة متعلق التوكل، وكثرة حوائج العالمين، وعموم التوكل، ووقوعه من المؤمنين والكفار، والأبرار والفجار، والطير والوحش والبهائم. فأهل السماوات والأرض - المكلّفون وغيرهم - في مقام التوكل وإن تباين متعلق توكلهم:

فأولياؤه وخاصته متوكلون عليه في حصول ما يرضيه منهم وفي إقامته في الخلق، فيتوكلون عليه في الإيمان ونصرة دينه وإعلاء كلمته وجهاد أعدائه، وفي محابته وتنفيذ أوامره.

ودون هؤلاء من يتوكل عليه في استقامته في نفسه، وحفظ حاله مع الله، فارغاً من الناس.

عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. والأشبه أن فيه انقطاعاً بين ابن جريج وإسحاق، كما بينه الدارقطني في «العلل» (٢٣٤٦). وله شاهد عند ابن أبي شيبة (٣٠٢٢٥) من حديث ابن مسعود موقوفاً عليه، وإسناده حسن إلا أنه مرسل، يرويه عون بن عبد الله بن عتبة عن عم أبيه عبد الله بن مسعود ولم يدركه. وشاهد آخر من حديث أبي هريرة عند ابن ماجه (٣٨٨٦)، ولكن إسناده واهٍ. وصحّ نحوه من قول كعب الأحبار مقطوعاً عند ابن أبي شيبة (٢٩٨١٣، ٢٩٨١٤).

ودون هؤلاء من يتوكّل عليه في معلوم^(١) يناله منه من رزقٍ، أو عافيةٍ، أو نصيرٍ على عدوٍّ، أو زوجةٍ أو ولدٍ، ونحو ذلك.

ودون هؤلاء من يتوكّل عليه في حصول ما لا يحبه ويرضاه من الظلم والعدوان وحصول الإثم والفواحش، فإنّ أصحاب هذه المطالب لا ينالونها غالباً إلا باستعانتهم بالله وتوكّلهم عليه، بل قد يكون توكّلهم أقوى من توكّل كثيرٍ من أصحاب الطاعات. ولهذا يلقون أنفسهم في المتالف والمهالك معتمدين على الله أن يسلمهم ويظفرهم بمطالبهم.

فأفضل التوكّل: التوكّل في الواجب، أعني: واجب الحقّ، وواجب الخلق، وواجب النفس. وأوسع وأنفعه: التوكّل في التأثير في الخارج في مصلحة دينيّة، أو في دفع مفسدة دينيّة، وهو توكّل الأنبياء في إقامة دين الله ودفع فساد المفسدين في الأرض، وهذا توكّل ورثتهم. ثمّ الناس بعد في التوكّل على حسب همهم ومقاصدهم، فمن متوكّل^(٢) على الله في حصول الملك، ومتوكّل في حصول رغيّف.

ومن صدق توكّله على الله في حصول شيء ناله، فإن كان محبوباً له مرضياً كانت له فيه العاقبة المحمودّة، وإن كان مسخوطاً مبغوضاً كان ما حصل له بتوكّله مضرّةً عليه، وإن كان مباحاً حصلت له مصلحة التوكّل دون مصلحة ما توكّل فيه إن لم يستعن به على طاعة^(٣).

(١) في ش زيادة: «يحبّه».

(٢) ل: «يتوكّل»، هنا وفي الموضع الآتي.

(٣) ع: «طاعاته».

فصل

فلنذكر معنى التوكل ودرجاته وما قيل فيه.

قال الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: التوكل عمل القلب^(١). ومعنى ذلك أنه عمل قلبي، ليس بقول اللسان ولا عمل الجوارح، ولا هو من باب العلوم والإدراكات^(٢).

ومن الناس من يجعله من باب المعارف والعلوم فيقول: هو علم القلب بكفاية الرب للعبد.

ومنهم من يفسره بالسكون وخمود حركة القلب، فيقول: التوكل هو انطراح القلب بين يدي الله، كانطراح الميت بين يدي الغاسل يقلبه كيف يشاء^(٣).

أو ترك الاختيار والاسترسال مع مجاري الأقدار^(٤).

(١) كذا نسبه المؤلف إلى الإمام أحمد هنا وفي «طريق الهجرتين» (٢/ ٥٦١). وأخشى أن يكون تصحّف عليه «الجنيد» إلى «أحمد»، لأن القول له في كتابه «جوابات مسائل الشاميين»، كما نقله عنه القشيري (ص ٩٦). وإلى الجنيد يعزوه شيخ الإسلام في رسائله، كما في «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٨٦، ١٠/ ٢٦٨، ١٢/ ٤٠٥) وغيرها.

(٢) ش: «الإرادات»، خطأ.

(٣) هو قول سهل بن عبد الله التستري كما أسنده البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢٥٠) وذكره القشيري (ص ٤٠٩).

(٤) قال أبو يعقوب النَّهْرَجُورِي (ت ٣٣٠): «أدنى التوكل ترك الاختيار»، أسنده البيهقي في «الشعب» (١٢٣٦). وذكر صاحب «قوت القلوب» (٢/ ٤) عن سهل أن أدنى التوكل ترك الأماني، وأوسطه ترك الاختيار.

قال سهل: التوكل الاسترسال مع الله على^(١) ما يريد^(٢).

ومنهم من يفسره بالرّضا، فيقول: هو الرّضا بالمقدور.

قال بشرّ الحافي رحمه الله: يقول أحدهم: توكلت على الله؛ يكذب على الله، لو توكل على الله رضي بما يفعل الله^(٣).

وسئل يحيى بن معاذ رحمه الله عن متى يكون الرجل متوكلاً؟ فقال: إذا رضي بالله وكيلاً^(٤).

ومنهم من يفسره بالثقة بالله، والطمأنينة إليه، والسكون إليه.

قال ابن عطاء رحمه الله عن التوكل أن لا يظهر فيك انزعاج إلى الأسباب مع شدة فافتك إليها، ولا نزول عن حقيقة السكون إلى الحق مع وقوفك عليها^(٥).

وقال ذو النون: هو ترك تدبير النفس والانخلاع من الحول والقوة^(٦). وإنما يقوى العبد على التوكل إذا علم أن الحق سبحانه يعلم ويرى ما هو فيه.

(١) ع: «مع»، خطأ.

(٢) ذكره الطوسي في «اللمع» (ص ٥٢) وعنه القشيري (ص ٤١١).

(٣) «القشيرية» (ص ٤١٠).

(٤) «القشيرية» (ص ٤١٠).

(٥) «القشيرية» (ص ٤١٠).

(٦) إلى هنا في «اللمع» (ص ٥٢)، وما بعده عند القشيري (ص ٤١١)، وهو من كلامه لا تنمة كلام ذي النون. وأسند السلمي في «طبقاته» (ص ٥٠) عن السري السقطي أنه أيضاً فسر التوكل بالانخلاع من الحول والقوة.

وقال بعضهم: التوكلُ التعلُّقُ بالله في كلِّ حالٍ (١).

وقيل: التوكلُ أن تردَّ عليك موارد الفاقات، فلا تسمو إلا إلى من إليه الكفايات (٢).

وقيل: نفي الشُّكوك والتفويض إلى مالك الملوكة.

وقال ذو النُّون رحمه الله: خلع الأرباب وقطع الأسباب (٣)؛ يريد قطعها من تعلُّق القلب بها، لا من ملابسة الجوارح لها. ومنهم من جعله مركَّباً من أمرين أو أمورٍ.

فقال أبو سعيد الخِرَازي - رحمه الله عليه -: التوكلُ اضطرابٌ بلا سكونٍ وسكونٌ بلا اضطرابٍ (٤). يريد: حركةً ذاتة في الأسباب بالظاهر والباطن، وسكوناً إلى المسبِّب وركوناً إليه، فلا يضطرب قلبه معه، ولا تسكن (٥) حركته في الأسباب الموصلة إلى رضاه.

وقال أبو ترابٍ النخشي: هو طرح البدن في العبوديَّة، وتعلُّق القلب

(١) ذكره القشيري (ص ٤١٢) عن أبي عبد الله القُرشي.

(٢) انظر: «القشيرية» (ص ٤١٦).

(٣) أسنده السلمي في «تفسيره» (١/ ١٧٥) وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٨٠) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢٣٣) والقشيري (ص ٤١٢).

(٤) «القشيرية» (ص ٤١٣). وأسنده السُّلمي في «تفسيره» (٢/ ١١٩). ولعل أبا سعيد أخذ ذلك عن بشرٍ الحافي (وكان قد صحبه)، فإن أبا نعيم أسنده في «الحلية» (٨/ ٣٥١) من قول بشر.

(٥) ش: «تستكن».

بالتَّوْبِيَّةِ، والطَّمَأْنِينَةِ إِلَى الكَفَايَةِ، فَإِنْ أُعْطِيَ شُكْرٌ وَإِنْ مُنِعَ صَبْرٌ^(١). فجعله
مَرْكَبًا مِنْ خَمْسَةِ أُمُورٍ: الْقِيَامُ بِحَرَكَاتِ الْعِبَادَةِ، وَتَعَلُّقُ الْقَلْبِ بِتَدْيِيرِ الرَّبِّ
وَسُكُونُهُ إِلَى قَضَائِهِ وَقَدْرِهِ، وَطَمَأْنِينَتُهُ بِكَفَايَتِهِ^(٢)، وَشُكْرُهُ إِذَا أُعْطِيَ، وَصَبْرُهُ
إِذَا مُنِعَ.

قال أبو يعقوب النَّهْرَجُورِيُّ: التَّوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ بِكَمَالِ الْحَقِيقَةِ وَقَعَ
لِإِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ ﷺ فِي الْوَقْتِ الَّذِي قَالَ لِجَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَمَّا إِلَيْكَ فَلَا؛
لَأَنَّهُ غَابَتْ نَفْسُهُ بِاللَّهِ، فَلَمْ يَرِمْعَ اللَّهُ غَيْرَ اللَّهِ^(٣).

وَأَجْمَعَ الْقَوْمُ عَلَى أَنَّ التَّوَكَّلَ لَا يَنَافِي الْقِيَامَ بِالْأَسْبَابِ، بَلْ لَا^(٤) يَصِحُّ
التَّوَكَّلُ إِلَّا مَعَ الْقِيَامِ بِهَا، وَإِلَّا فَهُوَ بَطَالَةٌ وَتَوَكَّلٌ فَاسِدٌ^(٥).

(١) ذكره الطوسي في «اللمع» (ص ٥١-٥٢)، ثم عنه القشيري (ص ٤١١). وذكره أيضًا
السلمي في «تفسيره» (١/٣٤٢).

(٢) في ع زيادة: «له».

(٣) أسنده البيهقي في «الشعب» (١٢٣٤) والقشيري (ص ٤١٢). وأما خبر جبريل مع
الخليل فلم يثبت مرفوعًا، وإنما روي في آثار عن السلف. انظر: «تفسير الطبري»
(١٦/٣٠٩) والثعلبي (١٨/١٥٢) و«شعب الإيمان» (١٠٤٥) و«طبقات الحنابلة»
(٢/٥٥٦) و«مجموع الفتاوى» (٨/٥٣٩).

(٤) ع: «فلا».

(٥) كذا قال المؤلف: إن القوم أجمعوا على ذلك، والظاهر أنه يقصد العارفين الراسخين
في العلم منهم. وإلا فقد ذكر القشيري في باب التوكل (ص ٤٠٨-٤٢٣) عددًا من
الأقوال والحكايات الدالة على أن بعض السالكين والعباد كان يرى نبذ الأسباب
والسفر بلا زاد وإثارة البطالة على الاشتغال بالمكاسب. وسيشير المؤلف نفسه إلى
هؤلاء (ص ٤١٥) ويقول: «درجتهم ناقصة عند العارفين».

قال سهل بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من طعن في الحركة فقد طعن في السُّنَّة، ومن طعن في التوكُّل فقد طعن في الإيمان، فالتوكُّل حال النبي ﷺ والكسبُ سنَّته، فمن عمل على حاله فلا يترك سنَّته (١).

وهذا معنى قول أبي سعيد: هو اضطرابٌ بلا سكونٍ وسكونٌ بلا اضطرابٍ، وقول سهلٍ أبين وأرفع.

وقيل: التوكُّل قطع علائق القلب بغير الله. سئل سهل عن التوكُّل فقال: قلبٌ عاش مع الله بلا علاقة (٢).

وقيل: التوكُّل هجر (٣) العلائق ومواصلة الحقائق.

وقيل: التوكُّل أن يستوي عندك الإكثار والإقلال (٤). وهذا من موجباته وآثاره، لا أنَّه حقيقته.

وقيل: هو ترك كلِّ سببٍ يُوصل (٥) إلى مسبِّبٍ، حتَّى يكون الحقُّ هو المتولَّى لذلك (٦). وهذا صحيح من وجهٍ، باطل من وجهٍ، فترك الأسبابِ المأمور بها قاذخٌ في التوكُّل، وقد تولَّى الحقُّ إيصال العبد بها. وأمَّا ترك

(١) أسنده أبو نعيم في «الحلية» (١٠/١٩٥) والبيهقي في «الشعب» (١٢٣١) والقشيري

(ص ٤١٤) إلى قوله: «فقد طعن في الإيمان». وما بعده ذكره القشيري (ص ٤١٢)

عنه بلا إسناد.

(٢) «القشيرية» (ص ٤١٣).

(٣) ش: «قطع».

(٤) «القشيرية» (ص ٤١٣).

(٥) ع: «يوصلك».

(٦) ذكره القشيري (ص ٤١٢) عن أبي عبد الله القرشي.

الأسباب المباحة، فإن تركها لما هو أرجح منها مصلحة فممدوح، وإلا فمذموم.

وقيل: هو إلقاء النفس في العبودية، وإخراجها من الربوبية^(١). يريد استرسالها مع الأمر، وبرائها من حولها وقوتها وشهود ذلك بها، بل بالرب وحده.

ومنهم من قال: التوكل هو التسليم لأمر الرب وقضائه.

ومنهم من قال: هو التفويض إليه في كل حال.

ومنهم من جعل التوكل بدايةً، والتسليم وساطةً، والتفويض نهايةً.

قال أبو علي الدقاق رحمه الله: التوكل ثلاث درجات: التوكل، ثم التسليم، ثم التفويض؛ فالمتوكل يسكن إلى وعده، وصاحب التسليم يكتفي بعلمه، وصاحب التفويض يرضى بحكمه؛ فالتوكل بداية، والتسليم وساطة، والتفويض نهاية. فالتوكل صفة المؤمنين، والتسليم صفة الأولياء، والتفويض صفة الموحددين. التوكل صفة العوام، والتسليم صفة الخواص، والتفويض صفة خاصة الخاصة. التوكل صفة الأنبياء، والتسليم^(٢) صفة إبراهيم الخليل، والتفويض صفة نبينا صلوات الله عليه. هذا كله كلام الدقاق^(٣).

(١) هو قول ذي النون، كما أسنده السلمي في «تفسيره» (١/ ١٧٥) وأبو نعيم في «الحلية» (٣٨٠/ ٩) والبيهقي في «الشعب» (١٢٣٣) والقشيري (ص ٤١٢).

(٢) في الأصل: «التفويض»، وكتب فوقه: «لعله التسليم»، وهو الصواب.

(٣) «القشيرية» (ص ٤١٣، ٤١٥) متفرقا.

ومعنى هذا أن التوكل اعتمادٌ على الوكيل، وقد يعتمد الموكل^(١) على وكيله مع نوع اقتراح عليه وإرادةٍ وشائبةٍ منازعةٍ، فإذا سلّم إليه زال عنه ذلك، ورضي بما يفعله وكيله. وحال المفوض فوق هذا، فإنه طالبٌ مريدٌ ممّن فوّض إليه ملتمسٌ منه أن يتولّى أموره، فهو رضا واختيار وتسليم واعتماد؛ فالتوكل يندرج في التسليم، وهو والتسليم يندرجان في التفويض.

فصل

وحقيقة الأمر: أنّ التوكل حالٌ مركّبٌ من مجموع أمورٍ، لا تتم حقيقة التوكل إلا بها. وكلُّ أشار إلى واحدٍ من هذه الأمور أو اثنين أو أكثر.

فأول ذلك: معرفةٌ بالربِّ وصفاته من قدرته، وكفايته، وقِيُومِيَّتِهِ، وانتهاء الأمور إلى علمه، وصدورها عن مشيئته وقدرته. وهذه المعرفة أول درجة يضع بها العبد قدمه في مقام التوكل.

قال شيخنا رَحِمَهُ اللهُ عَنَّةُ: ولذلك لا يصحُّ التوكل ولا يُتصوّر من فيلسوف، ولا من القدرية النفاة القائلين بأنه يكون في ملكه ما لا يشاؤه، ولا يستقيم أيضًا من الجهمية النفاة لصفات الربِّ، ولا يستقيم التوكل إلا من أهل الإثبات^(٢). فأَيُّ توكل لمن يعتقد أنّ الله لا يعلم جزويّات العالم^(٣)، ولا هو فاعل باختياره، ولا له إرادة ولا مشيئة، ولا يقوم به صفة؟! فكلُّ من كان بالله وصفاته أعلم وأعرف كان توكله أصحَّ وأقوى.

(١) الأصل: «الوكيل». ل: «المتوكل». ع: «الرجل». وسقط من ش. والمثبت من ج، ن.

(٢) لعله هنا ينتهي كلام شيخ الإسلام، وما بعده من كلام المؤلف.

(٣) في ع زيادة: «سفليةً وعلويةً».

فصل

الدرجة الثانية: إثبات الأسباب والمسببات، فإنَّ من نفاها فتوكُّله مدخول. وهذا عكس ما يظهر في بدوات الرَّأي: أنَّ إثبات الأسباب يقدح في التوكُّل، وأنَّ بنفيها تمام التوكُّل.

فاعلم أنَّ نفاة الأسباب لا يستقيم لهم توكُّل البتَّة، لأنَّ التوكُّل (١) من أقوى الأسباب في حصول المتوكِّل فيه، فهو كالِدُّعاء الذي جعله الله سببًا في حصول المدعوِّ به، فإذا اعتقد العبد أنَّ توكُّله لم ينصبه الله سببًا، ولا جعل دعاءه سببًا لنيل شيءٍ، فإنَّ المتوكِّل فيه المدعوِّ بحصوله إن كان قد قدَّر حصل، توكَّل أو لم يتوكَّل، دعا أو لم يدع، وإن لم يُقدَّر لم يحصل، توكَّل أيضًا أو ترك التوكُّل (٢).

وصرَّح هؤلاء أنَّ التوكُّل والدُّعاء عبوديَّة محضة، لا فائدة لهما إلَّا ذلك، ولو ترك العبد التوكُّل والدُّعاء لما فاته شيءٌ ممَّا قدَّر له! ومن غلاتهم من يجعل الدُّعاء بعدم المؤاخذه على الخطي والنسيان عديم الفائدة، إذ هو مضمون الحصول (٣).

(١) ل: «المتوكِّل».

(٢) لم يأت جواب: «فإذا اعتقد العبد... إلخ، تقديره: «فإنه حينئذ يترك التوكُّل والدُّعاء»، أو نحو ذلك.

(٣) قال الرازي في «تفسيره» في الكلام على خواتيم سورة البقرة: «المقصود من الدعاء إظهار التضرع إلى الله تعالى لا طلب الفعل، ولذلك فإن الداعي كثيرًا ما يدعو بما يقطع بأن الله تعالى يفعل له سواء دعا أو لم يدع».

ورأيت بعض متعمّقي هؤلاء في كتابٍ له لا يجوزُ الدُّعاء بهذا، وإنّما يجوزُه تلاوةً لا دعاءً. قال: لأنّ الدُّعاء به يتضمّن الشكَّ في وقوعه، لأنّ الداعي بين الخوف والرجاء، والشكُّ في وقوع ذلك شكٌّ في خبر الله تعالى. فانظر إلى ما قاد إنكارُ الأسباب من العظائم، وتحريمُ الدُّعاء بما أثنى الله على عباده وأوليائه بالدُّعاء به وبطلبه. ولم يزل المسلمون من عهد نبيّهم وإلى الآن يدعون به في مقامات الدُّعاء، وهو من أفضل الدعوات.

وجواب هذا الوهم الباطل أن يقال: بقي قسم ثالث غير ما ذكرتم من القسمين لم تذكروه، وهو الواقع، وهو أن يكون قضى بحصول الشيء عند حصول سببه من التوكُّل والدُّعاء، فنصب الدُّعاء والتوكُّل سببين لحصول المطلوب، وقضى بحصوله إذا فعل العبد سببه، فإذا لم يأت بالسبب امتنع المسبّب.

وهذا كما قضى بحصول الولد إذا جامع الرجل من يُحبّلها، فإذا لم يجامع لم يخلق منه الولد. وقضى بحصول الشُّبع إذا أكل والريّ إذا شرب، فإذا لم يفعل لم يشبع ولم يَرَوْ. وقضى بحصول الحجّ والوصول إلى مكة إذا سافر وركب الطريق، فإذا جلس في بيته لم يصل إلى مكة أبداً. وقضى بدخول الجنة إذا أسلم وأتى بالأعمال الصّالحة، فإذا ترك الإسلام لم يدخلها أبداً. وقضى بإنضاج الطعام بإيقاد النار تحته. وقضى بطلوع الحبوب التي تزرع بشقّ الأرض وإلقاء البذر فيها، فما لم يأت بذلك لم يحصد^(١) إلا الخيبة.

(١) ع: «لم يحصّل».

فوزان ما قاله منكرو الأسباب: أن يترك كلُّ من هؤلاء السببَ الموصلَ ويقول: إن كان قُضي لي وسبق في الأزل حصولُ الولد والشَّيع والريِّ والحجِّ ونحوها = فلا بدَّ أن يصل إلَيَّ، تحرَّكت أو سكنت، تزوّجت أو تركت، سافرت أو قعدت، وإن لم يكن قضي لي لم يحصل لي أيضًا فعلت أو تركت. فهل يعدُّ أحدٌ هذا من جملة العقلاء؟ وهل البهائم إلَّا أفقه منه؟ فإنَّ البهيمة تسعى في السبب بالهداية العامّة.

فالتوكُّل من أعظم الأسباب التي يحصل بها المطلوب، ويندفع بها المكروه، فمن أنكر الأسباب لم يستقم منه التوكُّل. ولكن من تمام التوكُّل عدم الرُّكون إلى الأسباب، وقطعُ علاقة القلب بها؛ فيكون حال قلبه قيامه بالله لا بها، وحال بدنه قيامه^(١) بها.

فالأَسباب محلُّ حكمة الله وأمره ودينه، والتوكُّل متعلِّقُ بربوبيّته وقضائه وقدره، فلا تقوم عبوديّة الأسباب إلَّا على ساق التوكُّل، ولا يقوم ساق التوكُّل إلَّا على قدم العبوديّة.

فصل

الدرجة الثالثة: رسوخ القلب في مقام التوحيد^(٢)، فإنَّه لا يستقيم توكُّل العبد حتّى يصحَّ له توحيده، بل حقيقة التوكُّل توحيد القلب، فما دامت فيه علائق الشُّرك فتوكُّله معلول مدخول.

وعلى قدر تجريد التوحيد تكون صحّة التوكُّل، فإنَّ العبد متى التفت

(١) «قيامه» من ع.

(٢) ع: «التوكُّل»، خطأ.

إلى غير الله أخذ ذلك الالتفات شعبةً من شعب قلبه، فنقص من توكله على الله بقدر ذهاب تلك الشعبة، ومن هاهنا ظنٌّ من ظنٍّ أنَّ التوكل لا يصحُّ إلا برفض الأسباب. وهذا حق، لكن رفضها عن القلب أو^(١) عن الجوارح؟ فالتوكل لا يتمُّ إلا برفض الأسباب عن القلب وتعلُّق الجوارح بها، فيكون منقطعاً منها متصلاً بها.

فصل

الدرجة الرابعة: اعتماد القلب على الله واستناده إليه وسكونه إليه، بحيث لا يبقى فيه اضطراب من تشويش الأسباب، ولا سكونٌ إليها، بل يخلع السكون إليها من قلبه، ويلبس السكون إلى مسببها.

وعلاوة هذا أنَّه لا يبالي بإقبالها وإدبارها، ولا يضطرب قلبه ويخفق عند إدبار ما يحبُّ منها وإقبال ما يكره، لأنَّ اعتمادَه على الله وسكونه إليه واستناده إليه قد حصَّنه من خوفها ورجائها. فحاله حال من خرج عليه عدوٌّ عظيمٌ لا طاقة له به، فرأى حصناً مفتوحاً، فأدخله ربُّه إليه، وأغلق عليه باب الحصن، فهو يشاهد عدوّه خارج الحصن، فاضطرابُ قلبه وخوفه منهم في هذه الحال لا معنى له.

وكذلك من أعطاه ملكٌ درهماً، فسرق منه، فقال له الملك: عندي أضعافه، لا تهتمَّ، متى جئت إليَّ أعطيتك من خزائني أضعافه. فإذا علم صحَّة قول الملك، ووثق به، واطمأنَّ إليه، وعلم أنَّ خزائنه مليَّة^(٢) بذلك = لم

(١) كذا في النسخ. وفي المطبوعات: «لا».

(٢) كذا مضبوطاً على لغة التسهيل في ن، ع. وفي ش، ج: «مليَّة». وهو محتمل في الأصل، ل.

يحزنه فؤته.

وقد مثل ذلك بحال الطفل الرضيع في اعتماده وسكونه وطمأنينته بشدي أمّه لا يعرف غيره، وليس في قلبه التفاتٌ إلى غيره. كما قال بعض العارفين: المتوكل كالطفل، لا يعرف شيئاً يأوي إليه إلاّ ثدي أمّه، كذلك المتوكل لا يأوي إلاّ إلى ربّه عز وجل (١).

فصل

الدرجة الخامسة: حسن الظنّ بالله تعالى، فعلى قدر حسن ظنّك به ورجائك له يكون توكلّك عليه. ولذلك فسّر بعضهم التوكلّ بحسن الظن فقال: التوكلّ حسن الظنّ بالله (٢).

والتحقيق: أن حسن الظنّ به يدعو إلى التوكلّ عليه، إذ لا يتصوّر التوكلّ على من تُسيء ظنّك به، ولا التوكلّ على من لا ترجوه.

فصل

الدرجة السادسة: استسلام القلب له، وانجذاب دواعيه كلّها إليه، وقطع منازعته. وبهذا فسّره من قال: أن يكون العبد بين يدي الله كالميت بين يدي الغاسل يقلبه كيف أراد، (٣) لا يكون له حركة ولا تدبير.

وهذا معنى قول بعضهم: التوكلّ إسقاط التدبير، يعني الاستسلام لتدبير

(١) «القشيرية» (ص ٤١٦).

(٢) هو قول عبد الله بن داود الخريبي، الإمام الزاهد (ت ٢١٣). أسنده عنه ابن أبي الدنيا في «التوكل» (٣٠) و«حسن الظن بالله» (٢٧)، والبيهقي في «الشعب» (١٢١٤).

(٣) في ش زيادة: «أي».

الربّ لك. وهذا في غير باب الأمر والنهي، بل فيما يفعله بك، لا فيما أمرك بفعله.

فالاستسلام كتسليم العبد الذليل نفسه لسيّده، وانقياده له، وترك منازعات نفسه وإراداتها^(١) مع سيّده.

فصل

الدرجة السابعة: التفويض. وهو روح التوكّل ولُبُّه وحقيقته. وهو إلقاء أموره كلّها إلى الله، وإنزالها به طلبًا واختيارًا، لا كرها واضطرارًا، بل كتفويض الابن العاجز الضعيف المغلوب أموره إلى أبيه، العالم^(٢) بشفقته عليه ورحمته، وتمام كفايته، وحسن ولايته له وتديره له؛ فهو يرى أنّ تدبيره له خيرٌ من تدبيره لنفسه، وقيامه بمصالحه وتولّيّه لها خيرٌ من قيامه هو بمصالح نفسه وتولّيّه لها^(٣)، فلا يجد له أصلح ولا أوفق^(٤) من تفويضه أموره كلّها إلى أبيه، وراحته من حمل كلّها وثقل حملها، مع عجزه عنها وجهله بوجوه المصالح فيها، وعلمه بكمال من فوّض إليه وقدرته وشفقته.

فصل

فإذا وضع قدمه في هذه الدرجة، انتقل منها إلى درجة الرّضا. وهي ثمرة

(١) ش، ج: «إرادتها»، مفرد.

(٢) نعت للابن.

(٣) «خير من... لها» ساقط من ع لانتقال النظر.

(٤) ع: «أرفق».

التوكل. ومن فسّر التوكل بها فإنّما فسّره بأجل ثمراته وأعظم فوائده، فإنّه إذا توكل حقّ التوكل رضي بما يفعله وكيله.

وكان شيخنا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقول: المقدور يكتنفه أمران: التوكل قبله، والرّضا بعده، فمن توكل على الله قبل الفعل ورضي بالمقضيّ له بعد الفعل فقد قام بالعبودية. أو معنى هذا^(١).

قلت: وهذا معنى قوله ﷺ في دعاء الاستخارة: «اللهمّ إنّي أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك»، فهذا توكل وتفويض. ثمّ قال: «فإنّك تعلم ولا أعلم، وتقدر ولا أقدر، وأنت علّام الغيوب»، فهذا تبرؤ إليه من العلم والحوّل والقوّة، وتوسّل إليه سبحانه بصفاته التي هي أحبّ ما توسّل إليه بها المتوسّلون. ثمّ سأل ربّه أن يقضي له ذلك الأمر إن كان فيه مصلحته عاجلاً وآجلاً، وأن يصرفه عنه إن كان فيه مضرّته عاجلاً وآجلاً. فهذا هو حاجته التي سألتها، فلم يبق عليه إلّا الرّضا بما يقضيه له فقال: «واقدر لي الخير حيث كان ثمّ رضني به».

فقد اشتمل هذا الدّعاء على هذه المعارف الإلهيّة والحقائق الإيمانيّة التي من جملتها التوكل والتفويض قبل وقوع المقدور، والرّضا بعده، وهو ثمرة التوكل والتفويض وعلامة صحّته، فإن لم يرض بما قضى له فتفويضه معلول فاسد.

فباستكمال هذه الدرجات الثمان يستكمل العبد مقام التوكل، وتثبت قدمه فيه. وهذا معنى قول بشر الحافي: يقول أحدهم: توكلتُ على الله؛

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٨/٧٦، ١٠/٣٧).

يكذب على الله، لو توكل على الله لرضي بما يفعل الله^(١). وقول يحيى بن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد سئل: متى يكون الرجل متوكلًا؟ فقال: إذا رضي بالله وكيلاً^(٢).

فصل

وكثيراً ما يشتبه في هذا الباب المحمودُ الكامل بالمذموم الناقص، فيشتبه^(٣) التفويض بالإضاعة، فيضيع العبد حظَّه ظناً أنَّ ذلك منه تفويض وتوكل، وإنَّما هو تضييع لا تفويض، فالتضييع في حقَّ الله، والتفويض في حقِّك.

ومنه: اشتباه التوكل بالراحة وإلقاء حَمْل الكَلِّ، فيظنُّ صاحبه أنَّه متوكل، وإنَّما هو عاملٌ على قدم الراحة. وعلامة ذلك أنَّ المتوكل مجتهد في الأسباب المأمور بها غاية الاجتهاد، مستريحٌ من غيرها لتعبه بها، والعامل على الراحة آخذٌ من الأمر مقدار ما تندفع به الضرورة وتسقط به عنه مطالبة الشرع؛ فهذا لون، وهذا لون.

ومنه: اشتباه خلع الأسباب بتعطيلها. فخلعها توحيد، وتعطيلها إلحاد وزندقة، فخلعها عدمُ اعتماد القلب عليها ووثوقه^(٤) بها وركونه إليها مع قيامه بها، وتعطيلها إلغاؤها من الجوارح.

(١) زاد في ع: «به»، وهو في «القشيرية» كذلك.

(٢) قد سبق القولان، وهما في «القشيرية» (ص ٤١٠).

(٣) ش: «ويشتبه». وكذا كان في الأصل ثم أُصلح.

(٤) ش: «وتوثُّقه».

ومنه: اشتباه الثقة بالله بالغرّة والعجز. والفرق بينهما: أنَّ الواثق بالله قد فعل ما أمر به، ووثق بالله في طلوع ثمرته وتنميتها وتزكيتها^(١)، كغارس الشجر وبأذر الأرض؛ والمغتتر العاجز قد فرط فيما أمر به، وزعم أنَّه واثق بالله. والثقة إنما تصحُّ مع بذل المجهود.

ومنه: اشتباه الطمأنينة إلى الله والسكون إليه بالطمأنينة إلى المعلوم وسكون القلب إليه. ولا يميّز بينهما إلا صاحب البصيرة، كما يُذكر عن أبي سليمان الداراني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه رأى رجلاً بمكة - أعزّها الله (٢) - لا يتناول شيئاً إلا شربة من ماء زمزم، فمضى عليه أيام، فقال له أبو سليمان يوماً: رأيت لو غارت زمزم، أيش كنت تشرب؟ فقام وقبّل رأسه وقال: جزاك الله خيراً حيث أرشدتني، فإنّي كنت أعبد زمزم منذ أيام (٣)، ومضى (٤).

وأكثر المتوكّلين سكونهم وطمأنيتهم إلى المعلوم، وهم يظنون أنه إلى الله، وعلامة ذلك أنّه متى انقطع معلوم أحدهم حضره همّه وبثّه وخوفه. فعلم أنّ طمأنينته وسكونه لم يكن إلى الله.

ومنه: اشتباه الرضا عن الله بكلّ ما يفعل بعبد مِمَّا يحبّه ويكرهه بالعزم على ذلك وحديث النفس به، وذلك شيءٌ والحقيقة شيءٌ آخر. كما يحكى عن أبي سليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: أرجو أن أكون قد أعطيت طرفاً من الرضا، لو أدخلني النار كنت بذلك راضياً! فسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) في النسخ عدا: «وتنميتها وتزكيتها».

(٢) ج، ن: «شرفها الله». ولم ترد الجملة المعارضة في ل، ش، ع.

(٣) في ع زيادة: «ثم تركه»، وليست في مصدر النقل.

(٤) «القشيرية» (ص ٤١٦).

يقول: هذا عزمٌ منه على الرضا وحديثُ نفسٍ به، ولو أدخله النار لم يكن من ذلك شيء، وفرقٌ بين العزم على الشيء وبين حقيقته^(١).

ومنه: اشتباه علم التوكل بحال التوكل^(٢)، فكثيرٌ من الناس يعرف التوكل وحقيقته وتفصيله، فيظنُّ أنه بذلك متوكلٌ، وليس من أهل التوكل، فحال التوكل أمر^(٣) وراء العلم به. وهذا كعرفة المحبة والعلم بها وأسبابها ودواعيها وحال المحبِّ العاشق^(٤)، ومعرفة^(٥) علم الخوف وحال الخوف^(٦). وهو شبيهٌ بمعرفة المريض ماهية الصحة وحقيقتها وحاله بخلافها.

فهذا الباب يكثر اشتباه الدعاوي فيه بالحقائق، والعوارض بالمطالب، والآفات القاطعة بالأسباب الموصلة، والله يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم.

فصل

والتوكل من أعمِّ المقامات تعلُّقًا بالأسماء الحسنی، فإنَّ له تعلُّقًا خاصًّا بعامة أسماء الأفعال وأسماء الصفات. فله تعلُّقٌ باسم الغفار، والتوَّاب،

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/٣٧، ٦٨٩) و«الاستقامة» (٢/٨٦-٨٧).

(٢) ش: «المتوكلين».

(٣) في ع زيادة: «آخر».

(٤) ع: «وحال المحب العاشق وراء ذلك».

(٥) ع: «وكعرفة».

(٦) ع: «وحال الخائف وراء ذلك».

والعفو^(١)، والرحيم. وتعلّقاً^(٢) باسم الفتّاح، والوهّاب، والرزّاق، والمعطي، والمحسن. وتعلّقاً باسم المعزّ المذلّ، الخافض^(٣) الرّافع، المانع، من جهة توكلّه عليه في إذلال أعداء دينه وخفضهم ومنعهم أسباب النصر. وتعلّقاً بأسماء القدرة والإرادة. وله تعلّق عامّ بجميع الأسماء الحسنی، ولهذا فسّره من فسّره من الأئمة بأنّه المعرفة بالله. وإنّما أراد أنّه بحسب معرفة العبد يصحّ له مقام التوكل، فكلّما كان بالله أعرف كان توكلّه عليه أقوى.

فصل

وكثير من المتوكلين يكون مغبوناً في توكلّه، وقد توكل حقيقة التوكل وهو مغبون، كمن صرف توكلّه إلى حاجة جزويّة^(٤) استفرغ فيها قوّة توكلّه، ويمكنه نيلها^(٥) بأيسر شيء، وتفرغ قلبه للتوكل في زيادة الإيمان والعلم ونصرة الدّين والتأثير في العالم خيراً؛ فهذا توكل العاجز القاصر الهمة. كما يصرف بعضهم همّته وتوكلّه ودعائه إلى وجع يمكن مداواته بأدنى شيء، أو

(١) ش، ج، ن: «الغفور». وكذا كان في الأصل ول، ثم محيت الراء في الأصل وضُرب عليها في ل، وضرب على نقطة الغين فيهما لتصير فتحة، مع كتابة «ع» صغيرة تحتها في الأصل للدلالة على الإهمال.

(٢) كذا هنا وفي الموضعين الآتين، على توهم عطفه على «فإن له تعلّقاً».

(٣) سقط منع، ورُسم في ل، ج، ن بالطاء المشالة، فأثبت محقق طبعة الصمعي: «الحافظ» مع أنه مقرون بـ«الرافع»، وسيأتي قوله: «إذلال أعداء دينه وخفضهم».

(٤) ج، ن: «جزئية»، وهما لغتان.

(٥) ش، ج، ن: «فعلها»، تصحيف.

جوع يمكن زواله بنصف درهم^(١)، ويدع صرفه إلى نصرة الدين وقمع
المبتدعين^(٢) ومصالح المسلمين.

فصل

قال صاحب «المنازل» رحمته الله^(٣): (التوكل كِلَة الأمر إلى مالكة، والتعويل
على وكالته. وهو من أصعب منازل العائمة عليهم، وأوهى السبل عند
الخاصة، لأن الحق قد وكل الأمور كلها إلى نفسه، وأياس العالم من ملك
شيء منها).

قوله: (كِلَة الأمر إلى مالكة)، أي تسليمه إلى من هو بيده.

(والتعويل على وكالته)، أي الاعتماد على قيامه بالأمر، والاستغناء
بفعله عن فعلك، وإرادته عن إرادتك. والوكالة يراد بها أمران، أحدهما:
التوكيل^(٤)، وهو الاستنابة والتفويض. والثاني: التوكل، وهو التصرف بطريق
النيابة عن الموكل، وهذا من الجانبين، فإن الله عز وجل يوكل العبد وقيمه
في حفظ^(٥) ما وكله فيه، والعبد يوكل الرب ويعتمد عليه.

فأمَّا وكالة الرب عبده، ففي قوله: ﴿فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا
قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩]، قال قتادة: وكَّلنا بها الأنبياء الثمانية عشر

(١) ع: «بنصف رغيف أو نصف درهم».

(٢) في ع زيادة: «وزيادة الإيمان».

(٣) (ص ٣٣).

(٤) الأصل، ل، ن، ع: «التوكل»، تصحيف.

(٥) في النسخ عدا ع: «حفظه»، إلا أن هاء الضمير مُحيت من ل، وهو الصواب.

الذين ذكرناهم - يعني قبل هذه الآية. وقال أبو رجاء العطاردي: معناه: إن يكفر بها أهل الأرض، فقد وكلنا بها أهل السماء وهم الملائكة. وقال ابن عباس ومجاهد: هم الأنصار وأهل المدينة^(١). والصواب: أن المراد من قام بها إيماناً ودعوةً وجهاداً ونصرةً، فهؤلاء هم الذين وكلهم الله بها.

فإن قلت: فهل يصح أن يقال: إن أحداً وكيل الله؟

قلت: لا، فإن الوكيل من يتصرف عن^(٢) موكله بطريق النيابة، والله عز وجل لا نائب له، ولا يخلفه أحد، بل هو الذي يخلف عبده كما قال النبي ﷺ: «اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل»^(٣). على أنه لا يمتنع أن يطلق ذلك باعتبار أنه مأمورٌ بحفظ ما وكل فيه ورعايته والقيام به^(٤).

وأما توكيل العبد ربّه فهو تفويضه إليه وعزل نفسه عن التصرف، وإثباته لأهله ووليّه. ولهذا قيل في التوكل: إنه عزل النفس عن الرّبوبيّة وقيامها بالعبوديّة^(٥). وهذا معنى كون الربّ وكيل عبده، أي كافيه والقائم بأموره ومصالحه، لا أنه نائبه في التصرف.

فوكالة الربّ عبده أمرٌ وتعبّد وإحسانٌ إليه، وخلعةٌ منه عليه، لا عن

(١) أقوالهم عدا قول مجاهد أخرجه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٣٨٩، ٣٩٠). والمؤلف صادر عن «معالم التنزيل» (٣/ ١٦٦).

(٢) الأصل: «من».

(٣) أخرجه مسلم (١٣٤٢) من حديث ابن عمر.

(٤) وانظر: «مفتاح دار السعادة» (١/ ٤٦٠).

(٥) هو قول ذي النون، وقد سبق عزوه.

حاجةٍ منه وافتقارٍ إليه، كمالاته له. وأمّا توكل العبد ربّه فتسليمٌ لربوبيّته وقيامٌ بعبوديّته.

وقوله: (وهو من أصعب منازل العائمة عليهم)، لأنّ العائمة لم يخرجوا عن نفوسهم ومألوفاتهم، ولم يشاهدوا الحقيقة التي شهداها الخاصّة، وهي التي تشهد^(١) التوكل^(٢)، فهم في رقّ الأسباب، فيصعب عليهم الخروجُ عنها، وخلوّ القلب منها، والاشتغال بملاحظة المسبّب وحده.

وأما كونه (أوهى السبل عند الخاصّة)، فليس على إطلاقه، بل هو من أجلّ السبل عندهم وأفضلها وأعظمها قدرًا. وقد تقدّم في صدر الباب أمرُ الله رسوله بذلك، وحضّه عليه هو والمؤمنين. ومن أسمائه ﷺ: المتوكّل^(٣)، وتوكّله أعظم توكّل.

وقد قال الله^(٤): ﴿تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾ [النمل: ٧٩]، وفي ذكر أمره بالتوكّل^(٥) مع إخباره بأنّه على الحقّ دلالةٌ على أن الدّين مجموعُه^(٦) في هذين الأمرين: أن يكون العبد على الحقّ في قوله وعمله

(١) كذا في النسخ، وأخشى أن يكون تصحيفًا عن «ثمر»، على غرار ما سبق (ص ٢٤٧) من قوله: «والإيمان بالقدر يثمر التوكل».

(٢) ع: «التوكل».

(٣) هكذا سمّي في التوراة على ما أخبر به عبد الله بن عمرو بن العاص في حديث له عن صفة النبي ﷺ فيها. أخرجه البخاري (٢١٢٥).

(٤) في ع زيادة: «له».

(٥) «وقد قال الله...» إلى هنا ساقط من طبعة الصميعي.

(٦) ع: «بمجموعه».

واعتقاده ونبيته، وأن يكون متوكلًا على الله واثقًا به؛ فالدين كله في هذين المقامين.

وقال رسل الله وأنبيأؤه: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا تَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا﴾ [إبراهيم: ١٢]، فالعبد آفته إمّا من عدم الهداية، وإمّا من عدم التوكل، فإذا جمع التوكل إلى الهداية فقد جمع الإيمان كله.

نعم، التوكل على الله في معلوم الرزق المضمون، والاشتغال به عن التوكل في نصره الحقّ والدين = من أوهى منازل الخاصة. أمّا التوكل عليه في حصول ما يحبّه ويرضاه فيه وفي الخلق، فهذا توكل الرسل والأنبياء، فكيف يكون من أوهى منازل الخاصة؟!

قوله: (لأنّ الحقّ قد وكل الأمور إلى نفسه، وأياس العالم من ملك شيء منها).

جوابه (١): أن الذي تولّى ذلك أسند (٢) إلى عباده كسبًا وفعلاً وإقدارًا واختيارًا وأمراً ونهيًا ما استعبدهم به، وامتنحن به من يطيعه ممّن يعصيه، ومن يؤثره ممّن يؤثر عليه. وأمرهم بتوكلهم عليه فيما أسنده إليهم وأمرهم به وتعبدهم به. وأخبر أنّه يحبّ المتوكلين عليه، كما يحبّ الشاكرين، وكما يحبّ المحسنين، وكما يحبّ الصّابرين (٣). وأخبر أنّ كفايته لهم مقرونة بتوكلهم عليه، وأنّه كافٍ من توكل عليه وحسبه.

(١) أي الجواب عن كون ذلك دليلاً على ما ادعاه من وهى منزلة التوكل عند الخاصة.

(٢) ش: «أن الله تولّى ذلك وأسند».

(٣) زاد في ع: «وكما يحب التوابين».

وجعل لكل عمل من أعمال البرِّ ومقام من مقاماته جزاء معلوماً، وجعل نفسه جزاء المتوكِّل عليه وكفايته، فقال: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ﴾ [الطلاق: ٥]، ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢]، ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦٩]، ثم قال في التوكِّل (١): ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]، فانظر إلى هذا الجزاء الذي حصل للمتوكِّل (٢)، ولم يجعله لغيره. وهذا يدلُّ على أنَّ التوكِّل أقوى السبل عنده وأحبُّها إليه.

وليس كونه وكل الأمور إلى نفسه بمنافٍ لتوكِّل العبد عليه. بل هذا تحقيق كون الأمور كلها موكولة إلى نفسه، لأنَّ العبد إذا علم ذلك وتحقَّقه معرفةً صارت حاله التوكِّل قطعاً على من هذا شأنه، لعلمه بأنَّ الأمور كلها موكولة إليه وأنَّ العبد لا يملك شيئاً منها البتة. فهو لا يجد بداً من اعتماده عليه، وتفويضه إليه، واستناده إليه، وثقته به؛ من الوجهين: من جهة فقره وعدم ملكه شيئاً البتة، ومن جهة كون الأمر كله بيده وإليه، والتوكِّل ينشأ من هذين العلمين.

فإن قيل: فإذا كان الأمر كله لله، وليس للعبد من الأمر شيء، فكيف يوكل المالك على ملكه؟ وكيف يستنيبه فيما هو ملك له دون هذا الموكِّل؟ فالخاصة لما تحقَّقوا هذا نزلوا عن مقام التوكِّل وسلَّموه إلى العامة، وبقي الخطاب بالتوكِّل لهم دون الخاصة.

(١) ش: «المتوكِّل»، وفي الأصل محتمل.

(٢) ش: «للمتوكِّلين».

قيل: لَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ فِيهِ شَيْءٌ الْبَتَّةَ = كَانَ تَوَكُّلَهُ عَلَى اللَّهِ تَسْلِيمَ الْأَمْرِ إِلَى مَنْ هُوَ لَهُ، وَعَزَلَ نَفْسَهُ عَنْ مَنَازِعَاتِ مَالِكِهِ، وَاعْتِمَادِهِ عَلَيْهِ فِيهِ، وَخُرُوجَهُ عَنْ تَصَرُّفِهِ بِنَفْسِهِ وَحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ وَكَوْنَهُ بِهِ إِلَى تَصَرُّفِهِ بِرَبِّهِ وَكَوْنَهُ بِهِ سَبْحَانَهُ دُونَ نَفْسِهِ. وَهَذَا مَقْصُودُ التَّوَكُّلِ.

وَأَمَّا عَزَلَ الْعَبْدَ نَفْسَهُ عَنْ مَقَامِ التَّوَكُّلِ، فَهُوَ عَزَلَ لَهَا عَنْ حَقِيقَةِ الْعِبُودِيَّةِ.

وَأَمَّا تَوَجُّهُ الْخُطَابِ بِهِ إِلَى الْعَامَّةِ، فَيَا سَبْحَانَ اللَّهِ! هَلْ خَاطَبَ اللَّهُ بِالتَّوَكُّلِ فِي كِتَابِهِ إِلَّا خَوَاصَّ خَلْقِهِ، وَأَقْرَبَهُمْ إِلَيْهِ، وَأَكْرَمَهُمْ عَلَيْهِ؟ وَشَرَطَ فِي إِيْمَانِهِمْ أَنْ يَكُونُوا مَتَوَكِّلِينَ، وَالْمَعْلَقَ عَلَى الشَّرْطِ عَدَمٌ عِنْدَ عَدَمِهِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الْإِيْمَانِ عِنْدَ انْتِفَاءِ التَّوَكُّلِ، فَمَنْ لَا تَوَكُّلَ لَهُ لَا إِيْمَانَ لَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]. وَقَالَ: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٢].

وَقَالَ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى انْحِصَارِ الْمُؤْمِنِينَ فِي مَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ.

وَأَخْبَرَ عَنْ رِسْلِهِ بِأَنَّ التَّوَكُّلَ مَلْجَأُهُمْ وَمَعَاذُهُمْ. وَأَمَرَ بِهِ رَسُولُهُ فِي أَرْبَعٍ (١) مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ (٢). فَكَيْفَ يَكُونُ مَنْ أَوْهَى السَّبِيلَ وَهَذَا شَأْنُهُ؟

(١) كَذَا فِي النُّسخِ، عَلَى تَقْدِيرِ: أَرْبَعُ آيَاتٍ.

(٢) يُشِيرُ الْمُؤَلِّفُ إِلَى الْآيَاتِ الْأَرْبَعِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي مَطْلَعِ بَابِ التَّوَكُّلِ (ص ٣٨١)، وَهِيَ: آلُ عِمْرَانَ: ١٥٩، النِّسَاءُ: ٨١، الْفُرْقَانُ: ٥٨، النَّمْلُ: ٧٩. وَهَنَّاكَ آيَاتُ أُخْرَى أَمَرَ اللَّهُ

فصل

قال^(١): (وهو على ثلاث درجات، كلها تسير مسير العامة. الدرجة الأولى: التوكل مع الطلب ومعاطاة السبب على نية شغل النفس، ونفع الخلق، وترك الدعوى).

يقول: إنَّ صاحب هذه الدرجة متوكل^(٢) على الله ولا يترك الأسباب، بل يتعاطاها على نية شغل النفس بالسبب مخافة أن تفرغ فتشتغل بالهوى والحظوظ، فإن من لم يشغل نفسه بما ينفعها شغلته بما يضره، لا سيما إذا كان الفراغ مع حدة الشباب وملك الجدة^(٣)، كما قيل^(٤):

إنَّ الشَّبابَ والفراغ والجِدَّةَ مفسدةٌ للمرءِ أيُّ مفسدَةٍ
ويكون أيضًا قيامه بالسبب على نية نفع الناس^(٥) بذلك، فيحصل له نفع نفسه ونفع غيره.

وأما تضمَّن ذلك لترك الدعوى، فإنَّه إذا اشتغل بالسبب تخلَّص من

فيها رسوله بالتوكل، كقوله تعالى في خاتمة هود: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأُمُورُ كُلُّهَا فَعَبْدُهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾، وقوله في مطلع الأحزاب: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾، وغيرهما.

(١) (ص ٣٣-٣٤).

(٢) ع: «يتوكل»، وفي الأصل محتمل.

(٣) أي: الغنى والمال.

(٤) لأبي العتاهية في «ديوانه» (ص ٤٤٨).

(٥) ع: «نفع النفس ونفع الناس».

إشارة الخلق إليه، الموجبة لحسن ظنه بنفسه الموجب لدعواه، فالسبب سترٌ لحاله ومقامه وحجابٌ مسبلٌ عليه.

ومن وجهٍ آخر، وهو أنه يشهد به فقره وذله وامتھانه امتھان العبيد والفَعْلَة^(١)، فيتخلّص من رعونة دعوى النفس، فإنّه إذا امتھن نفسه بمعاطاة الأسباب سلّم من هذه الأمراض.

فيقال: إذا كانت الأسباب مأمورًا بها ففيها فائدةٌ أجلُّ من هذه الثلاث، وهي المقصودة بالقصد الأوّل، وهذه مقصودةٌ قصد الوسائل، وهي القيام بالعبوديّة؛ الأمر^(٢) الذي خلق له العبد، وأرسلت به الرُّسل، وأنزلت لأجله الكتب، وبه قامت السّماوات والأرض، وله وُجدت الجنة والنار.

فالقيام بالأسباب المأمور بها محضُ العبوديّة وحقُّ الله على عبده الذي توجّهت به نحوه المطالب، وترتّب عليه الثواب والعقاب.

فصل

قال^(٣): (الدرجة الثانية: التوكّل مع إسقاط الطلب، وغضّ العين عن السبب؛ اجتهدًا لتصحيح التوكّل، وقمعًا لشرف النفس، وتفرُّغًا إلى حفظ الواجبات).

قوله: (مع إسقاط الطلب)، أي من الخلق^(٤)، فلا يطلب من أحدٍ شيئًا.

(١) أي: الذين يعملون عمل الطين والحفر وما أشبه ذلك.

(٢) ع: «والأمر»، خطأ.

(٣) «المنازل» (ص ٣٤).

(٤) زاد في ع: «لا من الحق».

وهذا من أحسن الكلام وأنفعه للمريد، فإنَّ الطلب من الخلق في الأصل محظور، وغايته أن يباح للضرورة كإباحة الميتة للمضطرّ، ونصَّ أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على أنَّه لا يجب^(١). وكذلك كان شيخنا يشير إليه؛ أنَّه لا يجب الطلب والسؤال^(٢).

وسمعه يقول في السؤال: «ظلمٌ في حقِّ الربوبية، وظلمٌ في حقِّ الخلق، وظلمٌ في حقِّ النفس».

أمَّا في حقِّ الربوبية فلما فيه من الدُّلِّ لغير الله، وإراقة ماء الوجه لغير خالقه، والتعوُّض عن سؤاله بسؤال المخلوقين.

وأمَّا في حقِّ الناس فبمنازعتهم ما في أيديهم بالسؤال واستخراجه منهم. وأبغض ما إليهم من يسألهم، وأحبُّ ما إليهم من لا يسألهم، فإنَّ أموالهم محبوباتهم، ومن سألك محبوبك تعرَّض لمقتك وبغضك.

وأمَّا في ظلم السائل لنفسه^(٣): حيث امتهنها وأقامها في مقام ذلِّ السؤال، ورضي لها بذلُّ الطلب^(٤) وأهانها بذلك، ورضي أن يكون شحاذًا من شحاذٍ مثله، فإنَّ من تشحذه فهو أيضًا شحاذ مثلك، والله وحده هو الغنيُّ، فسؤال

(١) أي: لا يجب سؤال الناس عند الضرورة، مع إيجابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الأكل من الميتة عند الضرورة.

(٢) انظر: «الرد على البكري» (ص ١٩٠) و«جامع المسائل» (٤/ ٣٥٨).

(٣) ع: «وأما ظلم السائل نفسه فلأنه».

(٤) زيد في ع: «ممن هو مثله أو لعل السائل خيرًا (كذا) منه وأعلى قدرًا، وترك سؤال من ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فقد أقام السائل نفسه مقام الذل».

المخلوق للمخلوق سؤال الفقير للفقير»^(١).

والربُّ تعالى كُلَّمَا سَأَلْتَهُ كَرُمْتَ عَلَيْهِ وَرَضِيَ عَنْكَ وَأَحَبَّكَ، والمخلوق كُلَّمَا سَأَلْتَهُ هَنَتْ عَلَيْهِ وَأَبْغَضَكَ^(٢) وَقَلَاكَ، كما قيل^(٣):

الله يغضب إن تركت سؤاله وبُنِي آدَمَ حِينَ يُسْأَلُ يَغْضَبُ

وقبيحٌ بالعبد المريد، أن يتعرَّض لسؤال العبيد، وهو يجد عند مولاه كلَّ ما يريد. وفي «صحيح مسلم»^(٤) عن عوف بن مالك الأشجعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كنا عند رسول الله ﷺ تسعة - أو ثمانية أو سبعة - فقال: «ألا تبايعون رسول الله - ﷺ -؟»، وكنا حديث عهد ببيعة فقلنا: قد بايعناك يا رسول الله، ثم قال: «ألا تبايعون رسول الله؟»، فبسطنا أيدينا وقلنا: قد بايعناك يا رسول الله، فعلام نبايعك؟ فقال: «أن تعبدوا الله، ولا تشركوا به شيئاً، والصلوات الخمس» وأسرَّ كلمة خفية: «ولا تسألوا الناس شيئاً»، ولقد رأيت بعض أولئك النفر يسقط سوط أحدهم فما يسأل أحداً يناوله إيَّاه.

وفي «الصحيحين»^(٥) عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقى الله وليس في وجهه مُزعة لحم».

(١) ذكر شيخ الإسلام نحوه في «قاعدة في التوسل والوسيلة» ضمن «مجموع الفتاوى» (١/١٩٤-١٩٥).

(٢) في ع زيادة: «ومقتك».

(٣) أنشده الأصمعي كما في «الدر الفريد» (٢/٤٣). وفي «العزلة» للخطابي (ص ١٨٠): أنشدني الخُزيمي. وهو مع بيت قبله في «المستطرف» (ص ٣٠٣).

(٤) برقم (١٠٤٣).

(٥) البخاري (١٤٧٤) ومسلم (١٠٤٠/١٠٣) واللفظ له.

وفيهما^(١) أيضًا عنه أن رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر - وذكر الصدقة والتعفف عن المسألة -: «اليد العليا خير من اليد السفلى». واليد العليا هي المنفقة، والسفلى هي السائلة».

وفي «صحيح مسلم»^(٢) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «من سأل الناس تكثرًا فإنما يسأل جمراً، فليستقل أو ليستكثر».

وفي «الترمذي»^(٣) عن سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ المسألة كدٌّ يكُدُّ بها الرجل وجهه»^(٤)، إِلَّا أن يسأل الرجل سلطانًا، أو في أمرٍ لا بدَّ منه». قال الترمذي: حديث صحيح.

وفيه^(٥) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «من أصابته فاقةٌ فأنزلها بالناس لم تُسدَّ فاقته، ومن أنزلها بالله فيوشك الله له برزقٍ عاجلٍ أو آجلٍ».

(١) البخاري (١٤٢٩) ومسلم (١٠٣٣).

(٢) برقم (١٠٤١).

(٣) برقم (٦٨١). وأخرجه أيضًا أحمد (٢٠١٠٦، ٢٠٢١٩) وأبو داود (١٦٣٩) والنسائي (٢٥٩٩) وابن حبان (٣٣٨٦، ٣٣٩٧).

(٤) أي: ذلٌ يذل بها وجهه، ويُريق بها ماءه. وفي أكثر الروايات: «كدوح يكُدح بها وجهه»، أي: خدوش يخدش بها وجهه.

(٥) برقم (٢٣٢٦) وقال: «حديث حسن صحيح غريب». وأخرجه أيضًا أحمد (٣٦٩٦) وأبو داود (١٦٤٥) وأبو يعلى (٥٣١٧) والحاكم (٤٠٨/١) على اختلاف في لفظه. انظر: «الصحيحة» (٢٧٨٧). وسيأتي لفظ أبي داود في شرح منزلة الرضا عن الله (ص ٥٧٣ - ٥٧٤).

وفي «السنن» و«المسند»^(١) عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «من يَكْفُلُ لي أن لا يسأل الناس شيئاً أَتَكْفُلُ له بالجنة؟»، فقلت: أنا. فكان لا يسأل أحداً شيئاً.

وفي «صحيح مسلم»^(٢) عن قبيصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «إِنَّ المسألة لا تحلُّ إِلَّا لأحد ثلاثة: رجلٌ تحمِلُ حمالةً، فحلَّت له المسألة حتَّى يصيبها ثمَّ يمسك. ورجلٌ أصابته جائحةٌ اجتاحت ماله فحلَّت له المسألة حتَّى يصيب قِوامًا من عيشٍ - أو قال: سدادًا من عيشٍ - ورجلٌ أصابته فاقةٌ حتَّى يقول ثلاثةٌ من ذوي الحِجَى من قومه: لقد أصابت فلانًا فاقةً، فحلَّت له المسألة حتَّى يصيب قِوامًا من عيشٍ - أو قال: سدادًا من عيشٍ - فما سواهِنَّ من المسألة - يا قبيصةُ - فسحتُ يأكلها صاحبها سحتًا».

فالتوكل مع إسقاط هذا الطلب والسؤال هو محض العبودية.

قوله: (وغضُّ العين عن التسبُّب^(٣) اجتهادًا في تصحيح التوكل).

معناه: أنَّه يُعرض عن الاشتغال بالسبب لتصحيح التوكل بامتحان النفس، لأنَّ المتعاطي للسبب قد يظنُّ أنَّه حصَّل التوكل، ولم يحصل له لثقتَه

(١) «السنن» لأبي داود (١٦٤٣) - واللفظ له - و«مسند أحمد» (٢٢٣٦٦، ٢٢٣٨٥)، وأخرجه أيضًا النسائي (٢٥٩٠) وابن ماجه (١٨٣٧) والطيالسي (١٠٨٧) والطبراني في «الكبير» (٩٨/٢) والحاكم (٤١٢/١) وغيرهم؛ من طريقين صحيحين عن ثوبان. انظر: «صحيح أبي داود - الأم» للألباني (٣/٥٤٢).

(٢) برقم (١٠٤٤).

(٣) ش: «السبب»، وهو لفظ «المنازل» كما سبق.

بمعلومه، فإذا أعرض عن السبب صحَّ له التوكُّل.

وهذا الذي أشار إليه مذهب قوم من العباد والساكنين. وكثيرٌ منهم كان يدخل البادية بلا زادٍ، ويرى حمل الزاد قدحًا في التوكُّل، ولهم في ذلك حكايات مشهورة. وهؤلاء في خفارة صدقهم، وإلا فدرجتهم ناقصة عند العارفين.

ومع هذا فلا يمكن بشرًا البتة ترك الأسباب جملةً. فهذا إبراهيم الخواص رحمته الله كان مجردًا في التوكُّل يدقُّ فيه، ويدخل البادية بغير زادٍ، وكان لا تفارقه الإبرة والخيوط والركوة والمقراض. ف قيل له: لم تحمل هذا وأنت تمنع من كل شيء؟ فقال: مثل هذا لا ينقص التوكُّل، لأنَّ الله تعالى علينا فرائض، والفقير لا يكون عليه إلا ثوب واحد، فربما تخرق ثوبه، فإذا لم يكن معه إبرة وخيوط تبدو عورته، فتفسد عليه صلاته، وإذا لم يكن معه ركوة فسد^(١) عليه طهارته. وإذا رأيت الفقير بلا ركوة ولا إبرة وخيوط^(٢) فاتَّهمه في صلاته^(٣).

أفلا تراه لم يستقم له دينه إلا بالأسباب؟ أوليست^(٤) حركة أقدامه،

(١) ع: «فسدت».

(٢) ع: «رأيت الفقير عارٍ عن هذه الأشياء»، والمثبت من سائر النسخ موافق لمصدر النقل.

(٣) أسنده القشيري (ص ٤١٤) ومن طريقه الخطيب في «تاريخه» (٦/ ٤٩٣).

(٤) همزة الاستفهام من ع دون سائر النسخ، وبها يستقيم المعنى. وفي الأصل ول حاول بعضهم إقامة السياق بزيادة «إلا» قبل «من الأسباب»، فكتب فيهما بخط مغاير فوق السطر. والمثبت من ع أولى.

ونقلها في الطريق، والاستدلال على أعلامها إذا خفيت عليه = من الأسباب؟
فالتجرد من الأسباب جملة ممتنع عقلاً وشرعاً وحسّاً.

نعم، قد تعرض للصادق أحياناً قوة ثقة بالله، وحال مع الله تحمله على ترك كل سبب غير مفروض عليه، كما تحمله على إلقاء نفسه في مواضع الهلكة. ويكون ذلك الوقت بالله لا به، فيأتيه مدد من الله على مقتضى حاله. ولكن لا يدوم له هذا الحال، وليست في مقتضى الطبيعة، فإنها كانت هجمة هجمت عليه بلا استدعاء فحمل عليها. فإذا استدعى مثلها وتكلفها لم يجب إلى ذلك. وفي تلك الحال إذا ترك السبب يكون^(١) معذوراً لقوة الوارد وعجزه عن الاشتغال بالسبب، فيكون في وارده عون له، ويكون حاملاً له. فإذا أراد تعاطي تلك الحال بدون ذلك الوارد وقع في المحال.

وكل تلك الحكايات الصحيحة التي تحكى عن القوم فهي جزئية حصلت لهم أحياناً، ليست طريقاً مأموراً بسلوكها، ولا مقدورة. وصارت فتنة لطائفتين:

طائفة ظنتها طريقاً ومقاماً، فعملوا عليها، فمنهم من انقطع، ومنهم من رجع ولم يمكنه الاستمرار عليها^(٢).

وطائفة قدحوا في أربابها، وجعلوهم مخالفين للشرع والعقل، مدّعين لأنفسهم حالاً أكمل من حال رسول الله ﷺ وأصحابه، إذ لم يكن فيهم أحدٌ

(١) ش: «لم يكن»، وكذا كان في الأصل ثم أصلح، وكُتب في هامش ش: «صوابه: كان معذوراً».

(٢) زاد في ع: «بل انقلب على عقبيه».

قَطُّ فعل ذلك، ولا أَخْلَ بشيءٍ من الأسباب. وقد ظاهر رسول الله ﷺ بين درعين يوم أحد^(١)، ولم يحضر الصفَّ قَطُّ عريانًا كما يفعله من لا علم عنده ولا معرفة. واستأجر دليلًا مشرِّكًا على دين قومه يدُلُّه على طريق الهجرة وقد هدَّى الله به العالمين^(٢). وكان يَدَّخِر لأهله قوت سنةٍ وهو سيِّد المتوكِّلين^(٣). وكان إذا سافر في جهادٍ أو حجٍّ أو عمرةٍ حمل معه الزاد والمزاد وجميعُ أصحابه، وهم أهل التوكُّل حقًّا.

وأكمل المتوكِّلين بعدهم من اشتَمَّ رائحة توكلهم من مسيرة بعيدةٍ، أو لحق أثر غباره^(٤). فأحوال القوم^(٥) محكُّ الأحوال وميزانها، بها يعلم صحيحها من سقيمها.

وكانت هممهم^(٦) في التوكُّل أعلى من همم من بعدهم، فإنَّ توكلهم كان في فتح القلوب^(٧) والبلاد^(٨). فملؤوا بذلك التوكُّل القلوبَ هدَّى

(١) كما في حديث السائب بن يزيد عند أحمد (١٥٧٢٢) والنسائي في «الكبرى» (٨٥٢٩) وابن ماجه (٢٨٠٦) بإسناد صحيح. وفي الباب حديث الزبير عند الترمذي (١٦٩٢) وابن حبان (٦٩٧٩) والحاكم (٢٥/٣) بإسناد حسن.

(٢) كما في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند البخاري (٢٢٦٣).

(٣) كما في حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٥٣٥٧) ومسلم (١٧٥٧).

(٤) أي: غبار توكلهم. وفي ع: «أثرًا من غبارهم».

(٥) ع: «فحال النبي ﷺ وحال أصحابه».

(٦) ع: «فإن هممهم كانت».

(٧) ع: «فتح بصائر القلوب».

(٨) زاد في ع: «وأن يُعبد الله في جميع البلاد، وأن يوحدَه جميع العباد».

وإيمانًا، وفتحوا به بلاد الكفر وجعلوها ديار إيمان^(١). وكانت همهم^(٢) أعلى وأجل من أن يصرف أحدهم قوّة توكله واعتماده على الله في شيء يحصل بأدنى حيلة وسعي، فيجعله نُصب عينيه ويحمل عليه قوئ توكله.

قوله: (وقمعا لشرف النفس)، يريد أن المتسبب قد يكون متسببا بالولايات الشريفة في العبادة^(٣)، أو التجارات الرفيعة، والأسباب التي له بها جاه وشرف في الناس، فإذا تركها يكون تركها قمعا لشرف نفسه وإشارا للتواضع.

وقوله: (وتفرغا لحفظ الواجبات)، أي يتفرغ بتركها لحفظ واجباته التي تراحمها تلك الأسباب.

فصل

قال^(٤): (الدرجة الثالثة: التوكل مع معرفة التوكل، النازعة إلى الخلاص من علّة التوكل. وهي أن يعلم أن ملكة الحق تعالى للأشياء هي ملكة عزّة، لا يشاركه فيها مشارك، فيكِل شركته إليه، فإن من ضرورة العبوديّة أن يعلم العبد أن الحق هو مالك الأشياء وحده).

(١) زاد في ع: «وهبت رياح روح نسّمات التوكل على قلوب أتباعهم فملأها يقينًا وإيمانًا».

(٢) ع: «همم الصحابة».

(٣) كذا في النسخ. وأخشى أن يكون تصحيحًا عن «في العادة»، ففي «شرح التلمساني» (ص ٢٠٠) - والمؤلف صادر عنه هنا -: «عادة».

(٤) «المنازل» (ص ٣٤).

يريد أن صاحب هذه الدرجة متى قطع الأسباب والطلب، وتعدَّى تلك الدرجتين، فتوكُّله فوق توكل من قبله. وهو إنما يكون بعد معرفته بحقيقة التوكُّل، وأنه دون مقامه، فتكون معرفته به وبحقيقته^(١) نازعةً - أي باعثة وداعيةً - إلى تخلصه من علَّة التوكُّل. أي: لا يعرف علَّة التوكُّل حتَّى يعرف حقيقته، فحينئذٍ يعرف التوكُّل المعرفة التي تدعوه إلى التخلص من علته.

ثم بيَّن المعرفة التي يعلم بها^(٢) علَّة التوكُّل، فقال: (أن يعلم أن ملكة الحقُّ للأشياء ملكة عزَّة)، أي: ملكة امتناع وقوَّة وقهر، تمنع أن يشاركه في ملكه لشيء من الأشياء مشارك، فهو العزيز في ملكه، الذي لا يشاركه غيره في ذرَّة منه، كما هو المنفرد^(٣) بعزَّته التي لا يشاركه فيها مشارك.

فالتوكُّل يرى أن له شيئاً قد وكلَّ الحقَّ فيه، وأنه سبحانه صار وكيله عليه. وهذا مخالفٌ لحقيقة الأمر، إذ ليس لأحدٍ من الأمر مع الله تعالى شيء، فلماذا قال: (لا يشاركه فيه مشارك، فيكلُّ شركته إليه)، فليسان الحال يقول لمن جعل الربَّ تعالى وكيله: في ماذا وكلَّ ربَّك؟ أفما هو له وحده، أو لك وحدك، أو بينكما؟ فالثاني والثالث ممتنعٌ بتفرُّده بالملك وحده، والتوكُّيل في الأوَّل ممتنع، فكيف توكُّله فيما ليس لك منه شيء البتَّة؟!

فيقال: ها هنا أمران: توكُّل وتوكُّيل. فالتوكُّل: محض الاعتماد والثقة والسُّكون إلى من له الأمر كلُّه. وعلمُ العبد بتفرُّد الحقِّ سبحانه بملك الأشياء كلِّها، وأنه ليس له مشارك في ذرَّة من ذرَّات الكون = من أقوى أسباب

(١) ل، ش: «وتحقيقه»، وهو مقتضى رسمه في الأصل وإن كان مهملاً غير منقوط.

(٢) ع: «التي بها يعرف».

(٣) كذا ضبطه في الأصل، ل. وفي سائر النسخ: «المنفرد».

توكُّله وأعظم دواعيه. فإذا تحقَّق ذلك علمًا ومعرفةً، وباشر قلبه حالًا، لم يجد بدءًا من اعتماد قلبه على الحقِّ وحده، وثقته به، وسكونه إليه وحده، وطمأنينته به وحده؛ لعلمه أنَّ حاجاته وفاقاته وضروراته وجميع مصالحه بيده وحده، لا بيد غيره. فأين يجد قلبه مناصًا من التوكُّل بعد هذا؟

فعلة التوكُّل حينئذٍ: التفاتُ قلبه إلى من ليس له شِرْكَةٌ في ملك الحقِّ، ولا يملك مثقالَ ذرَّةٍ في السماوات ولا في الأرض. هذه علةُ توكُّله، فهو يعمل على خلاص^(١) توكُّله من هذه العلة.

نعم، ومن علةٍ أخرى، وهي رؤية توكُّله، فإنَّه التفاتٌ إلى عوالم نفسه. وعلةٌ ثالثة: وهي صرفه قوَّةَ توكُّله إلى شيءٍ غيرِه أحبُّ إلى الله منه. فهذه العلل الثلاث هي علل التوكُّل.

وأما التوكيل^(٢): فليس المراد منه إلا مجرد التفويض، وهو من أخصِّ مقامات العارفين^(٣)، كما كان النبي ﷺ يقول: «اللهم إني أسلمت نفسي إليك، وفوضت أمري إليك»^(٤). وقال تعالى عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَأَفْوُضْ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ فكان جزاء هذا التفويض قوله: ﴿فَوَقَّهَ اللَّهُ سَيِّئَاتٍ مَا مَكَرُوا﴾ [غافر: ٤٤-٤٥].

(١) ع: «تخليص».

(٢) في جميع النسخ والمطبوعات: «التوكُّل»، خطأ. وقد سبق قول المؤلف: «هاهنا أمران: توكُّل وتوكيل»، وقد انتهى من كلامه على التوكُّل.

(٣) وهي المنزلة الآتية من منازل السائرين.

(٤) أخرجه البخاري (٦٣١١) ومسلم (٢٧١٠) من حديث البراء في الدعاء عند النوم.

فإن كان التَّوَكُّلُ معلولاً بما ذُكِرَ، فالتَّفْوِيضُ أيضاً كذلك؛ وليس (١)
فليس.

ولولا أَنَّ الحقَّ لله ورسوله، وأنَّ كلَّ من عدا الله ورسوله فمأخوذٌ من
قوله ومتروك، وهو عرضة الوهم والخطأ = لما اعترضنا على من لا نلحق
غبارهم، ولا نجري معهم في مضمارهم، ونراهم فوقنا في مقامات الإيمان
ومنازل السائرين كالنُّجوم الدَّراريِّ.

ومن كان عنده علمٌ فليرشد (٢) إليه، ومن رأى في كلامنا زيغاً وخطأً (٣)
فليُهدِ إلينا الصواب، نشكُّر له سعيه ونقابله بالقبول والإذعان والانقياد
والتسليم. والله الموفق.



(١) ش: «وإن ليس».

(٢) ع: «فليرشدنا».

(٣) ع: «زيغاً أو نقصاً وخطأً».

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ تَسْتَعِينُ﴾: منزلة التفويض.

قال صاحب «المنازل»^(١): (وهو أَلُفٌّ إشارةً وأَوْسَعُ معنىً من التوكُّل، فإنَّ التوكُّل بعد وقوع السبب، والتفويض قبل وقوعه وبعده. وهو عين الاستسلام، والتوكُّل شعبةٌ منه).

يعني أنَّ المفوض يتبرَّأ من الحول والقوَّة، ويفوض الأمر إلى صاحبه، من غير أن يقيمه مقام نفسه في مصالحه، بخلاف التوكُّل^(٢)، فإنَّ الوكالة تقتضي أن يقوم الوكيل مقام الموكل. فالتفويض: براءةٌ وخروجٌ من الحول والقوَّة، وتسليمُ الأمر كُلِّه إلى مالِكِه^(٣).

فيقال: وكذلك التوكُّل أيضًا، وما قد حتم به في التوكُّل يرد عليكم نظيره في التفويض سواء، فإنَّك كيف تفوض شيئًا لا تملكه البتَّة إلى مالِكِه؟ وهل يصحُّ أن يفوض واحدٌ من آحاد الرعيَّة المُلْك إلى مَلِك زمانه؟

فالعلَّة إذن في التفويض أعظم منها في التوكُّل. بل لو قال القائل: التوكُّل فوق التفويض وأجلُّ منه وأرفع، لكان مصيبًا. ولهذا، القرآنُ مملوءٌ به أمرًا وإخبارًا عن خاصَّة الله وأوليائه وصفوته^(٤) المؤمنين بأنَّه حالهم^(٥).

(١) (ص ٣٤).

(٢) ش: «المتوكِّل».

(٣) ملخَّص من كلام التلمساني في «شرحه» (ص ٢٠٣).

(٤) ع: «صفوة».

(٥) ع: «بأن حالهم التوكِّل».

وأمر الله به رسوله في أربعة مواضع من كتابه^(١)، وسمّاه المتوكل^(٢) كما في «صحيح البخاري»^(٣) عن عبد الله بن عمرو قال: قرأت في التوراة^(٤) صفة النبي ﷺ: «محمّد رسول الله، سمّيته المتوكل، ليس بفظ ولا غليظ، ولا صخاب^(٥) في الأسواق^(٦)».

وأخبر عن رسله بأنّ حالهم كان التوكل، وبه انتصروا على قومهم^(٧). وأخبر النبي ﷺ عن السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب أنّهم أهل مقام التوكل^(٨).

ولم يجئ التفويض في القرآن إلّا فيما حكاه عن مؤمن آل فرعون من قوله: ﴿وَأَفْوُضْ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾ [غافر: ٤٤].

وقد أمر الله رسوله ﷺ بأن يتّخذة وكيلاً، فقال: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ

(١) وهي التي ذكرها المؤلف (ص ٣٨١)، وفي القرآن غيرها كما سبق التنبيه عليه (ص ٤٠٨ - ٤٠٩ / الهامش).

(٢) في النسخ عداش، ع زيادة: «في أربعة»، ولم أتبين وجهها، والكلام مستقيم بدونها.

(٣) برقم (٢١٢٥، ٤٨٣٨).

(٤) انظر: سفر إشعياء، الإصحاح (٤٢).

(٥) لفظ البخاري: «صخاب» بالسين، وهما لغتان.

(٦) ع: «بالأسواق»، روايتان.

(٧) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا تَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ﴾ [إبراهيم: ١٢ - ١٣].

(٨) كما عند البخاري (٦٤٧٢) ومسلم (٢٢٠) من حديث ابن عباس.

إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا ﴿٩﴾ [المزمل: ٩]. وهذا يُبطل قول من قال من جهلة القوم^(١):
إِنَّ تَوَكُّلَ الرَّبِّ فِيهِ جَسَارَةٌ عَلَى الْبَارِي، لِأَنَّ التَّوَكُّلَ يَقْتَضِي إِقَامَةَ الْوَكِيلِ
مَقَامَ الْمَوْكَّلِ، وَذَلِكَ عَيْنُ الْجَسَارَةِ. قَالَ: وَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ أَبَاحَ ذَلِكَ وَنَدَبَ إِلَيْهِ
لَمَا جَازَ لِلْعَبْدِ تَعَاطِيَهُ.

وهذا من أعظم الجهل، فَإِنَّ اتِّخَاذَهُ وَكِيلًا هُوَ مُحَضُّ الْعِبُودِيَّةِ وَخَالِصُ
التَّوْحِيدِ إِذَا قَامَ بِهِ صَاحِبُهُ حَقِيقَةً.

وَلِلَّهِ دَرُّ سَيِّدِ الْقَوْمِ وَشَيْخِ الطَّائِفَةِ سَهْلٌ بِنَ عِبْدِ اللَّهِ إِذْ يَقُولُ: الْعِلْمُ كُلُّهُ
بَابٌ مِنَ التَّعَبُّدِ، وَالتَّعَبُّدُ كُلُّهُ بَابٌ مِنَ الْوَرَعِ، وَالْوَرَعُ كُلُّهُ بَابٌ مِنَ الزَّهْدِ،
وَالزَّهْدُ كُلُّهُ بَابٌ مِنَ التَّوَكُّلِ^(٢).

فَالَّذِي نَذَهَبُ إِلَيْهِ: أَنَّ التَّوَكُّلَ أَوْسَعُ مِنَ التَّفْوِيضِ وَأَعْلَى وَأَرْفَعُ.

قَوْلُهُ: (فَإِنَّ التَّوَكُّلَ بَعْدَ وَقُوعِ السَّبَبِ، وَالتَّفْوِيضُ قَبْلَ وَقُوعِهِ وَبَعْدِهِ).

يَعْنِي بِالسَّبَبِ: الْاِكْتِسَابَ، فَالْمَفْوُضُ قَدْ فَوَّضَ أَمْرَهُ إِلَى اللَّهِ قَبْلَ اِكْتِسَابِهِ
وَبَعْدَ اِكْتِسَابِهِ^(٣)، وَالتَّوَكُّلُ قَدْ قَامَ بِالسَّبَبِ وَتَوَكَّلَ فِيهِ عَلَى اللَّهِ، فَصَارَ
التَّفْوِيضُ أَوْسَعَ.

فَيَقَالُ: وَالتَّوَكُّلُ قَدْ يَكُونُ قَبْلَ السَّبَبِ وَمَعَهُ وَبَعْدَهُ، فَيَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ أَنْ
يَقِيمَهُ فِي سَبَبٍ يُوَصِّلُهُ إِلَى مَطْلُوبِهِ، فَإِذَا قَامَ بِهِ تَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ حَالِ مَبَاشَرَتِهِ،
فَإِذَا أَتَمَّهُ تَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ فِي حَصُولِ ثَمَرَتِهِ؛ فَيَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ قَبْلَهُ وَمَعَهُ وَبَعْدَهُ.

(١) يَعْنِي بِهِ التَّلَمَّسَانِي فِي «شَرْحِهِ» (ص ٢٠٣).

(٢) ذَكَرَهُ أَبُو طَالِبٍ فِي «قُوتِ الْقُلُوبِ» (٣/٢).

(٣) ع: «وَبَعْدَهُ».

فعلى هذا هو أوسع من التفويض على ما ذكر.

قوله: (وهو عين الاستسلام)، أي التفويض عين الانقياد بالكلية إلى الحق سبحانه، ولا يبالي أكان ما يقضي له الخير أم خلافه؟ والمتوكل يتوكل على الله في مصالحه^(١).

وهذا القدر هو الذي لحظه القوم في هضم مقام التوكل ورفع مقام التفويض عليه، وجوابه من وجهين.

أحدهما: أن المفوض لا يفوض أمره إلى الله إلا لإرادته أن يقضي له ما هو خير له في معاشه ومعاده. وإن كان المقضي له خلاف ما يظنه خيراً فهو راض به، لأنه يعلم أنه خير له وإن خفيت عليه جهة المصلحة فيه. وهكذا حال المتوكل سواء، بل أرفع من المفوض، لأن معه من عمل القلب ما ليس مع المفوض، فالمتوكل مفوض وزيادة، فلا يستقيم مقام التوكل إلا بالتفويض، فإنه إذا فوض أمره إليه اعتمد بقلبه كله عليه بعد تفويضه.

ونظير هذا: أن من فوض أمره إلى رجل وجعله إليه، فإنه يجد من نفسه بعد تفويضه اعتماداً خاصاً وسكوناً وطمأنينةً إلى المفوض إليه أكثر مما كان قبل التفويض، وهذا هو حقيقة التوكل.

الوجه الثاني: أن أهم مصالح المتوكل حصول مرضي محبوبه ومحابه، فهو يتوكل عليه في تحصيلها له، فأى مصلحة أعظم من هذا؟

وأما التفويض فهو تفويض حاجات العبد المعيشية وأسبابها إلى الله، فإنه لا يفوض إليه محابه، والمتوكل يتوكل عليه في محابه.

(١) باختصار من «شرح التلمساني» (ص ٢٠٤).

والوهم إنما دخل حيث يظنُّ الظانُّ أنَّ التوكُّل مقصور على معلوم الرِّزق، وقوت البدن، وصحَّة الجسم. ولا ريب أنَّ هذا التوكُّل ناقصٌ بالنسبة إلى التوكُّل في إقامة الدِّين والدعوة إلى الله.

قال^(١): (وهو على ثلاث درجاتٍ. الأولى: أن يعلم أنَّ العبد لا يملك قبل عمله استطاعةً، فلا يأمن من مكر، ولا ييأس من معونة، ولا يعوّل على نيّة).

أي: يتحقّق أنَّ استطاعته بيد الله لا بيده، فهو مالكها دونه، فإن لم^(٢) يعطه الاستطاعة فهو عاجز، فهو لا يتحرّك إلّا بالله لا بنفسه، فكيف يأمن المكر؟! وهو: أن لا يحركه من حركته بيده، بل يُثبّطه ويُقَعِّده مع القاعدين^(٣)، كما قال فيمن منعه من هذا التوفيق: ﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ ابْتِغَاءَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾ [التوبة: ٤٦].

فهذا مكر الله بالعبد: أن يقطع عنه موادَّ توفيقه، ويخلّي بينه وبين نفسه، ولا يبعث دواعيه ولا يحركه إلى مرضاته ومحابّه. وليس هذا حقّاً عليه يكون ظالماً بمنعه، بل هو مجرد فضله الذي يُحمّد على بذله لمن بذله له، وعلى منعه لمن منعه^(٤) إيّاه، فله الحمد على هذا وهذا.

(١) «المنازل» (ص ٣٥).

(٢) ع: «فإنه إن لم».

(٣) السياق في ع: «فكيف يأمن المكر وهو محرّك لا محرّك، يحركه من حركته بيده، وإن شاء ثبّطه وأقَعِّده مع القاعدين».

(٤) «لمن منعه» ساقط من ل.

ومن فهم هذا فهم باباً عظيماً من سرّ القدر، وانحلت له إشكالات كثيرة، فهو سبحانه لا يريد من نفسه فعلاً يفعلُه بعبدَه يقع منه ما يحبُه ويرضاه، فيمنعه فعل نفسه به - وهو توفيقه -، لا أنَّه يُكرهه ويقهره على فعل مسأخطة، بل يكله إلى نفسه وحوله وقوَّته ويتخلَّى عنه، فهذا هو المكر.

قوله: (ولا يئأس من معونة)، يعني إذا كان المحرَّك له هو الربُّ جلَّ جلاله، وهو أقدر القادرين، وهو الذي تفرَّد بخلقه ورزقه، وهو أرحم الراحمين = فكيف يئأس من معونته له؟

وقوله: (ولا يعوّل على نية)، أي لا يعتمد على نيَّته وعزمه ويثق بها، فإنَّ نيَّته وعزمه بيد الله تعالى لا بيده، وهي إلى الله لا إليه، فلتكن ثقته بمن هي في يده حقاً، لا بمن هي جاريةٌ عليه حكماً.

فصل

قال^(١): (الدرجة الثانية: معاينة الاضطرار، فلا يرى عملاً منجياً، ولا ذنباً مهلكاً، ولا سبباً حاملاً).

أي: يعاين فقره وفاقته وضرورته التامّة إلى الله، بحيث^(٢) يرى في كلّ ذرّة من ذرّاته الباطنة والظاهرة ضرورةً وفاقةً تامّةً إلى الله، فنجاته إنّما هي بالله لا بعمله.

وأما قوله: (ولا ذنباً مهلكاً)، فإن أراد به أن هلاكه بالله لا بسبب ذنوبه فباطل معاذ الله من ذلك. وإن أراد به أن فضل الله وسعة مغفرته ورحمته،

(١) «المنازل» (ص ٣٥).

(٢) في ع زيادة: «إنه».

ومشاهدة شدة ضرورته وفاقته إليه توجب^(١) أن لا يرى ذنباً مُهلكاً، فإنَّ افتقاره وفاقته وضرورته إلى الله تمنعه^(٢) من الهلاك بذنوبه^(٣)، إذ صاحب هذا المقام لا يصِرُّ على ذنوبٍ تُهلكه وهذا حاله = فهذا حقٌّ، وهو من مشاهد أهل المعرفة.

وقوله: (ولا سبباً حاملاً)، أي يشهد أنَّ الحامل له هو الحقُّ تعالى، لا الأسباب التي يقوم بها، فإنَّه وإياها محمولان بالله وحده.

فصل

قال^(٤): (الدرجة الثالثة: شهود انفراد الحقِّ بملك الحركة والسُّكون، والقبض والبسط، ومعرفته بتصريف التفرقة والجمع).

هذه الدرجة تتعلَّق بشهود وصف الله وشأنه، والتي قبلها تتعلَّق بشهود حال العبد ووصفه. أي: يشهد حركاتِ العالم وسكونه صادرةً عن الحقِّ تعالى في كلِّ متحرِّك وساكن، فيشهد تعلُّق الحركة باسمه الباسط وتعلُّق السُّكون باسمه القابض، فيشهد تفرُّده سبحانه بالبسط والقبض.

وأما (معرفته بتصريف التفرقة والجمع)، أي يكون المُشاهد عارفاً بمواضع التفرقة والجمع. والمراد بالتفرقة: نظر الأغيار، ونسبة الأفعال إلى الخلق. والمراد بالجمع: شهود الأفعال منسوبةً إلى موجدِها الحقِّ.

(١) في زيادة: «له».

(٢) ع: «... وضرورته تمنع».

(٣) في زيادة: «بل تمنعه من اقتحام الذنوب المهلكة».

(٤) «المنازل» (ص ٣٥).

وقد يريدون بالتفرقة والجمع معنًى وراء هذا الشُّهود، وهو حال التفرقة والجمع، فحال التفرقة: تفرُّق القلب في أودية الإرادات وشعابها، وحال الجمع: جمعيّته على مراد الحقّ وحده.

فالأوّل علم التفرقة والجمع، والثاني حالهما.



فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة الثقة بالله.

قال صاحب «المنازل»^(١): (الثقة: سواد عين التوكل، ونقطة دائرة التفويض، وسويداء قلب التسليم).

وصدّر الباب بقوله تعالى لَأَمَّ موسى: ﴿فَإِذَا خِفَتْ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِ وَلَا تَحْزَنْ﴾ [القصص: ٧]، فإن فعلها هذا هو عين ثقتها بالله، إذ لولا كمال ثقتها برّبها لما ألقت ولدها وفلذة كبدها في تيّار الماء، تتلاعب به أمواجه وجرياته^(٢) إلى حيث ينتهي أو يقف.

ومراده: أن الثقة خلاصة التوكل ولبّه، كما أن سواد العين أشرف ما في العين.

وأشار بأنّه (نقطة دائرة التوكل)^(٣) إلى أن مدار التوكل عليه، وهو في وسطه كحال النقطة من الدائرة، فإن النقطة هي المركز الذي عليه استدارة المحيط، ونسبة جهات المحيط إليه نسبة واحدة، وكل جزء من أجزاء

(١) (ص ٣٥).

(٢) في عامّة النسخ يحتمل أن يُقرأ: «وجريانه».

(٣) ع: «التفويض»، وكذا في هامش الأصل، وهو لفظ «المنازل» كما سبق. وإنما أثبتنا ما في صلب الأصل وسائر النسخ لأن المؤلف فسّره بقوله: «أن مدار التوكل عليه» ولم يقل: «مدار التفويض» مما يؤيد أن المثبت هو الذي كتبه المؤلف، على أنه يأتي في آخر الفقرة: «يدور عليها التفويض»، فلعله انتبه له فيما بعد.

المحيط مقابل لها، كذلك الثقة هي النقطة التي يدور عليها التفويض.
وكذلك قوله: (سويداء قلب التسليم)، فإنَّ القلب أشرف ما فيه
سويداؤه، وهي المَهْجَة التي تكون بها الحياة، وهي في وسطه. فلو كان
التفويض^(١) قلبًا لكانت الثقة سويداءه، ولو كان عينًا لكانت سوادها، ولو
كان دائرةً لكانت نقطتها.

وقد تقدّم أنَّ كثيرًا من الناس يفسّر التوكُّل بالثقة ويجعله حقيقةً،
ومنهم من يفسّره بالتفويض، ومنهم من يفسّره بالتسليم، فعلمت أنَّ مقام
التوكُّل يجمع ذلك كلّه.

وكأنَّ الثقة عند الشَّيخ هي روح التوكل، والتوكُّل كالبدن الحامل لها،
ونسبتها إلى التوكُّل كنسبة الإحسان إلى الإيمان.

فصل

قال^(٢): (وهي على ثلاث درجاتٍ. الدرجة الأولى: درجة الإياس. وهي
البُعد عن مقاومات الأحكام^(٣))، ليقعد عن منازعة الأقسام، ليتخلَّص من قِحة
الإقدام).

يعني أنَّ الواثق بالله لا اعتقاده أنَّ الله إذا حكم بحكمٍ وقضى أمرًا فلا مردَّ

(١) كذا في النسخ، ومقتضى لفظ الماتن: «التسليم».

(٢) «المنازل» (ص ٣٦)

(٣) ج، ن: «وهي إياس العبد من مقاواة الأحكام». وهو لفظ «المنازل» و«شرح
التلمساني» (ص ٢٠٨) و«القاساني» (ص ١٨٣). والمعنى متقارب، فالمقاواة هي
المغالبة.

لقضائه ولا معقّب لحكمه، فمن حكم الله له بحكمٍ وقَسَم له بنصيبٍ من الرزق أو الطاعة أو الحال أو العلم وغيره^(١) فلا بدّ من حصوله له، ومن لم يقسّم له ذلك فلا سبيل له إليه البتّة، كما لا سبيل له إلى الطيران إلى السماء وحمل الجبال = فهذا التقدير^(٢) يقعد^(٣) عن منازعة الأقسام، فما كان له منها فسوف يأتيه على ضعفه، وما لم يكن له منها فلن يناله بقوّته.

والفرق بين مقاومة الأحكام ومنازعة الأقسام: أن مقاومة الأحكام أن تتعلّق إرادته بغير ما في حكم الله وقضائه، فإذا تعلّقت إرادته بذلك جاذب الخلق الأقسام ونازعهم فيها.

وقوله: (ليتخلّص من قحة الإقدام)، أي يتخلّص بالثقة بالله من هذه القحة والجرأة على إقدامه على ما لم يُحكّم له به ولا قسّم له.

فصل

قال^(٤): (الدرجة الثانية: درجة الأمن، وهو أمن العبد من فوت المقدور وانتقاص المسطور، فيظفر بروح الرضا، وإلا فبعين^(٥) اليقين، وإلا فبلطف الصبر).

(١) ج، ن: «أو غيره».

(٢) ع: «القدر».

(٣) هذا يفسر خبر «أن» التي في مطلع الفقرة. أي: أن الواثق بالله لاعتقاده كلّ ذلك يقعد عن منازعة الأقسام.

(٤) «المنازل» (ص ٣٦).

(٥) في مطبوعة «المنازل»: «فبغنى»، والمثبت من النسخ موافق لـ «شرح التلمساني» (ص ٢٠٩) و«شرح القاساني» (ص ١٨٤).

يقول: من حصل له الإياس المذكور حصل له الأمن، وذلك أنه من تحقق بمعرفة أن ما قضاه الله فلا مردَّ له البتَّة = أمِن من فوت نصيبه الذي قسم الله له، ويأمن أيضًا من نقصان ما كتبه الله له وسطره في الكتاب المسطور.

(فيظفر بروح الرضا)، أي براحته ولذته ونعيمه، لأنَّ صاحب الرضا في راحة ولذة وسرور، كما في حديث عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ بَعْدَ لِهِ وَقَسْطِهِ جَعَلَ الرُّوحَ وَالْفَرْحَ»^(١) فِي الْيَقِينِ وَالرَّضَا، وَجَعَلَ الْهَمَّ وَالْحُزْنَ فِي الشَّكِّ وَالسَّخَطِ»^(٢).

فإن لم يقدر على روح الرضا ظفر بعين اليقين، وهو قوَّة الإيمان ومباشرته للقلب، بحيث لا يبقى بينه وبين العيان إلَّا كشف الحجاب المانع من مكافحة البصر.

(١) ل، ج: «الفرج».

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٦٦/١٠) وأبو نعيم في «الحلية» (١٢١/٤) والقشيري في «رسالته» (ص ٤٣١) بإسناد واهٍ، فيه خالد بن يزيد العُمَري، متَّهم بالكذب. وروي من طريق آخر عند البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠٤)، وإسناده حسن لولا الإرسال، فإنه من رواية خيثمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود، وهو لم يسمع منه شيئًا كما في «المراسيل» (ص ٥٤) عن أحمد وأبي حاتم.

ولعل الأشبهُ وقفه على ابن مسعود من قوله، كما عند هناد في «الزهد» (٥٣٥) وابن أبي الدنيا في «القناعة» (١٦٦) وفي «الرضا عن الله بقضائه» (٩٤) - ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢٠٥) - من طريق سفيان بن عيينة عن أبي هارون المدني عن ابن مسعود. رجاله رجال الصحيح إلا أنه أيضًا مرسل، أبو هارون لم يدرك ابن مسعود. وروي موقوفًا من طريق آخر أيضًا عند ابن الأعرابي في «معجمه» (١٤٩١) بإسناد ضعيف.

فإن لم يحصل له هذا المقام حصل على لطف الصبر وما فيه من حسن العاقبة، كما في الأثر المعروف: «إن استطعت أن تعمل لله بالرضا مع اليقين فافعل، فإن لم تستطع فإن في الصبر على ما تكره خيرًا كثيرًا»^(١).

فصل

قال^(٢): (الدرجة الثالثة: معاناة أزليّة الحق، ليتخلّص من محن المقصود^(٣))، وتكاليف الحمایات، والتعريج على مدارج الوسائل).

قوله: (معاناة أزلية الحق)، أي متى شهد قلبه تفرّد الربّ سبحانه بالأزليّة غاب بها عن الطلب، ليتقنه فراغ الربّ تعالى من المقادير، وسبق الأزل بها، وثبوت حكمها هناك؛ فيخلّص^(٤) من المحن التي تعرض له دون المقصود. ويتخلّص أيضًا من تعريجه والتفاتة وحبس مطيئته على طرق الأسباب التي يتوصل^(٥) بها إلى المطالب.

وهذا ليس على إطلاقه، فإن مدارج الوسائل قسمان: وسائل موصلة إلى عين الرضا، فالتعريج على مدارجها معرفة وعملاً وحالاً وإشاراً هو محض العبوديّة. ولكن لا يجعل تعريجه كلّ على مدارجها، بحيث ينسى بها

(١) روي مرفوعاً من حديث ابن عباس، وهو ضعيف كما تقدم في تخريجه (١/١٦٨).

(٢) «المنازل» (ص ٣٦).

(٣) ل، ج، ن: «القصود»، وهو لفظ مطبوعة «المنازل» و«شرح القاساني» (ص ١٨٥). والمثبت من الأصل وغيره يوافق ما في «شرح التلمساني» (ص ٢١٠).

(٤) ج، ن: «فيتخلّص».

(٥) ع: «يتوصل».

الغاية التي هي وسائل إليها^(١).

وأما تخلصه من تكاليف الحمایات فهو تخلصه من طلب ما حماه الله تعالى عنه قدرًا، فلا يتكلف طلبه وقد حُمي عنه.

ووجه آخر: وهو أن يتخلص بمشاهدة سبق الأزلية من تكاليف احترازاته وشدة احتمائه من المكاره، لعلمه بسبق الأزل بما كتب له منها، فلا فائدة في تكلف الاحتماء. نعم، يحتمى مما نُهي عنه، وما لا ينفعه في طريقه ولا يعينه على الوصول.



(١) لم يذكر المؤلف القسم الثاني من مدارج الوسائل.

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة التسليم، وهي نوعان: تسليم لحكمه الدينيّ الأمرّي، وتسليم لحكمه الكوني القدري.

فأما الأوّل فهو تسليم المؤمنين العارفين. قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، فهذه ثلاث مراتب: التحكيم، وسعة الصدر بانتفاء الحرج، والتسليم.

وأما التسليم للحكم الكوني فمزلة أقدام، ومضلة أفهام، حير الأنام، وأوقع الخصام. وهي مسألة الرضا بالقضاء، وقد تقدّم الكلام عليها بما فيه كفاية^(١)، وبينّا أنّ التسليم للقضاء يُحمّد إذا لم يؤمر العبد بمنازعة ودفعه ولم يقدر على ذلك، كالمصائب التي لا قدرة له على دفعها. وأمّا الأحكام التي أمر بدفعها، فلا يجوز له التسليم إليها، بل العبوديّة مدافعتها بأحكام آخر أحبّ إلى الله منها.

فصل

قال صاحب «المنازل»^(٢): (وفي التسليم والثقة والتفويض ما في التوكّل من العلل. وهو من أعلى درجات سبل العامّة).

يعني أنّ العلل التي في التوكّل من معاني الدعوى، ونسبة الشيء إلى

(١) انظر (١/٣٩١ - ٣٩٩)، وستأتي مرّة أخرى (ص ٥٠١ - ٥١٠).

(٢) (ص ٣٦).

نفسه أولاً حيث يزعم أنه وكل ربه فيه، وتوكل عليه فيه، وجعله وكيله القائم عنه بمصالحه التي كان يحصلها لنفسه بالأسباب والتصرفات، وغير ذلك من العلل المتقدمة. وقد عرفت ما في ذلك.

وليس في التسليم إلا علة واحدة، وهي أن لا يكون تسليمه صادراً عن محض الرضا والاختيار، بل يشوبه كره وانقباض، فيسلم على نوع إغماض. فهذه علة التسليم المؤثرة، فاجتهد على الخلاص منها.

وإنما كان للعامة عنده لأن الخاصة في شغل عنه باستغراقهم في الفناء في عين الجمع. وجعل الفناء غاية الاستغراق في عين الجمع هو الذي أوجب ما أوجب، والله المستعان.

قال^(١): (وهو على ثلاث درجات: الدرجة الأولى: تسليم ما يزاحم العقول مما سبق^(٢) على الأوهام من الغيب، والإذعان لما يغالب القياس من سير الدول والقسم، والإجابة لما يفرع المرید من ركوب الأحوال^(٣)).

اعلم أن التسليم هو الخلاص من شبهة تعارض الخبر، أو شهوة تعارض الأمر، أو إرادة تعارض الإخلاص، أو اعتراض يعارض القدر والشرع.

(١) «المنازل» (ص ٣٦-٣٧).

(٢) ج، ن: «يشق»، وهو لفظ «المنازل» و«شرح التلمساني» (ص ٢١٢). وفي ل: «يسبق»، وإليه غير في الأصل. والمثبت هو الذي شرح عليه المؤلف كما سيأتي.

(٣) في هامش ج: «خ: الأوهام»، أي أنه في نسخة كذلك. وهو لفظ مطبوعة «المنازل» و«شرح القاساني» (ص ١٨٨، ١٩٠). والمثبت من النسخ موافق لـ «شرح التلمساني» (ص ٢١٢).

وصاحب هذا التخلُّص هو صاحب القلب السليم الذي لا ينجو إلّا من أتى الله به، فإنّ التسليم ضدّ المنازعة.

والمنازعة إمّا بشبهةٍ فاسدةٍ تعارض الإيمان بالخبر عمّا وصف الله تعالى به نفسه من صفاته وأفعاله، أو ما أخبر به من اليوم الآخر، وغير ذلك. فالتسليم له ترك منازعته بشبهات المتكلِّمين الباطلة.

وإمّا بشهوةٍ تعارض أمر الله. فالتسليم للأمر بالتخلُّص منها.

أو إرادةٍ تعارض مراد الله من عبده، فتعارضه إرادةٌ تتعلّق بمراد العبد من الربّ. فالتسليم بالتخلُّص منها.

أو اعتراضٍ يعارض حكمته في خلقه وأمره، بأن يظنّ أنّ مقتضى الحكمة خلاف ما شرع، وخلاف ما قضى وقدر.

فالتسليم: التخلُّص من هذه المنازعات كلّها.

وبهذا يتبيّن أنّه من أجلّ مقامات الإيمان وأعلى طرق الخاصّة، وأنّ التسليم هو محض الصديقيّة التي هي بعد درجة النبوة، وأنّ أكمل الناس تسليمًا أكملهم صديقيّةً.

فلنرجع إلى شرح كلام الشيخ.

أمّا قوله: (تسليم ما يزاحم العقول ممّا سبق^(١) على الأوهام)، يعني: أنّ التسليم يقتضي^(٢) ما ينهى عنه العقل ويزاحمه، فإنّه يقتضي التجريد عن

(١) ل: «يسبق».

(٢) ش: «نقيض».

الأسباب، والعقل يأمر بها. فصاحب التسليم يسلم إلى الله عز وجل ما هو غيب عن العبد، فإن فعله سبحانه لا يتوقف على هذه الأسباب التي ينهى العقل عن التجرد عنها.

فإذا سلم الله لم يلتفت إلى السبب في كل ما غاب عنه. فالأوهام يسبق عليها أن ما غاب عنها من الحكم لا يحصل إلا بالأسباب، والتسليم يقتضي التجرد عنها، والعقل ينهى عن ذلك، والوهم قد سبق^(١) عليه أن الغيب موقوف عليها.

فها هنا أمور ستة: عقل، ومزاحم له، ووهم، وسابق إليه، وغيب، وتسليم لهذا المزاحم.

فالعقل هو الباعث له على الأسباب، الداعي له إليها، التي إذا خرج الرجل عنها عدّ قدحاً في عقله.

والمزاحم له: التجرد عنها بكمال التسليم إلى من بيده أزمة الأمور مواردٍها ومصادرٍها^(٢).

والوهم: اعتقاده توقّف حصول السعادة والنّجاة وحصول المقدور كائناً ما كان عليها، وأنه لولاها لما حصل المقدور. وهذا هو السابق إلى الوهم.

والمغيب: الحكم الذي غاب عنه، وهو فعل الله.

والتسليم: تسليم هذا المزاحم إلى نفس الحكم^(٣).

(١) ل: «يسبق».

(٢) ع: «ومواردٍها ومصادرٍها».

(٣) ما سبق بسط لكلام التلمساني في «شرحه» (ص ٢١٢)، وسيتعقبه المؤلف.

مع أنَّ في تنزيل عبارته على هذا، وإفراغ هذا المعنى في قوالب ألفاظه نظر^(١).

وفيه وجهٌ آخر^(٢)، وهو أن يكون المراد: التسليم لما يبدو للعبد من معاني الغيب ممَّا يزاحم معقوله في بادي الرَّأي ويسبق إلى وهمه أنَّ الأمر بخلافه، فيسبق على الأوهام من الغيب الذي أُخبرت به شيءٌ يزاحم معقولها، فتقع المنازعة بين حكم العقل وحكم الوهم؛ فإنَّ كثيرًا من الغيب قد يزاحم العقل بعض المزاحمة، ويسبق إلى الوهم خلافه. فالتسليم: تسليم هذا المزاحم إلى وليه ومن أخبر به، والتجرُّد عمَّا يسبق إلى الوهم ممَّا يخالفه.

وهذا أولى المعنيين بكلامه إن شاء الله. فالأوَّل تسليم منازعات الأسباب لتجريد التوحيد العمليِّ القصديِّ الإراديِّ، وهذا تجريد منازعات الأوهام المخالفة للخبر لتجريد التوحيد العلميِّ الخبريِّ الاعتقاديِّ. وهذا حقيقة التسليم.

قوله: (والإذعان لما يغالب القياس من سير الدُّول والقِسَم)، أي الانقياد لما يقاوي عقله وقياسه ممَّا جرى به حكم الله في الدُّول قديمًا وحديثًا من طيِّ دولةٍ ونشر دولةٍ، وإعزاز هذه وإذلال هذه، والقِسَم التي قَسَمها على خلقه مع شدَّة تفاوتها، وتباين مقاديرها وكيفيَّاتها وأجناسها؛ فيدعن لحكمة الله في ذلك، ولا يعترض ما وقع منها بشبهةٍ وقياسٍ.

(١) كذا في النسخ، والوجه النصب.

(٢) وهو أيضًا مما أبداه التلمساني (ص ٢١٢ - ٢١٣)، فهذبهُ المؤلف على طريقته.

ويحتمل أن يكون مراده بالدُّول والقسم: الأحوال التي تتداول عليه^(١) ويختلف سيرها، والقِسَم التي نالته من الله ما كان قياس سعيه واجتهاده أن يحصل له أكثر منها؛ فيذعن لما غالب قياسه منها، ويسلّم للقِسَام المعطي بحكمته وعدله. فإنَّ من عباده من لا يُصلحه إلَّا الفقر، ولو أغناه لأفسده ذلك. ومنهم من لا يصلحه إلَّا الغنى، ولو أفقره لأفسده ذلك. ومنهم من لا يُصلحه إلَّا المرض، ولو أصحَّه لأفسده ذلك. ومنهم من لا يصلحه إلَّا الصحَّة، ولو أمرضه لأفسده ذلك.

قوله: (والإجابة لما يفرع المريد من ركوب الأحوال)، يقول: إنَّ صاحب هذه الدرجة من قوَّة التسليم يهجم على الأمور المفزعة ولا يلتفت إليها، ولا يخاف منها من ركوب الأحوال واقتحام الأهوال، لأنَّ قوَّة تسليمه تحميه من خطرهما، فلا ينبغي أن يخاف، فإنَّه في حصن التسليم ومنعته وحمايته.

فصل

قال^(٢): (الدرجة الثانية^(٣)): تسليم العلم إلى الحال، والقصد إلى الكشف، والرَّسم إلى الحقيقة).

أمَّا (تسليم العلم إلى الحال) فليس المراد منه تحكيم الحال على العلم، حاشا الشيخ من ذلك، وإنَّما أراد الانتقال من الوقوف عند صور العلم

(١) ع: «على السالك».

(٢) «المنازل» (ص ٣٧).

(٣) ع: «الثالثة»، خطأ.

الظاهرة إلى معانيها وحقائقها الباطنة وثمراتها المقصودة منها، مثل الانتقال من محض التقليد والخبر إلى العيان واليقين، حتّى كأنّه يرى ويشاهد ما أخبر به الرسول، كما قال تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سبأ: ٦]، وقال: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى﴾ [الرعد: ١٩].

ويتنقل من الحجاب إلى الكشف، فينتقل من العلم إلى اليقين، ومن اليقين إلى عين اليقين، ومن علم الإيمان إلى ذوق طعم الإيمان ووجده^(١) حلاوته، فإنّ هذا قدرٌ زائدٌ على مجرد علمه، ومن علم التوكل إلى حاله، وأشباه ذلك.

فيسلّم العلم الصحيح إلى الحال الصحيح، فإنّ سلطان الحال أقوى من سلطان العلم. فإن كان الحال مخالفاً للعلم فهو ملك ظالم، فليخرج عليه بسيف العلم، وليحكّمه عليه.

وأما (تسليم القصد إلى الكشف)، فليس معناه أن يترك القصد عند معاينة الكشف، فإنّه متى ترك القصد خلع ربقة العبوديّة من عنقه. ولكن يجعل قصده سائراً طالباً لكشفه يؤمّه، فإذا وصل إليه سلّمه إليه وصار الحكم للكشف، إذ القصد آلة ووسيلة إليه. فإن كان كشفاً صحيحاً مطابقاً للحقّ في نفسه كشف له عن آفات القصد ومفسداً ومصحّحاته وعيوبه، فأقبل على تصحيحه بنور الكشف. لا أنّ صاحب القصد ترك القصد لأجل الكشف، فهذا سير أهل الإلحاد الناكبين عن سبيل الحقّ والرشاد.

(١) ع: «ووجدان».

وأما (ترك الرسم إلى الحقيقة)، فيشير به إلى الفناء، فإنَّ من جملة تسليم صاحب الفناء تسليم ذاته ليفنى في شهود الحقيقة، فإنَّ ذات العبد هي رسم^(١) تُفنيه الحقيقة، كما يفنى النور الظلمة. لأنَّ عند أصحاب الفناء أنَّ الحقَّ سبحانه لا يراه سواه ولا يشاهده غيره، لا بمعنى الاتحاد، ولكن بمعنى أنَّه لا يشاهده العبد حتَّى يفنى عن إنَّيته^(٢) ورسمه وجميع عوالمه، يفنى من لم يكن ويبقى من لم يزل. هذا كالإجماع^(٣) من الطائفة، بل هو إجماع منهم.

(٤) (الدرجة الثالثة: تسليم ما دون الحقَّ إلى الحقَّ، مع السلامة من رؤية التسليم، بمعينة تسليم الحقَّ إياك إليه).

هذه الدرجة تكمله الدرجة التي قبلها، فإنَّ التسليم في التي قبلها بداية لها، وهي واسطة بين الدرجة الأولى والثالثة، فالأولى بداية، والثانية توسط، والثالثة نهاية.

قوله: (تسليم ما دون الحقَّ إلى الحقَّ)، يريد به اضمحلال رسوم الخلق في شهود الحقيقة، وكلُّ ما دون الحقَّ رسومٌ، فإذا سلَّم رسمه الخاصَّ^(٥) إلى ربِّه حصل له حقيقة الفناء. وهذا التسليم نوعان:

(١) زاد في ع: «والرسم».

(٢) أي: ذاته ووجوده.

(٣) ع: «كإجماع».

(٤) ش: «قال». أي صاحب «المنازل» (ص ٣٧).

(٥) في النسخ عدا ش، ع: «الحاضر»، ولعله تصحيف، وسيأتي المثبت بعد سطرين.

أحدهما: تسليم رسمه الخاصّ به.

والثاني: تسليم رسوم الكائنات، ورؤية تلاشيها واضمحلالها في عين الحقيقة. وهذا علمٌ ومعرفة، والأوّل حال.

وقوله: (والسلامة من رؤية التسليم)، أي ينسلب أيضًا من رسم رؤية التسليم، فإنّ الرؤية أيضًا رسمٌ من جملة الرُّسوم، فما دام مستصحبًا لها لم يسلم التسليم التامّ، وقد بقيت عليه بقيّةٌ من منازعات رسمه.

ثمّ عرّف كيفية هذا التسليم فقال: (بمعينة تسليم الحقّ إياك إليه)، أي ينكشف لك حين تسلّم ما دون الحقّ إلى الحقّ أنّ الحقّ تعالى هو الذي سلّم إلى نفسه ما دونه، فالحقّ تعالى هو الذي سلّمك إليه، فهو المسلّم وهو المسلّم إليه، وأنت آلة التسليم. فمن شهد هذا المشهد وجد ذاته مسلّمةً إلى الحقّ، وما سلّمها إلى الحقّ غير الحقّ؛ فقد سلّم العبدُ من دعوى التسليم. والله أعلم.



فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة الصبر.

قال الإمام أحمد: ذكر الله الصبر في القرآن في نحو من تسعين موضعاً^(١).

وهو واجب بإجماع الأمة. وهو نصف الإيمان^(٢)، فإن الإيمان نصفان: نصف صبر ونصف شكر.

وهو في القرآن على ستة عشر نوعاً.

الأول: الأمر به، نحو قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ١٥٣]، وقوله: ﴿أَصْبِرْ وَأَوْصِرْ وَرَأَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، وقوله: ﴿وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [النحل: ١٢٧].

الثاني: النهي عن ضده، كقوله: ﴿فَأَصْبِرْ كَمَا صَبَرْنَا وَأُولُوا الْعِزِّ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وقوله: ﴿فَلَا تَوَلُّوهُمْ أَلَدَّ بَار﴾ [الأنفال: ١٥]، فإن تولية الأدبار ترك للصبر والمصابرة. وقوله: ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣]، فإن إبطالها ترك للصبر على إتمامها. وقوله: ﴿وَلَا تَهِنُوا﴾ [آل عمران: ١٣٩]، فإن

(١) سبق عزوه (١/١٦٦).

(٢) كما قال ابن مسعود فيما أخرجه عنه وكيع في «الزهد» (٢٠٣) - ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٤٧) - والطبراني في «الكبير» (١٠٧/٩) والحاكم (٤٤٦/٢) وغيرهم. وروي عن ابن مسعود مرفوعاً ولا يصح.

الوهن من عدم الصبر.

الثالث: الثناء على أهله، كقوله: ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَنِتَّةِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧]، وقوله: ﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]. وهو كثير في القرآن.

الرابع: إيجابه سبحانه محبته لهم، كقوله: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

الخامس: إيجاب معيته لهم، وهي معية خاصة تتضمن حفظهم ونصرهم وتأييدهم، ليست معية عامة - وهي معية العلم والإحاطة -، كقوله: ﴿وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقوله: ﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

السادس: إخباره بأن الصبر خير لأصحابه، كقوله: ﴿وَلَيْنَ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦]، وقوله: ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النساء: ٢٥].

السابع: إيجاب الجزاء لهم بأحسن أعمالهم، كقوله تعالى: ﴿وَلِيَجْزِينَ^(١) الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٦].

(١) كذا في الأصل وغيره بالياء، وهي قراءة العشرة عدا ابن كثير وأبي جعفر وعاصم، فإنهم قرؤوا بالنون. انظر: «النشر» (٢/ ٣٠٥).

الثامن: إيجابه الجزاء لهم بغير حساب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠].

التاسع: إطلاق البشري لأهل الصبر، كقوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٥].

العاشر: ضمان النصر والمدد لهم، كقوله: ﴿بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥]. ومنه قول النبي ﷺ: «إِنَّ النصر مع الصبر»^(١).

الحادي عشر: الإخبار أن^(٢) أهل الصبر هم أهل العزائم، كقوله: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣].

الثاني عشر: الإخبار أنه ما يُلْقَى الأعمال الصالحة وجزاءها والحظوظ^(٣)

(١) أخرجه أحمد (٢٨٠٣) والطبراني في «الكبير» (١٢٣/١١) والحاكم (٥٤١/٣)، (٥٤٢) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٥٢٨، ٩٥٢٩) والضياء في «المختارة» (٢٤، ٢٣/١٠) وغيرهم من طرق كثيرة - كلُّها ليثينة - عن ابن عباس ضمن حديث: «يا غلام إني أعلمك كلمات...». وأصل الحديث مروي بإسناد حسن عند الترمذي (٢٥١٦) وغيره، وليست فيه هذه اللفظة، ولكنها تعتضد بمجموع طرقها. انظر: «جامع العلوم والحكم» (الحديث التاسع عشر)، و«موافقة الخبر الخبر» (١/٣٢٧)، و«أنيس الساري» (١/٣٦١-٣٦٨).

(٢) ع: «الإخبار منه تعالى بأن».

(٣) ع: «الحظوظ العظيمة».

إِلَّا أَهْلَ الصَّبْرِ، كقوله: ﴿وَيَلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَرَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ﴾ [القصص: ٨٠]، وقوله: ﴿أَدْفَعْ بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [٣١] وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا دُوحٌ عَظِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤-٣٥].

الثالث عشر: الإخبار أَنَّهُ إِنَّمَا يَنْتَفِعُ بِالْآيَاتِ وَالْعِبَرِ أَهْلُ الصَّبْرِ، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا (١) أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِآيَاتِنَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [إبراهيم: ٥]، وقوله فِي أَهْلِ سَبَأٍ: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَرَفَنَّهُمْ كُلَّ مُمْزِقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ (٢) [سبأ: ١٩]، وقوله فِي سُورَةِ الشُّورَى: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ (٣) إِنَّ يَسَاءُ سَكِينِ الرِّيحِ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [الشورى: ٣٢].

الرابع عشر: الإخبار بِأَنَّ الْفَوْزَ بِالْمَطْلُوبِ وَالنَّجَاةَ مِنَ الْمَرْهُوبِ (٣) وَدُخُولَ الْجَنَّةِ إِنَّمَا نَالُوهُ بِالصَّبْرِ، كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ (٣٢) سَلَامٌ عَلَيْهِمْ بِمَا صَبَرُوا فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٣].

الخامس عشر: أَنَّهُ يُوْرَثُ صَاحِبُهُ دَرَجَةَ الْإِمَامَةِ؛ سَمِعْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ

-
- (١) لم يرد صدر الآية إلى هنا في ع، وسياقه: «كقوله تعالى لموسى: ﴿أَنْ أَخْرِجْ...﴾. وفي سائر النسخ عداش: «ولقد أوحينا إلى موسى»، سهو. ثم أصلح «أوحينا» إلى «أرسلنا» في الأصل، تصحيح ناقص.
- (٢) «وقوله في أهل سبأ...» إلى هنا سقط من ش.
- (٣) ع: «المكروه المرهوب».

ابن تيمية - قدس الله روحه - يقول: بالصبر واليقين تُنال الإمامة في الدين، ثم تلا قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِ نَالِمًا صَبَرُوا وَكَانُوا بَيْنَ يَدَيْنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤] (١).

السادس عشر: اقترانه بمقامات الإسلام والإيمان، كما قرنه سبحانه باليقين وبالإيمان، وبالتقوى والتوكل والشكر والعمل والرحمة (٢).

ولهذا كان الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد، ولا إيمان لمن لا صبر له، كما أنه لا جسد لمن لا رأس له. قال عمر بن الخطاب: خير عيش أدركناه بالصبر (٣).

وأخبر النبي ﷺ في الحديث الصحيح أنه ضياء (٤). وقال: «من يتصبر»

(١) ذكر شيخ الإسلام ذلك في مواضع من كتبه، منها: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٥٨، ٦/ ٢١٥، ١٠/ ٣٩) و«جامع المسائل» (١/ ١٦٨).

(٢) سبقت الآيات التي فيها ذلك إلا آيات قرن الصبر بالتوكل وبالرحمة، فالأول قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [النحل: ٤٢]، والثاني قوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَوَصَّوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد: ١٧].

(٣) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٦٣٠) وكذا وكيع (١٩٨) وأحمد (ص ١٤٦) - ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٥٠) - من رواية مجاهد عن عمر. قال ابن كثير في «مسند الفاروق» (٣/ ٥٤): «هذا أثر منقطع بين مجاهد وعمر، فإنه لم يُدرك أيامه». وله طريق آخر عند ابن أبي الدنيا في «الصبر» (٦) من رواية ابن مسعود عن عمر، وإسناده ضعيف. قد علّقه البخاري عن عمر مجزوماً به في كتاب الرقاق (باب الصبر عن محارم الله). وانظر: «تغليق التعليق» (٥/ ١٧٢).

(٤) كما في حديث أبي مالك الأشعري عند مسلم (٢٢٣).

يَصْبِرْهُ اللهُ»^(١).

وفي «الصحيح»^(٢) عنه: «عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ^(٣) خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ؛ إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءٌ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءٌ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ».

وقال للمرأة السوداء التي كانت تُصْرَعُ فسألتَه أَنْ يَدْعُوَ لَهَا: «إِنْ شِئْتَ صَبَرْتُ وَلَكَ الْجَنَّةُ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يَعْافِيكَ»، فَقَالَتْ: إِنِّي أَتَكْشَفُ فَادْعِ اللَّهَ أَنْ لَا أَتَكْشَفُ، فَدَعَا لَهَا^(٤).

وَأَمَرَ الْأَنْصَارَ بِأَنْ يَصْبِرُوا عَلَى الْأَثَرَةِ الَّتِي يَلْقَوْنَهَا بَعْدَهُ، حَتَّى يَلْقَوْهُ عَلَى الْحَوْضِ^(٥). وَأَمَرَ عِنْدَ مَلَاقَاةِ الْعَدُوِّ بِالصَّبْرِ^(٦). وَأَمَرَ بِالصَّبْرِ عِنْدَ الْمَصِيبَةِ وَأَخْبَرَ أَنَّهُ^(٧) عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى^(٨).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٦٩) وَمُسْلِمٌ (١٠٥٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ.

(٢) «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» (٢٩٩٩) مِنْ حَدِيثِ صَهْبٍ.

(٣) زَادَ فِي ع: «لَهُ»، وَلَيْسَ فِي لَفْظِ مُسْلِمٍ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٦٥٢) وَمُسْلِمٌ (٢٥٧٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(٥) كَمَا فِي حَدِيثِي أَنْسَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بَنِ عَاصِمٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٣١٤٧، ٤٣٣٠) وَمُسْلِمٍ (١٠٥٩، ١٠٦١).

(٦) كَمَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٢٩٦٥) وَمُسْلِمٍ (١٧٤٢) بِلَفْظٍ: «أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَسَلُّوْا اللَّهَ الْعَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا». وَبَنَحُوهُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَهُمَا (خ ٣٠٢٦، م ١٧٤١).

(٧) زَادَ فِي ع: «إِنَّمَا يَكُونُ».

(٨) كَمَا فِي حَدِيثِ أَنْسَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٢٨٣) وَمُسْلِمٍ (٩٢٦).

وأمر المصاب بأنفع الأمور له وهو الصبر والاحتساب^(١)، فإن ذلك يخفف مصيبته ويوفر أجره، والجزع والتسخط^(٢) والتشكي يزيد المصيبة ويذهب الأجر^(٣).

فصل

الصبر في اللغة: الحبس والكف. ومنه: قُتل فلان صبراً، إذا أمسك وحبس للقتل. ومنه قوله: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨]، أي احبس نفسك معهم.

فالصبر: حبس النفس عن الجزع والتسخط، وحبس اللسان عن الشكوى، وحبس الجوارح عن التشويش.

وهو ثلاثة أنواع: صبر على طاعة الله، وصبر عن معصية الله، وصبر على امتحان الله. فالأولان: صبر على ما يتعلق بالكسب، والثالث: صبر على ما لا كسب للعبد فيه.

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - يقول: وكان صبر يوسف عن مطاوعة امرأة العزيز عن شأنها أكمل من صبره على إلقاء إخوته له في الجُبِّ وبيعه وتفريقهم بينه وبين أبيه، فإن هذه أمورٌ جرت عليه بغير

(١) كما في أمره ﷺ ابنته بذلك حين احتضر ابنها. أخرجه البخاري (١٢٨٤) ومسلم (٩٢٣) من حديث أسامة بن زيد.

(٢) «التسخط».

(٣) زاد في ع: «وأخبر أن الصبر خير كله فقال: ما أعطي أحد عطاءً خيراً له وأوسع من الصبر». أخرجه البخاري (١٤٦٩) ومسلم (١٠٥٣) من حديث أبي سعيد.

اختياره، لا كسب له فيها، ليس للعبد فيها حيلةٌ غير الصبر. وأمّا صبره عن المعصية، فصبرٌ اختيارٍ ورضًا ومحاربةً للنفس، ولا سيّما مع الأسباب التي يقوى معها داعي المواقعة^(١)، فإنّه كان شابًا وداعية الشباب إليها قويّةً، وعزبًا ليس له ما يعوّضه ويبرّد شهوته، وغريبًا والغريب لا يستحيي في بلد غربته ممّا يستحيي منه بين أصحابه ومعارفه وأهله، ومملوكًا والمملوك أيضًا ليس وازعه كوازع الحرّ؛ والمرأة جميلة وذات منصبٍ وهي سيّدة، وقد غاب الرقيب، وهي الداعية له إلى نفسها والحريصة على ذلك أشدّ الحرص، ومع ذلك توعدّته إن لم يفعل بالسّجن والصّغار؛ ومع هذه الدواعي كلّها صبر اختيارًا وإيثارًا لما عند الله. وأين هذا من صبره في الحبّ على ما ليس من كسبه؟! (٢)

وكان يقول: الصبر على أداء الطاعات أكمل من الصبر عن (٣) اجتناب المحرّمات وأفضل، فإنّ مصلحة فعل الطاعة أحبّ إلى الشارع من مصلحة ترك المعصية، ومفسدة عدم الطاعة أبغض إليه وأكره من مفسدة وجود المعصية. وله في ذلك مصنّف قرّره فيه بنحوٍ من عشرين وجهًا^(٤)، ليس هذا

(١) ج، ن، ع: «المواقعة».

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٥/١٣٨-١٣٩، ١٧/٢٤-٢٥) و«جامع المسائل» (٥/٢٥٧). وانظر: «عدّة الصابرين» للمؤلف (ص ٥٩).

(٣) كذا في النسخ، ودخوله على «اجتناب» يقرب المعنى المراد.

(٤) هي مطبوعة ضمن «مجموع الفتاوى» (٢٠/٨٥-١٥٨) على نقص في آخرها، وفي القدر الموجود اثنان وعشرون وجهًا. وقد ذكر المؤلف عشرين وجهًا في «عدّة الصابرين» (ص ٦٦-٧٦)، وثلاثة وعشرين في «الفوائد» (ص ١٧١-١٨٥)، وتوسّط في «طريق الهجرتين» (٢/٥٩٩) فقال: «وفصل النزاع في ذلك أن هذا يختلف

موضع ذكرها. والمقصود: الكلام على الصبر وحقيقته ودرجاته ومرتبته.

فصل

وهو ثلاثة أنواع: صبرٌ بالله، وصبرٌ لله، وصبرٌ مع الله.

فالأوّل: الاستعانة به، ورؤية أنّه هو المصبرّ، وأنّ صبر العبد برّبه لا بنفسه، كما قال تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [النحل: ١٢٧]، يعني إن لم يصبرّك هو لم تصبر.

والثاني^(١): أن يكون الباعث على الصبر محبة الله وإرادة وجهه والتقرب إليه، لا إظهار قوّة النفس، والاستحمام إلى الخلق، وغير ذلك من الأغراض.

والثالث^(٢): دوران العبد مع مراد الله الدّينيّ منه، ومع أحكامه الدّينيّة، صابراً نفسه معها، سائراً بسيرها، مقيماً بإقامتها، يتوجّه معها أين توجّهت ركائبها، وينزل معها أين استقلّت مضاربها. فهذا معنى كونه صابراً مع الله، أي قد جعل نفسه وقفاً على أوامره ومحابه. وهو أشدّ أنواع الصبر وأصعبها، وهو صبر الصّديقين.

قال الجنيد: المسير من الدّنيا إلى الآخرة سهل هيّن على المؤمن، وهجران الخلق في جنب الله شديد، والمسير من النفس إلى الله صعب

باختلاف الطاعة والمعصية، فالصبر على الطاعة المعظمة الكبيرة أفضل من الصبر عن المعصية الصغيرة الدنية، والصبر عن المعصية الكبيرة أفضل من الصبر على الطاعة الصغيرة.

(١) في ع زيادة: «الصبر لله، وهو».

(٢) في ع زيادة: «من الصبر: الصر مع الله، وهو».

شديد، والصَّبر مع الله أشدُّ (١).

وسئل عن الصبر، فقال: تجرُّع المرارة من غير تعيسٍ (٢).

وقال ذو النُّون: الصبر: التَّباعُد من المخالفات، والسُّكُون عند تجرُّع غُصَص البليَّة، وإظهار الغنى مع حلول الفقر بساحات المعيشة (٣).

وقيل: الصبر: الوقوف مع البلاء بحسن الأدب (٤).

وقيل: هو الفناء في البلوى، بلا ظهور شكوى (٥).

وقيل: تعويد النفس الهجوم على المكاره (٦).

وقيل: المقام مع البلاء بحسن الصُّحبة، كالمقام مع العافية (٧).

وقال عمرو بن عثمان: هو الثبات مع الله، وتلقِّي بلائه بالرحب والدَّعة (٨).

(١) أسنده القشيري (ص ٤٣٨).

(٢) «القشيرية» (ص ٤٣٩).

(٣) «تفسير السلمي» (٢/ ١٨٩) و«القشيرية» (ص ٤٣٩). وأسنده أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٦١-٣٦٢) والبيهقي في «الشعب» (٩٣٦٥) بنحوه، إلا أن اللفظ عندهما: «التَّباعُد عن الخلطاء في الشدَّة» بدلاً من «التَّباعُد من المخالفات».

(٤) ذكره القشيري (ص ٤٣٩) عن ابن عطاء الأدمي، الصوفي الزاهد (ت ٣٠٩).

(٥) «القشيرية» (ص ٤٣٩) بلا نسبة.

(٦) ذكره السلمي في «تفسيره» (٢/ ١٣٤) والقشيري (ص ٤٤٠) عن أبي عثمان، ولعله المغربي (ت ٣٧٣)، ويحتمل أن يكون الحيري (ت ٢٩٨)، والأول أقرب.

(٧) ذكره السلمي في «تفسيره» (٢/ ١١٩) والقشيري (ص ٤٤٠) بلا نسبة.

(٨) في النسخ عداع: «السعة»، والمثبت من ع هو لفظ «القشيرية» (ص ٤٤٠).

وقال الخواص: هو الثبات على أحكام الكتاب والسنة^(١).
 وقال يحيى بن معاذ: صبر المحبّين أشدُّ من صبر الزاهدين،
 وا عجبني^(٢) كيف يصبرون؟! وأنشد:
 والصبر يَجْمُلُ في المواطن كلها إِلَّا عليك فَإِنَّه لَا يَجْمُلُ^(٣)
 وقيل: الصبر هو الاستعانة^(٤) بالله^(٥).
 وقيل: هو ترك الشكوى^(٦).
 وقيل^(٧):
 الصَّبْرُ مثل اسمه مرُّ مذاقته لكن عواقبه أحلى من العسل
 وقيل: الصبر أن ترضى بتلف نفسك في رضا من تحبّه، كما قيل^(٨):

-
- (١) «تفسير السلمي» (٣٦٦/١) و«القشيرية» (ص ٤٤٠).
 (٢) ج، ن: «وا عجبا»، وكذا في «القشيرية».
 (٣) «القشيرية» (ص ٤٤٠). وللعتيبي محمد بن عبيد الله (ت ٢٢٨) من قصيدة سائرة يرثي بها ابنه:
 والصبر يحمد في المواطن كلها إِلَّا عليك فَإِنَّه مذموم
 وقد أنشده المبرد مع بيت آخر في «الكامل» (ص ٥٥٥). وانظر: «العقد» (٣/ ١٩١)
 و«تاريخ الإسلام» (٥/ ٦٧٩). ويبدو أن بعضهم قد تصرف في قافية البيت.
 (٤) الأصل، ل، ن: «الاستغاثة»، والمثبت موافق للمصدر.
 (٥) ذكره القشيري (ص ٤٤٠) عن ذي النون.
 (٦) ذكره القشيري (ص ٤٤٠) عن رويم. وأسنده عنه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٣٠١)
 والبيهقي في «الشعب» (٩٦٠٧).
 (٧) البيت لمحمود بن الحسين «كشاجم» في ديوانه (ص ٤٦٠) مع اختلاف في الصدر.
 (٨) البيت لابن عطاء الأدمي في «القشيرية» (ص ٤٤١)

سأصبر كي ترضى وأتلفُ حسرةً وحسبي أن ترضى ويُتلفني صبري
 وقيل: مراتب الصبر^(١) خمسة: صابر، ومُصْطَبِر، ومتصَبِّر، وصَبُور،
 وصَبَّار. فالصابر أعمُّها، والمصطبر: المكتسب الصبر الملىء به، والمتصبر:
 متكلِّف الصبر حاملٌ نفسه عليه، والصبور: العظيم الصبر الذي صبره أشدُّ
 من صبر غيره، والصَّبَّار: الكثير^(٢) الصبر، فهذا في القدر والكمِّ، والذي قبله
 في الوصف والكيف^(٣).

وقال عليُّ بن أبي طالبٍ: الصبر مطيَّةٌ لا تكبو^(٤).
 ووقف رجلٌ على الشُّبلي فقال: أيُّ صبرٍ^(٥) أشدُّ على الصابرين؟ فقال:
 الصبر في الله. قال السائل: لا، فقال: الصبر لله؟ فقال السائل: لا، فقال: مع
 الله؟ قال: لا، قال: فأيش هو؟ قال: الصبر عن الله، فصرخ الشُّبلي صرخةً
 كادت روحه تتلف^(٧).

وقال الجُرَيْرِيُّ: الصبر أن لا يفرِّق بين حال النعمة وحال المحنة، مع
 سكون الخاطر فيهما. والتصَبُّر هو السُّكون مع البلاء، مع وجدان أثقال

(١) ع: «الصابرين».

(٢) في النسخ عدا: «الشديد»، ولعل المثبت من ع أصح.

(٣) المؤلف بنى على ما ذكره القشيري (ص ٤٤١) عن أبي عبد الله بن خفيف أنه قال:

«الصبر على ثلاثة أقسام: متصبر، وصابر، وصابر».

(٤) ذكره القشيري (ص ٤٤١)، ولم أجد من أخرجه.

(٥) ل، ش: «الصبر».

(٦) في ع زيادة: «الصبر».

(٧) أسنده القشيري (ص ٤٤١).

قال أبو عليّ الدقاق: فاز الصابرون بعزّ الدارين، لأنهم نالوا من الله معيَّته، فإنَّ الله مع الصَّابرين (٢).

وقيل في قوله: ﴿أَصْبِرُواْ وَاصْبِرُواْ وَرَابِطُواْ﴾ [آل عمران: ٢٠٠] إنَّه انتقل من الأدنى إلى الأعلى، فالصبر دون المصابرة، والمصابرة دون المrapطة. والمrapطة مفاعلة من الربط وهو الشدُّ، وسمِّي المrapط مrapطاً لأنَّ المrapطين يربطون خيولهم ينتظرون الفزع، ثمَّ قيل لكلِّ منتظرٍ قد ربط نفسه لطاعةٍ ينتظرها: مrapطٌ، ومنه قول النبي ﷺ: «ألا أخبركم بما يمحو الله به الخطايا، ويرفع به الدرجات؟ إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة؛ فذلكم الرباط، فذلكم الرباط» (٣). (٤)

وقيل: اصبروا بنفوسكم على طاعة الله، وصابروا بقلوبكم على البلوى في الله، وrapطوا بأسراركم على الشوق إلى الله.

وقيل: اصبروا في الله، وصابروا بالله، وrapطوا مع الله (٥).

(١) أسنده القشيري (ص ٤٤١).

(٢) ذكره القشيري (ص ٤٤١) سماعاً منه، وهو شيخه.

(٣) أخرجه مسلم (٢٥١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) زاد في ع: «وقال: رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها». الحديث أخرجه البخاري (٢٨٩٢) عن سهل بن سعد، ولكن ذكره هنا في غير محلّه وليس من المؤلف قطعاً، فإنه ليس في صدد ذكر فضائل الرباط في سبيل الله، ولكنه يبين أن انتظار الطاعات غير الجهاد يسمّى أيضاً: رباطاً.

(٥) هذا القول والذي قبله ذكرهما القشيري (ص ٤٤٢) بلا نسبة.

وقيل: اصبروا على النعماء، وصابروا على البأساء والضراء، ورابطوا في دار الأعداء، واتقوا إله الأرض والسماء^(١) لعلكم تفلحون في دار البقاء^(٢).

فالصبر: مع نفسك، والمصابرة: بينك وبين عدوك، والمراقبة: الثبات وإعداد العدة. وكما أن الرباط لزوم الثغر لئلا يهجم منه العدو، فكذلك المراقبة أيضًا لزوم ثغر القلب لئلا يهجم عليه الشيطان، فيملكه أو يُخربه أو يشعّته.

وقيل: تجرّع الصبر، فإن قتلك قتلك شهيدًا، وإن أحياك أحياك عزيزًا^(٣).

وقيل: الصبر لله عناء^(٤)، وبالله بقاء، وفي الله بلاء^(٥)، ومع الله وفاء، وعن الله جفاء. والصبر على الطلب عنوان الظفر، وفي المحن عنوان الفرج^(٦).

(١) «وقيل: اصبروا على النعماء...» إلى هنا من ع، ولعله سقط من الأصل وغيره لانتقال النظر.

(٢) أورده الثعلبي في «تفسيره» (٥٩٧/٩)، والمؤلف صادر عن مختصره «معالم التنزيل» (١٥٧/٢).

(٣) «القشيرية» (ص ٤٤٢) بلا نسبة.

(٤) في الأصل، ل، ش، ع بالغين المعجمة، وهو في بعض نسخ «القشيرية» كذلك. ولكن المؤلف شرحه في «عُدّة الصابرين» (ص ٩٠) على ما أثبت. وكذا شرحه زكريا الأنصاري في «إحكام الدلالة» (٥٧٤/٢).

(٥) «وفي الله بلاء» ساقط من ل.

(٦) «القشيرية» (ص ٤٤٢) بلا نسبة. وللمؤلف شرح للجملة الأولى في «عُدّة الصابرين» (ص ٩٠-٩٢).

وقيل: حال العبد مع الله رباطه، وما دون الله أعداؤه^(١).

وفي كتاب «الأدب»^(٢) للبخاري: سئل رسول الله ﷺ عن الإيمان؟ فقال: «الصبر والسماحة». ذكره عن موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا سُويد، حدثنا عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبيه عن جدّه فذكره.

وهذا من أجمع الكلام وأعظمه برهانًا، وأوعبه لمقامات الإيمان من أولها إلى آخرها. فإنَّ النفس يراد منها شيان:

- بذل ما أُمرت به وإعطائه، فالحامل عليه السماحة.

- وترك ما نُهيته عنه والبعدُ منه، فالحامل عليه الصبر.

(١) «القشيرية» (ص ٤٤٣) بلا نسبة.

(٢) أي المفرد، وليس فيه. وإنما أخرجه القشيري (ص ٤٤٤) بإسناده - وفيه من لم أعرفه - عن البخاري عن موسى بن إسماعيل به. وهو في «التاريخ الكبير» (٢٥ / ٥) له، ولكن معلقًا من طريق آخر عن سويد به. وإنما أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (١٩٢ / ١ - السفر الثالث) عن موسى بن إسماعيل به.

والحديث قد أخرجه أيضًا الطبراني في «الكبير» (٤٩ / ١٧) والحاكم (٦٢٦ / ٣) وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣ / ٣٥٧) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٢٦٢) من طريقين عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبيه عن جدّه. وروي من طريق آخر عند البخاري في «التاريخ» (٢٥ / ٥) وغيره عن عبد الله بن عبيد عن أبيه مرسلاً، وهو أقوى. وقد رجّح أبو حاتم المرسل في «العلل» (١٩٤١).

وله شواهد من حديث عمرو بن عبسة، وعُبادة، وجابر، ومن مرسل الحسن؛ وهي لا تخلو من مقال، ولكن قد يرتقي الحديث بمجموعها إلى درجة الحسن. وانظر: «الصحيحة» للألباني (٥٥١، ١٤٩١، ١٤٩٥).

وقد أمر الله سبحانه في كتابه بالصبر الجميل والصفح الجميل والهجر الجميل^(١)، فسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - يقول: الصبر الجميل^(٢) الذي لا شكوى معه^(٣)، والصفح الجميل: الذي لا عتاب معه، والهجر الجميل: الذي لا أذى معه^(٤).

وفي أثر إسرائيلي: أوحى الله إلى نبي من أنبيائه: أنزلت بعدي بلائي فدعاني، فمأطلته بالإجابة فشكاني، فقلت: عدي، كيف أرحمك من شيء به أرحمك؟!^(٥).

وقال ابن عيينة في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ آيَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِ الْمَاصِرُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]: أخذوا برأس الأمر فجعلهم رؤوساً^(٦).

(١) الصبر الجميل لم يأت مأموراً به، وإنما ورد على لسان يعقوب عليه السلام: ﴿فَصَبِّرْ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨]. وجاء الأمر بالصفح الجميل في قوله: ﴿فَأَصْفَحَ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ﴾ [الحجر: ٨٥]، وبالهجر الجميل في قوله: ﴿وَأَهْجَرَهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ [المزمل: ١٠].

(٢) «والصفح الجميل... الصبر الجميل» من ع، ولعله سقط من الأصل وغيره لانتقال النظر.

(٣) ع: «فيه ولا معه».

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/٦٦٦).

(٥) «القشيرية» (ص ٤٤٥).

(٦) ذكره القشيري (ص ٤٤٥). وذكره ابن كثير في «تفسيره» عن ابن بنت الشافعي قال: قرأ أبي علي عمي - أو عمي على أبي - سئل سفيان بن عيينة عن قول علي رضي الله عنه: «الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد»، فقال: ألم تسمع قوله تعالى... فذكره.

وقيل: صبر العابدين أحسنه أن يكون محفوظًا، وصبر المحبّين أحسنه أن يكون مرفوضًا، كما قيل (١):

تبَيَّنَ يومَ البين أنَّ اعتزامه على الصبر من إحدى الظُّنون الكواذبِ والشكوى إلى الله عزَّ وجلَّ لا تنافي الصبر، فإنَّ يعقوب عليه السلام وعد بالصبر الجميل، والنبِيُّ إذا وعد لا يخلف، ثمَّ قال: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]. وكذلك أيُّوب أخبر الله عنه أنَّه وجده صابراً مع قوله: ﴿مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣].

وإنَّما ينافي الصبر شكوى الله، لا الشكوى إليه. كما رأى بعضهم رجلاً يشكو إلى آخر فاقهً وضرورةً، فقال: يا هذا، تشكو من يرحمك إلى من لا يرحمك؟ ثمَّ أنشده (٢):

وإذا عرتك بليَّةٌ فاصبر لها صبرَ الكريم فإنَّه بك أعلم
وإذا شكوت إلى ابن آدم إنَّما تشكو الرحيم إلى الذي لا يرحم

فصل

قال صاحب «المنازل» (٣): (الصبر: حبس النفس على المكروه، وعقل

(١) «القشيرية» (ص ٤٤٦). والبيت للأمير عبد الله بن طاهر في «ذيل أمالي القالي» (ص ٤٩) و«الأغاني» (٥/ ٤٢٧) و«تاريخ دمشق» (٢٩/ ٢١٨، ٢٣٨).

(٢) الخبر مع البيتين في «طريق الهجرتين» (١/ ١٣٥). والبيتان في «عيون الأخبار» (٢/ ٢٦٠) مع اختلاف كبير في لفظ الأول. ونُسباً في «الكشكول» (١/ ٧٤) إلى علي زين العابدين.

(٣) (ص ٣٨)، و«شرح التلمساني» (ص ٢١٩) واللفظ له.

اللِّسان عن الشكوى. وهو من أصعب المنازل على العامّة، وأوحشها في طريق المحبّة، وأنكرها في طريق التوحيد).

إنّما كان صعبًا على العامّة لأنّ العامّي مبتدئٌ في الطريق، وما له دربة بالسلوك^(١)، ولا تهذيب المرتاض بقطع المنازل، فإذا أصابته المحن أدركه الجزع، وصعب عليه احتمال البلاء، وعزّ عليه وجدان الصبر، لأنّه ليس من أهل الرياضة فيكون مستوطنًا للصّبر، ولا من أهل المحبّة فيلتدّ بالبلاء في رضا محبوبه.

وأما وحشته^(٢) في طريق المحبّة، فلأنّها تقتضي التذاذ المحبّ بامتحان محبوبه له، والصبر يقتضي كراهته لذلك وحبس نفسه عليه كرهاً، فهو وحشةٌ في طريق المحبّة.

وفي الوحشة نكتة لطيفة؛ لأنّ الالتذاذ بالمحنة في المحبّة هو من موجبات أنس القلب بالمحبوب، فإذا أحسّ بالألم بحيث يحتاج إلى الصبر انتقل من الأنس إلى الوحشة، ولولا الوحشة لما أحسّ بالألم المستدعي للصبر.

وإنّما كان (أنكرها في طريق التوحيد) لأنّ فيه قوّة الدعوى، لأنّ الصابر يدّعي بحاله قوّة الثبات، وذلك ادّعاءٌ منه لنفسه قوّة عظيمة، وهذا مصادمةٌ لتجريد التوحيد، إذ ليس لأحدٍ قوّة البتّة، بل لله القوّة جميعاً، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله.

(١) ع: «في السلوك».

(٢) ع: «كونه وحشة».

فهذا سبب كون الصبر منكراً في طريق التوحيد، بل من أنكر المنكر كما قال، لأن التوحيد يردُّ الأشياء إلى الله، والصبر يردُّ الأشياء إلى النفس، وإثبات النفس في التوحيد منكر.

هذا حاصل كلامه محرراً مقررًا^(١). وهو من منكر كلامه.

بل الصبر من أكد المنازل في طريق المحبة، وألزمها للمحبين، وهم أحوج إلى منزلته من كل منزلة. وهو من أعرف المنازل في طريق التوحيد وأبينها، وحاجة المحب إليه ضرورية.

فإن قيل: كيف تكون حاجة المحب إليه ضرورية، مع منافاته لكمال المحبة، فإنه لا يكون إلا مع منازعات النفس لمراد المحبوب؟

قيل: هذه هي النكته التي كان لأجلها من أكد المنازل في طريق المحبة وأعلقها بها. وبه يُعلم صحيح المحبة من معلولها، وصادقها من كاذبها، فإن بقوة الصبر على المكاره في مراد المحبوب يُعلم صحة محبته.

ومن هاهنا كانت محبة أكثر الناس كاذبة، لأنهم كلهم ادَّعوا محبة الله، فحين امتحنهم بالمكاره انخلعوا عن حقيقة المحبة، ولم يثبت معه إلا الصابرون. فلو لا تحمُّل المشاق وتجشُّم المكاره بالصبر لما ثبتت صحة محبتهم.

وتبيّن بذلك أن أعظمهم محبة أشدهم صبراً. ولهذا وصف الله بالصبر خاصة أحبابه وأوليائه، فقال عن حبيبه أيوب: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾، ثم أثنى عليه فقال: ﴿نِعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٤٤].

(١) والمؤلف صادر في تحريره وتقريره عن «شرح التلمساني» (ص ٢١٩-٢٢٠).

وأمر أحبَّ الخلق إليه بالصبر لحكمه^(١)، وأخبر أنَّ صبره به. وأثنى على الصابرين أحسن الثناء، وضمن لهم أعظم الجزاء، وجعل أجر غيرهم محسوبًا وأجرهم بغير حساب.

وقرن الصبر بمقامات الإسلام والإيمان والإحسان كما تقدّم، فجعله قرين التوكل واليقين، والإيمان، والأعمال، والتقوى.

وأخبر أنَّ آياته لا ينتفع بها إلا أولو الصبر، وأخبر أنَّ الصبر خيرٌ لأهله، وأنَّ الملائكة تسلّم عليهم في الجنة بصبرهم، كما تقدّم ذلك.

وليس في استكراه النفوس لألم ما تصبر عليه وإحساسها به ما يقدح في محبتها ولا توحيدها، فإنَّ إحساسها بالألم ونفرتها منه أمرٌ طبعيٌّ لها، كاقترانها للغذاء من الطعام والشراب وتألمها بفقده. فلوازم النفس لا سبيل إلى إعدامها وتعطيلها بالكلية، وإلا لم تكن نفسًا إنسانيةً وارتفعت المحبة^(٢)، وكانت عالمًا آخر.

والصبر والمحبة لا يتناقضان، بل يتواحيان ويتصاحبان، والمحبة صبور. بل^(٣) علّة الصبر في الحقيقة، المناقضة للمحبة، المزاحمة للتوحيد: أن يكون الباعث عليه غير إرادة رضا المحبوب، بل إرادة غيره، أو مزاحمته بإرادة غيره، أو المراد منه لا مراده؛ هذه هي وحشة الصبر ونكارتة.

(١) وذلك في قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَطْعَمْ مِنْهُمْ إِثْمًا أَوْ كُفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤].

(٢) ع: «المحنة».

(٣) في الأصل، ل: «بلى». وفي ع: «بلا». ولعل المثبت من سائر النسخ أولى.

وأما من رأى صبره لله، وصبر بالله^(١)، وصبر مع الله، مشاهدًا أنَّ صبره به تعالى لا بنفسه = فهذا لا تلحق محبته وحشة، ولا توحده نكارة.

ثم لو استقام له هذا لكان في نوع واحد من أنواع الصبر، وهو الصبر على المكاره. فأما الصبر على الطاعات، وهو حبس النفس عليها؛ وعن المخالفات، وهو منع النفس منها طوعًا واختيارًا والتذاذًا = فأى وحشة في هذا؟ وأى نكارة فيه؟

فإن قيل: إذا كان يفعل ذلك طوعًا ومحبةً ورضا وإيثارًا، لم يكن الحامل له على ذلك الصبر، فيكون صبره في هذه الحال ملزوم الوحشة والنكارة، لمنافاتها لحال المحب.

قيل: لا منافاة في ذلك بوجه، فإنَّ صبره حيثُ قد اندرج في رضاه وانطوى فيه، وصار الحكم للرضا، لا أنَّ الصبر عدمٌ، بل لقوةً وارد الرضا والحب وإيثارٍ مراد المحبوب = صار المشهد والمنزل للرضا بحكم الحال، والصبر جزءٌ منه ومنطوٍ فيه.

ونحن لا ننكر هذا القدر، فإن كان هو المراد فحبذا الوفاق، وليس المقصود القيل والقال ومنازعات الجدل. وإن كان غيره، فقد عرف ما فيه.

فصل

قال^(٢): (وهو على ثلاث درجات. الدرجة الأولى: الصبر عن المعصية،

(١) ع: «رأى صبره بالله، وصبر لله».

(٢) (ص ٣٨).

بمطالعة الوعيد، إبقاءً على الإيمان وحذرًا من الحرام^(١). وأحسن منها:
الصبر عن المعصية حياءً).

ذكر للصبر عن المعصية سببين وفائدتين.

أما السببان: فالخوف من لحوق الوعيد المترتب عليها. والثاني: الحياء
من الربّ تعالى أن يستعان على معاصيه بنعمه، وأن يبارز بالعظائم.

وأما الفائدتان: فالإبقاء على الإيمان، والحذر من الحرام.

فأما مطالعة الوعيد والخوف منه، فيبعث عليه قوّة الإيمان بالخبر
والتصديق بمضمونه.

وأما الحياء، فيبعث عليه قوّة المعرفة ومشاهدة معاني الأسماء
والصفات. وأحسن من ذلك: أن يكون الباعث عليه وازع الحبّ، فيترك
معصيته محبةً له، كحال الصّهيبيّين^(٢).

(١) ج، ن: «الجزاء»، وإليه أصلح في ل. وهو لفظ مطبوعة «المنازل» وعليه شرحه
القاساني (ص ١٩٨). والمثبت من الأصل وغيره موافق لبعض نسخ «المنازل» كما في
هامش المطبوع، وعليه شرحه التلمساني (ص ٢٢٠، ٢٢١).

(٢) إشارة إلى ما ذكر عن عمر أنه قال: «نعم العبد صّهيب، لو لم يخف الله لم يعصه».
أول من ذكره - فيما وقفت عليه - أبو عبيد في «غريب الحديث» (٤/ ٢٨٤)، ولكنه لم
يُسند. ثم اشتهر ذلك في كتب النحاة والأصوليين حيث ذكروه في مبحث «لو»
الشرطية لبيان أنه لا يلزم امتناع الجواب في نفس الأمر عند امتناع شرطه، فقد ذكره
ابن مالك في «شرح التسهيل» (٤/ ٩٤)، والرضي في «شرح الكافية» (٤/ ٤٥٢)، وابن
هشام في «مغني اللبيب» (ص ٢٨٥) والزركشي في «البحر المحيط» (٢/ ٢٨٧)
وغيرهم. وذكره المؤلف في «بدائع الفوائد» (١/ ٩٢) و«طريق الهجرتين»
=

وأما الفائدتان، فالإبقاء على الإيمان يبعث على ترك المعصية، لأنها لا بد أن تنقصه، أو تذهب به، أو تُذهب رونقه وبهجته، أو تطفئ نوره، أو تضعف قوته، أو تنقص ثمرته. وهذا أمرٌ ضروريٌّ بين المعصية وبين الإيمان، يُعلم بالوجود والخبر والعقل، كما صحَّ عنه ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبةً ذات شرفٍ يرفع إليه الناس فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن، فإياكم إياكم، والتوبة معروضةً بعد»^(١).

وأما الحذر عن^(٢) الحرام، فهو الصبر عن كثيرٍ من المباح حذرًا من أن يسوقه إلى الحرام.

ولمَّا كان الحياء من شيم الأشراف وأهل الكرم والنُّفوس الزكيَّة، كان صاحبه أحسنَ حالًا من أهل الخوف.

ولأنَّ في الحياء من الله ما يدلُّ على مراقبته وحضور القلب معه.

(٢/ ٥٩٠). ولشيخ الإسلام جزء في جواب من سأل عن معنى «لو» فيه، مطبوع ضمن «جامع المسائل» (٩/ ٤٣٥-٤٦٣).

قال ابن كثير في «مسند الفاروق» (٣/ ١١٥): «لم أراه إلى الآن بإسنادٍ عن عمر». وقد روي نحوه عن عمر عن النبي ﷺ في سالم مولى أبي حذيفة، ولكن إسناداه تالف. انظر: «الضعيفة» للألباني (١٠٠٦، ٣١٧٩).

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة، وزيادة «فإياكم إياكم» جاءت في بعض الطرق عند مسلم (٥٧/ ١٠٣)، والظاهر أنها من لفظ أبي هريرة كما جاء مصرحًا عند عبد الرزاق (١٣٦٨٤).

(٢) ش: «من».

ولأنَّ فيه من تعظيمه وإجلاله ما ليس في وازع الخوف، فمن وازعُه
الخوف: قلبه حاضرٌ مع العقوبة، ومن وازعه الحياء: قلبه حاضرٌ مع الله.
والخائف مراعي جانب نفسه وحمايتها، والمستحي مراعي جانب ربِّه
وملاحظة عظمتِه.

وكلا المقامين من مقامات أهل الإيمان، غير أنَّ الحياء أقرب إلى مقام
الإحسان وألصق به، فإنه إذا نزل نفسه منزلة من كأنَّه يرى الله نبعت ينابيع
الحياء من عين قلبه وتفجَّرت عيونها.

قال^(١): (الدرجة الثانية: الصبر على الطاعة بالمحافظة عليها دوامًا،
وبرعايتها إخلاصًا، وتحسينها علمًا).

هذا يدلُّ على أنَّ عنده: أنَّ فعل الطاعة أكد من ترك المعصية، فيكون
الصبر عليها فوق الصبر على ترك المعصية في الدرجة. وهذا هو الصواب
كما تقدَّم، فإنَّ ترك المعصية إنَّما كان لتكميل الطاعة، والنهي مقصودٌ للأمر،
فالمَنْهِي عنه لَمَّا كان يُضعف المأمور به ويُنقصه ويُهَجِّنُه = نهى عنه حمايةً
وصيانةً لجانب الأمر، فجانِب الأمر أقوى وأكَّد. وهو بمنزلة الصَّحَّة
والحياة، والنهي بمنزلة الحِمِّية التي تراد لحفظ الصَّحَّة وأسباب الحياة.

وذكر الشيخ أنَّ الصَّبر في هذه الدرجة بثلاثة أشياء: دوام^(٢) الطاعة،
والإخلاص فيها، ووقوعها على مقتضى العلم وهو (تحسينها علمًا).

(١) «المنازل» (ص ٣٨). وزيد في ج، ن قبله «فصل».

(٢) ع: «بدوام».

فإنَّ الطاعة تتخلَّف من فوات واحدٍ من هذه الثلاثة، فإنَّه^(١) إن لم يحافظ عليها دوامًا عطَّلها، وإن حافظ عليها دوامًا عرض لها آفتان.

إحدهما: ترك الإخلاص فيها، بأن يكون الباعث عليها غير وجه الله وإرادته والتقرب إليه. فحفظها من هذه الآفة برعاية الإخلاص.

الثانية^(٢): أن لا تكون مطابقةً للعلم، بحيث لا تكون على اتِّباع السنَّة. فحفظها من هذه الآفة بتجريد المتابعة، كما أن حفظها من تلك بتجريد القصد والإرادة. فلذلك قال: (بالمحافظة عليها دوامًا، ورعايتها إخلاصًا، وتحسينها علمًا).

فصل

قال^(٣): (الدرجة الثالثة: الصبرُ في البلاء بملاحظة حسن الجزاء، وانتظارِ روحِ الفرج، وتهوينِ البليَّة بعدَّ أياديِ المنن وتذكُّرِ سوائفِ النعم).
هذه ثلاثة أشياء تبعث^(٤) على الصبر في البلاء.

أحدها: ملاحظة حسن الجزاء، وعلى حسب ملاحظته والوثوق به ومطالعة يخفُّ حملُ البلاء لشهود العوض. وهذا كما يخفُّ على كلِّ متحمِّل مشقَّة عظيمة حملُها لما يلاحظه من لذة عاقبتها وظفره بها. ولولا ذلك لتعطَّلت مصالح الدنيا والآخرة. وما أقدم أحدٌ على تحمُّل مشقَّة عاجلة

(١) ع: «فإن العبد».

(٢) في النسخ عدا ع: «الثاني».

(٣) «المنازل» (ص ٣٩).

(٤) في ع زيادة: «المتلبس بها».

إِلَّا لثَمَرَةٍ مُؤَجَّلَةٍ؛ فالنفس مُوَكَّلَةٌ^(١) بحبِّ العاجل، وإنَّما خاصَّةُ العقل تلمُّحِ
العواقبِ ومطالعةُ الغايات.

وأجمع العقلاء من كلِّ أُمَّةٍ^(٢) على أنَّ النعيم لا يُدرَكُ بالنعيم، وأنَّ من
رافق الراحة فارق الراحة^(٣)، وأنَّ على قدر التعب تكون الراحة.

على قدر أهل العزم تأتي العزائمُ وتأتي على قدر الكريم الكرائمُ
ويكبرُ في عين الصغير صغيرُها^(٤) وتصغرُ في عين العظيم العظائمُ^(٥)
والقصد: أنَّ ملاحظة حسن العاقبة تُعين على الصبر فيما تتحمَّله
باختيارك وغير اختيارك.

والثاني: انتظار رَوح الفرج، يعني راحته ونسيمه ولذَّته، فإنَّ انتظاره
ومطالعة وترقُّبه يخفِّف حمل المشقَّة، ولا سيَّما عند قوَّة الرجاء والقطع^(٦)
بالفرج، فإنَّه يجد في حشو البلاء من رَوح الفرج ونسيمه وراحته ما هو من
خفيِّ الألفاف، وما هو فرجٌ معجَّل. وبه وبغيره يُفهم معنى اسمه اللطيف.

(١) ش: «مولعة». والمثبت من سائر النسخ له نظائر في كتب المؤلف، كـ «عدَّة الصابرين»
(ص ٦٥) و«زاد المعاد» (١٨/٣ - الهامش). وجاء في «تكملة المعاجم» لدوزي
(١١/٢٠٥): «موكَّل ب: مَيَّال إلى، نزوع إلى، مجبول على».

(٢) ع: «عقلاء كل أمة».

(٣) في ع زيادة: «وحصل على المشقة وقت الراحة في دار الراحة». إقحام ركيك، ليس من
المؤلف قطعاً!

(٤) ش: «صغارها»، وهو لفظ الرواية في «الديوان».

(٥) البيتان للمتنبي في «ديوانه» (٤/٩٤) ط. البرقوقي.

(٦) ع: «أو القطع».

والثالث: تهوين البليّة بأمرين:

أحدهما: أن يُعَدَّ نعم الله عليه وأياديه عنده. فإذا عَجَزَ عن عدّها وأيس من حصرها، هان عليه ما هو فيه من البلاء، ورآه بالنسبة إلى أيادي الله ونعمه كقطرة من بحر.

الثاني: أن يذكر^(١) سوائف النعم التي أنعم الله بها عليه. فهذا يتعلّق بالماضي، وتعداد أيادي المنن يتعلّق بالحال، وملاحظة حسن الجزاء وانتظار رَوح الفرج يتعلّق بالمستقبل، وأحدهما في الدُّنيا والثاني يوم الجزاء. ويحكى عن امرأةٍ من العُبَّاد^(٢) أنّها عثرت فانقطعت إصبعها، فضحكت، فقال لها بعض من معها: أتضحكين وقد انقطعت إصبعك؟ فقالت: أخاطبك على قدر عقلك: حلاوة أجرها أنستني مرارة ذكرها^(٣). أشارت إلى أنَّ عقله لا يحتمل ما^(٤) فوق هذا المقام من ملاحظة المُبلي، ومشاهدة حسن اختياره لها في ذلك البلاء، وتلذُّذها بالشُّكر له والرِّضا عنه، ومقابلة ما جاء من قبَله بالحمد والشُّكر. كما قيل^(٥):

لئن ساءني أن نلتني بمساءةٍ لقد^(٦) سرّني أنّي خطرت ببالكا

(١) ع: «تذكّر».

(٢) ع: «العابدات».

(٣) أسند الدِّينَوَري في «المجالسة» (٣٠٦١) عن امرأة فتح الموصلي الكبير - زاهد زمانه ت ١٧٠ - نحوه، وليس فيه «أخاطبك على قدر عقلك».

(٤) «ما» سقطت من ش، ج، ن.

(٥) البيت بقافية الكاف المكسورة (ببالك) لابن الدمينّة في «الحماسة» (٢/ ٦٢)، و«ديوانه» (١٧).

(٦) ع: «فقد».

فصل

قال^(١): (وأضعف الصبر الصبر لله، وهو صبر العامة. وفوقه الصبر بالله، وهو صبر المريدين. وفوقه الصبر على الله، وهو صبر السالكين).

معنى كلامه: أن صبر العامة لله، أي رجاء ثوابه وخوف عقابه. وصبر المريدين بالله، أي بقوة الله ومعونته، فهم لا يرون لأنفسهم صبراً، ولا قوة عليه، بل حالهم التحقق بـ «لا حول ولا قوة إلا بالله» علماً ومعرفةً وحالاً.

وفوقهما: الصبر على الله، أي على أحكامه، إذ صاحبه يشهد المتصرف فيه، فهو يصبر على أحكامه الجارية عليه، جالبةً عليه ما جلبت من محبوب ومكروه؛ فهذه درجة صبر السالكين.

وهؤلاء الثلاثة عنده من العوام، إذ هو في مقام الصبر، وقد ذكر أنه للعامة وأنه من أضعف منازلهم. هذا تقرير كلامه.

والصواب: أن الصبر لله فوق الصبر بالله وأعلى درجةً وأجل، فإن الصبر لله متعلق بالإلهية^(٢)، والصبر به متعلق بربوبيته، وما تعلق بالهيته أكمل وأعلى ممّا تعلق بربوبيته.

ولأن الصبر له عبادة والصبر به استعانة، والعبادة غاية والاستعانة وسيلة، والغاية مرادة لنفسها والوسيلة مرادة لغيرها.

ولأن الصبر به مشترك بين المؤمن والكافر، والبر والفاجر، فكل من

(١) «المنازل» (ص ٣٩)، و«شرح التلمساني» (ص ٢٢٣) واللفظ له.

(٢) ع: «بالهيته».

شهد الحقيقة الكونية صبر به. وأمّا الصبر له فمنزلة الرُّسل والأنبياء
والصّديقين؛ أصحابُ مشهد ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

ولأنّ الصبر له صبر فيما هو حقُّ له محبوبٌ له مرضيٌّ له، والصبر به قد
يكون في ذلك وقد يكون فيما هو مسخوطٌ له، وقد يكون في مكروهٍ أو مباحٍ؛
فأين هذا من هذا؟

وأمّا تسمية الصبر على أحكامه صبراً عليه، فلا مشاحة في العبارة بعد
معرفة المعنى؛ فهذا هو الصبر على أقداره. وقد جعله الشيخ في الدرجة
الثالثة، وقد عرفت بما تقدّم أن الصبر على طاعته والصبر عن معصيته أكملُ
من الصبر على أقداره كما ذكرنا^(١)، فإنّ الصبر فيهما صبرٌ اختيارٍ وإيثارٍ
ومحبّة، والصبر على أحكامه الكونية صبرٌ ضرورة، وبينهما من البون ما قد
عرفت.

ولذلك^(٢) كان صبرُ إبراهيم وموسى ونوح^(٣) على ما نالهم في الله
باختيارهم وفعلهم ومقاومتهم قومهم = أكملُ من صبر أيّوب على ما ناله في
الله من ابتلائه وامتحانه بما ليس مسبباً عن فعله.

وكذلك صبرُ إسماعيل الذبيح وصبرُ أبيه إبراهيم على تنفيذ أمر الله
أكملُ من صبر يعقوب على فقد يوسف.

فعلمت أنّ الصبر لله أكمل من الصبر بالله، والصبر على طاعته والصبر

(١) في ع زيادة: «في صبر يوسف عليه السلام».

(٢) ع: «وكذلك».

(٣) ع: «صبر نوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام».

عن معصيته أكمل من الصبر على قضائه وقدره.

والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فإن قلت: الصبر بالله أقوى من الصبر لله، فإن ما كان بالله كان بحوله وقوته، وما كان به لم يقاومه شيء ولم يَقم له. وهو صبر أرباب الأحوال والتأثير، والصبر لله صبر أهل العبادة والزهد. ولهذا هم مع إخلاصهم^(١) وصبرهم لله أضعف من الصابرين به، فلهذا قال: (وأضعف الصبر: الصبر لله).

قيل: المراتب أربعة:

أحدها: مرتبة الكمال ومرتبة أولي العزائم، وهي الصبر لله وبالله، فيكون في صبره مبتغيًا وجه الله، صابرًا به، متبرئًا من حوله وقوته. فهذا أقوى المراتب^(٢) وأفضلها.

الثاني: أن لا يكون فيه لا هذا ولا هذا، فهذا أخس المراتب، وأردى الخلق، وهو جدير بكلّ خذلانٍ وبكلّ حرمانٍ.

الثالث: من فيه صبرٌ بالله، وهو مستعينٌ متوكِّلٌ على حول الله وقوته، متبرئٌ من حوله هو وقوته. ولكن صبره ليس لله، إذ ليس صبره فيما هو مراد الله الدنيئي منه. فهذا ينال مطلوبه ويظفر به، ولكن لا عاقبة له، وربما كانت عاقبته شرَّ العواقب.

(١) في زيادة: «وزهدهم».

(٢) في زيادة: «وأرفعها».

وفي هذا المقام خفراء الكفار وأرباب الأحوال الشيطانية، فإنَّ صبرهم بالله، لا لله ولا في الله. ولهم من الكشف والتأثير بحسب قوَّة أحوالهم. وهم من جنس الملوك الظلمة، فإنَّ الحال كالملك يعطاه البرُّ والفاجر والمؤمن والكافر.

الرابع: من فيه صبرٌ لله، لكنَّه ضعيف النصيب من الصبر به والتوكُّل عليه، والثَّقة به والاعتماد عليه. فهذا له عاقبةٌ حميدة، ولكنَّه ضعيفٌ عاجزٌ مخدولٌ في كثيرٍ من مطالبه لضعف نصيبه من ﴿إِيَّاكَ لَسْتَعِينُ﴾، فنصيبه من «الله» (١) أقوى من نصيبه من (٢) «الله». فهذا حال المؤمن الضعيف.

وصاحبٌ بالله لا لله حال الفاجر القويِّ، وصاحبٌ لله وبالله (٣) حال المؤمن القويِّ، والمؤمنُ القويُّ خيرٌ وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضعيف (٤).

فصاحبٌ لله وبالله عزيزٌ حميد، ومن ليس لله ولا بالله مذمومٌ مخدول، ومن هو بالله لا لله قادرٌ مذموم، ومن هو لله لا بالله عاجزٌ محمود. فبهذا التفصيل يزول الاشتباه في هذا الباب، ويتبيَّن فيه الخطأ من الصواب. والله أعلم.



(١) أي من الصبر لله.

(٢) «من» زيادة من ع، وهي لازمة. والمراد: أقوى من نصيبه من الصبر بالله.

(٣) في ع زيادة: «حاله».

(٤) اقتباس من حديث أبي هريرة عند مسلم (٢٦٦٤) وغيره.

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة الرضا.

وقد أجمع العلماء على أنه مستحبٌ مؤكِّدٌ استحبابه، واختلفوا في وجوبه على قولين^(١). وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - يحكيهما قولين لأصحاب أحمد. وكان يذهب إلى القول باستحبابه، قال: ولم يجرى الأمر به كما جاء الأمر بالصبر، وإنما جاء الثناء على أصحابه ومدحهم. قال: وأما ما يروى من الأثر: «من لم يصبر على بلائي، ولم يرخص بقضائي، فليتخذ ربًّا سواي»^(٢)، فهذا أثر إسرائيلي، ليس يصح عن النبي ﷺ^(٣).

قلت: ولا سيما عند من يرى أنه من جملة الأحوال التي ليست مكتسبة، وأنه^(٤) موهبة محضة، فكيف يؤمر به وليس مقدورًا؟

وهذه مسألة اختلف فيها أرباب السُّلوك على ثلاث طرق، فالخراسانيون قالوا: إن الرضا من جملة المقامات، وهو نهاية التوكل. فعلى

(١) كتب بعضهم في هامش الأصل: «ليت شعري كيف يسوغ له دعوى الإجماع مع نقل الخلاف في الوجوب. كتبه عبد الرحمن [.....] الشافعي». ويجاب عنه بأنه أراد بالاستحباب المُجمَع عليه ما يشمل الندب والوجوب.

(٢) روي مرفوعًا من حديثي أبي هند الداري وأنس بن مالك بأسانيد واهية جدًا. وقد سبق تخريجه مفصلاً (١/١٦٧).

(٣) انظر: «منهاج السنة» (٣/٢٠٤) و«مجموع الفتاوى» (٨/١٩١، ١٠/٤٠).

(٤) ع: «بل هي».

هذا يمكن أن يتوصّل إليه العبد باكتسابه.

والعراقيون قالوا: هو من جملة الأحوال، وليس كسيياً للعبد، بل هو نازلةٌ تحلُّ بالقلب كسائر الأحوال. والفرق بين المقامات والأحوال: أنَّ المقامات عندهم من المكاسب، والأحوال مجرد المواهب.

وحكمت فرقة ثالثة بين الطائفتين - منهم صاحب «الرّسالة»^(١) وغيره - فقالوا: يمكن الجمع بينهما بأن يقال: بداية الرّضا مكتسبةٌ للعبد، وهي من جملة المقامات، ونهايته من جملة الأحوال وليست مكتسبةً، فأوّله مقامٌ ونهايته حالٌ.

واحتجّ من جعله من جملة المقامات بأنّ الله مدح أهله وأثنى عليهم وندبهم إليه، فدلّ ذلك على أنه مقدورٌ لهم.

وقال النبي ﷺ: «ذاق طعمَ الإيمان من رضي بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمدٍ رسولاً»^(٢).

وقال: «من قال حين يسمع النّداء: رضيت بالله ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمدٍ رسولاً، غفرت له ذنوبه»^(٣).

وهذان الحديثان عليهما مدار مقامات الدّين، وإليهما ينتهي. وقد تضمّنا

(١) (ص ٤٥٣).

(٢) أخرجه مسلم (٣٤) من حديث العباس بن عبد المطلب.

(٣) أخرجه مسلم (٣٨٦) من حديث سعد بن أبي وقاص، وتماّم لفظه: «من قال حين يسمع المؤذن: وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، رضيت بالله ربّاً وبمحمد رسولاً وبالإسلام ديناً = غفر له ذنبه».

الرّضا بربوبيّته سبحانه وإلهيّته^(١)، والرّضا برسوله والانقياد له، والرّضا بدينه والتسليم له. ومن اجتمعت له هذه الأربعة فهو الصّدّيق حقًّا. وهي سهلة بالدعوى واللّسان، ومن أصعب الأمور عند الحقيقة والامتحان. ولا سيّما إذا جاء ما يخالف هوى النفس ومرادها من ذلك، تبين أنّ الرضا كان^(٢) على لسانه لا على حاله.

فالرّضا بإلهيّته يتضمّن الرّضا بمحبّته وحده، وخوفه، ورجائه، والإنابة إليه، والتبّتل إليه، وانجذاب قوى الإرادة والحبّ كلّها إليه؛ فعَل^(٣) الراضي بمحبوبه كلّ الرّضا. وذلك يتضمّن عبادته والإخلاص له.

والرّضا بربوبيّته يتضمّن الرّضا بتدبيره لعبده، ويتضمّن إفراده بالتوكّل عليه، والاستعانة به، والثّقة به، والاعتماد عليه، وأن يكون راضيًا بكلّ ما يفعله به. فالأوّل يتضمّن رضاه بما يأمره به، والثاني يتضمّن رضاه بما يُقدّر عليه.

وأما الرّضا بنبيّه رسولاً، فيتضمّن كمال الانقياد له، والتسليم المطلق إليه، بحيث يكون أولى به من نفسه، فلا يتلقّى الهدى إلا من مواقع كلماته، ولا يحاكم إلا إليه، ولا يحكّم عليه غيره، ولا يرضى بحكم غيره البتّة، لا في شيء من أسماء الربّ وصفاته وأفعاله، ولا في شيء من أذواق حقائق الإيمان ومقاماته، ولا في شيء من أحكام ظاهره وباطنه؛ لا يرضى في ذلك بحكم غيره، ولا يرضى إلاّ بحكمه، فإن عجز عنه كان تحكيّمه غيره من باب غداء

(١) ش، ع: «وألوهيته».

(٢) زيد في ع: «لسانه به ناطقًا، فهو».

(٣) ع: «فعلى»، خطأ.

المضطرّ إذا لم يجد ما يُقيّته إلّا من الميتة والدم، وأحسنُ أحواله أن يكون من باب التُّراب الذي إنّما يتيّم به عند العجز عن استعمال الماء الطهور.

وأما الرّضا بدينه، فإذا قال أو حكم أو أمر أو نهى رضي كلّ الرّضا، ولم يبق في قلبه حرجٌ من حكمه، وسلّم له تسليمًا ولو كان مخالفًا لمراد نفسه وهوها، وقول مقلّده^(١) وشيخه وطائفته.

وها هنا يُوحشك الناس كلّهم إلّا الغرباء في العالم، فإياك وأن^(٢) تستوحش من الاغتراب والتفرّد، فإنّه والله عينُ العزّ، والصّحبة مع الله تعالى ورسوله، وروح الأنس به والرّضا به ربًّا وبمحمّدٍ رسولًا وبالإسلام دينًا.

بل الصادق كلّما وجد أنس^(٣) الاغتراب، وذاق حلاوته، وتنسّم رَوْحه = قال: اللهمّ زدني اغترابًا، ووحشةً من العالم، وأنسًا بك.

وكلّمًا ذاق حلاوة هذا الاغتراب وهذا التّفرد رأى الوحشة عين الأنس بالناس، والذلّ عين العزّ بهم، والجهل عين الوقوف مع آرائهم وزُباله أذهانهم، والانقطاع عين التقيّد برسومهم وأوضاعهم؛ فلم يؤثر بنصيبه من الله أحدًا من الخلق، ولم يبع حظّه من الله بموافقتهم فيما لا يُجدي عليه إلّا الحرمان وغايته مودّة بينهم في الحياة الدّنيا؛ فإذا تقطّعت^(٤) الأسباب، وحقّت الحقائق، وبعث ما في القبور، وحصل ما في الصّدور، وبُليت السرائر،

(١) ع: «أو هوها أو قول مقلّده».

(٢) في النسخ عدا الأصل، ل: «فإياك أن».

(٣) المثبت من ج، ن. وفي ش: «سرّ». وفي ل، ع: «مسّ»، وكذا جُعل في الأصل بعد تغيير ومسح، ولعله كان كالمثبت قبل ذلك.

(٤) في النسخ عدا الأصل، ل: «انقطعت».

ولم يجد من دون مولاه الحق من قوّة ولا ناصرٍ = تبين^(١) له حينئذٍ مواقع الرّبح من الخسران، وما الذي يخفُّ أو يرجح به الميزان. والله المستعان، وعليه التّكلان.

والتحقيق في المسألة: أنّ الرضا كسبيٌّ باعتبار سببه، موهبيٌّ باعتبار حقيقته، فيمكن أن يُنال^(٢) بالكسب لأسبابه. فإذا تمكّن في أسبابه وغرس شجرته اجتنى منها ثمرة الرّضا، فإنّ الرضا آخر التوكّل، فمن رسخ قدمه في التوكّل والتسليم والتفويض حصل له الرضا ولا بدّ. ولكن لعزّته، وعدم إجابة أكثر النفوس له، وصعوبته عليها = لم يوجبّه الله على خلقه رحمةً بهم وتخفيفاً عنهم، لكن نديهم إليه، وأثنى على أهله، وأخبر أنّ ثوابه رضاه عنهم^(٣)، الذي هو أعظم وأكبر وأجلّ من الجنات^(٤) وما فيها^(٥).

فمن رضي عن ربّه رضي الله عنه، بل رضا العبد عن الله من نتائج رضا الله عنه، فهو محفوفٌ بنوعين من رضاه عن عبده: رضا قبله أوجب له أن يرضى عنه، ورضا بعده هو ثمرة رضاه عنه. ولذلك كان الرّضا باب الله الأعظم، وجنة الدّنيا، ومستراح العارفين، وحياة المحبّين، ونعيم العابدين،

(١) ع: «يتبين».

(٢) ع: «يقال».

(٣) كما في قوله سبحانه: ﴿وَالسَّادِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

(٤) ع: «الجنات».

(٥) كما قال تعالى بعد أن ذكر الجنات وأنهاها ومساكنها: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢].

وقرّة عيون المشتاقين.

ومن أعظم أسباب حصول الرّضا: أن يلزم ما جعل الله رضاه فيه، فإنّه يوصله إلى مقام الرّضا ولا بدّ.

قيل ليحيى بن معاذ رحمته الله: متى يبلغ العبد إلى مقام الرّضا؟ فقال: إذا أقام نفسه على أربعة أصول فيما يعامل به ربّه، فيقول: إن أعطيتني قبلت، وإن منعني رضيت، وإن تركتني ^(١) عبدت، وإن دعوتني أجبت ^(٢).

وقال الجنيد رحمته الله: الرّضا هو صحّة العلم الواصل إلى القلب، فإذا باشر القلب حقيقة العلم أدّاه إلى الرّضا ^(٣).

وليس الرّضا والمحبة كالرجاء والخوف، فإنّ الرّضا والمحبة حالان من أحوال أهل الجنّة، لا يفارقان ^(٤) في الدّنيا، ولا في البرزخ، ولا في الآخرة؛ بخلاف الخوف والرجاء فإنّهما يفارقان أهل الجنّة بحصول ما كانوا يرجونه وأمنّهم ممّا كانوا يخافونه. وإن كان رجاءهم لما ينالون من كرامته دائماً، لكنّه ليس رجاء مشوباً بشكٍّ، بل رجاء واثق بوعد صادق من حبيب قادر، فهذا لونٌ ورجاءهم في الدّنيا لون.

(١) ع: «طردتني».

(٢) لم أجدّه على هذا الوجه. وأخرج أبو نعيم في «الحلية» (١٠/٦٦) هذه الكلمات «إن أعطيتني قبلت...» في ثنایا دعاء له وابتهاال.

(٣) لم أجدّه.

(٤) زاد في ع: «المتلبس بهما».

وقال ابن عطاء رحمته الله: الرّضا سكون القلب إلى قديم^(١) اختيار الله للعبد أنّه اختار له الأفضل، فيرضى به^(٢). قلت: وهذا الرضا بما منه، وأمّا الرّضا به فأعلى من هذا وأفضل، ففرق بين من هو راضٍ بمحبوبه، وبين رضاه فيما يناله^(٣) من محبوبه من حظوظ نفسه.

فصل

وليس من شرط الرّضا أن لا يحسّ بالألم والمكاره، بل أن^(٤) لا يعترض على الحكم ولا يتسخطّه. ولهذا أشكل على بعض الناس الرّضا بالمكروه، وطعنوا فيه وقالوا: هذا ممتنع على الطبيعة، وإنما هو الصبر، وإلّا فكيف يجتمع الرّضا والكراهة وهما ضدّان؟

والصواب: أنّه لا تناقض بينهما، وأنّ وجود التألّم وكراهة النفس له لا ينافي الرّضا، كرضا المريض شرب^(٥) الدواء الكريه، ورضا الصائم في اليوم الشديد الحرّ بما يناله من ألم الجوع والظمأ، ورضا المجاهد بما يحصل له في سبيل الله من ألم الجراح، وغيرها.

وطريق الرّضا طريق مختصرة، قريبة جدّاً، موصلة إلى أجلّ غاية، ولكن فيها مشقّة. ومع هذا فليست مشقّتها بأصعب من مشقّة طريق المجاهدة، ولا

(١) في النسخ عدا ع: «قدّم»، والمثبت من ع موافق للمصدر.

(٢) ذكره الطوسي في «اللمع» (ص ٥٣-٥٤)، وتماهه: «ويترك السخط». وذكره القشيري (ص ٤٥٧) بنحوه مختصراً وسيأتي لفظه قريباً.

(٣) ع: «وبين من هو راضٍ بما يناله».

(٤) «أن» ساقطة من ل، ج، ن.

(٥) جميع النسخ عدا الأصل، ل: «بشرب».

فيها من العقبات والمفاوز ما فيها، وإنَّما عقبَتُها همَّةٌ عالية ونفس زكيَّة، وتوطن للنفس على كلِّ ما يرد عليها من الله. ويسهِّل ذلك على العبد علمه بضعفه وعجزه، ورحمة ربه وشفقته عليه وبرّه به. فإذا شهد هذا وهذا، ولم يطرح نفسه بين يديه، ويرضى به وعنه، وتنجذب دواعي حبّه ورضاه كلّها إليه = فنفسه نفسٌ مطرودةٌ عن الله بعيدةٌ عنه، ليست مؤهَّلةً لقربه وموالاته، أو نفسٌ ممتحنةٌ مبتلاةٌ بأصناف البلايا والمحن.

فطريق الرِّضا والمحبةُ تُسير العبدَ وهو مستلقٍ على فراشه، فيصبح أمام الرّكب بمراحل.

وثمرة الرِّضا: الفرح والسُّرور بالرّبِّ تبارك وتعالى. ورأيت شيخ الإسلام ابن تيمية - قدّس الله روحه - في المنام، وكأني ذكرت له شيئاً من أعمال القلب وأخذت في تعظيمه ومنفعته، لا أذكره الآن، فقال: أمّا أنا فطريقتي: الفرحُ بالله والسُّرور به، أو نحو هذا من العبارة. وهكذا كانت حاله في الحياة، يبدو ذلك على ظاهره وينادي به عليه حاله.

لكن قد قال الواسطي رحمه الله: استعمل الرِّضا جهدك، ولا تدع الرِّضا يستعملك، فتكونَ محجوباً بلذّته ورؤيته عن حقيقة ما تطالع ^(١).

وهذا الذي أشار إليه الواسطي هو عقبةٌ عظيمة عند القوم ومقطعٌ لهم؛ فإنَّ مساكنة الأحوال، والسُّكون إليها، والوقوف عندها استلذاذاً ومحبةً = حجابٌ بينهم وبين ربّهم بحظوظهم عن مطالعة حقوق محبوبهم ومعبودهم، وهي عقبةٌ لا يجوزها إلّا أولو العزائم. وكان الواسطي كثير التحذير من هذه

(١) «اللمع» (ص ٥٤) و«القشيرية» (ص ٤٥٥).

العقبة، شديد التنبيه عليها. ومن كلامه: إياكم واستحلاء الطاعات، فإنَّها سمومٌ قاتلة^(١).

فهذا معنى قوله: «استعمل الرِّضا، لا^(٢) تدع الرِّضا يستعملك»، أي لا يكون عملك لأجل حصول حلاوة الرِّضا، بحيث تكون هي الباعثة لك عليه، بل اجعله آلةً لك وسبباً مُوصِلاً إلى مقصودك^(٣) ومطلوبك، فتكون مستعملاً له، لا أنه مستعملٌ لك.

وهذا لا يختصُّ بالرِّضا، بل هو عامٌّ في جميع الأحوال والمقامات القلبية التي يسكن إليها القلب، حتَّى إنه أيضًا لا يكون عاملاً على المحبة لأجل المحبة وما فيها من اللذة والسُّرور والنعيم، بل يستعمل المحبة في مرضي محبوب؛ لا يقف عندها، فهذا من علل المحبة.

وقال ذو النُّون: ثلاثةٌ من أعلام الرِّضا: ترك الاختيار قبل القضاء، وفقدان المرارة بعد القضاء، وهيجان الحبِّ في حشو البلاء^(٤).

وقيل للحسين بن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إنَّ أبا ذرٍّ يقول: الفقر أحبُّ إليَّ من الغنى، والسَّقم أحبُّ إليَّ من الصحة، فقال: رحم الله أبا ذرٍّ؛ أمَّا أنا فأقول: من اتَّكل على حسن اختيار الله له^(٥) لم يتمنَّ غير ما اختار الله له^(٦).

(١) «القشيرية» (ص ٤٥٥).

(٢) ع: «ولا».

(٣) ع: «قصدك».

(٤) أسنده أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٤١) والقشيري (ص ٤٥٦).

(٥) «له» سقطت من النسخ عدا ش، ع. وهي ثابتة في المصدر.

(٦) أسنده القشيري (ص ٤٥٦) وابن عساكر في «تاريخه» (١٣/ ٢٥٣) بإسنادهما إلى

وقال الفضيل بن عياضٍ لبشرٍ الحافِيٍّ: الرِّضا أفضل من الزُّهد في الدُّنيا، لأنَّ الراضي لا يتمنّى فوق منزلته (١).

وسئل أبو عثمان (٢) عن قول النبي ﷺ «أَسْأَلُكَ الرِّضا بعد القضاء» (٣)، فقال: لأنَّ الرِّضا قبل القضاء عزمٌ على الرِّضا، والرِّضا بعد القضاء هو الرِّضا.

وقيل: الرِّضا ارتفاع الجزع في أيِّ حكمٍ كان (٤).

وقيل: رفع الاختيار (٥).

وقيل: استقبال الأحكام بالفرح (٦).

وقيل: سكون القلب تحت مجاري الأحكام (٧).

وقيل: نظر القلب إلى قديم اختيار الله تعالى للعبد، وهو ترك

محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥) قال: قيل للحسين بن علي... إلخ. وهذا كما ترى منقطع معضل.

(١) «القشيرية» (ص ٤٥٦).

(٢) الحيري، أسنده عند البيهقي في «الشعب» (١٩٣)، وذكره القشيري (ص ٤٥٦).

(٣) صحَّ ذلك من حديث عمّار بن ياسر وفضالة بن عبيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وسيأتي تخريجه مفصّلاً (ص ٥٥٢-٥٥٣).

(٤) ذكره القشيري (ص ٤٥٧) عن أبي عمرو الدمشقي (ت ٣٢٠).

(٥) ذكره الطوسي في «اللمع» (ص ٥٣) والقشيري (ص ٤٥٧) عن الجنيد.

(٦) ذكره الكلاباذي في «التعرّف» (ص ٧٢) والقشيري (ص ٤٥٧) عن رُويم.

(٧) ذكره الكلاباذي في «التعرّف» (ص ٧٢) والقشيري (ص ٤٥٧) عن الحارث المحاسبي.

السخط^(١).

وكتب عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ الْخَيْرَ كُلَّهُ فِي الرِّضَا، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَرْضَى وَإِلَّا فَاصْبِر^(٢).

وقال أبو علي الدقاق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْإِنْسَانُ خَزَفٌ، وَلَيْسَ لَخَزَفٍ مِنَ الْخَطَرِ^(٣) مَا يِعَارِضُ فِيهِ حَكَمَ الْحَقِّ تَعَالَى^(٤).

وقال أبو عثمان الحيري: مِنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً مَا أَقَامَنِي اللَّهُ فِي حَالٍ فَكْرَهْتَهُ، وَمَا نَقَلَنِي إِلَى غَيْرِهِ فَسَخَطْتَهُ^(٥).

وَالرِّضَا ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: رِضَا الْعَوَامِّ بِمَا قَسَمَهُ اللَّهُ وَأَعْطَاهُ، وَرِضَا الْخَوَاصِّ بِمَا قَدَّرَهُ اللَّهُ وَقَضَاهُ، وَرِضَا خَوَاصِّ الْخَوَاصِّ بِهِ بَدَلًا مِنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ.

فصل

قَالَ صَاحِبُ «الْمَنَازِل» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٦): (قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٧-٢٨])، لَمْ يَدْعُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِلْمَتَسَخِّطِ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَشَرَطَ لِلْقَاصِدِ^(٧) الدُّخُولَ فِي الرِّضَا.

(١) ذكره القشيري (ص ٤٥٧) عن ابن عطاء، وقد سبق (ص ٤٨٢) بلفظ أطول.

(٢) ذكره القشيري (ص ٤٥٨)، ولم أجد من أسنده.

(٣) أي: الشرف والمكانة والمنزلة.

(٤) ذكره القشيري (ص ٤٥٨) عنه سماعًا.

(٥) «القشيرية» (ص ٤٥٨). وأسنده أبو نعيم في «الحلية» (١٠ / ٢٤٤).

(٦) (ص ٣٩-٤٠).

(٧) في النسخ عدا ج، ن: «القاصد»، والمثبت منهما موافق للفظ «المنازل».

والرّضا اسمٌ للوقوف الصادق حيثما وقف العبد، لا يلتبس متقدّمًا ولا متأخّرًا، ولا يستزيد مزيدًا، ولا يستبدل^(١) حالًا. وهو من أوائل مسالك أهل الخصوص، وأشقّها على العامّة).

أمّا قوله: (لم يدع في هذه الآية للمتسخط إليه سبيلًا) فلاّنه قيّد رجوعها إليه سبحانه بحالٍ، وهو وصف الرّضا، فلا سبيل إلى الرجوع إليه مع سلب ذلك الوصف عنها. وهذا نظير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَوَقَّعُهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، فإنّما أوجب لهم هذا السلام من الملائكة والبشارة بقيدٍ، وهو وفاتهم طيّبين، فلم تبق الآية لغير الطيّب سبيلًا لهذه^(٢) البشارة.

والحاصل: أن الدّخول في الرّضا شرطٌ رجوع النفس^(٣) إلى ربّها، فلا ترجع إليه إلا إذا كانت راضية.

قلت: هذا تعلّق بإشارة الآية لا بالمراد منها، فإنّ المراد منها: رضاها بما حصل لها من كرامته ونالته عند الرجوع إليه، فحصل لها رضاها والرّضا عنها. وهذا يقال لها عند خروجها من دار الدنيا وقدموها على الله. قال عبد الله بن عمر^(٤) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إذا توفّي العبد المؤمن أرسل الله إليه ملكين، وأرسل إليه بتحفة من الجنّة، فيقال: اخرجي أيتها النفس المطمئنة،

(١) الأصل، ع: «يستبدله»، والمثبت من سائر النسخ هو لفظ «المنازل»، وسيأتي على الصواب عند شرحه.

(٢) ع: «إلى هذه».

(٣) ع: «شرطٌ في رجوع النفس».

(٤) في النسخ عدا ع: «عبد الله بن عمر»، والمثبت موافق لمصادر التخريج.

اخرجني إلى رَوْحٍ وريحانٍ وربُّك عنك راضٍ»^(١).

وفي وقت هذه المقالة ثلاثة أقوالٍ للسلف:

أحدها: أنَّه عند الموت، وهو الأشهر. قال الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إذا أراد الله قبضها اطمأنت إلى ربِّها ورضيت عن الله، فيرضى^(٢) عنها^(٣).

(١) أخرجه عبد الرزاق (٦٧٠٢) والطبراني في «الكبير» (٣٥٥ / ١٣) والثعلبي في «الكشف والبيان» (٣٦٥ / ٢٩) من حديث عبد الرحمن ابن اليلماني عن عمرو بن العاص موقوفًا. وابن اليلماني لَيِّن الحديث. وله شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعًا عند النسائي (١٨٣٣) والبزار (٩٥٤١) وابن حبان (٣٠١٤) والطبراني في «الأوسط» (٧٤٢) والحاكم (٣٥٣ / ١) بإسناد جيّد، ولفظه عند النسائي: «إذا حضر المؤمن أتته ملائكة الرحمة بحريرة بيضاء، فيقولون: اخرجني راضيةً مرضيًا عنك»، وعند البزار والطبراني زيادة: «أيتها النفس المطمئنة».

وروي حديث أبي هريرة من وجه آخر عند أحمد (٢٥٠٩٠) والنسائي في «الكبرى» (١١٣٧٨، ١١٩٢٥) وابن ماجه (٤٢٦٢) وغيرهم بإسناد صحيح بلفظ: «اخرجني أيتها النفس الطيبة، كانت في جسد طيب، اخرجني حميدةً وأبشري بروح وريحان ورب غير غضبان»؛ وهو كما ترى ليس بصريح في موضع الشاهد المفسّر للآية. وكذلك حديث البراء الطويل عند أحمد (١٨٥٣٤) وابن أبي شيبة (١٢١٨٥) والحاكم (١٠٧ - ط. دار التّأصيل) وغيرهم، فإن لفظه: «أيتها النفس الطيبة، اخرجني إلى مغفرة من الله ورضوان».

(٢) كذا في النسخ. وفي مصادر التخرّيج: «ويرضى».

(٣) أسنده ابن أبي حاتم في «تفسيره» - كما في «تغليق التعليق» (٣٦٧ / ٤) - بإسناد جيّد. وقد علّقه البخاري في كتاب التفسير من «صحيحه» مجزومًا به. والمؤلف صادر عن «معالم التنزيل» للبغوي (٤٢٣ / ٨)، وكذا في الأقوال الآتية.

وقال آخرون: إنما يقال لها ذلك عند البعث. هذا قول عكرمة وعطاء والضحاك وجماعة^(١).

وقال آخرون: الكلمة الأولى وهي ^(٢) ﴿أَرْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ يقال لها عند الموت، والكلمة الثانية وهي ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾ ^(٣) ﴿وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ إنما يقال لها يوم القيامة. قال أبو صالح: ﴿أَرْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ هذا عند خروجها من الدنيا، فإذا كان يوم القيامة قيل: ﴿أَدْخُلِي فِي عِبَادِي﴾ ^(٤) ﴿وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ ^(٥).

والصواب: أن هذا القول يقال لها عند الخروج من الدنيا ويوم القيامة^(٦). فإنَّ أوَّل بعثها عند مفارقتها الدنيا، وحينئذٍ فهي في الرفيق الأعلى - إن كانت مطمئنة إلى الله - وفي جنته، كما دلَّ عليه الأحاديث الصحيحة. فإذا كان يوم القيامة قيل لها ذلك، وحينئذٍ يكون تمام الرجوع إلى الله ودخول الجنة. فأوَّل ذلك عند الموت، وتمامه ونهايته يوم القيامة، فلا اختلاف في الحقيقة.

ولكنَّ الشيخ أخذ من إشارة الآية أن رجوعها إلى الله من الخلق في هذا العالم إنما يحصل برضاها. ولكن لو استدلَّ بالآية في مقام الطمأنينة لكان

(١) قول عكرمة والضحاك عند الطبري في «تفسيره» (٣٩٧/٢٤).

(٢) الأصل، ل: «وهو».

(٣) أخرجه الطبري (٣٩٦/٢٤، ٣٩٧) وابن أبي حاتم - كما في «الدر المنثور»

(٤٢٩/١٥) - والثعلبي في «الكشف والبيان» (٣٦٣/٢٩ - ٣٦٤).

(٤) وهو قول زيد بن أسلم كما عند الطبري (٣٩٦/٢٤)، ولم يذكره البغوي.

أولى، فإنَّ هذا الرجوع الذي حصل لها^(١) فيه رضاها والرضا عنها إنما نالته بالطمأنينة، وهو حظُّ الكسب من هذه الآية، وموضع التنبية على موقع الطمأنينة وما يحصل لصاحبها.

فلنرجع إلى شرح كلامه:

قوله: (الرضا هو الوقوف الصادق) يريد به الوقوف مع مراد الرب تعالى الديني حقيقة، من غير ترددٍ في ذلك ولا معارضةٍ. وهذا مطلوب القوم السابقين، وهو الوقوف الصادق مع مراد الحق^(٢)، من غير أن يشوب ذلك تردد، ولا يزاحمه^(٣) مراد.

قوله: (حيثما وقف العبد)، يصحُّ أن يكون العبد فاعلاً، أي حيث ما وقف بإذن ربِّه لا يلتمس تقدُّماً ولا تأخُّراً. ويصحُّ أن يكون مفعولاً، وهو أظهر، أي حيثما وقف الله العبد، فإنَّ (وقفَ) يُستعمل لازماً ومتعدّياً، أي حيثما وقفه الله يقف^(٤)، أي لا يطلب تقدُّماً ولا تأخُّراً. وهذا إنَّما يكون فيما يقفه فيه من مراده الكوني الذي لا يتعلَّق بالأمر والنهي.

وأما إذا وقفه في مرادٍ دينيٍّ، فكماله بطلب التقدُّم فيه دائماً، فإنَّ^(٥) لم تكن همَّته التقدُّم إلى الله في كلِّ لحظةٍ رجع من حيث لا يدري، فلا وقوفَ في

(١) أي: للنفس. وفي النسخ عداش: «له»، سبق قلم.

(٢) ع: «مع محابِّ الربِّ تعالى».

(٣) ش: «مزاحمة».

(٤) السياق في ع: «أي حيثما وقفه ربُّه لا يطلب...».

(٥) ع: «فإنه إن».

الطريق^(١). ولكنه إذا وقفه في مقام من الغنى والفقر، والراحة والتعب، والصحة^(٢) والسقم، والاستيطان أو مفارقة الأوطان = يقف حيث وقفه، فلا يطلب غير تلك الحالة التي أقامه فيها. وهذا لتصحيح رضاه باختيار الله له، والفناء به عن اختياره لنفسه.

وكذلك قوله: (لا يستزيد مزيداً، ولا يستبدل حالاً).

وهذا الذي ذكره الشيخ فردُّ من أفراد الرِّضا، وهو الرِّضا بالأقسام والأحكام الكونية التي لم يؤمر بمدافعتها.

وقوله: (وهو من أوائل مسالك أهل الخصوص)، يعني أنَّ سلوك أهل الخصوص هو بالخروج عن النفس، والخروجُ عن الإرادة هو مبدأ الخروج عن النفس، فإذا الرِّضا بهذا الاعتبار من أوائل مسالك الخاصَّة.

وهذا على أصله في كون الفناء غايةً مطلوبةً فوق الرِّضا. والصواب: أنَّ الرِّضا أجلُّ منه وأعلى، وهو غايةٌ لا بداية. نعم، فوقه مقام الشكر، فهو منزلة بينه وبين منزلة الصبر.

وقوله: (وأشقُّها على العامة)، وذلك لمشقَّة الخروج عن الحظوظ على العامة، والرِّضا أول ما فيه: الخروجُ عن الحظوظ.

(١) زاد في ع: «البتة».

(٢) ع: «والعافية».

فصل

قال^(١): (وهو على ثلاث درجات. الدرجة الأولى: رضا العائمة، وهو الرضا بالله ربًّا، وتسخطُ عبادة ما دونه. وهذا قطب رحي الإسلام، وهو يطهر من الشرك الأكبر).

الرضا بالله ربًّا: أن لا يتخذ ربًّا غير الله تعالى يسكن إلى تدبيره وينزل به حوائجه. قال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سَيِّدًا وَإِلَهًا^(٢)، يعني فكيف أطلب ربًّا غيره وهو ربُّ كلِّ شيء؟

وقال في أول السُّورة: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ اتَّخِذْ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤] يعني معبودًا وناصرًا ومعينًا وملجأ، وهو من الموالاة التي تتضمن الحبَّ والطاعة.

وقال في وسطها: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤] أي: أغير الله أبتغي من يحكم بيني وبينكم، فتحاكم إليه فيما اختلفنا فيه؟ وهذا كتابه سيّد الحكام، فكيف نتحاكم إلى غير كتابه، وقد أنزله مفصّلًا مبينًا كافيًا شافيًا؟

وأنت إذا تأملت هذه الآيات الثلاث حقَّ التأمل، رأيتها هي نفس الرضا بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمدٍ رسولًا، ورأيت الحديث مترجم عنها

(١) «المنازل» (ص ٤٠).

(٢) «تفسير البغوي» (٣/ ٢١٢).

مشتقُّ منها^(١). فكثيرٌ من الناس يرضى به ربًّا فلا يبغى ربًّا سواه، لكنَّه لا يرضى به وحده وليًّا، بل يوالي من دونه أولياء ظنًّا منه أنَّهم يقربونه إلى الله، وأنَّ موالاتهم كموالاته خواصَّ الملك، وهذا عين الشُّرك. بل التوحيد: أن لا يتَّخذ من دونه أولياء، والقرآن مملوءٌ من وصف المشركين بأنَّهم اتخذوا من دونه أولياء.

وهذا غير موالاته أنبيائه ورسله وعباده المؤمنين فيه، فإنَّ هذا من تمام الإيمان وتمام موالاته، فموالاته أوليائه لونٌ واتَّخاذ الوليِّ من دونه لون. ومَن لم يفهم الفرقان بينهما فليطلب التوحيد من رأس، فإنَّ هذه المسألة أصل التوحيد وأساسه.

وكثيرٌ من الناس يتبغى غيره حكمًا؛ يُحاكم إليه، ويخاصم إليه، ويرضى بحكمه. وهذه المقامات الثلاثة هي أركان التوحيد: أن لا يتَّخذ سواه ربًّا، ولا إلهاً، ولا غيره حكمًا.

وتفسيره^(٢) الرِّضا بالله ربًّا (أن يسخط عبادة ما دونه)، هذا هو الرِّضا بالله إلهاً، وهو من تمام الرِّضا بالله ربًّا، فمن أعطى الرِّضا به ربًّا حقَّه سخط عبادة ما دونه قطعًا، لأنَّ الرِّضا بتجريد ربوبيته يستلزم تجريد عبادته، كما أنَّ العلم بتوحيد الربوبية يستلزم العلم بتوحيد الإلهية.

وقوله: (وهو قطب رضى الإسلام)، يعني أنَّ مدار رضى الإسلام على أن يرضى بعبادته وحده، ويسخط عبادة غيره. وقد تقدَّم أنَّ العبادة هي الحبُّ

(١) «مترجم... مشتق» كذا في النسخ، والوجه النصب.

(٢) هاء الضمير ساقطة من ج، ن، وممسوحة في ل.

مع الذَّلِّ، فكلُّ من ذَلَّتْ له وأطعته وأحبَّته دون الله فأنت عبدٌ له.

وقوله: (وهو يطهَّر من الشُّرك الأكبر)، يعني أنَّ الشُّرك نوعان: أكبر وأصغر، فهذا الرِّضا يطهَّر صاحبه من الأكبر. وأمَّا الأصغر، فيطهِّره نزوله منزلة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

فصل

قال^(١): (وهو يصحُّ بثلاثة شروط: أن يكون الله عزَّ وجلَّ أحبَّ الأشياء إلى العبد، وأولى الأشياء بالتعظيم، وأحقَّ الأشياء بالطاعة).

يعني أنَّ هذا النوع من الرِّضا إنَّما يصحُّ بثلاثة أشياء أيضًا:

أحدها: أن يكون الله عزَّ وجلَّ أحبَّ شيءٍ إلى العبد. وهذه تُعرف بثلاثة أشياء أيضًا:

أحدها: أن تسبق محبَّته إلى القلب كلَّ محبةٍ، فتتقدَّم محبَّته المحابَّ كلَّها.

الثاني: أن تقهر محبَّته كلَّ محبةٍ، فتكون محبةً^(٢) غيره مقهورةً مغلوبةً منطويةً في محبَّته.

الثالث: أن تكون محبةً^(٣) غيره تابعةً لمحبَّته، فيكون هو المحبوب بالذات والقصد الأول، وغيره محبوبًا تبعًا لحبه، كما يطاع تبعًا لطاعته؛ فهو

(١) «المنازل» (ص ٤٠).

(٢) الأصل: «محبته»، ولعل المثبت من سائر النسخ أولى.

(٣) «فتكون محبة غيره...» إلى هنا ساقط من ع لانتقال النظر.

في الحقيقة المطاع المحبوب.

وهذه الثلاثة في كونه أولى الأشياء بالتعظيم والطاعة أيضًا.

فالحاصل: أن يكون وحده المحبوب المعظم المطاع، فمن لم يحبّه ولم يعظمه ولم يطعه فهو متكبرٌ عليه. ومتى أحبّ معه سواه، وعظم معه سواه، وأطاع معه سواه = فهو مشركٌ. ومتى أفردّه وحده بالحبّ والتعظيم والطاعة فهو عبدٌ موحدٌ.

فصل

قال^(١): (الدرجة الثانية: الرضا عن الله. وبهذا الرضا نطقت آيات التنزيل، وهو الرضا عنه في كلّ ما قضى وقدر. وهذا من أوائل مسالك أهل الخصوص).

الشيخ جعل هذه الدرجة أعلى من الدرجة التي قبلها، ووجه قوله أنّه لا يدخل في الإسلام إلا بالدرجة الأولى، فإذا استقرّ قدمه عليها دخل في مقام الإسلام. وأمّا هذه الدرجة، فمن معاملات القلوب، وهي لأهل الخصوص، وهي الرضا عنه في أحكامه وأقضيته.

وإنّما كان من أوّل مسالك أهل الخصوص لأنّه مقدّمةٌ للخروج عن النفس، والذي هو طريق أهل الخصوص، فمقدّمته بداية سلوكهم، لأنّه يتضمّن خروج العبد عن حظوظه، ووقوفه مع مراد الله، لا مع مراد نفسه.

هذا تقرير كلامه. وفي جعله هذه الدرجة أعلى من التي قبلها نظرٌ لا

(١) «المنازل» (ص ٤٠).

يخفي، وهو نظير جعله الصبر بالله أعلى من الصبر لله. والذي ينبغي: أن تكون الدرجة الأولى أعلى شأنًا وأرفع قدرًا، فإنّها مختصةٌ وهذه الدرجة مشتركة، فإن الرضا بالقضاء يصحّ من المؤمن والكافر، وغايته التسليم لقضاء الله وقدره، فأين هذا من الرضا به ربًّا وإلهًا ومعبودًا وحكمًا؟

وأيضًا^(١): فالرضا به ربًّا فرض، بل هو من أكد الفروض باتّفاق الأئمة، فمن لم يرض به ربًّا، لم يصحّ له إسلامٌ ولا عمل^(٢). وأمّا الرضا بقضائه، فأكثر الناس على أنّه مستحبٌّ وليس بواجبٍ، وقيل: بل هو واجب، وهما قولان في مذهب أحمد^(٣).

فالفرق بين الدرجتين فرق ما بين الفرض والنفل^(٤). وفي الحديث الإلهي الصحيح يقول الله عزّ وجلّ: «ما تقرّب إليّ عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه»^(٥)، فدلّ على أنّ التقرب إليه سبحانه بأداء الفرض^(٦) أفضل وأعلى من التقرب إليه بالنوافل.

وأيضًا: فإن الرضا به ربًّا يتضمّن الرضا عنه ويستلزمه، فإن الرضا بربوبيته هو رضا العبد بما يأمره به وينهاه عنه، ويقسمه له ويقدره عليه، ويعطيه إيّاه ويمنعه منه. فمتى لم يرض بذلك كلّ لم يكن قد رضي به ربًّا من

(١) «وأيضًا» من ع، والسياق يقتضيه.

(٢) زيد في ع: «ولا حال».

(٣) انظر ما سبق (ص ٤٧٧).

(٤) ع: «الندب».

(٥) أخرجه البخاري (٦٥٠٢).

(٦) ع: «فرائضه».

جميع الوجوه وإن كان راضياً به رباً من بعضها. فالرضا به رباً من كل وجه يستلزم الرضا عنه ويتضمنه بلا ريب.

وأيضاً: فالرضا به رباً يتعلق^(١) بذاته وصفاته وأسمائه وربوبيته العامة والخاصة، فهو الرضا به خالقاً ومدبراً، وأمرًا وناهياً وملكاً، ومعطياً ومانعاً، وحكماً ووكيلاً وولياً، وناصرًا ومعيناً، وكافياً وحسيباً، ورقيباً ومبتلياً، ومعافياً، وقابضاً وباسطاً، إلى غير ذلك من صفات ربوبيته. وأمّا الرضا عنه، فهو رضا العبد بما يفعله به ويعطيه إياه. ولهذا إنما جاء^(٢) في الثواب والجزاء، كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ أَرْجَعِي إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مُّرْضِيَةً﴾ [الفجر: ٢٧-٢٨] فهذا رضاها عنه بما حصل لها من كرامته، وكقوله تعالى: ﴿جَزَاءُ لَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [البينة: ٨].

فالرضا به أصل للرضا عنه، والرضا عنه ثمرة الرضا به. وسرُّ المسألة: أن الرضا به متعلق بأسمائه وصفاته، والرضا عنه متعلق بثوابه وجزائه.

وأيضاً: فإن النبي ﷺ علّق ذوق طعم الإيمان بمن رضي به رباً، ولم يعلّقه بمن رضي عنه، كما قال ﷺ: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمدٍ رسولاً»^(٣)، فجعل الرضا به قرين الرضا بدينه ونبيه. وهذه الثلاثة هي أصول الإسلام التي لا يقوم إلا بها.

(١) ع: «متعلق».

(٢) ع: «ولهذا لم يجى إلا».

(٣) أخرجه مسلم (٣٤) من حديث العباس.

وأيضاً: فالرّضا به ربّاً يتضمّن توحيدَه وعبادته، والإنابة إليه، والتوكّل عليه، وخوفه ورجاءه ومحبّته، والصّبر له وبه، والشُّكر على نعمه، بل رؤية كلّ ما منه نعمة وإحساناً وإن ساء عبده. فالرّضا به ربّاً يتضمّن شهادة أن لا إله إلا الله، والرّضا بمحمدٍ رسولاً يتضمّن شهادة أن محمّداً رسول الله، والرّضا بالإسلام ديناً يتضمّن التزام عبوديّته وطاعته وطاعة رسوله. فجمعت هذه الثلاثة الدّين كلّهُ.

وأيضاً: فإن الرّضا به ربّاً يتضمّن اتّخاذه معبوداً دون ما سواه، واتّخاذه وليّاً ومعبوداً^(١). وقد قال تعالى لرسوله: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ اتَّخِذْ وَلِيًّا﴾ [الأنعام: ١٤]، وقال: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ ابْتَغِ رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، فهذا هو عين الرّضا به ربّاً.

وأيضاً: فإنّه جعل حقيقة الرّضا به ربّاً أن يسخط عبادة ما دونه. فمتى سخط العبد عبادة ما سواه من الآلهة الباطلة حبّاً وخوفاً ورجاءً، وتعظيماً وإجلالاً = فقد تحقّق بالرّضا به^(٢)، الذي هو قطب رحي الإسلام.

وإنّما كان قطب رحي الدّين لأنّ جميع العقائد والأعمال والأحوال إنّما تنبني على توحيد الله في العبادة وسخط عبادة ما سواه، فمن لم يكن له هذا القطب لم يكن له رحيّ تدور عليه. ومن حصل له هذا القطب ثبتت له

(١) كذا في جميع النسخ والمطبوعات، ولعله سبق قلم فإن ذكر اتّخاذه معبوداً سبق آنفاً، ومقتضى السياق والآيات التي استشهد بها: «وليّاً وحكماً». وأيضاً فقد سبق (ص ٤٩٣) أن أركان التوحيد ثلاثة: أن لا يتخذ سواه ربّاً ولا إلهاً (= وليّاً) ولا غيره حكماً. هذا، وزيد في ع بعده: «وبطال كل ما سواه».

(٢) زاد في ع: «ربّاً».

الرحى التي تدور عليه^(١)، فيخرج حينئذٍ من دائرة الشُّرك إلى دائرة الإسلام، فتدور رحى إسلامه وإيمانه على قطبها الثابت اللازم.

وأيضًا: فإنَّه جعل حصول هذه الدرجة من الرِّضا موقوفًا على كون المرضيِّ به ربًّا - سبحانه - أحبَّ إلى العبد من كلِّ شيءٍ، وأولى الأشياء بالتعظيم، وأحقَّ الأشياء بالطاعة؛ ومعلومٌ أنَّ هذا يجمع قواعد العبوديَّة وينتظم^(٢) فروعها وشُعَبها.

ولمَّا كانت المحبَّة التامَّة ميل القلب بكلِّيته إلى المحبوب، كان ذلك الميل حاملًا على طاعته وتعظيمه. وكلِّما كان الميل أقوى كانت الطاعة أتمَّ والتعظيم أوفر. وهذا الميل يلزم الإيمان، بل هو روح الإيمان ولُبُّه. فأَيُّ شيءٍ يكون أعلى من أمرٍ يتضمَّن أن يكون الله سبحانه أحبَّ الأشياء إلى العبد، وأولى الأشياء بالتعظيم، وأحقَّ الأشياء بالطاعة؟

وهذا يجد العبد حلاوة الإيمان، كما في «الصحيح»^(٣) عنه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بَهْنَ حَلَاوَةِ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ كَانَ يَحِبُّ الْمَرْءَ لَا يَحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَرْجَعَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ».

فعلَّق ذوق الإيمان بالرِّضا بالله ربًّا، وعلَّق وَجْدَ حلاوته بما هو موقوفٌ عليه ولا يتمُّ إلَّا به، وهو كونه سبحانه أحبَّ الأشياء إلى العبد هو ورسوله.

(١) ع: «ثبت له الرحى ودارت على ذلك القطب».

(٢) ش، ن: «تنتظم»، وعليه فيرتفع ما بعده.

(٣) للبخاري (٢١) ومسلم (٤٣) من حديث أنس.

ولمّا كان هذا الحبّ التامّ والإخلاصّ الذي هو ثمرته أعلى من مجرد الرّضا بربوبيّته سبحانه = كانت ثمرته أعلى، وهي وجدٌ حلاوة الإيمان، وثمرَةُ الرّضا: ذوق طعم الإيمان؛ فهذا وجدٌ لحلاوة^(١) وذلك ذوقٌ لطعم^(٢). والله المستعان.

وإنّما ترتّب هذا وهذا على الرّضا به وحده ربّاً، والبراءة من عبوديّة ما سواه، وميل القلب بكلّيّته إليه، وانجذاب قوئ الحبّ كلّها إليه؛ ورضاه عن ربّه تابعٌ لهذا الرّضا.

فمن رضي بالله ربّاً رضي الله له عبداً، ومن رضي عنه في عطائه ومنعه وبلائه وعافيته = لم ينل بذلك درجة رضا الربّ عنه إن لم يرض به ربّاً وبنبيّه رسولاً وبالإسلام ديناً، فإنّ العبد قد يرضى عن الله فيما أعطاه ومنعه ولم يرض به وحده معبوداً وإلهاً. ولهذا إنّما ضَمِنَ رضا العبد يوم القيامة لمن رضي به ربّاً، كما قال ﷺ: «من قال كلّ يوم: رضيت بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمّد نبياً: إلا كان حقّاً على الله أن يرضيه يوم القيامة»^(٣).

(١) ع: «وجدٌ حلاوة».

(٢) ع: «ذوقٌ طعم».

(٣) أخرجه أحمد (١٨٩٦٧) وابن ماجه (٣٨٧٠) والحاكم (٥١٨/١) من حديث خادم النبي ﷺ بلفظ: «ما من عبد مسلم يقول حين يصبح وحين يمسي ثلاث مرات: رضيت بالله ربّاً... إلخ بمثله. وفي إسناده لين لجهالة أحد رواته. وله شاهد من حديث ثوبان عند الترمذي (٣٣٨٩) وغيره بإسناده ضعيف.

وصحّ في الباب حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم (١٨٨٤) بلفظ: «من رضي بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمّد نبياً = وجبت له الجنة». وهو عند أبي داود (١٥٢٩) وغيره بلفظ: «من قال: رضيت بالله ربّاً... إلخ.

فصل

إذا عرف هذا فلنرجع إلى شرح كلامه.

قال: (وبهذا الرضا نطق التنزيل)، يشير إلى قوله عز وجل: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [المائدة: ١١٩].

وقال تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيَدْخُلُهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ۖ جَزَاءُُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة: ٧-٨].

فتضمنت هذه الآيات جزاءهم على صدقهم وإيمانهم، وأعمالهم الصالحة، ومجاهدة أعدائه وعدم ولايتهم = بأن رضي الله عنهم، فأرضاهم فرضوا عنه. وإنما حصل لهم هذا بعد الرضا به رباً، وبمحمد نبياً، وبالإسلام ديناً.

وقوله: (وهو الرضا عنه في كل ما قضى)، هاهنا ثلاثة أمور: الرضا بالله، والرضا عن الله، والرضا بقضاء الله.

فالرضا به فرض، والرضا عنه وإن كان من أجل الأمور وأشرف أنواع العبودية فلم يطالب به العموم، لعجزهم عنه ومشقته عليهم. وأوجبته طائفة

كما أوجبوا الرضا به، واحتجوا بحجج، منها:

أنه إذا لم يكن راضياً عن ربه فهو ساخطٌ عليه، إذ لا واسطة بين الرضا والسخط، وسخط العبد على ربه منافٍ لرضاه به رباً.

قالوا: وأيضاً فعدم رضاه عنه يستلزم سوء ظنه به ومنازعة في اختياره لعبده، وأنَّ الرب تعالى يختار شيئاً ويرضاه فلا يختاره العبد ولا يرضى به، وهذا منافٍ للعبودية.

قالوا: وفي بعض الآثار الإلهية: «من لم يرض بقضائي، ولم يصبر على بلائي، فليتخذ رباً سواي»^(١).

ولا حجة في شيء من ذلك.

أمّا قولهم: إنه لا يتخلص من السخط على ربه إلا بالرضا عنه، إذ لا واسطة بين الرضا والسخط = فكلامٌ مدخول، لأنَّ السخط بالمقضي لا يستلزم السخط على من قضاه، كما أنَّ كراهة المقضي وبغضه والنفرة عنه لا يستلزم تعلق ذلك بالذي قضاه وقدره. فالمقضي قد يسخطه العبد وهو راضٍ عمَّن قدره وقضاه، بل يجتمع تسخطه والرضا بنفس القضاء، كما سيأتي.

وأمّا قولكم إنه يستلزم سوء ظنَّ العبد بربه ومنازعة له في اختياره، فليس كذلك. بل هو حسن الظنَّ بربه في الحالتين، فإنه إنَّما يسخط المقدور وينازعه بمقدورٍ آخر، كما ينازع القدر الذي يكرهه ربه بالقدر الذي يحبه ويرضاه، فينازع قدر الله بقدر الله بالله والله، كما يستعيز برضاه من سخطه،

(١) هو حديث وإِ بمرّة، وقد سبق (ص ٤٧٧).

وبمعافاته من عقوبته، ويستعيد به منه^(١).

فأما كونه يختار لنفسه خلاف ما يختاره الربُّ، فهذا موضع تفصيلٍ، لا يسحب عليه ذيل النفي والإثبات، فاختيار الربِّ لعبده نوعان:

اختيارٌ دينيٌّ شرعيٌّ، فالواجب على العبد أن لا يختار في هذا النوع غير ما اختاره له سيِّده. قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، فاختيار العبد خلاف ذلك منافٍ لإيمانه وتسليمه، ورضاه بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمَّدٍ رسولًا.

النوع الثاني: اختيارٌ كونيٌّ قدريٌّ لا يسخطه الربُّ، كالمصائب التي^(٢) يتتلي عبده بها. فهذا لا يضُرُّه فراره منها إلى القدر الذي يرفعها عنه^(٣) ويكشفها. وليس في ذلك منازعةٌ للرُّبوبيَّة، وإن كان فيه منازعته^(٤) للقدر بالقدر. فهذا تارةً يكون واجبًا، وتارةً يكون مستحبًّا، وتارةً يكون مباحًا مستوي الطرفين، وتارةً يكون حرامًا، وتارةً يكون مكروهًا.

وأما القَدَر الذي لا يحبُّه ولا يرضاه، مثل قدر المعائب والذنُوب، فالعبد مأْمُورٌ بسخطه، ومنهيٌّ عن الرِّضا به^(٥).

(١) يشير إلى دعاء النبي ﷺ: «اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك». أخرجه مسلم (٤٨٦)، وقد سبق أن ذكره المؤلف (٣٩٦/١) وشرحه.

(٢) في النسخ عداش، ع: «الذي».

(٣) زاد في ع: «ويدفعها».

(٤) في النسخ عدا الأصل، ل: «منازعة».

(٥) ع: «بسخطها... الرضا بها».

وهذا هو التفصيل الواجب في الرضا بالقضاء.

وقد اضطرب الناس في ذلك اضطراباً عظيماً، ونجا منه أصحاب الفرق والتفصيل. فإنَّ لفظ الرضا بالقضاء لفظٌ محمودٌ مأمورٌ به، وهو من مقامات الصّديقين، فصار له حرمةٌ أوجبت لطائفةً قبوله من غير تفصيل، وظنُّوا أنَّ كلَّ ما كان مقضياً للرب تعالى مخلوقاً له ينبغي الرضا به، ثمَّ انقسموا فرقتين: فقالت فرقةٌ: إذا كان القضاء والرضا متلازمين، فمعلوم أنَّ مأمورين ببغض المعاصي والكفر والظُّلم، فلا تكون مقضيةً مقدَّرةً.

وفرقةٌ قالت: قد دلَّ العقل والشرع على أنَّها واقعةٌ بقضاء الله وقدره، فنحن نرضى بها.

والطائفتان منحرفتان، جائرتان عن قصد السبيل. أولئك أخرجوها عن قضاء الربِّ وقدره، وهؤلاء رضوا بها ولم يسخطوها. هؤلاء^(١) خالفوا الربَّ تعالى في رضاه وسخطه وخرجوا عن شرعه ودينه، وأولئك أنكروا تعلُّق^(٢) قضائه وقدره بها.

واختلفت طرق أهل الإثبات للقدر والشرع في جواب الطائفتين.

فقالت طائفةٌ: لم يقم دليلٌ من الكتاب ولا السنَّة ولا الإجماع على جواز الرضا بكلِّ قضاء، فضلاً عن وجوبه واستحبابه، فأين أمر الله عباده أو رسوله أن يرضوا بكلِّ ما قضاه الله وقدره؟

(١) ل، ش: «وهؤلاء».

(٢) ش: «نفاذ»، وأخشى أنه كان كذلك في الأصل ثم غيِّر.

وهذه طريقة كثير من أصحابنا وغيرهم. وبه أجاب القاضي أبو يعلى وابن الباقلاني، قال^(١): «فإن قيل: أفترضون بقضاء الله وقدره؟ قيل له: نرضى بقضاء الله - الذي هو خلقه - الذي أمرنا أن نرضى به، ولا نرضى من ذلك ما نهانا^(٢) أن نرضى به. ولا نتقدم بين يدي الله، ولا نعترض على حكمه».

وقالت طائفة أخرى: نطلق الرضا بالقضاء في الجملة دون تفاصيل المقضيّ المقدّر، فنقول: نرضى بقضاء الله جملةً ولا نسخطه، ولا نطلق الرضا على كلّ واحد من تفاصيل المقضيّ. كما يقول المسلمون: كلّ شيء يبيد ويهلك، ولا يقولون: حجج الله تبيد وتهلك؛ ويقولون: الله ربّ كلّ شيء، ولا يضيفون ربوبيّته إلى الأعيان المستخبثة المستقدرة بخصوصها^(٣).

وقالت طائفة أخرى: نرضى بها من جهة إضافتها إلى الربّ خلقاً ومشيتها، ونسخطها من جهة إضافتها إلى العبد كسباً^(٤) وقياماً به.

وقالت طائفة أخرى: بل نرضى بالقضاء ونسخط المقضيّ، فالرضا والسخط لم يتعلّقا بشيء واحد^(٥).

وهذه الأجوبة لا يتمشّي شيء منها على أصول من يجعل محبة الربّ

(١) أي ابن الباقلاني في «تمهيد الأوائل» (ص ٣٦٨).

(٢) في ع زيادة: «عنه»، وليست في المصدر.

(٣) وهذا الجواب أيضاً لابن الباقلاني في «التمهيد» (ص ٣٦٩)، نقله المؤلف بشيء من التصرف.

(٤) ع: «كسباً له».

(٥) بنحوه أجاب أبو الحسن الأشعري، كما في «مقالاته» لابن فورك (ص ٩٩-١٠٠).

تعالى^(١) ورضاه ومشيتته واحدة، كما هو أحد قولي الأشعري، وأكثر أتباعه^(٢). فإن هؤلاء يقولون: إنَّ كلَّ ما شاءه وقضاه فقد أحبه ورضيه. وإذا كان الكون محبوباً له مرضياً، فنحن نحبُّ ما أحبه، ونرضي ما رضى به.

وقولكم: إنَّ الرضا بالقضاء يطلق جملةً ولا يطلق تفصيلاً = لا يخلص في هذا المقام، فإنه وإن لم يُطلق تفصيلاً فذلك لا يمنع دخوله في جملة المرضي به، فيعود الإشكال.

وقولكم: نرضي بها من جهة كونها خلقاً لله، وتُسَخَطُ^(٣) من جهة كونها كسباً للعبد = فكسب العبد إن كان أمراً وجودياً فهو خلقٌ لله فيرضي به، وإن كان أمراً عدمياً فلا حقيقة له ترضي ولا تُسَخَطُ^(٤).

وأما قولكم: نرضي بالقضاء دون المقضي، فهذا إنَّما يصحُّ على قول من جعل القضاء غير المقضي والفعل غير المفعول، وأما من لم يفرِّق بينهما فكيف يصحُّ هذا على أصله؟

وقد أورد القاضي أبو بكر^(٥) على نفسه^(٦) هذا السؤال فقال: «فإن قيل:

(١) في الأصل، ل، ش زيادة: «ومحبته»، تكرار لا وجه له.

(٢) انظر: «مقالات الأشعري» (فصل في مذهبه في الإرادة - ص ٧٠-٨٠) و«الإنصاف» لابن الباقلاني (ص ٢٥، ٣٨-٣٩، ٤٣)، و«الإرشاد» للجويني (ص ٢٣٩) و«أبكار الأفكار» للأمدى (١/٣٠٣).

(٣) ع: «نسخطها».

(٤) ل، ج، ن: «برضاً ولا بسخط».

(٥) ابن الباقلاني في «التمهيد» (ص ٣٦٨). وانظر: «مقالات الأشعري» (ص ٩٩).

(٦) ل، ج، ن: «تفسير»، تصحيف.

فالقضاء عندكم هو المقضي أو غيره؟ قيل: هو على ضربين، فالقضاء بمعنى الخلق هو المقضي، لأن الخلق هو المخلوق. والقضاء الذي هو الإلزام والإعلام والكتابة غير المقضي، لأن الأمر غير المأمور، والخبر غير المخبر عنه».

وهذا الجواب لا يخلّصه أيضًا، لأن الكلام ليس في الإلزام والإعلام والكتابة، وإنما الكلام في نفس الفعل المقدّر، المُعلّم به، المكتوب: هل مقدّره وكتبه سبحانه راضٍ به أم لا؟ وهل العبد مأمورٌ بالرضا به نفسه أم لا؟ وهذا حرف المسألة.

وقد أنكر الله سبحانه على من جعل مشيئته وقضاه مستلزمًا لمحبتّه ورضاه، فكيف بمن جعل ذلك شيئًا واحدًا؟! قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥].

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الزخرف: ٢٠].

فهم استدّلوا على محبّته ورضاه لشركهم بمشيئته لذلك، وعارضوا بهذا الدليل أمره ونهيه. وفيه أبين الردّ لقول من جعل مشيئته عين^(١) محبّته ورضاه.

(١) طبعة الفقي: «غير»، تحريف قلب المعنى وأفسده.

فالإشكال إنما نشأ من جعلهم المشيئة نفس المحبة، ثم زاد بجعلهم^(١) الفعل نفس المفعول، والقضاء عين المقضي. فنشأ من ذلك إلزامهم بكونه تعالى راضياً محبباً لذلك، والتزام رضاهم به.

والذي يكشف هذه الغمّة، ويصّر من هذه العماية، وينجي من هذه الورطة: التفريق بين ما فرق الله بينه وهو المشيئة والمحبة، فليسوا واحداً، ولا هما متلازمين، بل قد يشاء ما لا يحبه، ويحب ما لا يشاء كونه.

فالأول: كمشيئته لوجود إبليس وجنوده، ومشيئته العامة لجميع ما في الكون مع بغضه لبعضه.

والثاني: كمحبته إيمان الكفار، وطاعات الفجار، وعدل الظالمين، وتوبة الفاسقين. ولو شاء ذلك لوجد كله^(٢)، فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

فإذا تقرّر هذا الأصل، وأن الفعل غير المفعول، والقضاء غير المقضي، وأن الله سبحانه لم يأمر عباده بالرضا بكل ما خلقه وشاءه = زالت الشبهات، وانحلت الإشكالات والله الحمد، ولم يبق بين شرع الرب وقدره تناقض بحيث يُظنُّ إبطال أحدهما للآخر. بل القدر ينصر الشرع، والشرع يصدق القدر، وكلُّ منهما يحقق الآخر.

إذا عرف هذا، فالرضا بالقضاء الديني الشرعي واجب، وهو أساس

(١) ش: «زاده جعلهم»، ع: «زادوه بجعلهم»، وكلاهما صواب أيضاً. والمثبت من ن. وفي سائر النسخ: «زاده بجعلهم»، خطأ.

(٢) في ع زيادة: «وكان جميعه».

الإسلام وقاعدة الإيمان. فيجب على العبد أن يكون راضياً به بلا حرج ولا منازعة، ولا معارضة ولا اعتراض. قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، فأقسم أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا رسوله، ويرتفع الحرج من نفوسهم من حكمه، ويسلموا لحكمه. وهذا حقيقة الرضا بحكمه، فالتحكيم في مقام الإسلام، وانتفاء الحرج في مقام الإيمان، والتسليم في مقام الإحسان.

ومتى خالط القلب بشاشة الإيمان، واكتحلت بصيرته بحقيقة اليقين، وحَيَّيَ بروح الوحي، وتمهّدت طبيعته، وانقلبت النفس الأمارّة مطمئنّة رِيضَة^(١) وادعة، وتلقّى أحكام الربّ تعالى بصدرٍ واسعٍ منشرحٍ مسلّمٍ = فقد رضي كلّ الرضا بهذا القضاء الدينيّ المحبوب لله ورسوله.

والرّضا بالقضاء الكوني القدري الموافق لمحبة العبد وإرادته ورضاه، من الصّحّة والغنى والعافية واللذّة = أمرٌ لازمٌ بمقتضى الطبيعة، فإنّه ملائم للعبد محبوبٌ له. فليس في الرّضا عبوديّة^(٢)، بل العبوديّة في مقابلته بالشّكر والاعتراف بالمنّة، ووضع النّعمة مواضعها التي يحبّ الله أن توضع فيها،

(١) أي: مُرتاضةً ذلولاً. هذا هو المراد هنا، وإلا فـ«الرّيض» من الدوابّ في اللغة: ضدّ الذلول، وهو الصعب الذي لا يقبل الرياضة أو الذي لم يرتض بعد. وانظر: «تصحیح التصحیف» للصفدي (ص ٢٩٢) و«تكملة المعاجم» لدوزي (٥/ ٢٥١).

(٢) أي: لذاته، وإلا فمن حيث كونه باعثاً على الشكر الواجب، فهو واجب. وقد قال المؤلف في «شفاء العليل» (٢/ ٧٦٢): إنه يجب الرضا بالنعم لأنه «يجب شكرها، ومن تمام شكرها الرضا بها».

وأن لا يُعصى المنعمُ بها.

والرضا بالقضاء الكوني القدريَّ الجاري على خلاف مراد العبد ومحَبَّته ممَّا لا يلائمه ولا يدخل تحت اختياره = مستحبٌّ، وهو من مقامات الإيمان^(١)، وفي وجوبه قولان. وهذا كالمرض والفقر، وأذى الخلق له، والحرُّ والبرد، والآلام ونحو ذلك.

والرضا بالقدر الجاري عليه باختياره ممَّا يكرهه الله ويسخطه وينهى عنه كأنواع الظلم والفسوق والعصيان = حرامٌ يعاقب عليه. وهو مخالفةٌ لرَبِّه تعالى، فإنَّ الله لا يرضى بذلك ولا يحبُّه، فكيف تتفق المحبَّة ورضا ما يسخطه الحبيب ويبغضه؟ فعليك بهذا التفصيل في مسألة الرضا بالقضاء.

فإن قلت: كيف يريد الله سبحانه أمرًا لا يرضاه ولا يحبُّه؟ وكيف يشاؤه ويكوِّنه؟ وكيف تجتمع إرادته له وبغضه وكراهته؟

قيل: هذا السؤال هو الذي افترق الناس لأجله فرَّقا، وتباينت عنه طرقهم وأقوالهم. فاعلم أنَّ المراد نوعان: مرادٌ لنفسه، ومرادٌ لغيره.

فالمراد لنفسه مطلوبٌ محبوبٌ لذاته وما فيه من الخير، فهو مرادٌ لإرادة الغايات والمقاصد.

والمراد لغيره قد لا يكون في نفسه مقصودًا للمريد، ولا فيه مصلحةٌ له بالنظر إلى ذاته، وإن كان وسيلةً إلى مقصوده ومراده. فهو مكروهٌ له من حيث نفسه وذاته، مرادٌ له من حيث إفضائه^(٢) وإيصاله إلى مراده. فيجتمع فيه

(١) ع: «مقامات أهل الإيمان».

(٢) كذا في النسخ، والأفصح: «إفضاؤه» بالرفع.

الأمران: بغضه وإرادته، ولا يتنافيان لاختلاف متعلّقهما. وهذا كالدواء المتناهي في الكراهة إذا عَلِمَ متناولُه أنَّ فيه شفاءً، وقطع^(١) العضو المتأكل^(٢) إذا علم أنَّ في قطعه بقاء جسده، وكقطع المسافة الشاقة جدًا إذا علم أنَّها توصل^(٣) إلى مراده ومحبوه. بل العاقل يكتفي في إثار هذا المكروه وإرادته بالظنّ الغالب وإن خفيت عنه عاقبته وطويت عنه مغبّته، فكيف بمن لا تخفى عليه العواقب؟ فهو سبحانه يكره الشيء ويبغضه في ذاته، ولا ينافي ذلك إرادته لغيره، وكونه سببًا إلى أمرٍ هو أحبُّ إليه من فوته.

من ذلك: أنَّه سبحانه خلق إبليس الذي هو مادةٌ لفساد الأديان والأعمال والاعتقادات والإرادات. وهو سبب شقاوة العبيد وعملهم بما يغضب الربَّ تبارك وتعالى. وهو الساعي في وقوع خلاف ما يحبه الله ويرضاه بكلِّ طريق وبكلِّ حيلة. فهو مسخوط للربِّ مبغوض، لعنه الله ومقته وغضب عليه. ومع هذا فهو وسيلةٌ إلى محابٍّ كثيرة للربِّ تعالى ترتبت على خلقه، وجودها أحبُّ إليه من عدمها.

منها: أن يظهر للعباد قدرة الربِّ تعالى على خلق المتضادات المتقابلات، فخلق هذه الذات التي هي من أحبث الذوات وشرّها، وهي سبب كلِّ شرٍّ، في مقابلة ذات جبريل التي هي من أشرف الذوات وأطهرها وأزكاها، وهي مادة كلِّ خيرٍ؛ فتبارك خالق هذا وهذا.

(١) ع: «وكقطع».

(٢) ضبطه في ع: «المتأكل»، وهي عامية.

(٣) ع: «توصله».

كما ظهرت^(١) قدرته التامة في خلق الليل والنهار، والضياء والظلام، والداء والدواء، والحياة والموت، والحر والبرد، والحسن والقبيح، والأرض والسماء، والماء والنار، والخير والشر. وذلك من أدل الدلائل على كمال قدرته وعزته وملكه وسلطانه، فإنه خلق هذه المتضادات وقابل بعضها ببعض وسلط بعضها على بعض، وجعلها محالاً تصرفه وتديره وحكمته، فخلو الوجود عن بعضها بالكلية تعطيل لحكمته وكمال تصرفه وتديره مملكته.

ومنها: ظهور آثار أسمائه القهرية، مثل القهار، والمنتقم، والعدل، والضار، وشديد العقاب، وسريع العقاب^(٢)، وذو البطش الشديد، والخافض، والمذل. فإن هذه الأسماء والأفعال كمال، فلا بد من وجود متعلقها. ولو كان الخلق كلهم على طبيعة الملك لم يظهر أثر هذه الأسماء والأفعال.

ومنها: ظهور آثار أسمائه المتضمنة لحلمه وعفوه، ومغفرته وسره، وتجاوزه عن حقه، وعتقه لمن شاء من عبيده. فلو لا خلق ما يكرهه من الأسباب المفضية إلى ظهور آثار هذه الأسماء لتعطلت هذه الحكم والفوائد. وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا بقوله: «لو لم تُذنبوا لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم»^(٣).

(١) في ع زيادة: «لهم».

(٢) في طبعتي الفقي والصميحي: «سريع الحساب»، خلافاً للأصول، والمثبت منها لا غبار

عليه، قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٤٩).

ومنها: ظهور آثار أسماء الحكمة والخبرة، فإنَّه الحكيمُ الخبيرُ الذي يضع الأشياء مواضعها، وينزلها منازلها اللائقة بها، فلا يضع الشيء في غير موضعه، ولا ينزله غير منزلته التي يقتضيها كمالُ علمه وحكمته وخبرته، فلا يضع الحرمان والمنع موضع العطاء والفضل، ولا الفضل والعطاء موضع المنع والحرمان، ولا الثواب موضع العقاب، ولا العقاب موضع الثواب^(١)، ولا الخفض موضع الرفع، ولا الرفع مكان الخفض، ولا العزَّ مكان الذلِّ، ولا الذلَّ^(٢) مكان العزِّ، ولا يأمر بما ينبغي النهي عنه، ولا ينهى عمَّا ينبغي الأمرُ به.

فهو أعلم حيث يجعل رسالاته^(٣)، وأعلم بمن يصلح لقبولها ويشكره على انتهائها إليه ووصولها^(٤)، وأعلم بمن لا يصلح لذلك ولا يستأهله، وأحكم من أن يمنعها أهلها ويضعها عند غير أهلها.

فلو قدّر عدم الأسباب المكروهة البغيضة^(٥) له لتعطّلت هذه الآثار ولم تظهر لخلقه، ولفاتت الحكم والمصالح المترتبة عليها، وفواتها شرٌّ من

(١) «ولا العقاب موضع الثواب» سقط من ل، ولكن كتب «م» فوق كل من الثواب والعقاب من الجملة السابقة، ولعله إشارة إلى إعادة الجملة مع تقديم المؤخر وتأخير المقدم.

(٢) الأصل، ل: «والذل»، سقطت «لا».

(٣) هكذا بالجمع، وهو قراءة أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. انظر: «النشر» (٢/ ٢٦٢).

(٤) الأصل، ل، ش: «ووصوله»، ولعله سبق قلم.

(٥) ش: «المبغوضة».

حصول تلك الأسباب. فلو عطلت تلك الأسباب لما فيها من الشر لتعطل الخير الذي هو أعظم من الشر الذي في تلك الأسباب. وهذا كالشمس والمطر والرياح التي فيها من المصالح ما هو أضعافُ أضعافٍ ما يحصل بها من الشر^(١)، فلو قدر تعطيلها لئلا يحصل منها ذلك الشر الجزوي لتعطل من الخير ما هو أعظم من ذلك الشر بما لا نسبة بينه وبينه.

فصل

ومنها: حصول العبودية المتنوعة التي لولا خلق إبليس لما حصلت، ولكان الحاصل بعضها لا كلها. فإن عبودية الجهاد من أحب أنواع العبودية إليه سبحانه. ولو كان الناس كلهم مؤمنين لتعطلت هذه العبودية وتوابعها من الموالاة فيه سبحانه والمعاداة فيه، والحب فيه والبغض فيه، وبذل النفس له في محاربة عدوه، وعبودية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعبودية الصبر ومخالفة الهوى، وإيثار محابب الرب على محابب النفس.

ومنها: عبودية التوبة والرجوع إليه واستغفاره، فإنه سبحانه يحب التوابين ويحب توبتهم، فلو عطلت الأسباب التي يُتاب منها لتعطلت عبودية التوبة والاستغفار.

ومنها: عبودية مخالفة عدوه، ومراغمته في الله، وإغاضته^(٢) فيه. وهي من أحب أنواع العبودية إليه، فإنه سبحانه يحب من وليه أن يغضب^(٣) عدوه

(١) زيد في ع: «والضرر».

(٢) رُسم في عامة النسخ بالضاد.

(٣) في النسخ عدا ع: «يغضب»، والظاهر أنه تصحيف عن «يغضب» كما في ع. و«يغضب»

ويراغمه ويسوءه. وهذه عبودية لا يتفطن لها إلا الأكياس.

ومنها: أن يتعبّد له بالاستعاذة من عدوّه، وسؤاله أن يجيره منه، ويعصمه من كيده وأذاه.

ومنها: أن عبّيده يشتدّ خوفهم وحذرهم إذا رأوا ما حلّ بعدوّه بمخالفته وسقوطه من المرتبة الملكيّة إلى المرتبة الشيطانيّة، فلا يخلدون إلى غرور الأمن^(١) بعد ذلك.

ومنها: أنّهم ينالون ثواب مخالفته ومعاداته، الذي حصوله مشروط بالمعاداة والمخالفة، فأكثر عبادات القلوب والجوارح مرتبة على مخالفته.

ومنها: أن نفس اتّخاذة عدوّاً من أكبر أنواع العبوديّة وأجلّها. قال تعالى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ [فاطر: ٦]، فاتّخاذة عدوّاً أنفع شيء للعبد، وهو محبوب للربّ.

ومنها: أن الطبيعة البشريّة مشتملة على الخير والشرّ والطيب والخبيث، وذلك كامنٌ فيها كمون النار في الزّناد، فخلق الشيطان مستخرجاً ما في طبائع أهل الشرّ من القوّة إلى الفعل، وأرسلت الرّسل تستخرج ما في طبيعة أهل الخير من القوّة إلى الفعل؛ فاستخرج أحكم الحاكمين ما في قوى هؤلاء من الخير الكامن فيها ليرتّب^(٢) عليه آثاره، وما في قوى أولئك من الشرّ ليرتّب

خطأ في رسم «يغيظ» على غرار ما سبق في «إغاظته» آنفاً.

(١) ع: «الأمل»، خطأ.

(٢) ع: «ليرتّب»، وسقط ما بعده إلى قوله: «في الفريقين»، فصار السياق: «ليرتّب وينفذ...».

عليه آثاره، وتظهر حكمته في الفريقين، وينفذ حكمه فيهما، ويظهر ما كان معلومًا له مطابقًا لعلمه السابق.

وهذا هو السؤال الذي سألته ملائكته حين قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، فظننت الملائكة أن وجود من يسبح بحمده ويطيعه ويعبده أولى من وجود من يعصيه ويخالفه، فأجابهم سبحانه بأنه يعلم من الحكم والمصالح والغايات المحمودة في خلق هذا النوع ما لا تعلمه الملائكة.

ومنها: أن ظهور كثير من آياته وعجائب صنعه حصل بسبب وقوع الكفر والشر^(١) من النفوس الكافرة الظالمة، كآية الطوفان، وآية الرِّيح، وآية إهلاك ثمود وقوم لوط، وآية انقلاب النار على إبراهيم بردًا وسلامًا، والآيات التي أجزاها الله على يد موسى، وغير ذلك من آياته التي يقول سبحانه عقيب ذكر كل آية منها: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الشعراء: ٢]. فلولاء كفر الكافرين وعناد الجاحدين لما ظهرت هذه الآيات الباهرة التي يتحدث بها^(٣) جيلًا بعد جيل إلى الأبد.

ومنها: أن خلق الأسباب المتقابلة التي يقهر بعضها بعضًا، ويكسر بعضها بعضًا = هو من شأن كمال الربوبية والقدرة النافذة، والحكمة التامة، والملك الكامل. وإن كان شأن الربوبية كاملاً في نفسه ولو لم تُخلق هذه

(١) ع: «والشرك».

(٢) تكررت الآيتان في ثمانية مواضع في السورة.

(٣) ع: «يتحدث بها الناس».

الأسباب، لكنَّ خلقها من لوازم كماله وملكه وقدرته وحكمته، فظهور تأثيرها وأحكامها في عالم الشهادة تحقيقٌ لذلك الكمال وموجبٌ من موجباته، فتعمير مراتب الغيب والشهادة بأحكام الصِّفات من آثار الكمال الإلهيِّ المطلق بجميع وجوهه وأقسامه وغاياته.

وبالجملة: فالعبوديَّة والآيات والعجائب التي ترتبت على خلق ما لا يحبه ولا يرضاه وتقديره ومشيتته = أحبُّ إليه سبحانه وتعالى من فواتها وتعطيلها بتعطيل أسبابها.

فإن قلت: فهل كان يمكن وجود تلك الحكم بدون هذه الأسباب؟
فهذا سؤال باطل، إذ هو فرض وجود الملزوم بدون لازمه، كفرض وجود الابن بدون الأب، والحركة بدون المتحرِّك، والتوبة بدون التائب.
فإن قلت: فإذا كانت هذه الأسباب مرادةً لما تفضي إليه من الحكم، فهل تكون مرضيةً محبوبَةً من هذا الوجه، أم هي مسخوطةٌ من جميع الوجوه؟

قلت: هذا السؤال يرد على وجهين:
أحدهما: من جهة الربِّ سبحانه، وهل يكون محبًّا لها من جهة إفضاؤها إلى محبوبه، وإن كان يبغضها لذواتها؟
والثاني: من جهة العبد، وهو أنَّه هل يسوغ له الرضا بها من تلك الجهة أيضًا؟

فهذا سؤال له شأن. فاعلم أنَّ الشرَّ كلُّه يرجع إلى العدم، أعني: عدم الخير وأسبابه المفضية إليه، وهو من هذه الجهة شرٌّ. وأمَّا من جهة وجوده

المحض فلا شرَّ فيه. مثاله: أنَّ النفوس الشرِّيرة وجودها خير من حيث هي موجودة، وإنَّما حصل لها الشرُّ بقطع مادَّة الخير عنها، فإنَّها خُلِقت في الأصل متحرِّكة لا تسكن، فإن أُعِينت بالعلم وإلهام الخير تحرَّكت به، وإن تُركت تحرَّكت بطبعها إلى خلافه، وحركتها من حيث هي حركةٌ: خيرٌ، وإنَّما تكون شرًّا بالإضافة، لا من حيث هي حركةٌ. والشرُّ كُلُّه ظلمٌ، وهو وضع الشيء في غير موضعه، فلو وُضع في موضعه لم يكن شرًّا.

فعلَّم أنَّ جهة الشرِّ فيه نسبةٌ^(١) إضافيةٌ. ولهذا كانت العقوبات الموضوعية في محالِّها خيرًا في نفسها، وإن كانت شرًّا بالنسبة إلى المحلِّ الذي حلَّت به لِمَا أحدثت فيه من الألم الذي كانت الطبيعة قابلةً لضده من اللذة، مستعدةً له، فصار ذلك الألم شرًّا بالنسبة إليها، وهو خيرٌ بالنسبة إلى الفاعل حيث وضعه موضعه. فإنَّه سبحانه لا يخلق شرًّا محضًا من جميع الوجوه والاعتبارات، فإنَّ حكمته تأبى ذلك، بل قد يكون ذلك المخلوق شرًّا ومفسدةً ببعض الاعتبارات، وفي خلقه مصالح وحكمٌ باعتباراتٍ آخر أرجحُ من اعتبارات مفسده، بل الواقع منحصرٌ في ذلك، فلا يمكن في جناب الحقِّ جل جلاله أن يريد شيئًا يكون فسادًا من كلِّ وجهٍ وبكلِّ اعتبارٍ، لا مصلحة في خلقه بوجهٍ ما. هذا من أبين المحال، فإنَّه سبحانه بيده الخير، والشرُّ ليس إليه. بل كلُّ ما إليه فخير، والشرُّ إنَّما حصل لعدم هذه الإضافة والنسبة إليه، فلو كان إليه لم يكن شرًّا، فتأمَّله. فانقطاع نسبته إليه هو الذي

(١) في النسخ الخطية: «بمشيئة»، تصحيف، ولا وجه له. ويحتمل أن يكون صوابه: «نسبية». وسيأتي في تفسير هذا الإجمال قوله: «كانت شرًّا بالنسبة إلى المحل ... خير بالنسبة إلى الفاعل»، وقوله: «والشرُّ إنما حصل لعدم هذه الإضافة والنسبة إليه».

صَيَّرَهُ شَرًّا.

فإن قلت: لَمْ تَنْقُطْ نَسْبَتَهُ إِلَيْهِ خَلْقًا وَمَشِئَةً.

قلت: هو من هذه الجهة ليس بشرٍّ، فإنَّ وجوده هو المنسوب إليه، وهو من هذه الجهة ليس بشرٍّ. والشرُّ الذي فيه: مِنْ عَدَمِ إِمْدَادِهِ بِالْخَيْرِ وَأَسْبَابِهِ، وَالْعَدَمُ لَيْسَ بِشَيْءٍ حَتَّى يُنْسَبَ إِلَى مَنْ بِيَدِهِ الْخَيْرُ.

فإن أردت مزيد إيضاحٍ لذلك، فاعلم أنَّ أسباب الخير ثلاثة: الإيجاد، والإعداد، والإمداد. فهذه هي الخيرات وأسبابها. فإيجاد هذا السبب خير، وهو إلى الله. وإعداده خير، وهو إليه أيضًا. وإمداده خير، وهو إليه. فإذا لم يُحْدِثْ فِيهِ إِعْدَادًا وَلَا إِمْدَادًا حَصَلَ فِيهِ الشَّرُّ بِسَبَبِ هَذَا الْعَدَمِ الَّذِي لَيْسَ إِلَى الْفَاعِلِ، وَإِنَّمَا إِلَيْهِ ضِدُّهُ.

فإن قلت: فَهَلَّا أَمَدَّهُ إِذْ أَوْجَدَهُ؟

قلت: مَا اقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ إِيجَادَهُ وَإِمْدَادَهُ، فَإِنَّهُ - سَبْحَانَهُ - يَوْجِدُ وَيَمْدُهُ. وَمَا اقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ إِيجَادَهُ وَتَرَكَ إِمْدَادَهُ، أَوْجَدَهُ بِحِكْمَتِهِ وَلَمْ يُمْدَّهُ بِحِكْمَتِهِ. فإيجاد خير، والشرُّ وقع من عدم إمداده.

فإن قلت: فَهَلَّا أَمَدَّ الْمَوْجُودَاتِ كُلَّهَا؟

فهذا سؤال فاسد، يظنُّ مُورِدُهُ أَنَّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْمَوْجُودَاتِ أَبْلَغُ فِي الْحِكْمَةِ. وَهَذَا عَيْنُ الْجَهْلِ، بَلِ الْحِكْمَةُ كُلُّ الْحِكْمَةِ فِي هَذَا التَّفَاوُتِ الْعَظِيمِ الْوَاقِعِ بَيْنَهَا. وَلَيْسَ فِي خَلْقِ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهَا تَفَاوُتٌ، فَكُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا لَيْسَ فِي خَلْقِهِ مِنْ تَفَاوُتٍ. وَالتَّفَاوُتُ إِنَّمَا وَقَعَ بِأُمُورٍ عَدَمِيَّةٍ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا الْخَلْقُ، وَإِلَّا فَلَيْسَ فِي الْخَلْقِ مِنْ تَفَاوُتٍ. فَإِنْ اعْتَصَصَ ذَلِكَ عَلَيْكَ وَلَمْ تَفْهَمْ حَقَّ الْفَهْمِ، فَرَاجِعْ

قول القائل (١):

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع
كما ذكر أن الأصمعي اجتمع بالخليل وحرص على فهم العروض،
فأعياه ذلك، فقال له الخليل يوماً: قطع لي هذا البيت، وأنشده: إذا لم
تستطع ... البيت، ففهم ما أراد، فأمسك عنه ولم يشتغل به (٢).

وسرُّ المسألة: أن الرضا بالله يستلزم الرضا بصفاته وأفعاله وأسمائه
وأحكامه، ولا يستلزم الرضا بمفعولاته كلها. بل حقيقة العبودية أن يوافقه
عبده في رضاه وسخطه، فيرضى منها بما رضى به ويسخط منها ما سخطه.
فإن قيل: هو سبحانه يرضى عقوبة من يستحق العقوبة، فكيف يمكن
العبد أن يرضى بعقوبته له؟

قيل: لو وافقه في رضاه بعقوبته لانقلبت لذة وسروراً، ولكن لا يقع منه
ذلك. فإنه لم يوافقه في محبة طاعته (٣) التي هي سرور النفس وقرّة العين
وحياة القلب، فكيف يوافقه في محبة العقوبة التي هي أكره شيء إليه وأشقُّ
شيء (٤) عليه؟! بل كان كارهاً لما يحبه من طاعته وتوحيده، فلا يكون راضياً

(١) هو عمرو بن معديكرب، كما في «الأصمعيّات» (رقم ٦١) و«الزهرة» (ص ٨٠٥)
و«الأغاني» (١٥/٢٠٧، ٢٢٥، ٢٣٦).

(٢) انظر: «نزهة الألباء» (ص ٩٢). والقصة بنحوها في «التذكرة الحمدونية» (٨/٣١٢)
و«محاضرات الأدباء» للراغب (١/٦٧)، ولكن فيها «يونس» - وهو ابن حبيب
الضبي - مكان «الأصمعي».

(٣) ع، والمطبوعات: «محبه وطاعته»، خطأ يفسد المراد.

(٤) ع: «وأشقه».

بما يختاره من عقوبته، ولو فعل ذلك لارتفعت عنه العقوبة.

فإن قلت: فكيف يجتمع الرضا بالقضاء الذي يكرهه العبد من المرض والفقر والألم مع كراهيته؟

قلت: لا تنافي في ذلك، فإنه يرضى به من جهة إفضائه إلى ما يحب، ويكرهه من جهة تألمه به، كالدواء الكريه الذي يعلم أن فيه شفاءه، فإنه يجتمع فيه رضاه^(١) وكراهته له.

فإن قلت: كيف يرضى لعبده شيئاً ولا يعينه عليه؟

قلت: لأن إعانتته عليه قد تستلزم فوات محبوب له أعظم من حصول تلك الطاعة التي رضىها له. وقد يكون وقوع تلك الطاعة منه يتضمن مفسدة هي أكره إليه سبحانه من محبته لتلك الطاعة، بحيث يكون وقوعها منه مستلزماً لمفسدة راجحة ومفوئاً لمصلحة راجحة.

وقد أشار تعالى إلى ذلك في قوله: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ ۖ ﴿٦١﴾ لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا أُضْعِفُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ۖ﴾ [التوبة: ٤٦ - ٤٧]. فأخبر سبحانه أنه كره انبعاثهم مع رسوله للغزو، وهو طاعة وقربة، وقد أمرهم به، فلما كرهه منهم ثبَّطهم عنه. ثم ذكر سبحانه بعض المفاصد التي كانت تترتب على خروجهم مع رسوله، فقال: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ أي: فساداً وشرّاً، ﴿وَلَا أُضْعِفُوا﴾

(١) في ع زيادة: «به».

خَلَّلَكُمْ ۖ أَي: سعوا فيما بينكم بالفساد والشرّ ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمْعُونُ لَهُمْ﴾ أَي: قابلون منهم مستجيبون لهم، فيتولّد من بين سعي هؤلاء بالفساد وقبول أولئك^(١) من الشرّ ما هو أعظم من مصلحة خروجهم، فاقتضت الحكمة والرحمة أن يمنعهم من الخروج وأقعدهم عنه.

فاجعل هذا المثال أصلاً لهذا الباب وقس عليه.

فإن قلت: قد تصوّر لي هذا في رضا الربّ تعالى لبعض ما يخلقه من وجهٍ وكراهته من وجهٍ، فكيف لي بأن يجتمع الأمران في حقّي بالنسبة إلى المعاصي والفسوق؟

قلت: هو متصوّر ممكن، بل واقع، فإنّ العبد يسخط ذلك ويبغضه ويكرهه من حيث هو فعلٌ له واقعٌ بكسبه وإرادته واختياره، ويرضى بعلم الله وكتابته ومشيتته وإذنه الكونيّ، فيرضى بما من الله ويسخط ما هو منه. فهذا مسلك طائفةٍ من أهل العرفان.

وطائفةٌ أخرى رأوا كراهة ذلك مطلقاً وعدم الرضا به من كلّ وجهٍ. وهؤلاء في الحقيقة لا يخالفون أولئك، فإنّ العبد إذا كرهها مطلقاً، فإنّ الكراهة إنّما تقع على الاعتبار المكروه منها. وهؤلاء لم يكرهوا علم الربّ وكتابته ومشيتته وإلزامه وحكمه الكوني، وأولئك لم يرضوا بها من الوجه الذي سخطها الربّ وأبغضها لأجله.

وسرّ المسألة: أنّ الذي إلى الربّ منها غير مكروه، والذي إلى العبد منها هو المكروه المسخوط.

(١) في ع زيادة: «منهم».

فإن قلت: ليس إلى العبد شيء منها؟

قلت: هذا هو الجبر الباطل الذي لا يمكن صاحبه التخلص من هذا المقام الضيق. والقدرى أقرب إلى التخلص منه من الجبري. وأهل السنة المتوسّطون بين القدرية والجبرية هم أسعد بالتخلص منه من الفريقين.

فإن قلت: كيف يتأتى الندم والتوبة مع شهود الحكمة في التقدير، ومع شهود القيومية والمشية النافذة؟

قلت: هذا هو الذي أوقع من عميت بصيرته في شهود الأمر على خلاف ما هو عليه، فرأى تلك الأفعال طاعات لموافقة فيها المشية والقدر، وقال: إن عصيت أمره فقد أطعت إرادته! وفي ذلك قيل (١):

أصبحتُ منفعلاً لما يختاره منّي، ففعلي كلّ طاعات

وهؤلاء أعمى الخلق بصائر، وأجهلهم بالله وأحكامه الدينية والكونية، فإنّ الطاعة هي موافقة الأمر، لا موافقة القدر والمشية. ولو كانت موافقة القدر طاعة لله لكان إبليس من أعظم المطيعين له، ولكان قوم نوح وعاد وثمود، وقوم لوط وقوم فرعون كلّهم مطيعين له، فيكون قد عذبهم أشدّ العذاب على طاعته، وانتقم منهم لأجلها. وهذا غاية الجهل بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله.

فإن قلت: ومع ذلك، فاجمع لي بين الندم والتوبة، وبين مشهد القيومية والحكمة؟

(١) تقدّم في (١/٢٥٠).

قلت: العبد إذا شهد عجز نفسه، ونفوذ الأقدار فيه، وكمال فقره إلى ربّه، وعدم استغنائه عن عصمته وحفظه طرفة عينٍ = كان بالله في هذه الحال، لا بنفسه، فوقع الذنب منه لا يتأتّى في هذه الحال البتّة، فإنّ عليه حصناً حصيناً من «فبي يسمع، وببي يُبصر، وببي يبطش، وببي يمشي»^(١)، فلا يُتصوّر منه الذنب في هذه الحال.

فإذا حُجب عن هذا المشهد، وسقط إلى وجوده الطبيعي، وبقي بنفسه = استولى عليه حكم النفس والطبع والهوى. وهذا الوجود الطّبعي قد نصبت فيه الشّباك والأشراك، وأرسلت عليه الصيادون، فلا بدّ أن يقع في شبكة من تلك الشّباك^(٢). وهذا الوجود هو حجاب بينه وبين ربّه، فيقع الحجاب، ويقوى المُقتضي، ويضعف المانع، وتشتدّ الظّلمة، ويعصف الهوى^(٣)؛ فأنتى له بالخلاص من تلك الأشراك^(٤)؟ فإذا انقشع عنك ضباب ذلك الوجود الطّبعي، وانجاب ظلامه، وزال قتامة، وصرت برّبك ذاهباً عن نفسك وطبعك =

بدا لك سرُّ طال عنك اكتتامة	ولاح صباح كنت أنت ظلامه
فأنت حجاب القلب عن سرّ غيبه	ولولاك لم يطّبع عليه ختامه
فإن غبت عنه حلّ فيه، وطنّبت	على منكب الكشف المصون خيامه
وجاء حديث لا يملّ سماعه	شهّي إلينا نثره ونظامه

(١) سبق تخريجه والكلام عليه (١/٤٠٨).

(٢) زاد في ع: «أو شركة من تلك الأشراك».

(٣) ج، ن، ع، والنسخ المطبوعة «تضعف القوى»، تصحيف.

(٤) زاد في ع: «والشباك».

إذا ذكّرته النفس زال عناؤها وزال عن القلب المعنى قَتَامُهُ^(١)
فهناك يحضره الندم والتوبة والإنابة، فإنّه كان في المعصية بنفسه،
محجوبًا فيها عن ربّه وعن طاعته، فلمّا فارق ذلك الوجود، وصار في وجودٍ
آخر = بقي برّبّه لا بنفسه.

وإذا عرف هذا، فالتوبة والندم يكون في هذا الوجود الذي هو فيه برّبّه.
وذلك لا ينافي مشهد الحكمة والقيوميّة، بل يجمعه ويستمدّد منه. وبالله
التوفيق.

قوله^(٢): (ويصحُّ بثلاث شرائط: باستواء الحالات عند العبد^(٣)،
وسقوط الخصومة مع الخلق، وبالإخلاص من المسألة والإلحاح).

يعني: أنّ الرّضا عن الله إنّما يتحقّق بهذه الأمور الثلاثة، فإنّ الرّاضي
الموافق تستوي عنده الحالات من النّعمة والبلية في رضاه بحسن اختيار الله
له. وليس المراد استوائها عنده في ملاءمته ومنافرتة، فإنّ هذا خلاف الطبع
البشريّ، بل الحيوانيّ^(٤). وليس المراد أيضًا استواء الحالات عنده في
الطاعة والمعصية، فإنّ هذا منافٍ للعبوديّة من كلّ وجه.

(١) نسبها ابن عجيبة في «شرح الحكم» (ص ٥١٣) إلى ابن العريف الصنهاجي. وذكر ابن
العربي الأربعة الأولى في «الفتوحات» (٣/ ٢١٤ - ٢١٥) بلا نسبة. ونُسب البيتان
الأولان إلى الحلاج، ولا يصح. انظر «شرح ديوان الحلاج» لكامل الشيبني (ص ٤٨٤).

(٢) «المنازل» (ص ٤٠)، والكلام عن الدرجة الثانية: الرضا عن الله عز وجل.

(٣) ش: «عند العجز»، تحريف. ثم زيد في الهامش مصححًا عليه: «والقدرة»، وهو رم
على فساد!

(٤) «ليس المراد...» إلى هنا سقط من ش. وفي ع: «بل وخلاف الطبع الحيواني».

وإنَّما تستوي النِّعمة والبلية عنده في الرِّضا بهما لوجوه:

أحدها: أنه مفوض، والمفوض راضٍ بكلِّ ما اختاره له مَنْ فَوَّضَ إليه، ولا سيَّما إذا علم كمال حكمته ورحمته ولطفه وحسن اختياره له^(١).

الثاني: أنَّه جازمٌ بأنَّه لا تبديل لكلمات الله ولا رادٌّ لحكمه، وأنَّه ما شاء الله كان وما لم يشأْ لم يكن، فهو يعلم أنَّ كلاً من البلية والنِّعمة بقضاءٍ سابقٍ وقدَّرَ حَتْمَ.

الثالث: أنَّه عبدٌ محض، والعبد المحض لا يتسخطَّ جريان^(٢) أحكام سيِّده المشفق البارَّ الناصح المحسن، بل يتلقَّاها كلّها بالرضا به وعنه.

الرابع: أنَّه محبٌّ، والمحبُّ الصادق مَنْ رضي بما يعامله به حبيبه.

الخامس: أنَّه جاهلٌ بعواقب الأمور، وسيِّده أعلم بمصلحته وما ينفعه.

السادس: أنَّه لا يريد مصلحته من كلّ وجهٍ ولو عَرَفَ أسبابها، فهو جاهل ظالم، وربُّه تعالى يريد مصلحته ويسوق إليه أسبابها، ومن أعظم أسبابها: ما يكرهه العبد، فإنَّ مصلحته فيما يكرهه أضعافُ^(٣) مصلحته فيما يحبُّه. قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]. وقال تعالى: ﴿إِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩].

(١) من قوله: «مَنْ فَوَّضَ إليه...» إلى هنا سقط من ع لانتقال النظر.

(٢) ش: «بجريان».

(٣) ش: «أضعافُ أضعافٍ»

السابع: أنّه مسلمٌ، والمسلم من قد سلّم نفسه لله، ولم يعترض عليه في جريان أحكامه عليه، ولم يتسخط بذلك^(١).

الثامن: أنّه عارفٌ برّبّه حسنُ الظنّ به، لا يتّهمه فيما يجريه عليه من أفضيته وأقداره، فحُسن ظنّه به يوجب له استواء الحالات عنده، ورضاه بما يختاره له سيّده.

التاسع: أنّه يعلم أنّ حظّه من المقدور ما يتلقّاه به من رضا أو سخطٍ، فلا بدّ له منه، فإن رضي فله الرضا وإن سخط فله السخط^(٢).

العاشر: علمه بأنّه إذا رضي به انقلب في حقّه نعمةً ومنحةً، وخفّ عليه حملة وأعين عليه. وإذا سخطه تضاعف عليه ثقله وكُلّه، ولم يزد إلا شدة. فلو أنّ السخط يجدي عليه شيئاً لكان له فيه^(٣) راحة، فلا أنفع له من الرضا به. ونكتة المسألة: إيمانه بأنّ قضاء الرّبّ تعالى خيرٌ له، كما قال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده، لا يقضي الله للمؤمن قضاءً إلاّ كان خيراً له؛ إن أصابته سراءٌ شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضراءٌ صبر فكان خيراً له، وليس ذلك إلاّ للمؤمن»^(٤).

(١) ع: «ذلك».

(٢) إشارة إلى ما روي عن أنس مرفوعاً: «إن الله إذا أحب قومًا ابتلاهم، فمن رضي فله الرضا، ومن سخط فله السخط». أخرجه الترمذي (٢٣٩٦) وابن ماجه (٤٠٣١) بإسناد فيه لين. قال الترمذي: «حديث حسن غريب من هذا الوجه». وله شاهد من حديث محمود بن لبيد بلفظ: «... فمن صبر فله الصبر، ومن جزع فله الجزع». أخرجه أحمد (٢٣٦٢٣)، ورجاله ثقات إلا أنّ محمودًا اختلف في صحبته.

(٣) أي: في الرضا.

(٤) أخرجه مسلم (٢٩٩٩) من حديث صهيب بنحوه، ولفظ صدره: «عجباً لأمر

الحادي عشر: أن يعلم أن تمام عبوديته في جريان ما يكرهه من الأحكام عليه. ولو لم يجز عليه منها إلا ما يحبُّ لكان أبعد شيء عن عبودية ربّه. فلا تتم له عبوديته من الصبر، والتوكل، والرضا، والتضرّع، والافتقار، والذلّ، والخضوع، وغيرها إلا بجريان القدر له بما يكرهه. وليس الشأن في الرضا بالقضاء الملائم للطبيعة، إنّما الشأن في الرضا بالقضاء المؤلم المنافر للطبع.

الثاني عشر: أن يعلم أن رضاه عن ربّه في جميع الحالات يثمر له رضا ربّه عنه، فإذا رضي عنه بالقليل من الرزق رضي ربّه عنه بالقليل من العمل. وإذا رضي عنه في جميع الحالات واستوت عنده، وجده أسرع شيء إلى رضاه إذا ترصّاه وتملّقه.

الثالث عشر: أن يعلم أن أعظم راحته وسروره ونعيمه في الرضا عن ربّه في جميع الحالات، فإن الرضا باب الله الأعظم، ومستراح العارفين، وجنة الدنيا. فجديرًا بمن نصّح نفسه أن تشتدّ رغبته فيه، ولا يستبدل بغيره منه.

الرابع عشر: أن السخط باب الهمّ والغمّ والحزن، وشتات القلب، وكسف البال، وسوء الحال، والظنّ بالله خلاف ما هو أهله. والرضا يخلصه من ذلك كلّ ويفتح له باب جنة الدنيا قبل جنة الآخرة.

الخامس عشر: أن الرضا يوجب له الطمأنينة وبرد القلب وسكونه وقراره، والسخط يوجب اضطراب قلبه ورّيبه وانزعاجه وعدم قراره.

المؤمن، إن أمره كلّ خير». وأما قوله: «لا يقضي الله للمؤمن قضاءً إلا كان خيرًا له» فروي بنحوه من حديث أنس عند أحمد (١٢١٦٠) وأبي يعلى (٤٢١٧، ٤٣١٣) وابن حبان (٧٢٨) وغيرهم.

السادس عشر: أن الرضا يُنزل عليه السكينة التي لا أنفع له منها. ومتى نزلت عليه السكينة استقام، وصلحت أحواله، وصلاح باله. والسخط يُبعده منها بحسب قَلته وكثرته. وإذا ترخّلت عنه السكينة ترخّل عنه السُرور والأمن والدعة والراحة وطيب العيش. فمن أعظم نعم الله على عبده تنزيل السكينة عليه، ومن أعظم أسبابها: الرضا عنه في جميع الحالات.

السابع عشر: أن الرضا يفتح له باب السلامة، فيجعل قلبه سليماً نقيّاً من الغشّ والدغل والغلّ. ولا ينجو من عذاب الله إلا من أتى الله بقلب سليم. وتستحيل سلامة القلب مع السخط وعدم الرضا. وكلّما كان أشدّ رُضاً كان قلبه أسلم. فالخبث والدغل والغشّ قرين السخط. وسلامة القلب وبرّه ونصحه قرين الرضا. وكذلك الحسد هو من ثمرات السخط، وسلامة القلب منه من ثمرات الرضا.

الثامن عشر: أن السخط يوجب تلوّن العبد وعدم ثباته مع الله، فإنّه لا يرضى إلا بما يلائم^(١) طبعه ونفسه. والمقادير تجري دائماً بما يلائمه وبما لا يلائمه. وكلّما جرى عليه منها ما لا يلائمه سخطه، فلا يثبت له على العبوديّة قدم. فإذا رضي عن ربّه في جميع الحالات استقرّت قدمه في مقام العبودية. فلا يزيل التلوّن عن العبد شيءٌ مثل الرضا.

التاسع عشر: أن السخط يفتح عليه باب الشكّ في الله وقضائه وقدره وحكمته وعلمه، فقلّ أن سلّم الساخط من شكّ يُدخل قلبه ويتغلغل فيه، وإن كان لا يشعر به. فلو فتّش غاية التفّيش لوجد يقينه معلولاً مدخولاً، فإنّ

(١) ش: «لا يرضى بما لا يلائم».

الرِّضَا واليقين أخوان مصطحبان، والشكُّ والسخط قرينان. وهذا معنى الحديث الذي في «الترمذي»^(١) أو غيره: «إن استطعت أن تعمل لله بالرِّضا مع اليقين فافعل، فإن لم تستطع فإنَّ في الصبر على ما تكره خيرًا كثيرًا».

العشرون: أنَّ الرِّضا بالمقدور من سعادة ابن آدم، وسخطه من شقاوته، كما في «المسند» و«الترمذي»^(٢) من حديث سعد بن أبي وقاص قال: قال رسول الله ﷺ: «مِنْ سعادة ابن آدم استخارةُ الله عزَّ وجلَّ، ومن سعادة ابن آدم رضاه بما قضَى الله. ومن شقوة ابن آدم سخطه بما قضَى الله، ومن شقاوة ابن آدم تركُ استخارة الله».

فالرِّضا بالقضاء من أسباب السعادة، والتسخطُ على القضاء من أسباب الشقاوة.

الحادي والعشرون: أنَّ الرِّضا يوجب له أن لا يأسى على ما فاتته، ولا يفرح بما آتاه، وذلك من أفضل خصائل الإيمان. أمَّا عدم أساه على الفاتت

(١) ليس فيه، وإنما أخرجه الحاكم (٥٤١/٣) وأبو نعيم في «الحلية» (٣١٤/١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٥٢٨) وغيرهم، وهو ضعيف. وقد سبق تخريجه مفصلاً (١٦٨-١٦٩).

(٢) «مسند أحمد» (١٤٤٤) و«جامع الترمذي» (٢١٥١)، وأخرجه أيضًا البزار (١١٧٨) والحاكم (٥١٨/١)، كلهم من حديث محمد بن أبي حميد عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن جده. وإسناده ضعيف جدًا، قال الترمذي: «حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث محمد بن أبي حميد، وليس هو بالقوي عند أهل الحديث»، بل هو منكر الحديث كما قال البخاري وغيره. وله طريق آخر عند البزار (١١٧٩) وأبي يعلى (٧٠١) عن إسماعيل بن محمد بن سعد به، ولكنه واهٍ أيضًا.

فظاهر. وأمّا عدم فرحه بما آتاه، فلائّه يعلم أنّ المصيبة فيه مكتوبةٌ من قبل حصوله، فكيف يفرح بشيءٍ يعلم أنّ له فيه مصيبةً منتظرةً^(١) ولا بدّ؟

الثاني والعشرون: أنّ من ملأ قلبه من الرّضا بالقدر، ملأ الله صدره غنىً وأمنًا وقناعةً، وفرّغ قلبه لمحبتّه، والإنابة إليه، والتوكّل عليه. ومن فاته حظّه من الرّضا، امتلأ قلبه بضدّ ذلك، واشتغل عمّا فيه سعادته وفلاحه. فالرّضا يفرّغ القلب لله، والسخط يفرّغ القلب من الله.

الثالث والعشرون: أنّ الرّضا يثمر الشُّكر، الذي هو من أعلى مقامات الإيمان، بل هو حقيقة الإيمان. والسخط يثمر ضده، وهو كفر النعم. وربّما أثمر له كفر المنعم. فإذا رضي عن ربّه في جميع الحالات، أوجب له ذلك شكره، فيكون من الراضين الشاكرين. وإذا فاته الرّضا كان من الساخطين، وسلك سبيل الكافرين.

الرابع والعشرون: أنّ الرّضا ينفي عنه آفات الحرص والكَلْب على الدنيا، وذلك رأس كلّ خطيئة، وأصل كلّ بليّة، وأساس كلّ رزية؛ فرضاه عن ربّه في جميع الحالات ينفي عنه^(٢) هذه الآفات.

الخامس والعشرون: أنّ الشّيطان إنّما يظفر بالإنسان غالبًا عند السخط والشهوة، فهناك يصطاده. ولا سيّما إذا استحکم سخطه، فإنّه يقول ما لا يرضي الربّ، ويفعل ما لا يرضيه، وينوي ما لا يرضيه. ولهذا قال النبيّ ﷺ عند موت ابنه إبراهيم: «يحزن القلب، وتدمع العين، ولا نقول إلا ما يُرضي

(١) ع: «تنتظره».

(٢) في ع زيادة: «مادّة».

الرب»^(١)، فإنَّ موت البنين من العوارض التي توجب للعبد التسخُّط على القدر، فأخبر ﷺ أنَّه لا يقول في مثل هذا المقام الذي يسخطه أكثر الناس، فيتكلمون بما لا يرضي الله عز وجل، ويفعلون ما لا يرضيه^(٢) = إلَّا ما يرضي ربَّه تبارك وتعالى.

ولهذا لما مات ابن الفضيل بن عياضٍ رُئي في الجنابة ضاحكًا، ف قيل له: تضحك وقد مات ابنك؟! فقال: إنَّ الله قضى بقضاءٍ فأحببتُ أن أَرْضى بقضائه^(٣).

فأنكرت طائفةٌ هذا على الفضيل، وقالوا: رسول الله ﷺ قد بكى يوم موت ابنه، وأخبر أنَّ القلب يحزن والعين تدمع، وهو في أعلى مقامات الرِّضا. فكيف يعدُّ هذا في مناقب الفضيل؟

والتحقيق: أن قلب رسول الله ﷺ اتَّسع لتكميل المراتب من الرِّضا عن الله والبكاء رحمةً للصبي، فكان له مقام الرِّضا ومقام الرحمة ورقَّة القلب. والفضيل لم يتَّسع لذلك، فغيَّبه مقام الرضا عن مقام الرحمة، فلم يجتمع له الأمران. والناس في ذلك على أربع مراتب.

أحدها: من اجتمع له الرِّضا بالقضاء ورحمة الطُّفل، فدمعت عيناه رحمةً والقلب راضٍ.

(١) أخرجه البخاري (١٣٠٣) ومسلم (٢٣١٥) من حديث أنس.

(٢) ع: «يرضاه».

(٣) أسنده ابن أبي الدنيا في «الرضا عن الله» (٩٠)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٠٠)، وذكره القشيري في ترجمة الفضيل من «الرسالة» (ص ١٠٨).

الثاني: من غيَّبه الرِّضا عن الرحمة، فلم يتَّسع للأمرين^(١).

الثالث: من غيَّبه الرحمة والرقَّة عن الرِّضا فلم يشهده^(٢).

الرابع: من لا رضا عنده ولا رحمة، وإنَّما كان حزنه لفوات حظِّه من الميِّت. وهذا حال أكثر الخلق. فلا إحسان ولا رضا عن الرحمن. والله المستعان^(٣).

السادس والعشرون: أنَّ الرِّضا هو اختيار ما اختاره الله لعبده. والسخط كراهة ما اختاره الله، وهذا نوع محاوَّة، فلا يتخلَّص منه إلا بالرِّضا عن الله في جميع الحالات.

السابع والعشرون: أنَّ الرِّضا يُخرج الهوى من القلب، فالراضي هو اه تبعٌ لمراد ربِّه منه، أعني المراد الذي يحبه ويرضاه، فلا يجتمع الرِّضا واتِّباع الهوى في قلبٍ أبدًا. وإن كان معه شعبةٌ من هذا وشعبةٌ من هذا، فهو للغالب عليه منهما.

الثامن والعشرون: أنَّ الرِّضا عن الله في جميع الحالات يثمر للعبد رضا الله عنه كما تقدَّم بيانه في الرِّضا به ربًّا، فإنَّ الجزاء من جنس العمل. وفي أثرٍ إسرائيليٍّ أنَّ موسى سأل ربَّه تبارك وتعالى عمَّا يدني من رضاه، فقال: «إنَّ

(١) زاد في ع: «بل غيَّبه أحدهما عن الآخر».

(٢) زاد في ع: «بل فني عن الرضا».

(٣) انظر هذا التحقيق في حال الفضيل وتقسيم الناس في «مجموع الفتاوى» (١٠/٤٧). ونقله المؤلِّف سماعًا منه في «زاد المعاد» (١/٦٤٠-٦٤١) بأخصر مما هنا. وانظر: «روضة المحبين» (ص ٤٠٧).

رضاي في رضاك بقضائي» (١).

التاسع والعشرون (٢): أَنَّ الرِّضَا بالقضاء أَشَقُّ شَيْءٍ عَلَى النَّفْسِ. بَلْ هُوَ ذَبْحُهَا فِي الْحَقِيقَةِ، فَإِنَّهُ مُخَالَفَةٌ هَوَاهَا وَطَبْعُهَا وَإِرَادَتُهَا. وَلَا تَصِيرُ مَطْمَئِنَّةً قَطُّ حَتَّى تَرْضَى بِالْقَضَاءِ، فَحِينَئِذٍ تَسْتَحِقُّ أَنْ يُقَالَ لَهَا: ﴿يَأْتِيَنَّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ (٢٧) أَرْجِعِي إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً (٢٨) فَأَدْخُلِي فِي عَبْدِي (٢٩) وَأَدْخُلِي جَنَّتِي ﴿[الفجر: ٢٧-٣٠].

الثلاثون: أَنَّ الرَّاظِي مُتَلَقٌّ (٣) أَوْامَرَ الرَّبَّ الدِّينِيَّةَ وَالْقَدْرِيَّةَ بِالْإِنْشِرَاحِ وَالتَّسْلِيمِ وَطَيْبِ النَّفْسِ وَالْإِسْتِسْلَامِ، وَالسَّاخِطُ يُتَلَقَّاهَا بِضَدِّ ذَلِكَ إِلَّا مَا وَافَقَ طَبْعَهُ وَإِرَادَتَهُ مِنْهَا. وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الرِّضَا بِذَلِكَ لَا يَنْفَعُهُ وَلَا يَثَابُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِهِ لَكُنَّ اللَّهُ قَدَّرَهُ وَقَضَاهُ وَأَمَرَ بِهِ، وَإِنَّمَا رَضِيَ بِهِ لِمُوَافَقَتِهِ هَوَاهُ وَطَبْعَهُ، فَهُوَ إِنَّمَا رَضِيَ بِنَفْسِهِ وَعَنْ نَفْسِهِ، لَا عَنْ رَبِّهِ.

الحادي والثلاثون: أَنَّ الْمَخَالَفَاتِ كُلَّهَا أَصْلُهَا مِنْ عَدَمِ الرِّضَا، وَالطَّاعَاتِ كُلَّهَا أَصْلُهَا مِنَ الرِّضَا. وَهَذَا إِنَّمَا يَعْرِفُهُ حَقُّ الْمَعْرِفَةِ مِنْ عَرَفِ صِفَاتِ نَفْسِهِ وَمَا يَتَوَلَّدُ عَنْهَا مِنَ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِي.

الثاني والثلاثون: أَنَّ عَدَمَ الرِّضَا يَفْتَحُ بَابَ الْبِدْعَةِ، وَالرِّضَا يُغْلِقُ عَنْهُ ذَلِكَ

(١) «قوت القلوب» (٢/ ٤١) و«القشيرية» (ص ٤٥٤). وقد اختصره المؤلف هنا بحذف ما استشكل منه، بل حكم عليه شيخ الإسلام من أجله أنه كذب. وسينقله المؤلف بتمامه في «الحادي والخمسين»، فانظروا (ص ٥٥١) مع التعليق عليه.

(٢) «أن الرضا عن الله... التاسع والعشرون» سقط من ع لانتقال النظر.

(٣) ع: «متملق»، تصحيف.

الباب. ولو تأملت بدع الروافض والنواصب والخوارج، لرأيته ناشئة عن (١) عدم الرضا بالحكم الكوني، أو الديني، أو كليهما.

الثالث والثلاثون: أن الرضا معقد نظام الدين ظاهره وباطنه، فإن القضايا لا تخلو من خمسة أنواع (٢) تنقسم قسمين دينية وكونية، وهي: مأمورات، ومنهيات، ومباحات، ونعم ملددة (٣)، وبلايا مؤلمة. فإذا استعمل العبد الرضا في ذلك كله فقد أخذ بالحظ الوافر من الإسلام، وفاز بالقدح المعلى.

الرابع والثلاثون: أن الرضا يخلص العبد من مخاصمة الرب تعالى في أحكامه وأقضيته، فإن السخط عليه مخاصمة له فيما لم يرض به العبد. وأصل مخاصمة إبليس لربه من عدم رضاه بأقضيته وأحكامه الدينية والكونية، فلو رضي لم يمسح من الحقيقة الملكية إلى الحقيقة الإبلسية (٤).

الخامس والثلاثون: أن جميع ما في الكون أوجه مشيئة الله (٥) وحكمته وملكه. فهو موجب أسمائه وصفاته. فمن لم يرض بما قضى به ربه، لم يرض بأسمائه وصفاته، فلم يرض به رباً.

السادس والثلاثون: أن كل قدر يكرهه العبد ولا يلائمه لا يخلو أن

(١) ع: «من».

(٢) غير محرر في الأصل ول، يشبه: «أنعام»، فتصحف في ش إلى: «أقسام».

(٣) كذا، ولم أجد «الذ» بهمة التعدية في المعاجم. وقد استعمله المؤلف أيضاً في «طريق الهجرتين» (١/ ١٢٠).

(٤) ع: «الشیطانية الإبلسية».

(٥) ع: «أوجبه مشيئته».

يكون عقوبةً على ذنب، فهو دواءٌ لمرضٍ لولا تدارك الحكيم إِيَّاه بالدواء لترامى بالمرضى^(١) إلى الهلاك. أو يكون سبباً لنعمة لا تُنال إلاً بذاك المكروه، فالمكروه ينقطع ويتلاشى، وما ترتب عليه من النعمة دائمٌ لا ينقطع. فإذا شهد العبد هذين الأمرين انفتح له باب الرضا عن ربّه في كلّ ما يقضيه ويقدره.

السابع والثلاثون: أنّ حكم الربّ ماضٍ في عبده، وقضاؤه عدلٌ فيه، كما في الحديث: «ماضٍ فيّ حكمك، عدلٌ فيّ قضاؤك»^(٢)، ومن لم يرض بالعدل فهو من أهل الظلم والجور. وقوله: «عدل في قضاؤك» يعمُّ قضاء الذنب وقضاء أثره وعقوبته، فإنّ الأمرين من قضاائه عزٌّ وجلٌّ، وهو أعدل العادلين في قضاائه بالذنب وفي قضاائه بعقوبته.

أمّا عدل العقوبة^(٣) فظاهر. وأمّا عدله في قضاء الذنب^(٤)، فلأنّ الذنب

(١) ع: «به المرض».

(٢) أخرجه أحمد (٣٧١٢) وابن حبان (٩٧٢) والحاكم (٥٠٩/١) من حديث ابن مسعود في دعاء الهم والحزن المشهور. في إسناده أبو سلمة الجهني، وقد اختلف فيه هل هو موسى الجهني الثقة من رجال مسلم، أو رجل آخر مجهول؟ وله طريق آخر ضعيف، وشاهد من حديث أبي موسى بإسناد ضعيف أيضاً. انظر: «العلل» للدارقطني (٨١٩) و«الصحيحة» للألباني (١٩٩)، وتخريج محققي «المسند» (طبعة الرسالة)، و«أنيس الساري» (٣٦٤).

والمؤلف صحّح الحديث في «أعلام الموقعين» (١/٣٢٥) و«الداء والدواء» (ص ٤٨١) وغيرهما من كتبه.

(٣) ع: «عدله في العقوبة».

(٤) ع: «في قضاائه بالذنب».

عقوبةً على غفلته، وإعراضٍ قلبه عن ربِّه ووليِّه^(١)، ونقص إخلاصه^(٢). وإلَّا فمع كمال الإخلاص^(٣) والإقبال على الله - سبحانه - وذكره يستحيل صدور الذنب، كما قال تعالى: ﴿لَنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ وَمِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾^(٤) [يوسف: ٢٤].

فإن قلت: قضاؤه على عبده بإعراضه عنه، ونسيانه إيَّاه، وعدم إخلاصه = عقوبةً على ماذا؟

قلت: هذا طبع النفس وشأنها، فهو سبحانه إذا لم يرد الخير بعبده خلَّى بينه وبين نفسه وطبعه وهواه. وذلك يقتضي أثره من الغفلة والنسيان، وعدم الإخلاص، واتباع الهوى. وهذه الأسباب تقتضي آثارها من الآلام وفوات الخيرات واللذات، كإقتضاء سائر الأسباب لمسبباتها وآثارها.

فإن قلت: فهلاً خلقه على غير تلك الصِّفة؟

قلت: هذا سؤال فاسد، ومضمونه: هلاً خلقه ملكاً لا إنساناً؟

فإن قلت: فهلاً أعطاه التوفيق الذي يتخلَّص به من شرِّ نفسه وظلمة طبعه؟

قلت: مضمون هذا السؤال: هلاً سوَّى بين خلقه؟ ولمَ خلق المتضادات والمختلفات؟ وهذا من أفسد الأسوِّلة. وقد تقدَّم بيان اقتضاء حكمته وربوبيَّته وملكه لخلق ذلك.

(١) ع: «غفلته عن ربِّه وإعراض قلبه عنه».

(٢) في ع زيادة: «استحق أن يضرب بهذه العقوبة لأن قلوب الغافلين معدن للذنوب، والعقوبات واردة عليها من كل جهة». إقحام يأباه أسلوب المؤلف!

(٣) في ع زيادة: «والذكر»، مع أنه سيأتي قريباً.

(٤) بكسر اللام على قراءة أبي عمرو وغيره، وبها يتم استدلال المؤلف. انظر: «النشر»

(٢/٢٩٥).

الثامن والثلاثون: أنَّ عدم الرِّضا إمَّا أن يكون لفوات ما أخطأه ممَّا يحبُّه ويريده، وإمَّا لإصابة ما يكرهه ويسخطه. فإذا تيقَّن أنَّ ما أخطأه لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه، فلا فائدة في سخطه بعد ذلك إلَّا فوات ما ينفعه وحصول ما يضرُّه.

التاسع والثلاثون: أنَّ الرِّضا من أعمال القلوب نظيرُ الجهاد من أعمال الجوارح في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما ذروة سنام الإيمان. قال أبو الدرداء: ذروة الإيمان: الصَّبْرُ للحكم، والرِّضا بالقدر^(١).

الأربعون: أنَّ أوَّلَ معصيةٍ عَصِيَ اللهُ بها في هذا العالم إنَّما نشأت من عدم الرِّضا، فإبليس لم يرض بحكم الله الذي حكم به كونًا من تفضيل آدم وتكريمه، ولا بحكمه الديني من أمره بالسُّجود له. وآدم لم يرض بما أبيع له من الجنة، حتَّى يضمَّ إليه الأكل من شجرة الحمى. ثمَّ ترتبت معاصي الذرِّية على عدم الصبر والرِّضا.

الحادي والأربعون: أنَّ الراضي واقفٌ مع اختيار الله له، معرضٌ عن اختياره لنفسه. وهذا من^(٢) قوَّة معرفته برَّبِّه ومعرفته بنفسه.

واجتمع وهيب بن الورد، وسفيان الثوري، ويوسف بن أسباط، فقال

(١) وتامه: «والإخلاص للتوكل، والاستسلام للرب». أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٢٣ - رواية أبي نعيم)، وابن أبي الدنيا في «الرضا عن الله بقضائه» (٥٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢١٦/١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٩٨)، من حديث يزيد بن مرثد عن أبي الدرداء. وهو مرسل، يزيد بن مرثد لم يسمع من أبي الدرداء.

(٢) في النسخ عدا ع: «مع»، والظاهر أنه تصحيف، وفي ش عليه إشارة إلى الهامش، ولكن لسوء التصوير لم يظهر ما فيه.

الثوري: قد كنت أكره موت الفجأة^(١) قبل اليوم، وأمّا اليوم: فوددت أنّي ميّت. فقال له يوسف: ولم؟ فقال: لما أتخوّف من الفتنة. فقال يوسف: لكنّي لا أكره طول البقاء. فقال الثوري: ولم تكره الموت؟ قال: لعلّي أصادف يوماً أتوب فيه وأعمل صالحاً. فقليل لو هيب: أيّ شيء تقول أنت؟ فقال: أنا لا أختار شيئاً، أحبّ ذلك إليّ أحبّه إلى الله. فقبّل الثوري بين عينيه وقال: روحانيّة وربّ الكعبة!^(٢)

فهذا حال عبدٍ قد استوت عنده حالة البقاء والموت، ووقف مع اختيار الله له منهما^(٣).

الثاني والأربعون: أن يعلم أنّ منع الله سبحانه لعبده المؤمن به المحبّ له عطاءً، وابتلاءه إيّاه عافية. قال سفيان الثوري: منع الله عطاءً، لأنّه يمنع عن^(٤) غير بخلٍ ولا عدم^(٥)، فمنّعه اختياراً وحسن نظر^(٦). وهذا كما قال^(٧)، فإنّه

(١) ورسمه يحتمل: «الفجأة».

(٢) «قوت القلوب» (٢/ ٤٤-٤٥) و«إحياء علوم الدين» (٤/ ٣٥٥).

(٣) زيد في ع: «وقد كان وهيب رضى الله عنه له المقام العالي من الرضا وغيره».

(٤) ش، ن: «من».

(٥) السياق في ع: «وذلك أنّه لم يمنع من بخلٍ ولا عدم، وإنما نظر في حقّ عبده المؤمن»، تصرّف وإقحام مخالف لمصدر المؤلف.

(٦) ذكره أبو طالب في «قوت القلوب» (٢/ ٤٥)، وهو وهم. وإنما قال ذلك أبو حبيب البدوي لسفيان، كما أسنده أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٧، ٨/ ٢٨٧-٢٨٨). ولم أجد لأبي حبيب هذا ترجمة، ولا ذكره أحد غير أبي نعيم.

(٧) زيد في النسخ عدا ع: «المصنف رضى الله عنه». ولعل المصنف كان قد عدّل فيما كتبه أولاً أو زاد فيه في هامش نسخة، فكتب هو أو بعضهم في آخره: «المصنف» تنبيهاً على أن

سبحانه لا يقضي لعبده المؤمن قضاءً إلاَّ كان خيرًا له، ساء ذلك القضاء أو سره، فقضاؤه لعبده المؤمن عطاءً وإن كان في صورة المنع، ونعمةً وإن كان في صورة محنة، وعافية^(١) وإن كانت في صورة بليّة.

ولكن لجهل العبد وظلمه لا يعدُّ العطاء والنعمة والعافية إلاَّ ما التذّب به في العاجل، وكان ملائمًا لطبعه. ولو رزق من المعرفة حظًا وافرًا لعدّ^(٢) نعمة الله عليه فيما يكرهه أعظم من نعمته عليه فيما يحبّه، كما قال بعض العارفين^(٣): يا ابن آدم، نعمة الله عليك فيما تكره أعظم من نعمته عليك فيما تحبّ. وقد قال تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

وقال بعض العارفين: ارضَ عن الله في جميع ما يفعله بك، فإنّه ما منعك إلاَّ ليعطيك، ولا ابتلاك إلاَّ ليعافيك، ولا أمرضك إلاَّ ليشفيك، ولا أملكك إلاَّ ليحييك، فأياك أن تفارق الرضا عنه طرفة عينٍ فتسقط من عينه.

الثالث والأربعون: أن يعلم أنّه سبحانه هو الأوّل قبل كلّ شيءٍ، والآخر

التعديل منه، ثم دخلت كلمة «المصنف» في المتن خطأ في النسخ اللاحقة.

(١) ع: «وبلاؤه عافية».

(٢) في ع زيادة: «المنع نعمة، والبلاء رحمة، وتلذّذ بالبلاء أكثر من لذة العافية، وتلذّذ بالفقر أكثر من لذة الغنى، وكان في حال القلة أعظم شكرًا من حال الكثرة، وهذه كانت حال السلف، فالعاقل الراضي من يعدُّ البلاء عافية والمنع نعمة والفقر غنى. وأوحى الله إلى بعض أنبيائه: «إذا رأيت الفقر مقبلاً فقل: مرحباً بشعار الصالحين، وإذا رأيت الغنى مقبلاً فقل ذنبٌ عجلت عقوبته. فالراضي هو الذي يعدُّ».

(٣) لم أهتد إليه، ولا إلى العارف الآتي قوله.

بعد كل شيء، والمظهر لكل شيء، والمالك لكل شيء، وهو الذي يخلق ما يشاء ويختار، وليس للعبد أن يختار عليه، وليس لأحد معه اختيار، ولا يشرك في حكمه أحداً، والعبد لم يكن شيئاً مذكوراً، فهو سبحانه الذي اختار وجوده، واختار أن يكون كما قدره له وقضاه من عافية وبلاء، وغنى وفقر، وعز وذل، ونباهة وخمول، فكما تفرّد سبحانه بالخلق تفرّد بالاختيار والتقدير والتدبير، وليس للعبد شيء من ذلك فإن الأمر كله لله. وقد قال تعالى لنبيه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. فإذا تيقن العبد أن الأمر كله لله، ليس له من الأمر قليل ولا كثير = لم يكن له ^(١) معول بعد ذلك غير الرضا بمواقع الأقدار، وما يجري به من ربه الاختيار.

الرابع والأربعون: أن رضا الله عن العبد أكبر من الجنة وما فيها، لأنه صفته والجنة خلقه، قال الله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٧٢]. وهذا الرضا جزاء على رضاهم عنه في الدنيا، فكما كان هذا الجزاء أفضل الجزاء كان سببه أفضل الأعمال.

الخامس والأربعون: أن العبد إذا رضي به وعنه في جميع الحالات = لم يتخير عليه المسائل، وأغناه رضاه بما يقسمه له ويقدره ويفعله به عن ذلك، وجعل له ذكره في محل سؤاله، بل يكون سؤاله له الإعانة على بلوغ رضاه ^(٢)، فهذا يُعطى أفضل ما يعطاه سائل، كما جاء في الأثر المعروف: «من

(١) «له» من ش، ع. وفي ج، ن: «لم يكن معوله».

(٢) ع: «على ذكره وبلوغ رضاه».

شغله ذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين»^(١)، فإنَّ السائلين سألوه فأعطاهم الفضل الذي سألوه، والراضون رَضُوا عنه فأعطاهم رضاه عنهم، ولا يمنع الرِّضا سؤاله أسباب الرِّضا، بل أصحابه ملحُّون في سؤالهم^(٢) ذلك.

السادس والأربعون: أنَّ النبي ﷺ كان يندب إلى أعلى المقامات، فإن عجز العبد عنه حطَّه إلى المقام الوسط، كما قال: «اعبد الله كأنَّك تراه»، فهذا مقام المراقبة الجامع لمقامات الإسلام والإيمان والإحسان، ثمَّ قال: «فإن لم تكن تراه فإنَّه يراك»، فحطَّه عند العجز عن هذا إلى مقام العلم باطلاعه^(٣) ورؤيته ومشاهدته لعبده^(٤).

وكذا الحديث الآخر: «إن استطعت أن تعمل لله بالرِّضا مع اليقين

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٨٨١) وأحمد في «الزهد» (ص ١٢٣) والبيهقي في «الشعب» (٥٦٩) عن مالك بن الحارث السُّلَمي - تابعي ثقة - قال: يقول الله تعالى. وقد روي مرفوعاً، أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١١٥ / ٢) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٦٧) من حديث عمر بن الخطاب بإسناد ضعيف جداً. وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٥٨٤) والبيهقي في «الشعب» (٥٦٨) من حديث جابر، وإسناده ضعيف أيضاً. وروي نحوه من حديث أبي سعيد وأنس وغيرهما، ولكن أسانيدها واهية. وأصح شيء في الباب مرسل عمرو بن مرة الجَمَلِي عند ابن أبي شيبة (٢٩٨٨٣) بإسناد حسن. انظر: «الضعيفة» للألباني (١٣٣٥، ٤٩٨٩) و«أنيس الساري» (٤٧٥٨).

(٢) ع: «سؤاله»، أي سؤال الله.

(٣) السياق في ع: «عن المقام الأول إلى المقام الثاني، وهو العلم باطلاع الله».

(٤) زاد في ع: «في الملا والخلا».

فافعل، فإن لم تستطع فإنَّ في الصبر [على ما تكره] ^(١) خيرًا كثيرًا ^(٢)، فرفعه إلى أعلى المقامات، ثم رَدَّه إلى أوسطها إن لم يستطع الأعلى. فالأوَّل مقام الإحسان، والذي حطَّه إليه مقام الإيمان، وليس دون ذلك إلَّا مقام الخسران.

السابع والأربعون: أَنَّهُ ﷺ أَثْنَى عَلَى الرَّاظِينَ بِمُرِّ الْقَضَاءِ بِالْحُكْمِ وَالْعِلْمِ وَالْفَقْهِ وَالْقُرْبِ مِنْ دَرَجَةِ النَّبَوَّةِ، كَمَا فِي حَدِيثِ الْوَفْدِ الَّذِينَ قَدَمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «مَا أَنْتُمْ؟» فَقَالُوا: مُؤْمِنُونَ، فَقَالَ: «مَا عَلَامَةُ إِيْمَانِكُمْ؟» فَقَالُوا: الصَّبْرُ عِنْدَ الْبَلَاءِ، وَالشُّكْرُ عِنْدَ الرِّخَاءِ، وَالرِّضَا بِمُرِّ الْقَضَاءِ، وَالصَّدْقُ فِي مَوَاطِنِ اللَّقَاءِ، وَتَرْكُ الشَّمَاتَةِ بِالْأَعْدَاءِ، فَقَالَ: «حُكَمَاءُ عُلَمَاءُ، كَادُوا مِنْ فَقْهِهِمْ أَنْ يَكُونُوا أَنْبِيَاءُ» ^(٣).

الثامن والأربعون: أَنَّ الرِّضَا آخِذٌ بِزَمَامِ مَقَامَاتِ الدِّينِ كُلِّهَا، وَهُوَ رُوحُهَا وَحَيَاتُهَا، فَإِنَّهُ رُوحُ التَّوَكُّلِ وَحَقِيقَتُهُ، وَرُوحُ الْيَقِينِ، وَرُوحُ الْمَحَبَّةِ، وَصِفَةُ الْمَحَبِّ، وَدَلِيلُ صَدْقِ الْمَحَبَّةِ، وَرُوحُ الشُّكْرِ وَدَلِيلُهُ.

قال الربيع بن أنس: علامة حبِّ الله: كثرة ذكره، فإنَّك لا تحبُّ شيئًا إلَّا

(١) ما بين الحاصرتين من ع، وهو لفظ الحديث.

(٢) سبق تخريجه (١/١٦٨ - ١٦٩).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/٢٧٩) والبيهقي في «الزهد الكبير» (٩٧٠) وابن عساكر في «تاريخه» (١/١٩٩ - ٢٠١) من حديث علقمة بن يزيد بن سويد الأزدي، عن أبيه، عن جدِّه الذي كان في ذلك الوفد. إسناده ضعيف، فإن علقمة مجهول، قال الذهبي: لا يُعرَف، وأتى بخبر منكر عن أبيه عن جدِّه. «ميزان الاعتدال» (٣/١٠٨). وأقره الحافظ في «اللسان» (٥/٤٧٢).

أكثر من ذكره. وعلامة الدِّين: الإخلاص لله^(١). وعلامة الشُّكر: الرِّضا بقدر الله والتسليم لقضائه^(٢).

وقال أحمد بن أبي الحَواريّ: ذاکرت أبا سليمان^(٣) في الخبر المرويّ: «أَوَّل من يدعى إلى الجنة الحمّادون»^(٤)، فقال: ويحك! ليس هو أن تحمده على المصيبة وقلبك يتعصّر^(٥) عليها، إذا كنت كذلك فارجع إلى الصابرين، إنّما الحمد: أن تحمده وقلبك مسلّم راضٍ^(٦).

فصار الرِّضا كالرُّوح لهذه المقامات والأساس الذي تنبني عليه، ولا

(١) زيد في ع: «في السر والعلانية»، إقحامٌ، ليس في المصادر.

(٢) أخرجه أبو إسحاق الخُتلي في جزء «المحبة لله» (٣٢) والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (ص ٧٤٧) عن الربيع بن أنس عن بعض أصحابه. وفيه زيادة: «وعلامة العلم: خشية الله».

(٣) هو الداراني.

(٤) أخرجه البزار (٢٤٧/١١) والطبراني في «الكبير» (١٩/١٢) وفي «الأوسط» (٣٠٣٣) وفي «الصغير» (٢٨٨) والحاكم (٥٠٢/١) وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦٩/٥) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٠٦٣، ٤٠٦٤، ٤١٦٦، ٤١٦٧) وغيرهم بأسانيد ضعيفة عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس مرفوعاً. وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٢٠٦) بإسناد صحيح عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبیر موقوفاً عليه من قوله. وانظر: «الضعيفة» (٦٣٢).

وفي الباب حديث عمران بن الحصين موقوفاً: «إن خير عباد الله يوم القيامة الحمّادون». أخرجه أحمد (١٩٨٩٥) وابن أبي شعبة (٣٥٨٣٧) بإسناد صحيح.

(٥) في الأصل وغيره: «يتعصّى»، والمثبت من ش أقرب، ويؤيده لفظ مصدر الخبر: «معتصر عليها». وفي ع: «يتعصّى عليك»، وله وجه من حيث المعنى.

(٦) أسنده أبو نعيم في «الحلية» (١٠/١٠).

يَصْحُ شَيْءٌ مِنْهَا بِدُونِهِ الْبَتَّةَ.

التاسع والأربعون: أَنَّ الرِّضَا يَقُومُ لَهُ مَقَامٌ كَثِيرٌ مِنْ أَنْوَاعِ التَّعَبُّدَاتِ الَّتِي تَشَقُّ عَلَى الْبَدَنِ، فَيَكُونُ رِضَاهُ أَسْهَلَ عَلَيْهِ، وَالذَّلُّ لَهُ، وَأَرْفَعُ فِي دَرَجَتِهِ.

وقد ذُكِرَ فِي أَثَرِ إِسْرَائِيلِيٍّ: أَنَّ عَابِدًا عَبْدَ اللَّهِ دَهْرًا طَوِيلًا، فَأَرَى فِي الْمَنَامِ: أَنَّ فُلَانَةَ الرَّاعِيَةَ رَفِيقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ، فَسَأَلَ عَنْهَا إِلَى أَنْ وَجَدَهَا، فَاسْتَضَافَهَا ثَلَاثًا يَنْظُرُ إِلَى عَمَلِهَا، وَكَانَ يَبِيتُ قَائِمًا وَتَبِيتَ نَائِمَةً، وَيَظَلُّ صَائِمًا وَتَظَلُّ مَفْطُورَةً. فَقَالَ: أَمَا لَكَ عَمَلٌ غَيْرُ مَا رَأَيْتَ؟ قَالَتْ: مَا هُوَ وَاللَّهِ غَيْرُ مَا رَأَيْتَ^(١)، لَا أَعْرِفُ غَيْرَهُ. فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ: تَذَكَّرِي، حَتَّى قَالَتْ: خُصِيلَةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ فِيَّ^(٢): إِنْ كُنْتُ فِي شِدَّةٍ لَمْ أَتَمَنَّ أَنْيَّ فِي الرِّخَاءِ، وَإِنْ كُنْتُ فِي مَرَضٍ لَمْ أَتَمَنَّ أَنْيَّ فِي صِحَّةٍ، وَإِنْ كُنْتُ فِي شَمْسٍ لَمْ أَتَمَنَّ أَنْيَّ فِي الظِّلِّ. قَالَ: فَوَضَعَ الْعَابِدُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ وَقَالَ: أَهَذِهِ خُصِيلَةٌ؟ هَذِهِ وَاللَّهِ خُصِيلَةٌ عَظِيمَةٌ يُعَجِّزُ عَنْهَا الْعِبَادُ^(٣).

وقد روي عن ابن مسعود: مَنْ رَضِيَ بِمَا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ غُفِرَ لَهُ^(٤).

(١) زاد في ع: «أو قالت: إلا ما رأيت».

(٢) زاد في ع: «وذلك أني».

(٣) أسنده أبو نعيم (١٩٣/٨) عن عبد العزيز بن أبي رواد - من أتباع التابعين - بلاغًا.

وذكره أبو طالب في «قوت القلوب» (٣٩/٢) ثم الغزالي في «الإحياء» (٣٤٦/٤).

(٤) «قوت القلوب» (٣٩/٢)، والمؤلف صادر عنه. وأخرجه هبة الله الطبري في «شرح

السنن» (١٧٠٥) وأبو نعيم في «الحلية» (٢٤٩/٩) والبيهقي في «الزهد الكبير»

(٨٢٦) بنحوه، وإسناده ضعيف.

وفي أثر مرفوع: «مِنْ خَيْرِ مَا أُعْطِيَ الْعَبْدُ: الرِّضَا بِمَا قَسَمَ اللَّهُ لَهُ»^(١).

وفي أثر آخر: إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا ابْتَلَاهُ، فَإِنْ صَبَرَ اجْتَبَاهُ، فَإِنْ رَضِيَ اصْطَفَاهُ^(٢).

وفي أثر: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلُوا مُوسَى أَنْ يَسْأَلَ رَبَّهُ أَمْرًا إِذَا هُمْ فَعَلُوهُ رَضِيَ عَنْهُمْ، فَقَالَ مُوسَى: رَبِّ إِنَّكَ تَسْمَعُ مَا يَقُولُونَ، فَقَالَ: «قُلْ لَهُمْ يَرْضُونَ عَنِّي حَتَّى أَرْضَى عَنْهُمْ»^(٣).

وفي أثر آخر عن النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَعْلَمَ مَا لَهُ عِنْدَ اللَّهِ فَلْيَنْظُرْ مَا لِلَّهِ عِنْدَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ الْعَبْدَ مِنْهُ حَيْثُ يَنْزِلُهُ الْعَبْدُ مِنْ نَفْسِهِ»^(٤).

(١) «قوت القلوب» (٣٩/٢)، قال: «وروي عن محمد بن حويطب عن النبي ﷺ»، ولم أجد من أخرجه. ثم إن صحَّ فرواية محمد بن حويطب عن النبي ﷺ مرسلة، بل معضلة. انظر: «الإصابة» (٥٠٤/١٠).

(٢) «قوت القلوب» (٣٩/٢)، قال: «قد روي عن النبي ﷺ حديثاً من طريق أهل البيت». وذكره أيضًا الغزالي في «الإحياء» (٢٨٨/٤).

(٣) «قوت القلوب» (٣٩/٢) و«الإحياء» (٣٤٥/٤).

(٤) «قوت القلوب» (٣٩/٢). وأخرجه أبو يعلى (١٨٦٥) والطبراني في «الأوسط» (٢٥٠١) والحاكم (٤٩٥/١) والبيهقي في «الشعب» (٥٢٥) من حديث جابر بن عبد الله بإسناد لين، فيه عمر مولى عُفْرَةَ، متكلّم فيه. وله شاهد من حديث أبي هريرة عند البزار (١٠٠٦٢) وابن عدي في «الكامل» (٢٢٠/٦) وأبي نعيم في «الحلية» (١٧٦/٦)، ولكنه ضعيف أيضًا، فيه صالح المُرِّي، قاصّ واهي الحديث. وشاهد آخر عند أبي نعيم أيضًا (٢١٦/٨) من حديث مبارك بن فضالة عن الحسن عن سمرة مرفوعًا. وفي إسناده لين مع الخلاف المشهور في سماع الحسن من سمرة. وهو عند ابن المبارك في «الزهد» (٨٤٩) من الطريق نفسه موقوف على سمرة من قوله، وهو =

وفي أثرٍ آخر: من رضي من الله بالقليل من الرِّزق، رضي الله منه بالقليل من العمل^(١).

وقال بعض العارفين: أعرف في الموتى عالمًا ينظرون إلى منازلهم في الجنان في قبورهم، يُغدئ عليهم ويُراح برزقهم من الجنة بكرةً وعشيًا، وهم في غمومٍ وكروبٍ في البرزخ لو قُسمت على أهل بلدٍ لماتوا أجمعين. قيل: وما كانت أعمالهم؟ قال: كانوا مسلمين مؤمنين، إلا أنَّهم لم يكن لهم من التوكُّل ولا من الرِّضا نصيبٌ^(٢).

وفي وصيةٍ لقمان لابنه: أوصيك بخصالٍ تقربك من الله وتباعدك من سخطه: أن تعبد الله لا تشرك به شيئًا، وأن ترضى بقدر الله فيما أحببت وكرهت^(٣).

أشبهه. وأخرجه أحمد في «الزهد» (ص ٢٩٧) موقوفًا على التابعي الجليل مطرّف بن عبد الله بن الشخير رحمته الله بإسناد صحيح. وانظر: «الضعيفة» (٥٤٢٧، ٦٢٠٥) و«الصحيحة» (٢٣١٠).

(١) «قوت القلوب» (٤٠/٢). وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الفرج بعد الشدة» (١) - ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٩٥٣١) - وابن شاهين في «فضائل الأعمال» (٣٠٧) وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٣٢٠/٢) من حديث علي بن أبي طالب مرفوعًا. وإسناده ضعيف جدًا، فيه عبد الله بن شبيب، ذاهب الحديث. وله طريق آخر في «الموضح» للخطيب (٤٥٩/١)، لكنه أوهى من سابقه، فيه أحمد بن خالد الباهلي المعروف بـ «غلام خليل» الزاهد القاص، متهم بالوضع، وقيل إنه كان يسرق الحديث من عبد الله بن شبيب السابق ذكره.

(٢) «قوت القلوب» (٩/٢، ٤٠)، ونسبه إلى سهل التستري.

(٣) «قوت القلوب» (٤٠/٢).

وقال بعض العارفين: من يتوكل على الله ويرضى^(١) بقدر الله، فقد أقام الإيمان، وفرغ يديه ورجليه لكسب الخير، وأقام الأخلاق الصالحة التي تصلح للعبد أمره^(٢).

الخمسون: أن الرضا يفتح باب حسن الخلق مع الله ومع الناس، والسخط يفتح باب سوء الخلق مع الله ومع الناس، فإن حسن الخلق من الرضا وسوء الخلق من السخط. وحسن الخلق يبلغ بصاحبه درجة الصائم القائم^(٣)، وسوء الخلق يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب.

الحادي والخمسون: أن الرضا يثمر سرور القلب بالمقدور في جميع الأمور، وطيب النفس وسكونها في كل حال، وطمأنينة القلب عند كل مفزع مهلح من أمور الدنيا، وبرد القناعة، واغتراب العبد بقسمه من ربه، وفرحه بقيام مولاه عليه، واستسلامه لمولاه في كل شيء، ورضاه منه بما يجريه عليه، وتسليمه له الأحكام والقضايا، واعتقاد حسن تدبيره وكمال حكمته؛ ويذهب عنه شكوى ربه إلى غيره وتبرمه بأفضيته. ولهذا سمى بعض العارفين الرضا: حسن الخلق مع الله^(٤)، فإنه يوجب ترك الاعتراض عليه في ملكه، وحذف فضول الكلام التي تقدح في حسن خلقه، فلا يقول: ما أحوج الناس إلى مطر! ولا يقول: هذا يوم شديد الحر وشديد البرد، ولا يقول:

(١) كذا في النسخ مرفوعاً غير مجزوم، تبعاً للمصدر المنقول منه.

(٢) «قوت القلوب» (٢/ ٤٠) ونسبه إلى لقمان أيضاً.

(٣) إشارة إلى حديث عائشة مرفوعاً: «إن الرجل ليدرك بحسن الخلق درجة الصائم القائم». وهو حديث صحيح سيأتي تخريجه (٣/ ٢٩).

(٤) «قوت القلوب» (٢/ ٤١).

الفقر بلاءً، والعيال همٌ وغمٌ، ولا يسمِّي شيئاً قضاه الله وقدره باسمٍ مذمومٍ إذا لم يذمه الله؛ فإنَّ هذا كله ينافي رضاه.

قال عمر بن عبد العزيز: أصبحتُ وما لي سرورٌ إلا في مواقع القدر^(١).

وقال ابن مسعود: الفقر والغنى مطيَّتان ما أبالي أيُّهما ركبت، إن كان الفقر فإنَّ فيه الصبر، وإن كان الغنى فإنَّ فيه البذل^(٢).

وقال ابن أبي الحواريّ [لأبي سليمان]^(٣): إنَّ فلاناً قال: وددت أنَّ الليل أطول ممَّا هو، فقال: قد أحسن وقد أساء؛ أحسن حيث تمنَّى طوله للعبادة، وأساء إذ أحبَّ^(٤) ما لم يحبه الله^(٥).

وقال عمر بن الخطَّاب: ما أبالي على أيِّ حالٍ أصبحتُ وأمسيْتُ من شدَّةٍ أو رخاء^(٦).

(١) «قوت القلوب» (٢/ ٤٠). وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٣٦٢) وابن أبي الدنيا في «الرضا عن الله بقضائه» (١٠) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٥) بنحوه، وسيأتي لفظه قريباً.

(٢) «قوت القلوب» (٢/ ٤٠). وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٥٦٦) وابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (٤٧٩) والبيهقي في «الشعب» (٩٥٠٢) بمعناه، وإسناده حسن.

(٣) ما بين الحاصرتين من ش، ولم يرد في سائر النسخ، ولعل ناسخ ش أضافه من «قوت القلوب» مصدر المؤلف. وجاء في ع والمطبوعات مكانه: «أو قيل له»، والظاهر أنه أقحم ليستقيم سياق الخبر. وأبو سليمان هو الداراني.

(٤) السياق في ع: «للعادة والمناجاة، وأساء حيث تمنَّى ما لم يُرِده الله وأحبَّ»، إقحام مخالف لمصدر النقل.

(٥) «قوت القلوب» (٢/ ٤٠). وأسنده أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٥٨).

(٦) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٢٥) وأبو داود في «الزهد» (١٠٣) وابن أبي الدنيا

وقال يوماً لامرأته عاتكة - أخت سعيد بن زيد - وقد غضب^(١): والله لأسوأئك! فقالت: أستطيع أن تصرفني عن الإسلام، بعد أن^(٢) هداني الله؟ قال: لا، فقالت: فأَيُّ شيءٍ تسوؤني به إذا؟^(٣) تريد أنّها راضيةٌ بمواقع القدر، لا يسوؤها منه شيءٌ إلا صرفها عن الإسلام، ولا سبيل له إليه.

وقال الثوريُّ يوماً عند رابعة: اللهم ارض عنا، فقالت: أما تستحيي أن تسأله الرضا وأنت غير راضٍ عنه؟ فقال: أستغفر الله. ثمَّ قال لها جعفر بن سليمان: متى يكون العبد راضياً عن الله؟ فقالت: إذا كان سروره بالمصيبة مثل سروره بالنعمة^(٤).

وفي أثرٍ إلهيٍّ: ما لأوليائي والهمَّ بالدُّنيا؟ إنَّ الهمَّ يذهب حلاوة مناجاتي من قلوبهم^(٥).

وقيل: أكثر الناس همًّا بالدُّنيا أكثرهم همًّا في الآخرة، وأقلُّهم همًّا بالدُّنيا أقلُّهم همًّا في الآخرة. فالإيمان بالقدر والرضا به يذهب عن العبد الهمَّ والغمَّ والحزن^(٦).

في «الرضا عن الله بقضائه» (٣٠) من رواية أبي مجلّز عن عمر، وهي مرسلة.

(١) في ع زيادة: «عليها»، وليست في مصدر المؤلف.

(٢) في النسخ عدا الأصل، ل: «إذ»، والمثبت منهما موافق لمصدر المؤلف.

(٣) كذا في «قوت القلوب» (٢/٤٠)، والصواب أن هذه القصة جرت لعمر مع امرأة أبي عبيدة بن الجراح. انظر: «أخبار المدينة» لابن شبة (٣/٥٣ - ٥٤) و«تاريخ دمشق» (٦٩/٧٩).

(٤) «قوت القلوب» (٢/٤٠).

(٥) «قوت القلوب» (٢/٤٠)، ذكره بقوله: «وفي أخبار داود».

(٦) «قوت القلوب» (٢/٤٠)، ذكر فيه الجملة الثانية ما عدا قوله: «والرضا به» على أنها

وذكر عند رابعةٍ وليّ الله قوته من المزابل، فقال رجل^(١): ما ضرَّ هذا أن يسأل الله أن يجعل قوته^(٢) في غير هذا؟ فقالت: اسكت يا بطّال! أما علمت أن أولياء الله هم أَرْضَى عنه من أن يتخيروا عليه أن ينقلهم من معيشةٍ حتّى يكون هو الذي يختار لهم^(٣).

وفي أثرٍ إسرائيلي: أن موسى سأل ربّه عمّا فيه رضاه، فأوحى إليه: «إن رضاي في كرهك، وأنت لا تصبر على ما تكره»، فقال: يا ربّ دلّني عليه، فقال: «إنّ رضاي في رضاك بقضائي»^(٤).

وفي أثرٍ آخر: أن موسى قال: يا ربّ، أيُّ خلقك أحبُّ إليك؟ فقال: مَنْ إذا أخذت منه محبوبه سالمني. قال: فأَيُّ خلقك أنت عليه ساخطٌ؟ قال: من يستخيرني في أمرٍ فإذا قضيت له سخط قضائي^(٥).

وفي أثرٍ آخر: أنا الله لا إله إلا أنا، قدّرت المقادير، ودبّرت التدبير، وأحكمت الصُّنع، فمن رضي فله الرِّضا منّي حتّى يلقاني، ومن سخط فله

حديث مرفوع. انظره في «العلل المتناهية» (١/ ١٥٠) و«الضعيفة» (٨٠٤).

(١) في ع زيادة: «عندها»، وهي في المصدر كذلك.

(٢) ع: «رزقه» خلاف مصدر النقل.

(٣) «قوت القلوب» (٢/ ٤٠).

(٤) «قوت القلوب» (٢/ ٤١)، ولفظه في «القشيرية» (ص ٤٥٤): «إنك لا تطيق ذلك».

وقد حكم شيخ الإسلام على هذا الأثر بأنه كذب، لأن موسى من أولي العزم من الرسل، فكيف يقال: إنه لا يطيق عملاً - أو لا يصبر على عملٍ - يَرْضَى الله به عنه؟! انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٦٨٧).

(٥) «قوت القلوب» (٢/ ٤١).

السخط حتى يلتقاني^(١).

الثاني والخمسون: أن أفضل الأحوال الرغبة في الله ولو أزمها، وذلك لا يتم إلا باليقين والرضا عن الله. ولهذا قال سهل: حظُّ الخلق من اليقين على قدر حظهم من الرضا، وحظهم من الرضا على قدر رغبتهم في الله^(٢).

الثالث والخمسون: أن الرضا يخلصه من عيب ما لم يعبه الله، ومن ذم ما لم يذمه. فإن العبد إذا لم يرض بالشيء عابه بأنواع المعاييب وذمه بأنواع الذم، وذلك قلة حياء من الله، وذم لما لا ذنب له، وعيب لخلقه؛ وذلك يسقط العبد من عينه. ولو أن رجلاً صنع لك طعاماً وقدمه إليك فعبته وذمته، لكنت متعرّضاً لمقته وإهانتة، ومستدعيًا منه أن يقطع ذلك عنك. وقد قال بعض العارفين: إن ذم المصنوع وعيبه إذا لم يذمه صانعه غيبة له وقدح فيه^(٣).

الرابع والخمسون: أن النبي ﷺ سأل الله الرضا بالقضاء، كما في «المسند» و«السنن»^(٤): «اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق، أحيني

(١) ملفّق من أثرين متتابعين في «قوت القلوب» (٢/ ٤١). وقوله: «حتى يلتقاني»، كذا في النسخ في الموضوعين، ولفظ مطبوعة المصدر: «حين يلتقاني».

(٢) «قوت القلوب» (٢/ ٤١).

(٣) «قوت القلوب» (٢/ ٤٢).

(٤) «مسند أحمد» (١٨٣٢٥) - وليس فيه موضع الشاهد - و«سنن النسائي» (١٣٠٥)، (١٣٠٦)، أخرجه أيضًا أبو يعلى (١٦٢٤) وابن حبان (١٩٧١) والحاكم (١/ ٥٢٤) وغيرهم من حديث عمّار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو حديث صحيح.

وموضع الشاهد فيه: «وأسألك الرضا بعد القضاء» قد ورد في بعض الروايات بلفظ:

إذا كانت الحياة خيرًا لي، وتوفّني إذا كانت الوفاة خيرًا لي. وأسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضا، وأسألك القصد في الفقر والغنى. وأسألك نعيمًا لا ينفد، وأسألك قرة عين لا تنقطع. وأسألك الرضا بعد القضاء. وأسألك برد العيش بعد الموت، وأسألك لذة النظر إلى وجهك، والشوق إلى لقاءك في غير ضراء مضرة، ولا فتنة مضلة. اللهم زينا بزيينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين».

فسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: سأل الرضا بعد القضاء لأنّه حيثئذ يتبين حقيقة الرضا. وأما الرضا قبله فإنّما هو عزم على أنّه يرضى به إذا أصابه، وإنّما يتحقّق الرضا بعده (١).

قال البيهقي (٢): وروينا في دعاء النبي ﷺ: «اللهم إني أسألك الصّحة، والعفة، والأمانة، وحسن الخلق، والرضا بالقدر».

الخامس والخمسون: أنّ الرضا بالقدر يخلّص العبد من أن يرضى

«الرضا بالقضاء»، والأول أصحّ. وقد روي موضع الشاهد أيضًا من حديث فضالة بن عبيد في «السنة» لابن أبي عاصم (٤٣٦) و«المعجم الكبير» للطبراني (٣١٩/١٨) و«الأوسط» له (٦٠٩١)، وإسناده جيّد.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٧/١٠) و«الاستقامة» (٨٦-٨٧/٢). وقد سبق نحوه من كلام أبي عثمان الحيري (ص ٤٨٥).

(٢) في «شعب الإيمان» (٣٧٥/١) عقب الحديث (١٩٢). وقد أسنده هو نفسه (٨١٨١)، ومن قبله ابن أبي عمر العدني في «مستدرك» (المطالب العالية - ٣٣٤٧) والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٠٧) والبخاري (كشف الأستار - ٣١٨٧) والطبراني في «الكبير» (٥٠/١٤) من حديث عبد الله بن عمرو. وفي إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، فيه ضعف، وقد اختلف عليه في إسناده.

النَّاسِ بِسَخَطِ اللَّهِ. وَأَنْ يَذُمَّهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُوْتَهُ اللَّهُ، وَأَنْ يَحْمَدَهُمْ^(١) عَلَى مَا هُوَ مُحَضُّ فَضْلِ اللَّهِ، فَيَكُونُ ظَالِمًا لَهُمْ فِي الْأَوَّلِ^(٢) مُشْرِكًا بِهِمْ فِي الثَّانِي^(٣). فَإِذَا رَضِيَ بِالْقَضَاءِ تَخَلَّصَ مِنْ ذَلِكَ^(٤).

وقد روى عمرو بن قيس المُلَائِي عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ: أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ، وَأَنْ تَحْمَدَهُمْ عَلَى رِزْقِ اللَّهِ، وَأَنْ تَذُمَّهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ اللَّهُ. إِنَّ رِزْقَ اللَّهِ لَا يَجْرُهُ حَرَصٌ حَرِيصٍ، وَلَا يَرُدُّهُ كَرِهٌ كَارِهٍ. وَإِنَّ اللَّهَ بِحِكْمَتِهِ جَعَلَ الرَّوْحَ وَالْفَرَحَ فِي الرِّضَا وَالْيَقِينِ، وَجَعَلَ الْهَمَّ وَالْحُزْنَ فِي الشَّكِّ وَالسَّخَطِ»^(٥). وقد رواه الثَّوْرِيُّ عن منصورٍ عن خيثمة عن ابن مسعودٍ عن النَّبِيِّ ﷺ^(٦).

(١) الأصل: «يحملهم»، وفي هامشه: «لعله: يحمدهم».

(٢) في ع زيادة: «وهو رضاهم وذمهم»، ولا إدخالها من المؤلف، إذ الظلم في ذمهم على ما لم يؤته الله. وأما إرضائهم بسخط الله فليس ظلمًا لهم، بل هو أشبه بالشرك بهم.

(٣) في ع زيادة: «وهو حمدهم».

(٤) ع: «تخلص من ذمهم وحمدهم، فخلصه الرضا من ذلك كله».

(٥) أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في «طبقات الصوفية» (ص ٦٨-٦٩) وأبو نعيم في «الحلية» (١٠٦/٥، ١٠/٤١) والبيهقي في «الشعب» (٢٠٣) من طريق أبي عبد الرحمن محمد بن مروان السدي عن عمرو بن قيس به. إسناده تالف، فالسدي هذا هو السدي الصغير، متروك الحديث بالاتفاق، بل متهم بالكذب. وانظر: «الضعيفة» (١٤٨٢).

(٦) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠٤) بإسناد حسن غريب عن الثوري به. وهو مرسل، فإن خيثمة لم يسمع من ابن مسعود. وقد روي أيضًا عن ابن مسعود موقوفًا عليه، وهو أشبه. وقد سبق تخريجه مفصلاً (ص ٤٣٣).

السادس والخمسون: أن الرضا يفرِّغ قلبه ويُقلِّ همَّه وغمَّه، فيتفرَّغ لعبادة ربِّه بقلبٍ خفيفٍ من أثقال الدُّنيا وهمومها وغمومها. كما ذكر ابن أبي الدُّنيا^(١) عن بشر بن بشارٍ المُجاشعيّ - وكان من العابدين - قال: قلت لعايدٍ: أوصني، قال: ألقِ نفسك مع القَدَر حيث ألقاك، فهو أحرى أن يفرِّغ قلبك وأن يقلَّ همُّك، وإيَّاك أن تسخط ذلك، فيحلَّ بك السخط وأنت عنه في غفلةٍ لا تشعر به.

وقال بعض السلف: ذروا التدبير والاختيار تكونوا في طيبٍ من العيش، فإنَّ التدبير والاختيار يكدر على الناس عيشهم^(٢).

وقال أبو العباس بن عطاء: الفرح^(٣) في تدبير الله لنا، والشقاء كلُّه في تدبيرنا.

وقال سفيان بن عيينة: من لم يصلح على تقدير الله لم يصلح على تقديره لنفسه^(٤).

وقال أبو العباس الطُّوسي: من ترك التدبير عاش في راحة^(٥).

(١) في «الرضا عن الله بقضائه» (٧٢)، ومن طريقه أسنده البيهقي في «الشعب» (٢١٤)، ولعله مصدر المؤلف فيه وفي الآثار والأقوال التالية. وأسنده أيضًا أبو نعيم في «الحلية» (١٠/١٣٣).

(٢) أسنده البيهقي في «الشعب» (٢١٦) عن أبي العباس بن عطاء الأدمي الصوفي (ت ٣٠٩)، وكذا قوله الآتي.

(٣) في الأصل وغيره: «الفرج» بالجيم، ولعل المثبت هو الصواب.

(٤) «الشعب» (٢١٧)، وأسنده أبو نعيم أيضًا في «الحلية» (٧/٢٧٨).

(٥) «الشعب» (٢١٨)، وأسنده أبو نعيم أيضًا في «الحلية» (١٠/٢١٣).

وقال بعضهم: لا تجد السلامة حتى تكون في التدبير كأهل القبور،
وقال: الرضاء ترك الخلاف على الله فيما يجريه على العبد^(١).

وقال عمر بن عبد العزيز: لقد تركتني هؤلاء الدعوات وما لي في شيء
من الأمور كلها أرب إلا في مواقع قدر الله، وكان كثيرًا ما يدعو: اللهم رضىني
بقضائك، وبارك لي في قدرك، حتى لا أحب تعجيل شيء أخرته، ولا تأخير
شيء عجلته^(٢).

وقال: ما أصبح لي هوى في شيء سوى ما قضى الله عز وجل^(٣).

وقال شعبة: قال لي يونس بن عبيد: ما تمنيت شيئًا قط^(٤).

وقال الفضيل: الراضي لا يتمنى فوق منزلته^(٥).

وقال ذو النون: ثلاثة من أعلام التسليم: مقابلة القضاء بالرضا، والصبر
عند البلاء، والشكر عند الرخاء. وثلاثة من أعلام التفويض: تعطيل إرادتك
لمرادك، والنظر إلى ما يقع من تدبيره لك، وترك الاعتراض على الحكم.
وثلاثة من أعلام التوحيد: رؤية كل شيء من الله، وقبول كل شيء عنه،

(١) «الشعب» (٢١٦، ٢٢٣) عن أبي العباس بن عطاء.

(٢) «الشعب» (٢٢٤)، ومن قبله ابن أبي الدنيا في «الرضا عن الله بقضائه» (٤٦).

(٣) «الشعب» (٢٢٥). وسبق أن نقله المؤلف (ص ٥٤٩) من «قوت القلوب» بلفظ آخر،
فثم تخريجه الموسع.

(٤) «الشعب» (٢٢٦). وروي ذلك عن شيخه ابن سيرين أيضًا، كما في «المتمّنين» لابن
أبي الدنيا (٦٣) و«المجالسة» للدينوري (٤٥٧).

(٥) «الشعب» (٢٢٧)، وأسنده أيضًا ابن أبي الدنيا في «الرضا عن الله بقضائه» (١٦)
والسلمي في «تفسيره» (٢٧٩/١).

وإضافة كل شيء إليه^(١).

وقال بعض العارفين: أصل العبادة ثلاثة: لا تردّ من أحكامه شيئاً، ولا تسأل غيره حاجة، ولا تدّخر عنه شيئاً^(٢).

وسئل ابن سمعون عن الرضا؟ فقال: أن ترضى به مدبراً ومختاراً، وترضى عنه قاسماً ومعطياً ومانعاً، وترضاه إلهاً ومعبوداً ورباً^(٣).

وقال بعض العارفين: الرضا ترك الاختيار، وسرور القلب بمرّ القضاء، وإسقاط التدبير من النفس حتى يحكم الله لها وعليها^(٤).

وقيل: الراضي من لم يندم على فائت من الدنيا، ولم يتأسف عليها^(٥).
ولله القائل^(٦):

العبد ذو ضجرٍ والرّبّ ذو قدرٍ والدّهْر ذو دولٍ والرّزق مقسومٌ
والخير أجمع فيما اختار خالقنا وفي اختيار سواه اللّوم والشُّوم

(١) «الشعب» (٢٢٨) بتصرّف.

(٢) «الشعب» (٢٢٩) عن أبي عبد الله سعيد بن بريد النّباجي الزاهد. وأسنده أيضًا أبو نعيم في «الحلية» (٣١٣/٩) والقشيري (٤٦٢).

(٣) «الشعب» (٢٣٠) باختصار وتصرف.

(٤) «الشعب» (٢٣١) عن ابن الفرّجي الزاهد.

(٥) «الشعب» (٢٣٢) عن أبي عثمان البيكندي.

(٦) لم أعرفه، قال البيهقي في «الشعب» (٢٥٠) والثعلبي في «تفسيره» (٤٨٥/٢٠): أنشدنا أبو القاسم الحسن بن محمد بن الحبيب (ت ٤٠٦)، قال: أنشدنيهما أبو الفوارس الطبري لبعضهم.

السابع والخمسون: أنّه إذا لم يرض بالقدر وقع في لوم المقادير، إمّا بقلبه، وإمّا بقلبه وحاله؛ ولوم المقادير لومٌ لمقدّرها. وكذلك يقع في لوم الخلق. والله والناس يلومونه، فلا يزال لائمًا ملومًا. وهذا منافٍ للعبوديّة.

قال أنس: خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين^(١)، فما قال لي شيءٍ فعلته: لم فعلته؟ ولا شيءٍ لم أفعله: ألا فعلته؟ ولا قال لي شيءٍ كان: ليته لم يكن، ولا شيءٍ لم يكن: ليته كان. وكان بعض أهله إذا لامني يقول: «دعوه، لو قضي شيءٌ لكان»^(٢).

وقوله: «لو قضي شيءٌ لكان» يتناول أمرين، أحدهما: ما لم يوجد من مراد العبد، والثاني: ما وُجد ممّا يكرهه؛ يتناول فوات المحبوب وحصول المكروه، فلو قضي الأوّل لكان، ولو قضي خلاف الآخر لكان.

فإذا استوت الحالتان بالنسبة إلى القضاء، فعبوديّة العبد: أن يستوي عنده الحالتان بالنسبة إلى رضاه. وهذا موجب العبوديّة ومقتضاها، يوضّحه:

الثامن والخمسون: أنّه إذا استوى الأمران بالنسبة إلى رضا الربّ تعالى، فهذا رضىه لعبده فقدّره، وهذا لم يرضه فلم يقدره = فكمال الموافقة أن يستويا بالنسبة إلى العبد، فيرضى ما رضىه له ربّه في الحالين.

(١) ع: «عشرين سنة»، خطأ.

(٢) الحديث بهذا السياق في «قوت القلوب» (٤٢/٢) و«الإحياء» (٣٤٦/٤). وطرفه الأول عند البخاري (٢٧٦٨، ٦٠٣٨) ومسلم (٢٣٠٩) بنحوه. وطرفه الأخير أخرجه أحمد (١٣٤١٨) وابن حبان (٧١٧٩) غيرهما بأسانيد فيها ضعف، وقد سبق تخريجه (٣٠٦-٣٠٧).

التاسع والخمسون: أَنَّ اللهَ نهى عن التَّقَدُّمِ بين يديه ويدي رسوله في حكمه الدينيِّ الشرعيِّ، وذلك عبوديَّةٌ هذا الأمر. فعبوديَّةُ أمره الكونيُّ القدري: أن لا يتقدَّم بين يديه إلَّا حيث كانت المصلحة الراجحة في ذلك، فيكون التقدُّم بأمره أيضًا الكونيِّ والديني. فإذا كان فرضه الصبر، وندبُه - أو فرضُه - الرِّضا حتَّى ترك ذلك = فقد تقدَّم بين يدي شرعه وقدره.

الستون: أَنَّ المحبَّة والإخلاص والإنابة لا تقوم إلَّا على ساق الرِّضا. فالمحبُّ راضٍ عن حبيبه في كلِّ حاله. وقد كان عمران بن حصين استسقى بطنه، فبقي ملقًى على ظهره مدَّةً طويلة لا يقوم ولا يقعد، وقد نُقب له في سريره موضعٌ لحاجته. فدخل عليه مطرّف بن عبد الله بن الشَّخِير، فجعل يبكي لما رأى من حاله، فقال له: لم تبكي؟ فقال: لأنِّي أراك على هذه الحال العظيمة، فقال: لا تبك، فَإِنَّ أَحَبَّهُ إِلَيَّ أَحَبُّهُ إِلَيْهِ. وقال: أخبرك بشيءٍ لعلَّ الله أن ينفعك به، واكتمْ عليَّ حتَّى أموت، إِنَّ الملائكة تزورني فأنس بها، وتسلم عليَّ فأسمع تسليمها^(١).

ولمَّا قدم سعد بن أبي وقاصٍ إلى مكَّة وقد كُفَّ بصره جعل الناس يهرعون إليه ليدعوا لهم، فجعل يدعو لهم. قال عبد الله بن السائب: فأتيته

(١) الخبر بهذا السياق في «قوت القلوب» (٤٣/٢). وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٦١، ٤٦٢) وابن سعد في «الطبقات» (١٩٤/٥، ١٩٥) وابن أبي شيبة (٣٥٨٣٨) وابن أبي الدنيا في «الرضا عن الله بقضائه» (٦٠، ٦١) والبيهقي في «الشعب» (٩٤٩٩، ٩٥٠٠) بنحوه إلى قوله: «فإِنَّ أَحَبَّهُ إِلَيَّ أَحَبُّهُ إِلَى اللَّهِ». وأما إخباره مطرّفًا بتسليم الملائكة عليه، فقد صحَّ من وجه آخر في «صحيح مسلم» (١٢٢٦/١٦٧، ١٦٨) وغيره.

وأنا غلام فتعرّفتُ إليه فعرّفني، فقلت: يا عمُّ، أنت تدعو للناس^(١)، فلو دعوت لنفسك لردّ الله عليك بصرك، فتبسّم ثم قال: يا بُنيّ، قضاء الله عندي أحبُّ إليّ من بصري^(٢).

وقال بعض العارفين: ذنبُ أذنبتَه، أنا أبكي منه منذ ثلاثين سنة. قيل: وما هو؟ قال: قلت لشيءٍ كان ليته لم يكن^(٣).

وقال بعض السلف: لو قرّض جسمي^(٤) بالمقاريض كان أحبَّ إليّ من أن أقول لشيءٍ قضاه الله: ليته لم يقضه^(٥).

وقيل لعبد الواحد بن زيد: ها هنا رجلٌ قد تعبَدَ^(٦) خمسين سنةً، فقصدته فقال: حبيبي، أخبرني عنك، هل قنعتَ به؟ قال: لا. قال: فهل أنستَ به؟ قال: لا. قال: فهل رضيت عنه؟ قال: لا. قال: فإنّما مزيدك منه الصوم والصلاة؟ قال: نعم. قال: لولا أنّي أستحيي منك لأخبرتكَ أنّ معاملة خمسين سنةً مدخولة^(٧). يعني أنّه لم يقربَه فيجعلَه في مقام المقرّبين، فيوجدَه مواجيد العارفين، بحيث يكون مزيدَه لديه: أعمال القلوب التي يُستعملُ بها^(٨) كلُّ

(١) في ع زيادة: «فيُشفون»، وليست في مصدر النقل.

(٢) «قوت القلوب» (٤٣/٢)، ولم أجده مسنداً.

(٣) ع: «قلت لشيءٍ قضاه الله ليته لم يقضه أو ليته لم يكن».

(٤) ع: «لحمي» خلافاً لمصدر النقل.

(٥) هذا والذي قبله من «قوت القلوب» (٤٣/٢).

(٦) في النسخ عدا ش، ع: «قعد»، والمثبت موافق لمصدر النقل.

(٧) «قوت القلوب» (٤٣/٢) و«الإحياء» (٤/٣٥٠).

(٨) أي: يُتعامَلُ بها.

محبوبٍ مطلوبٍ، لأنَّ القناعة به حال الموقن، والأنس مقام المحبِّ،
والرِّضا وصف المتوكِّل. يعني: أنت عنده في مقام ^(١) أصحاب اليمين،
فمزيدك عنده مزيد العموم من أعمال الجوارح ^(٢).

وقوله: «إِنَّ معاملته مدخولة» يحتمل وجهين:

أحدهما: أنها ناقصةٌ عن أعمال المقرِّبين التي أوجبت لهم هذه
الأحوال.

الثاني: أنها لو كانت صحيحةً سالمةً لا علَّةَ فيها ^(٣)، لأثمرت له الأنس
والرِّضا والمحبةُ والأحوال العليَّة، فإنَّ الرّبَّ شكورٌ، إذا وصل إليه عمل
عبده جمَّل به ظاهره وباطنه، وأثابه عليه من حقائق المعرفة والإيمان بحسب
عمله، فحيث لم يجد له أثرًا في قلبه من الأنس والرِّضا والمحبة استدلَّ على
أنَّه مدخول غيرُ سالمٍ من الآفات ^(٤).

الحادي والستون: أنَّ أعمال الجوارح تضاعف إلى حدٍّ معلومٍ
محسوب، وأمَّا أعمال القلوب فلا ينتهي تضعيفها. وذلك أنَّ أعمال
الجوارح لها حدٌّ تنتهي إليه وتقف عنده، فيكون جزاؤها بحسب حدِّها. وأمَّا
أعمال القلوب فهي دائمةٌ متَّصلةٌ، وإن توارى شهود العبد لها.

مثاله: أنَّ المحبةَ والرِّضا حال المحبِّ الرَّاقي، لا تفارقه أصلًا وإن

(١) ش، ع: «طبقات»، وإليه غُيِّرَ المثبت في الأصل.

(٢) «يعني...» إلخ مقتبس من تعليق المكي على الحكاية.

(٣) زيد في ع: «ولا غش».

(٤) انظر كلام شيخ الإسلام الذي سبق أن نقله المؤلف (ص ٣٠٩).

توارى حكمها، فصاحبها في مزيدٍ متَّصل، فمزيد المحبِّ الرَّاظي متَّصلٌ بدوام هذه الحال له، فهو في مزيدٍ ولو فُتِرَت جوارحه. بل قد يكون مزيدُه في حال سكونه وفُتُورِه أكثر من مزيد كثيرٍ من أهل النوافل بما لا نسبة بينهما، ويبلغ ذلك بصاحبه إلى أن يكون مزيدُه في حال نومه أكثر من مزيد كثيرٍ من أهل القيام^(١).

فإن أنكرت هذا فتأمل مزيد نائمٍ بالله وقائمٍ غافلٍ عن الله، فالله سبحانه ينظر إلى القلوب والهمم والعزائم، لا إلى صور الأعمال، وقيمة العبد: همته وإرادته. فمن لا يرضيه غيرُ الله - ولو أعطي الدنيا بحذافيرها - له شأن، ومن يرضيه أدنى حظٍّ من حظوظها له شأن، وإن كانت أعمالهما في الصُّورة واحدة، وقد تكون أعمال هذا^(٢) أكثر وأشقَّ. وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

وقد اختلف أرباب هذا الشأن في مسألة وهي: هل للرِّضا حدٌّ ينتهي إليه أم لا؟ فقال أبو سليمان الداراني: ثلاث مقاماتٍ لا حدَّ لها: الزُّهد، والورع، والرِّضا. وخالفه سليمان ابنه - وكان عارفاً حتى إنَّ من الناس من كان يقدِّمه على أبيه - فقال: بل من تورَّع في كلِّ شيءٍ فقد بلغ حدَّ الورع، ومن زهد في غير الله فقد بلغ حدَّ الزُّهد، ومن رضي عن الله في كلِّ شيءٍ فقد بلغ حدَّ الرِّضا^(٣).

(١) زاد في ع: «وأكله أكثر من مزيد كثير من أهل الصيام والجوع».

(٢) ع: «أعمال الملتفت إلى الحظوظ».

(٣) أسند قوليهما ابن أبي الدنيا في «الرضاء عن الله بقضائه» (١٠٢) وأبو نعيم في «الحلية» (٢٥٨/٩) بنحوه. والمؤلف صادر عن «قوت القلوب» (١/٤٤).

وقد اختلفوا في مسألة تتعلّق بذلك، وهي أهل مقاماتٍ ثلاثة، أحدهم: يحبُّ الموت شوقاً إلى الله ولقائه، والثاني: يحبُّ البقاء للخدمة والتقرب، والثالث قال: لا أختار شيئاً، بل أَرْضَى بما يختار لي مولاي، إن شاء أحياني وإن شاء أماتني. فتحاكموا إلى بعض العارفين، فقال: صاحب الرضا أفضلهم، لأنّه أقلُّهم فضولاً^(١).

ولا ريب أنّ مقام الرضا فوق مقام الشوق والزهد في الدنيا. بقي النظر في مقامَي الآخرين: أيُّهما أعلى؟ فرجّحت طائفةً مقام من أحبَّ الموت، لأنّه في مقام الشوق إلى لقاء الله ومحبة لقاءه؛ ومن أحبَّ لقاء الله أحبَّ الله لقاءه^(٢).

ورجّحت طائفةً مقامَ مريد البقاء لتنفيذ أوامر الربّ تعالى. واحتجُّوا بأنّ الأوّل محبٌّ لحظّه من الله، وهذا محبٌّ لمراد الله منه، لم يشبع منه ولم يقض منه وطراً.

قالوا: وهذا حال موسى - صلوات الله وسلامه عليه - حين لطم وجهه ملك الموت ففقأ عينه^(٣)، لا محبةً للدنيا، ولكن لينفَّذ^(٤) أوامر الله ومراضيه في الناس، فكأنّه قال: أنت عبده وأنا عبده، وأنت في طاعته وأنا في طاعته وتنفيذ أوامره.

(١) «قوت القلوب» (١/ ٤٤). وزاد في ع: «وأقرب إلى السلامة»، وليس في مصدر النقل.

(٢) جزء من حديث عبادة بن الصامت وأبي موسى المتفق عليهما، ورواه مسلم أيضاً عن عائشة وأبي هريرة. البخاري (٦٥٠٧، ٦٥٠٨) ومسلم (٢٦٨٣-٢٦٨٦).

(٣) كما في حديث أبي هريرة عند البخاري (١٣٣٩) ومسلم (٢٣٧٢).

(٤) ع: «لتنفِذ».

وحينئذ فنقول في الوجه الثاني والستون^(١): حال الراضي المسلم ينتظم حالهما جميعاً، مع زيادة التسليم وترك الاختيار، فإنَّه قد غاب بمراد ربِّه منه من إحيائه وإماتته عن مراده هو من هذين الأمرين. وكلُّ محبٍّ فهو مشتاقٌ إلى لقاء حبيبه، مؤثّرٌ لمرضاته^(٢)؛ فقد أخذ بزمام كلِّ من المقامين، واتَّصف بالحالين، وقال: أحبُّ ذلك إليَّ أحبُّه إليه، لا أتمنّى غير رضاه، ولا أتخير عليه إلّا ما يحبه ويرضاه. وهذا القدر كافٍ في هذا الموضوع. وبالله التوفيق.

فلنرجع إلى شرح كلامه^(٣).

قال: (الثاني: سقوط الخصومة مع الخلق).
يعني: أنَّ الرضا إنَّما يصحُّ بسقوط الخصومة مع الخلق، فإنَّ الخصومة تنافي حال الرضا، وتنافي نسبة الأشياء كلّها إلى من بيده أزمنة القضاء والقدر. ففي الخصومة آفاتٌ:
أحدها: المنازعة التي تضادُّ الرضا.

الثاني: نقص التوحيد بنسبة ما يخاصم فيه إلى العبد^(٤) دون الخالق^(٥).
الثالث: نسيان الموجب والسبب الذي جرَّ إلى الخصومة. فلو رجع

(١) كذا في النسخ. وفي المطبوعات: «الثاني والستين».

(٢) ع: «لمراضيه».

(٣) عن الرضا عن الله عز وجل، وأنه يصح بثلاثة شروط، أولها: استواء الحالات عند العبد، وهو الذي أطال المؤلف في شرحه من (ص ٥٢٥) إلى هنا.

(٤) ع: «عبد».

(٥) زاد في ع: «لكل شيء».

العبد إلى السبب والموجب لكان اشتغاله بدفعه أجدى إليه^(١) وأنفع له من خصومة من جرى على يديه، فإنه وإن كان ظالمًا فهو الذي سلّطه على نفسه بظلمه. قال تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أَصَبْتُمْ مُمْسِيَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مَثَلِيهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، فأخبر أن أذى عدوهم لهم وغلبتهم بسبب ظلمهم. وقال تعالى: ﴿وَمَا أَصَبَكُمْ مِنْ مُمْسِيَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠].

فإذا اجتمعت بصيرة العبد على مشاهدة القدر والتوحيد والحكمة والعدل = انسَدَّ عنه باب خصومة الخلق، إلّا فيما كان حقًا لله ورسوله. فالراضي لا يخاصم ولا يعاتب إلّا فيما يتعلّق بحق الله. وهذه كانت حال رسول الله ﷺ، فإنه لم يكن يخاصم أحدًا ولا يعاتبه إلّا فيما يتعلّق بحق الله، كما أنّه كان لا يغضب لنفسه، فإذا انتهكت محارم الله لم يقم لغضبه شيء حتّى ينتقم لله^(٢). فالمخاصمة لحظّ النفس تطفئ نور الرضا، وتذهب بهجته، وتبدّل بالمرارة حلاوته، وتكدر صفوه.

(الشرط الثالث: الخلاص من المسألة لهم والإلحاح).

وذلك لأنّ المسألة والإلحاح فيها ضربٌ من الخصومة والمنازعة والمحاربة والرّجوع عن مالِك الضرّ والنفع إلى من لا يملك لنفسه ضرًّا ولا نفعًا إلّا برّبّه. وفيها الغيبة عن المعطي المانع.

(١) ع: «عليه».

(٢) كما قالت عائشة: «وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه إلّا أن تنتهك حرمة الله، فينتقم لله بها». أخرجه البخاري (٣٥٦٠) ومسلم (٢٣٢٨).

والإلحاح ينافي حال الرضا ووصفه. وقد أثنى سبحانه على الذين لا يسألون الناس^(١)، فقال: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣].

فقالت طائفة: يسألون الناس ما تدعو حاجتهم إلى سؤاله، ولكن لا يُلحِفون، فنفى الله عنهم سؤال الإلحاف لا مطلق السؤال. قال ابن عباس: إذا كان عنده غداء لم^(٢) يسأل عشاءً، وإذا كان عنده عشاء لم يسأل غداء^(٣).

وقالت طائفة منهم الزجاج والفرّاء وغيرهما: بل الآية اقتضت ترك السؤال مطلقاً، لأنهم وُصفوا بالتعفف والمعرفة بسيماهم دون الإفصاح بالمسألة، لأنهم لو أفصحوا بالسؤال لم يحسبهم الجاهل أغنياء. ثم اختلفوا في وجه قوله: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾:

فقال الزجاج^(٤): لا يكون منهم سؤال فيقع إلحاف. كما قال تعالى:

(١) زيد في ع: «إلحافاً».

(٢) ش: «لا».

(٣) ذكره الواحدي في «البيسط» (٤/ ٤٥٤) فقال: «قال ابن عباس في رواية عطاء»، ولم أجده مسنداً، والظاهر أن الواحدي نقله من التفسير الذي وضعه موسى بن عبد الرحمن الصنعاني ثم ألزقه كذباً وزوراً بابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، كما بيّنه محققوه في مقدمة التحقيق (١/ ١٤٦-١٤٩). وذكره الثعلبي في «الكشف والبيان» (٧/ ٣٥٣) عن عطاء مقطوعاً، وهو أيضاً اعتمد على كتاب موسى بن عبد الرحمن الصنعاني في نقل تفسير عطاء، كما صرح به في مقدمته (٢/ ٦٧-٦٨). والمؤلف صادر عن الواحدي هنا وفي الأقوال الآتية.

(٤) في «معاني القرآن» له (١/ ٣٥٧)، وليس فيه ولا في «البيسط» التنظير بالآيتين. وانظر:

﴿فَمَا تَفْعَلُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدرثر: ٤٨] أي لا تكون شفاعَةً فتنتفع، وقوله: ﴿لَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ١٢٣] أي لا يكون عدلٌ فيقبل، ونظائره. قال امرؤ القيس (١):

على لاحبٍ لا يهتدى لمناره

أي ليس له منارٌ يهتدى له (٢).

قال ابن الأنباري: وتأويل الآية: لا يسألون البتة، فيخرجهم السؤال في بعض الأوقات إلى الإلحاف، فجرى هذا مجرى قولك: فلانٌ لا يرجى خيره، أي ليس له خيرٌ فيرجى.

وقال أبو علي: لم يثبت في هذه الآية مسألةٌ منهم، لأنَّ المعنى: ليس منهم مسألةٌ فيكون منهم إلحافٌ. قال: ومثل ذلك قول الشاعر (٣):

لا يُفزع الأرنبَ أهوالها ولا ترى الضبُّ بها ينحجر

أي ليس بها أرنبٌ فيفزع لهولها، ولا ضبٌّ فينحجر.

وقال الفراء (٤): نفى الإلحاف عنهم، وهو يريد جميع وجوه السؤال.

«البيسط» (٤٧٧/٢).

(١) «ديوانه» (ص ٦٦)، والرواية فيه: «بمناره».

(٢) ش، ع: «به».

(٣) البيت لعمر بن أحمَر الباهلي في «ديوانه» (ص ٦٧).

(٤) كما في «معاني القرآن» (١/ ١٨١) بمعناه.

فصل

والمسألة في الأصل حرام، وإنَّما أبيحت للحاجة والضرورة، لأنَّها ظلم في حقِّ الربوبية، وظلم في حقِّ المسؤول، وظلم في حقِّ السائل.

أَمَّا الأوَّل: فلاَّنه بذلَّ سؤاله وفقره وذللَّ واستعطاءه لغير الله، وذلك نوع عبوديَّة. فوضع المسألة في غير موضعها وأنزلها بغير أهلها، وظلم توحيدَه وإخلاصه^(١) وفقره إلى الله وتوكُّله عليه ورضاه بقسمه، واستغنى بسؤال الخلق عن مسألته^(٢)، وذلك كلُّه هضم من التوحيد، ويطفئ نوره ويضعف قوَّته.

وَأَمَّا ظلمه للمسؤول: فلاَّنه سأله ما ليس له عنده، فأوجب له بسؤاله عليه حقًّا لم يكن عليه، وعرضه لمشقَّة البذل أو لؤم المنع، فإن أعطاه أعطاه على كراهة، وإن منعه منعه على استحياء^(٣). هذا إذا سأله ما ليس عليه. وأَمَّا إذا سأله حقًّا هو له عنده، لم يدخل في ذلك ولم يظلمه بسؤاله.

وَأَمَّا ظلمه لنفسه: فإنَّه أراق ماء وجهه، وذللَّ لغير خالقه، وأنزل نفسه أدنى المنزلتين، ورضي لها بأبخس الحاليتين، ورضي بإسقاط شرف نفسه وعزَّة تعفُّفه وراحة قناعته، وباع صبره ورضاه وتوكُّله وقنَّعه^(٤) بما قسم له

(١) رسمه في الأصل: «أحلاه»، وغير محرر في ل، ومكانه بياض في ج، ن. والمثبت من ش، ع.

(٢) ع: «بسؤال الناس عن مسألة رب الناس».

(٣) زاد في ع: «وإغماض».

(٤) القنَّع: هي القناعة.

واستغناءه عن الناس = بسؤالهم. وهذا عينُ ظلمه لنفسه^(١)، إذ وضعها في غير موضعها، وأخمل شرفها، ووضع قدرها، وأذهب عزَّها، وصغَّرها وحقَّرها، ورضي أن تكون نفسه تحت نفس المسؤول، ويده تحت يده، ولولا الضرورة لم يُيَح ذلك في الشرع.

وقد ثبت في «الصحيحين»^(٢) من حديث عبد الله بن عمر قال: قال النبي ﷺ: «ما يزال الرجل يسأل الناس حتَّى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مُزعةٌ لحم».

وفي «صحيح مسلم»^(٣) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من سأل الناس أموالهم تكثرًا فإنَّما يسأل جمراً، فليستقلَّ أو ليستكثِر».

وفي «الصحيحين»^(٤) عن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده، لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خيرٌ له من أن يأتي رجلاً فيسأله، أعطاه أو منعه».

وفي «صحيح مسلم»^(٥) عنه أيضًا قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن يغدو

(١) ش: «على نفسه».

(٢) البخاري (١٤٧٤) ومسلم (١٠٤٠). والمؤلف صادر عن «السنن والأحكام» للضياء المقدسي في سياق هذه الأحاديث، فاستوفى أحاديث «باب في كراهية المسألة» (٣٢٥٤-٣٢٧٥) مرتبةً مع زيادة بعض الأحاديث.

(٣) برقم (١٠٤١).

(٤) البخاري (١٤٧٠) - واللفظ له - ومسلم (١٠٤٢).

(٥) برقم (١٠٤٢/١٠٦).

أحدكم فيحطب على ظهره^(١)، فيتصدق به، ويستغني به عن الناس = خيرٌ من أن يسأل رجلاً أعطاه أو منعه، ذلك بأنَّ اليد العليا أفضل من اليد السفلى. وابدأ بمن تعول». زاد الإمام أحمد^(٢): «ولأن يأخذ ترابًا فيجعله في فيه خيرٌ له من أن يجعل في فيه ما حَرَّمَ الله عليه».

وفي «صحيح البخاري»^(٣) عن الزبير بن العوام عن النبي ﷺ قال: «لأن يأخذ أحدكم حبله، فيأتي بحزمة من الحطب»^(٤) على ظهره فيبيعها، فيكفَّ الله بها وجهه = خيرٌ له من أن يسأل الناس، أعطوه أو منعوه».

وفي «الصحيحين»^(٥) عن أبي سعيد الخدري أنَّ ناسًا من الأنصار سألوا رسول الله ﷺ فأعطاهم، ثمَّ سألوه فأعطاهم، ثمَّ سألوه فأعطاهم، حتَّى نفدَ ما عنده، فقال لهم حين أنفق كلَّ شيءٍ بيديه: «ما يكون عندي من خيرٍ فلن أدَّخره عنكم، ومن يستعِفَّ يُعِفِّه الله، ومن يستغنٍ يُغْنِه الله، ومن يتصَبَّرْ يصَبِّرْهُ الله. وما أعطي أحدٌ عطاءً خيرًا وأوسع من الصبر».

وعن عبد الله بن عمر أنَّ رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر – وذكر

(١) «خيرٌ له من أن يأتي رجلاً...» إلى هنا ساقط من ع لانتقال النظر.

(٢) في «مسنده» (٧٤٩٠) من طريق ابن إسحاق، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة. إسناده حسن إن سلم من تدليس ابن إسحاق.

(٣) برقم (١٤٧١).

(٤) في هامش ش أشار الناسخ إلى أن لفظه في نسخة الصغاني من «صحيح البخاري»: «بحزمة حطب». وهو في رواية أبي ذر الهروي كذلك، ولغيره: «بحزمة الحطب». انظر: «إرشاد الساري» (٦٠/٣).

(٥) البخاري (١٤٦٩، ٦٤٧٠) ومسلم (١٠٥٣).

الصدقة والتعفف والمسألة -: «اليد العليا خيرٌ من اليد^(١) السفلى»، فاليد العليا: المنفقة، والسفلى هي السائلة». رواه البخاري ومسلم^(٢).

وعن حكيم بن حزام قال: سألت رسول الله ﷺ فأعطاني، ثم سألته فأعطاني، ثم قال: «يا حكيم، إنَّ هذا المال خضرةٌ حلوةٌ، فمن أخذه بسخاوةٍ نفسٍ بورك له فيه، ومن أخذه بإشرافٍ نفسٍ لم يبارك له فيه، وكان^(٣) كالذي يأكل ولا يشبع، واليد العليا خيرٌ من اليد السفلى». قال حكيم: فقلت: يا رسول الله، والذي بعثك بالحق، لا أرزأُ أحدًا بعدك شيئًا حتى أفارق الدنيا. وكان أبو بكرٍ يدعو حكيمًا إلى العطاء فيأبى أن يقبله منه، ثم إنَّ عمر دعاه ليعطيه فأبى أن يقبل منه شيئًا، فقال عمر: إنِّي أشهدكم يا معشر المسلمين على حكيم: إنِّي أعرض عليه حقَّه من هذا الفيء فيأبى أن يأخذه. فلم يرزأُ حكيمٌ أحدًا من الناس بعد رسول الله ﷺ حتى توفِّي. متفق على صحَّته^(٤).

وعن الشعبي قال: حدَّثني كاتب المغيرة بن شعبة قال: كتب معاوية إلى

(١) سقطت من الأصل، ل.

(٢) البخاري (١٤٢٩) ومسلم (١٠٣٣).

(٣) جاء في هامش ش حاشية نصُّها: «في نسخة الصحيح للصغاني التي كُتبت بيده ﷺ ليس لفظ: (وكان) بل كسطه وأصلح هكذا: لم يبارك له فيه كالذي يأكل ولا يشبع». قلتُ: ولم يرد هذا اللفظ (وكان) في هذا الحديث في النسخة اليونانية أيضًا كما نصَّ عليه القسطلاني في «إرشاد الساري» (٣/ ٦١)، وإنما ورد في روايات أخرى للحديث في «الصحيحين».

(٤) البخاري (١٤٧٢) - واللفظ به أشبه -، ٢٧٥٠، ٣١٤٣) ومسلم (١٠٣٥) وليس عنده قول حكيم إلى آخره.

المغيرة بن شعبة: أن اكتب إليّ بشيء سمعته من رسول الله ﷺ^(١)، فكتب إليه: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وإضاعة المال^(٢)، وكثرة السؤال». رواه البخاري ومسلم^(٣).

وعن معاوية قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُلْحِفُوا في المسألة، فوالله لا يسألني أحدٌ منكم شيئاً فتُخرج له مسألتَهُ مِنِّي شيئاً وأنا كارهٌ فيبَارِكَ له فيما أعطيتُهُ». وفي لفظٍ: «إنما أنا خازنٌ، فمن أعطيته عن طيب نفسٍ فيبَارِكَ له فيه، ومن أعطيته عن مسألةٍ وشَرِهَ كان كالذي يأكل ولا يشبع». رواه مسلم^(٤).

وعن أبي مسلم الخولاني قال: حدّثني الحبيب الأمين - أمّا هو فحبيبٌ إليّ، وأمّا هو عندي فأمين - عوف بن مالك الأشجعيّ قال: كنّا عند رسول الله ﷺ تسعة - أو ثمانية أو سبعة - فقال: «ألا تبایعون رسول الله ﷺ؟» وكُنّا حديثَ عهدٍ ببيعة فقلنا: قد بايعناك يا رسول الله، فقال: «ألا تبایعون رسول الله؟» فقلنا: قد بايعناك يا رسول الله، ثمّ قال: «ألا تبایعون رسول الله؟» قال: فبسطنا أيدينا وقلنا: قد بايعناك يا رسول الله، فعلامٌ نبايعك؟ قال: «أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، والصلوات الخمس، وتطيعوا - وأسرّ كلمة خفية -، ولا تسألوا الناس شيئاً». فلقد رأيت بعض أولئك النفس يسقط سوطٌ أحدهم

(١) في هامش ش: «بخط الصغاني في نسخه: من النبي». وهو كذلك في رواية أبي ذر وابن عساكر، كما في «إرشاد الساري» (٦٥/٣).

(٢) أشار ناسخ ش أنه في بعض نسخ البخاري: «الأموال». وهو كذلك في روايتي الحموي والمستملي. انظر: «إرشاد الساري» (٦٥/٣).

(٣) البخاري (١٤٧٧) ومسلم (٥٩٣) - بعد الحديث (١٧١٥).

(٤) برقم (١٠٣٨، ١٠٣٧).

فما يسأل أحدًا يناوله إياه. رواه مسلم^(١).

وعن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ كَذُّ يَكْذُ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ، إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا، أَوْ فِي أَمْرٍ لَا بَدَّ مِنْهُ». رواه الترمذي^(٢)، وقال: حديث حسن صحيح.

وفي «مسند الإمام أحمد»^(٣) عن زيد بن عقبة الفزاري قال: دخلت على الحجاج بن يوسف، فقلت: أصلح الله الأمير، ألا أحدثك حديثاً سمعته من سمرة بن جندب عن رسول الله ﷺ؟ قال: بلى، قال: سمعته يقول: «المسائل كَذُّ يَكْذُ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ، فَمَنْ شَاءَ أَبْقَى عَلَى وَجْهِهِ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَ، إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ رَجُلٌ ذَا سُلْطَانٍ، أَوْ يَسْأَلَ فِي أَمْرٍ لَا بَدَّ مِنْهُ».

وعن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ يَتَقَبَّلْ لِي بِوَاحِدَةٍ وَأَنْتَقَبَّلْ لَهُ بِالْجَنَّةِ؟». قال: قلت: أنا. قال: «لَا تَسْأَلُ النَّاسَ شَيْئًا». فكان ثوبان يقع سوطه وهو راكب، فلا يقول لأحد: ناولنيه، حتَّى ينزل فيتناوله. رواه الإمام أحمد وأهل السنن^(٤).

وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ فَأَنْزَلَهَا بِالنَّاسِ لَمْ تُسَدِّ فَاقَتَهُ، وَمَنْ أَنْزَلَهَا بِاللَّهِ أَوْشَكَ اللَّهُ لَهُ بِالْغِنَى: إِمَّا بِمَوْتٍ عَاجِلٍ

(١) برقم (١٠٤٣).

(٢) برقم (٦٨١)، وقد سبق تخريجه (ص ٤١٣).

(٣) برقم (٢٠١٠٦)، وهي رواية أخرى للحديث السابق، زادها المؤلف ولم ترد في «السنن والأحكام» (٣/ ٣١٥)، أو لعلها سقطت من مطبوعته.

(٤) أحمد (٢٢٣٨٥) وابن ماجه (١٨٣٧) - واللفظ لهما - وأبو داود (١٦٤٣) والنسائي (٢٥٩٠). وهو حديث صحيح، سبق تخريجه بلفظ: «مَنْ يَكْفُلُ لِي...» (ص ٤١٤).

أَوْ غَنَى عَاجِلٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ^(١)، وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَعَنْ سَهْلِ بْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَيْنَةُ بْنُ حَصْنٍ وَالْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ فَسَأَلَاهُ، فَأَمَرَ لَهُمَا بِمَا سَأَلَاهُ، وَأَمَرَ مَعَاوِيَةَ فكَتَبَ لَهُمَا بِمَا سَأَلَا. فَأَمَّا الْأَقْرَعُ فَأَخَذَ كِتَابَهُ فَلَفَّهُ فِي عِمَامَتِهِ وَانْطَلَقَ. وَأَمَّا عَيْنَةُ فَأَخَذَ كِتَابَهُ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِكِتَابِهِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أُرَانِي حَامِلًا^(٢) إِلَى قَوْمِي كِتَابًا لَا أَدْرِي مَا فِيهِ، كَصَحِيفَةِ الْمُتَمَلِّسِ^(٣)! فَأَخْبَرَ مَعَاوِيَةَ بِقَوْلِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ وَعِنْدَهُ مَا يَغْنِيهِ فَإِنَّمَا يَسْتَكْثِرُ مِنَ النَّارِ»، وَفِي لَفْظٍ: «مِنْ جَمَرِ جَهَنَّمَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يُغْنِيهِ؟ وَفِي لَفْظٍ: مَا الْغَنَى الَّذِي لَا تَبْغِي مَعَهُ الْمَسْأَلَةَ؟ قَالَ: «قَدَرُ مَا يَغْدِيهِ وَمَا يَعْشِيهِ»، وَفِي لَفْظٍ: «أَنْ يَكُونَ لَهُ شَيْعُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٤).

وَعَنْ ابْنِ الْفِرَاسِيِّ أَنَّ الْفِرَاسِيَّ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَسْأَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

(١) أَبُو دَاوُدَ (١٦٤٥) - وَاللَّفْظُ لَهُ - وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٣٢٦)، وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُهُ (ص ١٣٤).

(٢) فِي النِّسْخِ: «حَامِلٌ». وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «أُتْرَانِي حَامِلًا».

(٣) الْمُتَمَلِّسُ هُوَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْمَسِيحِ الضَّبْعِيُّ، الشَّاعِرُ الْجَاهِلِيُّ، خَالَ طَرْفَةَ بْنَ الْعَبْدِ. كَتَبَ مَلِكُ الْحَبَرَةِ عَمْرُو بْنُ الْمُنْذَرِ لَهُمَا إِلَى عَامِلِهِ بِالْبَحْرَيْنِ كِتَابًا أَوْهَمَهُمَا أَنَّهُ أَمَرَ لَهُمَا فِيهِ بِصَلَةِ، وَقَدْ كَانَ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَقْتُلَهُمَا. فَأَمَّا الْمُتَمَلِّسُ فَإِنَّهُ ارْتَابَ وَدَفَعَ صَحِيفَتَهُ إِلَى رَجُلٍ يَسْتَقِرُّهُ، فَلَمَّا عَرَفَ مَا فِيهَا نَبَذَهَا فِي النَّهْرِ وَرَجَعَ، فَضَرَبَتْ الْعَرَبُ مِثْلًا بِصَحِيفَتِهِ. وَأَمَّا طَرْفَةُ فَمَضَى بِكِتَابِهِ حَتَّى أَوْصَلَهَا إِلَى الْعَامِلِ فَقَتَلَهُ. انْظُرْ: «مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ» (١/٣٩٩).

(٤) أَبُو دَاوُدَ (١٦٢٩) - وَالْأَلْفَاظُ كُلُّهَا لَهُ - وَأَحْمَدُ (١٧٦٢٥)، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ خَزِيمَةَ (٢٣٩١) وَابْنُ حَبَانَ (٥٤٥، ٣٣٩٤) وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٦/٩٧)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قال: «لا، وإن كنت سائلاً لا بدّ فسل^(١) الصالحين». رواه النسائي^(٢).

وعن قبيصة بن المخارق الهلالي قال: تحمّلت حمالةً، فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها، فقال: «أقم حتى تأتينا الصدقة، فنأمر لك بها»، ثم قال: «يا قبيصة، إنّ المسألة لا تحلّ إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمّل حمالةً فحلّت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلّت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداداً من عيش -، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجى من قومه: لقد أصابت فلاناً فاقةً، فحلّت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال: سداداً من عيش -؛ فما سواه من المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتاً». رواه مسلم^(٣).

وعن عائذ بن عمرو أن رجلاً أتى النبي ﷺ فسأله فأعطاه، فلمّا وضع رجله على أسكفة الباب قال رسول الله ﷺ: «لو يعلمون ما في المسألة ما مشى أحدٌ إلى أحدٍ يسأله شيئاً». رواه النسائي^(٤).

(١) ع: «فاسأل».

(٢) في «الكبرى» (٢٣٧٩) و«المجتبى» (٢٥٨٧)، وأخرجه أيضاً أحمد (١٨٩٤٥) وأبو داود (١٦٤٦) والطبراني في «الكبير» (٣٣٥ / ١)، وإسناده ضعيف لجهالة بعض رواته. انظر: «ضعيف أبي داود - الأم» للألباني (١٢٧ / ٢).

(٣) برقم (١٠٤٤)، ولم يرد في «السنن والأحكام».

(٤) في «الكبرى» (٢٣٧٨) و«المجتبى» (٢٥٨٦)، وأخرجه أيضاً الروياني (٧٧٦) - ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٢٣٤ / ٨) - وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥٥٢٩)، (٥٥٣٠). وإسناده حسن في الشواهد.

وعن مالك بن نضلة قال: قال رسول الله ﷺ: «الأيدي ثلاثة: فيد الله العليا، ويد المعطي التي تليها، ويد السائل السفلى، فأعط الفضل ولا تعجز عن نفسك». رواه الإمام أحمد وأبو داود^(١).

وعن ثوبان عن النبي ﷺ: قال: «من سأل مسألة وهو عنها غني كانت شيئاً في وجهه يوم القيامة». رواه الإمام أحمد^(٢).

وعن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثٌ والذي نفس محمد بيده، إن كنت لحالفاً عليهنَّ: لا ينقص مالٌ من صدقةٍ، فتصدّقوا. ولا يعفو عبدٌ عن مظلمةٍ يبتغي بها وجه الله إلا رفعه الله بها. ولا يفتح عبدٌ باب مسألةٍ إلا فتح الله عليه باب فقر». رواه الإمام أحمد^(٣).

وعن أبي سعيد الخدري قال: سرّحتني أمي إلى رسول الله ﷺ أسأله، فأتيته فقعدت. قال: فاستقبلني فقال: «من استغنى أغناه الله، ومن استعفَّ أعفاه الله، ومن استكفى كفاه الله، ومن سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف».

(١) أحمد (١٥٨٩٠) وأبو داود (١٦٤٩)، وأخرجه أيضاً ابن خزيمة (٢٤٤٠) وابن حبان (٣٣٦٢) والحاكم (٤٠٨/١) بإسناد صحيح.

(٢) برقم (٢٢٤٢٠)، وأخرجه أيضاً الدارمي (١٦٨٥) والبخاري (٤١٥٥) والطبراني في «الكبير» (٩١/٢)، بإسناد صحيح.

(٣) برقم (١٦٧٤)، وأخرجه أيضاً البخاري (١٠٣٣) وأبو يعلى (٨٤٩) بإسناد ضعيف، فيه راوٍ متكلّم فيه وآخر مجهول. وله شواهد تعضده، منها: حديث أبي كبشة الأنماري عند أحمد (١٨٠٣١) والترمذي (٢٣٢٥) والطبراني (٣٤١/٢٢) بإسناد ضعيف بنحوه، وحديث أبي هريرة عند مسلم (٢٥٨٨) بذكر الأول والثاني، وحديثه أيضاً عند أحمد (٩٤٢١) وابن حبان (٣٣٨٧) بذكر الثالث فقط. وانظر: «الصحيحة» (٢٥٤٣).

فقلت: ناقتي الياقوتة خير من أوقية، ولم أسأله. رواه الإمام أحمد وأبو داود^(١).

وعن خالد بن عديّ الجهنّي عن رسول الله ﷺ قال: «من جاءه من أخيه معروف من^(٢) غير إشرافٍ ولا مسألةٍ فليقبله ولا يردّه، فإنّما هو رزقٌ ساقه الله إليه». رواه الإمام أحمد^(٣).

فهذا أحد المعنيين في قوله^(٤): إنّ من شرط الرّضا ترك الإلحاح في المسألة، وهو أليق المعنيين وأولاهما^(٥)، لأنّه قرنه بترك الخصومة مع الخلق، فلا يخاصمهم في حقّه ولا يطلب منهم حقوقه.

والمعنى الثاني: أنّه لا يلحّ في الدعاء ولا يبالغ فيه، فإنّ ذلك يقدح في رضاه. وهذا يصحّ من وجهٍ دون وجهٍ، فيصحّ إذا كان الداعي يلحّ في الدّعاء

(١) أحمد (١١٠٦٠) وأبو داود (١٦٢٨)، وأخرجه أيضًا النسائي (٢٥٩٥) والدارقطني (١٩٨٨)، وإسناده حسن. وقد روي بعضه في «الصحيحين» من طريق آخر عن أبي سعيد، وقد سبق قريبًا. وانظر: «الصحيحة» (٢٣١٤).

(٢) في النسخ عدا ع: «عن»، والمثبت لفظ المصادر.

(٣) في «المسند» (١٧٩٣٦)، وأخرجه أيضًا أبو يعلى (٩٢٥) وابن حبان (٣٤٠٤) والحاكم (٦٢/٢)، من حديث بُسر بن سعيد عن خالد بن عدي الجهنّي. ورجاله ثقات، إلا أن أبا حاتم أعلّه - كما في «العلل» (٦٣١) - فقال: «هذا خطأ، إنما يروى عن بُسر بن سعيد، عن ابن الساعدي، عن عُمر عن النبي ﷺ». ومن هذا الوجه أخرجه مسلم (١٠٤٥/١١٢). ولحديث عمر طرق أخرى عند البخاري (١٤٧٣)، (٧١٦٣، ٧١٦٤) ومسلم (١٠٤٥/١١٠، ١١١).

(٤) أي: قول صاحب «المنازل»، ولفظه كما سبق: «وبالخلاص من المسألة والإلحاح».

(٥) في النسخ عدا ج، ن، ع: «وأولاهما».

بأغراضه وحظوظه العاجلة. وأمّا إذا ألحَّ على الله في سؤاله ما فيه رضاه والقرب منه، فإنّ ذلك لا يقدر في مقام الرّضا أصلاً.

وفي الأثر: «إنَّ الله يحبُّ المُلحِّين في الدعاء»^(١).

وقال أبو بكر الصديق للنبي ﷺ يوم بدر: يا رسول الله، قد ألححت على ربّك، كفّك بعض مناشدتك لربّك^(٢). فهذا الإلحاح عين العبوديّة.

وفي «سنن ابن ماجه»^(٣) من حديث أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من لم يسأل الله يغضب عليه».

فإذا كان سؤاله يُرضيه لم يكن الإلحاح فيه منافياً لرضاه، وحقيقة الرّضا: موافقته سبحانه في رضاه. بل الذي ينافي الرّضا: أنه يلحّ عليه متحكّماً عليه، متخيّراً عليه^(٤) ما لا يعلم هل يرضيه أم لا؟ كمن يلحّ على ربّه في ولاية

(١) روي عن عائشة مرفوعاً، ولا يصحّ. أخرجه الفارسي في «المعرفة والتاريخ» (٢/٤٣١) والعقيلي في «الضعفاء» (٦/٤٣٧) والطبراني في «الدعاء» (٢٠) وابن عدي في «الكامل» (١٠/٤٥٣) والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٠٦٩) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٧٣) من طرق عن بقة بن الوليد عن يوسف بن السّفَر - صرّح به بقة في بعض الطرق ودلّسه في أخرى - عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة. إسناده وإه بمرة، يوسف بن السفر متروك منكر الحديث، بل متّهم بالوضع. انظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٢٠٨٧) و«الضعيفة» (٦٣٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩١٥) - وفيه موضع الشاهد - ومسلم (١٧٦٣) من حديث ابن عباس بنحوه.

(٣) برقم (٣٨٢٧)، وأبو صالح هذا ليس السّمّان الزيّات، صاحب أبي هريرة الثبت، وإنما هو الخوزي، وفيه لين كما سبق بيانه (ص ٢٨٠).

(٤) «متخيّراً عليه» سقط من ل.

شخص، أو إغنائه، أو قضاء حاجته. فهذا ينافي الرضا، لأنَّه ليس على يقين أنَّ مرضاة الربِّ في ذلك.

فإن قيل: فقد يكون للعبد حاجةٌ يباح له سؤالها، فيلحُّ على ربِّه في طلبها حتَّى يُفْتَحَ له من لذيذ مناجاته وسؤاله، والدُّلُّ بين يديه وتملُّقه، والتوسُّل إليه بأسمائه وصفاته وتوحيده، وتفريغ القلب له، وعدم تعلُّقه في حاجته بغيره = ما لم يحصل له بدون الإلحاح، فهل يكره له هذا الإلحاح وإن كان المطلوب حظًّا من حظوظه؟

قيل: ها هنا ثلاثة أمور:

أحدها: أن يفنى بمطلوبه وحاجته عن مراد ربِّه ورضاه منه، ويجعل الربَّ تعالى وسيلةً إلى مطلوبه، بحيث يكون أهمُّ إليه منه. فهذا ينافي كمال الرضا به وعنه.

الثاني: أن يُفْتَحَ على قلبه حال السؤال من معرفته ومحَبَّته والدُّلُّ له والخضوع والتملُّق ما ينسيه حاجته، ويكون ما فُتِحَ له من ذلك أحبَّ إليه من حاجته بحيث يحبُّ أن تدوم له تلك الحال، وتكون أثر عنده من حاجته، وفرحُه بها أعظم من فرحه بحاجته لو عجَّلت له وفاته ذلك. فهذا لا ينافي رضاه.

قال بعض العارفين: إنَّه لتكون لي الحاجة إلى الله، فأسأله إيَّاه، فيفتح عليَّ من مناجاته ومعرفته والتدُّلُّ له والتملُّق بين يديه ما أحبُّ معه أن يؤخَّر قضاءها، وتدوم لي تلك الحال.

وفي أثر: «إنَّ العبد ليدعو ربَّه، فيقول الله لملائكته: اقضوا حاجةَ عبدي

وأخروها، فإنِّي أحبُّ أن أسمع دعاءه. ويدعوه آخر فيقول الله لملائكته: اقضوا حاجته وعجلوها له، فإنِّي أكره صوته»^(١).

وقد روى الترمذي وغيره^(٢) عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله يحبُّ أن يُسأل، وأفضل العبادَةِ انتظار الفرج».

وروى أيضًا^(٣) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من سرَّه

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٥٠٨) بإسناد صحيح عن ثابت البناني عن عبيد الله بن عبيد مقطوعاً بلفظ: «إن جبريل يוכל بالحوائج، فإذا سأل المؤمن ربَّه، قال: احبس احبس، حباً لدُعائه أن يزداد. وإذا سأل الكافر قال: أعطه أعطه، بغضاً لدُعائه». وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٩٥٦١) من طريق آخر عن ثابت البناني بلاغاً.

وروي مرفوعاً ولا يصحُّ. أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (بغية الباحث: ١٠٦٨) - ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٩٥٦٢) - من حديث جابر، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧١٥٥) من حديث رجل من الأنصار، وإسناد كليهما وإه بمرّة. (٢) الترمذي (٣٥٧١) وابن عدي في «الكامل» (٣/٣٣٦) والطبراني في «ال الكبير» (١٠١/١٠) وفي «الأوسط» (٥١٦٩) والبيهقي في «الشعب» (١٠٨٦) من طريق حماد بن واقد، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله. قال الترمذي: «هكذا روى حماد بن واقد هذا الحديث، وحماد ليس بالحافظ وقد خولف في روايته، فرواه أبو نعيم عن إسرائيل، عن حكيم بن جبير، عن رجل عن النبي ﷺ مرسلًا، وهو أشبه» اهـ باختصار. وكذا رواه وكيع عن إسرائيل به، أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦/٦٧٠). وهذا الطريق المحفوظ وإه، فإن حكيم بن جبير ضعيف الحديث متروك. وانظر: «الضعيفة» (٤٩٢، ١٥٧٢).

(٣) أي: الترمذي (٣٣٨٢) وضعَّه بقوله: هذا حديث غريب، وأخرجه أيضًا أبو يعلى (٦٣٩٦) وابن عدي في «الكامل» (٨/٤٨٢) والطبراني في «الدعاء» (٤٥) من الطريق نفسه، فيه عُبيد بن واقد، ضعيف، قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه.

=

أن يستجيب الله له عند الشدائد، فليكثر الدعاء في الرخاء».

وروى أيضًا^(١) من حديث أنسٍ أن رسول الله ﷺ قال: «ليسأل أحدكم ربّه حاجته، حتى يسأله الملح، وحتى يسأله شسع نعله إذا انقطع».

وفيه أيضًا^(٢) عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «ما سئل الله شيئًا

-
- وأخرجه أبو يعلى (٦٣٩٧) والطبراني في «الدعاء» (٤٤) والحاكم (٥٤٤/١) من طريقين آخرين يرتقي بهما إلى درجة الحسن إن شاء الله تعالى.
- (١) برقم (٣٦٠٤)، وأخرجه أيضًا البزار (٦٨٧٦) أبو يعلى في «المسند» (٣٤٠٣) وابن حبان (٨٦٦، ٨٩٤، ٨٩٥) والطبراني في «الأوسط» (٥٥٩٥) وابن عدي في «الكامل» (٨/٦٤٤) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٧٩) والضياء في «المختارة» (٩/٥) من طريقين عن جعفر بن سليمان عن ثابت البناني عن أنس. أعله الترمذي وابن عدي وغيرهما بالإرسال، أي أن الصواب رواية جعفر عن ثابت البناني عن النبي ﷺ مرسلًا. وله شاهد مُسند من حديث أبي هريرة عند مُسند في «مسنده» (المطالب: ٣٣٥٧) والبيهقي في «الشعب» (١٠٨٠) من طريقين عنه، ولكنهما واهيان لا يُفَرَّح بهما. انظر: «الضعيفة» (١٣٦٢) و«أنيس الساري» (٣٢٠٥).
- وإنما صحّ نحوه عن أمّنا عائشة موقوفًا من قولها. أخرجه أحمد في «الزهد» (ص ٢٥٢) وأبو يعلى (٤٥٦٠) والبيهقي في «الشعب» (١٠٨١) بإسناد صحيح.
- (٢) برقم (٣٥٤٨) من طريق عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر. قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي، وهو المكي المُليكي، وهو ضعيف في الحديث». والجملة الأولى منه أخرجها أيضًا ابن أبي شيبه (٢٩٧٩٦) والطبراني في «الدعاء» (١٢٩٦) والحاكم (٤٩٨/١)، والجملة الثانية أخرجها الكلاباذي في «معاني الأخبار» (٢٩) والحاكم (٤٩٣/١)، كلاتهما من الطريق نفسه، وقد تعقّب الذهبي تصحيح الحاكم في الموضوعين بضعف عبد الرحمن المُليكي. وللجملة الثانية

أَحَبُّ إِلَيْهِ مَنْ أَنْ يُسْأَلَ الْعَافِيَةَ. وَإِنَّ الدُّعَاءَ لِيَنْفَعَ مِمَّا نَزَلَ وَمِمَّا لَمْ يَنْزَلْ،
فَعَلَيْكُمْ عِبَادَ اللَّهِ بِالْدُّعَاءِ».

فَإِذَا كَانَ هَذَا مُحِبَّةَ الرَّبِّ لِلدُّعَاءِ، فَلَا يَنَافِي الْإِلْحَاحُ فِيهِ الرِّضَا.

الثالث: أَنْ يَنْقَطِعَ طَمَعُهُ عَنِ الْخَلْقِ، وَيَتَعَلَّقَ بِرَبِّهِ فِي طَلَبِ حَاجَتِهِ، قَدْ
أَفْرَدَهُ بِالطَّلَبِ، لَا يَلْوِي عَلَى مَا وَرَاءَ ذَلِكَ. فَهَذَا قَدْ يُنْشِئُ^(١) لَهُ الْمَصْلَحَةَ مِنْ
نَفْسِ الطَّلَبِ وَإِفْرَادِ الرَّبِّ بِالْقَصْدِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي قَبْلَهُ: أَنَّ ذَلِكَ قَدْ فَتَحَ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ
حَاجَتِهِ، فَهُوَ لَا يَبَالِي بِفَوَاتِهَا بَعْدَ ظَفَرِهِ بِمَا فَتَحَ عَلَيْهِ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ.

فصل

قَالَ^(٢): (الدرجة الثالثة: الرِّضَا بِرِضَا اللَّهِ، فَلَا يَرَى الْعَبْدُ لِنَفْسِهِ سَخَطًا
وَلَا رِضًا، فَيَبْعَثُهُ عَلَى تَرْكِ التَّحَكُّمِ وَحَسْمِ الْإِخْتِيَارِ وَإِسْقَاطِ التَّمْيِيزِ وَلَوْ أَدْخَلَ
النَّارَ).

إِنَّمَا كَانَتْ هَذِهِ الدَّرَجَةُ أَعْلَى مِمَّا قَبْلَهَا مِنَ الدَّرَجَاتِ عِنْدَهُ لِأَنَّهَا دَرَجَةُ
صَاحِبِ الْجَمْعِ، الْفَانِي بِرَبِّهِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَمَّا مِنْهَا، قَدْ غَيَّبَهُ شَاهِدُ رِضَا اللَّهِ
بِالْأَشْيَاءِ فِي وَقُوعِهَا عَلَى مُقْتَضَى مَشِيتِهِ عَنْ شَاهِدِ رِضَاهُ هُوَ، فَيَشْهَدُ الرِّضَا
لِلَّهِ وَمِنْهُ حَقِيقَةً، وَيَرَى نَفْسَهُ فَانِيًا ذَاهِبًا مَفْقُودًا. فَهُوَ يَسْتَوْحِشُ مِنْ نَفْسِهِ، وَمِنْ

شَوَاهِدُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَمَعَاذَ وَعِبَادَةِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَكِنَّهَا وَاهِيَةٌ. انْظُرْ: «أَنْبَسُ

السَّارِي» (١٠٩٦).

(١) ش، ع: «تَنْشَأُ».

(٢) «الْمَنَازِلُ» (ص ٤١).

صفاتها، ومن رضاها، ومن سخطها، فهو عاملٌ على التغيب عن وجوده وعمّا منه، مترام إلى العدم المحض، قد تلاشى وجوده ونفسه وصفاتها في وجود مولاه الحقّ وصفاته وأفعاله، كما يتلاشى ضوء السراج الضعيف في جرم الشمس، فغاب برضا ربّه عن رضاه هو عن ربّه في أقضيته وأقداره، وغاب بصفات ربّه عن صفاته، وبأفعاله عن أفعاله، فتلاشى وجوده وصفاته وأفعاله في جنب وجود ربّه وصفاته، بحيث صار كالعدم المحض.

وفي هذا المقام لا يرى لنفسه رضا ولا سخطاً. فيوجب له هذا الفناء تركّ التحكّم على الله بأمرٍ من الأمور، وتركّ التخيّر عليه، فتذهب مادّة التحكّم وتفتنى، وتنحسم مادّة الاختيار وتتلاشى، وعند ذلك يسقط تمييز العبد ويتلاشى. هذا تقرير كلامه.

وبعد، فهاهنا أمران:

أحدهما: أنّ هذا حالٌ يعرض، لا مقامٌ يُطلَب ويشمّر إليه. فإنّ هذه الحال متى عرضت له وارت عنه تمييزه، ولا يمكن أن يدوم له ذلك، بل يقصر زمنه ويطول ثمّ يرجع إلى تمييزه وعقله. وصاحب هذه الحال مغلوبٌ: إمّا سكران بحاله، وإمّا فانٍ عن وجوده.

والكمال وراء ذلك، وهو أن يكون فناؤه عن إرادته بإرادة ربّه منه، فيكون باقياً بوجودٍ آخر غير وجوده الطبيعيّ، وهو وجودٌ مُطَهَّرٌ كائنٌ بالله والله ومع الله، وصاحبه في مقامٍ «فبي يسمع، وببي يبصر، وببي يبطش»^(١)، قد فني

(١) جزء من الحديث القدسي: «من عادى لي وليّاً»، وقد سبق (٤٠٨/١) تخريجه وبيان أن أصله في البخاري دون هذه الزيادة، فإنها لا تثبت.

عن وجوده الطبيعيّ النفسيّ، وبقي هذا الوجود العلويّ القدسيّ، فيعود عليه تمييزه وفرقائه، ورضاه عن ربّه تعالى، ومقامات إيمانه. وهذا أكمل وأعلى من فنائه عنها كالسكران.

فإن قلت^(١): فهل يمكن وصوله إلى هذا المقام من غير درب الفناء، وعبوره إليه على غير جسره؟

قلت: اختلف في ذلك، فطائفة ظنّت أنّه لا يصل إلى البقاء وإلى هذا الوجود المطهر إلّا بعد عبوره على جسر الفناء، فعُدّوه لازماً من لوازم السير إلى الله.

وقالت طائفة: بل يمكن الوصول إلى الله^(٢) على غير درب الفناء. والفناء عندهم عارض^(٣)، لا لازم. وسببه: قوّة الوارد، وضعف المحلّ، واستجلابه بتعاطي أسبابه.

والتحقيق: أنّه لا يصل إلى هذا المقام إلّا بعد عبوره على جسر الفناء عن مراده بمراد سيّده، فما لم يحصل له هذا الفناء فلا سبيل له إلى ذلك البقاء. وأمّا فناؤه عن وجوده، فليس بشرط لذلك البقاء، ولا هو من لوازمه.

وصاحب هذا المقام هو في رضاه عن ربّه برّبّه لا بنفسه^(٤)، فيرى ذلك

(١) لعل هذا هو الأمر الثاني.

(٢) ع: «البقاء».

(٣) زاد في ع: «من عوارض الطرق».

(٤) زاد في ع: «كما هو في توكله وتفويضه وتسليمه وإخلاصه ومحبته وغير ذلك من أحواله برّبّه لا بنفسه».

كلَّه من عين المنة والفضل، مستعملاً فيه، قد أقيم لا أنه قد قام هو به. فهو
واقفٌ بين مشهد ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيرَ﴾ ﴿٢٨﴾ ومشهد ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ
يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩]. والله المستعان.



فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة الشُّكر. وهي من أعلى المنازل. وهي فوق منزلة الرِّضا، فإنه يتضمَّن الرضا وزيادة، فالرضا مندرجٌ في الشكر، إذ يستحيل وجود الشكر بدونه.

وهو نصف الإيمان كما تقدَّم، والإيمان نصفان: نصفٌ شكر، ونصفٌ صبر.

وقد أمر الله به ونهى عن ضده، وأثنى على أهله، ووصف به خواصَّ خلقه. وجعله غاية خلقه وأمره، ووعد أهله بأحسن جزائه، وجعله سببًا للمزيد من فضله، وحارسًا وحافظًا لنعمته.

وأخبر أن أهله هم المتفعون بآياته، واشتقَّ لهم اسمًا من أسمائه، فإنه سبحانه هو الشَّكور، وهو موصل للشاكر إلى مشكوره^(١)، بل يعيد الشاكر مشكورًا. وهو غاية رضا الربِّ من عبده، وأهله هم القليل من عبادِهِ.

قال تعالى: ﴿وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢].
وقال: ﴿وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢].

وقال عن خليفه إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿شَاكِرًا لِّأَنْعَمِهِ﴾ [النحل: ١٢٠ - ١٢١]. وقال عن نوح عليه السلام: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣].

(١) ل: «شُكوره».

وقال: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]. وقال: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُون﴾ [البقرة: ١٥١-١٥٢].

وقال: ﴿وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. وقال: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٧]. وقال: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [إبراهيم: ٥].

وسمى نفسه شاكراً وشكوراً، وسمى الشاكرين بهذين الاسمين، فأعطاهم من وصفه وسمّاهم باسمه، وحسبك بهذا محبةً للشاكرين وفضلاً. وإعادته للشاكر مشكوراً كقوله: ﴿إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُمْ مَشْكُورًا﴾ [الإنسان: ٢٢].

ورضا الربّ عن عبده به كقوله: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]. وقلة أهله في العالمين تدلّ على أنّهم هم خواصّه، كقوله: ﴿وَقَلِيلٌ مِنَ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

وفي «الصحيح»^(١) عن النبي ﷺ أنّه قام حتّى تورّمت قدماه، فقليل له:

(١) ع: «الصحيحين»، وهو كذلك فالحديث أخرجه البخاري (٤٨٣٦، ٤٨٣٧) ومسلم (٢٨١٩، ٢٨٢٠) من حديث المغيرة بن شعبة - واللفظ له - وعائشة.

تفعل هذا وقد غفر الله لك ما تقدّم من ذنبك وما تأخر؟ قال: «أفلا أكون عبدًا شكورًا؟».

وقال لمعاذٍ: «والله يا معاذ إنني لأحبُّك، فلا تنسَ أن تقول في دبر كلِّ صلاةٍ: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»^(١).

وفي «المسند» و«الترمذي»^(٢) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو بِهِمْ لَاءَ الْكَلِمَاتِ: «اللَّهُمَّ أعني ولا تُعن عليّ، وانصرني ولا تنصر عليّ، وامكر لي ولا تمكر عليّ، واهدني ويسر الهدى لي، وانصرني على من بغى عليّ. ربِّ اجعلني لك شكَارًا، لك ذَكَارًا، لك رهَابًا، لك مِطْوَاعًا، لك مَحَبَّتًا، إِلَيْكَ أَوَّاهًا مُنِيبًا. ربِّ تقبَّل توبتي، واغسل حَوْبتي، وأَجِب دَعْوتي، وَثَبِّت حَجَّتِي، واهدِ قلبي، وسدِّد لِساني، واسلِّ سَخِيمَةَ صَدْرِي».

فصل

وأصل الشُّكر في وضع اللِّسان: ظهور أثر الغذاء في أبدان الحيوان ظهورًا بيِّنًا، يقال: شَكَرَت الدَّابَّةُ تَشْكُرُ شَكْرًا^(٣) على وزن (سَمِنَتْ تَسْمِنُ سِمْنًا): إذا

(١) حديث صحيح، أخرجه أبو داود وغيره، وقد سبق تخريجه (١/ ١٢١).

(٢) أحمد (١٩٩٧) والترمذي (٣٥٥١) وقال: حسن صحيح. وأخرجه أيضًا البخاري في «الأدب المفرد» (٦٦٥) وأبو داود (١٥١٠) والنسائي في «الكبرى» (١٠٣٦٨) وابن ماجه (٣٨٣٠) وابن حبان (٩٤٧، ٩٤٨) والحاكم (١/ ٥١٩) والضياء في «المختارة» (١١/ ٦٠-٦٣).

(٣) ظاهر تنظير المؤلف أنه: شَكَرًا كَعَنِبٍ، ولكنَّ الذي في المعاجم أنه بفتحيتين، ولذا قالوا في فعله: إنه كـ(فَرِحَ). انظر: «النهاية» (٢/ ٤٩٤) و«تاج العروس» (١٢/ ٢٢٨، ٢٢٩).

ظهر عليها أثرُ العلف، ودابةٌ شُكُور: إذا ظهر عليها من السَّمَن فوق ما تُعطى^(١) من العلف.

وفي «صحيح مسلم»^(٢): «... حتَّى إِنَّ الدَّوَابَّ لِتَشْكُرَ من لحومهم»، أي تسمن من كثرة ما تأكل منها.

وكذلك حقيقته في العبوديّة، وهو ظهور أثر نعمة الله على لسان عبده ثناءً واعترافاً، وعلى قلبه شهوداً ومحبةً، وعلى جوارحه انقياداً وطاعة.

والشُّكر مبنِيٌّ على خمس قواعد: خضوع الشاكر للمشكور، وحبُّه له، واعترافه بنعمته، والثناء عليه بها، وأن لا يستعملها فيما يكره.

فهذه الخمسة هي أساس الشُّكر، وبنائُه عليها، فمتى عدم منها واحدةً اختلَّ من قواعد الشكر قاعدة. وكلُّ من تكلم في الشكر وحدّه، فكلامه إليها يرجع وعليها يدور.

فقليل حدّه: أنّه الاعتراف بنعمة المنعم على وجه الخضوع^(٣).

وقيل: الثناء على المحسن بذكر إحسانه.

وقيل: هو عكوف القلب على محبة المنعم، والجوارح على طاعته، وجريان اللسان بذكره والثناء عليه.

(١) ع: «تأكل وتُعطى».

(٢) ليس فيه، وإنما أخرجه أحمد (١٠٦٣٢) والترمذي (٣١٥٣) وابن ماجه (٤٠٨٠) والحاكم (٤٨٨/٤) من حديث أبي هريرة في وصف الأرض عند هلاك يأجوج ومأجوج في آخر الزمان.

(٣) به عرّفه القشيري في «الرسالة» (ص ٤٢٤)، ثم قال: «ويحتمل أن يقال» وذكر الآتي.

وقيل: هو مشاهدة المنّة، وحفظ الحرمة^(١).

وما ألطف ما قال حمدون القصّار: شكر النّعمة أن ترى نفسك فيها طفيلياً^(٢).

وقال أبو عثمان: الشُّكر معرفة العجز عن الشُّكر^(٣).

وقيل: الشُّكر إضافة النّعم إلى موليتها بنعت الاستكانة له.

وقال الجنيد: الشُّكر أن لا ترى نفسك أهلاً للنّعمة^(٤). هذا معنى قول حمدون أن يرى نفسه فيها طفيلياً.

وقال رويم: الشُّكر استفراغ الطاقة^(٥).

وقال السّبلّي: الشُّكر رؤية المنعم لا رؤية النّعمة^(٦). قلت: يحتمل كلامه أمرين:

أحدهما: أن يفنى برؤية المنعم عن رؤية نعمه.

والثاني: أن لا تحجبه رؤية نعمه ومشاهدتها عن رؤية المنعم بها. وهذا أكمل، والأوّل أقوى عندهم.

(١) ذكره القشيري (ص ٤٢٥) عن أبي بكر الورّاق.

(٢) «القشيرية» (ص ٤٢٥).

(٣) «القشيرية» (ص ٤٢٦).

(٤) «القشيرية» (ص ٤٢٦).

(٥) «القشيرية» (ص ٤٢٦).

(٦) «القشيرية» (ص ٤٢٧).

والكمال: أن تشهد النعمة والمنعم، لأنَّ شكره بحسب شهوده للنعمة، فكلَّما كان أتمَّ كان الشُّكر أكمل. والله يحبُّ من عبده أن يشهد نعمه، ويعترف^(١) بها، ويشي عليه بها، ويحبُّه عليها، لا أن يفنى عنها ويغيب عن شهودها.

وقيل: الشُّكر قيد النِّعم الموجودة، وصيد النِّعم المفقودة.

وشكر العامة على المطعم والملبس وقوت الأبدان، وشكر الخاصَّة على التوحيد والإيمان وقوت القلوب^(٢).

وقال داود: يا ربِّ، كيف أشكرك؟ وشكري نعمةٌ عليَّ من عندك تستوجب بها شكرًا، فقال: الآن شكرتني يا داود^(٣).

وفي أثرٍ آخرٍ إسرائيليٍّ: أن موسى قال يا ربِّ، خلقت آدم بيدك ونفخت فيه من روحك، وأسجدت له ملائكتك، وعلمته أسماء كلِّ شيءٍ، وفعلت وفعلت؛ فكيف أطاق شكرك؟ فقال الله عزَّ وجلَّ: علم أنَّ ذلك منِّي، فكانت معرفته بذلك شكرًا لي^(٤).

(١) في ع زيادة: «له».

(٢) نظر فيه المؤلف إلى كلام لأبي عثمان في «القشيرية» (ص ٤٢٧).

(٣) «القشيرية» (ص ٤٢٧). وأسند أحمد في «الزهد» (ص ٩١) وابن أبي الدنيا في

«الشكر» (٥) - ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٤١٠١) - وأبو نعيم في «الحلية»

(٥٦/٦) عن أبي الجَلْد البصري - أحد التابعين - أنه قرأ في بعض الكتب نحوه.

(٤) «القشيرية» (ص ٤٢٧). وأسند هناد في «الزهد» (٧٧٧) وابن أبي الدنيا في «الشكر»

(١٢) والبيهقي في «الشعب» (٤١١٣) بإسناد ضعيف عن الحسن البصري.

وقيل: الشُّكر التَّلَذُّذُ بثنائه على ما لم تستوجب من عطائه^(١).

وقال الجنيد - وقد سأله سَرِيٌّ عن الشُّكر - وهو صَبِيٌّ بعدُ: الشُّكر أن لا يستعان بشيءٍ من نعم الله على معاصيه. فقال: من أين لك هذا؟ قال: من مجالستك^(٢).

وقيل: من قَصُرَتْ يده عن المكافاة فليَطُلْ لسانه بالشكر.

والشُّكر معه^(٣) المزيّد أبداً، لقوله تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧]، فمتى لم تر حالك في مزيّدٍ فاستقبل الشُّكر.

وفي أثرٍ إلهيٍّ يقول الله تعالى: «أهل ذكري أهل مجالستي، وأهل شكري أهل زيادتي، وأهل طاعتي أهل كرامتي، وأهل معصيتي لا أقنطهم من رحمتي، إن تابوا فأنا حبيبيهم، وإن لم يتوبوا فأنا طيبيهم، أبتليهم بالمصائب لأطهرهم من المعاييب»^(٤).

وقيل: من كتم النعمة فقد كفرها، ومن أظهرها ونشرها فقد شكرها. وهذا^(٥) من قوله: ﷺ «إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدٍ بِنِعْمَةٍ أَحَبَّ أَنْ يَرَىٰ أَثَرَ نِعْمَتِهِ

(١) «القشيرية» (ص ٤٢٨) بلا نسبة.

(٢) أسنده أبو نعيم في «الحلية» (١٠/١١٩) والبيهقي في «الشعب» (٤٢٢٩) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/١٧٢) والقشيري في «الرسالة» (ص ٤٢٦، ٤٢٨) - واللفظ له - من طرق عن الجنيد به.

(٣) في جميع النسخ عدا الأصل، ع: «مع»، والظاهر أنه كان كذلك في الأصل ثم أُصلح.

(٤) سبق تخريجه (ص ٥٣).

(٥) زاد في ع: «مأخوذ».

على عبده»^(١).

وفي هذا قيل^(٢):

ومن الرزية أن شكري صامتٌ عمّا فعلت وأنّ برّك ناطقٌ
أأرى الصنيعة منك ثمّ أسرها إنّي إذا لندى الكريم لسارقٌ

فصل

وتكلّم الناس في الفرق بين الحمد والشُّكر أيُّهما أعلى وأفضل؟ وفي الحديث: «الحمد رأس الشُّكر، فمن لم يحمد الله لم يشكُرْه»^(٣).

والفرق بينهما: أنّ الشُّكر أعمُّ من جهة أنواعه وأسبابه وأخصُّ من جهة متعلّقاته، والحمد أعمُّ من جهة المتعلّقات وأخصُّ من جهة الأسباب.

ومعنى هذا: أنّ الشُّكر يكون بالقلب خضوعاً واستكانةً، وباللسان ثناءً واعترافاً، وبالجوارح طاعةً وانقياداً. ومتعلّقه: النعم دون الأوصاف الذاتية،

(١) أخرجه أحمد (١٩٩٣٤) وابن أبي الدنيا في «الشكر» (٥٠) والطبراني (١٣٥/١٨) والبيهقي في «السنن» (٢٧١/٣) و«شعب الإيمان» (٥٧٨٩) وغيرهم من حديث عمران بن حصين بإسناد جيّد. وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه بنحوه، أخرجه أحمد (٦٧٠٨) والترمذي (٢٨١٩) — وحسنه — والحاكم (١٣٥/٤) وغيرهم. وله شواهد أخرى، انظر: «نزهة الألباب» للوائي (٦/٣٣٩٤-٣٣٩٥) و«أنيس الساري» (١٢١٩).

(٢) البيتان لأبي تمام في «ديوانه» (٤٥٤/٢) و«القشيرية» (ص ٤٢٩).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٢٠٤٨١) — ومن طريقه الثعلبي في «تفسيره» (٣٧٨/٢) والبيهقي في «الشعب» (٤٠٨٥) والبغوي في «شرح السنة» (١٢٧١) — عن معمر عن قتادة عن عبد الله بن عمرو. رجاله ثقات، لكنه منقطع بين قتادة وابن عمرو.

فلا يقال: شكرنا الله على حياته وسمعه وبصره وعلمه، وهو المحمود عليها كما هو محمودٌ على إحسانه وعدله، والشُّكر يكون على الإحسان والنعم. فكلُّ ما يتعلَّق به الشُّكر يتعلَّق به الحمدُ من غير عكسٍ. وكلُّ ما يقع به الحمد يقع به الشُّكر من غير عكسٍ، فإنَّ الشُّكر يقع بالجوارح، والحمد بالقلب واللسان.

فصل

قال صاحب «المنازل» رحمه الله (١): (الشُّكر اسمٌ لمعرفة النعمة، لأنَّها السبيل إلى معرفة المنعم. ولهذا سمَّى الله تعالى الإسلام والإيمان في القرآن شكرًا).
 معرفة النعمة ركنٌ من أركان الشُّكر، لا أنَّها جملة الشُّكر، كما تقدَّم: أنَّه الاعتراف بها، والثناء عليه بها، والخضوع له ومحَبَّته، والعمل بما يرضيه فيها. لكنَّ لما كان معرفتها ركنَ الشُّكر الأعظم الذي يستحيل وجود الشُّكر بدونه = جعل أحدهما اسمًا للآخر.

قوله: (لأنَّها السبيل إلى معرفة المنعم)، يعني: أنَّه إذا عرف النعمة توصَّل بمعرفتها إلى معرفة المنعم بها. وهذا من جهة معرفة كونها نعمةً، لا من أيِّ جهة عرفها بها. ومتى عرف المُنعم أحَبَّه وجدَّ في طلبه، فإنَّ من عرف الله أحَبَّه لا محالة، ومن عرف الدُّنيا أبغضها لا محالة.

وعلى هذا يكون قوله: (الشُّكر اسمٌ لمعرفة النعمة) مستلزمًا لمعرفة المنعم، ومعرفة تستلزم محَبَّته، ومحَبَّته تستلزم شكره. فيكون قد ذكر بعض

(١) (ص ٤١).

أقسام الشُّكر باللفظ، ونَبَّه على سائرِها بالزُّوم. وهذا من حُسْن^(١) اختصاره وكمال معرفته وتصوُّره، قدَّس الله روحه.

قال^(٢): (ومعاني الشُّكر ثلاثة أشياء: معرفة النِّعمة، ثمَّ قبول النِّعمة، ثمَّ الثناء بها. وهو أيضًا من سبل العامَّة).

أمَّا معرفتها فهو إحضارها في الذَّهن ومشاهدتها وتمييزها. فمعرفتها: تحصيلها ذهناً كما حصلت له خارجاً، إذ كثيرٌ من الناس يُحسِّن إليه وهو لا يدري، فلا يصحُّ من هذا الشُّكر.

قوله: (ثمَّ قبول النِّعمة)، قبولها^(٣) هو تلقِّيها من المنعم بإظهار الفقر والفاقة إليها، وأنَّ وصولها إليه بغير استحقاقٍ منه ولا بذل ثمنٍ، بل يرى نفسه فيها كالطُّفيليِّ، فإنَّ هذا شاهدٌ بقبولها حقيقةً.

قوله: (ثمَّ الثناء بها)، الثناء على المنعم المتعلِّق بالنِّعمة نوعان: عامٌّ وخاصٌّ. فالعامُّ: وصفه بالجود والكرم، والبرِّ والإحسان، وسعة العطاء، ونحو ذلك. والخاصُّ: التَّحدُّث بنعمته، والإخبارُ بوصولها إليه من جهته، كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١].

وفي هذا التحديث المأمور به قولان:

أحدهما: أنَّه ذكر النِّعمة والإخبارُ بها وقوله: أنعم الله عليَّ بكذا وكذا.

(١) في النسخ عدا الأصل، ل: «أحسن».

(٢) (ص ٤١).

(٣) ش: «قبول النِّعمة».

قال مقاتل^(١): يعني اشكر ما ذكر من النعم عليك في هذه السورة من: جبر اليتيم، والهدى بعد الضلالة، والإغناء بعد العيلة.

والتحدث بنعمة الله شكر، كما في حديث جابر مرفوعاً: «من صنع إليه معروفٌ فليجز به، فإن لم يجد ما يجزي فليثن عليه، فإنه إذا أثنى عليه فقد شكره، وإن كتبه فقد كفره، ومن تحلى بما لم يعط كان كلابس ثوبي زور»^(٢).

فذكر أقسام الخلق الثلاثة: شاكر النعمة المشني بها. والجاحد لها الكاتم لها. والمظهر أنه من أهلها وليس من أهلها، فهو متحل بما لم يعطه.

وفي أثر آخر مرفوع: «من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله، والتحدث بنعمة الله شكر، وتركه كفر، والجماعة رحمة

(١) ابن سليمان في «تفسيره» (٣/ ٤٩٥). والمؤلف صادر عن «المعالم» للبغوي (٤/ ٤٥٨).

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٢١٥) وأبو داود (٤٨١٣) والترمذي (٢٠٣٤) وابن حبان (٣٤١٥) والبغوي في «المعالم» (٨/ ٤٥٩) - واللفظ له - من حديث شريح بن سعد عن جابر. وشريح ضعيف، ووقع في رواية الترمذي مكانه «أبو الزبير»، وهو خطأ من أحد الرواة. وله طريق أخرى عن جابر عند أبي داود (٤٨١٤) بلفظ: «من أبلي بلاءً فذكره فقد شكره، وإن كتبه فقد كفره»، وإسناده جيد. ولأول الحديث شاهد من حديث ابن عمر عند أحمد (٥٣٦٥) وأبي داود (١٦٧٢) والنسائي (٢٥٦٧) والرويان (١٤١٩) وابن حبان (٣٤٠٨) والبيهقي (٤/ ١٩٩) وغيرهم بإسناد صحيح، وفي عامة رواياته الأمر بالدعاء له - بدل الثناء عليه - عند عدم وجود ما يكافئه به. ولآخر الحديث شاهد من حديث أسماء عند البخاري (٥٢١٩) ومسلم (٢١٣٠).

والفرقة عذاب»(١).

والقول الثاني: التحدّث بالنّعمة المأمور به في هذه الآية هو الدعوة إلى الله، وتبليغ رسالته، وتعليم الأُمَّة. قال مجاهدٌ: هي النبوة. قال الزجاج: أي بلّغ ما أرسلت به، وحدّث بالنبوة التي آتاك الله. وقال الكلبي: هو القرآن، أمره أن يقرأه(٢).

والصواب أنّه يعمُّ النوعين، إذ كلُّ منهما نعمةٌ مأمورٌ بشكرها والتحدّث بها، وإظهارها من شكرها.

قوله: (وهو أيضًا من سبل العامة)، يا ليت الشيخ صان كتابه عن هذا التعليل وجعل نصف الإسلام والإيمان من أضعف السبيل.

بل الشُّكر سبيل رسل الله وأنبيائه وأخصّ خلقه وأقربهم إليه. ويا عجبًا، أيّ مقام أرفع من الشُّكر الذي يندرج فيه جميع مقامات الإيمان، حتى المحبّة والرّضا والتوكّل وغيرها؟! فإنّ الشُّكر لا يصحّ إلا بعد حصولها. وتالله ليس لخواصّ الله وأهل القُرب منه سبيلٌ أرفع من الشُّكر ولا أعلى.

ولكن الشيخ وأصحاب الفناء كلّهم يرون أن فوق هذا مقامًا أجلّ منه

(١) أخرجه عبد الله في زوائد «مسند أبيه» (١٨٤٤٩) والبزار (٣٢٨٢) والطبراني في «الكبير» (٨٤/٢١)، والثعلبي في «الكشف والبيان» (٥١٨/٢٩) - ومن طريقه البغوي في «المعالم» (٤٥٩/٨) والمؤلف صادر عنه - والبيهقي في «الشعب» (٨٦٩٨) من حديث النعمان بن بشير بإسناد حسن غريب. انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٥١/٩) و«الجرح والتعديل» (٤٠٣/٩).

(٢) النقل من «معالم التنزيل» (٤٥٨/٨). وقول مجاهد أسنده الطبري (٤٩٠/٢٤). وقول الزجاج في «معانيه» (٣٤٠/٥).

وأعلى، لأنَّ الشُّكر يتضمَّن نوع دعوى، وأنَّه شكر الحقَّ على إنعامه، ففي الشاكر بقيَّة من بقايا رسمه لم يفنَ عنها^(١). فلو فني عنها بتحقيقه أنَّ الحقَّ سبحانه هو الذي شكر نفسه بنفسه، وأنَّ من لم يكن كيف يشكر من لم يزل = علم أنَّ الشُّكر من منازل العامَّة.

ولو أنَّ السُّلطان كسا عبداً من عبيده ثوباً من ثيابه، فأخذ يشكر السُّلطان على ذلك = لعدَّ مخطئاً، مسيئاً للأدب، فإنَّه مدَّع بذلك مكافأة السُّلطان بشكره، فإنَّ الشُّكر مكافأة، والعبد أصغر قدرًا من المكافأة. والشُّهود للحقيقة يقتضي اتِّحاد^(٢) نسبة الأخذ والعطاء، ورجوعها إلى وصف المعطي وحوله وقوَّته، فالخاصَّة يسقط عندهم الشُّكر بالشُّهود، وفي حقِّهم ما هو أعلى منه.

هذا غايةُ تقرير كلامهم، وكسوَّته أحسن عبارة لئلاَّ يُتعدَّى^(٣) عليهم بسوء التعبير الموجب للتنفير. ونحن معنا العصمة النافعة: أنَّ كلَّ أحدٍ غير المعصوم فمأخوذٌ من قوله ومتروك، وكلُّ سبيلٍ لم يوافق سبيله فمهجورٌ غير مسلولٍ.

فأمَّا تضمَّن الشُّكر لنوع دعوى، فإنَّ أريد بهذه الدعوى إضافته^(٤) الفعل إلى نفسه، وأنَّه كان به، وغاب بذلك عن كونه بحول الله وقوَّته ومُنَّته على عبده = فلعمر الله هذه علَّة مؤثرة ودعوى كاذبة.

(١) ع: «لم يتخلص عنها ويفرغ منها».

(٢) ش: «إيجاد»، خطأ.

(٣) هذا مقتضى النقط في ل، ش. والسياق يحتمل: «تتعدَّى».

(٤) ع: «إضافة العبد».

وإن أريد أن شهوده لشكره شهوداً لنعمة الله عليه به، وتوفيقه له فيه، وإذنه له به^(١) ومشيتته، ومنته عليه، فشهد عبوديته وقيامه بها وكونها بالله = فأني دعوى في هذا؟ وأيُّ علة؟

نعم، غايته أنه لا يجامع الفناء^(٢)، فكان ماذا؟! أنتم جعلتم الفناء غايةً، فأوجب لكم ما أوجب، وقدّمتموه على ما قدّمه الله ورسوله، فتضمّن ذلك تقديم ما آخر، وتأخير ما قدّم. وإلغاء ما اعتبر، واعتبار ما ألغى. ولولا منّة الله على الصادقين منكم بتحكيم الرّسالة والتقيّد بالشرع لكان أمراً غير هذا، كما جرى لغير واحدٍ من السالكين على هذه الطريق الخطرة، فلا إله إلا الله، كم بها^(٣) من قتيلٍ وسليبٍ، وجريحٍ وأسيرٍ^(٤)!

وأما أن^(٥) الشاكر فيه بقيّة من بقايا رسمه، فيقال: إذا كانت هذه البقيّة محضّ العبوديّة ومركبها والحاملة لها، فأني نقص في هذا؟ فإنّ العبوديّة لا تقوم بنفسها، وإنّما تقوم بهذا الرسم، فلا نقص في حمل العبوديّة عليه والسّير به إلى الله.

نعم، النقص كلّ النقص: حمل الشهوة^(٦) والحظّ المخالف لمراد الربّ

(١) ع: «وإرادته» مكان «وإذنه له به».

(٢) زاد في ع: «ولا يخوض تيّاره».

(٣) ع: «فيها».

(٤) زاد في ع: «وطريد».

(٥) ع: «وأما قولكم: إن».

(٦) ع: «حمل النفس والشهوة».

تعالى الديني^(١) على هذا الرسم والسَّير به إلى النفس. ولعلَّ العامل على الفناء بهذه المثابة، وهو ملبوس عليه؛ فالعارف يستقصي التفتيش عن كمائن النفس.

وأما قولكم: كيف يشكر من لم يكن من لم يزل؟ فهذا بالشَّطح أليق منه بالمعرفة، فإنَّ من لم يزل إذا أمر من لم يكن بالشكر، ورضيه منه وأحبَّه، وأثنى عليه به، واستدعاه واقتضاه منه، وأوجب له به المزيد، وأضافه إليه، واشتقَّ له منه الاسم، وأوقع عليه به الحكم، وأخبر أنَّه غاية رضاه منه، وأمره مع ذلك أن يشهد أنَّ شكره به وبإذنه ومشيتته وتوفيقه = فهذا شكر من لم يكن لمن لم يزل، وهو محض العبودية.

وأما ضرب مثل كسوة السُّلطان لعبده وأخذه في الشُّكر له مكافأة، فهذا من أبطل الأمثلة عقلاً ونقلاً وفطرة، وهو الحجاب الذي أوجب لمن قال: (إنَّ شكر المنعم لا يجب عقلاً) ما قال، حتَّى زعم أنَّ شكره قبيحٌ عقلاً ولولا الشرع لما حَسُن الإقدام عليه، وضَرَبَ هذا المثل الذي ضربتموه بعينه^(٢).

وهذا من القياس الفاسد المتضمَّن قياس الخالق على المخلوق. وبمثله عبَدَت الشمس والقمر والأوثان^(٣)، إذ قال المشركون: جناب العظيم لا يُهَجَم عليه بغير وسائل ووسائل. وسرت هاتان الرقيقتان فيمن فسد من أهل التعبُّد وأهل النظر والبحث، والمعصوم من عصمه الله.

(١) ش: «الذي بني»، تحريف.

(٢) كأنه يشير إلى الآمدي. انظر: «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ٩٠).

(٣) وفي ذلك يقول ابن سيرين: «أول من قاس إبليس، وما عبَدَت الشمس والقمر إلا بالمقاييس». أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٩٥٦) والدارمي (١٩٥).

فيقال: الفرق من وجوه كثيرة جدًا تفوت الحصر.

منها: أن الملك محتاجٌ فقيرٌ إلى من أنعم عليه، لا يقوم ملكه إلا به، فهو محتاجٌ إلى معاوضته بتلك الكسوة - مثلاً - خدمةً له، وحفظاً له، وذباً عنه، وسعيًا في تحصيل مصالحه، فكسوته له من باب المعاوضة والمعاونة، فإذا أخذ في شكره فكأنه جعل ذلك ثمنًا لنعمته وليس بتمنٍ لها.

وأما إنعام الربِّ على عبده بإحسانٍ إليه وتفضلٍ عليه، ومجرد امتنانٍ، لا حاجةٍ منه إليه، ولا لمعاوضةٍ، ولا لاستعانةٍ به، ولا يتكثر^(١) به من قلّة، ولا يتعزّز به من ذلّة، ولا يتقوّى به من ضعفٍ؛ سبحانه وبحمده.

وأمره له بالشُّكر أيضًا: إنعامٌ آخر عليه، وإحسانٌ منه إليه، إذ منفعة الشُّكر ترجع إلى العبد^(٢) لا إلى الله، والعبد هو الذي ينتفع بشكره، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ [النمل: ٤٠]، فشكره^(٣) إحسانٌ منه إلى نفسه، فلا يُدْمُ ما أتى به من ذلك وإن كان لا يحسن مقابلة المنعم به^(٤)، فإنه إنما هو محسنٌ إلى نفسه بالشُّكر، لا أنه مكافئٌ به لنعم الربِّ، فالربُّ لا يكافئ أحدًا^(٥) نعمه أبدًا، ولا أقلّها^(٦)؛ فالله أحسن إلى عبده بنعمه،

(١) ع: «ليتكثّر»، وكذا الأفعال الآتية.

(٢) زاد في ع: «دنيا وآخرة».

(٣) ع: «فشكر العبد».

(٤) زاد في ع: «ولا يستطيع شكره».

(٥) ع: «فالرب تعالى لا يستطيع أحد أن يكافئ».

(٦) زاد في ع: «ولا أدنى نعمة من نعمه، فإنه تعالى هو المنعم المتفضل الخالق للشكر والشاكر وما يشكر عليه، فلا يستطيع أحد أن يحصي ثناءً عليه، فإنه هو المحسن إلى عبده...».

وأحسن إليه بأن أوزعه شكرها، فشكره نعمةً منه^(١) تحتاج إلى شكرٍ آخر، وهلّم جرًّا.

ومن تمام نعمته سبحانه وعظيم برّه وكرمه وجوده: محبّته له على هذا الشُّكر، ورضاه منه به، وثناؤه عليه به؛ ومنفعته وعائدته^(٢) مختصةً بالعبد، لا تعود منفعة على الله. وهذا غاية الكرم الذي لا كرم فوقه، يُنعم عليك ثم يُوزعك شكر النعمة ويرضى عنك بذلك، ثم يعيد إليك منفعة شكرك ويجعله سببًا لك لاتصال نعمه والزيادة منها^(٣).

وهذا الوجه وحده يكفي^(٤)، وبه يتنبّه اللبيب على ما بعده.

وأما كون الشُّهود يسقط الشُّكر، فلعمّر الله إنّه إسقاطٌ لحقّ المشكور بحظّ المشاهد. نعم، بحظّ عظيم متعلّق بالحقّ عزّ وجلّ، لا حظّ سفليّ متعلّق بالكائنات، ولكنّ صاحبه قد سار من حرم إلى حرم.

وكان يقع لي هذا القدر منذ زمانٍ، ولا أتجاسر على التصريح به، لأنّ أصحابه يرون من ذاكرهم به بعين الفرق الأوّل، فلا يُصغون إليهم البتّة، لا سيّما وقد ذاقوا حلاوته ولذّته، ورأوا تخبيط أهل الفرق الأوّل وتلوّثهم بنفوسهم وعوالمها، وانضاف إلى ذلك أن جعلوه غايةً، فتركّب من هذه الأمور ما تركّب. وإذا لاحت الحقائق فليقل القائل ما شاء.

(١) ع: «نعمّة من الله أنعم بها عليه».

(٢) ج، ن: «فائدته».

(٣) السياق في ع: «سببًا لتوالي نعمه واتصالها إليك والزيادة على ذلك منها».

(٤) زاد في ع: «اللبيب» هنا، وحذفه من الجملة الآتية.

فصل

قال^(١): (وهو على ثلاث درجات. الدرجة الأولى: الشُّكر على المحابِّ. وهذا شكرٌ تشاركت فيه المسلمون واليهودُ والنصارى والمجوس. ومن سعة رحمة الباري سبحانه أنه عدَّه شكرًا، ووعد عليه الزَّيادة، وأوجب فيه المثوبة).

إذا عُلِّمت حقيقةُ الشكر وأنَّ جزء حقيقته الاستعانةُ بنعم المنعم على طاعته ومرضاته = عُلِّم اختصاص أهل الإسلام بهذه الدرجة، وأنَّ حقيقة الشُّكر على المحابِّ ليست لغيرهم.

نعم، لغيرهم منها بعض أركانها وأجزائها، كالاعتراف بالنَّعمة والثناء على المنعم بها، فإنَّ جميع الخلق في نعم الله، وكلُّ من أقرَّ بالله وتفرَّد به بالخلق والإحسان فإنَّه يضيف نعمته إليه، لكنَّ الشأن في تمام حقيقة الشُّكر، وهو الاستعانة بها على مرضاته^(٢).

وقد عُرِف مراد الشيخ، وهو أنَّ هذا شكر مشترك، وهو الاعتراف بنعمه سبحانه، والثناء عليه بها، والإحسانُ إلى خلقه منها. وهذا بلا شكٍّ يوجب حفظها عليهم والمزيد منها. فهذا الجزء من الشُّكر مشتركٌ. وقد تكون ثمرته في الدُّنيا بعاجل الثواب، وفي الآخرة بتخفيف العقاب، فإنَّ النار درجاتٌ ودرجاتُ أهلها في العقوبة مختلفة.

(١) «المنازل» (٤١) و«شرح التلمساني» (ص ٢٣٣) واللفظ به أشبه.

(٢) زاد في ع: «وقد كتبت عائشة إلى معاوية أن أقل ما يجب للمنعم على من أنعم عليه أن لا يجعل ما أنعم عليه سبيلًا إلى معصيته». ولم أجد من أسند كتاب عائشة رَوَّاهُ عَنْهَا أو ذكره.

فصل

قال^(١): (الدرجة الثانية: الشُّكر في المكاره، وهذا ممَّن تستوي عنده الحالات: إظهارًا^(٢) للرِّضا، وممَّن يميِّز^(٣) بين الأحوال: كظم الغيظ والشكوى، ورعاية الأدب، وسلوك مسلك العلم. وهذا الشاكر أوَّل من يُدعى إلى الجنة).

يعني أن الشُّكر على المكاره أشدُّ وأصعب من الشُّكر على المحابِّ، ولهذا كان فوقه في الدرجة. ولا يكون إلَّا من أحد رجلين:

إمَّا رجلٌ لا يميِّز بين الحالات، بل يستوي عنده المكروه والمحبوب، فشكر هذا إظهارٌ منه للرِّضا بما نزل به. وهذا مقام الرِّضا.

الرجل الثاني: من يميِّز بين الأحوال، فهو لا يحبُّ المكروه، ولا يرضى بنزوله به، فإذا نزل به مكروهٌ شكر الله تعالى عليه، فكان شكره كظمًا للغيظ الذي أصابه وسترًا للشكوى، رعاية^(٤) منه للأدب وسلوكًا لمسلك العلم، فإنَّ العلم والأدب يأمران بشكر الله على السراء والضراء. فهو يسلك بهذا الشُّكر مسلك العلم، لا أنَّه شاكرٌ لله شكرٌ من رضي بقضائه كحال الذي قبله، فالذي قبله أرفع منه.

وإنَّما كان هذا الشاكر أوَّل من يدعى إلى الجنة لأنَّه قابِل المكاره التي

(١) «المنازل» (ص ٤٢).

(٢) ع: «إظهارًا»، وهو أقرب إلى لفظ «المنازل».

(٣) ل، ع: «لا يميِّز»، وكذا زاد بعضهم «لا» في الأصل فوق السطر، وهو خطأ.

(٤) ع: «ورعاية».

يقابلها أكثر الناس بالجزع والسَّخَط، وأوساطُهم بالصبر، وخاصَّتْهم بالرِّضا = فقابلها هو بأعلى من ذلك كلِّه، وهو الشُّكر. فكان أسبقهم دخولا إلى الجنة، وأوَّل من يُدعى منهم إليها.

وقسَّم أهل هذه الدرجة إلى قسمين: سابقين ومقرَّبين، بحسب انقسامهم إلى من يستوي عنده الحالات من المكروه والمحبوب، فلا يؤثر أحدهما على الآخر، بل قد فني بإيثاره ما يرضى له به ربُّه عمَّا يرضاه هو لنفسه؛ وإلى من يؤثر المحبوب، ولكن إذا نزل به المكروه قابله بالشُّكر.

فصل

قال^(١): (الدرجة الثالثة: أن لا يشهد العبدُ إلَّا المنعم، فإذا شهد المنعم عبودية^(٢) استعظم منه النِّعمة، وإذا شهد حبا استحلَّ منه الشِّدة، وإذا شهد تفريدا لم يشهد منه نعمة ولا شدة).

هذه الدرجة يستغرق صاحبها بشهود المنعم عن النِّعمة، فلا يتَّسع شهوده للمنعم ولغيره.

وقسَّم أصحابها إلى ثلاثة أقسام: أصحاب شهود العبودية، وأصحاب شهود الحب، وأصحاب شهود التفريد. وجعل لكلٍّ منهم حكما هو أولى به. فأما شهوده عبودية، فهو مشاهدة العبد للسيد بحقيقة العبودية والملك له، فإنَّ العبيد إذا حضروا بين يدي سيدهم، فإنَّهم ينسون ما هم فيه من الجاه

(١) «المنازل» (ص ٤٢).

(٢) ل، ش، ع: «عبودية»، وإليه غيِّر في الأصل. والمثبت موافق «للمنازل» و«شرح التلمساني» (ص ٢٣٤).

والقرب الذي اختصّوا به عن غيرهم باستغراقهم في أدب العبوديّة وحقّها وملاحظتهم لسيّدهم، خوفًا أن يشير إليهم بأمرٍ فيجدّهم غافلين عن ملاحظته. وهذا أمرٌ يعرفه من شاهد أحوال الملوك وخواصّهم.

فهذا هو شهود العبد للمنعم بوصف عبوديّته له، واستغراقه عن الإحساس بما حصل له منه من (١) القرب الذي تميّز به عن غيره.

فصاحب هذا المشهد إذا أنعم عليه سيّده في هذه الحال مع قيامه في مقام العبوديّة = يوجب (٢) عليه أن يستصغر نفسه في حضرة سيّده غاية الاستصغار، مع امتلاء قلبه من محبّته، فأیُّ إحسانٍ ناله منه في هذه الحالة رآه عظيمًا. والواقع شاهدٌ بهذا في حال المحبّ الكامل المحبّة، المستغرق في مشاهدة محبوبه، إذا ناوله شيئًا يسيرًا فإنّه يراه في ذلك المقام عظيمًا جدًّا، ولا يراه غيره كذلك.

القسم الثاني: يشهد الحقّ شهود محبّةٍ غالبيةٍ قاهرةٍ له، مستغرقٌ في شهوده كذلك (٣)، فإنّه يستحلي في هذه الحال الشدّة منه، لأنّ المحبّ يستحلي فعل المحبوب به. وأقلُّ ما في هذا المشهد: أن يخفّ عليه حملُ الشدائد، إن لم تسمح نفسه باستحلائها.

وفي هذا من الحكايات المعروفة عند الناس ما يغني عن ذكرها، كحال الذي كان يُضرب بالسيّاط ولا يتحرّك، حتّى ضرب في الآخر سوطًا فصاح

(١) ل: «في».

(٢) كذا في النسخ، أي: فذلك يوجب عليه.

(٣) كذا في الأصل وغيره، وأخشى أن يكون صوابه: «لذلك».

صياحاً شديداً، ف قيل له في ذلك، فقال: العين التي كانت تنظر إليّ وقت الضرب كانت تمنعني من الإحساس بالألم، فلمّا فقدتها وجدتُ ألم الضرب (١).

وهذه الحال عارضةٌ ليست بلازمة، فإنّ الطبيعة تأبى استحلاء المُنافي كاستحلاء الموافق. نعم، قد يقوى سلطان المحبّة حتّى يستحلي المحبُّ ما يستمرّه (٢) غيره، ويستخفّ ما يستثقله غيره، وكذلك يأنس بما يستوحش منه الخليّ، ويستوحش ممّا يأنس به، ويستلين (٣) ما يستوعره. وقوّة هذا وضعفه بحسب قهر سلطان المحبّة وغلبته على قلب المحبّ.

القسم الثالث: أن يشهده تفرّيداً، فإنّه لا يشهد معه نعمة ولا شدة.

يقول: إنّ شهود التفرّيد يُفني الرسم، وهذه حال صاحب الفناء المستغرق فيه، الذي لا يشهد نعمة ولا بليّة، فإنّه يغيب بمشهوده عن شهوده له، ويفنى به عنه، فكيف يشهد معه نعمة أو بليّة؟ كما قال بعضهم في هذا: من كانت مواهبه لا تتعدّى يديه فلا واهب ولا موهوب. وذلك مقام الجمع عندهم، وبعضهم يحرم العبارة عنه (٤).

وحقيقته: اصطلامٌ يرفع إحساس صاحبه برسمه، فضلاً عن رسم غيره، لاستغراقه في مشهوده وغيبته به عمّا سواه، وهذا هو مطلوب القوم.

(١) الحكاية بنحوها في «الفتوحات المكية» (٢/ ٥٢٤).

(٢) أي: يجده مُراً.

(٣) ع: «ويستأنس»، تصحيف.

(٤) انظر: «شرح التلمساني» (ص ٢٣٦).

وقد عرفت أنَّ فوقه مقامًا أعلى منه وأرفع وأجلَّ، وهو أن يصطلم بمراده عن غيره، فيكون في حال مشاهدته واستغراقه منفذًا لمراده ومراسيمه، ملاحظًا لما محبوبه ملاحظًا له من المرادات والأوامر.

فتأمل الآن عبيدين بين يدي ملكٍ من ملوك الدنيا، وهما على موقفٍ واحدٍ بين يديه، أحدهما مشغولٌ بمشاهدته فإنَّ في استغراقه في ملاحظة الملك، ليس فيه متسعٌ إلى ملاحظة شيءٍ من أمور الملك البتَّة. وآخر مشغولٌ بملاحظة حركات الملك وكلماته، وأيش أمره، ولحظاته وخوابره، ليرتب على كلٍّ من ذلك ما هو مرادٌ للملك.

وتأمل قصَّة بعض الملوك الذي كان له غلامٌ يخصُّه بإقباله عليه وإكرامه والحظوة عنده من بين سائر غلمانه، ولم يكن أكثرهم قيمةً ولا أحسنهم صورةً، فقالوا له في ذلك، فأراد السلطان أن يبيِّن لهم فضل الغلام في الخدمة على غيره، فيومًا من الأيام كان راكبًا^(١) ومعه الحشم، وبالبعد منه جبلٌ عليه ثلج، فنظر السلطان إلى ذلك الثلج وأطرق، فركض الغلام فرسه، ولم يعلم القوم لماذا ركض، فلم يلبث أن جاء ومعه شيءٌ من الثلج، فقال السلطان: ما أدراك أنني أريد الثلج؟ فقال الغلام: لأنَّك نظرت إليه، ونظر السلطان^(٢) إلى شيءٍ لا يكون عن غير قصدٍ، فقال السلطان: إنَّما أخصُّه بإكرامي وإقبالي لأنَّ لكلٍّ واحدٍ^(٣) شغلًا، وشغله مراعاة لحظاتي ومراقبة أحوالي — يعني في

(١) زاد في ع: «في بعض شؤونه».

(٢) ع: «نظر الملوك».

(٣) زاد في ع: «منكم».

تحصيل مرادي^(١).

وسمعت بعض الشُّيوخ يقول^(٢): لو قال ملكٌ لَغلامَيْن له بين يديه، مستغرفَيْن في مشاهدته والإقبال عليه: اذهبا إلى بلاد عدوِّي، فأوصلا إليهم هذه الكتب، وطالعا نيا بأحوالهم، وافعلا كيت وكيت؛ فأحدهما مضى^(٣) لوجهه وبادر ما أمربه؛ والآخر قال: أنا لا أدع مشاهدتك، والاستغراق فيك^(٤)، ودوام النظر إليك، وأشتغل^(٥) بغيرك = لكان هذا جديراً بمقت الملك له، وبغضه إيَّاه، وسقوطه من عينه؛ إذ هو واقفٌ مع مجرد حظه من الملك، لا مع مراد الملك منه، بخلاف صاحبه^(٦).

وسمعت أيضاً يقول: لو أنَّ شخصين ادَّعيا محبةً محبوبٍ، فجاءا حتى حضرا بين يديه، فأقبل أحدهما على مشاهدته والنظر إليه فقط، وأقبل الآخر على استقراء مراداته ومراضيه وأوامره ليمثلها؛ فقال: ما تريدان؟ فقال أحدهما: أريد دوام مشاهدتك والاستغراق في جمالك، وقال الآخر: أريد تنفيذ أوامرك وتحصيل مراضيك، فمرادي منك ما تريده مني^(٧)، والآخر قال: مرادي منك تمتُّعي بمشاهدتك؛ أكانا عنده سواء؟ ومن هو صاحب

(١) «القشيرية» (ص ٤٤٨).

(٢) وقد سبق أن ذكر المؤلف نحو هذا المثال في (١/ ٤٠٥ - ٤٠٦).

(٣) زاد في ع: «من ساعته».

(٤) «فيك» من ج، ن.

(٥) ع: «ولا أشتغل»، لم يفهم السياق فزاد حرف النفي.

(٦) ع: «صاحبه الأول».

(٧) زاد في ع: «لا ما أريده أنا منك».

المحبة المعلولة^(١) النفسانية، وصاحب المحبة الصحيحة الصادقة^(٢)؟

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يحكي عن بعض العارفين أنه قال: الناس يعبدون الله، والصُّوفِيَّةُ^(٣) يعبدون نفوسهم^(٤). أراد هذا المعنى^(٥)، وأنَّهم واقفون مع مرادهم من الله، لا مع مراد الله منهم، وهذا عين عبادة النفس.

فليتأمل الريب هذا الموضع حقَّ التأمل، فإنه محكٌّ وميزان. والله المستعان.



(١) زاد في ع: «المدخولة الناقصة».

(٢) زاد في ع: «التامة الكاملة؟ أهذا أم هذا؟».

(٣) ع: «وبعض الصوفية».

(٤) سبق أن نقله في منزلة التوبة (١/ ٤٠٤).

(٥) زاد في ع: «المتقدم».

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة الحياء.

قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [العلق: ١٤] (١).

وفي «الصحيحين» (٢) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مرَّ برجل وهو يعظ أخاه في الحياء، فقال: «دعه، فَإِنَّ الحياءَ من الإيمان».

وفيهما (٣) عن عمران بن الحصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «الحياء لا يأتي إلا بخير».

وفيهما (٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «الإيمان بضْعٌ وسبعون - أو: بضْعٌ وستون - شعبةً، فأفضلها: قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبةٌ من الإيمان».

وفيهما (٥) عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كان رسول الله ﷺ أشدَّ حياءً من العذراء في خدرها، فإذا رأى شيئاً يكرهه عرفناه في وجهه.

(١) بهذه الآية صَدَّرَ صاحب «المنازل» باب الحياء (ص ٤٢). وزاد في ع: «وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾، وقال تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾».

(٢) البخاري (٢٤) ومسلم (٣٦).

(٣) البخاري (٦١١٧) ومسلم (٣٧).

(٤) البخاري (٩) ومسلم (٣٥).

(٥) البخاري (٦١٠٢) ومسلم (٢٣٢٠).

وفي «الصحيح»^(١) عنه ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِوةِ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ». وفي هذا قولان:

أحدهما: أَنَّهُ أَمْرٌ تَهْدِيدٌ، ومعناه الخبر، أي: من لم يستحي صنع ما شاء.
والثاني: أَنَّهُ أَمْرٌ إِباحَةٌ، أي: انظر إلى الفعل الذي تريد أن تفعله، فإن كان ممَّا لا تستحي منه فافعله. والأوَّلُ أَصحُّ، وهو قول الأكثرين.

وفي «الترمذي»^(٢) مرفوعًا: «استحيُوا من الله حقَّ الحياء»، قالوا: إِنَّا نستحيي يا رسول الله، قال: «ليس ذلك، ولكنَّ من استحيا من الله حقَّ الحياء فليحفظ الرأس وما وعى، وليحفظ البطن وما حوى، وليذكر الموت والبلى، ومن أراد الآخرة ترك زينة الدُّنيا، فمن فعل ذلك فقد استحيا من الله حقَّ الحياء».

فصل

والحياء من الحياة، ومنه «الحيا» للمطر، لكن هو مقصور. وعلى حسب حياة القلب يكون^(٣) فيه قوَّةٌ خُلِقَ الحياء، وقَلَّةٌ الحياء من موت القلب والرُّوح، فكلُّما كان القلب أحيى كان الحياء أتمَّ.

(١) للبخاري (٦١٢٠) من حديث أبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) برقم (٢٤٥٨)، وأخرجه أيضًا أحمد (٣٦٧١) والبخاري (٢٠٢٥) وأبو يعلى (٥٠٤٧) والحاكم (٣٢٣/٤) من حديث عبد الله بن مسعود بإسناد ضعيف. قال الترمذي: «هذا حديث غريب إنما نعرفه من هذا الوجه».

وقد روي من وجوه أخرى مرفوعًا بنحوه، ولكنها طرق واهية لا يُفرح بها. انظر: تخريج محققى «المسند» و«أنيس الساري» (٣٥٠٣).

(٣) في النسخ عداش، ع: «ويكون». وفي الأصل: «ويكون يكون» مكرَّر.

قال الجنيد رحمته الله: الحياء رؤية الآلاء، ورؤية التقصير، فيتولد بينهما حالة تسمى الحياء^(١).

وحقيقته: خلقٌ يبعث على ترك القبائح، ويمنع من التفريط في حق صاحب الحق.

ومن كلام بعض الحكماء: أحيوا الحياء بمجالسة من يُستحيا منه^(٢).

وعمارة القلب بالهيبة والحياء، فإذا ذهب من القلب لم يبق فيه خير^(٣).

وقال ذو النون: الحياء وجود الهيبة في القلب مع وحشة ما سبق منك إلى ربك. والحب يُنطق، والحياء يُسكت، والخوف يُقلق^(٤).

وقال السري: إن الحياء والأنس يطرقان القلب، فإن وجدا فيه الزهد والورع وإلا رحلا^(٥).

وفي أثر إلهي يقول الله عز وجل: «ابن آدم، إنك ما استحييت مني أنسيت

(١) «شعب الإيمان» (٧٣٤٨) و«القشيرية» (ص ٤٩٣). ولعل المؤلف صادر عن «رياض الصالحين» (باب الحياء)، فإن فيه الأحاديث الأربعة الأولى التي ذكرها المؤلف بنفس السياق واللفظ، وفيه قول الجنيد هذا، والقول الآتي في حقيقة الحياء.

(٢) «القشيرية» (ص ٤٨٩)، وأسنده البيهقي في «شعب الإيمان» (٨٦٦٢) عن ابن الأعرابي قال: كان يقال.

(٣) أسنده القشيري (ص ٤٨٩) عن ابن عطاء بنحوه.

(٤) «القشيرية» (ص ٤٨٩). والشرط الأول أسنده البيهقي أيضًا في «الشعب» (٧٣٥٠). والشرط الثاني أسنده ابن عساكر في «تاريخه» (١٧ / ٤٣٠)، وفيه: «والشوق يغلغل كذا، ولعله: يقلقل» بدل «الخوف يقلقل».

(٥) أسنده القشيري (ص ٤٨٩).

الناس عيوبك، وأنسيت بقاع الأرض ذنوبك، ومحوْتُ من أم الكتاب زلَّاتك. وإلَّا ناقشتُك الحساب يوم القيامة» (١).

وفي أثر آخر: «أوحى الله إلى عيسى - عليه السَّلام -: عِظْ نفسك، فإن اتعظت، وإلَّا فاستحي مني أن تعظ الناس» (٢).

وقال الفضيل بن عياض رحمته الله: خمسٌ من علامات الشَّقوة: القسوة في القلب، وجمود العين، وقلة الحياء، والرغبة في الدنيا، وطول الأمل (٣).

وفي أثر إلهي: «ما أنصفني عبدي، يدعوني فأستحيي أن أردّه، ويعصيني ولا يستحيي مني» (٤).

وقال يحيى بن معاذ رحمته الله: من استحيا من الله مطيعًا استحيا الله (٥) منه وهو مذنب (٦). وهذا الكلام يحتاج إلى شرح. ومعناه: أن من غلب عليه خلق الحياء من الله حتّى في حال طاعته فقلبه مطرّق بين يديه إطراق مستحي خجل، فإنّه إذا وقع ذنبًا استحيا الله عزّ وجلّ من نظره إليه في تلك الحال لكرامته عليه، فيستحيي أن يرى من وليّه ومن يكرّم عليه ما يشينه عنده. وفي

(١) أسنده البيهقي في «الشعب» (٧٣٦١) والقشيري (ص ٤٩٠) عن أبي سليمان الداراني.

(٢) «القشيرية» (ص ٤٩١). أسنده أحمد في «الزهد» (ص ٧١) وأبو نعيم في «الحلية»

(٣٨٢ / ٢) عن مالك بن دينار.

(٣) أسنده ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (٢٢١) والبيهقي في «الشعب» (٧٣٥٤) والقشيري (ص ٤٩٢).

(٤) «القشيرية» (ص ٤٩٢) عن بعض الكتب.

(٥) الاسم المعظم من ج، ن، ع.

(٦) «القشيرية» (ص ٤٩٢).

الشاهد شاهدٌ بذلك، فإنَّ الرجل إذا اطلَّع على أخصَّ الناس به، وأحبَّهم إليه، وأقربهم منه من صاحبٍ أو وليٍّ أو من يحبُّه، وهو يخونه، فإنَّه يلحقه من ذلك الاطلاَّع عليه حياءٌ عجيب، حتَّى كأنَّه هو الجاني، وهذا غاية الكرم.

وقد قيل: إنَّ سبب هذا الحياء أنَّه يمثِّل نفسه أنه ^(١) الخائن ^(٢)، فيلحقه الحياء، كما إذا شاهد الرجل مضروباً ^(٣)، أو من حَصِر ^(٤) على المنبر عن الكلام، فإنَّه يخجل أيضاً تمثيلاً لنفسه بتلك الحالة.

وهذا قد يقع، ولكنَّ حياءً من اطلَّع على محبوب له ^(٥) يخونه ليس من هذا، فإنَّه لو اطلَّع على غيره ممَّن هو فارغ البال منه لم يلحقه هذا الحياء، ولا قريبٌ منه، وإنَّما يلحقه مقتُّه وسقوطه من عينه. وإنَّما سببه - والله أعلم - شدَّة تعلق قلبه ونفسه به، فينزل الوهمُ فعله بمنزلة فعله هو، ولا سيَّما إن قُدِّر حصول المكاشفة بينهما، فإنَّ عند حصولها يهيجُ خُلُق الحياء منه تكرُّماً، فعند تقديرها ينبعث ذلك الحياء. هذا في حقِّ الشاهد.

وأما حياءُ الرَبِّ من عبده - تبارك وتعالى - فذاك نوعٌ آخر، لا تدركه

(١) الأصل، ل، ش: «وهو». ولعل المثبت من ج، ن أولى.

(٢) السياق في ع: «أنَّه يمثِّل نفسه في حال طاعته كأنه يعصي الله عز وجل، فيستحي منه في تلك الحال، ولهذا شُرِع الاستغفار عقيب الأعمال الصالحة والقُرْب التي يتقرَّب بها العبد إلى الله عز وجل. وقيل: إنَّه يمثِّل نفسه خائناً». إقحام لا يمت إلى سياق المؤلف بصلة!

(٣) ع: «رجلاً مضروباً وهو صديق له».

(٤) في النسخ عدا الأصل، ل: «أُحصِر».

(٥) ع: «محبوبه وهو».

الأفهام ولا تكيّفه العقول، فإنّه حياء كرم وبرّ وجودٍ وجلالٍ، فإنّه حييّ كريمٌ يستحيي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفراً^(١)، ويستحيي أن يعذب ذا شبيّة شابت في الإسلام^(٢).

وكان يحيى بن معاذٍ رحمته الله يقول: سبحان من يذنب عبده ويستحيي هو^(٣).

وفي أثر: «من استحيا من الله استحيا الله منه»^(٤).

وقد قُسم الحياء على عشرة أوجه: حياء جنائية، وحياء تقصير، وحياء جلال^(٥)، وحياء كرم، وحياء حشمة، وحياء استصغارٍ للنفس واحتقارٍ لها،

(١) يشير إلى حديث سلمان عند أحمد (٢٣٧١٤) وأبي داود (١٤٨٨) والترمذي (٣٥٥٦) وابن حبان (٨٧٦) والحاكم (١/٤٨٧، ٥٣٥) وغيرهم مرفوعاً وموقوفاً، والصواب: الموقوف، بل في رواية صحيحة عند البيهقي في «الأسماء والصفات» (١٥٦) أنه قال: «أجد في التوراة أن الله حييّ كريم... إلخ».

(٢) لعله يشير إلى أنس مرفوعاً: «يقول الله: إني لأستحيي من عبدي وأمتي يشيان في الإسلام فأعذبهما بعد ذلك». أخرجه ابن أبي الدنيا في «العمر والشيب» (٢) والحاثر (بغية الباحث: ١٠٨٤) وأبو يعلى (٢٧٦٤) والدينوري في «المجالسة» (٣٤١١) وأبو نعيم في «الحلية» (٢/٣٨٦-٣٨٧) وغيرهم من طريقين واهيين بمرّة. انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (١/٢٧٩) و«الضعيفة» للألباني (٥٨٨٣).

(٣) «القشيرية» (ص ٤٩٢).

(٤) لم أفق عليه، ولكن يغني عنه قوله ﷺ في قصة النفر الثلاثة الذين أقبلوا على مجلسه ﷺ فجلس اثنان وذهب واحد: «وأما الآخر فاستحيا فاستحيا الله منه». أخرجه البخاري (٦٦) ومسلم (٢١٧٦) من حديث أبي واقد الليثي.

(٥) كذا في جميع النسخ، وسيأتي قريباً بلفظ «الإجلال».

وحياء محبة، وحياء عبودية، وحياء شرف وعزة، وحياء المستحي من نفسه^(١).

فأما حياء الجناية: فمنه حياء آدم لما فرَّ هاربًا في الجنة، قال الله: أفرارًا مني يا آدم؟ قال: لا يا رب، بل حياء منك^(٢).

وحياء التقصير: كحياء الملائكة الذين يسبّحون الليل والنهار لا يفترون، فإذا كان يوم القيامة قالوا: سبحانك! ما عبدناك حقَّ عبادتك^(٣).

(١) ذكر القشيري (ص ٤٩١-٤٩٢) سبعة أنواع، تابعه المؤلف في الستة الأولى، والسابع: حياء الإنعام، وفسّره بحياء الرب سبحانه.

(٢) «القشيرية» (ص ٤٩١). أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/١٥) والحاكم (٢/٢٦٢) عن الحسن بن عتيّ بن ضمرة عن أبي بن كعب مرفوعًا. قال الحاكم: «صحيح الإسناد». ظاهره كذلك، ولكنه معلول بالاختلاف عن الحسن فيه، فروي عنه مسندًا كما سبق، وروي عنه مقطوعًا، وعنه عن أبي بن كعب مرفوعًا، وعنه عن أبي موقوفًا. والموقوف أصحُّ على انقطاع فيه بين الحسن وأبي. انظر: «الزهد» لأحمد (ص ٦٣) و«الرقعة والبكاء» لابن أبي الدنيا (٣٠٢) و«تعظيم قدر الصلاة» للمروزي (٨٥٣) و«تفسير الطبري» (١٠/١١١، ١١٣) و«تاريخ دمشق» (٧/٤٠٥، ٤٠٦) و«تفسير ابن كثير» (الأعراف: ٢٢، طه: ١٢٠).

وروي أيضًا عن مجاهد مقطوعًا من قوله، أخرجه ابن أبي الدنيا في «الرقعة» (٣٢٦) وفي «العقوبات» (١٠٥) وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/١١٣) بإسناد حسن.

(٣) «القشيرية» (ص ٤٩١). وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٣٥٧) وابن الأعرابي في «معجمه» (١٨٢٧) والآجري في «الشريعة» (٨٩٤، ٨٩٥) عن سلمان الفارسي موقوفًا عليه من قوله، وإسناده صحيح. وأخرجه الحاكم (٤/٥٨٦) عن سلمان مرفوعًا، وهو خطأ من بعض الرواة، والصواب الوقف.

وروي أيضًا من حديث جابر مرفوعًا عند الطبراني في «الكبير» (٢/١٨٤) «والأوسط»

وحياء الإجلال: هو حياء المعرفة، وعلى حسب معرفة العبد برَّبّه يكون حياؤه منه.

وحياء الكرم: كحياء النبي ﷺ من القوم الذين دعاهم إلى وليمة زينب، وطوّلوا عنده، فقام واستحيا أن يقول لهم: انصرفوا^(١).

وحياء الحشمة: كحياء عليّ بن أبي طالب أن يسأل رسول الله ﷺ عن المذي لمكان ابنته منه^(٢).

وحياء الاستحقار واستصغار النفس: كحياء العبد من ربّه حين يسأله حوائجه، احتقاراً لشأن نفسه واستصغاراً لها. وفي أثرٍ إسرائيليٍّ: إنّ موسى قال: يا ربّ، إنّهُ لتعرض لي الحاجة من الدنيا، فأستحيي أن أسألك يا ربّ، فقال الله تعالى: «سلني حتّى ملح عجينك وعلف شاتك»^(٣).

وقد يكون لهذا النوع من الحياء سببان. أحدهما: استحقار السائل نفسه^(٤). والثاني: استعظامه مسؤوله.

وأما حياء المحبة: فهو حياء المحبّ من محبوبه، حتّى إنّهُ إذا خطر على قلبه في حال غيبته هاج الحياء من قلبه، وأحسّ به في وجهه، ولا يدري^(٥) ما

(٣٥٦٨) وأبي نعيم في «معرفة الصحابة» (١٤٠٣)، وإسناده ضعيف.

(١) كما في حديث أنس عند البخاري (٥١٦٣) ومسلم (٨٧/١٣٦٥) عقب الحديث (١٤٢٧).

(٢) كما في حديثه عند البخاري (٢٦٩) ومسلم (٣٠٣).

(٣) «القشيرية» (ص ٤٩٢).

(٤) زاد في ع: «واستعظام ذنوبه وخطاياها».

(٥) ش: «يدرك».

سببه. وكذلك يعرض للمحبّ عند ملاقاته محبوبه ومناجاته له روعةً شديدةً، ومنه قولهم: جمالٌ رائع. وسبب هذا الحياء والرّوعة ممّا لا يعرفه أكثر الناس. ولا ريب أنّ للمحبة سلطاناً قاهرًا للقلب أعظم من سلطان من يقهر البدن، فأين من يقهر قلبك وروحك إلى من يقهر بدنك؟ ولذلك تعجّبت الملوك والجبابة من قهرهم للخلق وقهر المحبوب لهم، وذلّهم له. فإذا فاجأ المحبوبُ محبّه ورآه بغتةً أحسّ القلب بهجوم سلطانه عليه، فاعتراه روعةٌ وخوف. وسألنا يوماً شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن هذه المسألة، فذكرت أنا هذا الجواب، فتبسّم ولم يقل شيئاً.

وأما الحياء الذي يعتريه منه وإن كان قادراً عليه كأتمته وزوجته، فسببه — والله أعلم — أنّ هذا السلطان لمّا زال خوفه عن القلب بقيت هيئته واحتشامه، فتولّد منها الحياء. وأمّا حصول ذلك له في غيبة المحبوب فظاهر، لاستيلائه على قلبه، فوهمه يغالطه عليه ويكابرّه حتّى كأنّه معه.

وأما حياء العبودية: فهو حياءٌ ممتزجٌ بين محبةٍ وخوفٍ، ومشاهدة عدم صلاح عبوديته لمعبوده، وأنّ قدره أعلى وأجلّ منها. فعبوديته له توجب استحياؤه منه لا محالة.

وأما حياء الشرف والعزّة: فحياء النفس العظيمة الكبيرة إذا صدر منها ما هو دون قدرها من بذلٍ أو عطاءٍ وإحسانٍ^(١)، فإنّه يستحيي مع بذله حياءً شرفٍ نفسٍ وعزّةٍ. وهذا له سببان:

أحدهما هذا. والثاني: استحياؤه من الآخذ^(٢)، حتّى إنّ بعض أهل

(١) ش: «أو إحسان».

(٢) زيد في ع: «حتّى كأنه هو الآخذ السائل».

الكرم لا تطاوعه نفسه بمواجهته لمن يعطيه حياءً منه. وهذا يدخل في حياء التكرُّم، لأنَّه يستحي من خجلة الآخذ.

وأما حياء المرء من نفسه: فهو حياء النفوس الشريفة العزيزة^(١) من رضاها لنفسها بالنقص وقنعها بالدُّون، فيجد نفسه مستحيًا من نفسه، حتَّى كأنَّ له نفسان^(٢)، يستحي بإحداهما من الأخرى. وهذا أكمل ما يكون من الحياء، فإنَّ العبد إذا استحيا من نفسه، فهو بأن يستحي من غيره أجدر.

فصل

قال صاحب «المنازل» رحمته الله^(٣): (الحياء من أوَّل مدارج أهل الخصوص؛ يتولَّد من تعظيم منوطٍ بودٍّ).

إنَّما جعل الحياء من أوَّل مدارج أهل الخصوص لِمَا فيه من ملاحظة حضور من يستحي منه، وأوَّل سلوك أهل الخصوص: أن يروا الحقَّ سبحانه حاضراً معهم، وعليه بناء سلوكهم.

وقوله: (إنَّه يتولَّد من تعظيم منوطٍ بودٍّ) يعني: أنَّ الحياء حالةٌ تحصل من امتزاج التعظيم بالمودَّة، فإذا اقترنا تولَّد بينهما الحياء.

والجنيد رحمته الله يقول: إنَّ تولُّده من مشاهدة النعم ورؤية التقصير^(٤).

(١) زيد في ع: «الرفيعة».

(٢) كذا في النسخ، والجادة: النصب.

(٣) (ص ٤٢).

(٤) سبق نصُّ كلامه قريباً.

ومنهم من يقول: تولّده من شعور القلب بما يستحيي منه، وشدة نفرتة عنه، فيتولّد من هذا الشعور والنّفرة حالة تسمّى الحياء.

ولا تنافي بين هذه الأقوال، فإنّ للحياء عدّة أسباب قد تقدّم ذكرها، فكلّ أشار إلى بعضها.

فصل

قال^(١): (وهو على ثلاث درجات. الدرجة الأولى: حياءٌ يتولّد من علم العبد بنظر الحقّ إليه، فيجذبه إلى تحمّل المجاهدة، ويحمّله على استقباح الجناية، ويستكفّه عن الشكوى).

يعني: أنّ العبد متى علم أنّ الربّ تعالى ناظرٌ إليه أورثه هذا العلمُ حياءً منه، يجذبه إلى احتمال أعباء الطاعة، مثل العبد إذا عمل الشُّغل بين يدي سيّده فإنّه يكون نشيطاً فيه متحمّلاً لأعبائه^(٢)، بخلاف ما إذا كان غائباً عن سيّده. والربّ تعالى لا يغيب نظره عن عبده، ولكن يغيب نظر القلب والتفاتة إلى نظره سبحانه إلى العبد^(٣).

وكذلك يحمّله على استقباح جنائته، وهذا الاستقباح الحاصل بالحياء قدرٌ زائدٌ على استقباح ملاحظة الوعيد، وهو فوقه. وأرفع منه درجة: الاستقباح الحاصل عن المحبة، فاستقباح المحبّ أتمّ من استقباح الخائف.

(١) «المنازل» (ص ٤٢) و«شرح التلمساني» (ص ٢٣٨) واللفظ له.

(٢) زاد في ع: «ولاسيما مع الإحسان من سيّده إليه ومحبه لسيّده».

(٣) زاد في ع: «فإن القلب إذا غاب نظره وقلّ التفاته إلى نظر الله - تبارك وتعالى - إليه تولّد له من ذلك قلة الحياء والقحة».

وكذلك هذا الحياء يكفُّ العبد أن يشتكي إلى غير الله، فيكون قد شكا الله إلى خلقه. ولا يمنع الشكوى إليه سبحانه، فإنَّ الشكوى إليه فقرٌ وذلٌّ وفاقَةٌ وعبوديَّةٌ، فالحياء منه^(١) لا ينافيها.

فصل

قال^(٢): (الدرجة الثانية: حياءٌ يتولَّد من النظر في علم القرب، فيدعوه إلى ركوب المحبَّة، ويربطه بروح الأنس، ويكرِّه إليه ملابسة الخلق).

النَّظَرُ في علم القرب: تحقُّق القلب بالمعيَّة الخاصَّة مع الله، فإنَّ المعِيَّة نوعان: عامَّةٌ، وهي معِيَّة العلم والإحاطة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آذَنٌ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧].

وخاصَّةٌ: وهي معِيَّة القرب، كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣]، ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]؛ فهذه معِيَّة قُربٍ تتضمَّن الموالاة والنصر والحفظ.

وكلا المعيتين مصاحبةٌ منه للعبد، لكنَّ هذه مصاحبة اِطِّلاع وإحاطة، وهذه مصاحبة موالاةٍ ونصرٍ وإعانة. ف«مع» في لغة العرب للصُّحبة اللائقة، لا تُشعر بامتزاج ولا اختلاطٍ، ولا مجاورةٍ ولا مجانبيةٍ. فمن فهم منها شيئاً من

(١) زاد في ع: «في مثل ذلك»، إقحام يفسد المعنى.

(٢) «المنازل» (ص ٤٢) و«شرح التلمساني» (ص ٢٣٨) واللفظ له.

هذا فمن سوء فهمه أتي.

وأما القرب، فلا يقع في القرآن إلا خاصًا. وهو نوعان: قربه من داعيه بالإجابة، وقربه من عابده بالإثابة.

فالأول كقوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]. ولهذا نزلت جوابًا للصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقد سألوا رسول الله ﷺ: ربُّنا (١) قريبٌ فنناجيه؟ أم بعيدٌ فنناديه؟ فأَنزل الله تعالى هذه الآية (٢).

والثاني كقول النبي ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربِّه وهو ساجد» (٣)، و«أقرب ما يكون الربُّ من عبده في جوف اللَّيْلِ» (٤). فهذا قربه من أهل طاعته.

وفي «الصحيح» (٥): عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كُنَّا مع النبي ﷺ في سفرٍ فارتفعت أصواتنا بالتكبير، فقال: «أَيُّهَا النَّاسُ، ارْزِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ، أَقْرَبُ إِلَيَّ

(١) ل: «أرْبُنَا».

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٣/ ٢٢٢-٢٢٣) وابن أبي حاتم (١/ ٣١٤) والبخاري (١/ ٢٠٤).

(٣) أخرجه مسلم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٥٧٩) والنسائي (٥٧٢) وابن خزيمة (١١٤٧) والحاكم (١/ ٣٠٩) وغيرهم من حديث عمرو بن عبسة بإسناد جيّد. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

(٥) للبخاري (٢٩٩٢) ومسلم (٢٧٠٤) واللفظ به أشبه.

أحدكم من عنق راحلته».

فهذا قربٌ خاصٌّ بالداعي دعاءُ العبادة والثناء والحمد. وهذا القرب لا ينافي كمال مباينة الربِّ لخلقه، واستواءه على عرشه، بل يجامعه ويلازمه، فإنَّه ليس كقرب الأجسام بعضها من بعضٍ - تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا -، ولكنَّه نوعٌ آخر. والعبد في الشاهد يجد روحه قريبةً جدًّا من محبوبٍ بينه وبينه مفاوز تنقطع فيها أعناق المطيِّ، ويجده أقرب إليه من جلسه، كما قيل (١):

ألا ربَّ من يدنو ويزعم أنَّه يحبُّك والنائي أحبُّ وأقرب

وأهل السنة أولياءُ رسول الله ﷺ وورثته وأحبَّاءُ الذين (٢) هو عندهم أولى بهم من أنفسهم وأحبُّ إليهم منها = يجدون نفوسهم أقرب إليه وهم في الأقطار النائية عنه من جيران حجرته في المدينة. والمحبُّون المشتاقون للكعبة البيت الحرام يجدون قلوبهم وأرواحهم أقرب إليها من جيرانها ومن حولها. هذا مع عدم تأتّي القرب منها، فكيف بمن يقرب من خلقه كيف يشاء وهو مستوٍ على عرشه؟! وأهل الذوق لا يلتفتون في ذلك إلى شبهة معطلٍ بعيدٍ من الله، خليٍّ من محبَّته ومعرفته.

والقصد: أن هذا القرب يدعو صاحبه إلى ركوب المحبَّة، وكلَّما ازداد حبًّا ازداد قربًا، فالمحبَّة بين قريين: قربٌ قبلها وقربٌ بعدها، وبين معرفتين:

(١) أنشده بعضهم وهو يؤدِّع الكعبة. انظر: «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٣٩٤).

(٢) ل، ش: «الذي».

معرفة قبلها حملت عليها ودعت إليها^(١)، ومعرفة بعدها هي من نتائجها وآثارها.

وأما (ربطه بروح الأنس)، فهو تعلّق قلبه بالأنس بالله، تعلّقًا لازمًا لا يفارقه، بل يجعل بين القلب والأنس رابطة لازمة. ولا ريب أنّ هذا يكرّهُ إليه ملابسة الخلق، بل يجد الوحشة في ملابستهم بقدر أنسه برّبّه، وقرّة عينه بحبّه، وقربه منه، فإنّه ليس مع الله غيره. فإنّ لا بسهم لا بسهم برسمه دون سرّه وروحه وقلبه، فقلبه وروحه في ملأ، وبدنه ورسمه في ملأ.

فصل

قال^(٢): (الدرجة الثالثة: حياءٌ يتولّد من شهود الحضرة، وهي التي تشوبها هيبة، ولا تقارنها تفرقة، ولا يوقف لها على غاية).

شهود الحضرة: انجذاب الرّوح والقلب من الكائنات، وعكوفه على ربّ البريّات، فهو في حضرة قربه مشاهدًا لها. وإذا وصل القلب إليها غشيته الهيبة وزالت عنه التفرقة، إذ ما مع الله سواه، فلا يخطر بباله في تلك الحال سوى الله وحده. وهذا مقام الجمعية.

وأما قوله: (ولا يوقف لها على غاية)، يعني أنّ كلّ مَنْ وصل إلى مطلوبه وظفر به وصل إلى الغاية، إلّا صاحب هذا الشهود، فإنّه لا يقف بحضرة الرّبوبيّة على غاية، فإنّ ذلك مستحيل. بل إذا شهد تلك^(٣) الحضرة التي هي

(١) زاد في ع: «ودلّت عليها».

(٢) «المنازل» (ص ٤٣) و«شرح التلمساني» (ص ٢٣٩) واللفظ له.

(٣) زاد في ع: «الروابي، ووقف على تلك الربوع، وعاین».

غاية الغايات، شارف أمراً لا غاية له ولا نهاية، والغايات والنِّهايات كُلُّها إليه تنتهي، ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ أَلْمُتَّهَىٰ﴾ [النجم: ٤٢]، فانتَهت إليه الغايات والنِّهايات. وليس له سبحانه غاية ولا نهاية، لا في وجوده، ولا في مزيده وجُوده، إذ هو الأوَّل الذي ليس قبله شيء، والآخر الذي ليس بعده شيء، ولا نهاية لمجده وحمده وعطائه. بل كلما ازداد منه قرباً لاح له من جلاله وعظمته ما لم يشاهده قبل ذلك، وهكذا أبداً لا يقف على غاية ولا نهاية. ولهذا جاء أنَّ أهل الجنة في مزيد دائم بلا انتهاء^(١)، فإنَّ نعيمهم متَّصلٌ بمن لا نهاية لفضله ولا لعطائه^(٢)، ولا لأوصافه، فتبارك ذو الجلال والإكرام!



-
- (١) قال تعالى عن أهل النار أنه يقال لهم: ﴿فَذُوقُوا فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبأ: ٣٠]، قال عبد الله بن عمرو: «هم في مزيد من العذاب أبداً»، ذكره ابن كثير في «تفسيره». فإذا كان أهل النار في مزيد من العذاب أبداً فأهل النعيم في مزيد من النعيم أبداً لا محالة. وقال يحيى بن سلام (ت ٢٠٠) في «تفسيره» (١/ ٤٥٢) عند قوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُهُمْ مِّن فَضْلِهِ﴾: «أهل الجنة أبداً في مزيد».
- (٢) زاد في ع: «ولا لمزيد».

فصل

ومن منازل ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: منزلة الصّدق. وهي منزلة القوم الأعظم الذي منه تنشأ جميع منازل السالكين، والطريق الأقوم الذي من لم يسر عليه فهو من المنقطعين الهالكين.

وبه تميّز أهل النّفاق من أهل الإيمان، وسكّان الجنان من أهل النيران. وهو سيف الله في أرضه الذي ما وضع على شيءٍ إلّا قطعه، ولا واجهه باطلاً إلّا أرداه وصرعه. من صال به لم تردّ صولته، ومن نطق به علت على الخصوم كلمته. فهو روح الأعمال، ومحكّ الأحوال، والحامل على اقتحام الأهوال، والباب الذي منه دخل الواصلون إلى حضرة ذي الجلال.

وهو أساس بناء الدّين، وعمود فسطاط اليقين. ودرجته تالية لدرجة النبوة التي هي أرفع درجات العالمين، ومن مساكنهم في الجنان تجري العيون والأنهار إلى مساكن الصّديقين، كما كان من قلوبهم إلى قلوبهم في هذه الدار مدد متّصل ومعين.

وقد أمر الله سبحانه أهل الإيمان أن يكونوا مع الصادقين، وخصّ المنعم عليهم بالنبیین والصّديقين والشّهداء والصالحين، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، وقال: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصّٰدِقِينَ وَالشّٰهَدَاءِ وَالصّٰلِحِينَ﴾، فهم أهل الرفيق الأعلى، ﴿وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

ولا يزال الله يمدُّهم بنعمه وألطافه ومزيده إحساناً منه وتوفيقاً، ولهم
مزية المعية مع الله، فإنَّ الله مع الصادقين. ولهم منزلة القرب منه، إذ درجتهم
منه ثاني درجة النبيين.

وأخبر تعالى أنَّ من صدَّقه فهو خيرٌ له، فقال: ﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ
صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٢١].

وأخبر تعالى عن أهل البرِّ - وأثنى عليهم بأحسن أعمالهم من الإيمان
والإسلام والصدقة والصبر - بأنَّهم أهل الصَّدق، فقال: ﴿وَلَكِنَّ الْإِيمَانَ
ءَامِنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلِمَلَئِكَةٍ وَلِتَلْكِتِبَ وَالتَّيِّبِينَ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ
الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]. وهذا صريحٌ في أنَّ الصَّدق
بالأعمال الظاهرة والباطنة، وأنَّ الصَّدق هو مقام الإسلام والإيمان.

وقَسَم سبحانه الناسَ إلى صادقٍ ومنافقٍ، فقال: ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ
بِصَدَقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنْفِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٤].

والإيمان أساسه الصَّدق، والنِّفاق أساسه الكذب، فلا يجتمع كذبٌ
وإيمانٌ إلَّا وأحدهما محاربٌ الآخر.

وأخبر سبحانه أنَّه في يوم القيامة لا ينفع العبد وينجيه من عذابه إلَّا صدَّقه،
قال الله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدُقُهُمْ لَّهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ
فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقال: ﴿وَالَّذِي
جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (٣٣) لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ
ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ (٣٤) لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَ لَهُمْ أَجْرَهُمْ

بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿[الزمر: ٣٣-٣٥]﴾، فالذي جاء بالصدق هو مَنْ شأنه الصدق في قوله وعمله وحاله، فالصدق: في هذه الثلاثة.

فالصدق في الأقوال: استواء اللسان على الأقوال، كاستواء السنبلة على ساقها. والصدق في الأعمال: استواء الأفعال على الأمر والمتابعة، كاستواء الرأس على الجسد. والصدق في الأحوال: استواء أعمال القلب والجوارح على الإخلاص، واستفراغ الوسع وبذل الطاقة، فبذلك يكون العبد من الذين جاؤوا بالصدق. وبحسب كمال هذه الأمور فيه وقيامها به تكون صدقيته، ولذلك كان لأبي بكر الصديق ذروة سنام الصديقية حتى سمي «الصديق» على الإطلاق. والصديق أبلغ من الصدوق، والصدوق أبلغ من الصادق.

فأعلى مراتب الصدق: مرتبة الصديقية، وهي كمال الانقياد للرسول مع كمال الإخلاص للمرسل.

وقد أمر الله سبحانه رسوله أن يسأله أن يجعل مدخله ومخرجه^(١) على الصدق، فقال: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِيْ مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِّيْ مِنْ لَّدُنْكَ سُلْطٰنًا نَّصِيْرًا﴾ [الإسراء: ٨٠].

وأخبر عن خليله إبراهيم — عليه السلام — أنه سأله أن يهب له لسان صدق في الناس^(٢)، فقال: ﴿وَاجْعَلْ لِّيْ لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِيْنَ﴾ [الشعراء: ٨٤].

(١) أي: دخوله وخروجه، ويمكن ضبطه: «مدخله ومخرجه» كما في الآية، أي: إدخاله وإخراجه.

(٢) ع: «في الآخرين».

وَبَشِّرِ عِبَادَهُ أَنَّ لَهُمْ عِنْدَهُ قَدَمَ صَدَقٍ وَمَقْعَدَ صَدَقٍ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صَدَقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢٠]، وقال: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾ فِي مَقْعَدِ صَدَقٍ﴾ [القمر: ٥٤ - ٥٥].

فهذه خمسة أشياء: مدخل الصَّدق، ومخرج الصَّدق، ولسان الصَّدق، وقدم الصَّدق، ومقعد الصَّدق.

وحقيقة الصَّدق في هذه الأشياء: هو الحقُّ الثابت، المتَّصل بالله، الموصل إلى الله. وهو ما كان به وله، من الأعمال والأقوال. وجزاء ذلك في الدُّنيا والآخرة.

فمدخل الصَّدق ومخرج الصَّدق: أن يكون دخوله وخروجه حقًّا ثابتًا بالله وفي مرضاته، متَّصلًا بالظفر بالبغية وحصول المطلوب، ضدُّ مخرج الكذب ومدخله الذي لا غاية له يوصل إليها، ولا له ساقٌ ثابتةٌ يقوم عليها، كمخرج أعدائه يوم بدرٍ، ومخرجُ الصَّدق كمخرجه هو وأصحابه في تلك الغزوة.

وكذلك مدخله المدينة كان مدخل صدقٍ بالله ولله وابتغاء مرضاة الله، فاتَّصل به التأييد والظفر والنصر وإدراكُ ما طلبه في الدُّنيا والآخرة، بخلاف مدخل الكذب الذي رام أعداؤه أن يدخلوا به المدينة يوم الأحزاب، فإنَّه لم يكن بالله ولا لله، بل محادَّةٌ لله ورسوله، فلم يتَّصل به إلَّا الخذلان والبوار.

وكذلك مدخل من دخل من اليهود المحاربين لرسول الله ﷺ حصن بني قريظة، فإنَّه لمَّا كان مدخل كذبٍ أصابه معهم ما أصابهم ^(١).

(١) كذا العبارة في النسخ إلا أن «معهم» ساقطة من ع. ولعل صوابها: «أصابهم معه ما

فكلُّ مدخلٍ ومخرجٍ كان بالله ولله، وصاحبه ضامنٌ على الله = فهو مدخل صدقٍ، ومخرج صدقٍ.

وكان بعض السلف إذا خرج من داره رفع رأسه إلى السماء، وقال: «اللهمَّ إِنِّي أعوذ بك أن أخرجَ مخرجًا لا أكون فيه ضامنًا عليك»^(١)، يريد: أن لا يكون المخرج مخرج صدقٍ.

ولذلك فُسِّر مدخل الصدق ومخرجه^(٢): بخروجه ﷺ من مكة ودخوله المدينة. ولا ريب أن هذا على سبيل التمثيل، فإنَّ هذا المدخل والمخرج من أجلِّ مداخله ومخارجه ﷺ، وإلا فمداخله ومخارجه كلُّها مداخل صدقٍ ومخارج صدقٍ، إذ هي بالله ولله، وبأمره ولا بتغاء مرضاته.

وما خرج أحدٌ من بيته ودخل سوقه أو مدخلًا آخر إلا بصدقٍ أو كذب، فمخرج كلِّ أحدٍ ومدخله لا يعدو الصدق والكذب. والله المستعان.

وأما لسان الصدق: فهو الثناء الحسن عليه من سائر الأمم بالصدق، ليس ثناءً بالكذب، كما قال عن أنبيائه ورسله^(٣): ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ

أصابتهم» أو «أصابهم ما أصابهم».

(١) لم أجده، وفي الباب ما رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٨) — رواية أبي نعيم وعبد الرزاق في «الألمالي» (٢٠٠) — ومن طريقه أحمد في «الزهد» (ص ٢٢١) — عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال: قيل لأبي هريرة: ألا تركب فتلقى معاوية؟ فقال: «إني لأكره أن أركب مركبًا لا أكون فيه ضامنًا على الله». وهو منقطع بين يحيى وأبي هريرة.

(٢) أي في آية الإسراء التي سبقت.

(٣) ع: «كما قال عن إبراهيم وذريته من الأنبياء والرسل».

عَلِيًّا ﴿[مریم: ٥٠]﴾ والمراد باللسان هاهنا: الثناء الحسن، فلمَّا كان (١) باللسان وهو محلُّه عبَّر به عنه (٢). فإنَّ اللسان يراد به ثلاثة معانٍ: هذا، واللُّغة كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقوله: ﴿وَاخْتَلَفَ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَلْوَانُهُمْ﴾ [الروم: ٢٢]، وقوله: ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، ويراد به الجارحة نفسها كقوله تعالى: ﴿لَا تَحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [القيامة: ١٦].

وأما قدم الصَّدق: ففسَّر بالجنة، وفسَّر بمحمَّد ﷺ، وفسَّر بالأعمال الصالحة (٣). وحقيقة القدم ما قدَّموه، ويقَدِّمون عليه يوم القيامة. وهم قدَّموا الأعمال والإيمان بمحمَّد ﷺ، ويقَدِّمون على الجنة التي هي جزاء ذلك، فمن فسَّره بها أراد ما يقَدِّمون عليه. ومن فسَّره بالأعمال وبالنبی ﷺ فلا تُنهم قدَّموها وقدَّموا الإيمان به بين أيديهم. فالثلاثة قدَّم صدق.

وأما مقعد الصَّدق: فهو الجنة عند الربِّ تبارك وتعالى.

ووصفُ ذلك كلِّه بالصَّدق مستلزمٌ ثبوته واستقراره، وأنَّه حقٌّ، ودوامه، ونفعه، وكمالُ عائدته؛ فإنَّه متَّصلٌ بالحقِّ سبحانه، كائنٌ به وله، فهو صدقٌ غير كذبٍ، وحقٌّ غير باطلٍ، ودائمٌ غير زائلٍ، ونافعٌ غير ضارٍّ، وما للباطل ومتعلقاته إليه سبيلٌ ولا مدخلٌ.

(١) «كان» أي: الثناء.

(٢) السياق في ع: «فلما كان الصَّدق باللسان وهو محلُّه أطلق الله ألسنة العباد بالثناء على الصادق جزاءً وفاقاً، وعبَّر به عنه».

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١٢/١٠٨-١١١).

ومن علامات الصدق: طمأنينة القلب إليه، ومن علامات الكذب: حصول الريبة، كما في «الترمذي»^(١) مرفوعاً من حديث الحسن بن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الصدق طمأنينة، والكذب ريبة».

وفي «الصحيحين»^(٢) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الصَّدَقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لِيَصْدُقَ حَتَّى يَكْتُبَ عِنْدَ اللَّهِ صَدِّيقًا، وَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ»^(٣)، وَإِنَّ الرَّجُلَ لِيَكْذِبَ حَتَّى يَكْتُبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا. فجعل الصدق مفتاح الصديقية ومبدأها، وهي غايته، فلا ينال درجتها كاذبٌ البتة لا في قوله، ولا في عمله، ولا في حاله. ولا سيَّما كاذبٌ على الله في أسمائه وصفاته بنفي ما أثبتته لنفسه، أو إثبات ما نفاه عن نفسه، فليس في هؤلاء صديقٌ أبداً.

وكذلك الكذب عليه في دينه وشرعه بتحليل ما حرَّمه، وتحريم ما لم يحرَّمه، وإسقاط ما أوجبه، وإيجاب ما لم يوجبه، وكرهه ما أحبه، واستحباب ما لم يحبه؛ كلُّ ذلك منافٍ للصديقية.

وكذلك الكذب معه في الأعمال بالتحلِّي بحلية الصادقين المخلصين الزاهدين المتوكلين وليس منهم.

فلذلك كانت الصديقية: كمال الإخلاص والانقياد والمتابعة للخبر

(١) برقم (٢٥١٨) وصححه. وأخرجه أيضاً أحمد (١٧٢٣) وأبو يعلى (٦٧٦٢) وابن خزيمة (٢٣٤٨) وابن حبان (٧٢٢) والحاكم (٩٩/٤). وهو تمام قوله ﷺ: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، فإن الصدق...».

(٢) البخاري (٦٠٩٤) ومسلم (٢٦٠٧).

(٣) «وإن الكذب يهدي إلى الفجور» ساقط من النسخ عدا ج، ن.

والأمر ظاهرًا وباطنًا، حتَّى إِنَّ صِدْقَ المتبَايعين يُحِلُّ البركةَ في بيعهما،
وكذبهما يمحَق بركة بيعهما، كما في «الصحيحين»^(١) عن حكيم بن حزام
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «البَّيعَان بالخيار ما لم يتفرَّقا، فإن صدقا
وبَيَّنَّا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما مُحقت بركة بيعهما».

فصل

في كلماتٍ في حقيقة الصِّدْق

قال عبد الواحد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الصِّدْق: الوفاء لله بالعمل^(٢).

وقيل: موافقة السِّرِّ النُّطق^(٣).

وقيل: استواء السِّرِّ والعلانية^(٤). يعني: أن الكاذب علانيته خيرٌ من
سريرته، كالمنافق الذي ظاهره خيرٌ من باطنه.

وقيل: الصِّدْق: القول بالحقِّ في مواطن الهلكة^(٥).

وقيل: كلمة الحقِّ عند من تخافه وترجوه.

وقال الجنيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الصادق يتقلَّب في اليوم أربعين مرَّةً، والمُرَّائي يثبت
على حالةٍ واحدةٍ أربعين سنةً^(٦).

(١) البخاري (٢٠٧٩) ومسلم (١٥٣٢).

(٢) «القشيرية» (ص ٤٨٣).

(٣) «القشيرية» (ص ٤٨٣).

(٤) ذكره القشيري (ص ٤٨٢) بأنه أقل الصِّدْق.

(٥) «القشيرية» (ص ٤٨٣)، وبمعناه قول الجنيد وسيأتي.

(٦) أسنده القشيري (ص ٤٨٣).

وهذا الكلام يحتاج إلى شرح، وقد يسبق إلى الذهن خلافه وأن الكاذب متلوّن، لأنّ الكذب ألوان فهو يتلوّن بتلوّنه، والصادق مستمرّ على حالة واحدة، فإنّ الصّدق واحدٌ في نفسه وصاحبه لا يتلوّن ولا يتغيّر.

لكنّ مراد أبي القاسم صحيحٌ غير هذا. فإنّ العارضات^(١) والواردات التي ترد على الصادق لا ترد على الكذاب المرائي، بل هو فارغٌ منها، فإنّه لا يرد عليه من قبل الحقّ مواردُ الصادق^(٢)، ولا يعارضه الشيطان كما يعارض الصادق^(٣)، فإنّه لا أربَ له في خربة^(٤) لا شيء فيها.

وهذه الواردات توجب تقلّب الصادق^(٥) بحسب اختلافها وتنوّعها، فلا تراه إلّا هاربًا من مكانٍ إلى مكانٍ، ومن عملٍ إلى عملٍ، ومن حالٍ إلى حالٍ، ومن سببٍ إلى سببٍ؛ لأنّه يخاف في كلّ حالٍ يطمئنُّ إليها ومكانٍ وسببٍ أن يقطعه عن مطلوبه، فهو لا يساكن حالةً ولا شيئًا دون مطلوبه، فهو كالجوّال في الآفاق في طلب الغنى الذي يفوق به الأغنياء، فالأحوال والأسباب تتقلّب به، وتقيمه وتقعده، وتحركه وتسكنه، حتّى يجد فيها ما يعينه على مطلبه^(٦). وهذا عزيزٌ فيها، فقلبه في تقلّبٍ وحركةٍ شديدةٍ بحسب

(١) ع: «المعارضات».

(٢) ع: «موارد الصادقين على الكاذبين المرائين». ومقتضى ذلك حذف «عليه» من «فإنّه لا يرد عليه».

(٣) ع: «ولا يعارضهم... الصادقين».

(٤) ش: «خزانة»، تصحيف.

(٥) ش: «تقلّب قلب الصادق».

(٦) ع: «مطلوبه»، وكذا في السطر التالي.

سعة مطلوبه وعظمته، وهَمَّتْهُ أَعْلَى من أن يقف دون مطلبه على رسمٍ أو حالٍ أو يساكن شيئاً غيره، فهو كالمحبِّ الصادق، الذي هَمَّتْهُ التفتيش على^(١) محبوبه.

وهكذا حال الصادق في طلب العلم، وحال الصادق في طلب الدنيا؛ فكلُّ صادقٍ في طلب شيءٍ لا يستقرُّ له قرار، ولا يدوم على حالة واحدة.

وأيضاً: فإنَّ الصادق مطلوبه: رضا ربِّه، وتنفيذُ أوامره، وتتبعُ محابِّه. فهو متقلِّبٌ فيها يسير معها أين توجَّهت ركائبها، ويستقلُّ معها أنَّى استقلَّت مضاربها، فينا هو في صلاةٍ إذ رأيتَه في ذكرٍ، ثمَّ في غزوٍ، ثمَّ في حجٍّ، ثمَّ في إحسانٍ للخلق بالتعليم وغيره من أنواع النفع، ثمَّ في أمرٍ بمعروفٍ أو نهيٍ عن منكرٍ، أو في قيامٍ بسببٍ فيه عمارةٌ للدين والدُّنيا^(٢).

فهو في تفرُّقٍ دائمٍ لله، وجمعيةٍ على الله، لا يملكه رسمٌ ولا عادةٌ ولا وضع، ولا يتقيَّد بقيدٍ ولا إشارة، ولا بمكانٍ معيَّنٍ لا يصليُّ إلا فيه^(٣)، وزيّ معيَّنٍ لا يلبس سواه، وعبادةٍ معيَّنةٍ لا يلتفت إلى غيرها مع فضلها عليها في الدرجة؛ وبُعْدُ ما بينهما كبعد ما بين السماء والأرض. فإنَّ البلاء والآفات، والرِّياء والتَّصنُّع، وعبادة النفس وإيثار مرادها والإشارة إليها = كلُّها في هذه الأوضاع والرُّسوم والقيود التي حبست أربابها عن السَّير إلى قلوبهم، فضلاً عن السَّير من قلوبهم إلى الله تعالى. فإذا خرج أحدهم عن رسمه ووضعه

(١) ع: «عن».

(٢) زاد في ع: «ثم في عيادة مريض أو تشييع جنازة أو نصر مظلوم إن أمكن، إلى غير ذلك من أنواع القُرب والمنافع».

(٣) ع: «بمكان معين يصلي فيه».

وزيَّه وقيده وإشارته - ولو إلى أفضل منه - استهجن ذلك، ورآه نقصاً، وسقوطاً من أعين النَّاس، وانحطاطاً لرتبته عندهم^(١).

وهذا شأن الكذاب^(٢) العامل على عمارة نفسه ومرتبته^(٣). ولو كان عاملاً على مراد الله منه، وعلى الصّدق مع الله = لأثقلته تلك القيود، وحبسته تلك الرُّسوم، ولرأى الوقوف عندها ومعها عين الانقطاع عن الله لا إليه^(٤).

فكلام أبي القاسم الجنيد رحمهُ اللهُ حقٌّ، كلامٌ راسخٌ في الصّدق، عالمٌ بتفاصيله وآفاته ومواضع اشتباهه بالكذب.

وأيضاً: فحمل الصّدق كحمل الجبال الرواسي، لا يطيقه إلا أصحاب العزائم، فهم يتقلّبون تحته تقلّب الحامل بحمله الثقيل. والرّياء والكذب خفيفٌ كالريشة لا يجد له صاحبه^(٥) ثقلاً البتّة، فهو حاملٌ له في أيّ موضع اتّفق، بلا تعبٍ ولا كلفةٍ ولا مشقّة، ولا يتقلّب تحت حمله ولا يجد ثقله.

وقال بعضهم: لم يشمّ روائح الصّدق عبْدٌ داهن نفسه أو غيره^(٦).

(١) زاد في ع: «وهو قد انحطّ وسقط من عين الله. وقد يحسُّ أحدهم ذلك من نفسه وحاله، ولا تدعه رسومه وأوضاعه وزيّه وقيوده أن يسعى في ترميم ذلك وإصلاحه».

(٢) زاد في ع: «المرائي الذي يُبدي للناس خلاف ما يعلمه الله من باطنه».

(٣) زاد في ع: «وهذا هو النفاق بعينه».

(٤) زاد في ع: «ولما بالى أي ثوب لبس، ولا أي عملٍ عملٍ إذا كان على مراد الله من العبد».

(٥) كتب بعضهم في الأصل هنا: «له» فوق السطر بعد أن ضرب على الأولى، وقد كتبت بحيث إنها مع نقط الثاء بعدها تشبه «كرباً»، ولعله منشأ ما في ج، ن: «كرباً وثقلاً».

(٦) أسنده السلمي في «آداب الصّحبة» (٨٣) - وعنه البيهقي في «الشعب» (٥٣٩١) =

وقال بعضهم: الصادق: الذي يتهيأ له أن يموت ولا يستحي من سره لو كشف، قال تعالى: ﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٩٤] (١).

قلت: هذه الآية فيها للناس كلامٌ معروفٌ.

قالوا: إنها معجزة للنبي ﷺ عجز بها اليهود، ودعاهم إلى تمنّي الموت وأخبر أنّهم لا يتمنونه أبداً. وهذا علم من أعلام نبوته، إذ لا يمكن الاطلاع على بواطنهم إلا بأخبار الغيب، ولم ينطق الله ألسنتهم بتمنيّه أبداً.

وقالت طائفة: لما ادّعت اليهود أنّ لهم الدار الآخرة خالصة عند الله من دون الناس، وأنّهم أحبّاءه وأهل كرامته = أكذبهم الله في دعواهم، وقال: إن كنتم صادقين فتمنّوا الموت لتصلوا إلى الجنّة ودار النعيم، فإنّ الحبيب يتمنّى لقاء حبيبه، ثمّ أخبر سبحانه أنّهم لا يتمنونه بسبب ما قدّمت أيديهم من الأوزار والذنوب الحائلة بينهم وبين ما قالوه، فقال: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٩٥].

وقالت طائفة منهم محمّد بن إسحاق (٢) وغيره: هذه من جنس آية المباهلة، وأنّهم لمّا عاندوا، ودفعوا الهدى عياناً، وكتّموا الحقّ = دعاهم إلى أمرٍ يحكم بينهم وبينه، وهو أن يدعوا بالموت على الكاذب المفترى؛

والقشيري (ص ٤٨٣) - عن سهل بن عبد الله التستري.

(١) ذكره القشيري عن أبي سعيد القرشي الرازي (ت ٣٨٢).

(٢) كما في «سيرة ابن هشام» (١/ ٥٤٢). وقد أسنده الطبري (٢/ ٢٦٩، ٢٧٣) وابن أبي

حاتم (١/ ١٧٧) من طريق ابن إسحاق قال: حدثني محمد بن أبي محمد، عن سعيد بن جبيرة أو عكرمة، عن ابن عباس.

والتَمَنَّى: سؤال ودعاء، فتمنَّوا الموت وادَّعُوا به على المبطل الكاذب المفترى.

وعلى هذا فليس المراد: تمنَّوه لأنفسكم خاصَّةً، كما قاله أصحاب القولين الأوَّلين. بل معناه: ادَّعُوا بالموت وتمنَّوه للمبطل. وهذا أبلغ في إقامة الحجَّة وبرهان الصِّدق، وأسلم من أن يعارضوا^(١) بقولهم: فتمنَّوه أنتم أيضًا إن كنتم محقِّين أنكم^(٢) أهل الجنَّة، لتَقْدَمُوا على ثواب الله وكرامته. والقوم كانوا أحرص شيء على معارضته، فلو فهموا منه ما ذكره أولئك لعارضوه بمثله.

وأيضًا: فإنَّنا نشاهد كثيرًا منهم يتمنَّى الموت لضرِّه وبلائه وشدَّة حاله، ويدعو به. وهذا بخلاف تمنِّيه والدُّعاء به على الفرقة الكاذبة، فإنَّ هذا لا يكون أبدًا، ولا وقع من أحدٍ منهم في حياة النبي ﷺ البتَّة، وذلك لعلمهم بصحَّة نبوَّته وصدقه، وكفرهم حسدًا وبغيًا، فلا يتمنَّوه^(٣) أبدًا لعلمهم أنَّهم هم الكاذبون. وهذا القول هو الذي نختاره، والله أعلم بما أراد من كتابه.

وقال إبراهيم الخوَّاص: الصَّادق لا تراه إلَّا في فرضٍ يؤدِّيهِ، أو فضلٍ يعمل فيه^(٤).

(١) ش، ج، ن: «يعارضوه».

(٢) «أنكم» من ع، وقد استدركت بهامش الأصل بخط مغاير. والعبارة لها وجه بدونها: «إن كنتم محقِّين أهل الجنَّة» أي: إن كنتم أهل الجنَّة حقًّا، ف«محقِّين» حال مقدَّم.

(٣) كذا في النسخ، والوجه: «يتمنونه».

(٤) أسنده القشيري (ص ٤٨٥).

وقال الجنيد رحمه الله: حقيقة الصّدق: أن تصدق في موطن^(١) لا ينجيك منه إلّا الكذب^(٢).

وقيل: ثلاثٌ لا تخطئ الصّادق: الحلاوة، والهيبة، والملاحة^(٣).

وفي أثرٍ إلهيٍّ: «من صدّقني في سريره صدقته في علانيته عند خلقي»^(٤).

وقال سهل بن عبد الله رحمه الله: أوّل خيانة الصّديقين: حديثهم مع أنفسهم^(٥).

وقال يوسف بن أسباط رحمه الله: لأنّ أبيت ليلةً أعامل الله بالصّدق أحبُّ إليّ من أن أضرب بسيفي في سبيل الله^(٦).

وقال الحارث المحاسبي رحمه الله^(٧): الصادق هو الذي لا يبالي لو خرج كلّ قدرٍ له في قلوب الخلق من أجل صلاح^(٨) قلبه، ولا يحبُّ اطلاع الناس على مثاقيل الذّرّ من حسن عمله، ولا يكره أن يطّلع النّاس على السيّئ من عمله، فإنّ كراهته لذلك دليلٌ على أنّه يحبُّ الزيادة عندهم، وليس هذا من علامات الصّديقين.

(١) الأصل، ل: «وطن»، تصحيف. ش: «موطن».

(٢) أسنده القشيري (ص ٤٨٥).

(٣) «القشيرية» (ص ٤٨٥).

(٤) «القشيرية» (ص ٤٨٥).

(٥) «القشيرية» (ص ٤٨٦).

(٦) «القشيرية» (ص ٤٨٦).

(٧) كما في «القشيرية» (ص ٤٨٦)، ولم أجده في كتبه المطبوعة.

(٨) ل، ش: «إصلاح».

وفي هذا نظر، لأنَّ كراهته لا طَّلَاعُ الناسِ على مساوئِ عمله من جنسِ كراهته للضرب والمرض وسائر الآلام، وهذا أمرٌ جبليٌّ طبعيٌّ، ولا يخرج صاحبه عن الصِّدْق، لا سيَّما إذا كان قدوةً متَّبَعًا، فإنَّ كراهته لذلك من علامات صدقه، لأنَّ فيها مفسدتين: مفسدة ترك الاقتداء به واتِّباعه على الخير وتنفيذه، ومفسدة اقتداء الجهَّال به فيها. فكراهته لا طَّلَاعُهم على مساوئِ عمله لا تنافي صدقه، بل قد تكون من علامات صدقه.

نعم، المنافي للصِّدْق: أن لا يكون له مرادٌ سوى عمارة حاله عندهم، وسكناه في قلوبهم تعظيمًا له^(١). فلو كان مراده ذلك تنفيذًا لأمر الله، ونشرًا لدينه^(٢)، ودعوة إلى الله = فهذا الصَّادِقُ حقًّا، والله يعلم سرائر القلوب ومقاصدها^(٣).

وقال بعضهم: من لم يؤدِّ الفرض الدائم لم يقبل منه الفرض المؤقت.

(١) بنحوه قال الحارث نفسه في «الرعاية» (ص ٢٧٩)، قال: «الصادق إذا بُلي بالذنب سترَ لذلك حياءً لغير طلب الرياء، ولما جاء عن الله أنه لا يحب إظهار المعاصي... والمرائي إنما يستر ذلك ليُحمَد على الورع وليس بورع».

(٢) زاد في ع: «وأمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر».

(٣) زاد في ع: «وأظن أن هذا هو مراد المحاسبي بقوله: (ولا يكره اطلاع الناس على السيئ من عمله عندهم)، فإنهم يرون ذلك فضولًا ودخولًا فيما لا يعني، فرضي الله عن أبي بكر الصديق حيث قال: (لأقاتلن من فرَّق بين الصلاة والزكاة، والله لو منعوني عناقًا - أو عقالًا - كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه)، فهذا وأمثاله يعدونه ويرونه من سيئ الأعمال عند العوام والجهال». والظاهر أنها حاشية لبعضهم دخلت في المتن خطأً. والغريب إثباته في طبعة الصميعي، ولم يتبَّه المحقق أنه ليس في نسخة حلب (ل) التي اتخذها أصلًا ولا في نسخة شستريتي (ش).

قيل: وما الفرض الدائم؟ قال: الصّدق^(١).

وقيل: من طلب الله بالصّدق أعطاه مرآة يبصر فيها الحقّ والباطل^(٢).

وقيل: عليك بالصّدق حيث تخاف أنّه يضرّك، فإنّه ينفعك. ودع الكذب حيث ترى أنّه ينفعك، فإنّه يضرّك^(٣).

وقيل: ما أملتق تاجرٌ صدوقٌ^(٤).

فصل

قال صاحب «المنازل» رَحِمَهُ اللهُ^(٥): (الصّدق: اسمٌ لحقيقة الشيء بعينه^(٦) حصولاً ووجوداً).

الصّدق هو حصول الشيء وتمامه، وكمال قوّته واجتماع أجزائه، كما يقال: عزيمةٌ صادقةٌ، إذا كانت قويّة تامّةً، وكذلك: محبةٌ صادقةٌ، وإرادةٌ صادقةٌ. وكذلك قولهم: حلاوة صادقة، إذا كانت قويّة تامّة ثابتة الحقيقة، لم ينقص منها شيء^(٧).

(١) «القشيرية» (ص ٤٨٦).

(٢) «القشيرية» (ص ٤٨٧).

(٣) «القشيرية» (ص ٤٨٧). وأسنده الدّينوري في «المجالسة» (٨٨٤) عن محمد بن سلام الجمحي قال: قال بعض أهل العلم. وانظر: «الحلية» (٨/ ١٥٨).

(٤) «القشيرية» (ص ٤٨٧). وقد روي مرفوعاً عن ابن عباس عند أبي بكر الدقاق في الجزء الثاني من «حديثه» (٦٦) وابن النجار (كنز العمال: ٩٨٧٤) بإسناد واه.

(٥) (ص ٤٣).

(٦) «بعينه» من ج، ن، ع. وهو ثابت في «المنازل» و«شرح التلمساني» (ص ٢٤١).

(٧) يقال: تمر صادق الحلاوة، إذا اشتدّت حلاوته. «جمهرة اللغة» (٢/ ٦٥٦).

ومن هذا أيضًا: صدق الخبر، لأنه وجود المخبر بتمام حقيقته في ذهن السامع. فالتمام والوجود نوعان: خارجيٌّ وذهنيٌّ، فإذا أخبرت المخاطب بخبرٍ صادقٍ حصلت له حقيقة المخبر بكماله وتمامه في ذهنه.

ومن هذا: وصفهم الرُّمَح بأنه صَدَقِ الكعوبِ إذا كانت كعوبه صلبةً قويَّةً ممتلئةً^(١).

قال^(٢): (وهو على ثلاث درجاتٍ. الدرجة الأولى: صدق القصد، وبه يصحُّ الدخول في هذا الشأن، ويتلافى به كلُّ تفريطٍ، ويتدارك كلُّ فائتٍ، ويعمر كلُّ خرابٍ. وعلامة هذا الصادق: أن لا يحتمل داعيةً تدعو إلى نقض عهدٍ، ولا يصبر على صحبة ضدٍّ، ولا يقعد عن الجدِّ بحالٍ).

يعني بـ(صدق القصد) كمال العزم، وقوَّة الإرادة، بأن يكون في القلب داعية صادقة إلى السلوك، وميلٌ شديدٌ يقهر السرَّ على صحَّة التوجُّه. فهو طلبٌ لا يمازجه رياءٌ ولا فتور، ولا يكون فيه قسمةٌ بحالٍ.

ولا يصحُّ الدخولُ في شأن السفر إلى الله والاستعدادُ للقاءه إلَّا به، ويُتلافى به كلُّ تفريطٍ، فإنَّه حاملٌ على كلِّ سببٍ ينال به الوصول، وقطع كلِّ سببٍ يحول بينه وبينه، فلا يترك فرصةً تفوته، وما فاته من الفرص السابقة تداركها بحسب الإمكان. فيُصلح من قلبه ما مزَّقه يدُ الغفلة والشهوة، ويعمِّر منه ما خرَّبته يدُ البطالة، ويوقد منه ما أطفأته أهوية النفس، ويلمُّ منه ما شعَّته

(١) قال عنتره في «معلَّته»:

جاءتْ له كَفِّي بعاجِلِ طعنةٍ بمُثَقَفِ صَدَقِ الكعوبِ مُقَوِّمِ

(٢) «المنازل» (ص ٤٣).

يُدُّ التفريط والإضاعة، ويستردُّ منه ما سرقتَه يدُ اللصوص والسُّراق^(١)، ويستفرغ منه ما ملأته موادُّ الأخلاط الرديّة الفاسدة المترامية إلى الهلاك والعطب، ويداوي منه الجراحات التي أصابته عند الغارة عليه^(٢)، ويغسل منه الحوبات والأوساخ التي تراكبت عليه على تقادم الأوقات، حتّى لو اطلّعه عليه لأحزنه سواده ووسخه الذي صار دباغاً له، فيطهره بالماء البارد^(٣) قبل أن يكون طهوره بالحميم^(٤)، فإنّه لا يجاور الرّحمن قلبٌ دنسٌ^(٥) أبداً، ولا بدّ من طهورٍ، فاللييب يؤثّر أسهل الطّهورين وأنفعهما. والله المستعان.

قوله: (وعلامة هذا الصادق^(٦)): أن لا يحتمل داعيةً تدعو إلى نقض عهدٍ)، يعني: أنّ الصادق حقيقةً هو الذي قد انجذبت قوى روحه كلّها إلى إرادة الله وطلبه، والسّير إليه، والاستعداد للقاءه. ومن هذه حاله لا يحتمل سبباً يدعوه إلى نقض عهده مع الله بوجهٍ.

وقوله: (ولا يصبر على صحبة ضدٍّ)، الضّدُّ عند القوم هم أهل الغفلة

(١) ع: «ما نهبته أكف اللصوص والسُّراق»، ثم زاد: «ويزرع ما وجده بوراً من أراضيه، ويقلع ما وجده شوكةً وشبرقاً في نواحيه».

(٢) ع: «الجراحات التي أصابته من غارات الرياء». قوله: «غارات» هكذا استظهرته، وإلا فرسمه «عرات» مهملاً غير منقوط.

(٣) زاد في ع: «من يبايع الصدق الخالصة من جميع الكدورات».

(٤) ل، ج، ن: «بالجحيم»، وإليه غيّر في الأصل. وفي ع جمع بينهما: «بالجحيم والحميم».

(٥) زاد في ع: «بأوساخ الشهوات والرياء».

(٦) الأصل، ش: «الصدق»، وقد سبق على الصواب قريباً.

وقطّاع طريق القلب إلى الله. وأضرّ شيء على الصادق صحبتهم، بل لا تصبر نفسه على ذلك أبدًا، إلّا جمع ضرورة، وتكون صحبتهم له ^(١) بقلبه وشبهه، دون قلبه وروحه. فإنّ هذا لمّا استحكمت فيه الغفلة كما استحکم الصدق في الصادق = أحسّت روحه بالأجنبيّة التي بينه وبينه والمضادّة، فاشتدّت النفرة ^(٢). وبحسب هذه الأجنبيّة وإحساس الصادق بها تكون نفرتة ^(٣) عن الأضداد.

فإنّ هذا الضدّ إن نطق أحسّ قلبُ الصادق أنّه نطق بلسان الغفلة والرياء والكبر وطلب الظهور ^(٤)، فنفر قلبه منه. وإن صمت أحسّ قلبه أنّه صمت على غير حضور وجمعيّة على الله، وإقبال بالقلب عليه، وعكوف السرّ، فيفر منه أيضًا. وقلب الصادق قويّ الإحساس، فيجد الغيريّة والأجنبيّة من الضدّ، ويَشُمُّ القلبُ القلبَ كما يشُمُّ الرائحة الخبيثة، فينزوي وجهه لذلك، ويعتريه عبوسٌ، فلا يأنس به إلّا تكلّفًا، ولا يصاحبه إلّا ضرورةً، فيأخذ من صحبته قدر الحاجة، كصحبة من يشتري منه، أو يحتاج إليه في مصالحه ^(٥).

قوله: (ولا يقعد عن الجدّ بحالٍ) يعني: أنّه لمّا كان في طلبه صادقًا مستجمع القوة، لم يقعد به عزمه عن الجدّ في جميع أحواله، فلا تراه إلّا جادًّا، وأمره كلّ جدّ.

(١) زاد في ع: «في تلك الحال».

(٢) زاد في ع: «وقوي الهرب».

(٣) زاد في ع: «وهربه».

(٤) سقط «وطلب الظهور» من ع، وزاد مكانه: «ولو كان ذاكرًا أو قارئًا أو مصلّيًا أو حاجًّا أو غير ذلك».

(٥) زاد في ع: «كالزوجة والخادم ونحوه».

فصل

قال^(١): (الدرجة الثانية: أن لا يتمنى الحياة إلا للحق، ولا يشهد من نفسه إلا أثر النقصان، ولا يلتفت إلى ترفيه الرخص).

أي لا يحب أن يعيش إلا ليشبع من رضا محبوبه، ويقوم بعبوديته، ويستكثر من الأسباب التي تقربه منه^(٢)، كما قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لولا ثلاث في الدنيا لما أحببت البقاء: لولا أن أحمل على جواد الخيل في سبيل الله، ومكابدة الليل، ومجالسة أقوام ينتقون أطيب الكلام كما يُنتقى أطيب الثمر^(٣). يريد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الجهاد، والصلاة، والعلم^(٤). وهذه درجات الفضائل، وأهلها هم أهل الزُلفى والدرجات العالية.

وقال بعض الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^(٥) عند موته: اللهم إني لم أكن أحب الدنيا لغرس الأشجار ولا لكرّي الأنهار^(٦)، وإنما كنت أحبها

(١) «المنازل» (ص ٤٣).

(٢) ع: «تقربه إليه وتُدنيه منه»، ثم زاد: «لا لعلّة من علل الدنيا ولا لشهوة من شهواتها».

(٣) أخرجه ابن المبارك في «الجهاد» (٢٢٢) وعبد الله بن أحمد في زوائد «الزهد» (ص ١٤٥-١٤٦) وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٥١) بنحوه، ورجاله ثقات.

وروي نحوه عن أبي الدرداء أيضًا، أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٢٧٧) وكذا أحمد (ص ١٦٨-١٦٩) وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢١٢) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ١٥٩-١٦١) من طرق عنه.

(٤) ع: «والعلم النافع».

(٥) ع: «معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

(٦) ع: «أحب البقاء لجري الأنهار، ولا لغرس الأشجار، ولا لنكح الأزواج».

لظماً الهواجر، ومكابدة هذا الليل^(١).

وقوله: (ولا يشهد من نفسه إلا أثر النقصان) يعني: لا يرى نفسه إلا مقصّراً. والموجب له هذه الرؤية: استعظام مطلوبه، واستصغار نفسه، ومعرفته بعيوبها، وقلة زاده في عينه. فمن عرف الله وعرف نفسه لم ير نفسه إلا بعين النقصان.

وأما قوله: (ولا يلتفت إلى ترفيه الرخص)، فلائّه لكمال صدقه، وقوة إرادته، وطلبه للتقدم، يحمل نفسه على العزائم، ولا يلتفت إلى الرفاهية التي في الرخص.

وهذا لا بدّ فيه من التفصيل، فإنّ الصادق يعمل على رضا الحقّ تعالى ومحابّه، فإذا كانت الرخص أحبّ إليه من العزائم كان التفاته إلى ترفيهها هو عين صدقه^(٢). فإذا أفطر في السفر، وقصر وجمع بين الصلاتين عند الحاجة إليه، وخفف الصلاة عند الشغل، ونحو ذلك من الرخص التي يحبّ الله تعالى أن يؤخذ بها = فهذه^(٣): الالتفات إلى ترفيهها لا ينافي الصّدق.

بل هاهنا نكتة، وهي أنّه فرق بين أن يكون التفاته إليها ترفّها وراحةً، وأن

(١) أخرجه أحمد في «الزهد» (ص ٢٢٦) وابن أبي الدنيا في «المحتضرين» (١٢٥) والدينوري في «المجالسة» (١٨٧) وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٣٩، ٥/ ١٠٣) عن معاذ بن جبل بنحوه، وعند أكثرهم زيادة: «ومزاحمة العلماء بالركب عند حلق الذكر»، وهي مثبتة في نسخة ع.

(٢) «فإذا كانت الرخص... عين صدقه» سقط من ع لانتقال النظر.

(٣) ش، ج، ن: «فهذا». المثبت من الأصل هو الصواب، أي: فهذه الرخص: الالتفات إلى ترفيهها... إلخ.

يكون متابعةً وموافقةً، ومع هذا فالالتفات إليها ترفُّهاً وراحةً لا ينافي الصِّدْق، فإنَّ هذا هو المقصود منها. وفيه شهود نعمة الله على العبد، وتعبُّدٌ باسمه البرِّ اللطيف المحسنِ الرفيق، فإنَّه رفيقٌ يحبُّ الرِّفق^(١)، وفي «الصحيح»^(٢): «ما خيرَ رسول الله ﷺ بين أمرين إلَّا اختار أيسرهما، ما لم يكن إثماً»؛ لِمَا فيه من روح التعبُّد باسم الرفيق اللطيف، وإجمام القلب به لعبوديَّةٍ أخرى، فإنَّ القلب لا يزال يتنقَّل في منازل العبوديَّة، فإذا أخذ بترفيه رخصةً محبوبه^(٣) استعدَّ بها لعبوديَّةٍ أخرى. وقد تقطعه عزيمةً عن عبوديَّةٍ هي أحبُّ إلى الله منها، كالصائم في السفر الذي ينقطع عن خدمة أصحابه، والمفطر الذي يضرب الأبنية، ويسقي الرِّكاب، ويضمُّ المتاع؛ ولهذا قال فيهم النبي ﷺ: «ذهب المفطرون اليوم بالأجر»^(٤).

وأما الرُّخص التأويلية المستندة إلى اختلاف المذاهب والآراء التي تصيب وتخطئ، فالأخذ بها عندهم عين البطالة ومنافٍ للصِّدْق.

فصل

قال^(٥): (الدرجة الثالثة: الصِّدْق في معرفة الصِّدْق. فإنَّ الصِّدْق لا يستقيم في علم أهل الخصوص إلَّا على حرفٍ واحدٍ، وهو أن يتَّفَق^(٦) رضا

(١) يشير إلى حديث عائشة المتفق عليه: «إن الله رفيق يحب الرفق».

(٢) للبخاري (٣٥٦٠) ومسلم (٢٣٢٧) عن عائشة.

(٣) ج، ع: «رخصةً محبوبيةً».

(٤) أخرجه البخاري (٢٨٩٠) ومسلم (١١١٩) من حديث أنس.

(٥) (ص ٤٤) و«شرح التلمساني» (ص ٢٤٤) واللفظ له.

(٦) غير محرَّر في الأصل، يشبه: «يتقن»، وكذا في ل. وفي ش: «يتيقن». والمثبت من ج،

الحقَّ بعمل العبد أو حاله أو وقته، وإيقانِ العبد^(١) وقصده؛ [ف]يكون العبد راضياً مرضياً، فأعماله إذا مرضيةً، وأحواله صادقة، وقصوده مستقيمة. وإن كان العبد كُسي ثوباً مُعاراً، فأحسن أعماله ذنبٌ، وأصدق أحواله زورٌ، وأصفى قصوده قعود).

يعني: أنَّ الصَّدق المحقق إنّما يحصل لمن صدق في معرفة الصَّدق، فكأنَّه قال: لا يحصل حال الصَّدق إلَّا بعد معرفة علم الصَّدق.

ثمَّ عرَّف حقيقة الصَّدق فقال: (لا يستقيم الصَّدق في علم أهل الخصوص إلَّا على حرفٍ واحدٍ، وهو أن يتَّفَق^(٢) رضا الحقَّ بعمل العبد أو حاله أو وقته، وإيقانه وقصده). وهذا موجب الصَّدق وفائدته وثمرته. فالشيخ رحمته الله ذكر الغاية الدالَّة على الحقيقة التي يُعرف انتفاء الحقيقة بانتفائها، وثبوتها بثبوتها. فإنَّ العبد إذا صدق الله رضي الله بعمله وحاله ويقينه وقصده، لا أنَّ رضا الله نفس الصَّدق، وإنَّما يُعلم الصَّدق بموافقة رضاه سبحانه.

ولكن من أين يعلم العبد رضاه؟ فمن هاهنا كان الصادق مضطراً أشدَّ ضرورةً إلى متابعة الأمر، والتسليم للرسول صلَّى الله عليه وآله في ظاهره وباطنه^(٣)، والتعبُّد به في كلِّ حركة وسكونٍ، مع إخلاص القصد لله، فإنَّ الله لا يرضيه من عبده

ن، ع هو الصواب، وعليه شرحه المؤلف.

(١) ج، ن: «وإتيان العبد»، وهو لفظ مطبوعة «المنازل» و«شرح القاساني» (ص ٢٢٥).

(٢) وهنا أيضاً كسابقه.

(٣) زاد في ع: «والاقتداء به».

إِلَّا ذَلِكَ. وما عدا هذا فقوت النفس ومجرّد حظّها^(١)، وإن كان فيه من المجاهدات والرياضات والخلوات ما كان، فإنَّ الله سبحانه أبى أن يقبل من عبده عملاً أو يرضى به حتّى يكون على متابعة رسوله وخالصاً لوجهه.

ومن هاهنا يفارق الصادق أكثر السالكين، بل يستوحش في طريقه^(٢)، فإنَّ أكثرهم سائرون على أذواق نفوسهم^(٣)، ومتابعة رسوم شيوخهم. والصادق في وادٍ، وهؤلاء في وادٍ.

وقوله: (فيكون العبد راضياً مرضياً). لأنّه قد رضي بالله ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمّد رسولاً، فرضي الله به عبداً، فأعماله إذا مرضيّة لله، وأحواله صادقة مع الله، وقصوده مستقيمة على متابعة أوامر الله.

قوله: (وإن كان العبد كُسي ثوباً معاراً، فأحسن أعماله ذنبٌ، وأصدق أحواله زورٌ، وأصفى قصوده قعود). هذا يراد به أمران:

أحدهما: أن يُكسى حلية الصادقين، ويلبس ثيابهم على غير قلوبهم وأرواحهم، فثوب الصّدق عارية له لا ملك، فهو كالمتشبع بما لم يعط، فإنّه كلابس ثوبي زورٍ. فهذا أحسن أعماله ذنبٌ يعاقب عليه، كما يعاقب المقتول في الجهاد، والقارئ القرآن المتنسك، والمتصدّق، ويكونون أوّل من تُسرَّ بهم النار يوم القيامة لمّا لبسوا ثياب الصادقين على قلوب المرّاثين^(٤). فهذا

(١) زاد في ع: «واتباع هواها».

(٢) زاد في ع: «وذلك لقلّة سالكيها».

(٣) ع: «سائرون على طرق أذواقهم، وتجريد أنفاسهم لنفوسهم».

(٤) يشير إلى حديث أبي هريرة عند مسلم (١٩٠٥) وغيره، وقد سبق تخريجه مفصّلاً (ص ٣٤٦).

معنى صحيح، وما أظن الشيخ قصده.

وإنما أظنه قصد معنى آخر، وهو: أنه متى تيقن العبد أن وجوده ثوبٌ معارٍ ليس منه، فإنه ليس به ولا له، وإنما إيجاده وصفاته وإرادته وقدرته وأعماله عارية من الفعل وحده، والعبد ليس له من ذاته إلا العدم، فوجوده وحياته ثوبٌ أعيره = فمتى نظر بعين الحقيقة إلى كسوته رأى أحسن أعماله ذنباً في هذا المقام، وأصدق أحواله زوراً، وأصفى قصوده قعوداً. فلا يرى لنفسه عملاً، ولا حالاً ولا قصداً، فإنه ليس له من نفسه إلا الجهل والظلم، فكل ما من نفسه فهو ذنب وزور وقعود، وما كان مرضياً فهو بالله ومن الله والله، لا بالنفس ولا منها ولا لها، فإن العبد إذا رأى أنه قد فعل الطاعة كان رؤيته لذلك ذنباً، فإنه نسب الفعل إليه، والله في الحقيقة هو المتفرّد بالفعل.

فعلى هذا لا يتخلص العبد من الذنب قط، فإنه إذا خلص فعله من الرياء^(١) ومن كل شيء يفسده، اقترن به آخر لا يمكنه الخلاص منه، وهو اعتقاده أنه هو الفاعل^(٢).

والصواب: أن هذا ليس بذنب، ولا هو مقدورٌ للعبد ولا مأمور. والكمال في حقه: أن يشهد الأمر كما هو عليه، وأنه فاعل حقيقة، كما أضاف الله إليه الفعل في كتابه كله، والله هو الذي جعله فاعلاً. فإذا شهد نفسه فاعلاً حقيقة، وشهد فاعليته بالله ومن الله، لا من نفسه = فلا ذنب في هذا الشهود، ولا زور بحمد الله. وهو نظر بمجموع عينيه إلى السبب والمسبب، والشرع

(١) ل، ش: «ذنب»، خطأ.

(٢) انظر: «شرح التلمساني» (ص ٢٤٥).

والقدر، والخلق والأمر.

ثم لو صحَّ ما ذكره لكان الكافر والعاصي والفاسق أيضًا لا ذنب له ولا معصية في حقيقة الأمر^(١)، وأنَّه متى شهد نفسه عاصيًا مخالفًا مذنبًا= كان عاصيًا بهذا الشُّهود، لأنَّ الفاعل فيه غيره. وهذا منافٍ للعبوديَّة أشدَّ منافاةً، وهو من سير القوم إلى شهود الحقيقة الكونيَّة واعتقاد أنَّه غاية السالكين.

فإن قيل^(٢): الشيخ رحمه الله هاهنا ما نطق بلسان الأبرار، بل بلسان المقرَّبين. ولا ريب أنَّ حسنات الأبرار سيئات المقرَّبين، ولسنا نريد أنَّ شهود فعله ذنبٌ في الشرع، بل يكون حسنةً كما ذكرتم، لكن هو حسنةٌ للبرِّ، ذنبٌ للمقرَّب، فإنَّ نصيب البرِّ من السيئة ما جاء به العلم، ونصيب المقرَّب ما جاءت به المعرفة التي هي أخصُّ من العلم.

قيل: هذا أيضًا باطلٌ قطعاً، بل المعرفة الصحيحة مطابقةٌ للحقِّ^(٣) في نفسه شرعاً وقدرًا، وما خالف ذلك فمعرفةٌ فاسدةٌ.

والحقُّ في نفس الأمر: نسبة الأفعال إلى الفاعلين قيامًا ومباشرةً وصدورًا منهم. وذلك محلُّ الأمر والنهي، والثواب والعقاب. والقدح في ذلك مستلزمٌ لإبطال الشرع والجزاء، فإنَّ الشرع إنَّما أمر بأفعالها^(٤) ونهى عنها، والجزاء إنَّما ترتَّب عليها، فشهود أفعالها كذلك من تمام الإيمان

(١) «ثم لو صحَّ... حقيقة الأمر» ساقط من ع لانتقال النظر.

(٢) كما في «شرح التلمساني» (ص ٢٤٥-٢٤٦) بنحوه.

(٣) في النسخ عدا ج، ن: «الحق».

(٤) كذا في عمادة النسخ هنا وفي السطر التالي، ولعل الضمير راجع إلى النفس أو نفوس الفاعلين. والرسم في ع يحتمل: «أفعالنا».

بالشرع والجزاء. ونسبتها إلى الربّ تعالى قضاءً وقدرًا، وخلقًا للأسباب التي منها إرادتنا وقدرتنا، فلم يجبرنا عليها ولم يكرهنا، بل خلقها بما أعطانا من القدرة والإرادة اللتين هما من أسباب الفعل.

فهذا المشهد يحقق عبودية: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، والمشهد الأول يحقق عبودية ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، و^(١) يحققان مشهدي: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ [الإنسان: ٢٩ - ٣٠]، وقوله: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ [التكوير: ٢٨ - ٢٩].

وما جاء به العلم لا يناقض ما جاءت به المعرفة، بل المعرفة روح العلم ولبّه وكماله، وحقيقتها: العلم الذي أثمر لصاحبه مقصوده. ولسان الأبرار لا يخالف لسان المقربين، إنّما يخالف لسان الفجار. نعم، لسان المقربين أعلى منه وأرفع على مقتضى أعمالهم وأحوالهم، فنسبته إليه كنسبة مقام التوكل إلى الرضا، والرضا إلى الحمد والشكر.

فإن قيل: كلامكم هذا بلسان العلم. ولو تكلمتم بلسان الحال لعلمتم صحّة ما ذكرناه، فإن صاحب الحال صاحب شهود، وصاحب العلم صاحب غيبة، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب. ونحن نشير إليكم إشارةً حاليةً علميّةً، تنزّلًا من الحال إلى العلم، فنقول^(٢): الحال تأثّر عن نورٍ من أنوار الأحديّة والفردانيّة، تستر العبد عن نفسه، وتبدي ظهور مشهوده. ولا ريب أنّه في هذه الحال قد يعتقد أنّ الشاهد هو المشهود، حتّى قال أبو يزيد في مثل هذه

(١) ع: «وهما».

(٢) انظر: «شرح التلمساني» (ص ٢٤٦).

الحال: سبحانه، وما في الجبّة إلّا الله^(١). ولا شكّ أنّ هذا الاعتقاد زورٌ وإن كان سببه نورًا من أنوار الأحديّة، وصاحبه معذورٌ ما دام مستورًا عن نفسه بوارده، فإذا رُدَّ إلى رسمه وعقله وحسّه حال ذلك الحال^(٢)، وعلم صاحبه أنّه كان زورًا حيث ظنَّ أنّ الشاهد هو المشهود. فإن أنكرتم ذلك فلا كلام معكم، وإن اعترفتم به حصل المقصود. فهذا معنى كون أصدق أحوال الصادق زورًا.

وإذا عُرِف هذا في الحال عرف مثله في كون أحسن أعماله ذنبًا. فإنّه لصدقه في الطلب، وبذله الجهد في العمل، واستفراغه الوسع فيه = يغيب بذلك عن شهود الحقيقة الكونيّة، وأنّ المحرّك له سواه، وأنّه آلةٌ ومجرىٌ للمشيئة، وأنّ نفسه أعجز وأضعف من أن يكون لها أو بها أو منها فعلٌ أو إرادةٌ أو حركةٌ. فإذا رجع إلى الحقيقة وشهد منّة الله عليه، وأنّه هو المحرّك له، وأنّ مشيئته هي التي أوجبت سعيه = رأى أحسن أعماله ذنبًا بهذا الاعتبار.

وأما رؤيته أصفى قصوده قعودًا، فلأنّ القاصد إلى الحقيقة متى شهد مقصوده قعد عن قصده، فإنّ المقصود المراد أقرب إلى اللسان من نطقه، وإلى القلب من قصده، فالقصد إليه: هو عين القعود عن القصد، لأنّ القصد إنّما يكون لبعيدٍ عن المقصود^(٣). أمّا من هو أقرب إلى القاصد من ذاته، فمتى شاهد القاصد الحقيقة علم أنّ قصده عين القعود عن قصده. والعبارة تزيد هذا المعنى جفوةً، والحوالة فيه على الحال والذوق.

(١) انظر ما سبق في (١/ ٢٣٨) وفي (ص ٣٤٢) من هذا المجلد.

(٢) زاد في ع: «وزال».

(٣) كذا في النسخ، ولعله سبق قلم، فمقتضى السياق: «القاصد».

فالجواب أن يقال: من أحالك على الحال فما أنصفك! فإنه أحالك على أمرٍ مشتركٍ بين الحقِّ والباطل، فإنَّ كلَّ من اعتقد شيئاً وطلبه طلباً صادقاً، واستفرغ وسعه في الوصول إليه، كان له لا محالة فيه حالٌ ليست لغيره بحسب صدقه في طلبه وجمع همّته وقصده عليه. وهذا يكون للأبرار والفجّار، بل لأولياء الله وأعدائه، فكونُ الرجل له شهودٌ بمشهوده وحالٌ في طلبه لا يوجب كونه حقّاً ولا باطلاً. فإنَّ كلَّ من اعتقد عقيدةً، وارتاض وصقل قلبه بأنواع الرِّياضة، وجزم بما اعتقده = تجلّى له صورة معتقده في عالم نفسه، فيظنُّ ذلك كشفاً صحيحاً. وإن كان صادقاً في طلبه وحبّه لما اعتقده كان له فيه حالٌ وتأثيرٌ بحسبه، فالحوالة على الحال حوالة مفلسٍ من العلم على غير مليءٍ به. ومن هاهنا دخل الداخل على أكثر السالكين وانعكس سيرهم، حيث أحالوا العلم على الحال وحكّموه عليه.

وسير أولياء الله وعباده الأبرار والمقرّبين بخلاف هذا. وهو إحالة الحال على العلم، وتحكيّمه عليه وتقديّمه، ووزنه به وحكّمه^(١) به. فإن وافقه العلم، وإلاّ كان حالاً فاسداً منحرفاً عن أحوال الصديقين بحسب بُعده عن العلم. فالعلم حاكمٌ والحال محكومٌ عليه، والعلم راعٍ والحال من رعيّته. فمن لم يكن هذا أصلَ بناءٍ سلوكه فسلوكه فاسد، وغايته الانسلاخ من العلم والدّين، كما جرى ذلك لمن جرى له. وبالله المستعان.

(١) تصحّف في ج، ع وبعض المطبوعات إلى: «حكمه». ومعنى «حكّمه به» أي اختباره، كما يحكّ الذهب ليُعرف أخالص هو أم بهرج. قال المؤلف في «الصواعق» (٢/٦٧٨): «فهلّموا نضع الشبهات جميعها في الميزان ونحكّمها على المحكّ يتبين أنها زغل وزيف».

ونحن لا ننكر ما ذكرتم من غيبة الشاهد بمشهوده عن شهوده، وبمذكوره عن ذكره، وبمعروفه عن معرفته، وبمحبوبه عن حبه؛ لكن ننكر كون هذا أكمل حالاً من صاحب البقاء والتميز وشهود الحقائق على ما هي عليه، فلا يحتاج يشهد حاله زوراً، لأنه لم يحصل له ما حصل لصاحب الشكر والاصطلام من الزور، فهو أكمل منه حقيقةً وشرعاً.

وأما الغائب عن الحقيقة الكونية بشهود فعله، فإنه متى صحبه استصحاب عقد التوحيد، وأن مصدر كل شيء مشيئة الله وحده، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا يتحرك متحرك في ظاهره وباطنه إلا به سبحانه = فلا تضره الغيبة عن هذا المشهد باستغراقه في القصد والطلب والفعل إذ حكمه جارٍ عليه في هذه الحال. وليس ضيق قلبه عن استحضار ذلك وقت استجماع إرادته وطلبه وفعله = ذنباً، لا للخاصة ولا للعامة، ولا بالنسبة إلى مقامه أيضاً؛ فإن الذنب تعمّد مخالفة الأمر، وهذا ليس كذلك، ولا هذا مطالب بالغيبة بشهود الحقيقة والفناء فيها عن شهود الفعل وقيامه به، مع اعتقاده أنه بمشيئة الله وحوله وقوته.

وأما ما ذكرتم من أن مشاهدة القرب تجعل القصد قعوداً، فكلام له خبيء، وقد أفصح عنه بعض المغرورين المخدوعين بقوله (١):

ما بال عيسك لا يقرُّ قرارها وإلام ظلُّك لا يني متنعلاً؟

(١) ذكره شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢/ ٨١) عن ابن إسرائيل. وهو محمد بن سوار بن إسرائيل (ت ٦٧٧)، شاعر سلك في نظمه مسلك ابن الفارض وابن العربي، وصرّح بالاتحاد. انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٥/ ٣٤٧) و«لسان الميزان» (٧/ ١٩٠).

فلسوف تعلم أن سيرك لم يكن إلا إليك إذا بلغت المنزلا
وكأن صاحبه يشير^(١) إلى أنه وجود قلبه ولسانه، ووجوده أقرب إليه من
إرادته ونطقه. هذا خبيء هذا الكلام. وتعالى الله عن إلحاد هذا وأمثاله
وإفكهم علواً كبيراً^(٢)، بل هو سبحانه فوق سمواته على عرشه بائن من
خلقه.

وأما ما ذكرتم من القرب، فإن أردتم عموم قربهِ إلى كلِّ لسانٍ من نطقه
وإلى كلِّ قلبٍ من قصده، فهذا لو صحَّ لكان قرب قدرةٍ وعلمٍ وإحاطةٍ، لا
قرباً بالذات والوجود، فإنه سبحانه لا يمازج خلقه، ولا يخالطهم، ولا يتحد
بهم. مع أن هذا المعنى لم يرد عن الله ورسوله ولا أحدٍ من السلف الأخيار
تسميته قرباً، ولم يجئ القرب في القرآن والسنة قطُّ إلا خاصاً كما تقدّم.

وإن أردتم القرب الخاصَّ إلى اللسان والقلب، فهذا قرب المحبة
وقرب الرضا والأنس، كقرب العبد من ربه وهو ساجد. وهو نوع آخر من
القرب، لا مثال له ولا نظير، فإنَّ الرُّوح والقلب يقرب من الله تعالى وهو
على عرشه، والرُّوح في البدن، وقد تقدّم الإشارة إلى ذلك.

وهذا القرب لا ينافي القصد والطلب، بل هو مشروطٌ بالقصد، فيستحيل
وجوده بدونه. وكلّما كان الطلب والقصد أتمَّ كان هذا القرب أقوى.

فإن قيل: فكيف تصنعون بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْنَاهُ مَأْثُوسٍ
بِهِ نَفْسُهُ، وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ جَلِّ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]؟

(١) ل، ش: «مشير».

(٢) هنا ينتهي ما وجد من المجلد الأول من نسخة شستريتي (ش).

قيل: هذه الآية فيها قولان للناس:

أحدهما: أنه قربه بعلمه، ولهذا قرّنه بعلمه^(١). وحبل الوريد هو حبل العنق: عرق بين الحلقوم والودجين، متى قُطع مات صاحبه. وأجزاء القلب وهذا الحبل يحجب بعضها بعضًا، وعلم الله بأسرار العبد وما في ضميره لا يحجبه شيء.

والقول الثاني: أنه قربه من العبد بملائكته الذين يصلون إلى قلبه، فتكون^(٢) أقرب إليه من ذلك العرق. اختاره شيخنا^(٣)، وسمّعه يقول: هذا مثل قوله: ﴿مَخْنُ نَفْصُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]، وقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأَهُ فَأَتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨]، فإن جبريل عليه السلام هو الذي قصّه عليه بأمر الله، فنسب تعليمه إليه إذ هو بأمره، وكذلك جبريل هو الذي قرأه عليه كما في «صحيح البخاري»^(٤) عن ابن عباس في تفسير هذه الآية: فإذا قرأه رسولنا فأنصت لقراءته حتى يقضيها.

قلت له: فأول الآية يأبى ذلك، قال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَّمْ مَاتُوسُوسٍ بِهِ نَفْسُهُ﴾ [ق: ١٦]. فقال: وكذلك خلقه الإنسان إنما هو بالأسباب وتخليق الملائكة.

قلت: وفي «صحيح مسلم»^(٥) من حديث حذيفة بن أسيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في

(١) زاد في ع: «بوسوسة نفس الإنسان».

(٢) ع: «فيكونون».

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٢٨-١٢٩، ٢٣٣-٢٣٦، ٥٠٢-٥٠٧).

(٤) برقم (٥، ٤٩٤٩، ٧٥٢٤) بمعناه. وأخرجه مسلم (٤٤٨) أيضًا.

(٥) برقم (٢٦٤٥).

تخليق النطفة: «فيقول الملك الذي يخلقه: يا ربّ، أذكر أم أنثى؟ أسوي أم غير سوي؟ فيقضي ربك ما شاء ويكتب الملك»، فهو سبحانه الخالق وحده، ولا ينافي ذلك استعمال ملائكته^(١) بإذنه ومشيئته وقدرته في التخليق، فإن أفعالهم وتخليقهم خلق له سبحانه، فما ثمّ خالق على الحقيقة غيره.

والمقصود: أن هذا موضع ضلّت فيه أفهام، وزلّت فيه أقدام، واشتبه فيه معية العلم والقدرة والإحاطة بالقرب، واشتبه فيه آثار قرب المحبة والرضا والموافقة وغلبة ذكره ومراقبته بقرب ذاته، واشتبه فيه ما في الذهن بما في الخارج، واشتبه فيه اضمحلال شهود الرسم وانمحاضه من القلب بعدمه وفنائه، واشتبه فيه آثار الصفات بحقيقتها، وأنوار المعرفة بأنوار الذات. وأصحابه لتحكيمهم الحال والذوق لا يلتفتون إلى لسان العلم، ولا يصغون إليه. وفي هذا كفاية، والله المستعان^(٢).



(١) ع: «الملائكة».

(٢) هنا انتهت نسخة قيون أوغلو، وهي (الأصل) في تحقيق المجلدين الأول والثاني. كما انتهت أيضًا نسخة قره جلبي زاده (ج)، ونسخة ولي الدين الأولى (ن)، ونسخة دار الكتب (ع).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
فصل: مشاهد الخلق في المعصية.....	٣
المشهد الأول: مشهد الحيوانية وقضاء الشهوة.....	٤
المشهد الثاني: مشهد رسوم الطبيعة ولوازم الخلقة.....	١١
المشهد الثالث: مشهد أصحاب الجبر.....	١٢
المشهد الرابع: مشهد القدرية النفاة.....	١٤
المشهد الخامس: مشهد الحكمة.....	١٥
المشهد السادس: مشهد التوحيد.....	٢٠
المشهد السابع: مشهد التوفيق والخذلان.....	٢٥
المشهد الثامن: مشهد الأسماء والصفات.....	٣١
المشهد التاسع: مشهد زيادة الإيمان وتعدد شواهدة.....	٣٧
المشهد العاشر: مشهد الرحمة.....	٤٤
المشهد الحادي عشر: مشهد العجز والضعف.....	٤٥
المشهد الثاني عشر: مشهد الذل والانكسار لله.....	٤٧
المشهد الثالث عشر: مشهد العبودية والمحبة.....	٥١
* منزل الإنابة.....	٥٥
أقسام الإنابة.....	٥٦
فصل: الأشياء التي يستقيم بها الرجوع إلى الله إصلاحًا.....	٥٩
فصل: الأشياء التي يستقيم بها الرجوع إليه وفاءً.....	٦٠
فصل: من علامات الإنابة.....	٦٣

الموضوع	الصفحة
فصل: الأشياء التي يستقيم بها الرجوع إليه حالاً	٦٥
* منزل التذكر	٦٨
أبنية التذكر	٧٢
فصل: الأشياء التي يحصل بها الانتفاع بالموعظة	٧٤
الأشياء التي تُستبصر بها العبرة	٧٧
فصل: الأشياء التي تُجتنى بها ثمرة الفكرة	٨٠
فصل: أهمية التأمل في القرآن	٨٣
فصل: مفسدات القلب الخمسة	٨٧
المفسد الأول: كثرة الخلطة	٨٩
المفسد الثاني: ركوب بحر التمني	٩٢
المفسد الثالث: التعلق بغير الله	٩٣
المفسد الرابع: الطعام	٩٥
المفسد الخامس: كثرة النوم	٩٦
* منزل الاعتصام	٩٩
الاعتصام بحبل الله	٩٩
فصل: الاعتصام بالله	١٠٣
فصل: تعريف الهروي للاعتصام بالله	١٠٣
درجات الاعتصام	١٠٤
اعتصام العامة	١٠٤
اعتصام الخاصة	١٠٦
اعتصام خاصة الخاصة	١٠٩

الموضوع	الصفحة
* منزلة الفرار	١١٤
تعريف الفرار ودرجاته	١١٤
فرار العامة	١١٥
فرار الخاصة	١١٨
فصل: الفرار من حظوظ النفس	١٢١
فرار خاصة الخاصة	١٢٢
* منزلة الرياضة	١٢٤
تعريف الرياضة ودرجاتها	١٢٤
رياضة العامة	١٢٤
رياضة الخاصة	١٢٥
رياضة خاصة الخاصة	١٢٦
* منزلة السماع	١٣١
فصل: السماع الذي مدحه الله في كتابه	١٣٣
سماع الآيات على ثلاثة أنواع	١٣٣
فصل: السماع الذي يبغضه الله ويكرهه	١٣٩
استدلالات مَنْ أباح السماع (الغناء)	١٤١
الجواب عنها	١٤٧
ثلاث قواعد تفصل النزاع في حكم السماع	١٥٢
القاعدة الأولى: أن الذوق والحال محكوم عليه لا حاكم	١٥٢
القاعدة الثانية: أن الحجة المقبولة هي الوحي	١٥٥
القاعدة الثالثة: النظر إلى مفسدة الشيء وثمرته	١٥٦

الموضوع الصفحة

١٥٨	فصل: الرد على من أجاز السماع بمحاكمته إلى الذوق الصحيح
١٦٠	الرد على من قال: إنكار السماع إنكار على أولياء الله!
١٦١	حقيقة السماع الذي اختلف فيه مشايخ القوم
١٦٢	درجات السماع عند الهروي
١٦٢	سماع العامة
١٦٤	سماع الخاصة
١٦٧	سماع خاصة الخاصة
١٦٩	* منزلة الحزن
١٦٩	ليس الحزن من المنازل المطلوبة ولا المأمور بتزولها
١٧٣	فصل: تعريف الحزن ودرجاته
١٧٣	حزن العامة
١٧٤	حزن أهل الإرادة
١٧٥	التحزُّن للمعارضات
١٧٩	* منزلة الخوف
١٨٠	الفرق بين الخوف والخشية والرغبة والوجل
١٨٣	ليس الخوف مقصودًا لذاته، بل وسيلة للحجز عن محارم الله
١٨٤	تعريف الخوف ودرجاته
١٨٤	الدرجة الأولى: الخوف من العقوبة
١٨٥	الدرجة الثانية: خوف المكر
١٨٦	الدرجة الثالثة: هيبة الجلال
١٨٨	فصل: القلب في سيره إلى الله بمنزلة الطائر

الموضوع	الصفحة
* منزلة الإشفاق.....	١٨٩
تعريف الخوف ودرجاته.....	١٨٩
الدرجة الأولى.....	١٨٩
الدرجة الثانية.....	١٩١
الدرجة الثالثة.....	١٩٢
* منزلة الخشوع.....	١٩٣
تعريف الخشوع وما قيل فيه.....	١٩٣
فصل: تعريف الهروي للخشوع، ودرجاته.....	١٩٦
الدرجة الأولى.....	١٩٧
الدرجة الثانية.....	١٩٨
الدرجة الثالثة.....	١٩٩
صور من تحقق شيخ الإسلام بالمسكنة والفاقة والتواضع.....	١٩٩
فصل: حكم صلاة من عَدِمَ الخشوع.....	٢٠١
* منزلة الإخبات.....	٢٠٩
درجات الإخبات.....	٢١٠
الدرجة الأولى.....	٢١١
الدرجة الثانية.....	٢١٢
الدرجة الثالثة.....	٢١٣
النفس عند الصوفية وكونها حجابًا بين العبد وبين الله.....	٢١٤
فصل: لا يلتفت المخبت إلى نقصان درجة الخلق عن درجته.....	٢١٧
* منزلة الزهد.....	٢١٨

٢١٩	تعريف الزهد وما قيل فيه
٢٢٣	تعريف الإمام أحمد للزهد
٢٢٤	من أحسن ما قيل في الزهد
٢٢٥	فصل: هل الزهد ممكن في هذه الأزمنة؟
٢٢٦	فصل: تعريف الهروي للزهد
٢٢٧	درجات الزهد
٢٢٧	الدرجة الأولى: الزهد في الشبهة بعد ترك الحرام
٢٣٠	الدرجة الثانية: الزهد في الفضول
٢٣٢	الدرجة الثالثة: الزهد في الزهد
٢٣٤	* منزلة الورع
٢٣٥	تعريف الورع وما قيل فيه
٢٣٩	فصل: تعريف الهروي للورع
٢٤١	درجات الورع
٢٤١	الدرجة الأولى: تجنُّب القبائح
٢٤٤	الدرجة الثانية: حفظ الحدود عند ما لا بأس به
٢٤٥	الدرجة الثالثة: التورع عن كل داعية تدعو إلى التفرق والشتات
٢٤٧	فصل: الخوف يثمر الورع
٢٤٨	ملاك الورع أمران
٢٥٠	* منزلة التبتل
٢٥١	درجات التبتل
٢٥١	الدرجة الأولى

الموضوع	الصفحة
الدرجة الثانية.....	٢٥٣
الدرجة الثالثة.....	٢٥٥
* منزلة الرجاء	٢٥٩
الرجاء ثلاثة أنواع: محمودان ومذموم	٢٦٠
فصل: الرجاء أضعف منازل المريد عند الهروي، والرد عليه	٢٦٢
الناس في حكمهم على الصوفية طرفان ووسط	٢٦٥
تحذير سادات القوم من الشطحات	٢٦٥
الرجاء من أعلى المنازل وأشرفها	٢٦٧
ليس في الرجاء معارضة لتصرف الله في ملكه	٢٧٠
التفصيل في وجوب الرضا بمراد الله تعالى	٢٧٣
ليس في الرجاء رعونة أو وقوف مع الحظ	٢٧٤
فوائد الرجاء	٢٨٠
فصل: درجات الرجاء	٢٨٤
الدرجة الأولى	٢٨٤
الدرجة الثانية.....	٢٨٥
الدرجة الثالثة.....	٢٨٦
* منزلة الرغبة	٢٩٠
تعريف الهروي للرغبة، وتعقب المؤلف عليه	٢٩٠
درجات الرغبة.....	٢٩١
الدرجة الأولى: رغبة أهل الخبر	٢٩١
التفصيل في الأخذ بالرخص	٢٩٢

٢٩٤	الدرجة الثانية: رغبة أرباب الحال
٢٩٥	الدرجة الثالثة: رغبة أهل الشهود
٢٩٧	* منزلة الرعاية
٢٩٩	فصل: درجات الرعاية
٢٩٩	الدرجة الأولى: رعاية الأعمال
٣٠١	الدرجة الثانية: رعاية الأحوال
٣٠٣	الدرجة الثالثة: رعاية الأوقات
٣٠٥	* منزلة المراقبة
٣٠٥	تعريف المراقبة وما قيل فيه
٣٠٨	فصل: درجات المراقبة
٣٠٨	الدرجة الأولى: مراقبة الحق تعالى في السير إليه
٣١٠	الدرجة الثانية: مراقبة نظر الحق إليك برفض المعارضة
٣١٠	الاعتراض ثلاثة أنواع سارية في الناس
٣١٠	النوع الأول: الاعتراض على أسمائه وصفاته
٣١١	النوع الثاني: الاعتراض على شرعه وأمره
٣١٣	النوع الثالث: الاعتراض على قضائه وقدره
٣١٥	الدرجة الثالثة: مراقبة الأزل بمطالعة عين السبق
٣١٩	* منزلة تعظيم حرمان الله
٣١٩	تعريف الهروي للحرمة
٣٢٠	درجات الحرمة
٣٢٠	الدرجة الأولى: تعظيم الأمر والنهي لا خوفاً من العقوبة ولا طلباً للمثوبة

فصل: هذا من الشطحات المنافية لحال الأنبياء في خوفهم من النار	
ورجائهم للجنة.....	٣٢٣
الناس في إرادة وجه الله أو إرادة ثوابه المخلوق أربعة أقسام.....	٣٣٢
فصل: المشاهدة لغير الله في العمل نوعان.....	٣٣٥
الدرجة الثانية: إجراء الخبر على ظاهره.....	٣٣٧
الدرجة الثالثة: صيانة الانبساط أن تشوبه جرأة.....	٣٤٢
* منزلة الإخلاص.....	٣٤٤
تعريف الإخلاص وما قيل فيه.....	٣٤٨
فصل: تعريف الهروي للإخلاص.....	٣٥٠
درجات الإخلاص.....	٣٥١
الدرجة الأولى.....	٣٥١
الدرجة الثانية.....	٣٥٤
الدرجة الثالثة.....	٣٥٥
فصل: أركان السير الثلاثة: الإخلاص والصدق والمتابعة.....	٣٥٧
* منزلة التهذيب والتصفية.....	٣٥٨
درجات التهذيب.....	٣٥٨
الدرجة الأولى.....	٣٥٨
الدرجة الثانية.....	٣٦١
فصل: قول الهروي: «لا يخضع لرسم ولا يلتفت إلى حظ».....	٣٦٤
الدرجة الثالثة.....	٣٦٤
* منزلة الاستقامة.....	٣٦٨

الموضوع	الصفحة
تعريف الاستقامة والأقوال المأثورة فيه	٣٦٨
فصل: معنى 'شهود التفريد' و«عين التفريد»	٣٧١
فصل: قول الهروي: «الاستقامة روح تحيا بها الأحوال...»	٣٧٢
فصل: درجات الاستقامة	٣٧٣
الدرجة الأولى: الاستقامة على الاجتهاد في الاقتصاد	٣٧٣
الدرجة الثانية: استقامة الأحوال	٣٧٥
أنواع الناس في الجمع والفرق	٣٧٧
الدرجة الثالثة: استقامة بترك رؤية الاستقامة	٣٧٩
* منزلة التوكل	٣٨١
فصل: معنى التوكل وما قيل فيه	٣٨٥
فصل: التوكل حال مركبة من مجموع أمور	٣٩١
الأول: معرفة الرب وصفاته	٣٩١
الدرجة الثانية: إثبات الأسباب والمسببات	٣٩٢
الدرجة الثالثة: رسوخ القلب في مقام التوحيد	٣٩٤
الدرجة الرابعة: اعتماد القلب على الله وسكونه إليه	٣٩٥
الدرجة الخامسة: حسن الظن بالله	٣٩٦
الدرجة السادسة: استسلام القلب له	٣٩٦
الدرجة السابعة: التفويض	٣٩٧
فصل: ثمرة التوكل: الرضا	٣٩٧
فصل: مواضع الاشتباه بين التفويض والإضاعة، وبين التوكل وتعطيل	
الأسباب	٣٩٩

٤٠١	فصل: تعلق التوكل بالأسماء الحسنیٰ.....
٤٠٢	فصل: مَنْ يكون مغبوطًا في توكله
٤٠٣	فصل: تعريف الهروي للتوكل
٤٠٥	تعقب المؤلف لقول الهروي: إن التوكل أوهى السبل عند الخاصة
٤٠٩	فصل: درجات التوكل
٤٠٩	الدرجة الأولى: التوكل مع الطلب ومعاطاة السبب
٤١٠	الدرجة الثانية: التوكل مع إسقاط الطلب
٤١٢	بعض الأحاديث الواردة في ذم السؤال
٤١٤	قول الهروي: «وغض العين عن السبب» وتعقب المؤلف عليه
٤١٨	الدرجة الثالثة: الخلاص من علة التوكل
٤٢٢	* منزلة التفويض
٤٢٦	درجات التفويض
٤٢٦	الدرجة الأولى
٤٢٧	الدرجة الثانية
٤٢٨	الدرجة الثالثة
٤٣٠	* منزلة الثقة بالله
٤٣١	فصل: درجات الثقة
٤٣١	الدرجة الأولى: درجة الإياس
٤٣٢	الدرجة الثانية: درجة الأمن
٤٣٤	الدرجة الثالثة: معاناة أزلية الحق
٤٣٦	* منزلة التسليم

الموضوع	الصفحة
فصل: ما يعتري التسليم من العلل	٤٣٦
درجات التسليم	٤٣٧
الدرجة الأولى	٤٣٧
الدرجة الثانية	٤٤١
الدرجة الثالثة	٤٤٣
* منزلة الصبر	٤٤٥
ورود الصبر في القرآن على ستة عشر نوعاً	٤٤٥
فصل: تعريف الصبر وأنواعه	٤٥١
فصل: أنواع الصبر من حيث تعلُّقه بالله	٤٥٣
ما قيل في تعريف الصبر ومعناه	٤٥٤
قوله تعالى: ﴿أَصْبِرْ وَأَوْصَاكِرْ وَأَرَابِطُوا﴾ والفرق بين الثلاثة	٤٥٧
الشكوى إلى الله لا تنافي الصبر	٤٦١
فصل: تعريف الصبر عند الهروي	٤٦١
فصل: درجات الصبر	٤٦٥
الدرجة الأولى: الصبر عن المعصية	٤٦٨
الدرجة الثانية: الصبر على الطاعة	٤٦٨
الدرجة الثالثة: الصبر في البلاء	٤٦٩
فصل: الصبر لله، وبالله، وعلى الله	٤٧٢
* منزلة الرضا	٤٧٦
هل الرضا مكتسب أو موهبة محضة	٤٧٦
معنى الرضا بالله ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً	٤٧٧

فصل: ليس من شرط الرضا أن لا يحس بالألم	٤٨٢
معنى قول الواسطي: «استعمل الرضا جهداً ولا تدع الرضا يستعملك» ..	٤٨٣
ما قيل في حقيقة الرضا وعلامته	٤٨٤
فصل: استشهاد الهروي بقوله تعالى: ﴿أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾	٤٨٦
قول الهروي: «الرضا هو الوقوف الصادق حيثما وقف العبد...»	٤٩٠
فصل: درجات الرضا	٤٩٢
الدرجة الأولى: الرضا بالله رباً	٤٩٢
فصل: شروط صحة الرضا بالله رباً	٤٩٤
الدرجة الثانية: الرضا عن الله في كل ما قضى وقدر	٤٩٥
تعقب المؤلف على جعل هذه الدرجة أعلى من التي قبلها	٤٩٥
فصل: هل يجب الرضا عن الله في كل ما قضى؟	٥٠١
الفرق بين المشيئة والمحبة وأنها ليستا متلازمتين	٥٠٨
حكمة الله تعالى في تقدير أمور لا يرضاها ولا يحبها	٥١٠
فصل: من الحكم المترتبة على خلق إبليس	٥١٤
بعض الاعتراضات على خلق الله للشر والجواب عنها	٥١٧
شرح كلام الهروي في شروط صحة الرضا عن الله تعالى	٥٢٥
الشرط الأول: استواء الحالات عند العبد	٥٢٥
فضيلة استواء النعمة والبلية في الرضا بهما من وجوه	٥٢٦
الشرط الثاني: سقوط الخصومة مع الخلق	٥٦٤
الشرط الثالث: الخلاص من المسألة لهم والإلحاح	٥٦٥
فصل: المسألة في الأصل حرام	٥٦٨

٥٦٩ الأحاديث الواردة في ذم المسألة
٥٧٧ هل الإلحاح في الدعاء ينافي الرضا؟
٥٨٢ الدرجة الثالثة من درجات الرضا: الرضا برضا الله
٥٨٦ * منزلة الشكر
٥٨٨ فصل: تعريف الشكر وما قيل فيه
٥٩٣ فصل: الفرق بين الحمد والشكر
٥٩٤ فصل: تعريف الشكر عند الهروي
٥٩٧ تعقب المؤلف على الهروي في جعل الشكر من سبل العامة
٦٠٣ فصل: درجات الشكر
٦٠٣ الدرجة الأولى: الشكر على المحاب
٦٠٤ الدرجة الثانية: الشكر في المكاره
٦٠٥ الدرجة الثالثة: أن لا يشهد العبد إلا بالمنعم
٦٠٨ الفناء بمراد الله عن غيره مقام أعلى من الفناء عن شهود السوى
٦١١ * منزلة الحياء
٦١٢ فصل: تعريف الحياء وما قيل فيه
٦١٦ أقسام الحياء
٦٢٠ فصل: الحياء من أول مدارج أهل الخصوص
٦٢١ فصل: درجات الحياء
٦٢١ الدرجة الأولى: ما تولد من علم العبد بنظر الحق إليه
٦٢٢ الدرجة الثانية: ما تولد من النظر في علم القرب
٦٢٥ الدرجة الثالثة: ما تولد من شهود الحضرة

الموضوع	الصفحة
* منزلة الصدق	٦٢٧
الصدق في القول والعمل والحال	٦٢٩
مدخل الصدق، ومخرجه، ولسانه، وقدمه، ومقعده	٦٣٠
من علامات الصدق: طمأنينة القلب إليه	٦٣٣
فصل في كلمات في حقيقة الصدق	٦٣٤
فصل: تعريف الصدق عند الهروي	٦٤٢
درجات الصدق	٦٤٣
الدرجة الأولى: صدق القصد	٦٤٣
الدرجة الثانية: «أن لا يتمنى الحياة إلا للحق...»	٦٤٦
هل الالتفات إلى ترفيه الرخص ينافي الصدق	٦٤٧
الدرجة الثالثة: الصدق في معرفة الصدق	٦٤٨
قولهم: مشاهدة القرب الإلهي يُنافي القصد والطلب، والرد عليه	٦٥٦



